

طرابلس والبندقية

في القرن الثامن عشر

نقله إلى العربية :

عبد السلام مصطفى باش امام
راجعه : عمر محمد الباروني

تأليف : جورجو كابوفين



الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي
سلسلة الكتب المترجمة

طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر

رقم الايداع 458 / 88 دار الكتب.

حقوق النشر والترجمة والاقتباس ملك
لمركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي

تأليف
جورجو كابوفين

ترجمة
عبد السلام مصطفى باش امام

مراجعة
عمر محمد الباروني

1st Edition, April 1988

All rights for reproduction, partial reproduction included,
are the property of:

© **Markaz Jihad Al-Libyin**

(Libyan Studies Center)

P.O. Box 5080, TRIPOLI

Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

■ منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ■

المحتويات

7	تقديم
13	المراجع
31	الفصل الأول: العلاقات بين طرابلس والبندقية من القرن السابع عشر الى سنة 1750
53	الفصل الثاني: العلاقات بين طرابلس والبندقية من سنة 1750 الى سنة 1765
77	الفصل الثالث: حملة سنة 1766
101	الفصل الرابع: من الحرب التي قادها ناني الى أيام تشيقوفتش نائب القنصل (1773-1766)
133	الفصل الخامس: الأيام الأخيرة لقنصلية بالوفتش (1773-1777)
155	الفصل السادس: حملة أنجلو إيمو 1778
171	الفصل السابع: العلاقات بين البندقية وطرابلس من 1778 إلى 1785
201	الفصل الثامن: شخصية وخلق الوزير الطرابلسي حاجي عبد الرحمن آغا
219	الفصل التاسع: الفترة الأخيرة من العلاقات بين طرابلس والبندقية (1786-1796)
253	الوثائق
357	الصور

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسِرَّيَ اللّٰهِ عَمَلِكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتَرْحَمُونَ اِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيَنْبِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (105)

سورة التوبة

تم تحويل هذا الكتاب الى صيغة pdf من قبل جمعية غدامس للتراث و المخطوطات

لدعم الجمعية يمكن الاتصال على الارقام التالية

00218911000338 أو 00218924666440 ايميل kasemyosha5@gmail.com

يمكن التبرع حتى بكروت الانترنت



تقديم

لم تكن العلاقات بين طرابلس والبنديقية خلال القرن الثامن عشر موضوع دراسة خاصة إلى الآن، حيث لم يعم احد بالتفرغ إلى هذا الموضوع إذا ما استثنينا بعض المقالات التي كتبها فرانسيسكو كورو (F. Coró) وقد نشرت هذه المقالات بمجلة «المستعمرات الإيطالية Colonie Italiane»، ثم الكتيب الذي اعده فيليبو ناني موتشينيغو⁽¹⁾ (F. Nani Mocenigo) بشأن الحملة التي وجهت إلى طرابلس سنة 1766.

ويبدو ان هذا الاهتمام غريب، فقد صدرت منذ الغزو الإيطالي لطرابلس كتب قيمة جدا، إلا أن المؤلفين فيما يخص البنديقية لم ينقلوا من مصادر أصلية بل استعانوا في الغالب بمصادر أجنبية⁽²⁾، أو كما فعل برنيا في تاريخه الخاص بطرابلس، فقد اعتمد على وثائق مثل الكتاب القديم لإرسالية الفرنسيسكان الذي لا يتعرض للأحداث السياسية إلا لماما. وكان ينبغي أن يشعر بهذا الإغفال، ومنذ أواخر القرن الماضي قدم فنشيزو ماركيزي V. Marchesi إلى الطباعة مجلدين عن العلاقات بين جمهورية البنديقية وإيالتو تونس والمغرب خلال القرن الثامن عشر⁽³⁾ معتمداً فقط على الوثائق المتوفرة بمحفوظات «أخوة البنديقية Fratelli di Venezia».

وكان طوسكي Toschi قد نوه في كتابه «المصادر غير المنشورة لتاريخ طرابلس الغرب» بأهمية محفوظات البنديقية بالنسبة لتاريخ طرابلس، وأشار إلى ضرورة اجراء بحث تحليلي على نسق ما قام به هو بشأن محفوظات طرابلس وباريس ولندن وسواها من دور المحفوظات الأقل

(1) انظر الفصل الخاص بالمصادر (بلوقرافيا).

(2) نقل ميكاسي - على سبيل المثال - ما يختص بكتابه «طرابلس والقره مايبلون» الكثير عن مراسلات قناصل فرنسا وأنجلترا والدانمرك بطرابلس.

(3) يتبين من مقدمة كتاب «العلاقات بين تونس والبنديقية» أنه كان في نية مركيزي ان ينشر كتاباً أخرى عن طرابلس والجزائر والمغرب، إلا أنه لم يعم بنشر إلا ما يخص العلاقات ما بين المغرب والبنديقية في القرن الثامن عشر.

شأننا، والفصل الذي خصص في هذا الكتاب لمصادر البندقية حول تاريخ طرابلس يستهدف بالذات استكمال العمل الذي قام به طوسكي.

وما هي نتائج أبحاثي؟ فإذا ما أرجعتها إلى عدد الوثائق التي عثرت عليها فيمكنني دون ريب أن أقول إنها رائعة، ولكن قيمتها يجب أن تتبين من أهميتها التاريخية أكثر من أن تحدد بعدد الوثائق.

وإذا ما قدرنا أن الأهمية التاريخية لا تعطى إلا لتلك الوثائق التي تصف أحداثاً ذات فائدة سياسية، وتثير فترات مظلمة، وتبسط تطور الأحداث المتعاقبة ذات الرجوع العالمي لكان لأبحاثي هذه أهمية نسبية، إذ يمكن أن تكون مرآة لأحوال جمهورية البندقية في القرن الثامن عشر، وهي أوضاع واضحة جداً في سجل التاريخ ووصف لأحداث بكاملها أو ما يقرب من ذلك من الدرجة الثانية.

وحني الحملة التي قادها جاكومو ناني (G. NANI) التي تشكل قمة أحداث القرن كله تصبح شيئاً تافهاً⁽¹⁾، وإذا ما حققت أهدافها فذلك لا يعود إلى حقيقة قوتها بقدر ما يعود إلى لعبة ظروف جعلتها تظهر أقوى عدة وأكثر رجالاً من واقعها. وهذا ما يمكن أن يقال عن الأمور الأخرى. ويمكن اعتبار بعضها من الأخبار اليومية أكثر منها حقائق تاريخية.

وبعد كل ما تقدم، يمكننا أن نتساءل عما إذا كان جمع وبحث تلك الوثائق يعد مفيداً ويستحق النشر.

ويؤيدني في هذا الاتجاه عدد كبير من المؤلفين منهم: (فيرود Feraud، ميكاسي Micacchi، برنيا Bergna) قصراً على أهمهم، فقد ذكروا مثل هذه الوقائع وحرصوا رضا مؤرخين لامعين ومعاهد هامة.

ويقول اغوستين برنار Augustin Bernard في مقدمته لكتاب «الحواليات الطرابلسية» الذي كتبه (فيرود Feraud):

«إن تاريخ الأيالات الأفريقية بالغ في الزخرف والرومانسية، وهو مجموعة من المآسي تتخللها مشاهد مثيرة للضحك وإننا لنجد فيه عند كل خطوة مواضيعاً مأساوية أو أوبرية. والأحداث المتتابعة مثل كتب الرمال في الصحراء أو كأمواج البحر ليس لها أهمية ولا معنى للتاريخ العام، فلا وجود لنظم تنمو وتتطور سوى طموح ومنافسات وطمع».

وبصرف النظر عن عملي هذا فضلاً عن تاريخ الأيالة وخاصة علاقاتها بالبندقية فيخيل إلي

(1) التقرير الفرنسي الذي حصلت عليه من محفوظات الشؤون الخارجية في باريس يضع هذا الحدث في حجم أكثر واقعية وبالتالي فهو يساعد على إعادة بناء هذا الواقع بشكل أكثر موضوعية، مع صرف النظر عما ورد به من تهكم وما لا يمكن تحاشيه من تحيز.

ان برنار يضع قيمة وأهمية جميع الاعمال الماثلة في الموضوع الصحيح عند اختتام مقدمته، فقد قال:

«وتستحق العجائب السياسية هذه أن تكون موضوع درس، ومن الواجب أن نعلم وأن نتذكر الظروف الرهيبة حقاً التي كانت تعيش فيها بلدان شال أفريقيا قبل أن تنتشلها الدول الأوروبية من شقاء وقنوط، وقد تعود فتتردى من جديد في تلك الاوضاع إذا ما افلتت من الوصاية النافعة لسوء الحظ والتي ستظل ضرورية لفترة طويلة».

ويبدو لي كذلك أن مما يزيد في القيمة الذاتية للوثائق مساهمة احد العوامل الذي اصفه بأنه من طبيعة فنية - ادبية.

وقد امتازت البندقية منذ القدم بما لمثلها من قيمة وذكاء حتى كتب شيبوني أميراتو Scipione Ammirato عند نهاية سنة 1500 عبارته المشهورة: «إن سفراء البندقية، بالغ الحظ، يكتبون عن الاشخاص والأشياء في كل بلاد ما يبرهن انهم في كثير من الاحيان يعلمون عنها أكثر من سكانها أنفسهم».

ويترك هذا الوضوح في الفكر والعمق في الادراك بصاته على الرسائل التي يبعث بها قناصل البندقية، وكثير منها بدون تردد اصفها بأنها قمة في الاحساس السياسي ودقة الملاحظة ورفعة الأسلوب.

وتتوأت تلك الفترة المضطربة من تاريخ طرابلس من سنة 1790 إلى 1796 وما تخللها من حروب داخلية وانتقالات ومذابح مكانة بارزة فيما يرويه قناصل البندقية بأسلوب ينبض بالحياة والألوان الزاهية حافظ على وقائع صادقة عاشها فعلاً من قديم وصفاً لها.

إن الاهتمام اليقظ للبندقية والمداولات السرية والحكمة والانتباه السياسي للقائمين بشؤونها بقيت كلها حية حتى آخر أيام الجمهورية، وتتجسد في رسائل مجلس الشيوخ إلى القناصل وفي رسائل حكماة التجارة الخمسة وفي تلك التقارير البليغة التي يبعث بها إلى مجلس الشيوخ القادة البحريون⁽¹⁾ Capitani da mare وسادة السفن من امثال انجلو إيمو A. Emo وجاكومو ناني وكوندولمر Condulmer في اثناء حملاتهم.

وأقول مرة أخرى انها وقائع محدودة تتعلق بجوانب خاصة جداً من تاريخ كل من البندقية وطرابلس، ولكن ما أكثر ما تنبئ به من حكمة وذكاء لدى رجال البندقية القديمة. لقد حدث للبندقية في دورتها التاريخية ما يحدث عادة في حياة أي إنسان. في القرون الأولى، وهي وثيقة من قواها، جازفت وقاوت مثلاً تقاتل الشعوب الفتية، واستبسلت في حملات فيها

(1) هذه هي بعض الالقاء الخاصة بالمناصب البحرية الهامة في جمهورية البندقية إذ ذاك - المغرب.

نفحات من الاسطورة والخرافة وهي وثيقة من عنف اندفاع رجالاتها أكثر من نباهة قادتها. وفي الايام الاخيرة، مثلها مثل العجوز، لا تنقصها الخبرة أو الحكمة ولكنها تفتقر إلى القوة والحزم واندفاع الشباب وتتحصن في عالم مكتسباتها وغدت عقليتها مع الاسف متخلقة وما كانت تشعر ان العالم حولها في تجدد مستمر وكانت عاجزة عن استيعاب التيارات الجديدة الواردة من الخارج وأصبحت ترى ثمار انتصاراتها خلال القرون تتساقط واحدة تلو الأخرى. ولم تعدم البندقية - حقاً - النفوس الخيرة التي تنذر الناس بين فترة وأخرى، مثل النجلو إيمو الذي كان يريد الاستمرار في القتال حتى النهاية ضد تونس إلا أن مجلس الشيوخ توخى من الحيلة اقصاصها ولم يعد يجراً على شيء. إنه الجهاز الذي يجب ان يجدد، فقد كان يحس بقرب وقوع الكارثة. وكان دوج⁽¹⁾ DOGE البندقية ما قبل الأخير باولورينيير P. Renier يقول: «لا نملك قوات برية أو بحرية وليس لنا معاهدات تحمينا اننا نعيش على الصدقة عرضياً ولا نحمل سوى فكرة النظر في عواقب الجمهورية»⁽²⁾. وبالطبع فإن العلاقات بين البندقية وطرابلس طبعاً بهذا الحذر وهذا الذكاء السياسي المفرط، وقد كانوا قبل اتخاذ أي قرار يزنونه بكل دقة وببطء يدعو إلى اليأس مثلاً كان يحدث في العهد الوسيط كما ذكره آبلارد⁽³⁾ في كتابه «Sic et non» والاصوات المؤيدة والمعارضة حتى بالنسبة لأصغر الامور اما وأن البندقية تمكنت خلال الايام الأخيرة من الابقاء على حسن سمعتها ونفوذها برغم سياستها الاستسلامية فقد كان ذلك نتيجة العمل الحصيف الذي قام به ممثلوها السياسيون. لقد عرف هؤلاء كيف يكسبون نفوذاً يساوي أو يفوق نفوذ غيرهم من ممثلي الدول الكبيرة، وقد يعزى هذا الأمر إلى ما كان للبندقية، ذات التقاليد العريقة، من أثر على سائر المدن المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

وإذا مرت التجارة بين طرابلس والبندقية بصعوبة في القرن السابع عشر فقد اعترها الشلل أو ما يقرب منه في النصف الأول من القرن الثامن عشر وتضاعف نشاطها في العشرات من السنوات الأخيرة من عمر الجمهورية وقد بلغت التجارة أرقاماً لم يسبق أن وصلت إليها، برغم ما كان يمارسه الطرابلسيون من قرصنة تساندتهم عليها سلطة الباب العالي ولو انها اسمية، وعلاقات البندقية بطرابلس لم تعد إلى حالتها الطبيعية فحسب بل ابدت قابلية للتحسن وسارت في درب التقدم المستمر ويعود هذا كله فقط وبالذات إلى تلك العوامل من الحذق

(1) دوج: لقب رئيس حكام (أي رئيس الدولة) جمهورية البندقية والكلمة من أصل لاتيني DUX.

(1) انظر كتاب «باتيستيل»، جمهورية البندقية في احد عشر قرناً من تاريخها - صحيفة 809

(3) آبلارد هو بيتر آبلارد Peter Abelard (1142-1070) فيلسوف ولاهوتي فرنسي خلف مجموعة من الكتب منها الكتاب «Sic et non» المراجع.

الدبلوماسي واليقظة السياسية والايحائية التي سبقت الإشارة إليها.

أما آخر معجزات البندقية فهي استعادة انتظام المبادلات والتجارة مع طرابلس وفرض علاقات عادية لم تكن قائمة من قبل وإنشاء قنصليات وعقد معاهدات مع العمل على تنفيذ بنودها والتمسك بالحقوق المنبثقة عنها بواسطة حملات كانت في الواقع مجردة من أية قوة عسكرية مؤثرة، واستمر الحال كذلك إلى زمن متأخر (الحملة التي قادها كندولير سنة 1795) واصيبت بالانحلال البطيء العام بكامل الجهاز السياسي، هذا ما عرفت البندقية ان تفعله وهذا ما سيرز امام العينين من كامل عملي هذا.

لقد كتب باولوطوسكي في الفصل الأول من كتابه الذي سبق ذكره: «وإذا ما أنشأت إيطاليا في الماضي هيئة للكتاب الايطاليين فعل إيطاليا الجديدة الامبريالية ان تبدأ جمعها للمخطوطات ويمكن ان تضم تحت اسم *Rerum Libicarum Scriptores*. وأخيراً يطيب لي أن أساهم بجهودى المتواضعة في هذه السلسلة التاريخية الآخذة في الاثراء باستمرار.

جورجيو كابوفين

المراجع

المراجع حول العلاقات بين طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر هي بدون شك واسعة جداً إذا لم تكن بالغة من حيث أهمية الدراسات، إذ أن كثيراً من الكتاب ركضوا وراء بحوث خاصة أكثر مما انجذبوا إلى المظهر العام للمشكلة (وقد عولج جزئياً في أعمال كل من برنيا وميكاكّي) وتفتت نتائج اعمالهم في مقالات بمجلات وجرائد مما يعسر العثور عليها أحياناً. ونذكر فيما يلي عينة من هذه المراجع التي تعود إلى القرن السابع عشر ولا سيما ما يخص منها العلاقات بين ايلة طرابلس والبندقية.

وتنقسم هذه المراجع إلى قسمين:

(أ) عامة * - (المراجع ، الموسوعات ، التاريخ العام).

(ب) خاصة * .

مصادر لم تنشر

من البندقية تختص بتاريخ طرابلس

في 10 من ديسمبر 1934 بعد أن أشار ايطالو بالبو حاكم ليبيا آنذاك في مقدمة لكتاب طوسكي «مصادر لم تنشر من تاريخ طرابلس» إلى انه لا يتوفر حتى الآن بايطاليا «تاريخ جيد خاص بليبيا» بل توجد دراسات مجزأة لا رابط بينها، وبعد أن أشار إلى مجموعة الأعمال التي شجع عليها سلفه، كتب:

«من خلال الاحداث التاريخية، بداية بعهد روما إلى القرون الوسطى وحتى عصرنا الحديث هذا، تبرز حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها: وهي اثر ايطاليا الحضاري المطّرد على

* لا فائدة في ترجمتها وستذكر بنصها في آخر الكتاب - المغرب.

وحتى تتمكن من التقدير الكامل لقيمة هذا الأثر الحضاري لوطننا لا يمكننا بطبيعة الحال أن نأخذ عن دراسة العلاقات التي جرت بين البندقية وإيالة طرابلس، وهي العلاقات التي عرفت البندقية في ظلها أن تحافظ طيلة قرون على نفوذ إيطاليا قويا، وتأتي بوثبة جديدة من العيش الحضاري. لقد عرفت، إلى آخر السنين، كيف تفرض احترام المعاهدات وتحافظ بين تلك الشعوب على فكرة نفوذ الشعب اللاتيني⁽²⁾.

ويعالج طوسكي في عمله، بطريقة متفرقة، المصادر المتوفرة في محفوظات طرابلس وباريس ولندن، ويصف المواد المتوفرة بـ «محفوظات البندقية» بأنها ذات أهمية استثنائية» ويضعها بين المصادر التي لم تنشر ولم تكتشف من قبل. وقد كتب يقول: «والبندقية تأتي في الصف الأول إذ كانت علاقاتها مع طرابلس على مر القرون من الدوام والأهمية بحيث لا يمكن إلا أن يوجد بـ محفوظاتها تراث تاريخي ضخم».

ومن الملاحظات التي اقتبسها من كتاب «تودوريني وتشيكيتي» قال: «لا أدري إذا كانت المحفوظات الملكية العامة بالبندقية (فاراتوفيتش 1873) كافية لاستيعاب الموضوع، بل يفهم منها أن هناك مواد أخرى غيرها تخفي تحت غيرها من العناوين».

وكان هذا ما جعلني أقرر على أمل أن أفيد الدارسين، فحص فهارس محفوظات الرهبان ومتحف كورير Correr بالبندقية حتى أدون ما يتعلق - بصفة مباشرة أو غير مباشرة - بتاريخ طرابلس.

ولم يكن أي ديوان من دواوين البندقية منعزلاً عن سياستها الخارجية، ففي الواقع إذا كانت تقارير السفراء والقناصل والرسائل يمكن اعتبارها مصادر رئيسة للبحث التاريخي، فليست أقل شأنًا تلك التقارير والمراسلات الخاصة بمجلس العشرة المشرفين على شؤون البحر وربانة السفن والمشرفين على التسليح، علاوة على تلك الدواوين التي يبدو أن لا صلة لها بالموضوع أو أن الصلة تقتصر على الشؤون البحرية، مثل ديوان الصراف الحكيم.

على أن البحث لم يكن في كل الأوقات مسعفاً كما أن النتيجة ليست بالضرورة دائماً سارة. إن شبكة المعلومات الواسعة، حول شؤون الباب العالي وألبانيا وجزر الشرق، وجب أن تنضم إلى الوثائق المتعلقة بطرابلس، فقط سلسلة من المراسلات الخاصة بهذه الأماكن. وتكتسي

(1) بالبو هو الوالي العام الفاشيستي على ليبيا - والإدعاء زائف بكل تأكيد.

(2) من الواضح أن الكاتب فاشي مؤمن بنفوذ عرق على آخر، أما أن نفوذ إيطاليا كان قويا على طرابلس، استطاعت البندقية أن تحافظ عليه فيكذب هذا الكتاب نفسه وما خضوعها للإتاوة السنوية تدفع عن يد صاغرة إلا دليل على وجود غريم في هذه الشواطئ، لا يقل عنها حضارة وقوة.

بأهمية خاصة تلك الوثائق المتعلقة بالعلاقات بين طرابلس واستانبول إذ يمكن أن نؤكد أنه خلال القرون الأخيرة وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم تتفاوض البندقية أبداً مع الولايات الأفريقية مباشرة بل كانت الاتصالات دائماً بواسطة السفير المقيم لدى الباب العالي العثماني.

وبالطبع فإن بحثاً آخر أكثر دقة يمكن أن يكشف عن دلائل أخرى على وجود وثائق هامة: وتعد محفوظات البندقية من حيث الأهمية الأولى من نوعها في العالم اجمع، فهي معين حقيقي يتيح لك التنقيب والعثور على بغيتك دون أن يستنفذ بكل تأكيد.

محفوظات سفارة البندقية باستانبول

(الفهرس رقم 29 - المجموعة الثانية)

1679 - 1681 (السفير بيترو تشيفران)

رسالة من اندريا نافاجيرو دا سودا إلى السفير بتاريخ 16 مارس 1681 يذكر فيها بالاتفاقات المعقودة بين الباب العالي والسفير ألفيسي مولين ويدعو إلى احترام تلك الاتفاقات بحيث إذا ما اقتربت مراكب طرابلسية من ميناء خانبا (كرت) يجب ردها حتى بالمداغ إذا لزم الأمر (المظروف 119).

1723 - 1727 مشروع تسوية مع أهل طرابلس من أجل ضمان الملاحة لمراكب البندقية (المظروفان 16 و 17).

1730 - 1734 حول ما حدث في خليج جيرا (٢) بين سفينتين للبندقية ومركبين لتونس، وفي تقرير السفير إلى الصدر الأعظم يقول أن هذه الواقعة ليست سوى نتيجة للقرصنة التي ترتكب منذ زمن بعيد ضد البنادقة من قبل جميع الولايات الأفريقية. وكان انجلو إيمو سفيراً فوق العادة (المظاريف 68 - 69 - 70 - 71 - 72).

1742 - 1745 قائمة بالنفقات على ملاحى إحدى سفن البندقية التي غنمها الطرابلسيون (المظروفان 82 و 83).

1745 - 1749 غنائم لرعايا طرابلس (المظروف 84).

1748 - 1751 بعثة الباب العالي إلى خانبا، دولشينيو* وطرابلس وغيرها (المظروف 87).

(*) جزيرة صغيرة تابعة لألبانيا وقد سهاها الأتراك لتكون وسق أن خضعت هذه الجزيرة للبادقة وفي هذه الفترة من التاريخ هي من الممتلكات العثمانية في بحر الادرياتيك (المراجع).

23 من مايو 1761. خطاب أميري (دوكالي) بين الاضرار التي لحقت بالملاحة التجارية للبندقية في بحار سوريا ومصر، قام بها القراصنة الذين يعيشون فسادا في تلك البحار (المظروف 32).

1761 - 1764. فرمانات (مراسيم) لضمان ملاحة البنادقة من اعمال النهب التي يقوم بها القراصنة (المظروف رقم 93).

1764 - 1768. السفير (ج. أ. روزيني) يفيد الرئيس أفندي بأنه نال الترضية الكاملة بالاجراء الذي اتخذ بشأن الغنائم والاعمال السيئة الأخرى التي ارتكبت على المراكب التجارية التابعة للبندقية من قبل سكان من طرابلس (المظروف رقم 95).

1768 - 1771. خطابات من الدوج ومرفقات معها، وكثير منها مشفرة تتعلق بإعتداءات القراصنة وخاصة من الارناؤوط⁽¹⁾ وطرابلس، الأمر الذي أضرب بتجارة البندقية في بحر الادرياتيك والبحر الابيض المتوسط (المظروفان 36 و37)⁽²⁾

الوثائق الدبلوماسية

(الفهرس 30 المجموعة الثانية)⁽³⁾

تحتوي المظاريف من رقم 19 وحتى 355 على اوراق اعتماد وشكاوى ومحرمات أخرى ابتداء من سنة 1743 إلى 1797 وتتعلق بطرابلس بصفة خاصة: تركيا، 1764، الأول من يونية (بلك طرابلس) اتفاق الملاحات الذي ابرم بين ايالة طرابلس وجمهورية البندقية يوم 19 من اكتوبر 1763 والذي تم التصديق عليه في التاريخ المذكور اعلاه. (مع إضافة مواد الاتفاق).

335 تركيا، 1764، 1 من يولية (بلك طرابلس)، اتفاق (باللغة العربية) بين جمهورية البندقية وبلك طرابلس تلزم الجمهورية بموجبه بأن تدفع إلى طرابلس 20 ألف دوكات لاستلام رقيقها و350 دوكات أخرى سنوياً؛

336 تركيا 1764، نفس التاريخ السابق، اتفاق (باللغات التركية والعربية والاطالية) بين جمهورية البندقية وبلك طرابلس بموجبه يتعهد البلك بمعاينة الارناؤوط والفارنيين⁽⁴⁾

(1) كما سبق أن ذكرت فإن دولشينو هي جزيرة تابعة لألبانيا (بلاد الارناؤوط سابقاً) وفي هذا الكتاب عربت دولشينو في بالأرناؤوط وهم الألبانيون اليوم.

(2) في خزانة المحفوظات هذه يوجد المظروف رقم 279 به صورة من معاهدة باساً روفتش وفي المظروف رقم 304 توجد ثلاثة مجلدات تحتوي على التعليقات لصلح باساً روفتش.

(3) يحتوي هذا الفهرس على «أوراق دبلوماسية أرجعتها حكومة النمسا إلى إيطاليا سنة 1868.

(4) فالونيا من أرض ألبانيا.

والخانيين⁽⁵⁾ وغيرهم من القراصنة الذين يرسون بسفنهم أو يلتجئون إلى طرابلس. 337 - سنة 1764 (1117هـ) بلك طرابلس. محاولة ايالة طرابلس لانهاء الصلح مع جمهورية البندقية.

338 - تركيا، 1766، شهر مارس، (بلك طرابلس) مكتوب من بلك طرابلس إلى جمهورية البندقية بشأن شكوى من قراصنة البندقية (شهر شوال 1179).

339 - تركيا، 1765 - 1769 (طرابلس، المغرب، الجزائر، الخ) وثائق تبين منها منع سكان الايالات الافريقية من دخول خليج البندقية.

340، 1766 أغسطس (ربيع الأول 1180) صورة من ترجمة معاهدة الصلح التي عقدت في السنة والشهر المذكورين اعلاه بين جمهورية البندقية وبلك طرابلس.

343، سنة 1770، 11 من يونية، (20 من شهر ربيع الأول سنة 1187) مكتوب من بلك طرابلس إلى الدوج رداً على شكواه حول شحن الملح.

344، 1773 يولية (جادي الاولى 1187 طرابلس) مكتوب من بلك طرابلس خاص بقنصل عائد إلى البندقية.

345، 1773 (طرابلس) مكتوب من قنصل البندقية في طرابلس ج. باتوريتش G. Batturich إلى دوج البندقية وإلى مجلس الشيوخ.

مكاتبات تم إلحاقها بمراسيم

مجلس الشيوخ (مجموعة العمداء)

(الفهرس 37، المجموعة الثانية):

10 من مايو 1749 - مكاتبة من جيرولامو كويريني G. Quirini محافظ عام البحار حول الدفاع عن الملاحة في الخليج (البندقية) ضد هجمات الايالات الأفريقية. (ملحق بالرسوم المؤرخ في 1749/9/13، الملف 276).

مهام كلف بها العمداء واصحاب مناصب أخرى

(الفهرس رقم 40 - المجموعة الثانية):

الخليج - تفويض من لورنسو تشلسي L. Celsi وبييترو سانيتو P. Sanito الموفد إلى

(5) خانيا عاصمة جزيرة كريت.

جيوفاني بمبو G. Bembo نائب قائد الخليج (11 من مايو 1762). (المظروف رقم 1 الوثيقة رقم 27)⁽¹⁾

إيالة طرابلس - تفويض اعطى لقائد المراكب التجارية المتجهة إلى إيالة طرابلس (9 من يونيو 1712) المظروف رقم 2 وثيقة رقم 63.
- تفويض الدوج ج كورنير إلى ف. كورير المعين قائداً للأسطول زمن السلم بتاريخ 9 يونيو 1712 (المظروف 2 وثيقة 63).

فهرس الوثائق الخاصة بأمين الخزانة (الفهرس رقم 51 - المجموعة الثانية)

إيالة طرابلس (الصلح)

- حزمة من الاوراق غير المفيدة تتعلق بالمحافظة على السلم مع ايالات شمال أفريقيا.
- حسابات تثبت المبالغ التي تم انفاقها من أجل الصلح مع الايالات.
- مبلغ تم دفعه من قبل الخزانة العامة لاستيراد الملح من طرابلس إلى اراضي البندقية.
- ملخص الدفعات التي قامت بها خزانة محافظة الودائع في الايالات الأفريقية.
- خلاصة الأبواب التي تشكل المصاريف التي صادفها مجلس الحكماء الخمسة لصالح الايالات الافريقية.
- حصر للمصاريف المتكبدة من أجل الحفاظ على الصلح مع الايالات الافريقية.
- مذكرة بالانفاق الذي جرى تحمله في سبيل المحافظة على الصلح مع الايالات الأفريقية.
- مذكرة عن النقود التي خرجت من الايالات الأفريقية الأربع (مظروف 15).

التجارة 1755

- اعلان خاص بمرسى طرابلس (مظروف رقم 15)
- الايالات الافريقية
- مذكرة بشأن معاهدة الصلح مع الايالات الأفريقية.
- موازنة المصاريف التي تحملها اسطول البندقية في الحملة على طرابلس سنة 1766.

(1) هذه المهمة تتعلق بإيفاد المسمى بييترو سانيتو إلى طرابلس من أجل اطلاق سراح بعض الاسرى...

- موازنة أخرى مثل الواردة اعلاه لسنة 1767-1768 الحساب النقدي المخصص من خزانة دار الصناعة الملكية لتجهيز الاسطول.
- المبلغ المدفوع سنويا بموجب اتفاق الصلح.
- المبلغ المصروف للصلح مع الايالات الأفريقية.
- خلاصة المصروف المتحمل لتهدئة مطالب الايالات.
- حصر مصاريف غير معتادة عائد عن ارسال بضائع وغيرها إلى السواحل الافريقية.
- مبلغ المصاريف من أجل حملة إيمو.
- مبلغ المصاريف من أجل طرح موضوع الصلح مع الايالات الأفريقية.
- ورقة تثبت الدفعات السنوية الناتجة عن اتفاق الصلح مع الايالات الاربع.
- مصاريف تمت في طرابلس خاصة بأصلاح الحرب.
- المصاريف من أجل انزال السفينتين «فتوريا» و«بولو» إلى البحر.
- ورقة تثبت النفقات التي قام بها مشرف شؤون المدفعية على اسطول البحر الابيض المتوسط.
- مسودات حساب الاسطول المذكور.
- مكاتبة تتعلق بالنفقات المتسببة عن علاقات الصلح مع الايالات الأفريقية.
- مسودات مكاتبات خاصة بشؤون طرابلس.
- مراسم تخص الممتلكات في طرابلس. (المظروف رقم 15).

إيالات شمال أفريقيا (الصلح)

- حسابات المصاريف من أجل الصلح مع ايالات شمال أفريقيا.
- اوراق وغيرها مما يتعلق بالموضوع (المظروف رقم 5).
- محافظو التسليح، اغسطس 1784، زيادة اجور طقم الملاحين بالفرقاطة الخاصة بأنجلو إيمو (المظروف رقم 23).
- مفتشية دار الصناعة، أول مارس 1784، ورقة اثبات للنفقات غير العادية التي قام بها فريق السفن الخاص بإيمو (المظروف رقم 236).
- 11 من اغسطس 1784، ميزانية تثبت سحب النقود من خزائن الاستهلاك والعملية المتداولة لفريق دار الصناعة من أجل اسطول إيمو (المظروف 236).

حكاء التجارة الخمسة

فهرس المحفوظات القنصلية

(فهرس رقم 64 المسلسل الثاني)

ايلات شمال أفريقيا

- 1764 - 1776 ، رسائل إلى الحكاء الخمسة واردة من المكلف جيو باتا كومالا خاصة بالصلح مع ايلات شمال أفريقيا.
- 1749 - 1754 ، مراسيم ووثائق أخرى خاصة بمعاهدة الصلح.
- 1765 ، تقرير من المكلف.
- 1769 - 1780 ، حساب شركة الكسندر برناردي البندقي من التحويلات السنوية إلى ايلات شمال أفريقيا (المربوط 31).

طرابلس

- 1764 - 1777 ، رسائل إلى الحكاء الخمسة (المظروف 163).
- 1778 - 1785 ، رسائل إلى الحكاء الخمسة (المظروف 164).
- 1786 - 1797 ، رسائل إلى الحكاء الخمسة (المظروف 165).
- 1766 ، رسائل إلى مقدم الاسطول (المظروف 165).
- 1766 - 1781 - 1785 ، مستخرج من السجلات الإدارية (المظروف 165).
- 1765 - 1795 ، ايصالات صادرة عن إيالة طرابلس عن دفعات سنوية مستحقة على جمهورية البندقية (المظروف 165).
- 1751 ، في 8 من مايو 1763 ، 9 أكتوبر 1764 ، 1764 ... أبريل ، 1766 . . . أغسطس. اتفاقات صلح (مظروف رقم 165).
- ملاحظة: هذا الفهرس يضم رسائل سفير البندقية باستانبول من سنة 1786 إلى 1797 (27-629).

حكاء التجارة الخمسة

فهرس بعض المكاتب الخاصة بمادة التجارة

(الفهرس رقم 79 ، المسلسل الثاني)

- قناصل البندقية في طرابلس الغرب 1586 - 1713 (المظروف 33).
- ملح طرابلس ، سنة 1695-1713 (المظروف 144).
- معاهدات مع دول شمال أفريقيا ، سنة 1600-1724 (المظروف 185).
- ملاحظة: تحتوي بعض المظاريف على وثائق تخص العلاقات بين البندقية وطرابلس ، ويتضمن المظروفان 45-46 ما يتعلق بقافلة بحرية تابعة للبندقية في مياه الشرق ، ويتضمن المظروف 47 ما يخص القراصنة من سنة 1748 إلى 1755 ، ويتعلق المظروف 105 بوثائق تخص ملاحه البندقية بأنواعها من سنة 1708 إلى 1724 ، واخيراً يخص المظروف 109 السفن التي تم اسرها من قبل القراصنة من سنة 1702 إلى 1708.

ديوان الملح

(الفهرس رقم 105 ، المسلسل الثاني)

شؤون الملح ، (السجلات)

- رقم 77 ، نسخ عقود ، تفويضات وغيرها طرابلس 1777-1786.
- رقم 78 ، شحن املاح من طرابلس وتراپاني سنة 1778-1779.
- رقم 79 ، شحن املاح من طرابلس وتراپاني سنة 1775-1783.
- رقم 80 ، شحن املاح من طرابلس وتراپاني سنة 1770-1779.

شؤون الملح ، (المظاريف)

- 127 خطابات ومستندات أخرى - طرابلس 1763-1774.
- 128 خطابات ومستندات أخرى - طرابلس 1775-1780.
- 129 خطابات ومستندات أخرى - طرابلس 1781-1786.

تقارير السفراء

(الفهرس رقم 174 المسلسل الثاني)

التقارير المضمنة في هذا الفهرس لا تتعلق بهذه الايالة بشكل خاص حيث لم تقم بها سفارة وكان التمثيل على مستوى قنصلية. وتأتي هذه التقارير جميعها من استانبول، وتكتسي بأهمية كبيرة في جميع ما يتعلق بالبحر المتوسط وما جاوره وفي كثير من الاحيان توجد تقارير عن العلاقات القائمة بين البندقية والباب العالي والايالات. وبالطبع فإن ما ورد بشأن مجلس العشرة يسري ايضا على التقارير الوارد ذكرها بالمظروفين 76 و77 من هذا الفهرس.

ونورد فيما يلي قائمة كاملة بتقارير المشرفين البحريين العامين:

- 6 من مارس 1711 - دولفين دانييلي (نشر سنة 1900 من قبل لامبرو سبيريدوني).
 - 10 من سبتمبر 1711 - موتشينجو أليسي.
 - 16 من مايو 1715 - ساجريدو أغوستينو (التقرير المؤرخ 6 مارس 1711).
 - 22 من مارس 1717 - كورنير أندريا.
 - 20 من سبتمبر 1730 - جريمانى زورزى.
 - 30 من يولية 1734 - إيريزيو نيقولوه.
 - القرن الثامن عشر، ديدو فرانثيسكو.
 - القرن الثامن عشر، مجهول.
 - 4 من مايو 1735 - ايريزو نيكولوه الثاني.
 - 18 من ديسمبر 1743 - لوريدان انطونيو.
 - 29 من اكتوبر 1746 - دولفين دانييلي.
 - 10 من ديسمبر 1752 - فيتورى ج. ب.
 - 5 من ديسمبر 1755 - ساجريدو أغوستينو.
 - 1758 - كويريني جيرولامو (هذا التقرير موجود في مارشان).
 - 19 من سبتمبر 1777 - دوناه أندريا.
 - 1760 - جريمانى فرانثيسكو.
 - 25 من يناير 1782 - جرادينكو جياكومو.
 - 31 من اكتوبر 1791 - فالير فرانثيسكو (نشر بالبندقية سنة 1863).
 - 24 من نوفمبر 1794 - ميسمو أنجلو (نشرت بالبندقية سنة 1867).
- وعلاوة على ذلك فإن المظروف رقم 73 يحتوي على التقارير الآتية الصادرة عن ربانة

السفن الحربية:

- 22 من اكتوبر 1730، فينى جيرولامو.
- 9 من يولية 1725، فيندرامين بيترو.
- 24 من سبتمبر 1733، مونسيني انطونيو.
- 25 من يولية 1742، ساجريدو أغوستينو.
- 11 من يولية 1757، ألبرنسي ج. ب.

محفوظات مفتشي الدولة

(الفهرس 197 - المسلسل الثاني)

- هذه المجموعة غنية بالوثائق والمستندات والرسائل وتزيد مظاريفها على الألف وتشتمل على عدة آلاف من الوثائق، إلا أن قليلا من المظاريف تتعلق بطرابلس بصفة خاصة، وهناك الكثير من الوثائق الأخرى لم تكتشف بعد وقد تقدم مساهمة غير عادية لدراسة العلاقات بين الايالات وجمهورية البندقية:
- خطابات دورية إلى القناصل بطرابلس، سنة 1764-1769 (المظروف 182).
 - خطابات واردة من القناصل بطرابلس، سنة 1766-1768 (المظروف 519).
 - اما المجموعات التالية فلا تتعلق بإيالة طرابلس ولكنها تحتوي بالتأكيد على وثائق تقدم دليلاً على العلاقات التي جرت بين طرابلس والبندقية:
 - خطابات من المفتشين إلى ربانة الشواني⁽¹⁾ 1769-1770 (المظروف 133).

(1)

دعماً لأي إثبات في اسماء المراكب ادرج هنا اسماء ما كان مستعملاً منها في البحر المتوسط في هذه الفترة من التاريخ وما يقابلها من الاسماء الأفرنجية:

(أ) شيني (شواني) = (GALERA) هي اقدم انواع السفن وكان اهم ما يتألف منها الاسطول الاسلامي إذ كانت أكثرها استعمالاً لحمل المجاهدين. يحمل الشيني مائة وخمسين رجلاً ويهدف بمائة مجدف وجاء ذكرها في قصيدة لامن حمديس الصقلي.

(ب) الحلاسة = Galeasse من سفن البحر الابيض، سفينة حربية كبيرة تسير بالمجذاف والقلاع وهي اقل وأقوى من الشيني.

(ج) الشياك (شبابك) = Sciabeco مركب صغير الحجم استعمل في الحروب.

(د) الطراد = Tartana قال الزبيدي في التاج، الطراد سفينة صغيرة سريعة السير والجري.

(هـ) الغليون = Galeone هو أرق ما وصلت إليه السفن الحربية في القرن السادس عشر، محمى بأربعة صواري وبدون مجاذيف ويحتوي على ساحتين للقتال.

(و) الغوليت أو الغيلاطة = Golette تحتوي على 7 مدافع عيار 7 بوصة.

— خطابات إلى مقدم الجلسات 1730 (المظروف رقم 134).

— خطابات إلى مقدم الخليج 1631-1795 (المظروف 134).

— خطابات إلى مقدم الاسطول 1767-1794 (المظروف 134).

— خطابات إلى المقدم العام للبحار 1618-1718 (المظروف 134).

— خطابات إلى حاكم السفن الحربية 1735-1760 (المظروف 135).

وإضافة إلى كل ذلك توجد خطابات حكام السفن إلى المشرفين البحرين العامين والمراسلات الموجهة من مقدمي الجلسات ومن قائد عام البحرية ومن مقدم السفن ومن حاكم السفن الحربية إلى المشرفين البحرين، مع صرف النظر عن الخطابات والمراسلات الأخرى من السفير باستانبول إلى المشرفين أنفسهم.

ديوان الشؤون الصحية

(الفهرس رقم 221 - المسلسل الثاني)

— خطابات من المشرفين على ديوان الصحة إلى قناصل البندقية في الخارج. طرابلس 1765-1774 (المظروف 198).

— خطابات قناصل البندقية إلى ديوان الصحة من ازمير وتريستا وطرابلس وتونس (المظروف 380).

ملاحظة: تتعلق الخطابات المرسلة من طرابلس بالوضع الصحي بالمدينة خلال السنتين 1794-1795 وهناك كذلك وثيقة تعود إلى سنة 1764.

رسائل سفراء البندقية إلى مجلس الشيوخ

(الفهرس رقم 254 - المسلسل الثاني)

لهذه الرسائل أهمية بالغة لتاريخ العلاقات بين البندقية ومختلف الدول الأوروبية، وفي العادة تكون سهلة الفهم، وتمثل التحليل اليومي لكافة الأحداث التي كتبت في شكل خطاب إلى امير البندقية لاحاطته تفصيلاً عما يحدث في البلاد التي تستضيف السفير. وكتبت هذه الرسائل بما أملاه الظرف وتتوسع في سرد الوقائع شيئاً فشيئاً عند حدوثها. وتختلف هذه الرسائل عن التقارير، وكثيراً ما تكون آية من آيات البلاغة، وتبدي رقة في الخطاب ولطفاً في العبارة، وفي قراءتها متعة. ولا تخلو من النكتة دون المساس بجديّة البحث. وهناك أحياناً فائض من رفع الكلفة دون إسفاف ويكون أحياناً طبعياً محبباً لا يتعارض مع روح الحكمة التي يجب ان تسود تلك الرسائل.

وبالطبع فإن ما يهم فعلاً العلاقات بين البندقية والايالات هي الرسائل الواردة من السفير باستانبول، وكان على جانب كبير من السلطة والنفوذ. ففي رسائل السفير لا يهمل شيء: السياسة الخارجية بشكل عام، الوضع الداخلي بالبلاد، زمرة السراي، وفي كثير من الاحيان المآسي العائلية للسلطان وما يلزم كل ذلك من بهار وتوايل واخبار صغيرة تثير الضحك إن لم تثر الشفقة على أشخاص، وعادات تختلف عنا كثيراً، وهذه التقارير الصغيرة والقيمة هامة جداً لتاريخ سياسة البندقية تجاه الباب العالي بل وتاريخ الباب العالي نفسه، وكثيراً ما تكون الأخبار الخاصة بسكان الشال الأفريقي محرقة أو غير كاملة أو مبنية على القيل والقال، والبيانات والأخبار كلما وجدت تكون ثمينة، ولو أن هذا التحريف كان مشكلة بالغة بالنسبة للبندقية.

كم كان عدد السفراء باستانبول ومن هم منذ سنة 1700 وحتى سقوط الجمهورية؟ لقد تسنى لنا عن طريق اجراء بحث دقيق على الفهرس رقم 254 المسلسل الثاني جمع اسماء كل أولئك السفراء ونوردها فيما يلي مع رقم 243 مظلوماً خاصاً بهم⁽²⁾.

(1) في هذه الفترة من التاريخ تُلَقَّب البندقية بـ *Serenissima* وتعني الجليلة أما أميرها الدوج فيلقب ايضاً بـ *Serenissimo* بمعنى الجليل أو الأكثر اجلالاً. (المراجع)

(2) يورد المؤلف هنا اسماء 27 سفيراً. (العرب)

(ز) الفرقاطة = *Fregate*، بها عادة 60 مدفعاً من عيار 24 وعدد بحارتها 700 وقد عرفت لدى الحارة العرب باسم فرقاطون.

(ح) القادس: يقول ابن سيده لوح من ألواح السفينة، وقيل هي السفينة وجاء في معظم المراجع العربية ان القادس هي السفينة الكبيرة أو العظيمة ويقول دوزي القادس سفينة بحرية كبيرة تشبه البارجة.

(ط) الجالوت = *Galeotta* سفينة حربية خفيفة الحركة واستعملت أحياناً في حمل البضائع النفيسة أو الشخصيات الهامة وقت الحروب.

(ي) بريجنتين = *Brigantin* سفينة حربية صغيرة وخفيفة ويسمى ايضاً ابريق (ك) الغراب = *Corvette*، استعمل لحمل الغزاة ويسير بعدد من الجهاديف لا يتجاوز 180 مجدافاً كما يسير بالقلم ومن خصائصه انه مزود بمحرك من الخشب يهبط على مركب العدو ويمر على ظهره الجند فيقاتلون بالاساليب البرية جاء ذكره كثيراً في الادب العربي منها مثلاً:

غريباتها سود ويبض قلوبها

يصفر منهن العدو الأرق

وثائق دبلوماسية وخاصة متنوعة

(الفهرس 266 - المسلسل الثاني)

- سنة 1763، 11 من ديسمبر، معاهدة الصلح بين طرابلس والبندقية (فالمرانا وعبدالرحمن) (المظروف رقم 72 الوثيقة رقم 2109).
- سنة 1764، معاهدة الصلح بين البندقية وطرابلس وقع على ترجمتها جيوفاني بلاتو (المظروف 72، الوثيقة رقم 2110).
- سنة 1764، أول يونية (تاريخ التصديق)، معاهدة بين البندقية وطرابلس بتاريخ 19 من أكتوبر 1763، بخصوص الملح، (ترجمة بلاتو) (المظروف 72 وثيقة 2111).
- وثيقتان رقمها 2114 و 2115 اتفاقات بشأن معاقبة القراصنة الذين يرسون بمراكبهم في طرابلس - تلتزم البندقية بدفع مبلغ لطرابلس من اجل اطلاق سراح الأرقاء التابعين لها وتقديم بعض الهدايا للبك (المظروف رقم 73).
- سنة 1764، 22 من يولية. خطاب من عبدالرحمن إلى فالمرانا Valmarana بين فيه اجراء إضافة من طرف واحد في الباب الثاني من المعاهدة السابق ذكرها ويدعوه إلى اجراء نفس التصحيح. (المظروف 73، الوثيقة 2116).
- سنة 1764، تفويض من باشا طرابلس إلى عبدالرحمن لعقد الصلح مع جمهورية البندقية (المظروف 73، الوثيقة 2118).
- 1765-1769 - ملف يحتوي على: «أ» عدد 4 رسائل (وجميعها بتاريخ 27 أبريل 1765) باللغة العربية من وزير طرابلس إلى جهات مختلفة. «ب» ترجمة من التركية لتراخيص من بك طرابلس إلى الرياس (يونية 1765). «ج» خطاب كتب باللغة العربية بأمر علي باشا بتاريخ 10 من سبتمبر 1769 (المظروف 73 وثيقة 2120).
- مكاتبة من بك طرابلس يشتكي فيها من اعمال قرصنة ارتكبتها البنادقة، مارس 1766، (المظروف 73، الوثيقة 2121).
- صورة من المعاهدة بين البندقية وطرابلس التي أجراها جاكوموناني، 16 من سبتمبر 1766 (المظروف 73، الوثيقة 2122).
- سنة 1770، 11 من يونية، مكاتبة من بك طرابلس إلى الدوج (ألفيسي موتشينيقو الرابع) ردًا على شكواه بشأن شحن الملح، (المظروف 73، الوثيقة 2124).
- سنة 1773، ... يونية خطاب من البك الى الدوج يؤكد له فيه انه لن ترتكب ابداً مخالفات فيما يخص الملح، (المظروف 74، وثيقة 2127).

- سنة 1773، خطاب من بك طرابلس إلى قنصل عاد إلى البندقية (المظروف 74، الوثيقة 2128).

- وثيقة رقم 2129، تحتوي على: خطاب من استيفانو تشيجوفتش نائب القنصل في طرابلس إلى الدوج. خطاب من بالوفتش إلى مجلس الشيوخ. هدايا قدمها القنصل عند وصوله إلى طرابلس. خطابات من بالوفتش إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 23 من سبتمبر 1773 مع خطابات مرافقة إلى المشرف العام على البحار رينيير Renier وإلى الحكماء الخمسة (المظروف 74).

- الوثيقة 2132، سنة 1778 - خطاب بالتركية من باشا طرابلس إلى جمهورية البندقية، وتولى ارسالها انجيلو إيمو إلى مجلس الشيوخ، وضمت إلى مجموعة الدوج بتاريخ 20 من نوفمبر 1778 وتم تسجيلها بالسجل 33 (المظروف 74).

- وثيقة 1781، 2136، 16 من مايو. ترجمة رسالة باشا طرابلس إلى الدوج (باولو رينيير) وهي شكوى ضد ربان بندقي أضر بالطرابلسيين وضد صلف قنصل البندقية هنا، مطالباً بالترضية (المظروف 74).

- الوثيقة 2144، 1795، يولية، ترجمة لخطاب من يوسف باشا إلى الدوج (لودوفيكومانين) يعلمه بوصول القائد كوندوليمير (المظروف 74).

ولكن المصادر التي تخص طرابلس والبندقية ليست فقط بدار المحفوظات لدولة المدينة فقط، فقد وجدت مصادر أخرى في متحف بالمدينة وتنسم مكتبته ومحفوفاته ببالغ الاهمية لدراسة التاريخ والفن البندقي واعني بذلك متحف كورير Correr الغني بمصادر تاريخ الجمهورية.

وطرابلس في هذا المركز اعتبار غير قليل بما في مختلف محفوظات العائلات النبيلة من مواد، حلت بها اما على سبيل الهدية أو الاقتناء، منها مجموعة كورير Correr وجرمانني Grimani وزوبيتي Zoppetti إضافة إلى محفوظات إيمانويل تشيكونيا E. Cicogna التي تزخر بالمصادر الثمينة.

ملاحظة: إن مجموعة المخطوطات بمتحف كورير المدني بالبندقية مصنفة تحت ثلاثة اسماء: مخطوطات تشيكونيا Codici Cicogna مخطوطات كورير ومخطوطات من جهات مختلفة (موروسيني، جرمانني، فرنيير، جرادينيقو، وغيرها من المقتنيات).

المخطوطات التشيكونية القديمة

- مخطوط تشيكونيا 2030 - الحادي عشر - ترجمة عن التركية لمعاهدة الصلح بين البندقية وإيالة طرابلس (صحيفة 255).
- مخطوط تشيكونيا 1066 - الحادي عشر - تقرير عن الايالات الثلاث تونس، طرابلس، الجزائر (1764).
- م. ت. 2529 - التاسع - معاهدة طرابلس مع لويس الرابع عشر.
- م. ت. 1250 - الثلاثون - رسالة كتبها حسونة باشا القره مانلي، أمير طرابلس.
- م. ت. 1537 - الثاني والاربعون - محضر ديوان الصحة خاص بمركب من نوع شباك استولت عليه طراوة من كانارو. 9 مايو 1756.
- م. ت. 2029 - الثامن والعشرون - خطابات متنوعة من أمير طرابلس إلى الدوج وحكام البندقية (1764).
- م. ت. 2225 - التاسع - مهام كلف بها جاكومو ناني في طرابلس (صحيفة 36-38).
- م. ت. 2740 - التاسع - تجديد الصلح بين بك طرابلس وملك إنجلترا (1730).
- م. ت. 3058 - الخامس - اتفاق مع إيالة طرابلس (1766) رسائل من البك (1764).
- م. ت. 3172 - السادس - معلومات عن الحادث الذي جرى سنة 1745 بين الطرابلسيين وفرقة قائد الاسطول بريولي Priuli.
- م. ت. 3284 - اتفاق بين البندقية وإيالة طرابلس (1766، ترجمة).

مخطوطات كورير

- طرابلس - 136 - 701 - 871 - 873 - 875 - 2240 - 2666
- 136 الهدنة بين طرابلس والبندقية 1764.
- 701 وصف الفرقة البحرية التابعة للبندقية التي ارسلت إلى طرابلس سنة 1766. مرسوم مجلس الشيوخ والاطراء بشأن نجاح الحملة.
- 871 اتفاق بين باشا طرابلس وجمهورية البندقية.
- 873 تسوية المعاهدة مع إيالة طرابلس التي تعاقدها عليها جاكوموناني.
- 875 الانعام على جاكوموناني بدرجة فارس من نظام البرنس الذهبي.
- 2240 تقرير عن نجاح الجيش الفرنسي قرب طرابلس.

- 1081 تفاهم حول اتفاق السلام مع الايالات الثلاث الجزائر وتونس وطرابلس 1763.
- وثائق ذات علاقة بهذا التفاهم وما بعده لسنة 1766 بالصفحات 253-264 والصفحات 271-274، والصفحات 303-306 (أوراق متفرقة من القرن الثامن عشر).
- 1082 العقيد كرايانة - رسالة من طرابلس كتبت على ظهر سفينة القيادة.
- 560 الصلح بين إيالة طرابلس وجمهورية البندقية. اغسطس 1766. (الوثيقة رقم 26).
- 13-978 نسخة من اتفاق الصلح بين الجمهورية وإيالة طرابلس (1766).

مخطوطات من مصادر مختلفة

- مكاتبات مختلفة عن الحملة على طرابلس سنة 1766.
- اتفاق الصلح بين البندقية وطرابلس سنة 1777.
- مفاوضات عن الصلح بين جمهورية البندقية وإيالاتي طرابلس والجزائر عن طريق الكونت بروسير وفالمرانا، ملف من القرن الثامن عشر.
- فصول عن الصلح بين البندقية وطرابلس الغرب، البندقية 1763، 11 ديسمبر.
- صور من خطابات للراهب موريزيو دالوكا تتعلق بافتداء الرقيق الموجود بطرابلس الغرب (1694-1695).
- وثائق تتعلق على الاغلب بالعلاقات بين البلدين بشأن الملاحة، القرن السابع عشر.
- معلومات عن طرابلس الغرب قدمها الراهب جيوفاني فرانثيسكو دافريس سنة 1693 عن تجارة الرقيق.
- وثائق مختلفة (النص العربي وترجمته) تتعلق بملاحة البنادقة في البحر الابيض المتوسط وبالأخص الاتفاقات مع إيالة طرابلس (1706).
- صورة خطاب كتبه نقولوه شيان إلى طائفة البراستو عندما كان عبداً بطرابلس.
- تقرير مرفوع إلى الدوج عن الخلافات مع إيالة طرابلس.
- تقرير عن دولة طرابلس كتبه شخص كان قد انتقل إلى هناك مع الفرقة البحرية التابعة للبندقية سنة 1766.
- مولين دومينيكو وبريولي بنيدتو (1529-1531) مكاتبات مختلفة ومراسلات تتعلق بالخلافات بين مولين وبريولي.
- دونالد بين ورفقاؤه صورة أصلية لاحتجاج قدم إلى القنصل العام لفرنسا بطرابلس

- الغرب بشأن شجار نشب بذلك الميناء. طرابلس الغرب في 28 نوفمبر 1826.
- طرابلس والبندقية (فصول بشأن الصلح 1763) مخطوط البندقية المجلد 35 رقم 11.
- طرابلس الغرب، مخطط المدينة، رسم بالخبر الصيني.
- طرابلس الغرب رسم منظوري مائي من الغرب، نهاية القرن الثامن عشر.
- خطاب من الراهب ج. ف. دي فارييس عن حالة الارقاء البنادقة في طرابلس (1698، 30 من يولية).
- معاهدة صلح بين البندقية وطرابلس (1777).
- تقرير عن حالة دولة طرابلس، كتبه شخص انتقل هناك مع فرقة البندقية البحرية سنة 1766، ملف القرن الثامن عشر.

بونزيو كونت طرابلس يهب منزلاً إلى كنيسة القديس مرقس الكائنة بطرابلس نفسها. وهذا فقد استنفذ في البندقية البحث المتعلق بالمصادر التاريخية لطرابلس والبندقية ومن المؤكد إذا قام بحث دقيق واعد جرد مفصل بالنسبة لكل وثيقة على حدة فسنعثر على اكتشافات قيمة بالنسبة لتاريخ مدينة طرابلس وعلاقتها مع البندقية وإيطاليا وأوروبا.⁽¹⁾ وانا لارجو ان ما قام به طوسكي وكذلك ما قام به كاتب هذه السطور في شكل متواضع، سيستمر على أيدي آخرين أو على أيدي اولئك الباحثين الذين أرادوا أن يكونوا سباقين في تاريخ مستعمرتنا الأولى. وانهم ليستحقون تأييد كل أولئك الذين يرون في البحث عن العلاقة بين جمهورية القديس مرقس ودول العالم المعروف آنذاك تجدد رسالة روما السياسية والحضارية.

الفصل الأول

العلاقات بين طرابلس والبندقية من القرن السابع عشر الى سنة 1750

(1) قد تأكد أن المتحف المدني في بادوا يحفظ مراسلات جاكومو ناني اميرال البندقية في حملة 1766. وهالك أيضا وثائق تهم الايلات بشكل عام في مكتبة مارشانا وكويريني إستامباليا بالبندقية.

العلاقات بين طرابلس والبندقية

منذ القرن السابع عشر إلى سنة 1750

محاولة عقد اتفاقات بين طرابلس والبندقية - قنصلية البندقية في طرابلس سنة 1683 - معاهدة كارنوفتش - معاهدة باساروفتش - مشاريع للصلح مع ايلات شمال افريقيا (1707-1717-1720-1723) نهاية سنة 1738 - ما حدث بين البندقية وطرابلس سنة 1745.

في سنة 1670 عقب حرب كريت المدمرة رضخت كل من البندقية والدولة العثمانية إلى عقد معاهدة للصلح، فقد تطلعت إليها الدولة الغالبة والمغلوبة على السواء، ولقد انتصر الاتراك ولكن ذلك لم يتحقق إلا بعد عشرين سنة من الكفاح وخسائر كبيرة في الرجال والعتاد. وقد لوحظ على أي حال، وكما كان دائماً، في اثناء المفاوضات التي سبقت التوقيع، توفر قدر كبير من العجرفة وعدم الثقة التقليدي لدى العثمانيين، اما من الجانب البندقي فقد كان الموقف - ولعدة ظروف من السهل فهمها - يتسم بالاستسلام. ويحدثنا ليفي - فائس في دراسة هامة جداً قام بها عن قرب لمتابعة العلاقات بين البلدين في أواخر القرن السابع عشر⁽¹⁾ ان السلطان، على سبيل المثال، لم يقل بان يلتزم باعادة الرقيق إلى البندقية ممن كان منهم بأيدي ايلات شمال افريقيا، ولهذا فإن التعليقات التي أصدرها مجلس الشيوخ إلى مولين السفير فوق العادة لدى الباب العالي، لاطلاق سراح الجنود الذين بعث بهم اسقف الأرجنتين مدداً لحانيا والذين اسرهم الطرابلسيون بقيت دون استجابة. وكان هذا دليلاً على الوضع الحقيقي للإيالات بشمال أفريقيا تجاه استانبول. ولذا وجدت البندقية نفسها في وضع يحتم عليها التصرف بطريقة مباشرة مع الإيالات منفردة. وفي حالتنا هذه فإن تاريخ العلاقات الجارية بين طرابلس والبندقية حتى نهاية 1763 يتلخص في بعض المحاولات التي بدأت سنة 1600 والتي بادرت بها البندقية للتوصل إلى اتفاقات ايجابية، إذا ما استثنينا بعض الاحداث الصغيرة. وتجدر الملاحظة أن البندقية لم تقرر استبعاد أي تدخل من تركيا إلا بعد منتصف القرن الثامن عشر، وقبل ذلك احيجت اما لأنها لم ترد أو لم ترمن الصالح أو خافت استعداد السلطان حيث لم تقطع تبعية الإيالات بصفة قانونية للامبراطورية العثمانية. وبرغم ما قامت به البندقية من ضغوط لم تتمكن ابداً من الحصول على مساندة فعالة من

(1) دار المخطوطات Veneto Tridentino رقم 13-14 (1925) صحيفة 6.

الباب العالمي ضد القراصنة، سواء في الخليج أو في البحر المتوسط⁽¹⁾، وفي 2 من يونيو 1676 اصدر مجلس الشيوخ قراراً يعرب فيه عن استيائه لاحوال التجارة السيئة، وقد كانت مزدهرة فأوضحت الآن بسبب كمائن القراصنة ضئيلة أو معدومة في موانئ الشرق.

وفي تلك المناسبة، افرج علاج قديم لم يوضع ابداً موضع التنفيذ، ذلك هو إبحار السفن التجارية في قوافل تحرسها السفن الحربية. وحينما استشير حكماء التجارة الخمسة وكبار القادة وافقوا على فكرة القوافل واقترحوا بعض القواعد لوضعها موضع التنفيذ. وبموجبها ينبغي للسفن المختصة للتجارة مع الشرق ان تسافر مرة واحدة كل سنة على ان تتجمع في جزيرة كورفو ومن هناك تتجه إلى جهات الوصول، وعلى التجار أن يدفعوا عن كل سفينة 300 دوكات.

وتم نشر القرار والاعلان الذي يحتوي على نظام القوافل في 13 من فبراير 1677 إلا أن هذا التنظيم لم يجد كثيراً في ازدهار التجارة إما لندرة السفن التجارية وإما للصعوبات التي نتجت عن القواعد التي تنظم تشكيل القوافل وما ادخل عليها بين سنة وأخرى من تعديلات واسعة. وفي هذا المقام فإن الأرقام التي زودنا بها ليني - فانس معبرة عن واقع، فمن سنة 1681 إلى سنة 1684 (برغم النظام الجديد) اتجهت قافلتان إلى ازمر واستانبول واتجهت قافلة واحدة فقط إلى قبرص والاسكندرية.

وسعت الجمهورية من أجل ذلك رعاية لمصالحها إلى مفاوضة الايالات من أجل إعادة الحركة البحرية إلى سالف عهدها.

ويرجع الفضل إلى المؤلف المذكور في اكتشاف اتفاق البندقية وتونس سنة 1678 إذ لم تذكر هذه في مجموعة (مارتينس) أو مجموعة (زنكايسن). وفي سنة 1676 دعا كل من محمد قابشاه والقرصان ابراهيم مصرأوغلو وهما على التوالي باشا تونس وباشا طرابلس السفير موروسيني لعقد اتفاق، بموجبه كان يفترض ان يمنح كل منهما ثمانية جوازات سفر لعدد مائل من سفن البندقية حتى تكون في امان من هجوم القراصنة وحتى تعود حركة المبادلات التجارية إلى ما كانت عليه. وتمت الموافقة من حيث المبدأ على مشروع الاتفاق. وعندما كانت تجري دراسة المشروعين يدويال الحكماء الخمسة اطبع الايتين من رعاياه. واستطاع محمد قابشاه ان يستعيد سلطته بمساعدة استانبول اما مصرأوغلو وكان أقل ثروة وسنداً من زميله فقد ذهب إلى غير رجعة. ومن أجل ذلك لم يعقد الاتفاق إلا مع تونس، ومهما يكن من أمر فهناك اسباب كافية للاعتقاد بانها لم تنفذ ابداً.

(1) قراصنة الخليج هم من جزيرة دليشينو (الكون) والقدس ماورا، وكاستلوفو، واشكودار وغيرها وكانوا يعيثون فساداً في البحر الادرياتيكي = (الاماكن المذكورة هي اليوم في ألبانيا ويوغوسلافيا «المراجع»)

وهنا تبدأ سلسلة من المحاولات تتفاوت درجات التوفيق فيها من أجل فتح باب المفاوضات مع الايالات.

وقد يكون مفيداً في هذه المرحلة ان نبحت حادثة جرت سنة 1683 وبالرغم من انها درست من قبل فهي جديرة ببحث لاحق وقد وجهت إليها اهتمامي تعميقاً للبحث. لقد روى لنا الكاتب ف. كوروه F. Corò في مقال نشرته مجلة «المستعمرات الإيطالية» بناء على وثائق موجودة بمتحف الرهبان البنادقة Frari di Venezia أن أحد قناصل البندقية قد عزل خلال حرب البلوبونيز وجرى تعيين قنصل آخر سنة 1683. وللتابع الرواية:

في 21 من فبراير 1682 جاء نائب القائد زواني زورزي من مرسيبلا إلى حكماء التجارة الخمسة بخطاب ورد من طرابلس، وقرأ هذا الخطاب في رياتو Rialto خلال اجتماع اليوم التالي. وفي هذا الخطاب يشتكي الطبيب فيقولوه برييل دا سلفي من الاحوال المخزنة التي يعيشها الأرقاء من رعايا البندقية وقد بلغ عددهم في ذلك الوقت 115.

قال برييل: «للدول الأخرى قناصل وليس للبندقية بعد ميكيلي بابوكو أي تمثيل» ونظم كلامه طالباً منحه لقب نائب قنصل. وتحرك الجهاز البيروقراطي فوراً، واعتزم الحكماء الخمسة تحرير اقتراح التعيين إلى الدوج دون اتباع اساليب الاختيار، إلا انهم اكتشفوا ان قانوناً يتعلق باختيار القناصل كان لا يزال سارياً منذ شهر مارس 1586، وينص على الاعلان عن مسابقة بالنسبة لكل قنصل ولدا لا يمكن الموافقة على التعيين الذي يوقش بعد خمسين يوماً فقط. أي في 13 من ابريل 1683، وتبين انه لا بد من الاعلان عن المسابقة مع اعتبار شخصية (فيقولوه برييل دا سيلفا).

وبالطبع قبل اتخاذ الاجراءات النهائية لتعيين القنصل الجديد بات من الضروري التأكد فيما إذا كانت أحوال البنادقة بطرابلس تطابق حقيقة الصورة التي قدمها برييل، وإذا كان هناك ما يبرر هذا التعيين للاغراض التجارية ونفوذ الجمهورية. جرى سؤال كل من رئيس السوق التجارية أنجلو بوسا واندريا كاليكيو بولو لابداء الرأي حول الاحوال التجارية في ميناء طرابلس العرب واهمية المدينة لاعطاء التعيينات اللازمة لقنصل الجديد. وقد ذكر الرئيس: «يخضر إلى هذه السوق مركب أو مركبان في السنة من أجل التجارة فضلاً عن المراكب الخاصة بتجارة الملح من زوارة لشحنه إلى ميلانو. وتأتي على رأس هذه التجارة المصدرة تجارة الخرز الزجاجي وما شابه من صناعة مورانو، وتخضع هذه إلى سلطة الباشا ويتخذ منها وسيلة للمساومة والمبايعة مع القوافل التي تتراد دواخل أفريقيا، ولكن الانعكاس الأكبر للماء بالشفقة هو ما يعود على الرعايا الأرقاء إذ عندما ينبري من يحمل هذا العبء فإن أولئك الأرقاء

التعساء قد يتمتعون بأثر انفراج ومساعدة».

وقد بات واضحاً أن تجارة البندقية بعد الركود الذي أعقب حرب خانية لم يتبين أثر للنشاط سنة 1683، ولم يستمر سوى تصدير الملح من ملاحات زوارة الشهيرة والتي تتمتع فيها البندقية بحق امتياز منذ العهد الوسيط والتي ظلت تجذب المراكب إلى تلك السواحل.

ولم يبق غير الإعلان عن المسابقة فتم تعليق منشور على جدار سان ماركو وعلى مدرج الريالتو. ينص على أن كل من يرغب في التقدم إلى منصب نائب قنصل بطرابلس يجب أن يقدم طلباً إلى ديوان الحكماء الخمسة في خلال ثمانية أيام مرفقاً به ألقابه ومعارفه ومؤهلاته. ودون أن أُطيل بالتحدث عن الاجراءات المرهقة التي تنظم الاختيار، أود أن انتقل مباشرة إلى المهام التي كلف بها القنصل الجديد، وكان كما هو متوقع يقولوه برييل دا سلفا.

«وبما أن الاجلاء اصحاب السعادة حكماء التجارة الخمسة، أجروا يوم 5 من يونية اختيار نائب قنصل طرابلس الغرب تنفيذاً لمرسوم مجلس الشيوخ المؤرخ بتاريخ 17 من أبريل الماضي، فقد وقع الاختيار على شخص يقولوه برييل دا سلفا، وأمروا بما يلي بناء على المرسوم المذكور الذي يوجب تحديد المهام للشخص الذي يتم اختياره:

«أن يبذل المذكور اعلاؤه (برييل) المعين نائب قنصل بطرابلس جهده حتى يتمتع تجارنا في ذلك المرفأ بحريتهم وما يتبعها مما اعتادوا الحصول عليه في المرافئ التركية الأخرى. وعليه أن يساعد ويستعجل شحن وتفريغ المراكب التي تصل إلى ذلك المرفأ والتي يملكها رعايا البندقية والدول الأخرى بالنسبة للبضائع العائدة لتجارة البنادقة ويسر للمراكب - بكل تسهيل وفائدة - سفرها. وعليه أن يحرص وبكل عناية على تحرير الارقاء البنادقة وابداء كامل الحماس لعنتهم كما أكد اصحاب السعادة. ويمنع من الحصول على أية فائدة مالية. وعليه من وقت لآخر أن يزود بواسطة الخطابات اصحاب السعادة بالاخبار الخاصة بالمراكب التي تصل إلى هناك، وكذلك الأخبار الخاصة بالوقائع الأخرى التي تتعلق بالتجارة، وعليه كذلك أن يوافي صاحب السعادة مشرف المستشفيات بقائمة بأسماء الاشخاص الذين جرى تحريرهم من الرق والآخرين الذين لايزالون يرزحون فيه.

يسري هذا القرار لمدة ثلاث سنوات قادمة بتبديء من يوم التصديق. وله أن يحصل عن شحن مراكب البندقية أو التي تحمل علم القديس مرقص والتي تصل إلى ذلك المرفأ خمسة عشر ريالاً عن كل مركب، عن الشحن والتفريغ، ويحصل من المراكب الأخرى التي تبحر من ذلك المرفأ وهي مشحونة عشرة ريالات فقط، والمطلوب التنفيذ بكل دقة».

وهنا ينتهي كلام كوروه، وقد قال: إن العمل القنصلي قد توقف سنة 1670، ثم أعيد سنة 1683، أما أنا فبناء على الوثائق التي وجدتها يمكنني أن أثبت انه لم يكن هناك أي ممثل

للجمهورية معين قنصلاً حتى سنة 1670.

وفي الواقع عندما قام الحكماء الخمسة بالنظر في جدوى تعيين قنصل بطرابلس أرادوا أن يحصلوا على معلومات مناسبة عن ميكيلي بابوكو الذي أشار إليه برييل كسلف مباشر له بعد حرب كريت.

فقد كتبوا في تقرير مرفوع إلى الدوج بتاريخ 21 من مارس 1683 ما يلي: «عملاً على اختيار نائب قنصل بطرابلس الغرب وفقاً لمرسوم مجلس الشيوخ المؤرخ في 6 من الشهر الماضي، قنا بجمع اخبار عن ميكيلي بابوكو، وحيث لا يتوفر بديواننا أية وثيقة بالخصوص فقد نقل إلينا أن المسمى بابوكو وصل إلى المرفأ المذكور سنة 1662، وهي فترة حرب مع العثمانيين لم يسمح خلالها بالتعيينات العامة للبنادقة المقيمين هناك أو بحارة المراكب وعين قنصلاً وتم قبوله لسنوات عديدة وبقي هناك، وفي الاثناء أُلزمت رؤساء الأسواق التجارية أن يفيدونا عما إذا كان من الضروري توفير مساعدة نائب القنصل البندقي في ذلك المرسى، ولكنهم افادوا انه لا يقدم إلى هناك إلا مركب واحد كل سنة من أجل التجارة فضلاً عن تلك التي تشحن الملح إلى ميلانو، مشيرين انه بذلك تكون هذه الشحنة قليلة التأثير على الساحة التجارية، ويقولون بان الغاية الرئيسة من ذلك هي تحرير الرقيق من ايدي البرابرة. وهم الراعي الفقراء لمقامكم. ولا نستطيع إلا أن نبدي هذا الرجاء لكم بشعور الشفقة مع اعتبار ظروف ورزايا الحرب الماضية التي أبقت هؤلاء المساكين دون مساعدة وسيبقى أثراً لشفقة سعادتكم الدينية المسيحية تمكينهم من استعادة حريتهم التي يتوقون إليها»⁽¹⁾.

فإذا كانت محفوظات الحكماء الخمسة وهم الذين يحفظون بعناية فائقة جميع الوثائق الخاصة بالتجارة لا تحتوي على شيء يخص قنصلية طرابلس، فمن ذلك يمكن التوصل إلى نتيجة وهي ان البندقية لم يكن لها منذ وقت طويل علاقات مباشرة مع الايالة، وأن وجد من كان يهتم من وقت لآخر بمصالح تجار البندقية فإن ذلك يتصرف بصفة خاصة وأنه بدلاً من قنصل أو نائب قنصل يمكن أن يسمى سمساراً.

أما ما يخص نيابة قنصلية يقولوه برييل دا سلفا نستطيع ان نؤكد انه حسبما يتبين من اقتراح الحكماء الخمسة المرفوع إلى الدوج بتاريخ 23 من فبراير 1682⁽²⁾ وبرغم المهام التي سبق

(1) فيها يلي الاقتراح المذكور الذي يمكن ان نستخلص منه الطابع الذي تتميز به نيابة القنصلية:

أيها الأمير الأكثر احلالاً.

(2) قدم إلينا طلب باسم يقولوه برييل دا سلفا نرفع إليكم محتواه آملاً في تحقيق عمل خير للدين المسيحي. لقد رأينا الحاجة إلى إنشاء منصب يكون سبباً في رفع الخيف عن عدد من الرؤساء الواقفين في عبودية مد وقت، يتعدون ويفنون على أذى الكفار. وقد يتحقق ذلك باصدار المراسيم لاجراء مسابقة بعض مركزهم الأبدى الذي نرفع إليه هذا مع الشكر.

(23 من فبراير 1682)

ذكرها فإن الهدف الأكبر الذي سعى إليه هو تقديم المساعدة للقيق البنادقة والوصول إلى إطلاق سراحهم.

وتأكد هذا الرأي بفضل ما أبداه ليفي - فائس ويرى ان نائب القنصل موفد لمساعدة وتحوير الأرقاء أكثر من صفة راع للمصالح التجارية. اما فيما يخص حركة سفن البندقية مع طرابلس فقد كتب يقول: تقوم هذه السفن بهذه الحركة على مسؤوليتها على ما يظهر، إذ يبدو لي انه لا يمكن اغفال ذكر امتداد التجارة مع طرابلس والاتفاق الذي عقد مع باشا تونس في المراسلات المتبادلة بين مجلس الشيوخ والسفير على اقل تقدير.

وعليه فليس هناك أي ممثل رسمي وليس هناك أية تجارة تمت رعايتها عن طريق اتفاقات بين البندقية وطرابلس. ورغم ما تضمنته المهات من إلتزام برييل باعلام جمهورية البندقية بمجريات الامور بطرابلس وبرغم البحوث الكثيرة التي قت بها لم تتمكن من العثور على وثائق أخرى تختص بنشاطه وكفاءته في المنصب المسند إليه.

هل خلفه احد في منصبه؟ .. الصحيح ان برييل لم يكن له أي خلف حتى سنة 1764. وحيث أن مصاريفه لم تحمل على خزانة الجمهورية إذ كانت مكافاته جميعها يدفعها ربانة السفن التي تصل إلى طرابلس (مركب أو مركبان بالسنة) فيمكن ان تشكل - ونحن على حق - أنه كان يكتفي بهذه الدخول الضئيلة، وانه خصص حياته كلها لمهنة قليلة المردود. والنتيجة انه حتى إذا كان يقوم بمهام نائب قنصل بطرابلس فلم يخلفه احد، وانتهت النيابة باتتائه والتي اقيمت سنة 1683. وهكذا وصلنا إلى اواخر القرن السابع عشر. ففي سنة 1699 جرى التوقيع على معاهدة الصلح بكارلوفتش، وكانت كما لاحظ باتيستيلاً قليلة الفائدة بالنسبة للبندقية، كما كان مؤملاً، للمساهمة التي قامت بها في الحرب التمسوية / البندقية ضد الأتراك، ولكنها على أية حال مشرفة ومجدية للمكتسبات التي حققتها باقرار شرعي من اوربا. ويرجع إليها الفضل في كشف ضعف الامبراطورية التركية، وقد كانت فيما مضى قوة قاهرة امام اعين اوربا.

وفي يوم 15 من أبريل 1701 أضيف إلى معاهدة كارلوفتش ستة عشر فصلاً. وقد ضمنت هذه المعاهدة لجميع الموقعين عليها حرية الملاحة في البحر الابيض المتوسط. ووجدت البندقية في ذلك الوقت نفسها في أوضاع غير واضحة. وعندما كبت تدور حرب الاستخلاف في اسبابا كانت ثلاث حروب أخرى تدور على حدودها.

ووجهت البندقية أكبر اهتمامها إلى تعزيز الدفاعات الأرضية بقوات جردتها من الشرق ومن دالماسيا، إلا أن هذه الاجراءات لم تكن كافية. على انه يجب ملاحظة الخطورة البالغة بالنسبة للدولة الجلييلة وهي تعرية ممتلكاتها بالشرق، وهذا أيضا رأي الكونت لويجي ف. مرسيلي Count L. F. Marsigli والذي قد تحدث في هذا المعنى يوماً بفيينا مع سفير البندقية لوريديان

وقد اعتبر المعاهدة المعقودة قبل قليل بداية هدنة وليست بداية صلح لانها كانت تفرض على الجمهورية الاحتفاظ في ممتلكاتها وفي بحار الشرق بقوات برية وبحرية كبيرة.

«في الحقيقة، الاتراك مغتاظون على البنادقة وسيقدمون لهم دليلاً على تأثرهم عند أول فرصة». كان هذا ما كتبه ألفيسى بيساني من (بيرا) إلى سفير البندقية في فرنسا منذ خريف 1700.

وقد عملت البندقية على أية حال على تقوية امكاناتها الدفاعية عن طريق اجراءات غير اعتيادية، وأول من استجاب بحاس للنداء مدن بادوفا وفيرونا وكيوجا. وعين ألسندرو مولين مشرفاً عاما على الدفاعات الأرضية، وجرى تحصين المراكز الاستراتيجية وبلغ عدد الرجال، وفقاً لما ذكره المؤرخون 18 أو 24 ألف رجل، وهذا معناه حياد مسلح في رأي البعض وحياد غير مسلح في رأي آخرين.

وتحولت أراضي جمهورية البندقية - للأسف الشديد - إلى ساحة قتال للمتخاصمين دون ان يكون في مقدور البندقية اتقاء ذلك. ففي سنة 1703 استحال منع غزو فرنسي بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وقد تجاوزت اعمالهم التخريبية كل الحدود، وجاء في التقارير انهم «أبادوا المحاصيل والحيطان والكروم وجزء كبيراً من المنازل وغير ذلك في الاماكن المذكورة». لقد كان حياد البندقية في تلك الفترة التي اشير إليها بإيجاز في الوثائق موضع نقاش حاد ومن الصعب ايجاد حل نهائي لها.

وعلى العموم كانت توضع على مخطط العمليات العسكرية في القارة الاوربية، ويتردد القول إذ ذاك بان البندقية كانت في مرحلة بالغة من الانهيار، وان دورها التاريخي وشيك الانتهاء، وكان يقال: إنها «جهاز سياسي شديد الوهن متهالك حتى تحشى على وجودها الذاتي عند اندلاع أي نزاع في أوربا، وأفقدتها الثقة سواء في فرنسا أو في النمسا بل قل فقدت الثقة حتى في نفسها، مما جعلها تعترف بعجزها وتجنب ابداء ارادتها أو فرضها حتى في تلك المنازعات التي تمهم مباشرة ومن أجل ذلك فإن مشاركتها في الشؤون الدولية حتى إذا كانت مفيدة فانها بكل تأكيد غير ضرورية، ومحتملة ولكنها غير منشودة.

وجرى الحديث في شيء من الابهام حول الخطر التركي، يشبه الكابوس، مما يفرض سياسة اذعان في ايطاليا من أجل المحافظة على الوضع الواهن في الممتلكات الشرقية. وفي رأيي فإن حياد البندقية خلال الفترة من سنة 1700 إلى سقوطها كانت تفرضه الصدفة لا نتيجة رغبة اعتباطية، فلقد كان الشرق بالنسبة للبندقية مصدر خطر متوالٍ. وكيف تستطيع البندقية ألا تلتزم الحياد ومصالحها معرضة للتهديد، حيث التجارة والملاحة أكثر اتساعاً وكثافة. ومن الواضح انني أشير بهذا إلى سكان ايالات شمال أفريقيا الذين يفرضون على

الجمهورية شدة الاحتراس بسبب اعتداءاتهم وسرقاتهم، ولا نستطيع ان نقول ان مسألة الايلات هي الوحيدة. ولا انها اقل أهمية. والبقاء على فرقة بحرية ذات كفاية في البحريين الأديرياتيكي والمتوسط تكلف دولة البندقية بمجهودات واموالا ليست بالقليلة، ثم ان ما تقوم به من أعمال برغم انها لم تكن موفقة دائما، كان يعود بالنفع على جميع دول البحر الابيض المتوسط. وفي ضوء ثغور أخرى سيتبين حياها بشكل أكثر وضوحا ووفاء من الآن.

في 21 من يولية 1718 سجلت مرحلة جديدة في العلاقات بين البندقية والباب العالي وهي مرحلة تزيد في ايضاح كيف يجب ان تكون العلاقات بين استانبول والايلات والجليلة. لقد تولى التوقيع على معاهدة صلح باساروفتش كارلو روزيني C. Ruzzini السفير بكارلوفتش وكان أمين سره فندرامينو بيانكي وهو مؤرخ المؤتمر⁽¹⁾ V. Bianchi، وإذا ما أجريت مقارنة بين الصلحين - ويفصلها عشرون سنة - فلن نجد بينهما فرقا جوهريا. فالنقاط التي تهم بشكل خاص القرصنة وردت في معاهدة 1718 كاملة. على أن باساروفتش سجلت نهاية السلطة التركية في أوروبا وبداية السياسة البلقانية من قبل النمسا، ومنذ هذا الوقت بدأت تتمتع الايلات بقدر أكبر من حرية العمل، واضحت سيادة الباب العالي اسمية أكثر منها فعلية. وكان على البندقية ان تحاول بجميع الطرق ان تدخل في مفاوضات مع الايلات من أجل التقليل بقدر الإمكان من الأضرار التي يصيبون بها التجارة والملاحة. واصبح لزاما على البندقية غداة صلح باساروفتش ان تواجه مشكلة إعادة ازدهار تجارتها الذاتية، وأن تحدد حدو الدول الاجنبية التي لم تتعرض للازعاج من حسن حفظها، وتعيش في سلام مع رعايا الايلات لتشاركهم نفس المصير ولزواله الملاحة في حرية تامة وأمان.

ومن الجدير بالملاحظة أنه سواء في معاهدتي كارلوفتش وباساروفتش أو في سلسلة محاولات الاتفاق مع ايلات طرابلس وتونس والجزائر وقعت هذه دائما متحدة، وبالمقابل منذ سنة 1763 أخذت البندقية تعاملها على نفس المستوى. رافضة التفاوض مع أي منها على افراد. ويمكن القول بأنه خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ومن حيث أن لا وجود لعلاقات مباشرة مع الايلات الثلاث فليس بالإمكان وضع تاريخ. مثلا بين طرابلس والبندقية. بل يمكن ذلك بين الايلات والبندقية، إذا ما استثنينا بعض الأحداث.

وهنا انتقل إلى الحديث عما يسمى بمشاريع التسوية مع الايلات، وهناك مكتوب بتاريخ 22 من مايو 1720 أرسل إلى الأمير الأكثر إجلالا يعطينا بسطة ضافية عن تلك المحاولات.

(1) ف. بيانكي: تقرير تاريخي عن صلح باساروفتش (طبع في نادوا. منفرد سنة 1719). قال كاتب هولندي مجهول بشأن التقرير انه «قوبل قبولا سيئا من قبل الجمهور... لأنه خان الواقع لإرضاء الجمهورية». (متحف تشيكوب مكاتبات بندقية، الجزء الخامس ص 212-215)

وأخص هذه الوثيقة بما في ذلك النقاط التي بحثت في أول هذا الفصل. كان أول اتصال سنة 1600 حاول القيام به شخص يدعى سليمان دي كاتينا (٩) لاجراء مفاوضات بموجبها يمكن ادخال شحنات من الشمع والقمح. وبمعنى آخر تحريك التجارة بين الجمهورية وإيلات شمال أفريقيا، إلا أن هذه المحاولة ذهبت ادراج الرياح برغم ان المستهدف من تلك المفاوضات كان أوسع، أي تكثيف الحركة بين مختلف الدول المتوسطة شرط الموافقة التامة من قبل السفير المعتمد بالأستانة.

وبقي الأمر يكتنفه الصمت مدة 75 سنة، حيث انبرت محاولة من كل من باشا طرابلس وباشا تونس تقترح على السفير بالأستانة موروسيني تسيير رحلة كل سنة تتألف القافلة فيها من أربعة مراكب وهي عند ذهابها وإقامتها وعودتها إلى موانئها تحمل أقمشة صوفية وحريرية ومن الحرير المطعم بخيوط الذهب. وفي المقابل تسلم زيتا وصوفيا وشمعا وجلودا من تلك البلدان». ورحب موروسيني بالاقتراح. فقد كان يتلهف إلى إقامة صداقة عامة مثلاً هو قائم مع فرنسا وهولندا. وكتب فوراً إلى مجلس الشيوخ يقول:

إن الصدر الأعظم يشارك في هذه الرغبة. وتقبل مجلس الشيوخ إفادة السفير قبولا حسناً، واقترح أن يتم الاتفاق مع الجزائر حتى يضمن حركة المراكب إلى أقصى حدود الإمكان. مع الاحتفاظ حق تقديم معومات أكثر تفصيلا في وقت لاحق.

ولم يتأخر وصول تلك المعلومات حيث قد فوض السفير بمرسوم من مجلس الشيوخ بتاريخ 31 من ديسمبر 1676 ليوسع نطاق ذلك الأمن التجاري حتى يشمل فضلاً عن مينائي طرابلس وتونس جميع المرافئ الأخرى في الشرق مع المطالبة بموافقة الصدر الأعظم.

كان ينبغي أن يتم كل شيء على أحسن ما يرام سوى أن سقوط الباشاوين في تونس وطرابلس - جرّ معه سقوط المشروع بأكمله وكل أمل في إقامة صداقة عامة. ولم يبق الأمر في زوايا النسيان مدة طويلة. فقد تقرر الاستمرار في المفاوضات بعد عودة باشا تونس كما سبق أن رأينا وقد أدت في النهاية إلى إبرام اتفاق أشير فيه إلى الشروط التالية:

«تعتبر تلك المراكب التي تخرج من البندقية إلى تونس ومن تونس إلى البندقية آمنة بشرط أن تكون مزودة بترخيص من مجلس الشيوخ ومن الباشا، ويسري هذا الأمان عليها إذا ما اضطرت إلى الالتجاء إلى موانئ السيد الأعصم (السلطان) ويعتبر أي اتفاق لاغياً إذا لم تُرسل خلال سنة 1679 إلى هناك سفيتان عليها قنصل أو لا كما قد يتبين، وتمنح دولة البندقية امتيازات تفوق الامتيازات الممنوحة للدول الأخرى، على أن هذا الاتفاق وللمزيد من الاعتماد ولضمان الطرفين يجب أن يبلغ إلى الصدر الأعظم».

وافق مجلس الشيوخ على الاتفاق وبعد ان صدق عليه بعث به إلى دار المحفوظات. ولو أعيد باشا طرابلس إلى مكانه لتم معه نفس الاتفاق. ولم يسمع بوجود مشروع اتفاق آخر إلا بعد مرور ثلاثين سنة.

في 10 من نوفمبر 1707 كتب الحكيمان جاكوموناني وجاكومو جبريل إلى الدوج لينظر يبحث جاد مذكرة ارفقاها بكتابتها من أجل الموافقة الرسمية عليها لما لهذه المذكرة من أثر والفوائد التي قد تنجم للتجارة العامة والخاصة.

وتحتوي هذه المذكرة على تقديم لشخص قام بالتسوية بين الهولانديين والقراصنة الطرابلسيين. والتونسيين والجزائريين. وهو يقدم نفسه للقيام بتسوية بين البندقية وأولئك «البرابرة».

فن هو هذا الشخص؟ .. تجيب على هذا السؤال مكانية معاصرة تحمل نفس التاريخ: يسمى هذا الشخص يهودا كوهين. يهودي، وبعد أن نجح في عقد اتفاق سئل عما إذا كان في إمكانه عقد اتفاق ناهج آخر مع البندقية فأجاب بأن الأمر ليس سهلاً فقط بل أعرب عن طموح بالغ ليصبح اصحاب السعادة به وأنه سيقوم بذلك وبأمل أن ينجح في المهمة.

وحتم صاحب المكتبة ماركو موشيبسي كلامه راحياً ان تستخدم هذه الأحبار الجادة بما يعتقد حكماء التجارة الخمسة مرتبطاً بالصالح العام. وبرغم ذلك بقى كل شيء دون حراك. وجاءت معاهدة سنة 1718 التي عقدت في باساروفتش وفي بعض موادها على وجه الخصوص والتي كتبت في الملحق. تشير إلى العلاقات بين البندقية والباب العالي وإيالات شمال أفريقيا. وقد يتبدل إلى الذهب ان التوقيع الرسمي الذي وضع في باساروفتش سيلقى وفاء وإلتزاماً بالحفاظ على كافة بنود المعاهدة ذاتها التي تفوض الأمر إلى الإيالات لتترك حرية البنادقة «في المرور والمتاجرة بهوء وأمد». لكساراًب أن أصحاب الإيالات يتمتعون باستقلال بكاد يكون كاملاً، وكانوا لا يعيرون فرمانات ومعاهدات الباب العالي إلا اهتماماً نسبياً.

لقد توصلنا أن نفهم جيداً كيف واجه أولئك القراصنة التزاماتهم من خلال مجموعة من الوثائق حفظت في مظهر المعاهدات. والتي ذكرت مراراً وتشكل موضوع هذا الفصل بعنوان فرعي هو: مشاريع واقتراحات من رؤساء الأسواق التجارية للاتفاق بين البنادقة وعرب الإيالات.

في 29 سبتمبر 1718 تُلقت رسالة من رؤساء السوق نظر السادة مندوبي التجارة وحكماء التجارة الخمسة إلى ضرورة بحث واقتراح تلك الوسائل التي يعتقد أنها صالحة لجعل الملاحة بالسفن التي ترفع علم (القديس مرقس) المجيد. آمنة في أوقات السلم من اعتداء الإيالات. ثم يضيف ما يلي:

«إن إنجلترا وفرنسا وهولندا تبحر بجميع أنواع سفنها مطمئنة الجانب من سكان الإيالات فقد كانوا على علاقة سلم معهم. كل ذلك دون أن يستعينوا بتلك الوسائل التي لا تؤدي إلى نتيجة».

«ولهذا كانت الحسرة فادحة والحظ عاثراً بالنسبة لهذه السوق التجارية .. وبعد أن نزلت إلى مستوى الدول الأخرى لم تعد تأمل في النهوض من الكوارث التي أصابتها فحسب بل تطمح في أن ترى تجارتها الذابرة وقد عاد إليها نموها، في الوقت الذي تعترضها عقبات يتعذر التغلب عليها تحول بينها وبين الأخذ في الأسباب. وليس ذلك فقط، فالدول الأخرى التي تتجر مع الشرق تتمتع بصداقة ثابتة مع القراصنة فضلاً على السلام مع الباب العالي، وهي بسبب ذلك تجتذب إليها التجارة كلها وهو ما يتعذر علينا بسبب الصعوبات القاسية واططار شاذة الافواه يتعرض إليها في سبيل مكاسب قليلة مكافأة عليها».

ووضع الاقتراح فوراً موضع الدرس، فالأمر لا يسمح بأي تأخير إذ يتعلق بتأمين الملاحة من الاعتداءات وازعاج دول الإيالات وتتجه الرغبة في اقرار المساواة في دفع العوائد الجمركية معهم علاوة على أشياء أخرى. وقد اختتم رد الحكماء بتصريح جاء فيه: «أن الصلح مع القراصنة هو القاعدة الرئيسة التي يمكن أن تساهم في إيسعاد التجارة. وفي 15 من ديسمبر 1718 صدر في (بريجادى) مرسوم بتكليف الدواوين ليتبينوا الطرق التي سلكها الحكام الآخرون من أجل الوصول إلى صلح مع الإيالات الأفريقية.

وتقدم بياسو دانيلى في 3 من يولية 1719 باقتراح جديد بشأن المعاهدات التي ينبغي وضعها مع الإيالات، والاقتراح موجه إلى الأمير الأكثر اجلالاً ثم أحيل على الحكماء الخمسة وإلى نواب التجارة للنظر فيه على «ضوء القوانين وبالسعة اللازمة». ورفض هذا الطلب في 3 من أغسطس وأرسلت بنفس التاريخ رسالة أميرية إلى السفير فوق العادة روزيني لدى الباب العالي ليحاول بجميع الوسائل المتوفرة لديه عقد اتفاقات مع الدول الثلاث «الجزائر وطرابلس وتونس» وفداً العرض حولت إليه نسخ من جميع تلك الأوراق والأحبار التي قد تلقي ضوءاً على الطريق الواجب اتباعها.

ذلك هو دليل جديد على العناد المتكرر من جانب البندقية، فقد كانت واهمة حتى آخر لحظة بانها قادرة على حل مشكلة حرب القراصنة مع الآستانة فقط دون أن يكون ذلك مباشرة مع الإيالات على انفراد.

وبعث روزيني في 22 من مارس 1720 بالرد. وأشار إلى تسلمه الأمر من الدوج والأمثلة المرفقة به عما حققه الوكيل العام (موروسيني) في وقت سابق وكذلك دولة هولاندة مع دول الإيالات. وأضاف السفير إن ذلك قاتلاً: إن تلك المعاهدات ساعدت عليها المساندة التي

قدمها الباب العالي بناء على الامتيازات التي تقررت بالنسبة لجمهورية هولندا، وكان الباب العالي نفسه مهتماً، ومنع على الايالات بشدة نهب السفن الهولندية، وإذا ما حدث ذلك فإنه يأمر بإعادة ما نهب ويوقع عقوبات قاسية في حالة الرفض...».

وليس هذا فحسب، «وبدون نص مكتوب في المعاهدة وبوعد شفوي فقط تقدم حكومة هولندا هدية بعض المدافع والبارود وبعض المعدات والأشعة لتسليح تلك المراكب التي تقوم بالقرصنة وتعد الكائن للدول المسيحية. ويقال إن الانجليز التجأوا إلى نفس الطريق عندما عقدوا الاتفاق مع أولئك الناس».

لقد عقد الهولنديون الاتفاق إلا أنه في سنة 1716 خرق من قبل الجزائريين، فقد حملوا القنصل الهولندي على تحرير جميع الأرقاء «وهو يدعي لنفسه الفضل في تحرير العدد الأنسب، ومن أجل هذا تزود هولندا القناصل بقدر من المال، على ألا يدفع عن الراس الواحد أكثر من ثلاثمائة قرش».

اعتقل ممثل هولande وسلبت أمواله التي تبلغ «أربعة آلاف قطعة، وجرى تسفيره عن طريق مرسيليا وهو يكاد يكون عارياً»، فالتجأت هولندا عندئذ إلى الباب العالي وأمكنها أن تعيد السلم إلى نصابه.

ومال روزيني إلى التحدث سراً مع الكابودان باشا حول وضع القراصنة، وأجاب هذا «بأن الباب قد يقدم مساعدة مع توفير تسهيلات ممكنة مشجعاً على عقد اتفاق على مثال ما جرى مع الدول الأخرى، وإذا ما قامت صعوبات من القراصنة وليسوا على استعداد للتفاوض فيمكن عندئذ تحديد مناطق بحرية لا يقومون داخلها بأعمال عنف أو نهب». ثم إن للباب العالي اسطولاً يمكنه أن «يوقف كل من يخرج عن الطاعة عند حده».

ووافق السفير على رأي الكابودان وحكومته، بيد أنه لما يتطلبه الأمر من رحلات وتصرفات لعقد اتفاقات أكثر دواماً فقد لا يكون اجراءً فورياً، وذكر السفير أنه من المناسب أن توضع الايالات أمام الأمر الواقع، ويجب «الإعلان والاعتراض» عن الصلح المبرم بين البندقية والباب العالي باسم الايالات، إلا أنه «حتى الآن لم يبلغ إلى الايالات بالرغم من أنه بعد الصلح (بكارلوتس) جرى الإلحاح من قبل كثير من ممثلي الدول المقيمين هنا على ذلك، إضافة إلى المطالبة بوضع الحدود البحرية، وفي هذا كله ما يشجع الايالات على النظر في الأمر، وما يسهل عملية المفاوضات».

ووعد الكابودان بالتدخل لدى الصدر الأعظم ويسهل نجاح المفاوضات، واستطاع روزيني أن يحصل على مشروع بالأمر لاقرار حدود ملاحظة القراصنة. وسيكون هذا أساساً لاتفاقات 1754 وما يليها.

يمتد الخط من رأس سانتا ماريا S. Maria على سواحل مقاطعة بولية إلى الشرق، ثم من نقطة ربح الجنوب عشرين ميلاً، كذلك من رأس سابينزا Sapienza ثم من مودون Modon على خط مستقيم حتى صخور غودش (مالطة) Gozo وعشرين ميلاً في بحر كريت، فمن صخور غودش إلى صخور باستوري Pastori واسكاربانو Scarpanto، ورودس والرووس السبعة يكون الأرخييل كامل التغطية والأمن، مع منع الايالات من القيام بأي ازعاج داخل هذه الحدود. وبناء على مشروع الكابودان باشا هذا يوعز إلى الصدر الأعظم لاستصدار أمر سلطاني موجه إلى العسكريين وایالات الجزائر وطرابلس وتونس، وإلى القادة الباشوات وإلى كبارهم.

وتشاور السفير كذلك مع الريان لازارو ويتش: وهو رجل مسن وخبير بالملاحة «ووجد أن الخط المقترح يتناسب مع خط الرحلات التي تقوم بها مراكبنا إلى الشرق» وبالرغم من أن الجزء الخاص بالاسكندرية وقبرص لم يشمل المشروع فقد بين الريان أن تلك البحار لا يرتادها القراصنة إلا قليلاً، ومن النادر أن ارتكبت فيها حالات نهب» وحتى هذه المرة بقي الأمر في مرحلة المشروع. ثم كانت محاولة أخرى سنة 1720. ففي يوم 6 من يونية من تلك السنة قال (زواني فرانثيسكو) في (بريجادي): إن الأتراك يرغبون في الدخول في مفاوضات مع البنادقة من أجل تقرير خط بحري، يفصل بين المواقع بحيث لا يمكن لرعايا الايالات أن تتوغل فيه للقيام باقلاق الآخرين.

وكان الكابودان قد تحدث في هذا مع روزيني إلا أنه في نفس التاريخ كتب فرانثيسكي إلى السفير يقول: إذا ما قبلت البندقية من حيث المبدأ فيجب انتظار السفير الجديد إيمو، وكان على وشك الوصول إلى موقع مسؤوليته، وكتب إليه يقول: «تقدمون انتم كل المعلومات، وتتركون جميع الأوراق الخاصة بالموضوع حتى يمكنه (السفير الجديد) بحصافته أن يواصل تلك الخطوات. وما يعتقد أنه أجدي للحصول على ما يجعل السفن التي ترفع علم البندقية تسير في أمان، ولتوفير أكبر المنافع لتجارة هذه السوق».

وفي يوم 22 من بولية من السنة نفسها تم النظر في اقتراحات فرانثيسكي واصدر الحكماء الخمسة أمرهم إلى نواب التجارة وإلى «أشخاص من ذوي الخبرة» أن يقرروا بشأن تصريح الكابودان باشا إلى السفير روزيني، وتم عرض هذا الأمر بخطاب تاريخه 29 من مايو سنة 1720.

وقدم السفير روزيني يوم 2 بولية 1720 تقريراً خطياً عن الاتصالات التي تمت مع الكابودان ولكنه بين أيضاً أنه لا يعلق آمالاً كبيرة على ذلك. وفي آخر مقابلة له مع الصدر الأعظم تسلم التأكيد بالثقة التامة والنية الحسنة للعمل على عقد «اتفاق صلح» بين دولة

البندقية وشعوب شمال أفريقيا. وعبر الكابودان أيضاً عن الموضوع بنفس الطريقة قائلاً بأن هذا يمكن عمله بمجرد وصول «أولئك الأشخاص الذين يحملون الهدايا المعتادة من الإيالات الثلاث، وكان يمكن ان يكونوا قد وصلوا لولا ان قائد السفن المعزول كان قد أشاع زيفاً قيام اضطرابات في العاصمة باكملها».

فردى انه من الأولى ان يرسل علي آغا برسائل وإعلانات إلى الإيالات الثلاث من اجل تقرير حدود في البحر، وعلي آغا هذا هو محط ثقة رئيس الوزراء، وقد أخذ كل احتياط للقيام بالمهمة التي كلف بها، ونظراً لما يتطلبه الأمر من وقت ليس بالقصير ليزور مختلف النقاط بالشاطئ الأفريقي طلب كما جرت العادة مبلغاً كبيراً من المال لتفقات السفر والمعيشة. فاعطى 630 ريالاً بالرغم من اعتراض روزيني على ذلك الذي ذكر بان المبلغ هو «أكبر مما يلزم» ووعد بان يدفع له ألف ريال أخرى عند العودة «بالنتيجة المشرة الدالة على القيام بالمهام على الوجه المطلوب».

لقد استخدم علي آغا كل مهارة لحل المشكلة الأبدية الخاصة بالقراصنة وبالحدود، إلا أن النجاح كان ضئيلاً «امام أناس تطبعوا على عدم مراعاة الذمة، وكثرة الجشع وليس من السهل إيجاد رادع لطمعهم كما انه في نفس الوقت لم يترك الأسباب الأخرى التي تدفع إلى وضع الصعوبات في طريق استئناسهم».

وقد فهم من الأخبار الواردة من الإيالات ان لا طائل من وراء النيات الحسنة تجاه هؤلاء الناس «الكفرة النهائيين».

وتؤكد حادثة معبرة ما قاله السفير، وبينما كانت المفاوضات تسير نحو حل إيجابي، ولوانها بمنتهى البطء، ورد خبر باختطاف سفينة قام به القراصنة الطرابلسيون. وبالطبع لم ترتب على ذلك حالة حرب، وتمت تسوية الموضوع باستعادة السفينة عن طريق السلطان الذي اصدر أمراً بتاريخ 15 من يوبه 1720 إلى السنه واب دني طراسس لافراج فوراً عن المركب التي نهبت مع من فيها من اناس ومعدات. وليست هذه هي المشكلة الوحيدة التي اعترضت معاهدة سلام وهدوء حاسمة تعقد بين الدولتين، فقد أوضح خطاب صادر من بيعة بالآستانة بطريقة لا لبس فيها الحالة السياسية للإيالات إذ كانت مضطرة مادياً ومعنوياً إلى التصرف متضامنة، وإذا ما اتفقت إحدى الإيالات مع البندقية فإن ذلك سيضع عليها مشاكل خطيرة. وإحدى مصائب الإيالات الأخرى تصع حظراً لاتفاق من جانب واحد، ويصبح أي تفاهم تم التوصل إليه بين الإيالة ذاتها والبندقية لاغياً من حيث المبدأ.

«قال لي أحد الطرابلسيين: بما ان الإيالات الثلاث متحدة كامل الاتحاد فيما يخص مصالحها وتبادل المشورة بينها، فإنه لا يمكن أن يتم الاتفاق مع احداها دون بلوغ تسوية مع

الآخرين. ومن بينها الجزائر التي تظهر بمظهر صاحبة الشأن الأولى وصاحبة التوجيه - ثم قال الطرابلسي: إن اسلوب الباب العالي لم يكن احسن الاساليب، وهم (أي الطرابلسيون) لا يتلقون من الباب العالي شيئاً وليسوا في وضع يخضعهم لارادة الآستانة⁽¹⁾، ولذا يبدو انه من الأولى ان تتجهوا إلى المفاوضة المباشرة في طرابلس حيث يمكن أن يوجد اشخاص لهم دراية بممارسة هذا الأمر. ويمكن تعيين قنصل هولاندا وسيطا وأشار كذلك إلى احد الجنويين من متعهدي الملح بذلك المرفأ، وهو معروف من تجار تلك السوق. ثم اختتم حديثه قائلاً: إن الاتفاق قد لا يكون سهلاً ميسراً عندما نكون غير راغبين في تحمل العبء عندما يكون هذا ضرورياً». ولم تقرر البندقية اتباع نصائح الطرابلسي المجهول إلا بعد مرور اربعين سنة، وعقدت اتفاقات فردية مع الإيالات دون تدخل الباب العالي.

أسر قراصنة طرابلس في أوائل نوفمبر من نهاية سنة 1722 مركباً فرنسياً مشحوناً ببالات من الحرير، وكان بقيادة الربان اوليير من مرسيليا ولم تجد شكوى المستشار يروش وكان القائم بأعمال القنصلية الفرنسية في غياب القنصل الأصيل اكسييلي، فقد قال الباشا: إن تلك غنيمة مشروعة إذ أن المركب ليست فرنسية بل تابعة لجنوة، فكان حقاً ان تنتهي عجرفة طرابلس بعقاب صارم على مثل هذه الوسائل المخالفة لحقوق الناس.

لقد انجرت من طرابلس يوم 22 من أبريل 1723 سفينة القيادة وكانت مزودة بـ 48 مدفعاً و14 متجيقاً، وكانت مهداة من السلطان، واتجهت إلى شواطئ صقلية، وفي 13 من مايو كانت على مرأى الفرقاطة سان فنشينسو S. Vincenzo قرب جزيرة بانتلاريا، وتتبع منظمة فرسان القديس يوحنا في مالطة، ويقودها الربان تشامبرى وهو فرنسي. وبعد أربع ساعات من المطاردة والقتال الشديد وقعد ثلث البحارة، اعتبرت السفينة الطرابلسية نفسها مغلوبة واستسلمت.

غضب الباشا لفقد إحدى احسن وحداته البحرية، ورأى انه من حقه ان يعود على جميع الدول التي تملك سفناً تجارية تجوب تلك البحار، رافضاً تلبية أي مطلب من مطالب القناصل كافة، الذين أوضحوا له عدم شرعية مثل هذا الإجراء. ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل إنه عندما صدر أمر من الباب العالي بان توقع الإيالة على

(1) بالطبع فان الآستانة هي المسؤولة عن هذا النوع من التصرف، فهي في الوقت الذي لا توافق فيه على سلوك سكان الإيالات الأفريقية تغض الطرف عنهم لا عن ضعف، ولكنها أحياناً تفعل ذلك من أجل إلحاق الأذى بالبندقية. هذا هو التصير الوحيد للموقف الذي كانت تتخذه طرابلس والإيالات الأخرى.

معاهدة صلح مع الامبراطورية النمساوية ومع البندقية⁽¹⁾ حاول احمد القره مانلي ان يتهرب من ذلك محتجا بان مثل هذا الصلح قد يجر الخراب على بلاد مثل طرابلس ذات المصادر الاقتصادية المحدودة.

وفي سنة 1724 برغم سيكوت وثائق البندقية يظهر أن احمد باشا القره مانلي كان قد أوفد وزيره محمد الخوجة سفيراً إلى البندقية وفيانا.

وعلى أية حال، ودون ريب، وحتى إذا تم عقد بعض الاتفاقات فلا يعني ان القرصنة قد انتهت. ولعدم وجود ممثل للبندقية في طرابلس، وحيث انه من السخف تحويل كل شكوى على الآستانة فإن العلاقات الطيبة لا يمكن بالضرورة ان تدوم. وعندما رأى السفير إيمو استحالة إقامة اتفاق دائم حاول العودة إلى نظام القوافل البحرية التي استبعدت منذ وقت طويل، وفي هذه المرة ايضا فإن النتائج ظلت قليلة.

وعقد باشا طرابلس سنة 1730 اتفاقاً مع إنجلترا⁽²⁾.

اما مجلس الشيوخ فلم يترك من جانبه وسيلة لم يحاولها حتى يرى تجارة البندقية وقد عاد إليها ازدهارها. ويفيدنا بذلك قرار في هذا الخصوص صدر بتاريخ 19 من يونيه 1736 كلف بموجبه مجلس الشيوخ لجنة مشكلة من حكيمين من حكام التجارة وعضوين اضافيين بان يعدوا «صيغة تحتوي على مزاي وحواجز وامتيازات لدفع التجار إلى الاستفادة من المراكب الصالحة

(1) قد يكون مفيداً تتبع ما تم بين البندقية وفيينا وهولاندة من أجل الوصول في نفس الوقت إلى اتفاق مع الإيالات. فقد ساءت الحالة إلى درجة أن الصدر الأعظم بالآستانة اشتد غضبه ضد الإيالات، فهي نصر على الانتقام أكثر من اداء الاستعداد لعقد الاتفاقات، فقرر ارسال حملة إلى الجزائر، وهي صاحبة الذنب الأكبر. وفي هذه المرة رفض البادقة مساندة الفكرة، إذ أن الاتفاقية مع الجزائر قد تكلف كثيراً ولن يكون من ورائها طائل «فالسوق فيها أصبحت قليلة التجارة وتبدو معسمة».

(2) فيما يلي نص تحديد اتفاق السلام مع ملك بريطانيا: «إلى صاحب الخلافة الذي لا يقهر ملك وامبراطور دولة بريطانيا.

لقد وصل بكل ترخيص صاحب المعاهدة السيد كيبل Kepple، قائد مراكب حلاتكم، وقدم إلينا رغبتمكم في تحديد اتفاق السلام والصداقة القائم بينكم وبين هذه الإيالة. وبعد عرض الموضوع على ديواننا المستير اتفق جميع اعضاءه على ان التجديد هو من المصلحة والحكمة، لصداقة الانجليز القديمة لهذه الدولة، ولبره على شعورنا المتبادل، ونحافظ على هذه صداقة، وحث إنه قد تم تحديد الاتفاق منذ أمر. بأنه يجب ان يمدح عن عبد المجيد بأن يعاملوا جميع مراكب الدولة الانجليزية التي يلتقون بها معاملة الأصدقاء. وفوق كل شيء، بأن يمتنعوا عن إلحاق أي ضرر أو ابداء وأن يتقيدوا بعدم إيقافها أو احتجازها دون سبب، وبعد أن تكون تلك المراكب قد استجابت لما هو مطلوب منها حسب الاتفاقات وذلك في الحالات التي تكون فيها مراكبنا تحت عن سمن الأعداء خلفي بسفن الدول الصديقة، وأنه لمن رغبنا الصداقة أن يوفي دون تحفظ بالكلمة التي نقولها لاصدقاتنا لا سيما أولئك الذين ربطتنا بهم صداقة قديمة مثل صداقة حلاتكم، وستعمل على المحافظة عليها وتمنيها ولن نألو جهداً في التعلب على العقبات التي تقف في هذا السبيل، اننا نضع هذه الضمانات بكل احلاص امام عرض جلاتكم لتكون برهاناً صادقا لمشاعرنا وصديقها الذي لا يتزعزع»

اقتست هذه الوثيقة من صحف كورير المني، م. ت. 274 - التاسع. ذكرها برتيا في مؤلفه بصحيفة 229/211 وكذلك ميكانيكي بمؤلفه المذكور بصحيفة 77-78 وقد ذكر تاريخ التصديق على الاتفاق وهو 12 من أبريل 1730.

للتجارة مع الشرق والغرب، على أن يكون تجوؤها في مأمن من القرصنة.

وحيث إنه قد وردت لأول مرة عبارة «المراكب الصالحة» فإني أنقل هنا تعريفاً لها:

«السفن التجارية التي تتمتع بصفة «المراكب الصالحة» هي تلك التي يكون بدنها من 70 إلى 80 قدماً ومسلحة بـ 24 مدفعاً أي 18 منها عيار 14 والستة الباقية حسب الرغبة، ويجب ان تكون مزودة بالأسلحة والعتاد المناسب للدفاع ولطعم البحارة أي 30 برميلاً من البارود و500 كرة حديدية و40 بندقية و40 مسدساً و40 من الحمايل و40 سيفاً، ولا يجوز أن يقل عدد البحارة عن أربعين». وتمنح السفن الصالحة وهي التي بإمكانها وحدها أن تواجه هجوم القرصنة امتيازات خاصة:

«حتى لا تترك هذه السفن بدون تشجيع وهي تتجه إلى المغرب، تعفى من رسم الخروج، ولا تدفع إلا نصف رسوم الدخول على البضائع التي تصدر أو تورد من بلدان شواطئ اسبانيا وشمال أفريقيا، أي من طرابلس وما يليها حتى مضيق جبل طارق، وكذلك جميع المرافئ واماكن الشحن خارج المضيق».

وإذا ما جرى الإلتجاء إلى هذه الوسيلة سنة 1736 لإعادة نشاط الحركة البحرية فإن ذلك يعني عدم توفر اتفاقات مع الإيالات، وان على التجار ان يعملوا بوسائلهم لانتقاء هجمات القرصنة. ولا ريب ان في كثافة الحركة البحرية تحقيق فوائد جمة، ومن اجل ذلك منحت الجمهورية السفن الصالحة السبيل لمواجهة مصاريف التسليح. وفي سنة 1755 فقط تم التوسع في الامتيازات التي كانت تتمتع بها السفن الصالحة، حيث أصبحت تشمل جميع السفن التجارية الأخرى، بشرط ان تكون حركتها مع ميناء طرابلس فقط. وبرغم كل هذه الاجراءات فإن عدد المراكب التي يجري الاستيلاء عليها كان يزداد يوماً بعد آخر، وازدادت مخاطر الملاحة وأضحت الرحلات بطيئة، وغياب سفن البندقية عن مرافئ المغرب دفع بالاجانب إلى زيادة عدد سفنهم يوماً بعد آخر على حسابنا، لقد صارت احوال التجارة بائسة، فالقرصنة يمتنعون سفن البندقية من المرور في البحر الأبيض المتوسط، وينصبون لها الكائن في نفس مياه الخليج، وتنافسها السفن التي ترفع اعلاماً اجنبية منافسة قاسية، وتستولى على التيارات التجارية التي احتكرتها منذ قرون. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقط امكنتها أن تروض أولئك القرصنة الذين ألحقوا بها بالغ الضرر، بما تمتلكه من حكمة ودهاء.

وهذا الاستطرد التاريخي حول العلاقات بين الإيالة الطرابلسية والدولة الجلييلة جداً لا يعني من ملاحظة ودرس حادثة أخيرة حدثت في النصف الأول من المائة السابعة وقبل ان ندخل في صلب العلاقات بين الدولتين (وهي علاقات قد تبدو بالغة الأهمية والشمول، إذا ما درست في

يوم ما، في ضوء العلاقات مع الإيالات الأخرى). لقد روى تلك الواقعة الكاتب (كوروه) في «مجلة المستعمرات الإيطالية». وهانذا أتابعه خطوة خطوة في روايته.

حدث ذلك خلال الحملة البحرية السنوية التي يقودها ن. هـ. بريولي سنة 1745 والغاية منها حماية التجارة البحرية والدفاع عنها والتي تتعرض لكائن سكان الإيالات مرات ومرات، وقد عادوا إلى القرصنة بجرأة وعنف.⁽¹⁾

لقد حاول جالوت طرابلسي الاستيلاء على طراد تمتلكه منظمة القديس يوحنا قرب جزيرة شريقوتو، وتصدى له اسطول يقوده آلبراتي المذكور في النصف الثاني من مايو، وولى هارباً، وكان يمكن أن يعتبر هذا عملاً من الأعمال العادية للشرطة البحرية، دون أن تتجرجر عنها توابع إذا لم يتعرف بريولي وهو مارّ بميناء بيدالدي باليلوبونيز على الجالوت Goletta الذي سبق أن طارده من بين سفن أخرى متنوعة راسية في الميناء. وتملكه في نفس الوقت الاستغراب والغضب، وما كان بمقدوره أن يفعل شيئاً، إذ أن المعاهدات تسمح لسفن القرصنة بالالتجاء إلى أي ميناء من موانئ السلطان. ولم يتخلّ الرئيس الطرابلسي من جهته عن خطة للانتقام بطريقة ما للإهانة التي لحقت به. واغتتم فرصة نزول سبعة من بحارة بريولي إلى البر فأسرهم وقادهم إلى ظهر الجالوت. ثم أقطع عن الميناء. جرت هذه الحادثة في غياب بريولي إلا أنه عندما علم بالخبر أثناء زيارته لكوروني أمر حالاً بمتابعة سفينة القرصنة، وكانت النتيجة سلبية بسبب الرياح المعاكسة، وقلة مقاومة الجدافين، واستطاع القرصان أن يصل إلى ميناء طرابلس دون ازعاج.

وعندما علم مجلس الشيوخ بالعدوان أبدى بالغ الدهشة للاعتداء على بنود السلام مع السلطان، واعتبره مثلاً سيئاً في ممارسة الحرية من قبل الرعايا. وقرر أن يلتجئ إلى الاجراءات الشديدة. إذ أن قرصنة الإيالات لم تكتف بممارسة القرصنة في البحار المفتوحة، بل استخدموا حتى الأراضي والموانئ التابعة للسلطنة العثمانية، حيث يجب أن يتمتع رعايا وسفن البندقية بالمناعة من أي عدوان فيها، بناء على نصوص المعاهدات، وأحيط السفير ليشي علماً في التو، ليسعى لدى السلطان من أجل اطلاق سراح البحارة، وفي الوقت ذاته كان على بريولي أن

(1) سبب هذه العودة إلى نشاط القرصنة هو حرب الخلافة النمساوية والدول المتورطة، وفي حضم هذه الفوضى، لم تكن قادرة على الانتظار طويلاً للمحافظة تجاه القرصنة على موقف الدفاع والمجوم. ويهضم من رسائل القنصل Gautier قوته تاريخ 10 من بوليه 17 من أغسطس 1744 أن شد فريسي من حرب على دونه نابوي في شهر أكتوبر 1743 محنة لاسلا. على حوت طرابلسي Goletta عند سواحل كالابريا وكانت النتيجة أن تم الاستيلاء على سفينتين كانتا راسية بميناء طرابلس بعد أن التى سحاربتها في الهام وعلى الرغم من تدخل الباب العالي لإعادة السلام فقد أمر الباشا القرصنة عطاوه. في 10 من سبتمبر 1744 خسة هذا الباشا تعوق كل سابقة، ولما كان يخاف كثيراً الاسطول البريطاني وكانت بريطانيا في حرب مع فرنسا شد وصبغوا مع المتوسط، أشاع الباشا أن سفن بريطانية دخلت في حريق سنة 1744 إلى ميناء طرابلس مضربة خمس غربية وجمع من الخسة والأفراء مع تصرف مخالف لأي قانون إذ لم يمنع السفن عرسية لاسلا من صد شدت لاسلا. على سفينة تجارية ألمانية (عن ميكانيكي ص 84-83)

يستصدر من السلطات التركية في موريا ما يثبت الواقعة، ليرسل كل ذلك إلى السفير، إلا أن بريولي عجز، كما كان متوقعاً، عن الحصول في بيدالدي على أي إثبات، إذ أن تصريحاً مماثلاً قد يعني أن أعمالاً خطيرة ترتكب في تلك الأراضي من قبل اصحاب الإيالات. وحصل أمير البحر بعد ذلك على مقابلة مع موسى آغا بواسطة يوناني واسع الحيلة اسمه باناجوتي بنيكي وبين الاثنين صداقة متينة.

وتعطف أمير البحر على التاجر اليوناني بثوب قرمزي ثمنه ستة سكوينات، مع أوان بلورية من صنع مورانو ثمنها سكوينان اثنان.

وأبدى موسى آغا عند المقابلة استغراباً لما حدث، وأمر حالاً القاضي ببلدة كورون بمنح الوثيقة المطلوبة. ولكن بريولي لم يكتف بذلك. واغتتم فرصة صداقته مع الآغا ومع بعض اقاربه الذين أغرقهم بالهدايا من كل نوع وأمكنه بواسطتهم أن يستكتب نائب السلطان بمقاطعة موريا محمد باشا خطاباً بخطه إلى الصدر الاعظم بالاستانة، حتى يبذل مساعيه لدى السلطان من أجل استعادة البحارة الأسرى، دون تقديم مكافأة إلى بك طرابلس، وذكر نائب السلطان انه في حالة امتناع طرابلس فإنه سيغلق الموانئ التابعة له في وجه السفن الطرابلسية، وهذا الاجراء يعني حرمان القرصنة وابعادهم من الموانئ التي كانوا يستفيدون منها. للحصول على المؤن والمساعدات الأخرى التي يحتاجون إليها لمزاولة القرصنة.

وفي حين كان الباشا يحيط الإيالة علماً بواسطة الصدر الأعظم العثماني كان بريولي يرفع تقريره إلى المدير العام للشؤون البحرية كافالّي، ورفع هذا بدوره الأمر إلى حكاء التجارة الخمسة. ولما كانت المفاوضات تسير سيراً مرضياً عاد الاسطول إلى جزيرة كورفوه، وبذلك انتهت حملة سنة 1745.

وعندما كان بريولي قد بدأ بل قل أنهى جزءاً من المفاوضات حظى السفير ليشي، بناء على اوامر تلقاها من مجلس الشيوخ، بمقابلة مع الصدر الاعظم، وبواسطته مع السلطان محمود الأول، وأبدى السلطان أسفه الشديد ودعا السفير إلى أن يقدم إليه تقريراً مفصلاً وأخيراً في ربيع سنة 1746 وصلت وثائق القاضي والباشا، وعلى اساسه حصل السفير على فرمان باطلاق سراح البحارة البنادقة السبعة فوراً.

ووصل في تلك الفترة موفد طرابلس عبدالرحمن آغا لزيارة السلطان. وكان محملاً بهدايا الإيالة المعتادة بمناسبة تعيين بك جديد على طرابلس، إلا أن عبدالرحمن عمل «أذا من طين وأخرى من عجين» كما يقال عندما كلفه بنقل ما قرره الباب العالي إلى الإيالة، بشأن القرصنة ضد البندقية. وحصل السفير ليشي على إذن من السلطان بإيفاد احد «الشواش» لحمل الوثائق، وتقرر أن يسلم إلى الشاوش الأسرى مقابل دفع مكافأة عن هذه الخدمة قيمتها 200

قرش من الفضة، وقبل الموفد المهمة إلا أن سفره تأجل لعدة أسباب حتى شهر يولية 1746. اما بريولي الذي لم ير أو يعلم شيئاً عن المفاوضات التي بدأها رأى أن يلجأ مرة أخرى إلى باشا موريا، لأن حملة جديدة من القراصنة قد بدأت في تلك البحار على رأس سنة 1746، وحصل بواسطة اصدقائه السابقين على رجاء شخصي إلى الأمير القره مانلي، مع التنبيه بأنه إذا ما كان يحرص على صداقته وعلاقته الحسنة مع موريا لابد ان يفرج عن البحارة البنادقة. والموفد الجديد هو آغا كوروني، وسافر ومعه هدايا كثيرة، ويعتبر كوروني بارعاً جداً في مثل هذه الشؤون، كما ان له نفوذاً قوياً لدى حاكم طرابلس.

وقد جعلت حرب الخلافة النمساوية في ذلك الوقت العلاقات بين الايالات والدول الأوروبية صعبة جداً، سواء كان ذلك بسبب مخاطر الحرب، أو بسبب تقلص النشاط التجاري، وهو أمر يسهل ادراكه. وترتب على ذلك تأجيل سفر الآغا بعض الوقت أي طول فترة الشتاء.

وعيل صبر مجلس الشيوخ، وقرر أن يبعث بمندوب إلى طرابلس على حساب الدولة. ويرافقه المدعو لورنزو كورتيسي من المؤنق بهم، وقد حمل خطاباً إلى التاجر بلجريينو فيداري، وهو رجل يتمتع بتقدير كبير في بلاط الملك. ونم كل ذلك ساء على رسالة امبرية مؤرخة في 20 فبراير 1746.

ويمكننا أن نتصور خيبة أمل بريولي الذي كان يرى محاولاته تبوء بالفشل من يوم لآخر، حتى ان صديقه الشاوش قد نقل من موريا إلى سالونيك، وحل محله مصطفى بك قبل ان يسافر الآغا إلى طرابلس وبدأت اتصالات جديدة وهدايا أخرى باهظة للحصول بعد كل النع على ما كان قد قرب نتاجه، واحبراً سافر الآغا عند نهاية شهر يولية على علاقة حرة أكثر أوه على حساب السدقية. وكانت الرحلة موفقة جداً. وفي العاشر من شهر يولية 1746 رست سفينة الآغا في طرابلس، إلا أن المتاعب لم تنته بعد. فقد حلت الاحتدالات بروج الاس الأول للأمير القره مانلي دون تسلم البنادقة. وفي نفس الوقت تسب وصول السفينة التي كان عليها الشاوش القادمة من الآستانة في عرقلة تسوية الحادثة التي اوشكت على الانتهاء. لقد كان الشاوش يصبر على ان يتسلم باسم السلطان البحارة مع ثلاثة من صيادي سمك من الركادب الذين اسروا في نفس الوقت، وعلى ان يسلموا فيما بعد إلى السدقية بواسطة نائب العلي. وكان الشاوش شديد العناد حتى تقرر من أجل تخاشي اطالة الموضع ان يتم تسليم البحارة الخمسة إلى الشاوش، ويسلم صيادو السمك إلى موفد موريا.

الفصل الثاني

العلاقات بين طرابلس والبندقية

من سنة 1750 الى سنة 1765

العلاقات بين طرابلس والبندقية

من سنة 1750 إلى سنة 1765

محاولة سنة 1749 - خطة السلام سنة 1751 - سامويل زانكو ومحاولة سنة 1754 - قرارات سنة 1765 - المهمة التي قام بها جرفاسوني في طرابلس سنة 1762 - الاتفاقات في سنة 1763/1764 - اتفاق الملح - اتفاق الدفاع عن ملاحه البندقية - اتفاق مالي - إعادة القنصلية الهولندية بطرابلس في شهر أغسطس 1764 - الاستعادة من الصلح مع الإيالات - البعثة المشكلة من بوبتش وميلانو فتش في طرابلس - كيف بدأت القنصلية والمراسلات الأولى التي بعث بها بالوننس - الحكم بالاعدام على القرصان مولاي عثمان الاسكوتاري - الحاج عبدالرحمن آغا سفير بفينيا والبندقية - الحملة الانجليزية سنة 1766.

يكتسب هذا البحث الآن طابعاً أكثر جدة وأكثر أهمية بالنظر إلى توفر عدد من الوثائق التي لم تنشر من قبل، والتي تمت الاستفادة منها، وعليّ ان اجث قبل كل شيء المحاولة الأولى من قبل البندقية، والتي يمكن ان تسمى محاولة مباشرة وحتى سنة 1749 كان السفير البندقي في الأستنة يكتب منها:

فضلاً عن سوء التصرف المخزي ضد الاتفاقات المقدسة الذي اورده بشكل عام التعليقات إلى الشعوب العثمانية بمنح قراصنة شمال أفريقيا ما حرم من لجوء وعون ومساعدة انبرت الآن بحرق أكبر للاتفاقات ذاتها، وبسوء تصرف أشد مقتاً. يتعلق الأمر في هذه المرة بسفينتين من كريت تضم كل منهما مائة وخمسين رجلاً قد تسلمتا من الباشا الاذن بالقرصنة، وانضمتا إلى مركبين من طرابلس، بكل واحدة منها ثلاثمائة رجل. من أجل إفساد الملاحة في الخليج. وكانت السرقات التي اشتكى منها السفير متعددة منها: «مارست احدى الفرق من السفن المجرمة القرصنة في بحار الشرق من أجل قطع الطريق عن سفن البندقية التي تذهب ونجيء بين قبرص وسوريا ومصر».

وكان دا ليتسي يوصي بأن تتخذ الاجراءات للقضاء على مثل هذه المخاطر بأسرع ما يمكن، ويقول: «إنه الذي يتشرف بعرض هذه المجاوزات الكثيرة والخطيرة لا يستطيع إلا أن يرى بالم شديد مثل هذه الاعمال الخطيرة تمر دون عقاب، والتي قد تكون يوماً ما سبباً في نتائج سيئة جداً».

كانت احتجاجاته بالآستانة لا تسفر عن أي شيء يذكر. وكان يتلقى دائماً الكلمات الطيبة وعبارات عتاب الصداقة.

واخيراً أعلمه «الرئيس افندي» بأن السلطان قد يقبل ان يقوم بمساندة ما يقدم من اقتراحات للصالح مع الإيالات.

وحضر شخص جزائري يدعى حمودة إلى السفير. وتطوع بأن يقوم بنقل الاقتراحات. وطلب دي ليتشي المشورة من البندقية فاجابته هذه بأن يتعامل بمهارة مع الوزير التركي، حتى يمكنه أن يثير تلك الاقتراحات التي قد تساعد على التصرف.

وأفاد «الرئيس افندي» بأن السلطان يسره أن يرى تسوية تتم مع الإيالات حتى من أجل إنهاء تلك المراجعات المؤسفة من جانب البندقية في كل مرة. إلا أنه اضاف بأنه ما كان يعرف نوايا الإيالات. ويمكنه ان يعد بانجاز موفق إذا ما تدخل السلطان بسلطته في الموضوع. والاتفاق الذي أبرم من قبل الدول مع دوق طوسكانا يمكن ان يتخذ أساساً للاتفاق مع البندقية.

وفي الاثناء صرح نواب التجارة في البندقية في مجلس الشيوخ بما يلي:

«الصالح أمر مرغوب فيه إذا أردنا ان تكون تجارتنا، على نفس المستوى مع الدول الأخرى. إذا كان ذلك ممكناً، وينبغي ان نقول: بأنه يتحتم علينا بسبب اعمال القراصنة، ان نتحمل نفقات كبيرة للتسليح، في حين ان التجارة التي كنا نقوم بها في الشرق تقوم بها في الوقت الحاضر سفن أجنبية. وفقدت دولتنا المكاسب من تأجير السفن وكان يعود إليها بالكامل، وترى نقصاً كبيراً في الاستفادة من الرحلات إلى الغرب».

وعندئذ أمر مجلس الشيوخ بالاستمرار في المفاوضات، وأن يعلم «الرئيس افندي» بأن البندقية قد لا ترفض الدخول في صلح مع القراصنة. بشرط ان يعقد مع الإيالات الثلاث جميعاً، وبشرط ان يحافظ عليه دون حرق اما السلطان في نفس الوقت فقد كان يوجه الإمداد إلى الإيالات بوجوب عقد الصلح مع البنادقة، وألا يضايقوا سفنها التي يلتقون بها في مياه وموانئ السلطنة العثمانية.

واستمرت المباحثات في بطم، وازداد عدد السفن المنهوبة. وبعث السفير مرة أخرى بعد العديد من المرات بشكوى إلى «الرئيس افندي» واعرب هذا عن تفهمه للأسباب التي دعت إلى تلك الشكاوى، «ولم يسعه إلا أن يهز كفيه»، ويبين له بصوت خافت بصفته صديقاً حميماً بأنه لا يمكنه ان يعمل شيئاً ضد الإيالات ما دام الباب العالي أمسك منذ بضع سنين عن دفع تلك المساعدات المطلوبة». وبعد ثلاثة أشهر قدمت مذكرة شديدة اللهجة من السفير فأفاد السلطان بأنه عاقد العزم على استعمال القوة لتقنع جمهورية البندقية وتطمئن إلى حسن

نيته الصداقة. ودعا السفير إلى التحدث مع نائب طرابلس وكان عندئذ في الآستانة لغرض الوصول إلى اتفاق سلام مع الإيالة.

وعندما سئل النائب الطرابلسي بواسطة بعض اهل الثقة، أفاد بأن إيالته لا يمكنها ان تتنازل إلى عقد صلح إلا إذا ما ألزمت البندقية بدفع اتاوة سنوية، وبعثت إلى الباشا بمندوب لبحث الاتفاقات التي يجب ان تكون بطريقة مباشرة.

وفي تلك الاثناء كان يجري في البندقية التصديق على خطط الصلح مع مختلف الإيالات من قبل مجلس الشيوخ. وتمت صياغتها على اساس المعاهدات القائمة انذاك بين الإيالات والدول الأوربية.

ويرجع الفضل إلى اسكاربا Scarpa الذي عثر أولاً على خطة للصلح مع طرابلس، وإذا ما ظلت الخطة عندئذ لاهية فيها إلا انها مع ذلك كانت عظيمة الأهمية، إذ أن 27 مادة منها شكلت القاعدة لماهدة 1764، وفيما يلي نورد أهم بنودها:

أولاً: تراعى جميع الامتيازات التي تم وضعها بالآستانة في طرابلس ايضاً.

ثانياً: تحرم المراكب التي يتم تسليحها لأغراض القرصنة من دخول خليج البندقية، وتزود جميع السفن بجوازات سفر.

رابعاً: تلقى سفن البندقية كل الترحيب، وتزود بما يلزمها إذا ما دخلت موانئ طرابلس وبالمثل تعامل السفن الطرابلسية.

سابعاً: لرعايا البندقية الحرية في شراء البضائع بموانئ الإيالة، وعليهم ان يدفعوا نفس الرسوم الجمركية التي يدفعها الطرابلسيون (الحد الأعلى 3%) ويعامل الطرابلسيون بالمثل في البندقية. وإذا ما دخل رعايا البندقية إلى ميناء طرابلس ببضائع مهربة فلا يلزمون بانزالها إلى البر، وإذا ما أدخلوا إلى أي من موانئ الإيالة مواد حربية مها كان نوعها فلن يدفعوا أية رسوم أو عوائد.

ثامناً: هذا البند خاص بالترتيبات المتعلقة بالسفن الفارقة في موانئ الإيالة.

تاسعاً: لا يسمح لأحد في الأماكن التابعة لطرابلس أن يتزود بالسلاح ضد البندقية ولا تقدم أية مساعدة أو معونة إلى أولئك الذين يعلنون انهم اعداء لدولة البندقية بسبب عدوان أو قتال، ولا يجوز ان تباع في الإيالة غنائم جرى الاستيلاء عليها من مراكب البندقية.

الحادي عشر: لرئاسة سفن البندقية عند نزولهم بطرابلس أن يزوروا بكل حرية قنصلهم قبل المثل أمام حكام الإيالة.

الثاني عشر: تكفل حرية العبادة لتقنصل ورعايا البندقية. وكذلك لجميع المسيحيين ولو كانوا من الأرقاء.

الرابع عشر: الحكم في المازعات التي تجرى بين أحد البنادقة واحد المسلمين من احتصاص البك وحضور قصل البندقية.

السابع عشر: إذا ما التجأت إحدى سفن القراصنة إلى طرابلس ويعلى كمل ظفم السفينة عن النية في اعتناق الإسلام. فعلى الإيالة أن تحتجز أمتعتهم لمدة سنة، حتى يتأكد القصل أن من بين تلك الأمتعة لا يوجد فيها ما يعود إلى رعايا البندقية.

العشرون: إذا ما أصّر مركب قرصان بدقي بمركب طرابلسي. أو عكس ذلك يعاقب المذنب. ويكون صاحب المركب مسؤولاً عن العنائه التي حرى الاستيلاء عليها من كلا الطرفين.

الحادي والعشرون: تقدم النجدة إلى سفن البندقية التي تدخل ميناء طرابلس، وإذا ما أبق أي من الرقيق بتلك الإيالة إلى سفن البندقية فلا يسمح بالمطالبة به من قبل الطرابلسيين.

الثاني والعشرون: في حالة قطع العلاقات يمنع البنادقة ستة أشهر لمغادرة طرابلس. ويبقون دون مضايقات، ويفادرون بكل أمتعتهم.

الرابع والعشرون: تدفع سفن البندقية عند دخول موانئ الإيالة ضريبة الإرساء.

وخطة السلام هذه التي اعدتها نيابة التجارة والحكام الخمسة تشكل نقطة ارتكاز لمراقبة تطور المباحثات بين البندقية وطرابلس، والتي أدت في سنة 1764 كما لاحظ اسكاريا بحق إلى نتائج مختلفة عن روح المعاملة بالمثل والمساواة التي تنبض في مخطط السلام لسنة 1751 المذكور.

وبنشأ توجيه من مجلس الشيوخ إلى السفير بتاريخ 15 من يولية 1751 إلى ما وصلت إليه الاتصالات من أجل تنظيم العلاقات مع الإيالات. فقد كتب المجلس إلى السفير حاثا إياه على مواصلة الاتصالات. وبعد ذلك لتقديم بعض التعويض الصادق للتجارة المتدهورة. قرر المجلس 12 من مايو 1753 تكليف اليهود الثلاثة. يقولوه روسالم وسامويل زانكو ودواود مونثيل بالتفاوض مع كل من باشاوات الجزائر وطرابلس وتونس. حيث أن المفاوضات مع الباب العالي كانت تحتضر.

ويظهر أن الاتصالات مع طرابلس قد توصلت إلى بعض النتائج، إذ أن البك اعرب عن

استعداده لتسوية علاقاته مع البندقية. وفي رسالة من باشا طرابلس إلى الحكماء الخمسة نقرا:

«عرض علي السيد سامويل زانكو مرارا الطر في عقد اتفاق صلح مع جمهوريتكم الحليفة جدا. فإذا ما تم الصلح مع الجزائر وتونس فسأكون على استعداد للموافقة على صلح. كما وعدت بذلك زانكو المذكور».

وبعد قليل اعلمت نيابة التجارة روزالم بأنها تسلمت الخطاب الودي الذي بعث به بك طرابلس، كما اعلته بأن مونثيل ايضا قد وصل إلى مرحلة حسنة في اتصالاته مع بك تونس.

ولكن المباحثات ناءت بالفشل بسبب سوء النية بالإيالات. وعداوة الدول الاوربية. فقد لقيت الجمهورية عراقيل خطيرة بسبب الشكوك السياسية لدى اسباب. ووساوس البابا الدينية. وعيرة اليهود التجارية الذين يصعون أيديهم على اغلب حركة التحرية مع الإيالات».

لقد أبدى البابا بنديكتوس الرابع عشر استياءه العميق وقد قال: إن عقد صلح بين البندقية والافريقيين سيكون ضارا بالنسبة لبلدين ولتجارة اتحاد الامراء. وأن ذلك قد يذهب القراصنة إلى الخليج. وكان البابا يعيش في رعب. وأمر اسطوله أن يقف على طول شواطئ بحر تيرين للدفاع عن أراضيهم من هجوم الإيالات عليها. والذين قد يشون العدة على دول البنا - وقد استحال عليهم ارتياد بحر الادرياتيک. وجاء رد مجلس الشيوخ على الكاردينال فالنتي سكرتير دولة الفاتيكان، بأن مصالح الملاحة والتجارة تتطلب أن يكون هناك صلح مع الإيالات، وأن قداسة البابا «من أجل ذلك الاهتمام الصادق الذي يبديه البابوات لخبر الجمهورية، كان عليه ان يوافق على الصلح دونما شروط إذ أن الأمراء الذين يملكون موانئ بالخليج سينالون مكاسب ليست بالقليلة بعد منع القراصنة من ارتياده».

اما الوزير الاسباني بالبندقية فقد احتج باسم ملكه وقال: كيف يتأتى لجمهورية حكيمة مثل هذه وكانت تدأب على مطاردة البرابرة من أجل خير البشرية، وتتمسك بالمحافظة على صداقتها مع هذا التاج، أن تذهب اليوم في تفكيرها ضد هذه المبادئ؟

ويمكن إذا ما أمعنا النظر أن نجد تفسيراً لموقف اسبانيا. فقد كانت في حرب مع الإيالات، وعلى سبيل المثال. فقد منعت الدانيمرك من المتاجرة مع الموانئ الإسبانية، لأنها وصلت إلى اتفاق مع الإيالات. وإذا ما دخلت البندقية في مفاوضات مع الإيالات فستضع نفسها في نفس الظروف، وبالتالي فستخضع لنفس الاجراء.

وحاول ملك نابولي أيضا ان يحول دون ان تعقد الجمهورية الصلح. وذلك بسبب المتاعب الخطيرة التي قد تنشأ بالنسبة لدول حريتين. وفي موقع إذا ما تعذر على القراصنة القنص في بحر الادرياتيک، فسيفشون اماكن أخرى للغبية. فرنسا فقط لم تبد استياء من الاتفاق سوى أنها وأمرت إلى البندقية ألا تستعدي سبب.

وبدا كدت النتائج غير موفقة فإن الدلائل على بقية معجولة كدت متوفرة. وفي سنة 1755 قدمت محاولات لمكافحة المدفوعة الشديدة لاحاب في الحركة التجارية والملاحية مع طرابلس. فوسعت في امتياز الاعفاء من الضرائب لخمركية لدخروج حتى بالنسبة للسفن غير الصالحة» كالآتي:

«تطبق نفس هذه الامتيازات على السفن غير الصالحة، أي السفن الصغيرة وذلك بالنسبة

لرفاً طرابلس فقط، وتبقى الرسوم والقيود الحالية سارية على المراكب الأجنبية. وتختتم الوثيقة بالقول: «وبمثل هذه الوسائل يمكن الاطمئنان إلى ان ملاحه البندقية مستمتع بالافضلية على الرايات الأخرى في ميناء طرابلس».

لقد ضمنت القواعد التي تنظم الحركة مع طرابلس في اعلان مطبوع. ويفهم منه انه لا يتمتع بالامتيازات المشار إليها إلا من كان مزودا بوثائق صادرة عن الجمهورية والإيالة. وورد فيها انه: «إذا لم يقدم أولاً الترخيص البندقي بالإضافة إلى جواز سفر من إيالة طرابلس» فلا يحق له ان يقوم بعمل تجاري. وهناك أمر مهم جداً، وهو أن الاعلان يشمل «جميع مراكب البندقية ذات الحمولة الكبيرة أو الصغيرة. لها حرية مزاوله التجارة» وقد كانت قبل ذلك قاصرة فقط على مركبين من مراكب البندقية».

ويلاحظ إذن وجود دلائل ظاهرة على استعادة النشاط مع طرابلس. وربما كان ذلك نتيجة حراسة أوسع من جانب الاسطول البندقي وبسبب الاجراءات التي تم اقرارها لاستئصال القرصنة. ويروي ميكايي ان ما حدث من وقائع بحرية خلال حرب السنوات السبع، كان في صالح اعمال القراصنة الطرابلسيين. فقد استولوا على مراكب عديدة خصوصاً تلك التابعة ل نابولي، ولم يستثنوا السفن الفرنسية من ذلك.

ثم يقول: وقد استعاضوا عن الخسائر التي لحقت بهم ولا سيما على أيدي البنادقة، ببناء سفن جديدة، أو بشرائها وتسليحها للقرصنة.

وفي سنة 1758 سعى البابا لتعزيز ائتلاف ضد الايالات الافريقية، ولعله من المفيد تتبع الاتجاه البندقي في هذه الحادثة.

ويروي لنا فونتانا ان الجمهورية ارسلت بسبعة مراكب إلى البحر المتوسط، وبأسطول آخر لسد مدخل بحر الادرياتيك، ويقول في كتابه «تاريخ البندقية الجزء الثاني صحيفة 879»: عندما توغل طراد لطرابلس في الخليج فوجيء بسفينة تجارية تابعة للبندقية فهاجمها. وارسل وراء المتعهد العام للخليج شينين للاستيلاء عليه، وتم التغلب عليه بعد أربع ساعات من التوتر، وبموجب معاهدة باساروفتش فقد قطعت رؤوس البحارة جميعهم واغرق الطراد. وليس هذا هو العمل الوحيد الذي تقوم به الجمهورية خلال ائتلاف سنة 1758، وعندما رفعت الجزائر رأسها مرة أخرى كانت البندقية هي صاحبة مشروع قذف المدينة بالقنابل. ويقول فونتانا بهذا الصدد: «كانت جمهورية البندقية التي يصفها المؤرخون المغرضون بانها جبانة غير قادرة على حرب. هي وحدها التي استعدت للإغارة على المدن التي تحمي قطاع الطرق، فهل لاتزال تمتلك في ذاتها دلائل صحة. وعناصر حياة من العزة والمنعة حتى تجاوزت للتغلب على موانع ضخمة؟ فقد عجزت عن اصطباها مؤثرات الوعود والضغط التي يلوح

بها الطرفان المتحاربان، وكانت تتحمل المضايقات الصغيرة التي لا يمكن تحاشيها. وتجنبد الجنود، وتعد القلاع للمضايقات الجادة، وتراقب بعين ساهرة مصائر ايطاليا، كما تشهد بذلك تقارير سفراتها، وهناك دائماً وسائل للوقاية من العداوة والسلاح المشهور. اما الخديعة والغش فلا يمكن تفاديها لانها قادرتان على الاختفاء، والاسد (رمز البندقية) لا يزال قادراً على كشف مخالبه واشاعة الخوف منه».

وفي اعتقادي ان الفصول التالية ستؤكد نظرية فونتانا ازاء البندقية وطرابلس.

وقبل ان نتقل إلى اتفاقات سنة 1764 فإن المهمة التي اسندت إلى جرفاسوني من قبل مجلس الشيوخ سنة 1763 وكانت مقدمة مباشرة للاتفاقات تستحق الإشارة، فقد كلف جرفاسوني بعقد الصلح مع الجزائر وتونس وطرابلس، وتبين أن المهمة كانت سهلة بالنسبة للإبائين الاولين (الاتفاقات مع الجزائر وتونس يعود تاريخها إلى سنة 1763)، اما فيما يخص طرابلس فلم تسر الأمور على ما يرام. وبعد إقامة جرفاسوني في تونس 26 يوماً طلب عند وصوله إلى طرابلس مقابلة الباشا، فاقصرت المقابلة الأولى على «المحادثات البسيطة».

وبعد بضعة أيام امكنه ان يخبر الباشا بان الجمهورية استجابت لمشاعر الصلح الذي رغب وزراؤه في عقده معها، وتوافق البندقية على التفاصيل «وأن قدومه بصفة «مندوب مفوض» من أجل إنشاء الصلح المرجو ومن أجل دواعي الصداقة».

واعلن جرفاسوني علاوة على ذلك أنه «تتازلا عن الشروط التي حددت في كل من تونس والجزائر فإن الجمهورية على استعداد لتقديم هدية قيمتها عشرة آلاف سكوين مرة واحدة، بالإضافة إلى «الهدايا» المعتادة.

وإذا ما اكتفت الابائتان الاخريان بتلك الهدايا، فإن شيئاً اكبر من ذلك يتوجب لاشباع الارتشاء والطمع لدى الطرابلسيين، واعتقد انه من المناسب ان انقل بعضاً من التقرير الذي لم يسبق نشره، والذي بحث به مندوب البندقية وستبدو منه صعوبة المفاوضات مع قرصنة طرابلس واضحة.

قال جرفاسوني: «طلب الباشا مهلة من الزمن لبيت في الأمر. وأخيراً قال لي: لماذا لم أمر عليه قبل الآخرين وهو ملك بالوراثة، اما الآخرون فبالاختيار؟ وقال لي فيما بعد: انه عرض الأمر على كبار رجال الدولة، وتبين انه لا يمكن قبول العرض، وقال: انه بالنسبة للجمهورية يرى ان تكون علاقته بها قائمة على السلام والتفاهم، ولكنه لا يستطيع ان يتصرف بما يضر بدخله ودخل رجاله من ايرادات القرصنة إلا مقابل تعويض باداء مناسب. وإذا ما رغب في عقد صلح فيجب الآ تقل الهدية عن 80 ألف سكوين.

فأجبت ان مثل هذا الطلب يتعارض مع ما لدي من تعليمات. ومن الأولى له ان ينظر بدقة

في مطالبه، والآن يتعدى عن الحدود المناسبة، حتى يمكن ان ينهي معه الموضوع مثل غيره.
وفي اثناء المحادثة الثالثة عرض جرفاسوني 18 ألف سكويين «ولم يرد الباشا على هذا إلا
بعبارة تم عن عدم الاهتمام، واختتم الحديث بأنه ما لم يزود المبلغ فإن مواصلة الحديث
تصبح عديمة الجدوى، وهكذا انتهت الجلسة الثالثة بهذا التردد، وانتظرت من جهتي فرصة
أنسب يمكنني فيها التغلب على مقاومة الباشا ووزرائه، ثم علمت خلال فترة استراحة الزيارة
الرابعة أن الباشا يرحب بتسلم المبلغ الذي تخصصه الجمهورية نقداً وعداً».

وفي آخر محاولة توصل جرفاسوني إلى ان يعرض 25 ألف سكويين نقداً بما في ذلك الهدايا،
«لقد سعد الباشا بتحويل ثمن الهدايا إلى نقد، إلا أن كل ذلك لم يكن كافياً لاشباع نهمه،
وبعد ألف رجاء قصر طلبه على 50 ألف سكويين تدفع فوراً، أما الثلاثون ألف سكويين الباقية
فتدفع بنسبة عشرة آلاف كل سنة. لمدة ثلاث سنوات متتالية». لقد كان الباشا مندفعاً في
عناده بتشجيع من وزرائه، وعلى رأسهم وكيل كاهية الإيالة الذي يتمتع بنفوذ كبير عنده.
ويستمر التقرير قائلاً: «ولم نجد جميع الوسائل التي سلكتها لاقع لبشد. وحيث اني
قضيت عشرين يوماً دون فائدة. فقد رأيت من واجبي ان استأذن من الباشا للسفر» وعندما
جاء الإذن، وجد أن السفر غير ممكن بسبب الجو غير المناسب الذي يعرقل الملاحة، وما كانت
الإقامة لتحزن جرفاسوني «أملاً في أن تلين النفوس العنيدة».

وتغيرت الأحوال الجوية، وجاءه أمين التجار الطرابلسيين، بطلب من الباشا على ما
يظهر، بطلب منه أن يؤجل سفره قليلاً، ويحاول أن يقتنع بالتزول عند رغبات الباشا. واجاب
جرفاسوني بأنه لا يريد من أجل ارضاء الباشا ان يتعرض لتأنيب من أميره وكمهرب أخير عرض
دفع خمسة آلاف سكويين هدية إلى نجل الباشا.

«ولم يرض هذا المبعوث حتى بالعرض الأخير، واجابني انه لا يمكنه ان يخبر أميره بالعرض
لأنه يعلم بالتأكد أن تسوية الموضوع لا يمكن ان تتم بأقل من 40 ألف سكويين، وبقينا على
اختلاف مستمر حتى منتصف الليل، وبرغم اصراره الدائم قلت له: «انه من نافذة القول ان
نستمر في المطالبة بالزيادة، واني سأسافر في صباح الغد. وهذا ما حدث فعلاً، دون أن أتلقى
اقل إشارة تنبي عن استعدادي». وقبل ان يحنتم جرفاسوني تقريره قال ان الإيالة كلفت الحاج
عبدالرحمن آغا بعقد الاتفاقية رأساً بالبندقية، إذا لم يكن ميسوراً بواسطته.

أما فيما يتعلق بطريقته في التصرف فقد جاء في آخر التقرير: «ان السبب الذي من اجله لم
استسلم للجشع المفرط لتلك الإيالة هو أولاً: لا أريد ان ابالغ في تجاوز الأوامر الصادرة إليّ،
وثانياً: كنت أخشى انه عندما يصل إلى علم الإيالتين الاخيرين مثل هذا السخاء في الدفع أن
تطالباً بالمعاملة بمثل معاملة طرابلس⁽¹⁾. وبعثة جرفاسوني مقدمة مباشرة لاتفاقات سنة 1764.

فقد فوض المجلس النبيل البندقي بروسيا وقللنا لعقد الصلح مع إيالة طرابلس، وأرسلت
هذه كما قد رأينا الحاج عبدالرحمن آغا بصفته وزيراً كاملاً التفويض. واتفاقات 1763-1764
تألف مما يلي:

(1) اتفاق بشأن الملح عقد في 19 من اكتوبر 1763 يقدم بموجبه الطرابلسيون إلى البندقية
2500 كيله من أجود انواع الملح سنوياً في مقابل 2500 سكويين كل سنة.

قد منح البنادقة حق احتكار الملح، بحيث لا يجوز للإيالة ان تبيع أو تنقل للأخرين بأي
حال أو تشحن الملح لأية جهة، ويبقى تحت التصرف المطلق لجمهورية البندقية طوال
مدة الاتفاق، وهي عشرون سنة. وللجمهورية الحق في أن تأخذ أو تترك الكمية المقررة
بالكامل (مادة 1 و2). وتسمح الجمهورية لباشا طرابلس بان يزود إيالتي الجزائر وتونس
بمقدار محدود من الملح لسد احتياجات سكان الإيالتين.

(2) اتفاق لحماية ملاحه البندقية مؤلف من 23 مادة تم وضعها في شهر ابريل 1764. وهذه
المواد هي صورة صحيحة تقريباً لمواد خطة صلح سنة 1751 سوى اختلاف في الروح.
لقد قال اسكارابا: ان البندقية أصبحت تعيش في شك، ومن أجل ذلك حاولت ان
تحصل على ادق التوضيحات من جانب الإيالة، وفيما يلي النصوص الرئيسة التي تتناقض
قليلاً أو كثيراً مع نصوص اتفاق سنة 1751:

يلتزم البنادقة بالا يمنحوا تراخيص أو جوازات سفر إلى دول أخرى، وتدفع مراكب
البندقية عند دخولها إلى موانئ الإيالة 3% كضريبة جمركية على البضائع بدلاً من 5%.
إذا ما غرقت سفن البندقية على شواطئ الإيالة فلا يمكن المساس بامتعتها وببضائعها،
ولا يجوز لأي مركب طرابلسي ان يتزود بالسلاح في احدى البلدان المعادية للبندقية،
من أجل ممارسة القرصنة ضد البنادقة، ولا يجوز ان يسترق أي من رعايا البندقية فيما يقع
تحت سلطة طرابلس، ولا يجوز كذلك بيعه أو شراؤه. تحمى سفن البندقية عند دخولها
الميناء بـ 21 طلقة مدفع.

وتأتي بعد هذا المادة 23 وهي الأخيرة، وحيث ان طرابلس خرقت هذه المادة وتسبب
ذلك في قطع الصلح وحملة 1766 فإني أورها كاملة:

«تقرر ان السفن والشبابك وغيرها من أي نوع التي تسليحها إيالة طرابلس لأغراض
القرصنة. ومعاً لأي ارتعاج لا يجوز هذا تدخل إلى حبيب سديقة بية صفة أو عنذر
على أن يكون حدود ذلك رأس القديسة مريم (دي لوكا) من جهة وتشامارا من جهة

(1) وافقت الجمهورية على مصلح جرفاسوني موافقة تامة وقالت: إن إيالة طرابلس هي أكثر الإيالات اضراراً بتجارة
البندقية إذ تسيطر بفرقها البحرية على بحر الادرياتيك والشرق، والمبع المطلوب يبدو باهظاً في نظر مجلس الشيوخ الذي
— أوعر إلى قللنا بأن يدخل في مفاوضات جديدة مع طرابلس.

وقد انخفضت اسعار الشحن .. وقد صدرت خلال السنة التالية للصلح بضائع قيمتها تزيد بـ 626 دوكات عن السنة السابقة.

وابتداء من يناير 1764 إلى ديسمبر 1765 جى من الجمارك حيث تفرغ جميع السلع الواردة بطريق البحر مبلغ قدره 12157 دوكات، أكثر مما تم تحصيله من يناير 1762 إلى ديسمبر 1763. وعلاوة على التعويضين المذكورين من مال فعلي تسلمتموه سموكم خلال سنة تلت عقد الصلح بواقع قدره 15286 دوكات، والتي يجب ان تزداد مستقبلا بشكل معقول، فقد احتفظت الدولة بمبلغ آخر ليس بقليل مما كان يضع في اقتداء الرقيق سنويا، ويؤثر على الدخل الخاص العام، كما حافظتم سموكم على أرواح وممتلكات رعاياكم الذين كانوا يتعرضون أحيانا للنضحية بهم خلال حرب القراصنة مع ما يلحق بامارتكم من ضرر».

ويلاحظ ان الصلح مع طرابلس قد وقع بعد مدة من اقراره مع الإيالتين الأخريين، واه بعد وقت قصير من الأبرام تعكر الصلح بسبب أحداث أدت إلى ارسال حملة ثاني.

وفيه من نفس الوثيقة المذكورة هذه الحالة الشاذة، فقد لاحظت الوثيقة انه من يناير 1764 إلى يناير 1765 سافرت إلى مرافئ الغرب 45 سفينة من بينها 4 فقط لمرافئ طرابلس. وعلى أية حال يبدو واضحا ان سياسة البندقية تجاه طرابلس والإيالتين الأخريين، جاءت في الوقت المناسب لترفع بصورة ملحوظة من شأن تجارتها في البحر المتوسط.

وبعد عقد الصلح، وتنفيذ الاتفاق عملت البندقية على تعيين قنصل لها، مثلما جرى بالنسبة لتونس والجزائر.

ومن العلوم ان المندوب الطرابلسي نفسه، الحاج عبد الرحمن، هو الذي اقترح الكونت جيوسيبي بالوفتش، وطلب من الحكماء الخمسة التحقيق عن شخص وسوابق هذا المرشح، وقد كشفت المعلومات بانه «من عائلة حالتها متميزة في بلدة بيراستو ذات ماض مجيد في الحرب، يتمتع بشهرة شخصية كاملة وجديرة في حدود المنفعة الوطنية. وقد ادى خدمات للوطن ببناء سفن وبخدمات التأمين والدخول في المفاوضات».

وكان بالوفتش كذلك هو الرجل المختار وعندما رأت الجلييلة جداً الاعراب عن ترحيبها بالاتفاق المعقود قررت ان يعود الوزير الطرابلسي إلى الإيالة مرافقا باسطول رسمي، وسافر معه القنصل الجديد.

وكان كبير العرفاء ماركانتونيو بوبتش مأمور البعثة قد كلف أيضا بسير غور الأوضاع الحقيقية لطرابلس وحكومتها، وان يحضر حفلة التصديق على الاتفاق وتبادل الهدايا حسب ما جرت به التقاليد، وقدم بوبتش هذا تقريراً عن كل شيء. فلقد استقل مع عبدالرحمن وبالوفتش سفينة المقدم رافوسين، وبعدها نزل في جزيرة كورفو ومنها وفي تسعة أيام من السير

وهل إلى طرابلس سعيدا، ترافقهم سفيتان «سفينة الأمل» Nave speranza والفرقاطة كوستانزا.

«جاء إلى السفينة جميع أكابر المدينة وكبير وزراء البك وغيرهم يبدون سروراً وابتهاجا بروية راياتنا العامة (رايات البندقية) وقد اطلق في اليوم التالي 27 طلقة على شرفها، أي ست طلقات أكثر من المعتاد.

وفي اليوم الثالث جرت المقابلة الرسمية، كان بوبتش يحيط به ضباطه، ويرافقه القنصل الجديد، قد استقبل من قبل علي القره مانلي وقال: كان جالسا على العرش وبجانبه ولده، ويحيط به وزراؤه ورجال القصر جميعا، انها حقاً جميلة رائعة».

لقد وقع حادث صغير في بداية حفلة الاستقبال: فقد روى بالوفتش وهو شخص رسمي ينتفض فجأة إلى قرب قديمي البك، بدافع من حماس زائد على ما يظهر، ويلقي التحية التي كان بوبتش يستعد لإلقائها باسم العموم، وبدون أن يعطى بالوفتش الاسبقية والكلمة إلى مدير السفن.

وعندما استفسر الباشا عن ذلك الذي وجه إليه الكلمة دون أي تقديم، أمره بالجلوس، وعندئذ ألقى بوبتش كلمته في هدوء وبكيفية مهذبة جدا.

ويقول كبير العرفاء: وبعد توزيع مشروب بكل سخاء تبادلنا القبل مع البك في الوجه، وكانت هذه هي العادة المتبعة مع ربانة السفن الرسمية، وبهذا تم كل شيء دون ازعاج.⁽¹⁾

ولن اصيل في وصف الهدايا التي تم تبادلها، وحفلات الغداء التي اقيمت على ظهر سفن البندقية بين اصوات المدافع المدوية احتفالاً، واسارة دون ريب للابتهاج، وبين عبارات الرضا التي قول بها الاتفاق، ولكني أروي هذه الجزئية: لقد كتب بوبتش: «من الملاحظ ان هناك منعاً جنائياً على اولئك الذين يطلعون على السفن الأجنبية من سكان المدينة دون الاذن مقدما لكن لا أحد التفث إلى هذا القانون لما غمر الجو من فرح عام بين كل الناس بسبب الصلح المعقود».

ووجد البندقي نفسه «مضطربا باستمرار إلى إقامة المآدب للوزراء والكبراء وأقاربهم مع دوي المدافع، أكثر مما ورد بالاتفاق».

وكانت الايام تمر، وقام بوبتش بناء على التعليقات وبمساعدة المهندس المبتدئ ألفيسى

(1) لم يذكر بالوفتش شيئاً عن الحادث، وفيما يلي ما جاء بتقريره المؤرخ 8 من اكتوبر 1764. لقد كانت عبارات الترحيب بين والشكر الصادق عن الهدايا المقدمة إليه باسم الجمهور، الجلييلة جداً كثيرة. وبعد تقديم اسمه في دعوات كعده القوم وتشريفا لي ودعت سبع طلقات مدفع. وبعد وصولي لأول مرة إلى طرابلس تشرفت بصوب -ة محامية قد -ت الي كل من قناصل الدول الأحية، باستثناء قنصل فرنسا وجاء دلا من المستشار بسبب عيابه. «مفس اخترا الذي بات عه روحه سبب وفاته.

ميلانوفتش برسم جميع الحصون بمنتهى الدقة، مزوداً بحكومة البندقية بمعلومات قيمة فيما يتعلق بالحامية وعدد القوات البرية والتسليح بالبحر والتجارة، ورسم ميلانوفتش كذلك قاع المرفأ ومخطط المدينة، ثم ارسل بوبتش بالمعلومات التي جمعها في شكل تقريرين منفصلين، ولا أتروء في وصفها بأنها بالغا الأهمية، وكما يبدو لي أنها عرفا الآن فقط ويشكلان اكمل وصف لمدينة طرابلس في القرن الثامن عشر بالمصادر الإيطالية.

وبعد أن أتم بوبتش جميع المهام المكلف بها من حكومته وبسبب تأخر الفصل سعى للحصول على الإذن بمغادرة طرابلس، ليحربسفته في طريق العودة السعيدة، فكان الرد بأن الموفد من الإيالة إلى البندقية من أجل تبادل الهدايا ليس مستعداً بعد.

لنرى في الأثناء التي ينتظر فيها بوبتش الإذن له بالسفر كيف استطاع قنصل البندقية الجديد ان يصرف المهام الأولى التي استندت إليه، وان يجتاز أولى الصعوبات. كان عليه قبل كل شيء ان يعمل على ان تحذف من المادة الثانية من الاتفاق الذي لم يجف حبره بعد الكلمات الأخيرة التي لم تذكر في الخطة التمهيدية، والتي «كانت قد تمج إلى تحويل في النظام لهذا الجمر، وتسبب للطرابلسيين خسارة بدلاً من فائدة»، والمطلوب هو ان تحذف الكلمات التالية من المادة المذكورة: «وكذلك يعامل الطرابلسيون بالمثل في موانئ البندقية». وتعلق هذه العبارة بالبند الذي ينص على ان سفن البندقية إذا ما دخلت موانئ الإيالة تخضع لضريبة جمرية قدرها 3% على السلع، ولا تريد الحكومة ان يتمتع الطرابلسيون بنفس هذا الامتياز، إذ ان الإيالة كانت تستخدم دائماً من أجل التجارة مع البندقية سفن هذه الأخيرة، ويستخدم الباشا جواليته وشبابكه لا في التجارة بل للقرصة التي تعود بمردود أكبر. وإذا ما تركت تلك الكلمات فانه يخشى ان تتغلغل السفن الطرابلسية في الخليج بحجة التجارة (ويعني بالنسبة للبندقية كامل بحر الادرياتيك)، مع ما في ذلك من تهديد ظاهر لأمن البحار، لقد عرف بالوفتش كيف تؤكل الكتف، واستطاع ان يصل في وقت قصير إلى مسعا، ففي 8 من نوفمبر من السنة نفسها كان حاجي عبدالرحمن آغا يكتب إلى بروسبيرو فالرانا ويقول: «لقد شطب ما اضيف إلى المادة الثانية مما يخص الجمارك بناء على وساطتي، وبما انني ملتزم تجاه سعادة مولاي فيبق مفهومأ انه إذا ما ارسل شحنة من الزيت لصالحه تكون هذه دائماً معفاة من الجمارك والعوائد الأخرى».

على ان الافراج عن الرقيق من البنادقة لم يتم بهذه السهولة، وكان على القنصل ان يسلمهم إلى بوبتش ليحملهم على السفن ويقدم لهم الطعام، ويوصلهم إلى البندقية باستثناء أولئك الذين يعلنون عن رغبتهم في البقاء، وعندما عهد إلى الباشا بـ 93 عبداً بندقياً، وكانت الجمهورية قد دفعت فدية عنهم 20 ألف سكوين بواسطة بعض وزرائه، أصر على المطالبة غير

العادية بسكوينين بندقين وقرشين طرابلسيين عن كل واحد من العبيد.

لقد كتب بالوفتش في هذا الصدد: «لقد افهمتهم بوضوح تجاه هذا الالحاح العتيد وغير المتوقع ان الباشا سلم رعايا البندقية من العبيد إليّ دون قيد أو شرط، وهم الآن على ذمة الحق العام في البندقية وليس هناك ما يفرض علي حتى اوافق على مثل هذا الدفع». وظل الأمر يتأرجح من سيء إلى أسوأ. ورأى الحاج عبدالرحمن آغا اخيراً لهذه الفتنة أن يدفع إلى هؤلاء الوزراء مبالغ متساوية عن كل عبد من هؤلاء العبيد. نحن لا ندرى إذا كانت اريحية عبدالرحمن هذه بريئة، وسنعرف عنه بعد قليل، وقد التزم بالدفع دون ان يعده بالوفتش بالرد.

ولم يرغب كل العبيد المحررين بالعودة إلى الوطن، «فقد اختار سبعة عشر دون اكراه البقاء في طرابلس» اما الآخرون فقد وزعوا على مختلف السفن التي استخدمت في نقل مندوب طرابلس وقنصل البندقية.

وهناك أمر آخر يستحق الذكر، والذي قد يشهد لصالح حسن نوايا طرابلس في المحافظة على السلم، وهو ان الباشا دعا جميع القراصنة التابعين للإيالة كي يطلعهم على الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

كتب بالوفتش إلى الحكماء الخمسة ما يلي: «في امكاني أن أوكد لأصحاب السعادة ان الباشا استدعى للثول امامه اصحاب سفن القرصة واحداً واحداً، واصدر إليهم أمره بأنه يجب ألا يلحقوا أية اهانة أو مضايقة بسفن البندقية في أي مكان أو زمان، ولأي عذر قد يخلقونه أو أن يحولوا بين تلك السفن وحرية الملاحة، وكل ما يجرأ على مخالفة هذا الأمر سيعاقب دون رحمة بعقوبة الموت».

وسأشير في الملحق إلى واقعة يبدو ظاهرياً انها غير ذات معنى، ولكنها تثبت كيف ان القنصل الجديد كان يجد صعوبة ليس فقط من جانب الطرابلسيين، بل بالتحديد من مواطنيه: ذلك ان كثيراً منهم لا يمثلون لاوامره ويرفضون ان يقدموا للقنصل ما يجب من احترام، وان يستجيبوا للنظم التي كانت تخص العلاقات بين الملاحين وقناصل الدولة، فكم من التجاوزات كان يمكن ان تترتب على مثل هذا العصيان المتكرر وعدم الاهتمام الذي قد يدمر اقدس مؤسسات قوانين السيادة. ويترك بالوفتش الأمر إلى النظر الثاقب لحكماء التجارة الخمسة.

وقدر انه من المناسب التزود بواسطة بوبتش «بسلسلة من اللامتعال ضد المحكوم عليهم». وبحيث يكون بحوزته عند قيام ارباب من المجرمين آلة صالحة لمعاقبة المجرمين عقاباً شديداً عند الاقتضاء».

وهناك حادثة أخرى تستحق الذكر، فيها ما ينشأ عن الحالة النفسية التي يعيشها سكان راجوسا تجاه البندقية⁽¹⁾، وجرت هذه الحالة بطرابلس خلال إقامة بوبتش. وتعتبرنا مراسلة من باللوفتش بتاريخ 3 من نوفمبر 1764: لقد أهمل الربان بييترو كونتشى وهو من راجوسا، وبناء على عذر خبيث، أن يجتبي حسب النظام سفينة القيادة «التي لا تزال راسية بالميناء بواسطة طلقات من المدافع. وحاول بوبتش أول الأمر أن ينبه بطرق ودية الربان المذكور حتى يعرب عن احترامه وتقديره لعلم البندقية، فقد كان بوبتش يشعر بأن اسم الجمهورية معرض للانهاء، وقد استقبل موفد بوبتش بمظاهر الإهمال والاحتقار».

وطلب منه الربان الراقوسي بأن يتقل إلى سيده «انه لا يعترف بأمر ولا يعلم الجمهورية» وعندما سمع أمر السفن / المدير هذه الإجابة المهينة زاد تأثره. والتهب غيظه. وأمر رجاله بالقبض على الراقوسي واحضاره امامه. وحاول كونتشى الهرب ولكنه لم يتمكن من ذلك وسأله المدير أوب الأمر ولكن هدوء وبسنية: لماذا أهمل لتحية؟ فكان رده قصاً ولم يخلع حتى قلنسوته من على رأسه وقال: ان لديه اوامر واضحة من حكومة راجوسا بالأبى سفن البندقية الرسمية ايما لقبها، ويجب ألا يفعل ذلك، كما انه لا يعرف رايات البندقية. لقد اثارت هذه الكلمات حفيظة المدير، فأمر بان يتقل الراقوسي إلى مؤخرة السفينة وأن يجلبه أقل الضباط رتبة خمسين جلدة بالعصا⁽²⁾.

«واندفع أشخاص آخرون إلى ظهر سفينة راجوسا. وقاموا باطلاق ثلاث طلقات مدفع بأمر المدير. وردت سفينة البندقية في الحين بطلقة واحدة».

وانتشر صدى هذه الواقعة مع شيء من المبالغة من شخص إلى آخر. وحاول الراقوسي شخصياً أن يستمع الباشا إلى شكواه. إلا أن هذا الأخير عندما اخبره باللوفتش بالأمر «رفض حتى مقابلته. ناهيك عن العفو عنه». وعندما فقد كل أمل رأى ان يتقدم إلى قنصليته بشكوى كتابية، حصل قنصل البندقية على صورة منها فوراً⁽³⁾.

هكذا كان البنادقة يفرضون احترام علمهم!

وقد يبدو ان ليس للحادث ديول. والأمر ليس كذلك. سهر بوبتش بعد الخسوف على الاذن المطلوب دون ان يرافقه المندوب الخاص. وكان صدى الواقعة قد انتشر في البندقية قبل وصوله. وأمر مجلس الشيوخ بتاريخ 16 من يناير 1765 المراقب العام بالقبض على بوبتش.

ربما تصل معلومات دقيقة، وأمر حكاء التجارة الخمسة ان يعلموا قنصل راجوسا أن الجمهورية قد عملت على القبض على بوبتش. وانها واثقة بان الربان الراقوسي سيقبى معاملة مماثلة من حكومته⁽¹⁾.

وتعرج الموضوع إلى شهر يونية من السنة نفسها، وبعد التحقيق في القضية أمر مجلس الشيوخ بالإفراج عن الضباط المذكور آنفاً، مع ذلك الإدراك الذي سيكون مناسباً وراعداً، ليكبح جماح حماسه مستقبلاً الذي دفعه دون تقدير إلى حماية شرف اعلام الجمهورية. وهذه ايضا حادثة تكشف انشغال حكومة البندقية بعدم إثارة الحساسيات من قبل أي كان حباً في العيش السعيد.

ويمكن أن نقيم عن طريق حادثة أخرى إلى أي مدى كان القنصل الجديد يجعل لسلطة الجمهورية وزناً في مراعاة المعاهدات، وكيف يبدو ان الإيالة عاقدة العزم على احترام اتفاقات الصلح وفرض احترامها؟ وتتعلق هذه الحادثة باعتقال وقتل القرصان مولى عثمان الإشكوداري، الذي كان وهو في خدمة طرابلس قد سبب متاعب ولا سيما لتجارة البندقية بعمليات الغزو والسطو.

فلنتابع اهم الفقرات التي وردت في مراسلة باللوفتش المؤرخة 7 من نوفمبر 1764، فقد وصل يوم 26 من اكتوبر المولى عثمان الإشكوداري الشهير إلى طرابلس فجأة على غير انتظار، وبمجرد ان علم باللوفتش بذلك هرع إلى الباشا، عارضاً بكل اشكال الاقتناع نفسية هذا القرصان العاصية على كل قياد، وادمان هذا الإشكوداري المتوحش على الجريمة، وأبدى على القرع مانلي فعلاً استعداداً لتطبيق أنسب وأقرب اجراء. وبعد ان تم القبض على القرصان أمر

(1) من قرارات مجلس الشيوخ. ملف القسطنطينية - السجلات الخاصة بالسنوات 1763-1764. الأوراق 124 وما يليها من حطانات السفير لدى الباب العالي: إلى مراقب البحار وإلى مراقب عام دنايب وحبيهم بنس جهة. وفي بي معمرات الهامة: لقد دهش مجلس الشيوخ وأبدى استكاه. فده. حدي من قنصل حدم. حب حجة. البندقية. ورد العمل الشديد الذي صدر عن كبير العرفاء. دك. والحصل نجد انه مراعاة لاساليب الحكمه. سسه والاعتبارات السياسية يجب ان يشعر ذلك الضابط المذكور. لا يشكر العام لتصرفه لما سترتب عليه من شكوى وارجاع قد يتأكد. ويكلف مراقب عام البحار بأن يأمر بالقص على الضابط المذكور عند عودته دلس من طرابلس. وان يتعثر هالك. ويحري بحث دقيق لمعرفة التصرف المبالغ فيه. والذي قام به. مع الاخطاء جميع ظروف الحادث ويسري هذا التكليف على أمين الكتابة في حالة التقيد في هذه الحجة. ويكلف حكاء المجلس الخمسة باستدعاء قنصل راجوسا أو أحد أد. خمسة. دهم. د. بن. سب خمس الشيوخ لما لعم من خير حدوث أمر بطرابلس بين كبير العرفاء. دك. بنش مدير سفينة بندقية صالحة يقده. دك. حاس. وربان سفينة تجارية ترفع علم راقوسا بسبب رفض هذا الأخير عدم واجب التحية المعتادة في مثل هذه الاحوال لرايات البندقية اعتباطاً من الضابط.

والجلس في نطاق مبادته ومثله يستنكر سلوك الضابط نفسه ويقرر اعتقاله فوراً وفي الوقت نفسه لا يشك في. مع حكومته من المقاومة التي ابداها الربان الراقوسي في ذلك اللقاء. وحيث لم يقدم واجب التحية لرايات البندقية. ويبرهن حكومته استنكارها لسلوك المذكور. واصدار الأوامر التي تنص مستقبلاً الاحترام واللباقة للجمهورية. كدليل على حسن العلاقة التي وعدت بها الحكومة نفسها. 16 يناير 1764 في بريغدي

(1) سترى فيها بعد أنه في أثناء إحدى الحوادث التي قدمت لحملة 1766 وقف قنصل جمهورية راجوسا سلايك في صالح الطرابلسيين ضد البنادقة. راجوسا هي دوبروفيك اليوم (يوغوسلافيا)

(2) من رسالة باللوفتش بتاريخ 1764/11/3.

(3) انظر الملحق، الوثيقة رقم 23

بإبعاده إلى الشرق، وكشف عن النية بتسفيره على سفينة راجوسا التي سبق ذكرها، واعنى الإشكوداري من الالتزامات التي تربطه بالإيالة، يعني منحه الحرية للالتحاق بخدمة من يشاء، وتوفير الإمكانية له ليصب جام غضبه مرة أخرى على البنادقة.

ويقول بالوفتش: «ولما توقعت مدى الفساد الذي قد يترتب على وجوده في الشرق، والمغامرات الجريئة التي سيقوم بها مثل هذا الرجل إذا ما حصل على سفينة قرصنة، وما تسببه من نتائج سيئة للملاحة البندقية وغيرها، رأيت أن أرفع الأمر إلى بعض الوزراء الرئيسيين ووضعت كل ما يناسب في صناعة الكلمة من مكر مفتعل، قادر على كسب ما بأيديهم من سلطة حتى يزال هذا الرجل من العالم للمحافظة على سلامة العام والخاص»، ولم يكن الأمر كما يبدو بسيطاً أو سهلاً، ولكن برغم كل شيء لم يفقد قنصل البندقية شجاعته وقد نجح.

ثم يكتب يوم 7 من نوفمبر ما يلي: «لقد صعدت مساء الأمس حوالي الساعة الثانية ليلاً، إلى ظهر السفينة فرقة من المرتدين الأتراك، كلفوا سراً بأخذه من السفينة، وخنقه إنها» لحياته، ولما أدرك عثمان الإشكوداري، عندما ظهر عليه المنفذون أن نهاية حياته المفجعة قد حانت، اختطف سلاحاً نارياً، أفزع محتواه بمنتهى الشجاعة على نائب الرئيس. واصابه بنحر قاتل، في ذراعه اليمنى، ثم أمسك في يأس بسلاح حاد أصاب به أحد المرتدين الأتراك الآخرين بجرح خفيف في يده اليسرى. وعندئذ أطلق أحد أولئك المرتدين من سلاحه الناري طلقة أصابت مقتلًا من عثمان في قلبه، وانتهت حياته بصرخة مرعبة».

وفي الصباح التالي جاء المنفذون إلى القنصل لأعلامه بالخبر، فاضطر إلى تقديم بعض الهدايا إليهم (ساعات ذهبية وفضية ونقود مجموعها 61 دوكانت بندقية) للأعراب عن التقدير والامتنان.

ومنذ ذلك الحين تخلصت البندقية من عدو لدود.

«وبضبط أمتعته وجردها بعد موته، وجد عنده 14 ختاً مع كامل الاستغراب العام، ووجد على أحدها سمة القديس مرقس، وآخر للباشا وثالث للحاج عبدالرحمن (وكان موفداً إلى البندقية) وغيرها لكبار الوزراء».

وقد تلقى بالوفتش فضلاً عن ثناء حكومة البندقية عبارات الشكر من الباشا الذي اعترف بأنه مدين بالكثير إلى عروضة، مما أدى إلى اكتشاف هذا الغش وإظهار هذا السر. في الظاهر، يبدو السلام وكأنه سيكون خالداً، وكان بالوفتش يؤمن بذلك، حتى أنه قد كتب يوم 3 ديسمبر من السنة نفسها ما يأتي:

«ليس هناك ما يدل على فتور في مظاهر التحيز الحسن نحوي، من قبل سمو الباشا، بل لا يزال يغمري بعبارات بارزة من الصداقة الحميمة، مما يثلج قلبي ويشعري بالسعادة،

ويجعلني أبسط فكري للتنبؤ، حسباً هو ظاهر، بسلام في ظل وثام صادق، حفظه الله متيناً ودائماً».

وقرأنا في مراسلة أخرى لبالوفتش بتاريخ 27 من مارس 1765 أنه بمناسبة قطع العلاقات بين النمسا وإيالات الجزائر وتونس، وهو الأمر الذي لم تكن له إلا نتائج هينة، أكد باشا طرابلس من جديد رغبته في السلم متخذاً موقفاً محايداً.

وقال بالوفتش: «منذ أيام قليلة علمت بوسائلتي الخاصة أن بريداً مستعجلاً وصل عن طريق تونس، حاملاً النبأ المشؤوم، بأن باشا تونس أيضاً خرق اتفاقات الصلح، بتحريض من داي الجزائر، وأعلن عداوته بوضوح، وكان يكني ما قامت به الإيالتان حتى يخشى أن يحدث مثل ذلك في طرابلس».

وتلقى قنصل امبراطورية النمسا تأكيداً من علي باشا، أنه لا يريد أن يحذو حذو الآخرين، ورغبة منه في استمرار الصداقة والسلام، قرر أن يبعث إلى البلاط النمساوي وزيراً بدرجة سفير لغاية واحدة فقط، وهي التصديق على معاهدات الصداقة والسلام.

كانت هذه هي روح المهمة التي أوفدت من أجلها السفارة الشهيرة إلى فيانا، وبالطبع فإن مندوب طرابلس السابق إلى البندقية حاجي عبدالرحمن آغا، وكان بارعاً جداً في حيل المؤامرات حاول بكل الطرق المتلوية أن يتم اختياره لهذه المهمة.

وكما رأينا فإن السفارات إلى الخارج ليست سوى تعلقة لا يترتب عليها الهدايا والأموال من الدول الأوروبية، فكيف لا تتم اذن محاولة ضرب عصفورين بحجر بتوسيع مهمة تلك السفارة حتى تشمل البندقية؟.. لقد كتب بالوفتش فعلاً في هذا الخصوص: «أهداف عبدالرحمن اليقظة لا تخص سفارة فينا فقط، بل تمتد من هناك في العودة لتمر من جديد بالبندقية وبلقب سفير».

«ولم يكفه ذلك، بل أوهم الباشا أن المقابلات التي سيجريها عند مروره بالبندقية ستفتح له الطريق للحصول على ثمن الملح لأربع أو خمس سنوات مقدماً، وكذلك المبلغ المتفق عليه سنوياً طبقاً لاتفاق السلام».

لقد عرف الغرض: استباق دفع امتيازات ملح زوارة السنوية والاتاوات المقررة. فانطلق قنصل البندقية إلى الباشا وأبلغه «أن تلك السفارة غير مناسبة، وأن الجمهورية ليست الآن على استعداد لاستقبال السفير، أو أي شخص آخر يحمل صفة رسمية، وإذا ما ذهب فلن يستقبل أي منهم بصفته وزيراً أو سفيراً، ولا تنتظر الموافقة على دفعات مقدمة عن ثمن الملح أو الإتاوة السنوية بناء على نصوص اتفاق السلام، إلا في المواعيد المقررة».

لقد أكد علي القره مانلي لقنصل البندقية أنه لم يفكر في إرسال سفراء إلى البندقية، إلا أنه كان يخشى أن يقوم عبدالرحمن بذلك من تلقاء نفسه، ونبه بالوفتش الحكماء الخمسة أنه إذا

ما تمكن الوزير الطرابلسي أن يتنزع بعض رسائل الباشا «يفترض فيها بعض التحريف بسبب النيبذ الذي أدمن عليه الباشا منذ وقت» فلا سبيل إلى استقباله كشخص رسمي دون رسالة منه (أي القنصل).

وحدث بالضبط ما كان باللوفتش يتوقعه، فقد انتهر حاجي عبدالرحمن الفرصة حينما كان الباشا في حالة نشوة، واستطاع أن يختلس منه خطاب تقديم، ولكنه لم يحصل على موافقة باللوفتش.

وفي 7 من يونية 1765 اعلم الحكماء الخمسة مجلس الشيوخ بتقرير منهم انه سيصل إلى البندقية قريباً الوزير نفسه الذي كان بها خلال الصيف الماضي مندوباً فوق العادة من أجل وضع نصوص الاتفاق، وكانت المعلومات التي أوردتها الإدارة حول شخصية عبدالرحمن ونواياه سيئة جداً، ولذا فقد حذر الحكماء الخمسة مجلس الشيوخ من مؤامرات الوزير الطرابلسي الذي أبدى سلوكاً - كما قال الحكماء - ينشئ عن أنه لا يعرف للباقة معنى، مثلما كان يجب ان تكون عليه اخلاق السفراء، فهو ينزل إلى مستوى من المضاربات لا تليق حتى بالتجار. لقد اعطاه الباشا بعض الخيول وهدايا أخرى لتقديعها إلى الدوج. ولكن الوزير الالائي رأى ان يبيع تلك الخيول ليشترى خيولاً نافهة للاستفادة من فرق الخن.

وفي هذه الاثناء كان باللوفتش في طرابلس يتتبع تحركات عبدالرحمن ويحدد الاحتجاج لدى الباشا. بسبب المطالبة بالمدفوعات مقدماً، وافد باللوفتش الحكماء الخمسة بان علي القره مانلي قد صرح بانه لم يفكر ابداً في الحصول على دفعات مقدمة بواسطة حاجي عبدالرحمن. وانه لا يطالب بأي تعديل فيما تم الاتفاق عليه.

وقبل ان يصل عبدالرحمن إلى البندقية علم بمناورات باللوفتش، وخوفاً من أن يعفيه سيده من مهمة انتزعتها بالدرس، حصل على تأكيد جديد من الباشا، بعد أن أغراه بآمال واسعة بالحصول على دفعات مقدمة من ثمن الملح، واقناعه بان مجلس الشيوخ بالبندقية يرغب فعلاً في ان يتولى هو منصب السفير بها.

ويستمر التقرير المذكور قائلاً: بان حكومة البندقية برغم ما تلقت من تحذيرات شديدة من القنصل باللوفتش ضد المندوب الطرابلسي، والذي أوصى بالألا يستقبل رسمياً، مراعاة منها لحسن السياسة، فقد استقبلت عبدالرحمن بما يليق به من الحفاوة، ووضعت تحت تصرفه ثلاثة زوارق من نوع الجندول، إلا أن السفير الوضع باعها لحسابه، وكأنها من ممتلكاته.

والرغم من ان مجلس الشيوخ استقبل عبدالرحمن بكل حفاوة إلا أنه عملاً بتوصيات باللوفتش لم يمكنه ابداً من المثول أمام الدوج، متعللاً بمختلف الأسباب، ثم أرسل إلى

طرابلس المبلغ المتفق عليه بشأن الملح بالطرق المعتادة⁽¹⁾ دون الالتفات إلى مطلب الوزير الطرابلسي، وفي النهاية، أعلم بلطف وحزم بان وجوده بالبندقية غير مرغوب فيه، واركب إلى سفينة لتعود به إلى وطنه. ومن ذلك يمكن ان نتصور خيبة أمل الوزير الطامع في الحصول على مبلغ ضخم من المال، فلقد أضمر حقداً دفيناً ضد البندقية، ولن يتخلف في المستقبل عن إثارة غضب الباشا ضد الجمهورية.

* * *

اختتم هذا الفصل بإيراد تقرير قنصل البندقية عن الحملة الإنجليزية سنة 1765، واعتقد انه سيكون هاماً، إذ قبل اليوم اعتمد تاريخ طرابلس فقط على مصادر اجنبية (ميكاني، برنيا، فيرو .. الخ) ومن جهة أخرى، وكما سأبين فيما بعد، فإن المصادر الإيطالية وبصفة رئيسة مصادر البندقية، يمكن ان تمدنا ببيانات واخبار هامة عن تاريخ مستعمرتنا في القرن الثامن عشر على الاخص.

روي باللوفتش⁽²⁾: انه «في يوم 14 الجاري رست بهذا المرفأ فرقاطة انجليزية صغيرة مجهزة بأربعين مدفعاً، كان قد بعث بها رئيس الفرقة البحرية بسبب الاستيلاء على احدى السفن⁽³⁾ وحسبما سبقت الإشارة إليه. وبمجرد حضورها انتشر الرعب والهلع لا بين الباشا ووزرائه المرتدين فقط بل أؤكد لسعادتك ان هذا الخوف ساد المدينة كلها، حيث كان الناس على يقين أن الانجليز سيحصلون من الالة على أي تعويض يراه القنصل، بالرغم من ان الباشا كان قد أوفد قبل بضعة أيام احد سفرائه إلى الديوان في لندن، ويعتقد أن السفير سيوقف في جبل طارق لتحويله عن سفارته، وحيث لم يبدأ شيء بعد فلن تخلف في أن اقدم لسعادتك في النهاية تنمة لما سيحدث.

وفي الرسالة اللاحقة تابع القنصل تقريره حول الأحداث⁽⁴⁾ فقال: كانت الفرقاطة الانجليزية بقيادة المقدم كارل هدسون. وقد جاء ليلغ الباشا بشكوى ملكه عن الإهانة التي أخفها القراصنة بعلمه، وقابل القنصل الاخيري ومعه المقدم هدسون الباشا، وأبلغه عن الاستياء الشديد، وطلباً منه إعادة الغنيمة والبحارة والامتعة والبضائع، مع الاحتجاج ودفع

(1) كتب القنصل باللوفتش في رسالة بتاريخ 13 من ديسمبر 1764 ما يلي: «اعرب الباشا في اليوم انه فيما يخص ثلاثاً لسنوية المتفق عليها سواء كان ذلك عن ثمن الملح أو بالاتفاقات الخاصة بالصلح، لا تدفع عن طريق أي شخص آخر باستثناء قنصل البندقية» وسلمني فيما يتعلق بهذا الأمر ورقة رسمية تتضح منها نواياه الحاسمة، والطاهر أن عبدالرحمن عمله هذا كان يسعى ضد ما أفرد سيده

(2) مراسلة باللوفتش تاريخها 18 يولية 1765.

(3) أمر القراصنة الطرابلسيون قرب جبل طارق مركبا انجليزيا بكامل غارته وبضائعه كما ثت في مراسلة سابقة للبالوفتش

(4) كما يرى فإن سفارات طرابلس كانت غير مرغوب فيها في كل مكان

الأضرار والمصاريف، وأجاب الباشا بكل لطف بأنه من أجل هذا قد أوفد أحد سفرائه إلى صاحب الجلالة البريطانية ليبحث الأمر حسبما يراه جلالتة نفسه، وبذلك لا يرى انه يمكن انهاء شيء في هذا المكان، ويجب الانتظار لما يقرر الديوان البريطاني.

«وعلى هذا الرد وبالرغم من عباراته الودية، أجاب كلاهما بشدة فيما يخص ايقاد السفير بأنه لن يجد القبول لدى رجال البلاط، وانها جاء لاستعادة كل ما أخذ، وإلا فانها سيعلنان الحرب بأمر سيدهما الملك، وعلى الباشا ان يقدم رده فوراً. وازاء هذا، فإن الباشا وقد تملكته الدهشة وكى لا يزيد في اثارتهما اعلن انه يوافق على إعادة كل ما جاءوا من أجله».

وفي يوم 21 تم فعلاً تسليم مركب كان قد جاء به قبل أيام قليلة احد القراصنة وكان هذا قد غرق بمركبه في زوبعة بهذا الميناء، وسلم إليهما جميع المسيحيين الذين كانوا بالمركب، وكامل الأمتعة حسب الجرد و1400 سكويين، وبهذه الترضية شعرا بكامل الاطمئنان.

وبعد انهاء كل المهات استأذن المقدم هديسون من الباشا صباح اليوم الجاري، واقلعت الفرقاطة والغنيمة المستردة.

لقد كانت الحملة امرأ صغيراً وتافهاً من جميع الوجوه، وبنىء عن الوضع إذ ذاك في طرابلس. لقد أضحى العهد بعيداً لا زمنياً فحسب. بل في درجة الفعالية السياسية والروح القتالية عن عهد إيالة طرابلس زمن احمد القره مانلي سنة 1728، حيث صمدت أمام عنف فرقة جراندبري Grandpré وقصف دام أربعة أيام دون ان تنحني لعقد صلح مع العدو.

لقد أمطرت إذ ذاك المدينة بـ 1800 قنبلة، أربعون منها على منزل الباشا نفسه، واضطر جراندبري إلى الرجوع إلى قواعده لايلوي على شيء، أما في سنة 1765 فإن فرقاطة انجليزية واحدة كانت كافية لاستسلام علي القره مانلي ووزرائه المرتدين، بدون ابداء أية نية في المقاومة.

مراسلة باللوحش المؤرخة في 1765/8/15.

الفصل الثالث

حملة سنة 1766

حملة سنة 1766⁽¹⁾

حادثة مدينة زارا - مناورات عبدالرحمن - محاولات البندقية مع الباب العالي - فرمانات الآستانة - حوادث أخرى - أول احراءات تحذرها البندقية - تكليف جاكوموناني بقيادة الحملة - نتيجة الحملة، تقرير لم ينشر للفصل الفرنسي عن الواقعة - مقارنات.

بالرغم من ان كل شيء يدل على توقع فترة طويلة من السلام، فإن ما حدث فيما بعد برهن على ان التفاؤل كان على غير اساس.

في شهر اغسطس سنة 1765 تسلم علي القره مانلي رسالة من حكام التجارة الخمسة، فقد كتبوا: «على الرغم من أن المادة الثالثة والعشرين من اتفاق الصلح تشير إلى انه لا يجوز لقراصتكم ان يدخلوا الخليج مهما كان المبرر، فإن مجلس الشيوخ قد دهش عند سماعه «العصيان الوقح الذي ابداه رياس مراكيمكم، والذي وصل إلى درجة، ودون أي اعتبار، ان يدحوا إلى الخليج وإلى الموانئ المصوغة. بل وتجأروا على الاستيلاء على غنائم ومقدمة الفرق البحرية الرسمية بكل صلف، واعتباراً لحق السيادة وبناء على نص المادة 23 الواضحة يطالب باستعادة ما تم الاستيلاء عليه من غنائم».

وورد كذلك في هذا الخطاب ان «عدد القراصنة الطرابلسيين الذين يعيشون فساداً في الخليج، ويسببون مضايقات لأهاليها وعلى شواطئنا أربعة، بل عمدوا حتى إلى نصب علم طرابلس بالأرض. وانطلقوا يبحثون بالتهديد عن الزاد دون دفع الجزية، وكأن العداوة بيننا لا تزال قائمة».

لقد دخل جالوت طرابلسي إلى الخليج، والتجأ إلى ميناء راجوسا (دوبروفنيك اليوم) واستولى آخر على مركب مالطي، واخيراً فإن الجالوت الثالث أهان «فرقطين نمساوي في ميناء تيرانا».

وتتابع الرسالة: «اما أكثر قراصتكم جرأة فكان احمد الرايس الارناؤوطي، الذي قنص

(1) بحث موضوع هذا الفصل في اطروحة دكتوراه لتيو اسكاريا وقد نوقش الموضوع في جامعة بادوا مع الاستاذ تشيسى وساذكر في كل مرة النقاط التي اقتبسها من اطروحة اسكاريا.

براس تشيستو قرب مدينة سيبينيكو بجالوته زورقا من مقاطعة بولية، وقطره وكاد أن يجره إلى العبودية. إذ نبه عنه البحارة الفارون من ذلك الزورق اثنتين من شوانينا. فهبتا للبحث عنه، وعثرتا عليه وتابعتاه بتجربة بعض طلقات المدافع المعتادة، وعندما شعر أحمد الرئيس انه في خطر أسر بعض المشاركة الذين كانوا على الزورق ونجا هاربا متخليا عن السفينة المنهوبة، ولحقت به الشواني منذرة اياه بالاستسلام، ولن يلحقه اذى، ولكنه وبجارته أبوا الإذعان، يوجهون الشنائم ويدورون حول المركب، ومن أجل ارغامهم على التسليم توالى قذف القنابل من مدافع صغيرة، والرصاص من البنادق مستهدفة الصواري والأشرعة ليربكوا مسيرة المركب الطرابلسية، ويقبضوا عليها لاسترداد الغنائم، وكان البنادقة حذرين إلى عدم اصابة جسم السفينة أو الاشخاص، وفي ذات لحظة، وعندما شعر القراصنة ان الهزيمة باتت وشيكة امام قوات تفوقهم عدداً وعدة، وبعد سبع ساعات من الملاحقة ألقوا بأنفسهم في البحر وسبحوا إلى جزيرة ليسا القرية، ولم يكن في الامكان متابعتهم.

ولا يتضح من التقرير المذكور كيف استطاع احمد الرئيس الافلات من ايدي البنادقة، ولم يتبين كذلك كيف استطاع ان يركب البحر بنفس الجالوت أو بآخر، اما الواقع فهو انه بعد يومين تقابلت شينة أخرى من شواني البندقية في مياه سيبينيكو مع جالوت الاجرام الخاص باحمد الرئيس، ولم يرضه ما جرى، فحاول أن يتصيد احدى سفن نابولي وكانت راسية بزيارة القديمة.

وفي هذه المحاولة اعتقل جالوت القرصان وفي المعركة مات خمسة منهم، أما الآخرون فقد استسلموا وسلموا السفينة ونزلوا إلى البر اسرى في زارا. ولعله من المفيد ان نرى كيف ان عبدالرحمن، بعد ان علم بالحادث كتب إلى الباشا خطاباً يتفق مع رواية البندقية.

فقد كتب: «اعرض عليكم بكتابي هذا المتواضع ما جرى حتى الآن، فإن سيرة هذا الرئيس لا تتفق وما يجب ان يكون عليه الرئيس، انه يستحق العقاب». ويقول بعد ذلك: «اعمال مثل هذا الرئيس تفر منها الإنسانية، وتلطخ نزاهتكم يا سيدي، إذ انها مخالفة لأوامركم الصريحة». لقد كان عبدالرحمن يدعو إلى اجراءات صارمة ضد القراصنة اصحاب السوء، ولا سيما احمد الرئيس الذي تجاوز كثيراً أوامر الباشا.

وفي زارا، في هذه الاثناء، كان يجري عمل آخر اشد خطورة. وقد رواه لنا قرار صدر من مجلس الشيوخ بتاريخ 4 من سبتمبر 1765، كلف بموجبه أنطونيو كاييلو باحاطة الوزير الطرابلسي علماً بما جرى، وكان هذا لا يزال مقبياً بالبندقية. ويقول القرار: لقد اعترى الرئيس نفسه (المقصود هو أحمد الرئيس) تغيير مفاجيء، وبعد أن أمر بقطع جبال جالوته اقرب من

الشاطيء ليتزل إلى البر مع بجارته بالكامل⁽¹⁾، وعندما نبه ضابط سفن البندقية بان يتوقف عن عمله، خرج اثنان من رجاله من سفينته وقتل احدهما عريفاً من البندقية. ولم يقتنع الرئيس بما جرى، وبدون إضاعة وقت أفرغ على سفن البندقية نار بنادقه، وتأثرت فرق الحرس البندقي من هذا الاستفزاز العدواني واضطرت إلى الدفاع اللازم متعرضة للخطر بالسلاح الناري، وقتل الرئيس ستة عشر شخصاً من بجارته، أما من الجانب البندقي فقد قتل اثنان وجرح بضعة آخرون.

وقد يكون مفيداً متابعة تطور مشاعر عبدالرحمن.

وفي هذه المرة ايضاً، انضم أولاً إلى جانب شكواى البندقية في واقع مماثل وفي 12 من سبتمبر كتب إلى علي القره مانلي خطاباً⁽²⁾ يحذره فيه من قيام البنادقة بأعمال انتقامية ضد قراصنة الإيالة، إذا ما استمر هؤلاء في مخالفة الاتفاقات بشكل منتظم.

وأظهر الباشا انه مقتنع بانه مخطئ وفي شهر فبراير 1766 كتب إلى الحكماء الخمسة بشأن حادث آخر غير السابق، بما يلي:

«افيدكم بان سفني الخاصة بالقراصنة قد غنمت احد مراكبكم على شواطئ موريا وبعثوا به إلينا، وحال وصوله سلمته إلى قنصلكم، ولا أعلم سبب هذه الغنيمة، ولقد أوضحت لكم بكل حزم عدم موافقتي على ذلك، وحينما يأذن الله بعودة قراصنتنا سأقوم بإجراء بحث دقيق». وورد في الخطاب: «لا تحملوا في أنفسكم أي هم بشأن هذا العمل، لأنني لا أوافق عليه كلياً، وعند وصول القراصنة سأجري العدالة المطلوبة».

اما مجلس الشيوخ فقد قدر في قراره المؤرخ في 22 من مارس انه من المناسب «وضع سفن البندقية في حالة العمل فوراً، حتى يمكنها التدخل السريع ولا سيما في البحار التي تكثر فيها مراكب البندقية» لحمايتها من غارات القراصنة.

وعلى ربانة السفن «في الوضع الراهن، ان يكونوا دائماً على اهبة الاستعداد بالنسبة لاصحاب السفن الطرابلسيين، وحسب ما تقتضيه المصلحة وإذا ما شعروا باعتداء عليهم يمكنهم ان يستعملوا القوة للدفاع عن أنفسهم، إذا ما تعذر تحاشي الصدام».

وفي تلك الاثناء كان باشا طرابلس قد غير رأيه جذرياً فيما يخص حوادث زارا. وقد يكون هناك لعبدالرحمن خطة لتعقيد الأمور كي يدعى فيما بعد لتسويتها عن طريق الوساطة، الأمر

(1) الجالوت المحتجز بجارته كان في حالة امر تحت حراسة مشددة بميناء زارة.

(2) ورد في خطاب عبدالرحمن بعد ان اورد ذكر غارة أخرى نزل في اثنائها القراصنة إلى توركولا قرب كورولا بالخليج بعد هاجم قراصنة طرابلس كنيسة. «وبعد أن اندوا ألف إهانة وسرقوا وأخذوا معهم أشياء ختم عبدالرحمن كلامه: إن الأمر يا سيدي يتعلق بالدين، ولا يمكن التحكم في الرغبة بهذا الشأن، ولا بد أن يجري شيء خطير ما لم تتم معاقبة قراصنته».

الذي يعود عليه بكامل النفع ، ولذا فقد كتب إلى الباشا وصفا للحادث يختلف عن الأول ، ويفهم من تكرار الحوادث ان العلاقات بين الطرفين كانت في حالة توتر متصاعد. وفي شهر أبريل سنة 1766 وقعت حادثة أخرى ذات بال بمدينة سلاتيك ، فقد غرق أحد القراصنة الارناؤوط بسفينته ، والتجأ هذا ومن معه إلى هذا الميناء ، واشترى سفينة أخرى جديدة لتسليحها ضد تجارة البندقية.

واحتج القنصل البندقي لدى السلطات التركية ، وحيث انه قد تبين ان هذا الرئيس هو في خدمة طرابلس فقد أمر بالانتظار حتى تصل معلومات عن العلاقات بين الإيالة والبندقية. لقد أكد جميع القناصل باستثناء قنصل راجوسا ان العلاقات بين البلدين عادية ومنتظمة مع نصوص اتفاق الصلح الساري ، وذلك من أجل اتخاذ الإجراء اللازم لمعاقبة الرئيس. وهنا ، وربما احتجاجاً على اعتقال الرئيس هب رجال سفينة القرصان للافلاخ اخذاً للثأر ، وتمكنوا من أسر سفينة بندقية كانت قادمة من ليقهورن : واكدوا عند عودتهم بجلاء ان اعتداءاتهم ستستمر ما لم يطلق سراح رئيسهم.

ومرة أخرى يتدخل قنصل راجوسا في صالحهم ، فقد ذكر رسمياً للسلطات التركية ان الصلح بين طرابلس والبندقية قد انقطع منذ زمن ، وبناء على هذه الشهادة فقد اطلق سراح القرصان الارناؤوطي ، وذكر وهو يقطع بسفينته بانه سيذبح جميع بحارة المراكب البندقية وسيستولى على سفنها.⁽¹⁾

وبناء على طلب القنصل بسلانيك قدم السفير روتزني مذكرة احتجاج إلى الباب العالي طالباً استصدار فرمان ، واستطاع السفير الحصول عليه إلا أن الأمر بالقبض على الرئيس جاء بعد سهره.

لقد استطاع السفير الحصول على فرمانات أخرى في السنة السابقة. ومن أهمها ذلك الصادر بتاريخ 20 بولية ، والذي اوقف بموجبه دفع اجور القراصنة الارناؤوط. وهو اجراء قد اتخذ قبل خمس وعشرين سنة فقط ، استناداً إلى نصوص معاهدة باساروفتش التي تحظر على الارناؤوط إلحاق الأذى بالملاحه التجارية البندقية.

ويروي لنا اسكاربا بهذا الخصوص واقعة تحدد لنا موقف الباب العالي من النزاع الذي كان باديا بكل جلاء.

وفي 15 من فبراير عرض روتزني على مجلس الشيوخ الأسباب التي جعلته لا يرى من المناسب ان يطلب فرمانات جديدة ، فتلك فرمانات غير مجدية أولاً ، ولم تؤد ابدأ إلى استرداد

(1) يبدو ان هذه الواقعة يمكن ربطها بما سبق أن اوردته في الفصل السابق كدليل على حقد اهل راجوسا على البادية

الغنائم ، وثانياً فقد اعلمه السلطان انه وقد عقدت البندقية صلحاً مع الإيالات الافريقية فلم يعد يرغب في التدخل في مثل هذه الأمور. وبلغ الصدر الأعظم السفير روتزني انه «لا يشرف السلطان ان يتدخل في نتيجة اتفاقات لم يكن قد استدعى ليكون طرفاً فيها ، إن سماع صوت الاستنكار هو خير من إيدائه ، ولا أكثر من النزول إلى الأوامر المطلقة والتهديد بسبب تفضيل دولة مسيحية ولو كانت صديقة ضد رعايا مسلمين ومن موالي السيد الاكبر (السلطان).

في هذا الوقت رفع القناع عن سيرة عبدالرحمن وشخصيته الحقيقية ، فقد وصف في إحدى قرارات مجلس الشيوخ بانه «شخص سيء الطبع ، لا يهتم إلا بإثارة الإحن من كلا الطرفين لمصلحته الخاصة».

وقد ورد في القرار «وللتعرف على حقيقته فانها تبرز خاصة في سلوكه المزدوج المشين الملتزم به ، فهو يبعث اقراراً للحق الذي لا يخفى عليه ، برسائل إلى سيده البك ، مؤيداً قضية الجمهورية العادلة ، وفي الوقت ذاته يتوجه بمعلومات مناقضة كاذبة إلى نفس الشخص ، وحيث الحقيقة لا يمكن إلا أن تكون دائماً واحدة».

وكلف مجلس الشيوخ القنصل بالوقوفش ان يحيط كبار وزراء الديوان علماً بالحقيقة حتى يقيمهم من التضليل الذي ينشره عبدالرحمن ، فيقفون في صالح قضية البندقية. واستمرت اعمال القرصنة ، في نهاية مارس جرى الاستيلاء على سفينة المقدم طارابوكيا ، وبعد ذلك بقليل استولى الرئيس ليكة على سفينة بندقية ثانية ، اما البحارة فقد سلموا إلى القنصل وكانوا في الرمح الأخير.

وكتب علي باشا في الأيام الأولى من شهر أبريل خطاباً يمكن وصفه بانه خطاب مأساوي هزلي ، وقد أورده اسكاربا ، وأود أن انقله كاملاً :

كتب علي باشا إلى الدوج يقول : «بعد واجب الاحترام لأمير البندقية المجيد العظيم والمصدق الحميم (ندعو له تحسناً) واعلمه ناني تسلمت بواسطة فضله الخطاب لودي ، وقد فهمت ما جاء فيه ، أنتم تدعون أن الذنب يقع على بحارة جالوتي (لانزالاً بصدد حدث زار) وليس على حودكم ، ما هذا الكلام ! كيف صدق أن سفينة راسية دليبه ترفع السلاح وتقتل من كان في شينين؟ إن هذا يبرز كدليل على خطأ السفينتين ، فلقد اعتديا علي دون حق ، وقتل من رجالي 25 شخصاً ، أما قطع رؤوسهم فيما بعد بشفرات المقاصل فهو اجراء لا يتفق مع الصلح المتفق عليه ، وهو أمر لا يمارس حتى خلال الحرب ! لقد أنزلت بي العار امام الدول الصديقة والعدوة ، وتذكر كذلك ان اثنين من رجالكم قد قتلوا من قبل رجالي المعتدى عليهم ، ولا ريب ان تسليم النفس رخيصة ليس بالأمر الهين ، وبعد كل ذلك خرجت ست

سفن من سفنكم بأمر أن يضربوا قراصنتي حيثما وجدوا، وجاءت احداها امام بلادي، ورفعت علم هولاندا، وتعرفت عليها بعيني رأسي، فانظر فيما إذا كانت هذه اعمال تنفق وحسن الصداقة، ولما علمت بهذا كله أمرت أنا أيضا قراصنتي بان يستولوا على مراكبكم، وقد اقتادوا احداها فسلمتها إلى قنصلكم وستصل قريبا إلى طرفكم، اما السفن الأخرى التي تم الإستيلاء عليها فلا تزال موثوقة بمينائي برغم تسليمها للقنصل، وهي الآن تحت تصرفكم.

وحيث رأينا ما يجب اتخاذه بشأن ما ذكر آنفا، فلما أن تأمروا بقتل عدد من رجالكم يساوي 25 من رجالنا الذين تم ذبحهم في ميناء زارا، وأما أن تدفعوا إليّ فدية الدم المراق 10 آلاف سكوين عن كل واحد من القتلى، وبذلك يبقى السلام والصداقة بيننا مثلما كان من قبل وأوتو، فإذا لم نوافقوا على دفع الفدية فإن الصلح بيننا سيقطع، أرجو أن اتلقى منكم إجابة سريعة حيث لا يمكنني أن امهلكم أكثر من شهرين أي ستين يوما من تاريخ رسالتي هذه - ولكم القرار⁽¹⁾.

يبدو واضحا من الوثيقة التي تم اثباتها اعلاه التغيير في رأي علي باشا بشأن الوقائع، بناء على الدسائس التي نشرها بدهاء وزيره المزعوم، انها ضرب من الانذار النهائي حدده باشا طرابلس للتعويضات المطلوبة من البندقية، وفي الاثناء فقد بدأت تصل العرائض إلى الحكماء الخمسة من رؤساء الأسواق ليتخذوا الاجراءات اللازمة لأمن الملاحة، ولقد ورد في احدي العرائض من رؤساء الأسواق بتاريخ 25 مايو 1766 أنه قد ترتب على الوضع المتصجر «إيقاف الاعتمادات بالنسبة للبنادقة في جميع الأسواق. واستبعاد سفن كان قد تقرر تأجيرها مع توقف كامل للأعمال، وخوف عام من كوارث متظرة». وقررت البندقية ازاء مثل هذه الإشارات التي لا تطاق أن تصرف وكان يوم 24 من مايو 1766 يوما مشهودا في مجلس الشيوخ، فقد تقرر عندئذ اعداد حملة (ناني).

فقد كتب إلى مراقب عام البحار وكان مقيما بجزيرة كوفوره ما يلي: «بالنظر إلى اعمال العنف والانتقام التي يمارسها الطرابلسيون ضد مراكب البنادقة، وهي تزداد خطورة وحدة، مما دعا المجلس ان يأمر بالتدابير التي تقرر بموجب مرسوم مؤرخ 22 من مارس الماضي والتعليقات التي احييت إليكم مع الرسائل الأمرية، ويجد الآن الحاجة ان يعيد بكامل الفعالية والحاس مهمة مراقبة الفرق البحرية العامة بكل التزام حتى تكون في حركة وعمل لا يتوقف، وخاصة ما يعمل منها بالبحر المتوسط، لأمن وحماية التجارة والملاحة».

وتقرر في اليوم نفسه بان «الأضرار المتكررة التي استعدى بها القراصنة الرياس لتلك الدولة

(1) كتبت هذه الرسالة في شهر شوال من سنة 1179 أي في اوائل أبريل من سنة 1766 وترجمت من قبل جيوفاني بيلاتو، الترجان.

قد حملت المجلس على وضع قواته في حالة تحرك حتى تهب لحماية الرعايا، وتقضي على المكائد التي تعد للتجارة ذاتها».

وكلف القنصل في نفس الوقت ان يحصل على كل ما يلزم من تعويض عن الاعتداءات. وإذا لم يوافق باشا طرابلس على هذا الطلب، فسيختم مجلس الشيوخ فرصة سفر القنصل كوماتا إلى الجزائر والمغرب، لاعلام الإيالتين بمسلك الطرابلسيين وسوء نيتهن لإثارة اهتمام هذا البك وذاك لصالح البندقية».

وبناء على قرارات صدرت في نفس اليوم وجهت التعليقات اللازمة إلى مقدم السفن جاكوموناني من أجل الإعداد للحملة.

«عليكم ان تتولوا قيادة فرقة مؤلفة من أربع فرقاطات هي: سان ميكيل - لاثويزانزا - الموجهتان إلى سلا (بالمغرب)، ثم المركبان فيجيلانزا - وسان فنشيزو الأولى منها على وشك الخروج من دار الصناعة أما الثانية فستصل من الشرق، حيث سبق أن ارسلت، وإذا لم تصل المركب الرابعة فعلى القائد ناني أن يسافر بدونها، وستوجهون إلى طرابلس حتى بالفرقاطات الثلاث فقط، إذا ما تأخرت سان فنشيزو عن الوصول، وعند وصولكم تجاه تلك الأرض تستدعون القنصل ذا الأفضال باللوقش على متن مركبكم، وتسلمون إليه الخطاب الخاص بالمهمة، الذي ستناولونه من ديوان حكام التجارة الخمسة، ويحتوي على نص المواد كما وردت في قرار مجلس الشيوخ.

إذا ما كللت المفاوضات بالنجاح الكامل بتلبية الطلبات الخاصة بالتعويض عن الأضرار وإعادة الغنائم، فللقائد ناني ان يعود إلى البندقية حيث «سيستقبل بالشكر».

وانتهت الرسالة بالقول: «أما إذا نبههم إلى رفض واضح للمطالب المعلنة فافصلوا عنكم فرقاطة واحدة التي أبحر عليها القنصل كوماتا لرحلته، وأنمركم في هذا الظرف بان تصرفوا عدايا بالمراكب الثلاث الأخرى ضد الطرابلسيين، ولا تحترموا سوى الأرض، للثأر من الإهانة التي لحقت بكرامة الجمهورية». ومن المؤسف ان ذلك القيد الذي يقول «ولا تحترموا سوى الأرض» قد حرم ناني من إمكان القيام بعمل حربي فعال.

وفي اليوم نفسه بلغ مجلس الشيوخ رسما سفراء كل من روما وفياننا واسبانيا والمعتمدين لميلانو ونابولي وطورينو ولندن بقطع العلاقات الدبلوماسية مع طرابلس. وكان الإخطار المذكور بالمعنى التالي مع اجراء التغييرات اللازمة:

«إن القرصنة الطرابلسية المتكررة التي وجهت بشكل واضح ضد الملاحة والتجارة خرقت بما لا يدع مجالا للشك شروط الصلح، مع سوء نية جلية الأمر الذي أثار حكمة مجلس الشيوخ ليثأر لكرامته ومكانته عن هذه الاعمال التي تستحق اللوم، وأمر بايفاد فرقة إلى طرابلس

لتصرف عدائنا إذا ما أتى البك ان يعيد الغنائم، ويعوض عن الأضرار، ويعاقب الرئاس القراصنة امام العيان».

ويروي لنا اسكاربا انه في نهاية شهر ابريل لم يحظ حتى اتفاق الملح بالاحترام، ففي الواقع كانت احدى سفن طوسكانا تشحن الملح من زوارة وكان قنصل تلك الدولة كوزيمو كوتتي يؤكد أنه لم يقل له أحد أن البنادقة يحتكرون الملح في طرابلس.

وحالما أحس علي باشا بالحملة التي كانت البندقية تعدها ضده، أبدى تواضعاً نحو قنصل البندقية، وسعى عبدالرحمن إلى إصلاح ذات البين، ولعله يفكر ان مكائده قد تنجم عنها آثار بمثل هذه الخطورة على وطنه، فكتب خطاباً إلى الترجمان جوفاني بيللاتو، تعهد فيه بأن يصلح كل شيء⁽¹⁾، وقد لاحظ اسكاربا بحق ان الوزير الطرابلسي صور جمهورية البندقية لحكومته على انها غير قادرة على رد الفعل بالنسبة للإهانات، فلم يكن عبدالرحمن متعوداً على التقاليد الاوربية في ذلك الوقت، واعتبر المجاملة المهذبة التي قبل بها في البندقية خلال السنة الماضية خوفاً.

لكنه عندما علم بالحملة الحازمة وقع في مبالغة عكسية، وصور امام الباشا فرقة القصاص التي يقودها ناني بانها كاملة التجهيز قوية، مما ساعد كثيراً على انتهاء المفاوضات بكل سرعة. ولم يتخذ السفير لدى الباب العالي إلى الراحة.

وعندما تسلم تعليمات 24 مايو وفي مقابل 2900 قرش استطاع أن يحصل على فرمان جديد يأمر الإيالة بتقديم كامل الترضية إلى البنادقة. سلم هذا فرمان إلى كاييجيلار كاهياسي (موفد) بلقب سفير وسافر به إلى طرابلس، ووصلها عندما كانت كل الخلافات قد سويت بفضل العمل الذكي الناجز لناني.

ومع الاحالة إلى عمل اسكاربا، ساءم سراعاً على ذلك الجزء الذي يخص الاستعدادات للحملة، والمجهودات التي بذلها ناني للحصول على حرية أكثر في العمل (ليس للقائد البندقي تحويل باستعمال مدافعه إلا إذا أمر بذلك أمراً قاطعاً لا لبس فيه) واختراعه للعوامات الكبيرة

(1) نورد هنا لي خطاب عبدالرحمن إلى بيللاتو الذي حول إليه من مدينة ليفورنو يوم 1766/6/16: منذ زمن طويل لم تروا مني رسائل وسبب هذا حرماننا أيضاً من رسائلكم. لقد سمعت ان الجمهورية لم تسو بعد خلافاتها مع سعادة سيدي الباشا، هـ دن. ب انكم إذا لم تستمعوا إلى آراء اشخاص يتكون قليلاً من الحكاء. وسندم الأمر إنني نكاد كل شيء. قد سوى بمصافاة بين الأطراف دون جلبة أو أحرار. وكما تعلمون فإن الإصلاح قد بدأ عن طريق مند البداية. وليس للجمهورية صديق حميم أكثر مني. لكنني لن أنسى واجبي نحو مليكي، أما الآن وانتم في حاجة إلى تسوية فارتكوا الأمر إلي وأنا أكفيل تسوية كل شيء. بنحس المصلحة المشتركة ومازالت صديقاً حميماً لكم على العبد والغريب... ومن حسن الحظ ان عبدالرحمن كان يعترف بأنه السبب في كل شيء. ثم إنه يكشف بسذاجة كافية عن خطئه جميعها

التي ينسبها كل من مونتسنيكو واسكاربا إلى جاكومو ناني في نطاق بحرية البندقية على أقل تقدير.. والآن اتناول تطور الاحوال بشكل موجز ويمكننا ان نبنى قصة الحملة بدقة، استناداً إلى التقرير المؤرخ 20 من أغسطس 1766 وبالنسبة لهذا الجزء الأخير من العمل فلني استهدى بما كتبه اسكاربا.

بمجرد وصول الفرقة البحرية، أرسل باللوفتش رسولين إلى ناني لوضعه في الصورة، وعملت مبالغت عبدالرحمن على انتشار الخوف بين السكان، ولذا فإن الجو كان ملائماً للتفاوض، وفعلًا كان الباشا منذ بضعة اسابيع يتقرب من القنصل باللوفتش، يريد ان يوفده إلى ناني بوعده للتعويض بشرط ألا يستعمل القوة، واستغل ناني بطريقة بارعة جدا الوضع الذي هبأه له عبدالرحمن، على إنه إذا ما اكتشف الطرابلسيون ما كان عليه البنادقة من قوة قليلة، لكانت النتيجة مدمرة، ومثيرة لكنها غير مخيفة. ومن أجل ذلك أبقي ناني الفرقة في عرض البحر واقترب من المرسى بسفينة القيادة فقط، بينما أمر السفن الأخرى بنشر اشراعتها في الاقح حتى يغلق حوض الميناء على السفن الطرابلسية، وفعلًا حاولت احدى سفن القراصنة الخروج ولكنها ردت بعنف دون اعتداء على الممتلكات والأشخاص، وقدر الباشا اعتدال البنادقة تقديرًا كبيراً، وبعث في تلك المرة بخطاب إلى ناني مبدئياً استعدادده للتفاوض، فرد الربان البندقي في لهجة أمرة بأنه لن يقوم بالتفاوض إلا إذا أعيدت في ساعات قليلة جميع الغنائم، ومن جانبه فقد بعث إلى الباشا بالأحد عشر رجلاً ممن نجوا في حادثة زارا، ووافق الباشا على المطالب التي قدمت إليه رغبة منه في تحاشي الحصار الذي لوح به ناني.

وتم تجزئة الاتفاقات الخاصة بالتعويضات إلى ثلاثة اجزاء منفصلة: هي استرداد الغنائم والبضائع، التعويض عن الأضرار، ومعاقبة عبدالرحمن والرياس المعتدين من الارناؤوط.

وقبل كل شيء حصلت الموافقة على ان تحمي الفرقة البحرية البندقية بـ 31 طلقة مدفع، بدلاً من 27 المخصصة للانجليز أو 29 كالفرنسيين. وفي حين كانت تقدم التحية العسكرية أمر ناني بنشر الرايات التي تدل على درجته العالية، وكان يسره ان يعلم الطرابلسيون المكانة التي يتمتع بها قائد الفرقة البندقية، ويعتقد ان ذلك قد يزيد في نفوذه ويعجل انتهاء الاتفاقات. وفي الايام التالية بدأت مباشرة استعادة المصنع المهترء. ثم دفع التعويض عن الأضرار.

ووافق الباشا على منح مركب الرئان تريبوكيا شحنة ملح بمجاناً و10 من عبيد الحمام⁽¹⁾، وقدم

(1) الحمام - ويسمى ايضا استعمالاً باليانيو، ويقع بالمدينة القديمة بالميدان الصغير الواقع إلى غرب مدرسة عثمان باشا. وإلى الجنوب من قوس النصر وقرب الكنيسة الكاثوليكية، ويحتل البانيو جزءاً من قوس الكنيسة الارثوذكسية اليونانية. ودهليزاً كبيراً يقع جزء منه تحت سطح الميدان المذكور. وقد اتخذته الولاة منذ العهد التركي الأول ملجأ لايواء الأرقاء الاسرى. ممن يغتمون في الحروب أو الغزوات البحرية. وصحى هذا المكان باليانيو للشبه بالحمام التركي من حيث اشتداد الحرارة فيه. وحلوه من الوافد. (المراجع)

للجمهورية 10 آلاف كيلة من الملح و200 سكوين.

وكتب ناني يقول: «إن قيمة التعويضات بلغت 14185 سكويناً وهذا يزيد كثيراً على التعويضات التي أمرت بها البندقية».

وفي الحقيقة كان الباشا متردداً في دفع المتي سكوين، ولكن ناني كان متمسكاً بهذا المطلب، ويعرف أن المبلغ تافه في حد ذاته، لكنه هام من حيث أنه دليل على الاعتراف بالذنب من قبل الطرابلسيين، على أن الحصول على التعويض تحت بنود مختلفة يعني انتصاراً دبلوماسياً كبيراً يشرف البندقية.

أما بالنسبة للجزء الثالث من المفاوضات، وبعد تردد كبير من علي القره مانلي، تم التوصل إلى معاقبة الرئاس المذنبين، والوعد بأن يعاقب عبدالرحمن عن فعلته. وأخيراً قدم ناني إلى الباشا نص المعاهدة الجديدة التي تقترحها البندقية، وحدث الوثيقة نقاشاً بين مختلف الوزراء، ولكنها حظيت في النهاية بالقبول مع بعض التعديلات. وكما أسلفنا فإن هذه المعاهدة ليست سوى تأكيد لمعاهدة سنة 1764، والنقطة الهامة الوحيدة هي تعيين الحد الأقصى الجديد المسموح به للملاحه القراصنة، وتقرر أن يكون هذا الحد بناء على الخط الذي يسير من جزر الحكمة (سابينسا) الواقعة امام شبه جزيرة موريا إلى رأس (سانتا ماريا).

والنتيجة التي توصل إليها ناني كانت قاسية بالنسبة لإيالة طرابلس، ذلك لأنها تبعد القراصنة عن خليج باتراسو، وهي أغنى المناطق بالمراكب المارة. وسيكون هذا البند فعلاً بذرة الحوادث والخلافات مستقبلاً بين البلدين. وساعد على انحاح العمل الذي قام به ناني الموقف النبّه الذي تحلى به بالوفقتش والترجمان دوناه سانفيرمو، الذي اقنع الباشا أنه إذا ما تنازل بالنسبة لنقطة منطقة الامان فيمكن الوصول إلى سلام.

ولناني ان يعلن انه راض كل الرضا عن الاتفاقات المعقودة، بما بين يديه من قوات بحرية قليلة، وقيود شديدة من قبل مجلس الشيوخ. وكتب بالنسبة لخط الملاحة الذي يخص القراصنة ما يلي: «يجب ان تعتبروا سعادتكم أن مياه جزر الشرق موقع متقدم لا يجوز للقراصنة اجتيازه، وما لم يسمح لهم بالاجتياز فلن يفكر القراصنة ابداً بالتوغل في الخليج إلا في حالة زوبعة حقيقية، وإذا ما سمح لهم بخرق الخط الممتد من رأس سانتا ماريا إلى جزر الحكمة، بغض النظر، أو بحكم العادة الجارية، فعندئذ، فليؤكد سعادتكم، يجب الاقتصاد على حماية الخليج مع كل ما يتبع ذلك من نتائج سيئة معلومة».

وانسجماً مع نوايا مجلس الشيوخ، فكر مقدم الأسطول في احتمالات صدى الاتفاق المعقود مع طرابلس لدى الدول الأخرى، ورغب في ان يكون العبيد المحررون من مختلف المقاطعات الإيطالية. ولا سيما رعايا نابولي ومملكة البابا. وكان يقدر بذلك ان تحدد الاتفاقات

المعقودة قبولاً أكبر، وحتى لا يقوم دليل على انها كانت في صالح البندقية فقط.

وقد بلغ القنصل كوماتاه بالجزائر بنص الاتفاق، ليكون على علم وحتى لا يمارس أي ضغط سياسي على الايالات الافريقية الأخرى. كما ان الباشا أبلغ من جانبه مثله في الاستانة بتسوية النزاع سلمياً. وكان ناني يرى أن البلاط العثماني سيرحب بهذه الخطوة التي ستساهم في دعم العلاقات بين البندقية والباب العالي، ووعد في مقابل ذلك بتأييد القره مانليين لدى السلطان. ويفهم من ذلك ان البندقية لم تنس ابداً أنه لا يمكن الفصل بين العلاقة بالايالات والعلاقة بتركيا، ولودبلوماسياً. وعند انتهاء المباحثات لإزالة كل سوء تفاهم، أراد ناني ان يتزل إلى البر لزياره الباشا، الذي غمره ببالغ الود، وبرهاناً على صداقته أهدها فرسين «وبعض الحيوانات الأخرى من البلاد» وهذه تفوق الهدايا التي سبق تقديمها للفرنسيين والانجليز، وفي المقابل أهدى ناني للباشا بعض الأشياء تبلغ قيمتها 700 سكوين.

وحاول ناني، تماماً لعمله، ان يحرم الارناؤوط من دخول ايالة طرابلس، إلا أن الباشا مع قبوله للاقتراح لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن.

ولخص ناني في اختتام تقريره المؤرخ 20 من أغسطس النتائج كالآتي:

لقد عوض عن الاضرار التي لحقت بالتجارة، وحسنت المادة بالاتفاقية الخاصة بالحدود. وهذه ابرز شيء إذ كانت مبعث كل المضايقات السابقة، وتم توفير سلام وهدوء سواء في الداخل أو في الخارج لوقت سيطول مستقبلاً، دون مكابدة نفقات.

ويمكن تلخيص المهمة بحسب البيانات السابقة كالآتي: يعود النجاح بدرجة ملحوظة إلى مسلك جاكومو ناني الحازم، إذ أن آثار المباحثات الدبلوماسية التي اجرتها البندقية مع الباب العالي وصلت إلى طرابلس وقد اجتازتها الأحداث. وبرغم عدم قيام عمل عسكري إلا أن هيئة السلاح فرضت على الطرابلسيين احترام الجمهورية. «وتعبيراً عن الشكر واعترافاً من الوطن» اتخذ مجلس الشيوخ قراراً بتاريخ 16 سبتمبر 1766 بمنح بموجبه جاكومو ناني درجة (فارس القديس مرقس).

التقرير الفرنسي غير المنشور، إلى جانب اهميته كوثيقة مكتملة يمكن ان يلقي النور على بعض نقاط الحملة، وينبسط لكثير من الملاحظات:

(1) وصف عبدالرحمن، قبل أي شيء آخر، انه المسؤول الرئيسي عن قطع العلاقات بين الطرفين، ويشتهبه في أنه اشعل وغدّى النار بين الجمهورية والايالة إذ أن البندقية لم ترم من المناسب الاستجابة في كل شيء إلى جشعه وصلفه. وإذا كانت حادثة زارا هي بداية العدوان، فإن عبدالرحمن هو الذي عمل على تسميمه، وأوغر صدر مولاه حتى لا يلتزم بأية مجاملة.

(2) نجبرنا التقرير عن هروب 37 من البنادقة كانوا رهن الاعتقال لدى الباشا وهذا الهروب سيخفض شروط الباشا إلى أكثر من ستة آلاف سكويين.

(3) يفيدنا كيف ان المدينة استعدت لمواجهة فرقة ناني، وعلى الرغم من كل شيء فإن هذه الاحتياطات قد تكون غير مجدية، إذا ما التجأ البنادقة إلى استعمال العنف بالنظر إلى ضعف الجند والقلاع.

(4) قبل الباشا بإعادة الغنائم (السفن) بعد اجتماع عقده الديوان باستثناء الوزراء (المرتدين) (لم يحضر أي واحد منهم)، وكما سبق ان ذكرنا فإن المرتدين كانوا أشد اعداء الدول الأوروبية، تلك الدول التي تنازلوا عن جنسيتها.⁽¹⁾

(5) ويروي لنا خطاب دي لانسي بتاريخ 24 من أغسطس 1766 أن فرقة ناني عند مغادرتها طرابلس لم تودع بالتحية، ولم تذكره الوثائق. وتجدر الملاحظة بأن دي لانسي يشير إلى ما أسره إليه الخازندار بكل ارتياح: «إن اسطولاً فرنسيا بقيادة الأمير ليستنوا شيء، واسطول الجمهورية هو شيء آخر».

لماذا لم يلاحظ دي لانسي ان فرقة البندقية عند وصولها حبتها بـ 31 طلقة مدفع، خلافا لما خصت به الفرقة الانجليزية، وفرقة امبراطور فرنسا، فقد تمت تحيتها قبل أشهر قليلة بـ 27 و 29 طلقة على التوالي.⁽¹⁾

وعلى أية حال فقول الخازندار ذلك مناورة قديمة يتبعها الجميع من الباشا إلى آخر الوزراء. وقد كتب ميكاتي⁽²⁾ حول أحمد باشا القره مانلي: «كان يومهم كل قنصل منفرداً انه يفضل بشكل خاص تلك الدولة التي يمثلها القنصل، وفي الحقيقة، فانه أياً كان تفكيرهم وتقاريرهم إلى حكوماتهم، فإنه يحتاط منهم ولا يعمل إلا ما يحقق اهدافه، وحتى دي لانسي اذن قد وقع في الشبكة!

(6) تبرز شخصية ناني محببة من خلال التقرير الفرنسي، برغم النعوت الساخرة التي وردت به، فقد ذكرت وسائل فعالة اضافها إلى صفاته كأحد أشراف البندقية، وكوزير مفوض، بل وكأحد كبار من يحملون رتبة لواء بالقيادة البحرية، وقد تقلد تباعاً أعلى الرتب في بحرية الجمهورية، ولكنه بعد قليل من ذلك وعندما أسر إليه المرتد (سيكار) بأن «القائد البندقي يعرف كيف ينهي المشاكل، ويصنع بيديه امجاداً لنفسه»، علق القنصل مناقضا ما سبق ان اكده والرضا باد عليه أن «في ذلك ما يكفي لشرح ما غمض من الامر».

لقد شهد ملحق التقرير بذلك القائد البندقي وصفاته البارزة، وورد فيه: «ان السيد ناني

(1) جاكومو ناني: الرسالة التي سبق ذكرها بتاريخ 20 من أغسطس 1766

(2) ميكاتي - المصدر المذكور - ص 33

باعتباره رجلاً من الدرجة الأولى لم يطلع على العالم كثيراً ويستفيد بالغ الفائدة إذا ما عرف عن قرب، فهو يفيض أدباً، وله مواهب متميزة في علوم المياه والهندسة، وواسع الاطلاع في الأدب، اصف إلى ذلك تواضعاً نبيلاً يزيد شرفاً، وقد تفوق في طرابلس على عبقرية الفرنسيين».

(7) وبالإمكان اجراء تقييم هام بالنسبة لما يقال: «الايادي الواسعة الكريمة» لثاني. لقد ورد في اليوميات: «لقد اعطى هذا القائد للباشا 10 آلاف سكويين بندي عن السنة الماضية، منها 2500 سكويين واجبة على الجمهورية كل عام مقابل استخراج الملح، و 3500 سكويين هبة سنوية التزمت بدفعها للحفاظ على السلام». أما الباقي 4000 سكويين فقد دفعها ثاني إلى الباشا في سكوت، ولم تذكر وثائق البندقية هذا الدفع الذي جرى للمرة الثانية على شكل هبة، وعلى أية حال، فإن ما قام به كل من ثاني وبالوفتش من اخفاء هذا الأمر ليس مما يشرف البندقية، ولا يمكن انكار ذلك، كما انه يعد كشفاً لأمر متميز بأهمية بالغة.

(8) لقد تبينت النية من الوصف الفرنسي بأن يوضع المظهر الخارجي الذي أقامه ثاني موضع التفكه، فإن رفع «الراية المربعة» على السارية الرئيسة، وهي علامة درجته، والموكب الذي رافقه في شوارع طرابلس عند زيارته للباشا، وفرقي الطبول تعزفان عند كل منعطف، في حين كان العرب يتساءلون جهاراً فيما إذا كان ينادي الشعب لبيعه الترياق، وكذلك «سقاؤه المتبجح به» نحو حرس الباشا والأطفال والحالين بطرابلس، كل ذلك يثبت لا بالنسبة للعرب فقط بل حتى في نظر ممثل فرنسا بأن هذا التجهيز تافه. ولقد وصف فيرويه⁽¹⁾ الجهاز البحري البديقي أيضاً بأنه «للتشريفات الكرنفالية» ولم يدخر ضده سهماً أو لمزات، وربما استند في ذلك على ما أورده دي لانسي في يومياته، واعترف بأن تصرفات ثاني يمكن ان تفهم كاريكاتورياً (إذا كانت الفرقة البحرية أشد بأساً والجمهورية كما كانت قبل قرنين لاستغنيا عن هذا الاعتراف)، ولكنني لا اقبل ان تصدر مثل تلك الملاحظات من أحد الفرنسيين.

وسرى فيما بعد، بمناسبة الحادث الفرنسي البندقي الذي وقع سنة 1770 مدى ما اتصف به من تعقيد وسخافة وغرابة. تلك المراسم التي اضطر عميد الإرسالية الفرنسييسكانية إلى اتباعها تجاه القنصل الفرنسي «حامي» الطائفة الدينية، وسخف حركات وتصرفات هذا القنصل نفسه عند ممارسة مهامه.

وسيطر جليا من المقارنة الفرق بين تصرف البنادقة وتصرف الفرنسيين. لقد ضمن دودان Dudan⁽²⁾ كتابه «سيطرة البندقية على الشرق» فصلاً عنوانه «جلال المناصب وسياسة النفوذ».

(1) فيرويه: «حويات طرابلسية» ص 259

(2) برونو دودان: «سيطرة البندقية على الشرق» 1938 ص 223 وما يشعها

قال دودان: «نفوذ الدولة وجلال الجمهورية هدفان رئيسان لسياسة البندقية تجاه ممتلكاتها والدول الأجنبية، وهى الممثلات في الخارج، من وجهة أخرى، ضرورة عند الاتصال بشعوب الشرق الذين يرون في الشكل واللون علامة قوة الدولة، ولقد تأثر مظهر البندقية بدوره بأساليب العيش الشرقي الذي تسوده أحيانا عادات خاصة وعقلية تفتقران الثروة والبذخ».

ويذكر دودان أيضا إحدى حكم برتيليه Bertelle: «إذا أردت في تلك البلدان أن تأخذ فعليك أن تعطي»، وهى الحكمة التى لقيت التطبيق في دعوى سخاء التفاخر لدى ناني، ثم ينهي دودان كلامه بما قاله طوماسيو: «على البندقية أن تقدم المثال الأول للدبلوماسية وبالنسبة لحكومة أرستوقراطية وضعيفة (يعني أنها تقوم على العديد من الرغبات التي اعتادت على أن تنصهر لتصبح ارادة واحدة) فلن يكلفها كثيراً لا الحفلات ولا الوقت للوصول إلى الغرض. فالدبلوماسية تركز على الأشياء الثلاثة: الشكليات. الأمانة. الثبات. وبعد هذه الاعتبارات فإن موقف أمير البحر البندقي يصبح جلياً.

أما ملحق اليوميات ويبدو أنه بقلم دي لانسي، فهو آية في رقة التعبير والاحاطة السيكلولوجية. وتبين أهمية خاصة في تصور البيئة القنصلية في طرابلس خلال القرن الثامن عشر بما فيها من ثروة، ومن تباين غير خاف حول مشاكل الأسقية، والمطامح الصغيرة والمنافسة، ويجب على أية حال ألا نصدق أن دي لانسي يمكنه دائماً أن يكون خفيف الظل، كما كان تجاه «المدعين المتحالفين». وكمن مرة في السنوات الباقية لعمله القنصلي يقيم في منزله لشعوره بأنه قد أهين، لأنه وضع بعد قنصل غيره من قبل شخصيات بارزة مرت بطرابلس، ويجوز القول بأن الأمر في مثل هذه الحالة يتعلق بشرف وهىة الدولة التي يمثلها، ألم يكن دي لانسي في الحفلة التي اقامها ناني يمثل فرنسا؟⁽¹⁾

وبعد ان وصف فيروه الموكب الفاخر الخاص بأمير البحر البندقي كتب يقول: هذه المراسم الكرنفالية اعجبت الأب جيرولامو ديوداتو دي بينابليو عميد الإرسالية الكاثوليكية، وقد استقبل هو أيضاً ناني تتبعه كالعادة المواكب وأصوات الأبواق، على أن الأمير دي ليستينا لم يقدم له مثل هذه التسلية عند مروره بالأسطول الفرنسي. ولذا فان التعاطف كان كاملاً بين الأب والسيد باللوفتش قنصل البندقية الذي يسعى لوضع كنيسة الإرسالية تحت رعايته، دون

الإلتفات إلى ماضى بكامله يربط هذه المؤسسة الدينية بفرنسا.⁽¹⁾

ولا يتبين من وثائق البندقية ان ناني قد كلف بأن يتولى باسم الجمهورية حماية الإرسالية، ويمكننا أن نؤكد عكس ذلك، فقد كتب الحكماء الخمسة سنة 1765 إلى باللوفتش يوصونه «بالأثير أحقاد القنصل الفرنسي وردود فعله المتسببة عن الإشاعات الخاصة بحماية البندقية للإرسالية بطرابلس، وهو أمر لا نغيره أي اعتبار بأي حال من الأحوال».⁽²⁾

وإذا كانت شكوك دي لانسي في هذا الخصوص لا يمكن الحكم عليها بأنها لا أساس لها من الصحة فقد كان هذا يعود إلى تصرف الأب ديوداتو دا فاراللو المبشر بطرابلس وعميد الإرسالية من سنة 1762 إلى 1770، فقد قال عنه كوروه: يتمتع هذا الأب بعطف كبير لدى أكبر عائلات البندقية، وكانت تربطه صداقة متينة بكبير المستشارين للجمهورية: وهو أوراتريو بارتوليني، وكان المبشر كبير الاعجاب بحكومة البندقية التي مضى عليها أكثر من ألف سنة، وقد نقل معه إلى طرابلس هذا الاعجاب والحب بين المبشرين فيها، بما أثاره غير قنصل فرنسا الذي يختص بحماية دار الفرنسيسكان، وكان يرى ان التعاطف الظاهر مع تلك الدولة الإيطالية هو انتقاص لمزايا دولته⁽³⁾، وحب الأب دوناتو دي فاراللو للبندقية سيكون الدافع وسبب سلسلة من الحوادث الصغيرة التي تبلغ قتها سنة 1770.

* * *

ومرة أخرى بالنسبة لحملة 1766 اريد ان أشير إلى الخطأ الذي وقع فيه كل من برنيا وميكاكّي. فقد كتب هذا الأخير في كتابه الذي اشرنا إليه مراراً: في 16 أغسطس 1766 نزل ناني إلى البر، وذهب يتبعه موكب مهيب لزيارة الباشا الذي استقبله بحفاوة غير عادية، واستطاع ناني أيضاً أن يصلح بين كل من قنصل البندقية باللوفتش وقنصل فرنسا دي لانسي اللذين كانا على خلاف بسبب حادثة افتعلها هذا الأخير في شهر يناير من نفس السنة.⁽⁴⁾

وبما أن ميكاكّي استفاد من كتاب الأب برنيا «إرسالية الفرنسيسكان في ليبيا» فالحظاً في الأساس يعود إلى هذا الأخير، فالأب برنيا لخطأ محتمل في «الكتاب القديم» اهم مصادر بحثه، حدد الخلاف الذي وقع بين القنصلين في سنة 1766 لا كما هو الواقع في عيد الغطاس سنة 1770، اما ان التاريخ خاطيء فيمكن ان يستنتج لا من وثائق البندقية فحسب، بل حتى من يوميات قنصل فرنسا إذ يقول: «لم يكن من عادات القناصل الاجانب رفع رايات بلدانهم

(1) فيروه: حوليات طرابلسية ص 259.

(2) من خطاب حكماء التجارة الخمسة إلى باللوفتش نقله كوروه في بحثه مبشر بطرابلس وعبر للمعتشين بالبندقية (عن المجلة الاستعمارية الإيطالية سنة 1934 ص 485 Rivista Colonie Italiane)

(3) ميكاكّي: المصدر المذكور سابقاً ص 102.

(4) برنيا: إرسالية الفرنسيسكان بليبيا - طرابلس 1924 - ص 100.

(1) من المفيد إبراز التبعات التي وردت عن قصد بالوثيقة الفرنسية. فعلى سبيل المثال بالنسبة للعوامات الكبيرة التي ابتكرها ناني يقول دي لانسي: «قد كان لها بعض التأثير على العرب ولا سيما النساء». ثم يقول بالنسبة للتعويضات التي طلبتها البندقية «أما عشرة آلاف كيلة من الملح للتعويض عن الخسارة التي لحقت بعم لقديس مرفص. إذا ما سمع له يذكر تعويض واحد فقط». «نتج ملاحات الباشا أكثر مما يمكن لبلاده أن تستهلكه وبمقدور السادة نقله (ادرج التقرير الفرنسي بالملحق).

على السواري، فقد كان قنصل فرنسا هو أول من قام بهذا التقليد، واتبه قنصل البندقية، وإذا كان هناك تنافر منذ ذلك الوقت لما عمد باللوفتش ليلبغ أولاً دي لانسي بوصول الفرقة البحرية البندقية وما رفع الثاني علمه للتحية⁽¹⁾ قبل أي قنصل آخر.

* * *

يقدم لنا تقرير نافي⁽²⁾ المؤرخ في 3 من ديسمبر بعض البيانات الهامة عن المقدرة العسكرية والسياسية للإيالة، ويتألف اسطولها من ثلاثة شبابك فقط وقليل من الجوالث، الدفاع الأرضي ضعيف، والحراسة قليلة. اما حكومة طرابلس في الغالب فهي «طعم للوزراء المرتدين» الذين ينقلبون دائماً بارتياح على وطنهم الأول.

لقد ساعد على انهاء المفاوضات مرتد واحد فقط هو الفرنسي غاياد Guaiad قائد دار الصبغة بطرابلس. وقد يعود نصره هذا إلى حصامه مع عبد الرحمن. لقد ذكر نافي سببين اثنين من الأسباب الهامة التي تدفع بالإيالة إلى استسهال خرق بنود الاتفاق أولهما: إحساس الطرابلسيين بأنهم يبالغون الحماية من الباب العالي على الدوام. والثاني: هو المأوى الذي يتوسع الطرابلسيون في منحه إلى الأرنأوط.

في سنة 1755 بعد المحاولة الفاشلة التي قام بها الأرنأوط للاستيلاء على طرابلس طردوا من المدينة لعدة سنوات، ولاحظ نافي أن التجارة عندئذ لم تتعرض لأي حادث مزعج. ويتضح من هذا أن رجال العصابات الألبانيين هم الذين يقومون بالفرصة سابقاً ولاحقاً، وقد ابعدهم تونس والجزائر من أراضيها. فلماذا لا تفعل طرابلس الشيء نفسه؟ لن يتأكد الصلح مستقبلاً ما دام الأرنأوط مأجورين للطرابلسيين.

وسيكون في وسعنا أن نثبت فيما بعد أن هذا القول مبالغ فيه، فالبندقية لم تحصل ابداً من طرابلس على وثيقة لطرد الأرنأوط، وانهاك الاتفاق بعد سنة 1766 أضحي نادراً. وفي كل مرة نال قنصل البندقية أو ممثل الجمهورية الترضية المناسبة.

ومن بين الوسائل الصالحة لضمان السلم وتفسير حصول القراصنة على الغنيمة، ما كان يطالب به نافي من ضرورة وضع السفن البحرية البندقية في حراسة دائمة لدخل الخليج. ويعلق أهمية حاسمة على الحملات الدورية وهي ما اقتنعت به فرنسا منذ زمن بعيد. والوسيلة الفعالة للتحذير والموضوع الذي لا يقبل جدل المنشقين.

(1) الدراسة التي قام بها اسكاربا عمل ممتاز. ولكني لاحظ أن الحملة لم تكن موضع بحث من قبل ف. نافي موتينيغو ومعروني فقط. فثلاً لا يذكر اسكاربا كتاب طوسكي وبرنياء. ولم يشر إلى شكوك الفرنسيين (انظر فيروه) الذين يرون أن حملة البندقية جاءت لترض أحلال حماية البندقية بدلاً من الفرنسية. وفي جميع الأحوال يبدو أنه إذا أضفنا التقرير الفرنسي تكون صورة الحملة وأثارها اكمل.

(2) نقل تقرير نافي المؤرخ في 3 من ديسمبر بكامله إلى الملحق. فيها يمحس مدينة طرابلس

وهناك نصيحة أخرى من أمير البحر البندقي، وهو أن يعامل مبعوثو الإيالة وفق قاعدة سليمة، حتى لا يعتبر آخر مثل عبد الرحمن⁽¹⁾ بأن «المعاملة المهذبة هي علامة ضعف، وهو ما كذبتة الحملة الماضية».

وقدم نافي في ملاحظته الأخيرة صورة للتسليح غير المناسب في سفن البندقية: يجب أن تتوفر شواني قاذفة للكور، ومدافع هاون التي ترمي على بعد ألف خطوة تقريباً. فكم لاقى نافي من الصعوبات ليوهم الطرابلسيين بالكفاءة القتالية للفرقة التي يقودها، وكان التهديد باستعمال تلك العوامات الضخمة لقذف المدينة بالقنابل قد استثار الخوف في الأعداء، وهي التي استعملت بعد ذلك بنجاح من قبل إيمو ضد تونس.

لقد تمكنت في هذا الموضوع أن أعثر على تفصيل هام. فقد روى لنا ورتبورج في تقرير لم ينشر عن حملة 1766 بأنه غداة تلك الحملة ساد شيء من عدم الرضا بين سانت مارك⁽²⁾ ونافي، فقد وجد كثير من القنابل من حجم لا يتناسب مع مدافع الهاون، وبالطبع فإن هذا قد يقلل من الفعالية عند عمل عسكري محتمل. ويختم فرتبورج قوله: «ولا يمكننا أن نقرر فيما إذا كان ذلك سهواً أو عن قصد⁽³⁾» وعلى أية حال فهذه الحادثة هي أيضاً تأكيد لنجاح المفاوضات، وتعود إلى الخدق السياسي الذي تميز به نافي أكثر من المفهوم التأديبي للحملة.

(1) صوف نتابع أكثر شخصية عبد الرحمن في الفصل الخاص به. وأثناء إقامته بالبندقية

سار مارك العقيد. عمل بمرقوايو دي بيروت ثم انتقل إلى العمل مع جمهورية البندقية وتولى خلال حملة 1766 مهمة أمر المدفعية بدرجة كبير العفاء، ثم اعتزل فجأة قبل انتهاء مدة عقده الخدم بمحس سوات والملتزم به

(3) نين من ملاحظة كتبت على نفس الوثيقة أن الخطأ يجب أن يسبب إلى قلة حرة الطالب بالكلية العسكرية قسم المدفعية حيروني بربران الذي كلفه سان مارك بأن يجمع القنابل بدار الصبغة ثم يتولى شحنها بعد ذلك على سفن الفرقة

ملحق للفصل الثالث

هذا الملحق عبارة عن خطاب للواء فرتبورج عن الحرب مع إيالة طرابلس (هذه الوثيقة موجودة بالمتحف المدني «كورير») وألحق بالتقرير رسم مائي لمدينة طرابلس من جهة الغرب. «الحقت إيالة طرابلس مختلف أنواع الأذى بالمواطنين البنادقة، وقد بحث عن ترضية دون جدوى. فقرر مجلس الشيوخ ارسال فرقة مؤلفة من فرقاطتين كبيرتين وأخرى خفيفة، ومركبين من نوع الغريان خصيصا لالقاء الكور. وفي ذلك الوقت انتقل من الخدمة بفرنسا⁽¹⁾ إلى الخدمة بالبندقية شخص يدعى الفارس سانت مارك لغرض تنظيم المدفعية، وكان بدرجة كبير العرفاء. وقد أبحر هذا مع الفرقة البحرية وعدد من المدفعيين من مدينة البندقية، وقد خصص لقيادة هذا الاسطول جاكومو ناني آمر السفن، والذي اعطى له لقب الأمر فوق العادة للسفن، له دراية بعلم البحار والادب ويتمتع بذهن يقظ وتفكير حكيم.

وتتد دولة طرابلس على سواحل أفريقيا الشمالية، ويحدها البحر الأبيض المتوسط شمالاً ومملكة برقة شرقاً والصحراء جنوباً، وتونس وبلاد الجريد غرباً، وتنقسم عادة إلى ولايتين: الولاية البحرية وولاية البحر الأبيض المتوسط. يحكم هذه الدولة الداي، وكما هو شأن الإمارات في شمال أفريقيا فهي تحت حماية الدولة العثمانية. وتنقسم طرابلس وهي عاصمة الدولة إلى قسمين: القديمة والجديدة، اما القديمة فهي اليوم كوم من الخرائب، واما الجديدة فتقع على مسافة قريبة من الأخرى. وهي ليست كبيرة، ولكنها كثيرة السكان، وقد بنيت على رض رملية وتحيط بها اسوار منيعة وتدعمها ابراج وطواهي.

ومسقط المدينة من الخارج ليس سيئاً، إلا أنها من الداخل تنقر من الفقر وفقرها صرقتها ضيقة ووسخة، غير منتظمة، البيوت واطلة بانسة ومظلمة، وعلى مسافة قريبة منها لا تزال ترى الابنية الاثرية الدالة على ازدهار المدينة قديماً، وخاصة قوس النصر العظيم، وقد ارتدم أكثر من نصفه في الرمال، وفي احدى المقابر المخاذية للسور توجد قبور وفخاريات رماد الجثث محروقة، ورسوم محفورة وعاديات أخرى.

وبداخل المدينة كنيسة ودير ومستشفى يديره الرهبان الفرنسيسكان، اما بضواحي المدينة فتنتشر الدارات والحقول التي يتولى زراعتها العبيد من المسيحيين.

(1) لم ينتقل من خدمة فرنسا ولكنه جاء من مرقايو ناروت حيث كان برتبة عقيد وجسدية فرنسية

وعندما وصل ثاني أمام المدينة وضع قواته في حالة الإستعداد، وهدد بقصف المدينة بالكور، فاصيب السكان بالخوف وأرغموا الداي على الدخول في مفاوضات، وبعد الاخذ والرد تقررت المواد التالية وفيها يلي خلاصتها:

لقد اضطرب السلام بسبب حادثة السفينة الطرابلسية التي ألتجأت إلى ميناء زارا، وتولدت هناك مشاجرة بين البحارة الطرابلسيين والعساكر الأرقاء بالمركز الصحي، ونتيجة لذلك قتل الرأس وعدد آخر من الطرابلسيين، واسر الباقون.

واعتبر الاتفاق هذا الحادث كأن لم يكن، وكذلك. (1) يستقر السلام طبقاً لشروط الصلح السابقة. (2) تعاد مراكب البندقية الخمسة التي احتجزت بميناء طرابلس. كما ترد جميع محتوياتها. (3) يقدم سعادة الباشا مركباً عوضاً عن المركب الغارق كما يقدم 200 سكوين بندي لتعويض عن الاضرار التي لحقت برعايا البندقية، ويتم تسليم عشرة من عبيد الحمام. وشحنة ملح مجانا إلى مركب الربان تارابوكيا، ويسلم إلى القنصل 10000 كيلة ملح من زوارة تعويضاً عن الاضرار التي لحقت برعايا البندقية. (4) اصدار الأمر لاخلاء سبيل مركبين بنديين محتجزين في ميناء ساقز. (5) يعاقب الرأس الذين قاموا بأعمال تنافي متطلبات السلام بحضور قنصل البندقية. (6) بموجب المادة 23 من الاتفاق القديم. يعاقب كل من يخالف هذه المادة وألا يجتاز القراصنة الخط بين جزر الحكمة بمياه البندقية ورأس سانتا مارية من الجهة الأخرى إلا في حالة زوايع. وعندئذ يعاملون كاصدقاء إذا لم يقوموا بمخالفات، ويجب تسجيل هذه المادة في جميع التراخيص التي تمنح للقراصنة. (7) في حالة حدوث خلاف على الداي ان يسلم إلى القنصل خطابات الشكاوى وان يكون الرد في ثمانية أو تسعة شهور. (8) إذا انقطع الصلح لا يجوز الاعتداء على القنصل والبنادقة المقيمين بطرابلس ولا يمنعون من العودة إلى الوطن. (9) إذا قام بعض القراصنة بالاخلال بالأمن في مياه البندقية وعند القبض عليه يموت أي واحد من الطرفين فلا يترتب على هذا أي تغيير في وضع الصلح.

وجرى التأكيد على ما اتفق عليه بشأن ملح زوارة، وتم التوقيع على الاتفاق في شهر أغسطس 1766. القنصل البندقي هو باللوفتش، أما ناني فقد منح وسام فارس النجم الذهبي. إلا أن سان مارك وناني قد ساد بينهما شيء من عدم الرضا، وقد وجد كثير من الكور لا تناسب

(1) السبب هو عدم خبرة رجل المدفعية (القيري جوفاني بربران الذي كلفه سان مارك بحجم القنابل من دار الصاعة وشحنها على السفن. كان سان مارك عقيداً في خدمة باريوت ودرايته تخصص بسلح المهندسين، لكنه خصص للمدفعية لقد اقترح العرايين للاستعمال كقنادات بعد تحصيبتها، إلا أن فريقاً منافساً قد ردم المشروع. واعدت عوامات كبيرة بتخطيط منه. لقد تخلى سان مارك بطريقة مفاجئة عن الخدمة قبل ان يتم السنوات الخمس المقررة. ولم ينفذ مشروعه بشأن تنظيم فرقة المدفعية. وكان مشروعاً حكيماً. ويقسم الرجال إلى مدفعيين للبر، ومدفعيين للبحر. ومنهم من يختص بالقذف ومنهم العمال برواتب تتناسب وعمل كل واحد، إلا أن العصية والخل قد عارضاه. (مذكورة بالخطوط)

مدافع الهاون، فهل كان هذا نتيجة عدم انتباه أو كان خبثاً، لست أدري⁽¹⁾، فالضابط الاجنبي لم يجد ترحيباً من الحكومة.

لقد اوجت حملة طرابلس بشعر غنائي وهذا مثال منه، حفظ بمتحف كورير في البندقية. للنتيجة السعيدة التي حققتها الفرقة البندقية ضد الطرابلسيين تحت قيادة سعادة السنيور جاكومو ناني قائد فوق العادة للأسطول:

حملة بالبرونز، تصطف لتنتقل إلى الميناء التافه

المقابل لشواطئ ادريا (إيطاليا)

يسبقها الرعب والثأر

والتهديد بحرق القلاع المنيعه

وتفر إلى الجبال وفي الفرار تختلط بالشراذم الحفيرة

ويفكر الدويان، وبعد يسلم

مع المراكب الأسرى والغنيمة الكبيرة

ويحتضن موائيق القوي العادل

ويوقف القائد السلاح وغضب الإنتقام

بحاكي مجد روما

وحتى القلوب الوحشية جعلها صديقة

سيقول التاريخ انتصر بومبيوس جديد

دون مذابح انتصر على اعداء اشداء

وتوج نصره بالسلام

ويحتوي المخطوط المذكور على تقرير لأمين سر جاكومو ناني موجهاً إلى «أحد اصدقائه

النبل» عن حملة 1766. وهو مختصر واضح وكامل.

الفصل الرابع
من الحرب التي قادها ناني
الى أيام تشيقوفتش
نائب القنصل (1766 - 1773)

من الحرب التي قادها ناني إلى ايام تشيقوفتش نائب القنصل (1766 - 1773)

استئناف العلاقات بعد حملة ناني - خطا عبدالرحمن إلى الحكماء الخمسة - سعي علي القره مانلي بتحريض من عبد الرحمن لايماد القنصل بالوفتش - اصلاح ذات البين - مجاعة سنة 1767 - محاولة إيفاد سفارة إلى البندقية من أجل الحصول على مساعدات - فوائد الحملات - غنمة بندقية جديدة في ميناء تشيفالونيا - مساعي بالوفتش لتوقيع الجزاء على الرئيس احمد - ما جرى بين فرنسا والبندقية سنة 1770. التخطيط لإيفاد سفارة جديدة إلى البندقية - نيابة قنصلية تشيقوفتش⁽¹⁾.

بعد عقد الصلح وتسوية جميع الخلافات أصبح أمن ملاحه البندقية يضمه خط جديد اذق تحديداً لنشاط القراصنة. وقد يبدو ان العلاقات بين البندقية والإيالة الافريقية بطرابلس قد جرى تطبيعها نهائياً وان ليس هناك ما يدعو إلى نشوب حوادث هامة. وبالفعل، فإن الحوادث الجديرة بالذكر تاريخياً قليلة، وحتى سنة 1778 وهي السنة التي قامت فيها حملة إيو. وبرغم ما اخذته على عاتقي من استقصاء موضوع العلاقات بين البلدين فإني سأتوقف عند النقاط الهامة.

وإذا ما غابت الاعمال ذات المغزى التاريخي الكبير فإن الحوادث الصغيرة لم تنعدم وسيبين مما ساكتبه أنه إذا ما عرفت البندقية المحافظة لعدة سنوات على اتفاق يحمل طرابلس اعباء أكثر من منافع فإن ذلك يعود إلى رجالها الدبلوماسيين وحكمة مجلس الشيوخ. بحذر المستنكر الذي اتبع وسائل غير مجدية نسبياً تجاه حكومة طرابلس ورغباتها ونواياها، وهي دائماً تلجأ إلى العش وتسم بالنفعية وقلة الوفاء.

ويذهب بنا الحديث إلى ذكر الحياة في طرابلس عند القرن السابع عشر وسيكون الحديث أقرب إلى رسم الرجال والشخصيات منه إلى رواية الاحداث:

(1) الوثائق التي استند عليها هذا الفصل لم تنشر جميعها وقد احدثت من مخطوطات الحكماء الخمسة ضمن وثائق الرهبان (FRARI) ورسائل قنصل طرابلس 1766 - 1777 - المظروف رقم 764 (183). ومن الآن فصاعداً سأذكر فقط تاريخ المراسلات المختلفة الموجودة بمثل ذلك المظروف

كان علي القره مانلي ضعيفاً خاضعاً لشهواته ومستسلماً لوزرائه المرتدين⁽¹⁾ والوطنيين، وفي داخله أميل إلى الطيبة منه إلى الخبث، وغير واع (وسيتضح هذا من خلال الدعابات الموجهة إلى القنصل البندقي بلغة ايطالية ركيكة).

اما الحاجي عبدالرحمن فستاح لنا الفرصة يتبع حياته المليئة بالحركة في فصل خاص من هذا الكتاب، فهو نموذج أصيل وعنوان على الزيف، والذكاء المستخدم للجنش وجنون العظمة وهو بصفة عامة يمثل مجموعة الخواص التي تطع الخلق الطرابلسي، والتي تحول إلى الصالح الذاتي كل الفرص حتى التافهة والتي لا معنى لها.

ومع إلترامي بالموضوعية الشديدة، فاني سأحاول أن أضفي شيئاً من الحيوية على لهجة الوقائع وروايتها، وهي على أية حال لا تنقصها الحركة والحيوية. وإذا ما بدا اني أميل إلى التحليل والرتابة فذلك لأن علي أن اختار بين مئات الوثائق التي لم تنشر جميعها محاولاً توريق ما يستحق منها الخروج إلى النور وفصلها عن الوثائق التكيلية والثانوية، وإذا ما بالغت أحياناً في التفصيل فذلك عائد إلى رغبتي بتحقيق عمل يتسم قدر الامكان بالكمال.

* * *

لم يمض شهران على سفر جاكومو ناني حتى استقطب نشاط قنصل البندقية موضوعاً جديداً. فقد كانت الإيالة تستعد لحملة القرصنة السنوية في بحار الشرق. وسافر شباك قبل قليل وآخر كبير مجهز بعشرين مدفعاً اشترى وسلح في سلانيك يستعد للسفر. وقد عرف باللوفتش اسم الرئيس الذي دعى لقيادة المركب «كان يدعى احمد، وهو من جزيرة دولشينو (ألكون). فوضوي، واشد رجال تلك الأمة الفادرة بلادة حس» وهي لا تخفي على باللوفتش قربها من موطنه الاصلي (موطنه الأصلي دالماسيا يوغوسلافيا اليوم). ولم يضع باللوفتش الوقت بل أسرع إلى الباشا وحذره بأن «لا يسمح لرجل متبذل الحس أن يكون «الرئيس». لقد أبدى الباشا قبولاً للاقتراح لكنه سبق ان دفع 2000 سكوين ثمناً للسفينة وهو الآن خالي الوفاض، وعلى أية حال إذا استطاع القنصل تزويده بالمبلغ فسيحمل مسؤولية الرئيس المذكور وسبقه من خدمته».

واعتقد باللوفتش ان من واجبه ان يرفض اعطاء المال لأسباب ثلاثة:

أولها أن علي القره مانلي مند أكثر من ستة مدين له تسع مئة سكوين. وثانياً. ليس لديه ما يكفي من النقود. وثالثاً. «حتى لا يعود الباشا المطالبة بالمال في لقاءات أخرى. ولانه يتوقع ان الباشا سيطلب منه بعض المال على حساب الاتاوة السنوية». وقد حصل باللوفتش فقط على

(1) وردت هذه الكلمة في الأصل الإيطالي (Rinnegati) وتعني المرتدين عن دينهم وقوميتهم. وهم الدين اعتنقوا الدين الإسلامي واتخذوا من الإيالة مقراً واصبحوا من كبار الشخصيات بها. (المغرب)

وعد بان الرئيس أحمد سينذر بكل شدة لاحترام سفن البندقية. «ثم اني لا اعرف أثر وعيد الباشا إلى شخص وحشي الطباع، وكانت هذه هي الخاتمة الحزينة للتقرير المذكور.⁽¹⁾ أولئك الارناؤوط أنفسهم الذين حاول ناني ابعادهم عن طرابلس دون جدوى، هم الذين ساهموا في تعزيز صفو العلاقات الطيبة التي استقرت قبل قليل.

على ان الزيارة التي قام بها نائب القنصل الانجليزي ويلكي إلى باللوفتش إضافة إلى احياء آماله فانها تعطينا فكرة عن العلاقات الودية القائمة بين إنجلترا والبندقية، كما انها ايضا مؤشر على ميل الانجليز الى التدخل في شؤون الغير بحجة المساعدة والحماية.

وقد روى باللوفتش ان ويلكي أبلغه بأنه تسلم خطاباً من ديوانه الملكي بتاريخ 18 يولية (وكان إذ ذاك النزاع بين البندقية وطرابلس قائماً) «بأمره فيه بان يعتبر المسائل التي تقوم بين سديقة ونلك الإيالة كاتما تخص بریطاني، وان يقدم عند احاجة كل ما في إمكده من مساعدة سواء لقائد الفرقة البحرية البندقية التي ينتظر وصولها أو إلى القنصل».⁽²⁾ وبما أن الأمر كان قد أجل فقد توجه باللوفتش بالشكر إلى نائب القنصل مؤكداً له امتنان الجمهورية.

تسلم الحكماء الخمسة في تلك الأيام خطاباً غريباً، كاتبه هو عبدالرحمن نفسه السبب الأول في جميع المآسي الماضية، وكان في طريق العودة من سفارته إلى فيناً والبندقية، لقد توقف في فلورنسا ومن هناك أحاط الإيالة علماً بالاستعدادات التي تقوم بها البندقية للحملة من أجل التعويض عن الأضرار. وأفاد بمبالغته من حيث لا يعلم، في حصول الحملة على نتيجة مرضية، وفيما يلي نص التقرير:⁽³⁾

«تسلمت يوم الأحد 5 الجاري رسائل من طرابلس عن طريق تونس تاريخها 20 من اغسطس وفي يوم الاثنين التالي تسلمت رسائل أخرى كثيرة تؤكد ما ورد بالرسالة التي وصلني من طرابلس وكان تاريخها 19 سبتمبر ادضي، وقد أفادني فيها سعادة ميري. دامه انه. باهاء المسائل المتعلقة بين الجمهورية والإيالة بما يرضي الطرفين، ورأيت من واجبي أن أؤكد لجنابكم

(1) المعلوم من خطاب باللوفتش المؤرخ 29 من أكتوبر ان احمد الذي يتولى لأول مرة قيادة سفينة لم يكن محبوباً من حاشيه. وقد مرّ خلال الرحلة 18 و 20 شخص من سفينة قديمة مدمرة إلى طرابلس. وقد في خطاب القنصل اخبرني اثنان من أولئك البحارة (كانا صديقين في رعم انها مجرمان) بانها مرا خوفاً من ان يقوم الرئيس بعمل (أرعبط) كلمة عامية طرابلسية قديمة ترجع إلى اصل إيطالي Sbanduto وتعني فوضوي). كان احمد يرغب حقاً في التوصل من تابعيته للباشا، ويقوم بالقرصنة وهو متمرد وقد نبه الباشا الدول الصديقة أن لا مانع لديه من القصاص على الرئيس احمد إذا ما بدا منه أي اعتداء. لقد كانت رؤية باللوفتش صادقة. وإذا ما أقاله الباشا فليس ذلك في صالح البندقية فقط بل في صالح الباشا أيضاً. ولم تتحدث الرسائل بعد ذلك عن أحمد علي القل (الاسم الكامل للرئيس)

(2) خطاب باللوفتش المؤرخ 23 من أكتوبر 1786.

(3) خطاب عبدالرحمن مرفق بحطاب باللوفتش وبحمل تاريخ: فلورنسة 11 أكتوبر 1786

فائق السرور الذي شعرت به عندما سمعت باقرار اتفاق الصلح الذي كان من حظي انا نفسي اقراره بداية.

وبالرغم من ان حسن الإدراك قد تعطل فيما مضى، إلا انني من جهتي لم أغير ابداً من مشاعر الصداقة نحو البندقية، وأحس الآن بغاية الرضا مرة أخرى لابتداء تلك المشاعر التي لم تتغير، والتي سأثبتها عند عودتي إلى طرابلس قريباً إن شاء الله بأصدق برهان، واعتقد انه من حقني ان أفخر انه إذا ما استمع إلى نصائحي فما كانت تحدث إلا خلافات عابرة. واطمح من جنابكم ان تعربوا عن مشاعري للجمهورية، وبمزيد التقدير فاني

الصديق الوفي.

حاجي عبدالرحمن آغا
سفير طرابلس الغرب

وكما يتبين مما تقدم فإن الوزير الطرابلسي المغامر لا يعترف بانه ساهم في احتدام الخلاف، سوى دعواه إلى السلام وصداقته الوفية للبندقية غاضا النظر عن أنه كان سبب الحجة فيما مضى. في يوم 4 ديسمبر من السنة نفسها وصل عبدالرحمن إلى بلاده طرابلس وراياته مرفوعة فوق السارية الرئيسة، وفي اليوم التالي قدم إلى الباشا هديتين، احدهما من صاحب الجلالة امبراطور النمسا، والأخرى من صاحب السمو الملكي دوق طوسكانة الأعظم. لقد أبدى علي القره مانلي عدم رضاه بالنظر إلى ما سبق ان وعده به وزيره من مبالغ أكثر بكثير مما وصله. وعمل عبدالرحمن على تهدئة الباشا بواسطة مناصريه قائلاً: إن نوعية الهدايا المقدمة يجب ألا تشغله، وعند وصول القنصل الجديد ستكون الهدايا ذات قيمة أكبر بكثير.

وعلى أثر سفر قنصل الامبراطورية النمساوية (هوكوتي الذي عرفناه في الفصل السابق فقط بل حتى في ملحق اليوميات الفرنسية عن حملة ناني) اضحى حاجي عبدالرحمن ممثل حكومة الامبراطورية بطرابلس وكان مزوداً في هذا الخصوص بمراسيم من الملكين المذكورين اعلاه (النمسا وطوسكانه) بصفته قائماً بالأعمال و إلى حين قدوم القنصل الجديد (ولم يرسل لعدة سنوات).

واستطاع عبدالرحمن ان يقنع الباشا بأن يوقع على وثائق الابرار مع كل من النمسا وطوسكانا الجديدة بنفس المواد.

وهذا التفويض الغريب الذي منح للوزير الطرابلسي قد أحدث، كما كان متوقفاً، تعليقات كثيرة ولا سيما في المجتمع القنصلي، فقد قال باللوفتش: «لقد دهش جميع السادة القنصل هم عندما علموا باختيار هذا القنصل الأفريقي. وما سمعوا مثله قبل ذلك ابداً. وكان

بعضهم يرى انه ليس سوى مخبر سياسي».

«وبعد ايام قليلة من عودته قام عبدالرحمن ببسط يده في تقديم الهدايا الممتازة. ليس للباشا ولا لبلنه البك فحسب بل حتى الوزراء ليهديء من روعهم، وربما بالنظر للكرامية التي اكتسبها منذ ان ادعى ما ادعى».

وهل يمكن ان نذكر بعد كل هذا أن ناني قد حصل على وعد من الباشا بتوقيع الجزاء على عبدالرحمن.

وتوجد بالنسبة لهذه النقطة في المظروف رقم 764 ترجمة عن التركية ملحقه بمراسلة باللوفتش المؤرخة 24 من ديسمبر 1766 لخطاب من باشا طرابلس موجه إلى ديوان الحكماء الخمسة بتاريخ 18 من يناير 1766 (ويطابق هذا 18 من يناير 1767 حسب نظام التقويم الرسمي البندقي). ولحتواه يجدر نقله كاملاً.

«بعد كل عبارات الصداقة والسؤال عن الصحة، افيدكم بأني قد بعثت عن طريق ليقهورن منذ شهر نوفمبر خطاباً أقول لكم فيه: باني لم ألق أي رد منكم منذ ان عاد إلى هناك الفارس ناني. وقد تأسفت لمثل هذا التأخير لأنني لم اعرف السبب، وانني لازلت اطمح في رد.

لقد اسبغت على قنصلكم باللوفتش شرفاً عظيماً تقديراً لكم. وتسامحت معه في نواقصه، لقد ورد عن طريق ليقهورن على مركب بندقي صندوق مرسل إلى زوجة يهودي من خدم حريمي، وذهب به القنصل إلى بيته، ولما سأله اليهودي عنه أنكر. وقال له اليهودي: إن الصندوق يحتوي أشياء خاصة بحريم الباشا سيده، وانها تخص الباشا نفسه، وبدلاً من ان يسلم إليه الصندوق أمسك بركة اليهودي ولم يخل سبيله إلا عندما تدخل بعض المسلمين الحاضرين. وقد وردت إلي الشكاوى بالخصوص فبحثت عن الواقعة فبين لي ان القنصل كان مخطئاً في إلحاق الأذى بشخص يقوم على خدمتي.

وحيث قد علمتم بما جرى، فلا أود ان يستمر في تجرئه هذا. وربما عامل الأتراك كذلك مما سيؤثر على علاقتي بحكومتهم، وحيث انه فقد كل ثقة مني ومن الوزراء بالإيالة فقد أصبح من الآن حذوا على شرفه وشرقي. ان يقال: فبند سمعت. ثم عين بدلاً منه رجل آخر ذو حكمة وحصافة، وعلى أن تبعثوا به إلي في اقرب وقت، وفي هذا بدون شك ما يناسب رغبة الحكومتين ويزيد في تعزيز الصلح.

ولا مجال للإلتباس الاعذار للقنصل باللوفتش، ومن الواجب اقالته فقد أصبح غير مقبول في بلدي وارجو ان تقرروا تعيين قنصل جديد بكل اهتمام، وان يكون ذا اخلاق متميزة لا تسبب في ابعادي عنكم، والآ تحرموني من رسائلكم لاطمن».

وبالطبع فإن باللوفتش كان يجهل ما يدور في الخفاء حوله⁽¹⁾، واستمر علي باشا يشمله بنفس الود، فلم يشك بأنه وقع في المصائب.

وعلم في شهر ابريل ان الباشا استخدم القنصل السابق للامبراطور العائد إلى إيطاليا فحملته رسالة إلى البندقية، وجاء محتجا إلى القصر فاجابه الباشا: بأنه كان يعتقد انه ليس من الضروري ارسالها عن طريقه، وهي رد على ورقة واردة من الحكماء الخمسة حولت إليه بواسطة عبدالرحمن، ولم يصل بعد باللوفتش إلى نقطة الشك في محتوى الرسالة.

وبعد سبعة أشهر⁽²⁾ كتب إلى البندقية يقول: انه دهش من سماعه للتهمة التي نسبها إليه الباشا، وفي نفس الوقت ذهب فوراً إلى الباشا «لتقديم أشد عبارات التذمر من الرسالة المقترية».

واترك هنا قنصل البندقية ليقول:

«فقال الباشا له إنه يجهل الموضوع كل الجهل، مضيفاً إلى ذلك بأنه لا يعلم كيف نشأ سوء التفاهم هذا، ولم يخجل من ان يقول لي بأن ذلك لا يمكن ان يكون إلا بتصرف تلقائي من احد موظفيه».

وأقل ما يقال في كلام الباشا بأنه هراء، ومهما يكن الحال فقد أفهمه باللوفتش بأنه يقع عليه الآن اصلاح العمل السيء، وفعلاً أمر علي باشا كاتبه بان يعدّ رداً يناقض الأول، وهذا دليل واضح إنه لم يكن يجهل ما جرى. واختتم القنصل تقريره قائلاً: «لدي ما يكفي من اثبات لمصدر هذه الفرية.. فقد أوصيت عدداً من الأصدقاء من بينهم جاكومين فلاسوبولو المعروف لدى ناني بأن ينتبه إلى الكاتب ومن يحوط به عند كتابته للرسالة».

وقد شاهد فلاسوبولو عبدالرحمن المعروف من بين آخرين، كما لاحظ ان الباشا بوقع الرسائل حتى دون قراءتها قبل إرسالها محتومة إلى قنصلية البندقية.

وقال: «لست أدري إذا ما كان الخطاب يحتوي نفس الاحتجاجات التي أبداه الباشا أو هناك تحريف، ويكفيني اقتناع جنابكم بان كل ذلك نسجه خبث عبدالرحمن الذي كان يعمل

(1) اعثر الحكماء الخمسة أن القنصل لم يبعث بأي حرج من الحوادث رغم انه كتب فيما بعد عدة خطابات إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 1767/3/24. فقد كتبوا: «يقع إذن الشك، أما في أن الأمر دتر بيل أو امرها حيان فانه...»
المواكبة للحوادث مختلفة عا قيل، وحقيقة لم يلق القنصل سبها أية صعوبة فاعلمها وتوقى شكوكا إذ...
نفس في...
دون سب معقول على الاقالة فسيحتج على قاصدا في الايالات الافريقية ان يستسلموا لزعات الديارات مع إلحاق الضرر بشؤون العامة، وإذا ما كانوا على حاب من الوفاء والدقة فسيختي عليهم في كل حين من عث الديارات

(2) مراسلة باللوفتش 10 من ابريل 1767: لقد «اداني السيور بوراكاربي» انه عندما رما عرقاطه في ميناء ليهورون وعلى منها القنصل السابق كوني عرض هذا رسالة إلى الباشا إلى الحكماء الخمسة؛

على الإيقاع بي، ويهمه أن ابتعد ليوجه الباشا كيف يشاء».

والظاهر أن الوزير اللبق قد تعهد لسيدته فعلاً «بأن يزوده بـ 3500 سكوين عن السنة الماضية»، وليحقق ذلك لابد له من تعيين قنصل جديد لا يعي ما تم من الأمور مع سعادة ناني».

والموضوع إذن، وكما هو دائماً، يدور حول المال.

والرسالة الجديدة التي جاءت لتناقض الدسائس الواردة بالخطاب المؤرخ 18 من يناير تمكن ان تعتبر وثيقة صارخة لاثبات زيف طرابلس.

خطاب الباشا الموجه إلى الحكماء الخمسة نقرأ:

«بعد تقديم فروض الصداقة إلى مشهوري دولة النصارى، والسادة الخمسة من جمهورية البندقية المحترمين، والاصدقاء العظام، اعلمكم باني تسلمت خطابكم العزيز، وفهمت جيداً ماورد فيه، والظاهر انه رد على خطابي الذي كتبت عن القنصل لانكم عبرتم عن دهشتكم عن أمر القنصل نفسه، إلا أن هذا الكلام ليس رداً على رسالتي. لانتي في ورقتي قد علمتكم بكل دقة عن تقصير قنصلكم، وليس فيها شيء لا يدعو إلى الدهشة، راجعوا خطابي المذكور وستقفون فعلاً على كل طرف يتعلق بالقنصل الذي تظل مشاعري نحوه ثابتة لا تتغير، وعندما تقتنعون بما أخبرتكم به أن تعملوا على تنفيذ مطلبي حسبما يدعو إلى ذلك واجب الصداقة».

علي القائد الأعلى

للمحروسة طرابلس الغرب⁽¹⁾

وتوقعات باللوفتش إذن اتسمت بالصدق، وتشهد بان حدسه كان صحيحاً عندما اشتبه في عبدالرحمن

وكان للحوادث نوايع في سنة 1768 بعد ان اعلم الحكماء الخمسة ممثل الجمهورية بأن علياً بدلاً من تكذيب الافتراءات السابقة، عاد يؤيدها، وأصر على رغبته في تعيين قنصل حديد.

ومن جهة اخرى فلا أتردد في وصف خطاب القنصل بأنه قطعة فنية رائعة من الذكاء، ووثيقة بالغة الأهمية، تلقي الضوء على نفسية وطبيعة ملك طرابلس وحكومته.

فلقد كتب باللوفتش: «إن ما اعلمتموني به سعادتكم حول اقالتي التي يسعى إليها هذا الباشا للمرة الثانية تأكيداً للأولى. ليدهشني كل الدهشة، ولن أستريح حتى اعرف كيف

(1) تاريخ هذه الرسالة 8 من اغسطس 1767 وقد ترجمها جيوفاي ميلانو ترجمت النسخة الرسمية في ذلك الوقت

حدث هذا خلافاً للأمر والاحتجاجات التي صدرت من الباشا نفسه بحضوري، انني اعلم منذ زمن مدى ضخامة خبث بعضهم، إلى أي حد تنذبذب هذه الحكومة، اما ان يصل الافراط إلى هذه الدرجة فالحق أقول ما كنت اصدق ذلك ابداً، وأكثر من هذا أعلم المصدر اللئيم الذي صدر عنه هذا، ولست ادري كيف ان النفس المضطربة للمعروف لديكم عبدالرحمن أغا الرجل الغادر الذي ينجذب جميعهم إلى غاياته الخاصة (لا حق الله له غاية) قد تجرأ بوسائل خفية، وبما قدمه من هدايا أعمت عيون الكاتب الوزير التركي، فتحدى السلطة القاطعة، وفيما لا يشرف سيده الذي أمر بناء على ما رفعته إليه صادقاً في ذلك الحين بان تكتب رسالة إلى ذلك الديوان السامي مليئة بمشاعر الصداقة والود، مطمئناً ديوانكم بأنه (أي الباشا) لم يخطر على باله ابداً بان يجر كتاباً يناقض العدل وحسن الانسجام الحالي.

ولما ان مثلت في هذه الأيام بين يدي الباشا كان معي اصل الخطاب الذي بعث به هو نفسه والذي يحتوي على تأكيد إقالاتي، وقد احلتموه سعادتكم عليّ مرفقاً بكتابكم الذي سبق ذكره، وعرضت عليه في هدوء ورواية (كان هذا ما ينبغي عمله في مثل هذه الأزمة، حتى لا يحدث في المستقبل سوء تفاهم مماثل أو اعظم منه، مما يسيء إلى كرامته وهيبته) ما أمرتي به حكمتكم بشأن الموضوع، مذكراً بإياه بمدى قوة احتجاجاته في الماضي التي ابداهها إليّ معتذراً لاقتناع ديوانكم، واغتنمت الفرصة، ونحن في هذا الحديث قدمدت له أصل خطابه معبراً عن أسني.

وقد بدا متأثراً جداً لعباراتي، ولما رأيي أمد يدي إلى الخطاب نفسه قال لي احتفظ به، وكان لا يريد ان يراه الوزراء الحاضرون هناك، وأضاف كلمات⁽¹⁾ رأيت ان انقلها كما هي بنقائها وطبيعتها:

«هون عليك ايها القنصل انت لا تستحق ان اكتب ضدك ما يسيتك، انت تعلم جيداً صداقتنا لك فلماذا اذن اكتب عنك ما يسيء إليك؟ إن شاء الله يطبل في عمري، وعندي بالوقت حتى افكر في الاعمال الصالحة واكشف من يعمل على الإساءة إليّ».

وقد اجبته انه إذا كنتم سعادتكم تريدون ان تحافظوا على ان يسود السلام بينكم وبين الأمراء، كما انا اعتقد، فيجب ان تهتموا بما يقع في حكومتكم من سوء النظام والتصرفات الفردية التحكيمية، وإلا فلن يستطيع الأمراء ابداً ان يعرفوا رسائلكم الصحيحة من المزيفة، مذكراً بأنه قد يتعرض لمشاكل معقدة لا تكفي المبررات والأعذار لتهدتها.

(1) هذه الكلمات نقلها الباشا لعة عامية إيطالية من لمحات حوار شبه الحرية الإيطالية وخاصة صقينة! على ان كثيراً من وزراء القصر مانليين كانوا يتقنون الإيطالية علاوة على اللغة التركية، باعتبار اصلهم الإيطالي. باستثناء الباشا الذي كان يجمل لعة احداه التركية.

قال: إن هذا صحيح ايها القنصل، ولكن أجدني هنا في وضع، كما تعلمون جيداً، لا يلاقون فيه صعوبة في التضحية بي من أجل عشر سكويينات. وفي الختام أبدي لي كل اعتذاره مميّناً لي كامل جهله واستغرابه للحادث، وأخذ يفكر بعد ذلك كيف يستطيع ان يطمئن ديوانكم باحسن الطرق واضمنها. وقرر ألا يستخدم كاتب اللغة التركية، وهي لغة لا يفهمها الباشا إلا قليلاً، وأمر كاتب القوانين ويعتبره أخلص رجاله، أن يتولى الكتابة إلى سعادتكم بلغته العربية رسالة مليئة بالعبارات المطمئنة، على ان تحال قبل ختمها إلى هذه القنصلية لتقرأ عليّ واقنع بمتى صدقه».

وجاء الكاتب إلى باللوقتش ومعه إلى جانب الخطاب صرة صغيرة بها نسيج الجليزي من النوع الرفيع ذي الوجهين، قائلاً: إن الباشا يقدم له هذه الهدية دليلاً على حسن صداقته. وقرئت له الرسالة، وبما ان القارئ لا يحسن التعبير بالإيطالية فقد بقي القنصل متردداً قليلاً فيما تضمثته، ولم يرد ان يبادل الباشا الهدية بل تظاهر بعدم الاهتمام. دون ان يشير إلى المفاجأة بالشرف الذي طوقه به.

وختم باللوقتش رسالته والشك لا يزال يراوده: ولا أريد ان افترض، مع كل عبارات الصدق هذه، بان خطابه يختلف عنها.....

والوثيقة التي نقلناها كاملة اعلاه هي انعكاس لطبيعة ملك اضحوكة، وردوده المضحكة على احتجاجات القنصل والتي انطلقت منه في لحظة صدق هي اعتراف بالعجزوية في التفكير بطريقة اطيب، في شؤون، ورغبته في التخلص أخيراً من أولئك الوزراء الذين لن يضرهم ان بضحو به في مقابل عشر سكويينات، ويستغلون جهله باللغة التركية، فيكتبون باسمه إلى مختلف الدول خطابات تختلف تماماً عما أمر به.

هذا هو علي بن محمد باشا القره مانلي سيد طرابلس الغرب المجاهدة والمحرسة.⁽¹⁾

* * *

قيمت سنة 1767 تعيها الذاكرة بسبب المجاعة الرهيبة، وكان لها انعكاس بالطبع على سياسة الايالة الخارجية ايضاً.

وروى باللوقتش المجاعة لا تزال تعذب سكان هذه الايالة، وخاصة في هذه السنة لتي ضاع فيها المحصول بكامله، بسبب قلة الأمطار والحروب الاهلية التي تندلع بين الرعايا العرب. وحينئذ فيما يجب ان يقرره سائر المجاعة. وقد كان لا يمتد تيب من الشد. واحيراً قرر تعيين عدد من السفراء ليعث بهم إلى مختلف الجهات طلباً للمعونة.

(1) هذه بعض ألقابه الكثيرة التي اعتاد ان يجلي بها خطاته

وارسل إلى الباب العالي طالباً قحاً، وأرسل قبل ذلك رسلاً إلى المغرب والجزائر وفرنسا. لقد أسرع دي لانسى إلى الباشا باسم ملكه صاحب الجلالة قائلاً: إن هذا الموفد لن يحظى بأية مقابلة، واضطر علي باشا أن يعده بتأجيل الإيفاد. أما قنصل السويد والدانيمرك ليصلا إلى نفس الغرض، فقد وافقا على أن يدفعوا للباشا مبلغاً من المال قدره 2000 سكوين مع التعهد بان يوفرا من ملكيها هدية مناسبة، برغم أن هذا المبلغ لم يتأكد لدى باللوفتش.

وبالنسبة للندن فليس هناك شيء جديد من جانبها، ولا يزال أحمد أغا الخوجة بيلاط الملك بصفة سفير منذ السنة الماضية، ولم يتضح الأمر بالنسبة لهولاندا.

لقد توهم باللوفتش بان بلاده ستكون بعيدة عن هذا الازعاج، إلى أن علم من أحد ثقائه بان الباشا «سيوفد إلى البندقية حاجي أحمد مقرني، وقد اتفق على استئجار المركب البندقي الذي يقوده يقولوه فلوفتش الراسي الآن بهذا الميدان».

وتقدم فوراً إلى الباشا باحثاً عن اسباب البعثة إلى البندقية. وذكر له انه (أي الباشا) نسي بعد وقت قصير جداً ما تم الاتفاق عليه مع ناني، وان يبعث عن طريقه ما يتعلق بأي شأن له مع أمير البندقية⁽¹⁾، وانه (أي باللوفتش) يعارض ويحتج على إيفاد أي رجل من رجاله وبأي شكل، وطلب توضيح اسباب هذا القرار.

ويقول باللوفتش متابعاً: لم يفكر الباشا أن التوجيه كان صحيحاً وقال: في الحالات غير العادية وعند الحاجة يريد ان يلتجئ إلى اصدقائه. وحيث انه يعتبر البندقية من بين هؤلاء الاصدقاء، فقد اضطرت ظروفه الحالية ان يقوم بهذه الخطوة ليرجو من سعادتكم تقديم شحنة من القمح هدية يستعين بها على سد النقص لديه.

واستطاع القنصل البندقي ان يقنعه إذ ذاك بالتخلي عن البعثة، واعدأ اباه بانه سيطلب المساعدة باسمه وان يرفق خطابه برسالة منه.

وتبين بعد ذلك بان البعثة دبرت بتحريض من عبدالرحمن، الذي كان لا يزال يرسل بعض ثقائه من البنادقة، وهو أمر خطير جداً، إذ تنص قوانين البندقية على عقوبات قاسية جداً ضد كل من يفشي اسرار الدولة أو تكون له علاقات ذات طابع سياسي مع الاجانب.

وفي رسالة مؤرخة في 28 من يونية 1767، جاء: «للقضاء على كل تلك المداورات والمناورات التي يقوم بها ذلك الشخص يجب قطع مراسلاته مع البندقية»⁽²⁾.

⁽¹⁾ حتى في سنة 1767، لم يبق من علي باشا أن أي مكانة ملكية لا يعتد بها ما لم يكن معها خطاب ارفاق رسمي من قنصل السويد. وقد ورد في رسالة للبالوفتش مؤرخة في 9 من ابريل 1765 موجهة إلى الحكماء الخمسة. وعلى هذا فلو سلمت من علي باشا في 18 من يناير 1767 دون علم بالبالوفتش هي أيضاً عارضة للإتفاق المذكور. (2) أصبح بالبالوفتش الحكماء الخمسة في نفس تلك الرسالة بالأمر يردوا على رسائل الباشا، ما لم تكن مرفقة برسالة منه (28 يونية 1767)

وعلى أية حال فقد وصلت المساعدات إلى الإيالة من جهات كثيرة، ورضيت البندقية بان تقدم «في شكل هدية» مساعدتها رغبة في تحاشي سفارة جديدة توفد إليها.⁽¹⁾

بقي موضوع آخر لم يسو بعد بالنسبة لقنصل البندقية، ذلك هو منح جوازات السفر إلى القراصنة، وهذا الأمر يرمي إلى ازالة قلق الباشا الذي يمكن ان يأتيه من اصحاب السفن بشأن ما ورد في الفصل الخاص بمنع دخول الخليج على السفن المعدة للقراصنة. بان يذكر هذا المنع على تراخيص اصحاب السفن، وفي هذا ما يشيع الارتياح للطرفين.⁽²⁾

ومنذ 10 من أبريل أبلغ باللوفتش الحكماء الخمسة رداً على التعليمات التي وصلت إليه في الموضوع بانه خاطب علي باشا في الأمر. فقال: لم يغب عني أن ابرز ما أمرتم به سعادتكم فيما يخص التراخيص التي يزود بها قراصنته. ما حدث من فوضى فيما يتعلق بالتراخيص اللذين منحها للمركبين⁽³⁾، كما حادثته في محتوى الجوازات الجديدة التي يجب عليّ مستقبلاً أن أزود بها قراصنته.

وفما يخص منح التراخيص في المستقبل فقد أكد لي الباشا انه سيأمر الخوجة حتى تكون

(1) مراسلة بالبالوفتش - 26 من اكتوبر 1767، تتحدث عن المساعدات التي وصلت إلى الإيالة وكذلك ما حدث لتطبيب لاندلي. (وهذا الخبر يستكرر في التقارير اللاحقة) من رعايا البندقية. وترك هذا ولده الصغير بطرابلس وعمره سبع سنوات مقابل دين عليه حتى يتمكن من اللحاق بعائلته في سوسة. وعلمنا من الخطاب المؤرخ في 7 من مارس 1768 ان، سرقة ستيفانو لاندلي اجتمعت في سقسس من أرض تونس بمصل اهتمام بالبالوفتش. ملاحظة - قطعت إيالة الجزائر في نهاية 1766 علاقاتها مع البندقية وكان بالبالوفتش أول من علم بالأمر، وهذا يلي خلاصة تقاريره في هذا الشأن:

تقرير بتاريخ 28 من ديسمبر 1766: علم من إحدى السفن التجارية الجزائرية بان الجزائر لم ترصها الهدايا التي قدمت لساي الحديد. وللتأثر من البندقية التي لم تعرف كيف تمتلك الأسرى الجزائريين من نابولي. ومن أجل ذلك اعلنت الحرب على البندقية. ولباله الأهمية ارتأى بالبالوفتش استئجار مركب لاحاطة المراقب العام للبحر المقيم في كورفو بالأمر. ولم يتمكن في هذا الوقت من إيجاد السفينة المناسبة. تقرير مؤرخ في 14 من يناير 1767: من بالبالوفتش إلى الحكماء الخمسة: أخبر بالبالوفتش انه استطاع ان يستأجر سفينة بحث بها إلى كورفو لتتبع مراقب عام البحار عن الحرب التي اعلنت على الجمهورية. تقرير مؤرخ في 14 من يناير 1767: يحذر مراقب عام البحار عن المعامرات التي يقوم بها قراصنة الجزائر ويقول: «لاهمية هذا الأمر، أكرت السعينة المذكورة من فاسيلي كاليحاه من تشيفالوبا 45 سكوينا ليصلها ورقتي المتواصلة هذه إلى سعديكم».

تقرير مؤرخ في 14 من مارس 1768: موجه إلى الحكماء الخمسة، عاد السلام مع الجزائر إلى نصاه. ولم يبق إلا تقديم سعادة اخبرو بمحو لانهاء كل شيء.

(2) مدح بخطاب بالبالوفتش المؤرخ 26 من اكتوبر 1767. صادر من يوبتش بتاريخ 6 من اكتوبر 1767. (3) الشكايات البدان اشارت إليها الوثيقة اندفا في طريق القرصة وراء الحدود التي افراها اتفاق نابلي. ويتضمن تقرير بالبالوفتش نفسه المؤرخ في 10 من أبريل 1767 ملحقاً بمودج مطبوع من جوار سفير فرنسي (انظر الملحق الوثيقة 5) كان السادة القناصل يزودون به رعايا البندقية عندما يبحرون على مراكب اجبية ذهاباً وإياباً. وهذا المودج المطبوع قد تفصل به قنصل فرنسا دي لانسى على بالبالوفتش.

مطابقة للشكل المقرر، لكن بدون الإشارة إلى المادة السادسة من الاتفاق⁽¹⁾، ويعتقد ان الإشارة هذه لا معنى لها، وقد تضمنتها جوازات سفر الإيالة مع ما يصدر إلى الرئاس شفوياً واصحاب السفن من تنبيهات.

على أن مجلس الشيوخ لا ترضيه التعليقات الشفوية، إذ يعي سوء نية الطرابلسيين، فقد يجدون حتى في الأشياء النافهة التي لا تعني شيئاً، تعلقة لحرق الإنفاق، ولذلك فقد احتاط لكل المضايقات، وكلف إيمو بان بخضع حكومة الإيالة بتنفيذ ما تم التفاهم عليه مع ناني، خلال الحملة على الإيالات الأفريقية، كشرط لتسليم الاتاوات التي التزمت بها البندقية. لقد وصل إيمو إلى ميناء طرابلس في أوائل أكتوبر 1767، وقبل أن يسلم مبلغ 6000 سككوين في مقابل الإتاوة السنوية واحتكار ملح زوارة، أوفد إلى الباشا بوبتش الذي سبق ان رافق، قبل ثلاث سنوات، باللوفتش، عند مجيئه قصلاً إلى طرابلس، ومن أجل بحث تلك المسائل⁽²⁾.

وتحدث بوبتش أول الأمر إلى الوزراء ثم إلى الداي نفسه، وإلى أكبر أولاد علي باشا. وهو رأس التنظيم القرصني، بالإضافة إلى أنه قائد لها الأعلى، وبعد اخذ ورد لمدة طويلة أذعن الباشا لرغبات البندقية، إلا ان الباشا دخل بعد ذلك فوراً في بحث المطلب الخاص بالاتاوة عن سنة 1766 التي رفض ناني دفعها بسبب قيام حالة الحرب.

وبالنسبة للداي، فقد كتب بوبتش: كان يفترض ان يتسلم بهذه المناسبة حتى إتاوة العام الماضي. وكان وزراؤه يدافعون عن مطلب الداي بجهد كبير، إلا أني والقنصل التجاناً إلى مهارب سريعة. والدفاع عن النفس بأجوبة مقتعة، وقلت بالنسبة للسنة الماضية: ينبغي ألا يقول كلمة واحدة، وبسبب المضايقات الكثيرة التي قامت من جانبهم، كما يعرف كل واحد، فليس من المناسب ان يستفيدوا من الهبة السنوية الموجهة فقط إلى دعم الصداقة الطيبة، ولم تتوفر هذه إذ ذاك بل انقطعت. وما تبع ذلك من اتفاق كبير عام وخاص. وليس من الحكمة إثارة الماضي ولا يترتب عليه سوى انتقاد حكومتكم، وبالرغم من قوة بيان البنادقة فقد كان عليهم أن يجهدوا أنفسهم لكبح جماح الوزراء وليس بالسهل، لما كانوا يتوقعونه من الحصول على مبالغ أكبر، واضعين على بساط البحث انعكاسات متنوعة. تشير بها إليهم ظروف المسألة

(1) المادة السادسة من مبحث الاتفاق تحتوي على وصف للحد الجديد الذي تقرر بالسنة لقراصنة طرابلس. وفي حتام هذه المادة ما يلي: «فضلاً عن ذلك يجب ان يسجل هذا الفصل في جميع التراخيص التي ستسمح للقراصنة. وكذلك على حد سفيراتي بمحيطه قنصل البندقية. وقد جمع حكامهم على ان يرحبوا بحرس أولادهم. من يدعت إنشاء الطرابلسيين إلى احترام الاتفاقات.

(2) تقرير باللوفتش إلى الحكاه الخمسة بتاريخ 3 من أكتوبر 1767. ملحق به محضر عرق السفينة البندقية التي يقودها الريان بييترو أدوروي في مياه طرابلس

الجزائرية⁽¹⁾ الحالية.

واخيراً وبعد مناقشات طويلة، ومع الاعتراف اللازم الذي لا يمكن فصله في مثل هذه المناسبات عن الالتزامات المهرقة، وافقوا على تسلم الاموال المذكورة مع نسيان الماضي.

اما عبد الرحمن فقد كان من الذين ساندوا مطلب البندقية، وقام بدور هام في هذا السبيل، وهذا لغزلاً يمكن فهمه. وقد كتب عنه بوبتش وقد سبق ان تعرف عليه إذ رافقه إلى طرابلس بعد عقد صلح 1764: «خلال اقامتي القصيرة ابدى لي عدم اهتمامه الكامل بالامور الماضية، وحرص على ان يحيطني بكل مظاهر الصداقة والامتنان لفضل البندقية معرباً عن تأييده للبنادقة تجاه المطالبة بإتاوة السنة الماضية»⁽²⁾.

وفي شهر ابريل من سنة 1768 استولى جالوت طرابلسي على سفينة فرنسية، فارسل الباشا، بناء على احتجاج دي لانسي، باحدى سفنه للقبض على البحارة الارناؤوط التسعة الذين قاموا بالجريمة، ووجد الجالوت وليس به سوى زنجي واحد، وجيء به وعلق بالمشقة في اليوم التالي، واعتقد الباشا بأن هذه الترضية كافية لتسحب فرنسا مطالبها بشأن السفينة المنهوبة⁽³⁾. وفي السنة التالية طلب القنصل الفرنسي تعويضاً عن الغنيمة ذاتها قدره 5200 سككوين بندقية، وأجاب الباشا عندئذ ان رعاياه بدرنه (اصحاب الجالوت القرصني) ثاثرون عليه، وأنه من جهته قد قام بما هو ممكن. بشق المسؤول الوحيد الذي عثر عليه.

وإزاء هذا هدد دي لانسي باستدعاء فرقة بحرية فرنسية، وكان لهذا اثر مذهل، فقد التزم علي القره مانلي بدفع 1000 سككوين خلال العام الجاري و4200 سككوين الباقية خلال السنوات القادمة.

وروى باللوفتش هذه الحادثة وجاء في تعليقه عليها: «يعتقد أن القنصل هدد باستنفار الفرقة البحرية تلقائياً عندما رأى أن لا إستجابة لما يعرضه باسم ديوانه الملكي، ومهما يكن من أمر فهذا هو العلاج الوحيد الذي يحوي كل الأسباب لنصرة حقلك. ولا رغام هذه البلدان على التزام حدودها»⁽⁴⁾.

إيتها الفضيلة الفاتنة، فضيلة اللجوء إلى القوة والحملاات !

إن التهديد بالإلتجاء إلى مثل هذه الوسائل وحده كاف

ليستسلم علي باشا صاحب المجد

(1) كانت الجزائر كما علمنا، في حرب مع البندقية

(2) من خطاب بعث به بوبتش إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 6 من أكتوبر 1767

(3) من تقرير باللوفتش المؤرخ 7 من مارس 1778.

(4) من تقرير باللوفتش المؤرخ في 7 من مارس 1778.

وحكومته الجبابة

بلا قيد ولا شرط !

وبهذا الخصوص، وبعد أيام قليلة، وبعد حادث وقع مع عبدالرحمن يمس حصانة القنصلية اضاف باللوفتش: «ذلك الإمتنان لا يحصل عليه القنصل مهما كان حماسه قويا إلا بحضور سفن دولته مهددة، فتبلغ الغايات، ولعلها العلاج الوحيد في مثل هذه البلدان، وتقديم خدمة نافعة لجميع الدول»⁽¹⁾

وبتاريخ 3 من مارس 1769 ثبت باللوفتش بمرسوم من مجلس الشيوخ في منصبه قنصلاً⁽²⁾ لمدة خمس سنوات أخرى. وهذا اعتراف عادل بمقدرته وبالنشاط الذي يبذله لوطنه.

وقد قيل سابقاً: إن الهدوء النسبي لن يكتب له الدوام. وفعلاً وصل بعد مرور عشرة أيام خبر مفاده أن القراصنة استولوا على مركب تابع للبندقية. وكان قادماً من تشيفالونيا فطالب القنصل بالقبض على الراكب فوراً، وقد ذكر كلمة «فوراً» لأن المذنب إذا ما استطاع ان يلتجئ إلى «مكان حرام يبعد عن المدينة، يلتجئ إلى المجرمون لقدسيتهم ويسمونهم «مرابط» ويعتبر كأكثر الكائنات تقدساً واحتراماً» فلن يلحقه أي عقاب.

ويبدو ان الباشا وافق أول الأمر على القبض على الراكب، ولكنه بعد بضعة أيام أكد بكل جلاء ان التهمة التي نسبت للراكب ليست صحيحة. ومن أجل ذلك لن يتخذ أي اجراء لعقابه⁽³⁾

وحيث لم يحصل القنصل على الترضية اللازمة هدد باتخاذ اجراءات حكومية صارمة. ولكنه فيما بعد غير الأسلوب، وقد بدأ يعيش «حياة خاصة، فلا يخرج من القنصلية نهراً».

في 10 من مارس 1769. قد ورد هذا التقرير بشأن الامتيازات القنصلية ما يلي: «الإدارة البحرية في بلادنا لا بد لها من يوليه هذه البوارج القنصلية فاسمحوا لي بأن اذكر بان القنصليات في هذه البلاد هي بحرية. فإذا ما خرج أحد غيره وقته ثم فر ودخل قنصلية. فلن يلاحقه او يدخله أو أحد. وعدمه يسمى بـ... من منه العقوبة، فإذا كان يستحق عقوبة الاعدام سحبه مدة من الزمن. وإذا كانت عقوبته السحب من سراحه. وكل ذلك احترام للقنصليات». فقد كانت مقام القنصليات محترمة. - من جهة أخرى -
وغير في تقرير قصص البندقية سنة 1768 بعض البيانات الهامة، فتاريخ 7 من مارس 1768 ورد ما يلي: «لا يخرج من هذا الصيف من اجل القرصنة إلا ثلاثة أو أربعة جوايلت هذه الحكومة، فليس لديه أكثر هذه السنة وتاريخ 30 من مايو 1768 ورد ما يلي: «سيفافر محمود الخوجة سفيراً إلى البلاط العثماني ويحمل معه رسالة تقديم من باللوفتش إلى السفير البندقي في الأستانة، أما أن تبحث طرابلس بسفير إلى الباب العالي فهذا دليل على استقلالها كما هو الشأن. وقد رقت مع هذا تقرير شهاده صحة شرب - حقه - صحة جيدة ونسبت هذه الأمراض في المدن الساحلية، إذ كان على السفن عند وصولها إلى المدينة أن تبرز للسلطات المختصة الشهادة الصحية التي يمنحها القنصل بالبناء الذي خرجت منه تلك السفن (انظر الملحق - وثيقة رقم 6).

(2) تقرير باللوفتش بتاريخ 3 من مارس 1769

(3) تقرير باللوفتش بتاريخ 13 و 17 من مارس 1769

وعند المساء فقط يخرج للاجتماع باصدقائه القناصل. الأمر الذي أثار اسباب التفكير لدى عليه القوم».

وبعد أيام قليلة، عندما ذهب المستشار البندقي إلى القصر من أجل مشكلة نشأت بين احد رعايا البندقية وأحد المسلمين قال له الباشا: «أيها المستشار ماذا أصاب قنصلكم حتى إنه، كما قيل لي، لا يغادر المنزل، وماذا يعمل وكيف يقضي وقته؟ قل له يسرني ان اراه لشرب القهوة معاً في ظل الشرفات وتتمتع بمنظر البحر».

وتحت تلبية رغبة علي القره مانلي، وخلال الحديث تمكن باللوفتش من الحصول على الموافقة بانزال العقوبة بالراكب الجاني، أو بعبارة ادق، حبسه في انتظار تعليمات البندقية، وفعلاً في مساء اليوم نفسه وضعت القيود للراكب وادع السجن⁽¹⁾.

وللحادث شيء من الأهمية، إذ بناء على ما ورد بوثيقة لاحقة⁽²⁾، فإن اسمه هو احمد الراكب، وهو أول رايكس بالولاية، ويتمتع بكثير من الحماية، اما امرأته فانبرت لتتمسك بالمساعدة من عليه القوم حتى لا يتعرض زوجها للعقاب الذي يخوض عليه باللوفتش، أي بضربه «500 جلدة ليكون عبرة لمن اعتبر، ويطرده من الإيالة مع عدم السماح له بالعودة إليها. ومع البقاء في السجن إلى يوم استيفاء العقوبة كاملة». وذهبت زوجة الراكب احمد إلى القنصلية ايضا، ولكن باللوفتش، حتى لا يرق لحالها، أظهر في كل مرة غيابه عن البيت.

كان الباشا في البداية ميالاً إلى معاقبة الراكب بالإبعاد، ولكنه فيما بعد كما قال ممثل البندقية، «لم يهتم بالذين كانوا يحمونه وذكر لي انه لا يزال عند كلمته وأقسم برأسه، وهو قسم عظيم، أنه عند وصول مركب متجه للشرق سيخرج الراكب من السجن وينزل به العقوبات طالبت بها، ليكون عبرة لغيره، وقد أكد لي الباشا بان الراكب قد تصرف شخصياً وبرغم الأوامر الصارمة الصادرة إليه».

واستطاع باللوفتش ان يتنزع من علي باشا وعداً بتعويض الأضرار التي لحقت بالبندقية، وقال في تقريره: «لم يبق الآن سوى وصول مركب مشرقى حتى تنفذ عقوبة الراكب رسمياً، غير انني لا أضمن بالضبط عدد الجلدات»⁽³⁾.

وفي تقرير بتاريخ 30 من يونيو 1769 ورد ان احمد الراكب قد أركب بعد ان لقي جزاءه، مركباً فرنسياً متجهاً إلى الشرق، ولكن قصته لم تنته، ففي شهر اغسطس من نفس السنة كان

1 - نفس ما - في 12 من ابريل 1769

2 - نفس ما - في 16 من مايو 1769

3 - نفس ما - في 16 من مايو 1769

الرئيس موجوداً بأحدى القرى التي تبعد عن طرابلس 40 ميلاً. ويأمل ان يجمع امرته من هناك بمساعدة الوزراء الذين كانوا يقدمون له الحماية.

وماذا على باللوفتش أن يعمل؟ بعد أسابيع قليلة ستصل إلى طرابلس الفرقة البحرية البندقية المكلفة بتقديم الإتاوات السنوية إلى الإيالات، وبعد ان طلب باللوفتش دون جدوى من الباشا إعادة القرصان من جديد إلى مفاه، رأى ان يبلغ القائد البندقي بالموضوع، وستكون طلباته مضمونة الاثر.⁽¹⁾

وفي الأيام الأولى من شهر سبتمبر⁽²⁾ التي سعادة فرانثيسكو فالير أمير البحار مراسيه في ميناء طرابلس، قادماً من الجزائر وتونس، ولما احيط علماً بما جرى توصل إلى الحصول على وعد من علي باشا بطرد أحمد من جديد، واحتفظ أمير البحار بـ 120 سكوتينا من الأتاوة السنوية البالغ قيمتها 3500 سكوتين للتعويض. واكد تبادل الهدايا الاستقرار الكامل والتحسّن المطلق في العلاقات.⁽³⁾

وهنا يجب ان نذكر ان المظروف رقم 764 يتضمن ملفاً ضخماً من الوثائق يحمل عنوان:

1770

محاكمة

اجريت في طرابلس بـ مكتب الاستشارية البندقية

عملاً بما أمر به اصحاب السعادة الحكماء الخمسة للتجارة

لقد اطلع كوروه⁽⁴⁾ على هذا الملف، وقدرت انه من الأولى ان استكمل روايته بما يتوفر من

(1) نسخة من مذكرات... 12 من أغسطس 1769

(2) التقرير المؤرخ في 5 من سبتمبر 1769

(3) علماً من التقرير المؤرخ في 25 ديسمبر 1769 أن أحمد الرئيس كان قد أعد إلى المفتي نهائياً بالرغم من كل المساعدة التي

قدمت له من قبله

(4) كتب ف. كوروه بحريته إلى حادر بيتوه تاريخ 6 من يناير 1939: حدث بين فرنسا والبندقية سنة 1770 بطرابلس... 260. وبعد ان تحدث فيروه عن تعاطف الأب ديوواتو دا فارالو مع جمهورية البندقية وما كان يحاوله لقتل حامية الإرسالية إلى القنصل البندقي قال: لقد اعترض قنصلنا (دي لاسي) بشدة على نقل الامتيازات الخاصة به وحده إلى باللوفتش نتيجة لثورة طارئة. لقد كان ذلك سبب العداء الشديد الذي يديه عميد الإرسالية وصديقه القنصل (لقد كان باللوفتش من الداسيا). وفي يوم العطاس وبيبا كان دي لاسي خارجاً من الكنيسة بزيه الرسمي يتبعه بعض المواطنين، اعتدى عليه بعض البحارة البادقة الذين تجمعوا عند الباب بالسلب والشتم. وهددوا به جميع

وثائق أخرى، فقد استند بـ بحثه على الوثيقة رقم 16 المؤرخة في 15 من يناير 1770 وأهمل غيرها اهماً كاملاً.

كما قد رأينا نشأة حامية القنصلية الفرنسية للإرسالية الفرنسيسكان بطرابلس، وعند اختتام فصل حملة ثاني في جزء منه، لمسنا اسباب الاحتكاك بين قنصل فرنسا وقنصل البندقية، وقد يكون مفيداً وهاماً أن نقرأ ما كتبه الأب برنيا⁽¹⁾ بشأن نفوذ فرنسا وامتيازات القنصل:

ولقد ثبتت فرنسا أقدامها تجارياً وسياسياً منذ نصف قرن بإيالة طرابلس. وكانت تدرك مدى قوتها وتفوقها على الدول الأخرى الممثلة بطرابلس الغرب بقنصليات، وتسعى ان تطيع في فكر العنصر الوطني انها أكثر الدول قوة وأشدّها تمسكاً بالدين، وقد ساهمت في خلق هذا الانطباع لدى العرب، تلك المظاهر الخارجية والاحتفالات التي كانت تجعل من قنصل فرنسا ملكاً في شكل مصغر. وإلى جانب قنصليات فرنسا وانجلترا التي استقرت منذ قرن بطرابلس، انشئت قنصليات أخرى لنابولي والبندقية والسويد وهولاندا في طرابلس، في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وكنيسة الإرسالية التي تجمعهم خلال الصلوات في الأعياد الدينية. هي المكان الوحيد في طرابلس يتفاضلون فيه بحلال مناصبهم بحضور رعاياهم، ويضرب هذا مثلاً حسناً للمسيحيين ويفرض الاحترام على اهل البلاد. وهناك أيضاً الاجتماعات الرسمية بالقصر حيث يتوافد القناصل بازيائهم اللامعة امام الباشا، لكنه يتصرف في أسبقية التشريف تبعاً للمناسبات السياسية. وفي هذا الخصوص يوجد تقرير من قنصل فرنسا (بيير بولار) قدمه إلى حكومته سنة 1708 عندما كانت العلاقات بين فرنسا والإيالة جيدة جداً. وقد ورد فيه: أجلسني الباشا إلى جانبه على العرش في قلب الديوان. ثم جاء القنصل الإنجليزي فقدم تحيته واقفاً وانصرف، وزارني رئيس البحرية. وهو ما لم يسبق ان جرى العمل به».

ومقعد الشرف في كنيسة الإرسالية ينحصر قنصل فرنسا باعتباره حامياً للإرساليين. وما كان يجري العمل به بالقنصليات المنبثة بالشرق طبق في طرابلس كذلك. فالمراسم الموافق عليها وحرى تأكيدها في تواريخ مختلفة من قبل الجمع المقدس تنص على ان يكون للقنصل مكان متميز في الكنيسة بصفته حامياً لها.

وفي ساعة الطقوس المقدسة يجب ان يذهب احد العبيد، وأحياناً قسيس أو عميد

(1) حينما اضطر دي لاسي ان يستل سيفه واضطر كذلك الحرس... 1766... 93

الإرسالية نفسه إلى دار القنصلية لمرافقة القنصل إلى الكنيسة، وعند المدخل يقدم إليه الماء المقدس، وعلى القائم بالطقوس ان يخصه في بداية ونهاية القداس بالحناءة مميزة. وفي هذه الاثناء يبحر باللبان شأنه شأن وزراء الكنيسة، ويسمح له بقبلة السلام.

ويحضر القنصل المواكب حاملاً مشعلاً منيراً يقدمه إليه القسيس، ثم هناك اعياد أخرى مقررّة يجب ان يعقّب فيها وينشد في نهاية القداس نشيد لاهوتي للملك المسيحي جداً.

تلك كانت المطالب المذكورة التي يتمسك بها القنصل المختص. حتى انه من القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن الماضي. لا تخشى إرسابية القربسبسكان في طرابلس تعبيراً في الحكومة، أو حدوث ثورة في الإيالة بقدر ما كانت تخشى السهر في اجراء مراسمي ديني بسيط تجاه القنصل الحامي، والأب بنينو دا شيليتو لا يتقصه الذكاء وحسن النية. فقد اتجه إلى المجمع المقدس للداغاية عندما طلب قنصل فرنسا ان تضاف إلى المراسم المذكورة امتيازات أخرى ادخلت إلى تونس تحكيمياً، مثل تقبيل الانجيل. والرش بالماء المقدس في ايام الاحاد، مثلاً يعامل كبار رجال الدين، واجاب المجمع على الطلب بارسال صور من الرسائل التي وجهت في مثل هذه الظروف إلى الأساقفة والقساوسة الكبار في الإرساليات. إلا أن هذه التعاليمات القاطعة وصلت بعد اربع سنوات - سنة 1749 - فكانت متأخرة جداً لتتبع قطع العلاقات بين القنصل وكبير القساوسة، وسافر هذا الأخير إلى روما ليعلم المجمع المقدس عن الاختلافات التي تعود بالضرر على الإرسالية، ولكن المجمع المقدس لم يبد حكماً بسبب نقص البيانات الكافية، ورغبة في عدم الاصطدام بسبب حفل مع دولة فرنسا قبل التشاور في الأمر. وعندما عاد الأب بنينو إلى طرابلس طلب من قنصل نابولي المساندة التي افتقدتها من قنصلية فرنسا، واستدعى إلى روما بسبب مسألة تتعلق باحدى اهتماماته التي لم تتحقق، ووجد هناك عدداً من الشكاوى ضده فأبقى في روما.

«أود أن أحت من يخلطني بأن لا يحتك بهؤلاء الدبلوماسيين إلا إذا كان يرغب في النقل الفوري، هذا ما سجله صاحب يوميات «الكتاب القديم» والذي كانت نهايته في طرابلس مماثلة لمن سبقه ولنفس الظروف. فقد استبدل به الأب جاو دينسيو دا زوكيرو (من مدينة نوافرا) وهو من الابريشية الفرنسية بروما، وكان قد وصل إلى طرابلس سنة 1755 حيث تسلم التركة البغضة، بدأ بمهارة وجدارة الإصلاح بين القنصليات والإرسالية. فحسم الخلاف مع قنصل فرنسا. وهذا مطالب قنصل نابولي باسباب معقولة. وانتهى به الأمر إلى اكتساب تقدير عليا القوم من المسيحيين في طرابلس.

«وفي سنة 1763 (اغسطس) تقلد الأب جيرولامو (من مدينة بينابيو) شؤون الإرسالية وكان يمكن ان تمر مدة عمارته وهي خمس سنوات في غاية الهدوء إذا لم يعكر صفوه ازعاج

مطالب القناصل، وكان آنذاك القنصل الحامي للكنيسة هو بيير دي لانسي وكان عظيماً في تفكيره واسع الاطلاع، إلا أنه كان جباراً مندفعاً إلى حد الافراط.

فلقد فرض، كأول شيء يقوم به، على عميد الإرسالية إزالة الموضع من الكنيسة المخصص لروحة فصل السويد. وقد تسامحت معه الإرسالية دائماً احتراماً لشخص السيدة. ولم يتضايق منه فيما مضى أي واحد من القناصل السابقين، بل كان موضع امتنان، إلا أن دي لانسي بصر بأن يكون التمييز في الكنيسة التي يحميها خاصاً به هو فقط.

ورغبة من العميد في إشاعة الوثام، أعلم قنصل السويد بمطلب دي لانسي. أما هذا ودون ان يتضايق فقد سحب مكرع زوجته من الكنيسة، ولم تدخلها بعد ذلك، وكانت تؤدي واجباتها الدينية في الكنيسة الصغيرة الملحقة بقنصلية البندقية.

«وفي يوم 8 من ديسمبر 1763 بسبب وفرة القساوسة الأرقاء في طرابلس استطاع العميد أن يقيم احتفال يوم العذراء بشكل مهيب، وفي تلك المناسبة وبينما كان الشماس الأب ديو داتو دا فارالويدور بالمبخر على وزراء المذبح صاح قنصل فرنسا: «هات إليّ اللبان!». واعلم ان سييتر في الوقت المناسب، وقاطع القناصل الكنيسة، فلا يطبق قنصل فرنسا ان يكون إلى جانبه اصحاب سلطة، واشتكى مرة من حرمانه من شرف هام لأن نفوذه لا يبرز عند غياب الآخرين، فقد ارتأى القناصل أن يفضوا عنه ويتركوه وحيداً.

ويحضر الحفلات الدينية يحيط به الربانة والبحارة الفرنسيون كحرس شرف، وفي الكنيسة يصيح للآخرين بصوت عال ويناديهم بالإشارات والصفير. كل ذلك من اجل المظهر وازراز السلطة.

وعند انتهاء القداس ينشد الدعاء لسلامة ملك فرنسا، وعندئذ يخرج دي لانسي من مركبه. وهو يرتدي الزي الرسمي. ويقف في منتصف الكنيسة وبده في الحاصرة يقب بطراً قاسياً مقطباً وفي هيئة أمر من أعلى إلى أسفل ومن اليمين إلى الشمال، ليراقب من كان يؤدي النشيد، ومن يقف احتراماً ومن لا يفعل ذلك، وعلى جميع الحاضرين بما في ذلك النساء أن يقفوا إجلالاً.

وعند نهاية الإحتفال يجمع حوله في ساحة الكنيسة الربانة والبحارة الفرنسيين ويطلب منهم ان يهتفوا ثلاث مرات: بحمي الملك، بصوت متدرج، يعلو كل مرة على السابقة، مثلاً يفعل الشماس عندما يرتل نشيد (نور المسيح) في الأسبوع المقدس، وفي الوقت نفسه يخلع نعته ويمدّها ذراعه كاملاً نحو إحد في سوق تخبّيت هربية تنبر الصلحك لعراتها. ولم يست دي لانسي ان يتقدد البهرج الخارجي الذي احاط جاكوموناني به نفسه، ألم يكن ما أوردناه من بهرج خارجي أقرب إلى مظهر كرنفالي؟»

وتتابع الآن تطور الأحداث حسب ما جاء بالوثائق الفرنسية⁽¹⁾. وفيما يلي أنقل الخطاب الموجه من دي لانسي إلى قنصل البندقية بعد الحادث: «وبينا كنت أمس حارحاً من الكنيسة تصدى لي بحار من رعاياكم ثلاث مرات بوقاحة، وما كنت قبل تصرفه هذا لأطلب منه اداء التحية إليّ، برغم أنني كنت في بيت يتوجب فيه احترامي، ويجب ان تلاحظوا ان هذا البحار كان مرافقاً لمواطنه الذي سبّ قبل ايام قليلة المقدم مونوير (؟) مواطني. داخل الكنيسة وفي قلب التكية التي تحميها فرنسا، فاضطرت كي ابعد عني هذا الصنف من الرجال أن اضربه بعرض السيف، وقد أبدى تجاهي عجرفة لا حد لها مع كثير من الإصرار. في مكان يجب ألا يساء إليّ الأدب فيه، وقد أرسلت السيد بيناتل يحمل إليكم الشكاوى ويدعوكم للمجيء لتأمروا بإلقاء القبض على الجاني. ولا أدري لماذا لم تحضروا انتم أنفسكم أو أي واحد من طرفكم، لقد رأى السيد بيناتل وهو يدخل بيتكم في المرة الأولى نفس البحار الذي شتم الريان مونوير، وهو خارج من عندهم يتميز غيظاً والذي لم تقدموا إليه الترضية المناسبة ليضع حداً للاضطرابات التي قد تنجم.

لقد ألقى بنفسه كالجنون في فناء المأوى. ولما رآه أحد البحارة الفرنسيين هاجماً حاول أن يمسك به، فتناول هذا الشقي الذي يوحى منظره بالشؤم سكيناً في الحال ليقتل به كل من يتقدم إليه من الفرنسيين، وفي الحادث جرح ثلاثة منهم جروحاً خفيفة عندما تصدوا لتجريده من السلاح، فهل كان من المناسب تركه ليقتل؟ وفي أي بلد، سيادتكم لا يلقي القبض بالقوة على مجرم خسيس ممسك باداة غادرة قاتلة.. وتنع، فطرحوه أرضاً ونزل به الركل واللكم. وذلك كان سبب الرضوض التي تحدثون عنها، وقد أمرت بشد وثاقه دون أن اقرب منه أو ألمسه، وفي النهاية سلمته إلى شرطة سيادة الباشا في حضرة سيدي عبدالرحمن (دى اللونه) إذ لم يحضر من طرفكم أحد برغم إخطاراتي المتكررة التي كلفت السيد بيناتل بتسليمها إليكم، لقد كان (دى اللونه) شاهداً ويعلم الجميع ان الفرنسيين كانوا غير مسلحين، ولا خرج أي منهم لإحضار السلاح، ولا خطر ببالهم أو ببالي الذهاب إلى داركم، انني أجهل ما تمخضت عنه المساعي التي قمت بها في هذه المناسبة لدى الحكومة، ومن طرفي فقد قمت بجميع المساعي التي تتطلبها الحصافة والأدب، ومعالي الباشا وسيدي عبدالرحمن على علم بذلك. واني لا أعلم لم قام جنودكم بحمل السلاح في ظرف غير وارد فيه استعماله وفي عاصمة يجب ألا يظهر فيها غير سلاح الحاكم، كل ما جرى هو من أعمال فوضى احداث كبار (كذا؟) لا أفهمها ولا استطيع أن أقول لكم عنها شيئاً.

(1) قال كوروه إنه قد وجد الوثيقة المذكورة آنفاً بمخطوطات الدولة المسماة «الفاصل» ملف 163. لكن الوثيقة كـ محمودة بالمظروف رقم 784 (مع وثائق أخرى سائبة) وهي التي كانت تحمل رقم 163 في السيف نفسه.

ولقد طلبت منكم أمس الإنصاف القائم على أسباب عادلة فتجيبوني اليوم بخدعة مكشوفة وتطلبون مني ما طلبته منكم لاناس كان عليكم أن تعاقبوهم.

ثم تلاحظون عليّ بطريقة غير لائقة انني لم أحل دون اخذ حافضة نقود المجرم عند القبض عليه. لكني لم اكن حاصراً آنذاك، فقد كنت في الدور العلوي عند أحد ابواب فاعة التكية. وليس غريباً في مثل هذه الأحوال أن يقع شيء ما من جيب هذا الشقي ويضيع، وهب انها وقعت وني سأمردّها أو ادفع ثمنها إذا ما طلعت ذلك. وحتى إذا كان الأمر غير صحيح فاني مستعد للتكرم عليكم بثمنها.

وقد قمت بكل المساعي التي يقتضيها الواجب والشرف للسيطرة على مواطني وهم ملتزمون من تلقاء أنفسهم بالحدود المقررة لهم.

وهكذا فاني احتج عليكم وعلى كل شخص من بلادكم وتحت رايتكم على ما وقع وما يمكن ان يقع ضد حسن نواياي واهتمامي. وها انتم للمرة الثانية تتوارون في رسائلكم تحت كلمات معسولة كحسن الوثام والصديق وباسم صاحب الجلالة الملك المسيحي جداً، لكن تصرفكم جاء خلاف ذلك، وانه لمن السهل التعرف عليكم من وراء هذا القناع الذي تحاولون به الخداع، لكنكم لن تفلحوا. ومرة أخرى - لن أردّ هنا على قدحكم في ولا على المعلومات السخيفة والتي ربما زودتم بها.

وإني سأستعمل رسائلكم - بلا إذن منكم - لما يجب ان اعمله بها، ولنفعلا برسالي ما تريدون. في زمن وجيز وجهت إليّ ثلاث اهانات لي ولواطني من قبل اشخاص من بلادكم. في احدي الدور التي ترعاها المملكة الفرنسية. واني مع العواطف الصادقة التي ارجو ألا تكون موضع شك، سيدي، من خادمتكم المتواضع جداً.

دي لانسي

قنصل فرنسا

بترابلس الغرب

في 8 من يناير 1770

وقد لاحظ بالوفتش أن دي لانسي يضفي على نفسه ألقاباً خاصة، وصفة صديق وكان عليه. إذن أن يتفادى وصف نفسه بـ «خادمتكم المتواضع». والتواضع كما رأينا ليس من صفاته، وأود أن امتنع عن التعليق على هذا التناقض، وهو أمر يمكن ان يقوم به غيري، ولنأت

الآن إلى رواية البنادقة للحادث.⁽¹⁾

اقم في عيد الغطاس يوم 6 من يناير 1770 قداس ديني بكنيسة الإرسالية تولاه العميد الأب ديوداتو دي فاراللو، وكان يرسو ميمنا طرابلس 27 مركبا فرنسا، وحضر قنصل فرنسا في ذلك الصباح القُداس يرافقه ستون أو ما يزيد من الرابطة والضباط وغيرهم من الوجهاء الفرنسيين وانتهى القداس دون أن يحدث شيء، وعاد الأب ديوداتو إلى غرفة المقدسات وخلع الزي الخاص بالحفل وهو يحمد الله على أن الأمور مرت بسلام. وفجأة سمع هرجاً ومرجاً ورأى رجلاً يدخل مسرعاً إلى الكنيسة ويغلق على نفسه، مستفيداً من الحصانة التي قدمها بيت الله، وما حدث هو أنه بينما كان دي لانسي خارجاً تحيط به حاشيته وجد نفسه صدفة وراء ملاحين أحدهما بندي والآخر راجوسي، فأفسح له الطريق، وخلع الراجوسي قبعته واكتفى البندي بالوقوف وقفة الانتباه. ومضى قنصل فرنسا بضع خطوات ثم عاد إلى البحار البندي واسمه فسكوفتش من السفينة «مادونا دي لوريتو» وسأله عن سبب عدم رفع قبعته عندما مر به. فلم يجبه البحار وكأنه لم يفهم. فصاح به دي لانسي: «لماذا لم ترفع قبعتك الآن وأنا اكلمك؟» فأجابه بأنه لا يخلع قبعته إلا بالكنيسة أمام الله. واعتاظ القنصل وسحب سيفه وضرب البحار بعرضه، وولى هذا هارباً في اتجاه الكنيسة ودخلها وأغلقها عليه. وفقد دي لانسي رشده وحاول الدخول بالقوة إلى الكنيسة وسيفه مسلول بيده⁽²⁾ وعند باب الكنيسة أوقفه الأب بنفيتوتو دي روز وحاول تهدئته واعادته إلى صوابه، وعندئذ أمر القنصل مستشاره بأن يذهب حالاً إلى قنصلية البندقية، ويبلغ باللوفتش بأن أحد رعاياه لم يؤد نحوه واجب الاحترام ولذلك فهو ينتظره للترضية الواجبة، اما قنصل البندقية، وقد احيط علماً بالحادث من قبل. فقد بعث إليه يقول: انه يستغرب من كل هذه المطالب وبأن قنصل فرنسا قد نال الترضية بضرب البحار بعرض السيف.

وامام هذا الرد لم يحسب دي لانسي حساباً للكلمات والشتائم. وبعث من يبلغ باللوفتش انه إذا كان شريفاً يجب ان يحضر حيث ينتظره مع النخبة الفرنسية.⁽³⁾ وجاء رفيقان لفيسكوفتش واقتربا من الكنيسة وهما بالدخول وفجأة هجم عليهما العديد من البحارة وضباطهم وعلى رأسهم القنصل وهو يلوح بسيفه ويعرض جماعته. وكأنه يهاجم فرقة كاملة من البحارة، واسرع الرهبان واشخاص آخرون وافتكوا احد البحارة من أولئك المهووسين، اما البحار الثاني فقد دافع عن نفسه دفاع المستमित بسكين هولاندي صغير.

(1) لقد استكملت رواية كوروه عن الوقائع بما كتبه برياً عن الموضوع. المصدر المذكور ص 100

(2) برياً

(3) الأب برياً - صحيفة 101

وتغلبوا عليه فوقع مغشياً عليه. ونقل مشدود الوفاق إلى فناء التكية.⁽¹⁾

وانتشر خبر المشاجرة في طرابلس، واشيع بان الفرنسيين قتلوا ثلاثة من البحارة البنادقة، وفوراً نزل البحارة من سفن البندقية الراسية بالميناء مسلحين واسرعوا إلى القنصلية لمعرفة ما جرى وهم على كامل الاستعداد للانتقاء عرعى من قتل زملائهم. والتفتوا لمجموعة أخرى من رعايا البندقية جاءوا مسلحين إلى القنصل ليتقدمهم لضرب عمجرة الفرنسيين. وأمكن للبالوفتش ان يهدى من روع أولئك الناس تحاشياً لما هو أسوأ.

أما علي باشا القره مانلي، وقد احيط علماً بالظروف، فقد حشد الإنكشارية والجنود وأمرهم بالتجول في المدينة للمحافظة على السلام. هذا ولا يزال دي لانسي بميدان الكنيسة في الانتظار مهددا متوعدا باللوفتش شاتماً حكومته.

«وقال باللوفتش في تقريره المؤرخ في 6 من الشهر نفسه بعبارات تبدي امتعاضه: لا تسمح لي كرامتي بطبيعة الحال بالذهاب إليه، ولا أن اقدم تفسيراً إلى ذنيء مثله، غير جدير نصب قنصل، فتصرفاته البهلوانية المضحكة كانت مادة للتفكه بالنسبة لجميع اهل طرابلس بما في ذلك العرب واليهود».

واعرب قنصل البندقية في مذكرة بعث بها إلى قنصلية فرنسا عن كامل استيائه لما جرى، مطالباً بتفسير يتمشى مع التقاليد والعادات المتبعة بين الدول المتمدنة. ورسالة دي لانسي التي لم يسبق نشرها هي بالذات الرد على مذكرة باللوفتش.

ثم بعث هذا الأخير فيما بعد إلى حكومة الجمهورية بتقرير ضاف وقد عززه بالوقائع، وقد تمحصر عرعى يحتوي على شهادات كندية من مختلف لاوربيين. ثم لتقرير الطبي وبيانات قنصلي هولاندا والسويد، وبقيان قرب الكنيسة، ورأياً وسمعا المهرج والمرج والشتائم في وجهها دي لانسي إلى قنصل البندقية وحكومته.

لقد أكد باللوفتش في تقريره انه بذل جهده من اجل تهدئة نفوس البحارة ورعايا البندقية الذين جاءوا بأسلحتهم إلى القنصلية، ولم يستجب قطعاً لدعوة ذلك المجنون. وليس ذلك من خوف. فكان يعرف كيف يرد على اقتراءات ذلك الرجل البذيء. ولكنه حرص على هيبة مركزه في بلاد كلف فيها بالاهتمام بالشؤون الرسمية وتوجيهها. ويظهر ان باللوفتش كان يشعر بانه أهين بسبب «الشتائم التي وجهت إلى أمة البنادقة» ولأنه عامله كوغد وضع أو أقل. وكان يأمل ان تنصفه الجمهورية من هذا لشخص الوضع المملوء بأشد السموم فتكا.

«وهنا يرسم الكونت باللوفتش صورة قائمة لدى لانسي، ويقدمه إلينا أنه عنيد، سريع

(1) قال كوروه: (لم يقل البحار إلى قنصلية البندقية، بل بقى كما اكد برياً ايضاً، بقاء التكية)

الغضب، وقبح. القناصل الآخرون يتحاشونه وقد لا تنشأ مشاكل بينهم وبينه إذا لم يكن بطرابلس رعايا أو تجارة، أما بالنسبة للبنادقة الذين يعيشون في طرابلس وهم مراكب وتجارة فإنهم يتعرضون للصدام معه، ويغضبه الأتراك (يعني المسلمين) والمسيحيون على السواء، ونزع حرية مواطنيه محرمًا عليهم التحدث في شؤونهم إلا معه هو نفسه فقط».

ثم يسهب القنصل في رواية أحداث متنوعة، ليعين للحكومة نوع الرجل الذي لا يقبل المهادنة، وعليه أن يتعامل معه، فقد جاء إلى منزله أحد رجال الجمارك ودعاه بعبارة «أيها القنصل» بدلا من «سيدي القنصل» فطرده بعنف وأراد أن يقيم الدنيا ويقعدها لترضيته، أما إباء الإرسالية، وهم تحت حمايته دون رغبة منهم فكانوا أيضا من ضحاياه، وقد اشتكوا إلى روما من قلة الاحترام نحو الكنيسة، والتكيسة بمناسبة الحادث المؤلم الذي جرى يوم عيد الغطاس».

وألح باللوفتش في تقريره على مدته بالتوجيهات حتى يتفادى اضطرابات جديدة. وقد سلم الأب ديودانو بصفة شخصية إلى أحد كبار رجال البلاط البابوي خطاباً يشير فيه إلى أن دي لانسي دخل الكنيسة وفي يده سيف مسلول وهو يصرخ صرخات الموت، وسارع دي لانسي إلى رأب الصدع، فبعث إلى حكومته بتقرير عرض فيه الوقائع حسب الطريقة التي ترضيه «ذاكراً بعض البيانات التي أدلى بها ضباطه وأصدقائه وليس بينهم اجنبي واحد، ووصف الأمور، بكل تأكيد، كما يروق له، ومن جهتي لاستباق الوقت كتبت مباشرة إلى سفير البندقية في باريس وبعثت إليه بصورة من المحضر، من أجل المصلحة العامة».

وقد يبدو مستحيلا أن يتصاعد غضب قنصل فرنسا على بحار لم يرتع قبعته ودون مراعاة لأحد يعمل على قتله في المعبد المقدس».

ونختم كوروه الحديث قائلاً: «إلا أن الأمور لم تترك ذيولاً، فقد انتهى أمر البحار المحروح بعد أن قضى اياماً قليلة بالمستشفى، وتداولت الحكومتان مباشرة في الأمر، وسويت كافة القضايا»⁽¹⁾.

(1) انتهى كلام كوروه، أما المسائل التي رويت فيها بعد فلم تنشر. ويقول برنيا: إن الانكشافية التابعين للباشا هم الذين حادوا بالبحار المرح إلى قصص البندقية. ثم يقول: وتواصلت بات الغضب التي كانت تعصف دي لانسي مما سبب له مرضاً أعاده إلى صوابه. وأصبح أكثر وداً نحو الإرسالية ويقول عنه المؤرخون: أنه كان شخصاً مترناً جداً. كرى وعطوفاً على الفقراء. وقد غادر طرابلس يوم 14 من يناير 1775 على متن فراقطة حربية. وحصله ملك فرنسا بمعاشر سنوي قدره ألف ليرة ذهبية. وخلال رحلة العودة عاودته طبيعته فقد تشاجر مع أصحاب جميع الفنادق التي نزل بها. وجرى له خلاف حاد في ليون مع بعض رجال السلطة مما أدى إلى القبض عليه وإيداعه سجن الباستيل بأمر من الملك. منذ الليلة الأولى لوصوله إلى باريس. ولكن أفرج عليه بعد أربع وعشرين ساعة بناء على تدخل بعض أصدقائه. (عن برنيا: إرسالية الفرشيسكان في ليبيا - ص 102). وقد نسب قبره البيا المتعلق بالسجن إلى حيال الأب ديودانو دي هارلو.

وبالرغم من انتهاء أسباب الاحتكاك بين القنصلين فإن علاقتها الظاهرة ظلت يسودها البرود، بل أكثر من ذلك كانت تقوم بينهما مشاحنات في الخفاء، وفيما يلي ما أمكننا معرفته من الوثائق اللاحقة للحادث.

فقد كتب باللوفتش يوم 10 من أغسطس من السنة نفسها إلى الحكماء الخمسة: «قنصل فرنسا المعروف، وبسبب ما يعاني من أمراض موجود منذ بضعة أشهر في ضاحية لا تبعد كثيراً عن المدينة، إن جماعتي لا يقربون من جماعته ومادام مريضاً فالتنا نأمل أن نعلم بهدوء مقبول». وفي شهر أكتوبر، أي بعد شهرين تقريباً، دأب دي لانسي يسعى للحصول عبر شهادة زور، على رواية تكون في صالحه، وفي هذه المرة لم يتردد في الذهاب إلى الباشا نفسه ليشتري شهادته بالمال، ولم يتأثر علي باشا واعطاه تصريحاً لا ضرر منه. وتمكن قنصل البندقية من الحصول على نسخة منه، كل ذلك دون أن يرفض الباشا المال الذي أعطى له، إذ اعتاد الباشا على ألا يرفض المال أبداً، وفيما يلي نص التصريح:

«وقع في الماضي سوء تفاهم بين قنصل فرنسا وقنصل البندقية وليس لنا به دخل لا كتابيا ولا شفويا.

لقد أصيب دي لانسي بخيبة أمل، ولكنه لم يلق سلاحه وسعى بكل وسيلة للحصول على إفادة أفضل. فبعث إلى زوجة الباشا بخاتم من ماس. وقام بحركات أخرى. حتى أن باللوفتش خاف في وقت من الأوقات «لعلهم بما للمال من قوة خارقة في هذه الدروب. وليس من المستغرب أن تنفقه دي لانسي لبلوغ مآربه»⁽²⁾.

جرى الحادث الأخير في يناير من العام التالي. فقد كتب باللوفتش يقول: «اعمل ما يمكنني لتحاشي قنصل فرنسا، ولا أريد أن تقع بالرغم مني حوادث جديدة غير مستساغة. لقد لقيني مرة بطريق ضيقة خارج أبواب المدينة. وعندما رأيته همز حصانه الذي يركبه. وبدأ يتلوى هنا وهناك حتى مرَّ بجانبني وهو يجري بكل سرعة. وفي مرة أخرى كان قادماً على حصانه من الطريق الرئيسية بالمدينة. ومعه اثنان من مواطنيه. وعندما رأيته قادماً ومعني المستشار مر من طريق تقطع الطريق الرئيسية، وكان قد تعدها فعاد ومعه مرافقه واتخذ مظهرًا جاداً منتصباً عند التقاطع حيث كان لزاماً علي أن أمر. وليس من المناسب لي ولا يتفق مع طبعي أن أعود لاتفاداه، ومررت حتى إن رأسي فرسينا كاداً يتلامسان، ودون أن يجري بيننا أي شيء، وتابع سيره عندما رأيته مررت، كان يرغب في الانتصار بأي شكل، رغم ادعاءاته وأخطائه».

«انتي لا أرغب في مقابلة ماثلة حتى لا اضطر إلى سؤاله ماذا يريد مني؟» «ولن أترك جهداً

ابذله حتى احتفظ بهدوي التام»⁽¹⁾.

ويريد دي لانسبي، بكل ثمن، الحصول على رد الغلبة، بوضع قوة احتمال خصمه تحت تجربة قاسية.

في 8 من مارس 1770 جرت فجأة حركة عامة لتعيين السفراء إلى الدول المسيحية دونما سبب ظاهر، فأسرع باللوفتش إلى اصلاح الأمر، وهدد الباشا بان الاناوة السنوية المتفق عليها ستقطع، وهي حسب تعبيره (زهرة الجمهورية التي تتفتح كل سنة). وعارض غيره من القناصل هذه الحركة، دون ما فائدة، وكان من بين الموفدين حاجي عبدالرحمن المقرر ايفاده إلى الدانيمرك، وحسين قرجي إلى البندقية⁽²⁾، اما الذين اختيروا لفرنسا والسويد فلم يعرفوا بعد.

وبمناسبة وصول سفينة البندقية إلى طرابلس التي يتولى قيادتها الرّبان ساليوتفتش اعرب الباشا للقنصل عن رغبته في ان يرسل إلى البندقية على متن هذه السفينة سفيره إلى هناك. فرفض باللوفتش الموافقة على استعمال السفينة، واحتج قائلاً: «إن كل من يذهب إلى البندقية في الوقت الحاضر أو في أي وقت آخر بصفته الرسمية دون موافقة الجمهورية، فلن يقبل بتلك الصفة، وسيعامل مثل أي من رعايا الدول الصديقة»⁽³⁾.

وفي الشهر التالي عندما سلّم باللوفتش إلى الباشا الإتاوة السنوية وقدرها 3500 سكواين اعاد القول انه من الأنسب التخلي عن السفارة المقررة. وبعد ايام قليلة وصل عن طريق تونس العلاج الشدي للاعتراس دون تحفظ على اعتماد السمير، وكان ذلك في شكل حطاب من الحكة الخمسة يحتوي على أوامر مهد الشد. وذهب لقنصل فوراً ليقراه على الشد. وحذ الباشا: الآن وقد سمعت ان ذلك لا يتفق ورغبة أميركم، أقسم برأسي أني سأحول دون سفره. ويوسفني فقط أن راياي سبق ان رفعت على المركب، ولكني سأعالج الأمر بأن ابعث به إلى راجوسا من أجل بعض شؤوني. ثم إنني احضرت أيها القنصل بعض خيولي هدية لأميركم، ولا أريد أن يتمتع بها غيره، لقد خصصتها عن طيب خاطر له، وقررت ان اشحنها على المركب إلى راجوسا، ثم ترسل من هناك إلى البندقية.

ورد القنصل انه لا يدري إذا كانت تلك الهدايا تجدد قبولاً. إلا انه عندما رأى الباشا ساخطاً وعده بأنه سيبدل جهده من أجل ارسالها، واتفقا على الاحتفاظ بما اتفقا عليه سراً. فقد كان من المناسب ان يسافر حسين قرجي ومعه المهام المكلف به محتومة. ولا بدحتجها إلا في

(1) رسالة باللوفتش بتاريخ 8 من مارس 1770

(2) رسالة باللوفتش بتاريخ 8 من مارس 1770

(3) رسالة باللوفتش المؤرخة في 17 من يولية 1770

عرض البحر.

وختم باللوفتش الحديث بنفس طويل مضحك فيه الشعور بالارتياح: «والآن بعد كل تلك المعاناة التي يعلم الله وحده كم عانيت منها قد تم تفادي السفارة»⁽¹⁾.

وفي يوم 9 من نوفمبر 1771 تحصل الكونت جيوسي باللوفتش من مجلس الشيوخ على فترة من الراحة، يمكنه أن يقضيها في وطنه، وترك في طرابلس ستيفانو تشيجوفتش ليقوم مقامه، وكان هذا مستشاراً وحفيداً له، وقد قدم ضماناً عنه حتى «بجايته» طوال مدة غيابه⁽²⁾.

الملاحظات

نستخلص من رسائل باللوفتش بعض الأخبار الخاصة بالحرب الروسية التركية التي جرت بالبحر الابيض المتوسط، والتي اشتركت فيها طرابلس بقدر محدود.

من الرسالة المؤرخة في 20 من ديسمبر 1769:

بشير الاسطول الروسي الذي قيل إنه وصل منذ شهرين إلى جبل طارق هياجاً كبيراً بين الرعايا المسلمين، فقد علموا ان هذا الاسطول دخل البحر المتوسط للإنتفاض على الأرخبيل. وقد روى ركاب سفينة قادمة من عنابة ان تسعة عشر مركبا انجليزيا مشحونا بالقمح مستعد للانفلاق من ذلك المرفأ إلى مدينة معينة، ووردت انباء صحيحة تفيد بأن احد المندوبين من موسكو لا يزال يقيم هناك بصفة خفية. (ويفهم من هذه الانباء ان مساندة الانجليز للروس كانت واضحة).

من الرسالة المؤرخة في 8 من مارس 1770:

بصل السفراء من الباب العالي «للبحث عن المساعدة في شكل سفن ومدافع للاستعمال ضد الروس»، إلا ان طرابلس لا يمكنها في الوقت الحاضر مساعدة الآستانة.

(1) رسالة باللوفتش بتاريخ 10 من أغسطس 1770. وقد قرأنا فيها أيضاً أن اسطولاً فرنسياً كان يصرب تونس بالقناصل، وان الباي هالك كان يعدمهم. ويعين باللوفتش في رسالته المؤرخة في 17 من سبتمبر 1770 تصديق تونس على الصلح مع فرنسا بعد قصف بيزرت وسوسة.

(2) طلب باللوفتش منذ سنة 1769 إجابة فقد ورد في الرسالة المؤرخة في 15 من سبتمبر 1769 ما يلي: وبطلب اجازة يسكن من قصص صيف ساني في بيدييه تشره برسبه جي. بره مند 14 عام. وذلك عند فقدت أي والله يعلم ما إذا كانت أمي على قيد الحياة، فهي تتحسر بسبب غيابي، وهي تبلغ الثامنة والسبعين من العمر، وتعاني من المرض ثم يقول: «هل يغوتني ان ادعوا انا واسرتي العلي القدير بان يطيل في عمر كل واحد منكم»، وفي السنة التالية (الرسالة المؤرخة في 9/17/1770) كان يطلب من جديد اذا بالإجارة.

من الرسالة المؤرخة في 10 من اغسطس 1770:

وصل إلى هنا خبر جديد، فند 28 يوماً أحرقت بالشرق 17 سفينة حربية، كآبة عامة تنضج هنا.

من الرسالة المؤرخة في 8 من ابريل 1772:

(من ستيفانو تشيجوفتش) - ارسلت طرابلس فرقة بحرية صغيرة تتألف من أربع سفن لمساعدة الباب العالي، افاد تشيجوفتش انها تمكنت من الدخول إلى قناة استانبول، «وقد سرت الايالة هذا الخبر كثيراً».

من رسالة تشيجوفتش المؤرخة في 31 ديسمبر 1771:

لم ترد أخبار عن الفرقة البحرية الطرابلسية المرسلة إلى استانبول.

من رسالة تشيجوفتش المؤرخة في 28 سبتمبر 1772:

قال له احد الخبرين: «إن الروس بعثوا بأربع سفن إلى علي بك قرب المكان الذي يخفى فيه، لتكون تحت تصرفه، ولكنه شكرهم قائلاً: بانه كان يحاول الدخول إلى مكة، وانه يفضل ان يقطع رأسه على أن يكسب الخزي والعار».

نبابة قنصلية تشيجوفتش (من 9 نوفمبر 1771 إلى 31 أغسطس 1773):

على الرغم من ان الاخبار في هذه الفترة لها أهمية خاصة، وقد يكون من الأنسب ان يبحث هذه الفترة من العلاقات بين البندقية وطرابلس في الملاحظات، مع ذكر الرسائل في كل مرة.

الرسالة المؤرخة في 9 نوفمبر 1771:

سافر حاجي عبدالرحمن آغا إلى السويد والدانيمرك بصفته سفيراً.

الرسالة المؤرخة في 31 ديسمبر 1771:

وصلت قافلة تتألف من 2500 مغربي عن طريق تونس بقيادة اثنين من ابناء السلطان، وهما مولاي علي ومولاي عبدالسلام متجهين إلى مكة، ورغب القائدان التعرف على قنصل البندقية، لانها سمعا من بعض اصدقائهما الذين مروا بطرابلس أكثر من مرة عن قنصل البندقية وعن الصداقة التي اظهرها هذا نحوهم، واستقبل تشيجوفتش بحفاوة بالغة خزندار القافلة.

وسأله عن اخبار المغرب، وعلم أن أكبر اولاد السلطان وهو مولاي علي يميل إلى صداقة البنادقة، وقام نائب القنصل بعد إذن من الباشا برد الزيارة، فاستقبله المرباط (أي الأمير ولي العهد) وكان هذا يجلس على اريكة كبيرة مدت بكاملها على أرضية القاعدة التي يجلس بها الأمير وملابسه من الساتان المختلف الألوان، وتحيط به الوسائد من القطيفة المطرزة، وقبل ان يرد علي، أمر بان يحضر كرسي واجلسني أمامه، بينما ظل الآخرون قياماً بعيداً عنه، وسلم تشيجوفتش إلى الأمير هدية باسم الجمهورية، وبعد أن تقبله المرباط وعد بأن لا يفوته ان يبلغ والده انه وجد حتى في طرابلس صداقة البنادقة، ثم سألتني منذ متى انا مقيم بطرابلس، وإذا ما كانت هذه البلدان تروفي وغير ذلك من الاسئلة. وفي اليوم التالي وصل إلى تشيجوفتش جلد أسد من المرباط، وبعد بضعة أيام جرى تبادل الزيارات بين الأمير المغربي والباشا، فقد ارسل الباشا بأحد وزرائه «المرتدين» إلى محل إقامة الأمير ليلبغه بموعد الاجتماع، لكن الأمير رفض استقبال هذا الوزير، ففي المغرب لا يتمتع الوزراء المرتدون بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من الوزراء. وبعد أن رتبت الزيارة وصل مولاي علي إلى باب القصر، واطلقت تحية له 27 طلقة مدفع. ومن عادات المغرب ان يتولى السلطان شؤون القضاء بين الناس مباشرة دون أي وسيط».

الرسالة المؤرخة في الأول من مايو 1772:

قصة إيمانويل جوفاني بيري من بادوا، وكان قد غرق مع إحدى سفن فرقة أنجلو إيتو. ثم أنقذه مركب صغير للأرناؤوط، حيث عومل معاملة سيئة جداً، وقد ظل مشدود الوثاق 18 يوماً. وبعد ان هرب رفيقه الذي أنقذه معه باع الأرناؤوط إلى رايس إحدى المراكب التونسية وكان متجها إلى طرابلس.

وعند الوصول إلى هنا أرغمه الرايس، وهو يرفض أن يعيده إلى حريته، بان يصرح بانه من جنود ليقهورن، وليس من رعايا البندقية، إلا ان تشيجوفتش علم عن طريق احد الخبرين بما جرى، وتمكن بمساعدة الباشا من ان ينقل بريتي إلى القصر ومنه إلى القنصلية. وقد ارفقت بالرسالة التقارير الطبية التي تشهد بان سيء الحظ المذكور، كان يشكو من جروح مختلفة وكسر بالساق.

الرسالة المؤرخة في 28 سبتمبر 1772:

توقف ابنا سلطان المغرب من جديد بطرابلس عند عودتهما من مكة وقد زار تشيجوفتش هذه المرة أيضاً ولي العهد.

وتحول مولاي علي إلى الحديث عن الممالك المسيحية، وبمقارنة احداها بالآخرى كان يسأل أيها الأقوى؟ واجبته بان كل واحد يعتقد انه الاكبر داخل دولته، اما بالنسبة للقوة، فعندما يلتقي الجيشان يفعل الله ما يشاء، وللحظ كذلك دور كبير، وبالتالي فلا يمكن للإنسان ان يحكم على ذلك بسهولة.

رسالة تشيجوفتش مؤرخة في 27 فبراير 1773:

جرت محاولات من الباشا لإنشاء قنصلية في البندقية، ولكن لن يعين لها هذه المرة حسين قرجي، بل سيعين لها ابن أحد الوزراء، وكان متزوجاً من إحدى بنات الباشا.

الرسالة المؤرخة في 24 مارس 1773:

خلاف بين طرابلس والدانيمرك، الحاجي عبدالرحمن هو الآن بالسويد بعد أن اقام حمسة أشهر بالدانيمرك.

رسالة 24 مارس 1773:

دسائس يحكيها عبدالرحمن ليشير عداوة بين الإيالة والدانيمرك. مرفق بالرسالة خطاب من علي بك إلى الدانيمرك.

رسالة بتاريخ 13 من يونيو 1773:

توصل تشيجوفتش إلى تأجيل سفارة صهر علي باشا لمدة ستة أخرى، إذ ان البندقية ترفض رفضاً قاطعاً اعطاء الموافقة.

الفصل الخامس الأيام الأخيرة لقنصلية باللوفتش (1773 - 1777)

الأيام الأخيرة لقنصلية بالوفتش

(1773 - 1777)

عودة جيوسي بالوفتش - أحمد بك وعبدالرحمن آغا. سفيران إلى فرنسا لتتويج لويس السادس عشر - مرورهما
- صفة - حكومة لاياقة مستدة من سفار البندقية - صحة بالوفتش - متفادله - مطوبو بلاتو بعين فصلا في صراس
- وصوله - استياء علي باشا من هذا التعيين - محاكمة بالوفتش وبرأته

في 31 أغسطس 1773 وصل الكونت جيوسي بالوفتش إلى طرابلس بعد غياب سنتين
تقريباً. وتسلم من جديد أعماله القنصلية⁽¹⁾، وكانت الأمور تسير سيراً حسناً إلى حد ما، فقد
وُقف نهائياً إرسال ابن الكاهية، وهو صهر الباشا، إلى البندقية بصفة سفير، بعد التأجيل
السابق. وليس هناك في الوقت الحاضر ما يعكر صفو الحياة.

ويمكن القول بأن العلاقات بين البندقية والأيالة ظلت لمدة عشر سنوات، منذ حملة
جاكوموناني، ودية من جميع الوجوه، وقد تبين من البحوث التي قُنتا بها أنه برغم قيام أسباب
لتنافر التي يمكن أن تنتج عنها حوادث خطيرة، ولمهارة الدبلوماسيين البنادقة، وكذلك بسبب
م. لا يمكن أن نكره من حسن النية التي ادها علي انقرة مابلي عند اقتناعه مراراً بقول قنصلية
لبندقية خلافاً لافتراضات اعدائه، لذلك كله لم يعثر العلاقات أي تغيير.

وما أنا مقدم الآن على روايته من الاحداث، له أهمية أكبر نسبياً مما سبق. وسيكون
بعض هذه الاحداث انعكاسات لا يتقطع اثرها إلا بفعل الحملة التي قادها إيما سنة 1778.
وبعث بالوفتش برسالة يعلن فيها عن وصوله، كما يوصي فيها الحكماء الخمسة خيراً
بالمستشار الذي حلّ محله عند غيابه «باعتباره شخصاً صالحاً جداً، وقادراً على القيام بمهام أي
منصب قنصلي».

وفي تلك المناسبة كتب الباشا إليهم يشكرهم بتسلم الاتاوة السنوية كاملة «من القنصل
بالوفتش الذي عاد إلى مهامه، يؤديها بحبطة وجدارة». وتابع الباشا قائلاً: اذكروني. وان كل

[1] من رسالة بالوفتش المؤرخة في 9 سبتمبر 1773

ما يكتبه إليكم القنصل عن الشؤون الداخلة في اختصاصي هو عين الحقيقة دون شك، فقد انتهى كل خلاف كان قائماً بين رعاياكم ورعاياي، وما يسود الآن إلا الانسجام والود في كل مكان، حفظنا الله دوماً لزيادة تأكيد أوامر صداقتنا المخلصة.⁽¹⁾

وفي شهر فبراير من السنة التالية، خلافاً لهذه المقدمات والفتيات جرى انتهاك لاتفاقية الملح، فقد وصلت بعض السفن السويدية فعلاً إلى زوارة، وغادرتها وهي محملة بالملح. وكتب بالوفتش⁽²⁾ «أن حاجي عبدالرحمن هو الذي حرض الباشا على أن يسمح للسفن السويدية التي يقودها الربان (فيستروم) بأن يشحن الملح».

لقد عاد الطرابلسي الماهر منذ قليل من رحلته إلى الدانيمرك والسويد. وكان قد وعد مضيفيه بالتسهيلات التجارية والتزود بالملح، ليخطب ودهم وترداد الهدايا إليه.

إنه هو نفسه الذي أكد بعد عدة أسابيع أن احتكار البنادقة للملح مقصور على البحر الأبيض، وأنه ليس في نية طرابلس توسيع هذا الاحتكار للبنادقة حتى يصل إلى المحيط، وطبقاً لنصوص اتفاقات مع بعض دول الشمال، فإن طرابلس التزمت بتزويدها بكميات محدودة من الملح.⁽³⁾

ومن حسن الحظ، لم يتكرر الحادث بفضل تدخل الباشا، وكان مستعداً لتفضيل البنادقة بصفة خاصة، وانتهى كل شيء كما تنتهي فقاقيع الصايون.

وفي السنة التالية حدث ما يؤسف له، ونود أن توجه إليه الانتباه، في فرنسا كانت تجري الاستعدادات لتتويج الملك لويس السادس عشر، وبالطبع فقد كانت الإيالة تتصد كل مناسبة مفيدة من أجل إرسال ممثلها غير المرغوب فيهم، حتى إلى نهاية الدنيا، ولم تجد ذريعة أفضل من تلك لترسل مبعوثها إلى باريس، وإلى هنا الأمر عادي لا غبار عليه، سوى أن

(1) من خطاب علي باشا وكان مرفقاً برسالة بالوفتش المؤرخة في 9 من سبتمبر 1773 والرسالة التالية بتاريخ 21 من ديسمبر 1773 هي التي جاءت بقصة وصول الفرقاطة الفرنسية «الأميون» بقيادة الرنان الفارسي دي ناراس (4) بناء على خطاب من علي باشا قدم إلى الديوان الفرنسي في الأشهر الماضية. يشك في من صيغ حلق دي لاسي «فصل فرنسا، مع استعمال عبارات مثيرة بعيدة عن المألوف تجمع إغفاء السفارة التي هيأتها الإيالة إلى هذا الديوان معه». وقد توجه دي ناراس إلى الباشا الذي أكد له أنه «لا يريد أن يرى ذلك القنصل في حضوره». وأنه من الآن فصاعداً سيبحث الأمور مع الاستشارة فقط، لقد وافق المبعوث الفرنسي على مسلك علي باشا. وافترقا على هذا المجهود. ويعتقد بأن القنصل سيستبدل بعد قليل.

وهذه الوثيقة هي أيضاً دليل هام على أن طبيعة وحلق دي لاسي أصبحت ممحوة من قلوب الجميع، بما في ذلك الباشا نفسه. وقد علمنا من هذه الرسالة نفسها أن إبراهيم قرجي آغا قد عاد إلى الوطن. وكان قد سافر إلى إنجلترا بصفته سفيراً، وعلى الرغم من اجتياح القنصل فقد استقبل الأغا استقبالاً رائعاً، ويتظر وصول أحد منحه عن محبة الحوجة الذي سافر إلى هولندا، ووصل إلى طرابلس حاجي عبدالرحمن من الدانيمرك والسويد

(2) رسالة بالوفتش المؤرخة في 22 من فبراير 1774

(3) رسالة بالوفتش المؤرخة في 16 من أبريل 1774.

الأشخاص الذين تم اختيارهم (أحمد بك «وشخصان يتصفان بالاستقامة والأمانة» هما عبدالرحمن آغا وأحمد آغا) قد اسندت إليهم مهمة سرية، وهي المرور بالبندقية في طريق العودة.

أما الباشا وقد حسب لكل شيء حسابه، فقد زود الوفد بأوراق اعتماد مزدوجة بحيث إن أحمد بك إذا لم يقبل في باريس سفيراً، فإن هناك احتمالاً كبيراً بقبوله كسائح.

وذكر قنصل البندقية ملاحظاً: إن ما يدعش سعادتكم أنه في نفس المساء الذي سافر فيه الوفد أرسل الباشا في طلبي، وقال لي منبهاً: إنه أمر السفير بأن يمر بالبندقية عند العودة من فرنسا، وذلك لتقديم التحية لبعض أصدقائه، ومن أجل هذا الغرض فقد تم تزويده ببعض الهدايا.

وفي إمكان سعادتكم أن تتصوروا كيف يكون ردي حتى يترك هذا الرأي ولكن المركب كان قد أقلع، وعندما رأيته انحس مشاعره قال لي: إذا لم يكن السفير مسافراً إلى فرنسا فما كنت فكرت في إرساله إلى البندقية، وأنه على يقين أن الجمهورية ستشعر بالامتناع إذا ما قابله أحد وزرائها في بلاد قريبة من البندقية، ودون أن يمر بها للتحية ولتنمية الصداقة.⁽¹⁾

ولما رأى بالوفتش أنه لم يبق ما يمكن عمله، فضل أن يختار أهون الشرين، وهو أن يمر بالبندقية السائح فقط لا السفير، وبالرغم من أن السائح رجل يقدره الباشا مثل ابنه، كان من السهل أن يتم استقباله وتوديعه بالنسبة إلى مراسم استقبال وتوديع السفراء، أو بمعنى آخر فلا يظهر أن السفير حل بالبندقية. وآمل أن هؤلاء لن يبحثوا عن مثل هذه المهام. التي تهدف فقط إلى الاستغلال والريح وليس للصداقة كما يزعمون.⁽²⁾

وفي هذه الأثناء كتب علي باشا خطاباً إلى الحكماء الخمسة، وقد جاء فيه لافادتكم بشكل خصوصي، وفي نطاق التواصل الطبي بيننا عن مهمة أحد وزرائي إلى فرنسا، ولقد اذنت له بأن يمر عند عودته ببلادكم، من أجل تمتين أوامر الود بيننا، وقد أكون مقصراً كثيراً إذا ما منعت من المرور، مع الأمل دائماً في ألا تحملوا الأمر بحمل سوء، وهذا مراعاة الروابط المتينة بيننا، فوق كل الروابط مع الدول الأخرى، وبإشارة منه أرجو أن يجد منكم حسن القبول والتشريف، وإن كل ما يجده منكم من حسن وفادة اعتبره وكأنه معاملة خاصة لشخصي.⁽³⁾

وتجبرنا الرسالة التالية عن مناورات القنصل للتقليل من ازعاج السفارة المذكورة. وليحاطبها قد يحدث في المستقبل، أما الباشا فكان شأنه شأن تلميذ اكتشف مخطئاً، ووجد

(1) رسالة بالوفتش المؤرخة في 18 من أبريل 1775

(2) رسالة بالوفتش المؤرخة في 29 من أبريل 1775.

(3) خطاب من علي باشا مرفقاً برسالة بالوفتش المؤرخة في 29 من أبريل 1775

بأنها ستكون آخر مرة، وإنه في المستقبل سيعمل على الامتناع عن أي شيء قد يسيء إلى الجمهورية، وإنه لن يبعث بسفراء دون التحري مقدما وعندما تقتضي الظروف ذلك.

وتوجه باللوفتش مرة أخرى إلى والد السفير (وكان عجوزاً ماكرأ) وهو كاهية الإيالة، أي رئيس للوزارة، والغرض من الزيارة هو اقناع ابنه بأن تأخذ زيارته للجمهورية صفة السائح. وإلا فإنه لن يجد ترحيباً في البندقية، وكان الباشا نفسه قد أعطى وعداً قاطعاً وأكداً بأنه إذا سافر عبدالرحمن بلين آغا (وهو أخطر الموقدين) إلى البندقية فلن يعتبر أكثر من شخص عادي، كمراقق لأحمد بك فقط⁽¹⁾، وقد أخذ عبدالرحمن صفة سفير في فرنسا.

ومرت الأشهر، وفي يوم 11 من ديسمبر 1775 تسلم باللوفتش رسالة من الحكماء الخمسة كتبت بتاريخ 11 من أكتوبر: يبدو منها واضحاً الإقامة الطيبة والمعاملة الودية التي لقيها أحمد بك من سعادتك طول بقائه في العاصمة⁽²⁾. أما أحمد بك فلم يكن هذا رأيه، وكان قد وصل إلى طرابلس من البندقية في منتصف شهر ديسمبر، وفي نفس المساء الذي وصل فيه قدم رواية تبعث على الاشمئزاز عن اقامته في البندقية. وقد ألقى بالذنب كاملاً على ترجان ديوانكم. لأنه لم يرحب به ترحيباً أكثر حرارة، ويدور الحديث في المدينة جهاراً. وكأنه قد طرد طرداً من البندقية، ولم يصغ القنصل إلى ما كان يدور من أقاويل، وأرسل مستشاره إلى الإيالة بدعوى تهنة أحمد بك بسلامة العودة، وكأنه لم يصل شيء إلى سمعه. وتقبل أحمد بك تلك المعاملة ببرود، ودون الترحيب المعتاد، بل بشيء من التحفظ.

ولما كان أحمد بك يرتبط بعلاقة قرابة مع الباشا (وليست نعمة في جميع الاوقات) فقد رأيتني في وضع يحسن معه مغادرة المكان، وذهبت للمثول بين يدي الباشا، وقدمت إليه هاتين، حتى لا أكون مقصراً في شيء، وأطلعتني في حديق ودقة عن الاستقبال الودي والتكريم الذي لقيه البك من سعادتك، موضحاً بقدر ما مكتني حالي الضعيفة وإرشاداتكم الحكيمة⁽³⁾.

وقد أجابني الباشا بلغة إيطالية متبريرة قائلاً: «أها القنصل، هناك أمران لم ارتح إليهما. وقد أحرقت قلبي، أولهما: أن الترجان خاطب ابني (كان يطلق على أحمد بك ذلك للحب الذي يكنه لابنته وهو زوجها)، متعالياً قائلاً له: إذا ما كان يريد أن يسلم هدايا الإيالة إليه ليحسن توزيعها، هذا إذا لم يمكنكم العودة بها، إذ أن جمهوريتي ليست في حاجة إليها، وهذه لطفة

قوية على وجهي⁽¹⁾.

أما الأمر الثاني: فهو أنه عند سفر ولدي قدموا إليه شيئاً من الزاد الحقيق مثل ذلك الذي يقدم للخدم، وكان قليلاً من الأرز، وقليلاً من الزبد والبسكويت وجبن موريا، وهذه لطفة أخرى موجهة إليّ، لأبأس سأكتب إلى الجمهورية وأرجو أن تجري العدالة على الترجان⁽²⁾. ويستمر باللوفتش في رسالته الهامة المؤرخة في 23 ديسمبر 1775 قائلاً: بذلت ما أمكنني من جهد بكل لطف ومعاملة، في سبيل اقناعه بأنه لا يمكن أن يكون الترجان قد سلك هذا المسلك، وهنا أنبري أحمد بك يقسم برأسه بأن ما قاله هو عين الحقيقة.

وكان حاجي عبدالرحمن آغا المعروف قريباً فاغتم الفرصة وقال مخاطباً سيده: إن الترجان قادر على كل شيء، وهو لا يبحث إلا عما يسيء إلى الأتراك، وبسببه قام ذلك الخلاف الذي سبب في قطع العلاقات السلمية.

«أما الباشا الذي يمكن أن نطلق عليه بحق صفة الحكيم العاقل بالنسبة إلى أمراء بلاده⁽³⁾ عدم رأي ما يضوي عليه التزامي بالدفع عن الترجان. وعن المعمة الرسمية من صواب قل لي: أيها القنصل، يمكنكم أن تعرفوا ما كلفني تلك الهدايا والمصاريف الكبيرة التي تكبدتها من أجل إرسال ابني إلى البندقية لحض الصداقة، فبالنسبة إلي إذا ما قدمت الجمهورية غليوناً بدلاً من الهدية التي تقولون أنها قدمت عن طريق ابني لكنت راضياً. لأنني لا أبحث عن غير صداقة الملوك».

ورأى علي باشا الطبيب أن يقطع الحديث عن الآخرين الذين بدأوا يتحدثون ويعلقون تعليقات مشينة، ووعد أن يستدعي باللوفتش بعد أيام قليلة، وذكر أحمد بك أنه راضٍ عن الترحيب والهدايا التي خص بها في جمهورية راجوسا. في حين كان يعمل على أن يثير في نفس الباشا الرغبة في التآمر لسوء المعاملة التي لقيها في البندقية

ومن المفهوم أنه خلال الأيام التي مرت بين المقابلات الأولى والثانية. سنحت الفرصة للأعوان أن يؤثروا على نفسية ملكهم، فقد أصبح موقف علي باشا يتسم بالعناد المتزايد. لقد روى باللوفتش في رسالته التالية⁽⁴⁾ أن جميع الوزراء كانوا في انتظاره يومئذ بالقصر، وإن الباشا

- (1) التعبير ليس واضحاً، فقد استقبلت الجمهورية أحمد بك بصفة سائح ولم يكن في إمكانها تقبل الهدايا وكان بإمكان الترجان أن يقبلها لحسانه ولكنه لم يفعل.
- (2) أحمد بك ومرافقه أفروا حام غضبه على الترجان جوفاني بيلانو، المكلف من الحكماء بمراقبة السياح وبعد ذلك قامت البندقية بحركة حالية من السياسة إذ عيّن أحد أناء الترجان انطونيو بيلانو قسلاً بطرابلس. وحليفه لللوفتش. وسبب وصف الخلاف في هذا الفصل.
- (3) إن هذه الشهادة تشرف على باشا، ويستحق الثناء على مسلكه المتصالح، وبما يؤسف له أن الإدمان على الخمر جعله في كثير من الأحيان مسخرة عد وزرائه.
- (4) رسالة باللوفتش في 9 من يناير 1776

(1) رسالة باللوفتش المؤرخة في 3 من يولية 1775.

(2) من رسالة باللوفتش المؤرخة في 23 ديسمبر 1775.

(3) كما سترى فيما بعد كان باللوفتش خلال السنوات الأخيرة من مدة عمله بالانصبة في حالة نصف مرض مما اضطره فيما بعد إلى الاستقالة.

ساعة ان رآه استدار نحوه وهاجمه في جد وبلغة ايطالية متبريرة⁽¹⁾ فقال :

«ايها القنصل لقد استدعيتك لاكملك في موضوع سفر ابني أحمد، إن هذا هو حفيدي وقريب من دمي ومتزوج من ابنتي، وهو ابن كبير وزرالي كما تعلمون، لقد ذهب إلى البندقية حاملاً هدايا مني إليها، فأنزله الترجان في إحدى الحانات.

كنت اريد ان يوزع ابني الهدايا، فقال له الترجان بعد كلام آخر: إما ان تسلموها لي أو عودوا بها إلى الورا، لأن الجمهورية ليست في حاجة إليها. إن هذه إهانة كبيرة بالنسبة لي، لم يربداً طوال مدة إقامته فارساً واحداً أو أي شخصية كبيرة يمكنه أن يكلمها، كما أن الترجان حتم عليه وعلى رفاقه بعد أيام قليلة أن يسافروا، واضطر ان يبحر ليلاً، ويسافر معه القليل من الزاد، شأنه شأن الخدم، ثم يصل إلينا ولم يكن معه حتى غليون يقدم باسم الجمهورية، ولكن ليس هذا الذي يشغني. اريد منكم شرفي. فقد كتبت ان ما يعاملون به ابني كأنما عوملت به انا شخصياً، وبدلاً من التكرم اتعبوه وقد أساء هذا كل الإساءة إلى كرامتي وعواظي.

ولم يتخاذل باللوفتش امام مثل هذا الإدعاء الذي تم اعداده مقدماً، فاجاب بان احمد بك بمجرد ان اعلن عن وصوله إلى (فوسينا) كان في استقباله الترجان، وهو رجل ذو اخلاق وامتيار⁽²⁾، وانه انزل في أحد أهم الفنادق، حيث ينزل أهم السادة في العالم وحتى الامراء والملوك عندما يحلون بدون صفة رسمية، وانه قد تم تسليم 250 سكيناً لأحمد بك و400 للباشا. فقام الوزير الأول عند سماعه هذه الكلمات غاضباً، وكان نصف مريض وقال لي: إذا فقد كان الذنب ذنبكم، لأن الترجان أكد لابني ان الجمهورية كانت سترحب به سفيراً، إلا انكم انتم قطعتم عليه الطريق، ولزيادة التأكيد على ذلك عرض عليه وقرأ له أربعة من خطاباتكم التي اعلمتموه فيها كيف يجب ان يعامله معاملة سيئة. ثم أخذ ابنه من يده وجعله يقسم بان كل ما قاله كان حقاً، ويقسم برأس سيده بأن 650 سكيناً كانت هدية له وحده، وانهم لم يسلموه أي شيء للباشا.

وهنا اقترب باللوفتش من اذن الباشا، وقصص عليه بعض المعلومات التي استقاها من شخصين كانا في حاشية احمد بك تتعلق بسيرته، فابدى الباشا اندهاشاً ولكنه كان يريد ان يرضي وزيره العجوز، وتظاهر بانه لا يزال غاضباً وقال صاعحاً: «أيها القنصل، يجب ان تتم بتبييض وجهك، لأنه اما ان يكون مسوداً، أو أن وجه الترجان الذي تحدث عنك هو كذلك».

(1) هكذا يصف باللوفتش لغة علي القره مانلي، لكنها في الواقع صورة رائعة معبرة

(2) كان المسافرون الذين يصلون إلى اليابسة، عندما يكونون في فوسينا على طرف البحيرة يركبون يو. ق كانت تقوم بالتنقل بين المدينة واليابسة.

وبما ان باللوفتش كان يرفض التسليم بان الترجان عرض خطابه على البك، رد عليه بكل هدوء قائلاً: «صاحب السعادة، انتم تعرفون إذا ما كان وجهي مسوداً أو لا، كما ان بلدكم بتمامه يعرفون ذلك»⁽¹⁾ وانتهى كل شيء عند هذا الحد.

ومنذ ان عاد باللوفتش بعد تلك المدة الطويلة التي قضاها في الراحة كان يبدو انه تغير عن ذي قبل، ربما أيقظ فيه جو الوطن الرغبة في العودة إليه، والبقاء فيه، فهو منذ ذلك الوقت يبذل كل جهد من اجل قبول استقالته.

على أن أول خطاب كتبه بعد عودته كان الخطاب الذي يوصي فيه بتعيين المستشار الذي حل محله، قد كان عنصراً ممتازاً قادراً على القيام بأي منصب قصصلي، وفيه ما يدل على حالته النفسية.⁽²⁾

وعند انتهاء مدة السنوات الخمس الثانية من عمله القنصلي سنة 1774 لم ينس ان يسمى خلفه وهو (ستيفانو تشيجوفتش)، بل توسط له لدى الحكماء الخمسة⁽³⁾، ورسمه في صورة مرضية راجياً لمشحه التعيين في منصب القنصل عن قريب. واما القول بان موقف القنصل هذا لم يكن له فيه ناقة ولا جمل، فذلك لا يمكن التسليم به. فقد كان تشيجوفتش حفيداً له، بالإضافة إلى عمله كمستشار له، ولذا وبالرغم من انه برهن على مقدرة اثناء غياب خاله، فإن الأمر قد يبدو مديراً في نطاق العائلة، ومهما كان الأمر، وتبريراً لموقف باللوفتش يمكن ان نسوق واقعة، وهي انه بعد بضع سنوات تمكن خلفه انطونيو بيلاتو من ان يعين في مكانه اخاه أغوستينو الذي كان هو أيضاً يعمل بجانب اخيه خلال مدة القنصلية بصفة مستشار. وعلى أية حال - يجب أن نؤكد بان جيوسبي باللوفتش كان قليل الحظ في تحقيق رغباته.

(1) من رسالة تاريخها 9 من يناير 1776. لم تكن الجمهورية قد تركت المبعوث الطرابلسي يسافر «دون اعطائه غليون» من أجل الباشا. وقد تحدث ميكاتي أيضاً عن مهمة احمد بك في البندقية (انظر المصدر المذكور في ص 105) وبعد ان اشار إلى الاستقالات التي لقبها في باريس استمر يقول: اما في البندقية فقد لقي بمودة (احمد بك وحاجي عبدالرحمن) معاملة تختلف كل الاختلاف، لان حكومة الجمهورية لم تعترف بها كسفيرين. وبعد شهر تقريباً من وصولها وضعت تحت تصرفها سميت لتعود بها إلى الوطن، وتلا ذلك توتر في العلاقات مما أدى سنة 1777 إلى ارسال فرقة بحرية من البندقية. وإلى تغيير القنصل. ولم يسد الوثام من جديد إلا في شهر أغسطس من العام التالي حيا وصل امير البحر (أنجلو إميو) على رأس فرقة بحرية صغيرة، وتمكن من اقرار الاتفاق. لقد استحصل ميكاتي هذا الباشا من حطامات لقنصل الدانيمرك س. س. لوكهير وكانت تواريخها 1776/5/28، 1776/11/15، 1777/8/25، 1778/9/14. وإذا استقينا رواية هذه الواقعة بالذات من المصادر البندقية، فستكون أكثر دلالة وقيمة تاريخية، ولا يمكن بأي حال التأكيد - كما قال ميكاتي - بان استبدال القنصل كان نتيجة لتوتر العلاقات الذي حدث بعد سفارة احمد بك. ولا أن حملة إميو كان لها أي صلة بما يسمى انه سفارة. ففي سنة 1778 لا أحد يذكر احمد بك. بل الأمر عكس ذلك، إذ كانت تلوح في الأفق مهمة جديدة يقوم بها عبدالرحمن في البندقية وهذا ما سأبرهن عليه في هذا الفصل.

(2) رسالة باللوفتش المؤرخة في 9 من سبتمبر 1773.

(3) كان الطلب مرهناً برسالة باللوفتش المؤرخة 1773/5/1

حيث ان طلبه للإستقالة لم يقبل فوراً، ولا تسنى لمحيمه أن يبلغ مآربه، ومنذ سنة 1775 كانت طلبات باللوفتش إلى الحكماء الخمسة من أجل اعفائه من العمل مبنية على اسباب صحية، وقد كانت صحته متدهورة، ويقول: إن صحي ليست على ما يرام دائماً، ومن حسن الحظ ان المستشار موثوق به جداً.⁽¹⁾

وكان الباشا يرغب في ان يحاط علماً بما يجري عن حالة مرضه. وفي احد الايام قال له بالحرف الواحد: «أيها القنصل، اريد ان تركوا لدى عند سفركم رهينة، اريد من مستشاركم ان يبق لي قنصلاً، فاكثروا بهذا إلى حكومتكم، كما سأكتب أنا أيضاً بذلك، وكان تشيجوفتش حاضراً فشكر قائلاً: «إنه يرجو بالأ يزعج نفسه من أجل هذا الأمر».⁽²⁾ وكتب الباشا بعد ايام قليلة موفياً بعهده إلى ديوان الحكماء الخمسة، وقد جاء في رسالته: «إن القنصل مصاب بضعف لا اعتلال صحته، ولم يعد في حالة ينهض فيها بأعباء المنصب، ويحيل إلي انكم وافتم على اعفائه، وإنه ليحزني ان يغيب عني. وقد ورد إلى خبر من ليقهورن بأن ستيفانو تشيجوفتش قد عين في مكانه، وهذا الاستبدال مناسب لي وللجميع، ففي امكانه ان يحافظ على الانسجام بين الحكومتين، وان يكون نافعاً في مزاولة الاعمال الرسمية بما له من مهارة».⁽³⁾

على ان خبر الاعفاء وتثبيت تشيجوفتش في القنصلية لا يستند إلى أي اساس. وعلى أية حال فإن كل ما كان يجري يدعو إلى الاعتقاد بان مثل هذه القرارات على وشك الصدور. ولكن الحقيقة هي انه على باللوفتش ان يقضي سنتين آخرين في تعب حتى يتم تعيين القنصل الجديد بتحد وضد رغبة ملك طرابلس، دون ان يكون لذلك ما يبرره.

وصل إلى الايالة يوم 6 من سبتمبر 1775 قنصل فرنسا الجديد السيد (لارميني) كما ورد هذا الاسم في رسالة قنصل البندقية أو (بنيزيه أرمني Benezet Armeny) كما ذكره طوسكي⁽⁴⁾. وحل هذا القنصل الجديد محل بيير دي لانسي الذي اقلق كل من بالايالة، إلا ان المدة التي قضاها هذا القنصل الفرنسي كانت قصيرة، فقد أصيب بمرض توفي بسببه بعد مضي شهرين. وكتب باللوفتش في تلك المناسبة، وكانت صحته سيئة للغاية قائلاً:

«رأيت خلال اقامتي هنا أكثر من قنصل واحد ينتقل إلى العالم الآخر، إلا ان حالة السيد

(1) رسالة باللوفتش في 29/4/1775

(2) رسالة باللوفتش المؤرخة في 29/4/1775

(3) حسب علي محمد ماني إلى ديوان حكام التجارة الخمسة المرفق رسالة باللوفتش المؤرخة في 29 من ابريل 1775. وفي هذه الرسالة، كما علمنا سابقاً، أعلن علي باشا عن قراره بإبعاد احمد بك كسفير له بعد عودته من باريس إلى البندقية، وتشكل هذه الرسالة دليلاً أصحاً على ان باللوفتش عرف كيف ينال ود حاكم طرابلس. وهذا، بعد حادث سنة 1767 الخاص بالمخططات التي كتبت خلاف ارادته بقصد الدس لم يجد أي سبب للحلاف

(4) طوسكي - وثائق من محفوظات باريس (مصادر غير منشورة عن تاريخ طرابلس) رسالة باللوفتش 1775/10/2

دارميني قنصل فرنسا اثر في كل التأثير، فهذا المسكين سيء الحظ، ومنذ ان وطئت قدمه أرض هذه البلاد خاورته فكرة مخيفة عن هذه المدينة مما احزنه حزناً عميقاً، وبعد شهرين من ملازمة الفراش انتقل إلى رحمة الله. حفظ الله اسرتي المسكينة من مثل هذه النكبات، وقد ظلت بعيدة عني منذ عودتي إلى هنا، وليس هناك من يسعدنا بعد الله إلا عطف وحنان اميرها المحبوب».⁽¹⁾

ومرت الأشهر منذ ذلك الوقت إلى شهر يونية 1777 وكانت كلها معاناة بالنسبة للقنصل العجوز، وما انفك يسترحم في جميع مراسلاته ودون انقطاع ان يعين الحكماء خلفاً له. ولا نستطيع ان نفهم السبب الذي جعل الجمهورية لا تستجيب، وابتقت الوضع كما هو دون اكتراث، وفي شهر ابريل سنة 1777 زار عبدالرحمن المريض في دار القنصلية، حتى يطمنه ذكر له أن موضوع تشيجوفتش من اهتمامات الباشا، وانه سيعمل أي شيء من اجله. وفي شهر مايو، لما رأى باللوفتش ان حالته تزداد سوءاً كل يوم، قرر ان يبعث بمستشاره إلى ليقهورن ليطالب مباشرة شموله بالعطف والرحمة⁽²⁾. اما الخبر الذي كان يجب ان يملأ نفس القنصل الأقل نجحة جديلاً، فكان مصدراً للألم والامتعاض، وقبل كل شيء، لم يكن الشخص الذي وقع عليه الاختيار هو ذلك الذي رشحه هو خلفاً له، ثم إنه كان يعلم مسبقاً ان التعيين لن يروق لعلي القره مانلي إذ أن انطونيو بيلاتو هو ابن ذلك الترجان الذي ينسب إليه الجميع في الايالة سبب فشل سفارة احمد بك في البندقية.

وبالرغم من ذلك، جمع باللوفتش قواه وأسرع إلى القصر حال وصول النبا إليه⁽³⁾، ليبلغ الباشا بذلك، وبدأ يمتدح الصفات المثل التي يتحل بها الشخص نفسه، واستفادة المنصب من كفاءته، وكرمه أصله.

ولكن علي باشا لم يكن في ذلك اليوم مستعداً لأن يسمع ذلك الحديث الممل، وقال القنصل: «ما كدت أفرغ من حديثي حتى كان الباشا قد ملئ غيظاً لم يعتده. وحذا حذوه اعوانه بكل جرأة، وقال لي غاضباً: إنه ما كان ينتظر من البندقية مثل هذا التحدي والتحقير لتوصياته المتكررة في صالح مستشار القنصلية، وقد كان الهدف من تلك التوصيات هو تمتين الصداقة بينه وبين البندقية، وكذلك من أجل استتباب الأمن والسلام المشترك، ثم صرفني بهذه الكلمات واعداً بأنه سيرد رداً مناسباً. «وقد جاء هذا الحرج والمفاجأة اللتان سببني في تلك الصدمة غير المنتظرة عقب الارتياح والسرور الذي شعرت به ازاء الخبر الجديد».

(1) رسالة باللوفتش 1776/3/30

(2) رسالة باللوفتش 1777/5/16. وقد ورد بها ذكر وفاة سيدي محمد وهو الابن الثاني للباشا، فقد قدمت مراكبنا التشریفات الممكنة للجنائ طوال النهار ابتداء من تنكيس علم القنصلية إلى طلقت المدافع مع رفع اعلام الحزن.

(3) رسالة باللوفتش المؤرخة في 26/6/1777

وفي الصباح التالي وصل إلى بالوفتش كتاب من علي باشا ليرسل إلى البندقية والأمم بالامتناع عن تثبيت سارية العلم الجديدة، التي كانت مهترئة وتهدد بالهلاك في ذلك الموقع الخطير، الذي يجمع بين مفترق الطرق، فهل كان علي باشا يريد أن يقفل قنصلية البندقية؟ نقل فيما يلي لهجة خطابه: ⁽¹⁾

«... تم قبول قرار سعادتكم بالموافقة على طلبات صديقنا الكونت جيوسي بالوفتش، المقيم هنا بصفة قنصل، الخاصة بالاستقالة وإن نيتكم أن تبعثوا بقنصل آخر محل محله. فهذا لكم أنتم وحدكم، ولكن بلغنا أنه تم الترتيب لاختيار وإرسال المدعو انطونيو بيلاتو إلينا، وكان هذا قد تلقى دراسته منذ بضع سنوات في الآستانة، كما أنه ابن ترجان الديوان من جهة أخرى. اننا لا نستطيع أن نرحب بالأجراء الذي اتخذتموه في هذا الخصوص، أما أن يعين قنصلاً ابن ترجان الديوان فهذا لا يبدو مناسباً بأي وجه من الوجوه، ولذلك فأمنوا النظر، ولا تعينوا قنصلاً لدينا ولا تبعثوا بابن الترجان، لن يكون مرغوباً لدينا ولن يقبل، ولا اعتقد أن هذا يسيء إلى شعوركم الكبير.

إن من تلقى تعليمه بالأراضي التركية وفي الآستانة بالذات، لا يمكنه أن يتولى القنصلية عندنا، لقد مررنا بهذه التجربة أكثر من مرة، وبالتأكيد سيبرز ما يسيء إلى صداقتنا، وفي هذه الأثناء عندما يصلكم كتابي هذا سيعود إليكم فوراً (القنصل الجديد)، وترسلون بدلاً منه القنصل الذي سافر من هنا لأتجاز بعض الشؤون ⁽²⁾، مع تقدير حسن استعدادكم النفسي نحونا...»

وفي عصر اليوم نفسه ذهب بالوفتش من جديد إلى الباشا:

«لقد عرضت عليه بأسلوب مناسب وقوي أن قراره يتجافى مع العدل، فقاطعتي وقال إنه سيكون بعيداً كل البعد عن الظلم عندما تحسب الجمهورية حساباً لصداقته.»

وأعاد علي كلماته بدقة قائلاً:

«أبها القنصل، لقد عجلت بإرسال خطاباتي التي كتبت فيها إلى جمهوريتك بأنها إذا كانت تريد صداقتي تزداد قوة عليها أن تبعث سريعاً بمستشاركم، أما إذا بعثوا بأشخاص آخرين، فهذا دليل على أن جمهوريتكم لا تحفل بصداقتي.»

وعندما بعث بالوفتش بالترقية المذكور كان يتمنى أن يصل سريعاً، فإذا ما وصل خلفه قبل أن تصل الردود على خطابات الباشا المذكورة، فإن بالوفتش لن يعرف ما الذي سيسفر

عنه الأمر، ولا ما ستمخض عنه من نتائج سيئة قد تتخذها الأيالة في مثل هذه الحالة، ورغم أنه لن يألو جهداً من جهته في القيام بأي جهد للاعتراض بكل حماس وثبات كمواطن مخلص للبندقية، إلا أنه ليس في قدرته أن يضمن لسعادتكم بالأمر يحدث ما لا يحمد عقباه.

وعمل جيوسي بالوفتش بصفة عامة كل ما في وسعه لاقناع الباشا بحسن قبول التعيين الجديد، ورغم ذلك استطاع أعداؤه أن يردوا حماسه هذا إليه مع الاضرار به، وإلى درجة أنهم ادعوا أنه عدو لوطنه.

وحول هذا هناك بالمظروف رقم 764 ملف ضخمة بعنوان: «جيوسي بالوفتش من رعايا الأكثر اجلاً لسعادتكم وخادمكم المطيع: تحصلت على الاستقالة من الرحمة العامة بعد ثلاثة عشر عاماً من الخدمة التي قدمتها في قنصلية طرابلس».

«لقد حضرت إلى ديوان اصحاب السعادة الحكماء الخمسة للتجارة في شهر ابريل 1778 فأمرت بالبقاء في البندقية تحت التصرف العام. لقد سلمت أمري إلى السلطة العليا، إلى أميري المحبوب، وأتجراً لأن استرحم آثار عفوكم الذي لن يغيب، مع الشكر».

فإذا جرى إذن؟ سأحاول استحضار الواقعة من خلال الوثائق المطوية في الملف. ففي منتصف شهر يولييه 1777 وصلت إلى طرابلس الفرقة البحرية البندقية بقيادة مدير السفن كارلو ويدمان، وكان مكلفاً بدفع الإتاوة السنوية المتفق عليها، ومرافقة القنصل الجديد انطونيو بيلاتو.

ولكن علي القره مانلي كما رأيناه كان يرفض التراجع عن تصميمه، فبقيت السفن عدة أيام راسية في الميناء، ولم يسمح لأحد بالتزول منها. أما بالوفتش فقد كان يسعى بكل ما لديه من جهد لاقناع الباشا حتى حقق رغبته واسترضاه، ليستقبل مبعوث البندقية ويرحب بالقنصل الجديد. فأرسل علي باشا ⁽¹⁾ إلى ظهر سفينة القيادة الطبيب (باولو كولونيتشي) وهو من نابولي، بصفة وسيط، مع تكليفه بأن يدعوا القائد البندقي والقنصل الجديد إلى القصر، حيث يستقبلون طبقاً للمراسم المقررة.

وكولونيتشي هذا ما كر خداع، ادخل في روع ويدمان أن بالوفتش كان وراء هذه الأزمة، وأنه حاول بكل السبل للحصول على تأييد الباشا من أجل تعيين حفيده تشيجوفتش قنصلاً. ونزل القائد البندقي إلى البر دون رفع العلم ومعه قلة من الضباط، وإذ لقي عند نزوله الكونت بالوفتش في انتظاره طلب منه أن يعود إلى القنصلية، فلا حاجة له في حضوره.

وورد في خطاب كان قد أرسله الباشا إلى الدوج بتاريخ 1777/7/28 «أنه رغبة منه في إنهاء

(1) لقد تحدث برنبا أيضاً عن هذه الواقعة (انظر في نهاية هذا الفصل) وكان قد نقل ذلك عن «الكتاب القديم» وقد استعمله لسد بعض الفجوات لأروي تلك الأحداث كاملة ولاستكمال ما أوردته برنبا ناقصاً

(1) كان بيلاتو على هذا الأساس في طريقه إلى طرابلس، وكان علي باشا يريد أن يرده إلى الوراء
(2) رسالة بالوفتش 1777/6/26. والمظروف يشتمل على التعيين وتوجيهات مجلس الشيوخ إلى القنصل الجديد بطرابلس انطونيو بيلاتو، وقد تم تصوير تلك التوجيهات ونقلها هنا كما سمحت في الملاحق

هذا الأمر، مثلاً انتهى الكثير غيره بالنسبة لفنصل البندقية من الامور ذات الاهمية الكبيرة، فقد قرر من أجل هذا فقط ان يرحب بالفنصل الجديد بيلاتو».

وبعد يومين من تنصيب الفنصل الجديد، كان خلاها بالوفتش يطلع خلفه على مختلف المهام، إذ حضر إلى دار الفنصالية شخص يدعي اسيريدون باتايا، معينا مستشاراً بدلاً من تشيخوفتش.

ولترك الفنصل السابق يروي لنا القصة كاملة قال: أمر باتايا بالقبض عليّ بأجراء في شكل استدعاء، ونقل الأوراق من مقر الفنصالية، وسحب هو شخصياً من درج مكثي ما وجد من نفود، ثم وضع كل ذلك في كيس ختمه بختم القديس مرقص. وبعد سبعة أيام - وكنت لا أزال في ايدي قوات الأمن - رأى ان يسلم إليّ الكيس المختوم، وأملّي عليّ إيصالاً عنوة، ثم اطلق سراحي.⁽¹⁾

وقد جرى كل هذا «دون أن اعلم إلى يومنا هذا مدى شرعية القبض عليّ أو سبب اطلاق سراحي». كل ذلك قد تم دون محاكمة، أو شهود، أو أوراق واضحة، أو سماع الأقوال، أو دفاع.

ولننظر الآن من خلال الوثائق الموجودة ضمن الملف، الأخطاء التي ارتكبتها بالوفتش. إنه اربك الجمهورية باحتجاجة الشفوي ثم التحرير عن طريق باشا طرابلس ضد شخص بيلاتو، وضد القبول به فنصلاً.

والخطاب الذي سبق ذكره والذي بعث به الباشا - طبقاً لهذه التهمة - قد كتب بناء على

(1) لعله من المفيد ان نتبع تقرير الحكماء الخمسة إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 1778/5/19 (قرارات مجلس الشيوخ - القسطنطينية - مارس، فبراير 1778) وكيف كانوا يتصورون موضوع بالوفتش. وقد شكل جزءاً هاماً من شؤون تلك السنة. وكانت له انعكاسات مدحوظة على الجمهورية والإيالة. وقد جاء في التقرير المذكور ان القصص عليه وسفره القريب إلى البندقية أحدث رد فعل شديد في طرابلس. إذ كان بالوفتش متورطاً في سلسلة من الأمور التجارية المزعجة مع الباشا، وأخرى غيرها خاسرة مع أكبر الشخصيات بالإيالة، وهذا بقى الفنصل السابق في المدينة بإذن من سعادة ويدمان، وبالترام من الباشا رسمياً، بأن يسمح له بالسفر خلال ثلاثة أشهر على الأكثر. حتى يستلم للسلطات العامة وقد جاء في الوثيقة: وهذا هو الوجه الذي سوى به بالوفتش مشاكله بطريقة محممة بمصالح الجمهورية، فالباشا لتغطية دينة نحو بالوفتش والبالغ ستة آلاف سكوي وقم اقراراً (أو تسكرة - تذكرة كما ورد في النص الايطالي) يتحل عوجه عن الهدايا السنوية وتجن الملح. إلى ان يتم تسديد الدين بالكامل. وعما ان بالوفتش كان مديناً لعدد من الأشخاص (كما جاء ذكرهم في التذكرة) بمبالغ مساوية لما كان على الباشا من دين. ولذلك حوّل بالوفتش اقرار الباشا إلى حساب الفنصالية والتي تعهدت بدورها ان تدفع ديون بالوفتش بموجب رسائل صان سلمت إلى كل واحد من الدائنين. والمسألة كما نرى معقدة وقد بدا للحكام الخمسة أن وراء الأمر «لنرا إذا ما قبلت الادعاءات الراجحة حول اسلوبه في كسب المال، وما يمكن أن استدان من مبلغ كبير يبلغ 6000 سكوي».

اما بالنسبة في فيبدو ان تمكن بالوفتش من ان يقرض الباشا ذلك المبلغ هو أمر أكثر عموماً. إذ أن التقرير نفسه يؤكد، والباشا الذي تعوره في كثير من الأحيان أصغر واقفه المبالغ المالية لسد حاجاته الفورية يكون مضطراً للتسول بتلك الوسائل من المقرضين المخلصين في كل مرة، وعلى أية حال هذه شهادة محررة حديثاً تثبت كيف ان تلك الحكومة كانت بدون كرامة، وبدون مظاهر من التنظيمات الحصارية. ومع من كانت أكبر دول البحر الأبيض مصطرة للتعامل.

تحريض من بالوفتش، الذي كان متضيقاً من قرار الحكماء الخمسة الذين لم يحسبوا أي حساب للتوصيات التي كانت في صالح تشيخوفتش.

وأكد ويدمان أن الاتهام يقوم على أربعة أدلة هي:

أولاً: ما قاله احد الموثوق بهم (وهو الطبيب باولو كولوتشي الذي وصفه علي باشا في خطابه المذكور المؤرخ في 1777/7/28 بأنه مجرم مسيحي من نابولي).

ثانياً: ان بيلاتو قبل فنصلاً برغم كل شيء (ومع ذلك فان القبول قد تم فقط بناء على ضغط من بالوفتش الذي كان يجد تجاوباً دائماً من علي باشا. وعلاوة على الاستعداد الطيب من قبل الباشا تصافرت من أجل هذا القبول سلطة ويدمان الممثل العام المسلح، (من جهة قوة الفرقة البحرية، ومن جهة أخرى الوسائل الفعالة التي استخدمها بمهارة).

ثالثاً: الحديث الذي وجهه الباشا إلى بيلاتو خلال زيارة التعارف والتقديم، ويقول بالوفتش: إن هذه الكلمات في نظر ويدمان تلغي صحة الخطابات التي كتبها الفنصل المتهم، وفي كثير من المناسبات وجميعها تتفق على كراهية علي باشا لبيلاتو الذي عامل صهره احمد بك معاملة سيئة خلال زيارته للبندقية⁽¹⁾. إضافة إلى المعارضة التي اظهرها منذ استلام معلومات باسم العين الجديد، وإلى هذه الأدلة. حسب ما يراه ويدمان.

رابعاً: صورة يدعي انها خطاب من الباشا إلى الجمهورية بتاريخ 23 يونيو 1777 محتواها يخالف ما جاء في الخطابين اللذين بعث بها بالوفتش إلى البندقية. ومن الملاحظ ان ويدمان لم ير ابداً مثل هذا الخطاب، وأقر بوجوده بناء على شهادة من المستشار اسيريدون باتايا. وشهادة بعض الاشخاص الآخرين المعنيين.

وفي نظر ويدمان فإن هذه الأدلة الاربعة التي لم تثبت، قد هدمت كل ما قام به الفنصل من أعمال نافعة مدة «ثلاثة عشر عاماً»، وحطمت كذلك رأي جاكومو نافي منذ سنة 1766 وكذلك رأي علي القره مانلي فبها بعد، وابطلت التضييحات التي قام بها بالوفتش في ألف مناسبة، يرفع رأس وطنه عالياً.

وقد وجهت إلى بالوفتش تهمة ثانية لم يكن كولوتشي غريباً عنها حتى في هذه المرة، وأنقلها بالشكل الخاص حسماً وردت في محضر المحاكمة:

ينهم بالوفتش

(1) فها يلي نذكر تواريخ الخطابات المذكورة التي توضح سبب غضب علي باشا على بيلاتو وهي رسالة بتاريخ 1775/12/23 - 1776/1/9 - 1776/5/10 - 1777/7/23 - 1777/8/26 وكانت موجهة إلى الحكماء الخمسة و 1777/7/11 إلى ويدمان (مبدئياً السرور يقدمه والأمل في ترضية الباشا الخائف على والد الفنصل المعين). وخطاب تاريخه 1777/7/28 من علي باشا إلى الحكماء الخمسة، وآخر تاريخه 1778/4/8 من فنصل إنجلترا يروي فيه عقاب كولوتشي.

بذنب اجرامي
بالتواطىء مع باشا طرابلس
بان يتولى هذا الاخير
دفع ديونه المحررة إلى
الرعايا الطرابلسيين الدائنين
من اموال الاتاوات السنوية
التي ترسلها الجمهورية وتسلم
لا إلى الإيالة (كما يشيعه سواد الناس)
بل إلى الباشا وحده⁽¹⁾
ثم جاء في الاتهام ما يلي:
يقال:

إنه عرّض بهذا الاستبداد
سمعة الاختصاص العام
وعرض الكرامة العامة
في المهمة المسؤولة للفصل
ولقد اقترض وطعن
بان باللوفتش قد مارس
هذا العمل التحكيمي
لاسباب تجارية تخصه أو
للحصول على مكاسب أخرى.

لقد دفع باللوفتش إذن ديون الباشا، وضمن هذا تسديدها له عن طريق الاتاوات السنوية التي تدفعها البندقية إلى الإيالة في مواعيدها، وبدلاً من ان يكون هذا الأمر سبباً في الحكم عليه، كما تبين من محضر المحاكمة، انتهى إلى انه كان نافعاً جداً للشئون العامة، والاقتصاد العام، وتأخير الدفع فقط هو الذي يعرض بسمعة الاختصاص العام وسمعة الفصل والكرامة العامة، أما باللوفتش فقد وضع اما قيوداً أو ترك مدخلاً للشك، بدلاً من ان يضمن دقة المواعيد، وتأكيده المدفوعات السنوية.

اما بالنسبة للتهمة التي بمقتضاها قيل إن باللوفتش قد فعل ذلك لمصلحته الخاصة، فقد

(1) انظر الملاحظة التي وردت سابقاً والتي تفسر بشكل اشمل وضع باللوفتش نحو الباشا ودائنيه.

استبعدت من الاساس دون ابقاء أي ظل للشك، وتقول صحيفة الاتهام: «بالنسبة له لا يمكن عملياً ان يكون قد قام بأية متاجرة، أو حصل على أية فائدة خاصة». وهناك أيضاً ما يؤكد انه لم يصل إلى سماع الحكماء الخمسة أي شيء عن ذلك، (ولا يعلمون من يخبرهم بذلك):

لم يحدث أي ازعاج أو شكوى
لا بالنسبة للباشا أو للامة.

وبعد ان اخذت المحكمة في الاعتبار كل الامور انتهت حكمها كما يلي:

هذا المتهم وقد اعتبر متحكماً
هي في الواقع أريحية قدمت إلى الباشا
وإلى الدولة نفسها والدائنين له
دون مسؤولية ولو صغيرة للجهة
العامة أو الخاصة.

وعلى ذلك، لم تكن هناك نوايا استغلالية، أو مصالح مستهدفة، دفعت الفصل المعجوز إلى مساعدة الباشا في طلباته، ولكن بكل بساطة شعور بأريحية لطبيعة مدنية رفيعة. وتنتهي المحاكمة ببراءة كاملة للبالوفتش، مع الاعتراف الكامل باعماله وجدارته، وقد جاء في الحكم:

إن هذا الشعور الحضاري
صار وسيلة قوية جداً
اضيفت إلى براعة الكونت باللوفتش النقية
حتى يكرر للباشا وللإيالة والامة
ويقدم لها تلك الاتاوات والتي استطاع
بموجبها ان يقدم خدمات جلية إلى أميره
دون صرف من مال عام مدة 13 عاماً
اما بابعاد الاضطرابات
أو بتحويل المضايقات
أو بالحصول على اعمال هامة جداً في هدوء
في الاقتصاد والكرامة والمصلحة العامة
وللامة والتجارة

مع اعلاء اسم البندقية واسمه
في ذلك الميناء لدى كافة الدول في اوربا

وفي الايالة نفسها

ودون ان يرهق المال العام بمصاريف استثنائية
بل عندما قدمت إليه تلك الاموال في حالات خطيرة جداً
رفضها في اياه لا مثيل له.

اما كولوتشي ومكره وخداعه في هذه الحادثة، وألف حادثة أخرى، فقد تمت تعريته بعد
قليل. ففي 8 من ابريل 1778 استقر قرار القنصل الانجليزي كوكس بطرده من قنصلية، وكان
يعيش في حايته. وفيما يلي نص المذكرة الدورية التي أرسلها القنصل الانجليزي إلى القنصل
البنديقي، وإلى جميع القناصل الآخرين بالإيالة:

«قد وجد قنصل إنجلترا أن يرفع الحماية عن المدعو باولو كولوتشي، وإن يطرده من دار
القنصلية شرطه، ويرى من واجبه ان يلفت انتباه قنصل البندقية، حتى إذا ما طلب حماية
البندقية فلا يتسرع السيد القنصل بالموافقة لشخص خطير وغير جدير بأي تأييد».

ملاحظات

فيما يلي نقل ما كتبه برنيا بما استخلصه من الكتاب القديم لإرسالية القرنيسكان:
كان يمثل مجلس الشيوخ للبندقية في طرابلس عندئذ الكونت جيوسي بالوفتش، الذي
وصل هنا على متن فرقاطة حربية سنة 1764 وبرفته زوجته إليانورا بيلوتشي من البندقية.
وفي يوم 23 من يولية 1777 بدت في ميناء طرابلس سفينتان من البندقية، قد جاءتا بقنصل
البندقية الجديد: أنتونيو بيلاتو، ومعه لجنة مكلفة بمراجعة المعاهدات. ولكن علي القره مانلي،
وكان لا يرغب بأي حال في ان يستقبل اللجنة أو القنصل الجديد، ترك السفينتين راسيتين.
مدة خمسة أيام، دون ان يكون في امكان أي واحد النزول إلى البر، ولم تشر مذكرات
الإرسالية التي نقلت هذا الحادث إلى أسباب هذه النزوة. (يبدو أن الأسباب قد اصبحت
واضحة بما أوردته في هذا الفصل).

ويضيف: بان علي باشا بعث بعد خمسة أيام من الإنتظار إلى ظهر السفينة المدعو باولو
كولوتشي (وهو طبيب من نابولي) سفيراً له، مع الأمر بدعوة القائد البنديقي بالنزول إلى البر
يصحبه القنصل الجديد عند خندق السراي. وكان يعترم استقباله بما يليق به من التشريفات.
وقد ذكر كولوتشي بان الكونت بالوفتش هو الذي أوعز بهذا الإنتظار، محاولة منه في ان
ينصب حفيده في منصبه عند تركه البلاد، ومن أجل هذا تلاعب بالأمر حتى يعيق تسلم
القنصل الجديد الذي اوفد من البندقية للمنصب.

وبرغم ذلك فقد نزل القائد البنديقي دون رفع الاعلام، ومعه قليل من الضباط، ولقي عند
نزوله الكونت بالوفتش في انتظاره، فطلب منه ان يعود إلى القنصلية، فليس هناك حاجة
لحضوره. ورحب علي القره مانلي برسول البندقية ترحيباً مشرفاً، واستقبله في القصر، وحياء
باطلاق سبع طلقات مدفعية.

وفي اليوم التالي، وحيثما كان انطونيو بيلاتو يتسلم القنصلية، جرى اعتقال بالوفتش، ونقل
إلى متن السفينة ليحال إلى البندقية. بصفته مشاعياً متمرداً. وفي هذا الوقت اكتشفت المكيدة
الحقيرة التي حيكت للاضرار به، وتبينت براءته، وحصل الكونت بالوفتش على إذن بالنزول
إلى البر، وتعدد اقامته في طرابلس مدة شهرين لتسوية مصالحه. وسافر إلى مالطة في يوم 20
من سبتمبر 1777 ومنها إلى البندقية، ليبرء ساحتها بترئة كاملة. اما كولوتشي الذي تطوع بهذه
المهمة الدنيئة، فقد لقي ما لم يكن يرغب. فقد صب الباشا على طبيبه كل مسؤولية. مع ما
ترتب عليها من نتائج، وحرره القنصل الانجليزي من حايته، وقيل إنه أمر بجلده بسبب قذف
أحد الشرفاء، ولم يقبل أي قنصل آخر ادخاله تحت حماية علمه. وذهب كولوتشي إلى الباشا
ووضع نفسه في حماية الايالة، وكان علي باشا يخفف عنه عندما يشكو من الدرس الذي تلقاه
في قنصلية إنجلترا، وكان يقول له إنه يمكنه بصفته طبيباً ان يحسن علاج تلك الجلادات التي
تلقاها. (الاب برنيا: طرابلس من سنة 1510 إلى 1850 - ص 235-236).

ومن رواية برنيا، يظهر أن كولوتشي قد اقتصر على اتهام بالوفتش فقط، بمحاباة قضية
حفيده. ومن محاصر اعم كمة لا تندو هذه المحابة إلا في مقطع واحد، لا يشكل أي موضوع
للإتهام، وهذا ما يجب ملاحظته بكل اهتمام. ونحن نعرف من قبل ان المستشار تشيجوفتش
الذي يتمتع كذلك بكامل ثقة الباشا كان، قد أوصى به بالوفتش منذ سنة 1773 باعتباره
عنصراً ممتازاً. وقد قال القنصل السابق الآن: «إن مشروعه باقتراح ترقية تشيجوفتش إلى
قنصل قد تولد لديه عن الاقتناع الذي أوحى به إليه الحكماء الخمسة من قبل (أكثر من انه
عاطفة القربة التي تربطه به). وكذلك مراسيم مجلس الشيوخ التي تقول: إنه بناء على الدلائل
التي قامت على مهارته وإيمانه وحسن قبوله لدى الباشا والإيالة يعد مناسباً للخدمة العامة.
(من مذكرة بالوفتش المؤرخة في 1778/7/23).

لقد كتب برنيا أن بالوفتش هو الذي وفر إذن النزول إلى البر، وجاء هذا التأكيد بعد
الاعتراف ببراءته، إلا أن البراءة في الواقع لم يعترف بها إلا في السنة التالية، وإذا ما نزل إلى
البر فذلك يعود إلى ان دانيه ارادوا منه ان يضمن تسديد ما كانوا قد اعطوه. (جاء هذا في
تقرير سبق ذكره من الحكماء الخمسة إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 1778/5/19).

وعند اختتام محاكمة بالوفتش ونحاشيا لأي تعقيد قد يقع في المستقبل (طبقاً لقرار مجلس

الشيخوخة - القسطنطينية - 1778 ملزمة 81، تقرير (1778/5/30)، فقد وجه إلى قناصل الجمهورية أمر قاطع بالآ يقوموا بأسط تدخل في الشؤون الخاصة للباشوات. (وفي نفس الملزمة يوجد اقرار من المستشار س. ب. دومينييتي يثبت ديون الباشا بمبلغ 6000 سكوين).

نشاط قراصنة طرابلس من سنة 1773 إلى 1778:

من رسالة باللوفتش المؤرخة في 1776/3/30. قدم القرصان احمد الرايس (هل هو نفسه الذي رأيناه يبعد بناء على سعي من باللوفتش سنة 1769؟) ومعه ستيفيتان من نابولي استولى عليها، وشاطيء البحر كان غاصاً بالناس والفرح قد عمر البلد كله. وذهب باللوفتش في الحال إلى الباشا رافعاً احتجاجه، ذاكراً بأن تلك الغنائم هي من الاعمال الخاطئة، وتحالف صراحة النصوص الواضحة للمعاهدات التي تمنع الدخول إلى مياه البندقية، طبقاً للشروط الوارد ذكرها في تلك المواد. وكان باللوفتش يشير إلى المادة 23 من معاهدة سنة 1764 التي تقرر بطلان ما يتم الاستيلاء عليه من السفن من قبل الطرابلسيين داخل حدود المنطقة المحرمة على القرصنة. وكان احمد الرايس قد أسر فعلاً المركبين في المياه الممنوعة.

والرسالة طويلة تروي بدقة ما بقي من الاجراء الذي تمكن به باللوفتش من أن يحصل على عزل وعقاب الرايس، وكذلك استرداد الغنائم، مثيراً استغراب القناصل والناس الذين كانوا يشكون كثيراً في هذا الأمر، إلا إذا ساندته تهديد من قبل الفرق البحرية، وهي حقا الوسيلة الوحيدة التي تخضعه للملازمات العمل التي تهم قدسية المعاهدات.

وهذا دليل آخر قوي على نفوذ قنصل البندقية في طرابلس، وفوق كل شيء على النفع العائد ليس على جمهورية البندقية فقط، بل على جميع الدول ولا سيما الإيطالية، من الاتفاقية التي عقدتها البندقية مع طرابلس سنة 1764. والتوقعات التي ابدتها طائوتشي اثناء بحث المعاهدات حول الأضرار التي يمكن ان تعود على بحرية نابولي. كانت إذن غير ذات أساس.

وهذه شهادة على صحة ما ذكر.

وفيا يلي نص البيان الذي اصدره الباشا بالموافقة على إعادة الغنائم: «تسلم (تذكرتنا) هذه بيد قنصل البندقية، لقد أنهينا أمر الغنيمتين التابعتين لنابولي، واللتين جاء بهما احمد الرايس كوار، وقررنا ما يلي: ألا يبقى بيننا ما يقال بشأن الغنيمتين، اما فيما يخص تلك التي تم بيعها، فقد قررت لها مئتي سكوين بندي، يتم استقطاعها من حسابنا». علي باشا القره مانلي - حفظه الله - آمين.

صدر بطرابلس الغرب من قصرنا ودار إقامتنا في 22 من محرم الموافق 13 من مارس 1776.

* * *

رسالة باللوفتش المؤرخة في 22 من أبريل 1777. هناك خبر يخص سفينة تابعة لإمبراطورية النمسا قد غنمها الطرابلسيون، ولم يتم الاستيلاء عليها في إقليم كالابريا، كما كانوا يشيعون لغرض، بل قد تم في أجريبيكا (؟) ما بين بلدتي بارجا وبريفيسيا، داخل نطاق المعاهدات، وحيث لا يجوز للقرصنة القيام بقرصنتهم.

ووعدهم باللوفتش الباشا بان يبرهن له على صحة التهمة، مثل ما جرى سابقاً، بعرض الخطابات الرسمية الواردة من الجمهورية التي تحدد الأمر وتبين الانتهاك. ورغبة في توفير تعب الطريق على القنصل (وكان مريضاً) أوفد الباشا إلى قنصلية البندقية حاجي عبدالرحمن آغا المعروف، ليقوم بالاطلاع على تلك الخطابات، ويعود إليه بترجمتها العربية. وذهب بعد ذلك باللوفتش إلى الباشا، ولكنه لم يستطع ان يتحامل على نفسه أكثر بسبب مرضه، فسافر وأوكل الأمر إلى المستشار.

واستطاع تشيجوفتش التوصل إلى اقرار العدل بمساعدة عبدالرحمن ولسبب لا نعلمه، حيث سلمه ايضاً من الباشا يقرّ فيه خصم 600 سكوين من الإتاوة لسنة 1778. (وفي نفس الرسالة أفيد بان عائلة الباشا قد أصيبت بالجدري).

وهناك مراسلات أخرى تستحق الذكر في نفس هذه الفترة وهي: رسالة تاريخها 1775/10/2، يفيد فيها باللوفتش عن الهزيمة التي ألحقها الجزائريون بالاسبان ويقول: «لا يمكن لسعادتكم ابداً ان تتصوروا كيف تحول هذا الشعب من الخوف إلى اعتزاز مفرط، بعد النتيجة المؤلة والسيئة الحظ لاسطول اسبانيا العظيم أمام الجزائر».

الفصل السادس
حملة أنجلو ايمو

1778

حملة أنجلو إيملو

1778

بداية فصلية أنطونيو بيلاتو - مشروع لايفاد عبدالرحمن إلى البندقية من أجل تعديل الخط الذي يحدد نطاق القرصنة، حسباً وصحته اتفاقية سنة 1776، لصالح طرابلس - الجمهورية تكلف فيدمان بان بقود الحملة - فيدمان لا يمكنه قبول التكليف - أنجلو إيملو وحملة سنة 1778.

كان على أنطونيو بيلاتو أن يتعب كثيراً، للتغلب على جميع العراقيل التي تقوم في طريق ممارسته لاختصاصاته. وتعود بعض الأسباب في ذلك إلى ما حدث أخيراً. فقد أبلغه الباشا بوضوح انه قبل القنصل الجديد (رغم ما يحدثه به قلبه)⁽¹⁾. وخاصة لتعلقه بالقنصل القديم. ورغم أن باللوفتش قد أوصى بان يحضر القنصل الجديد ومعه القفاطين⁽²⁾ أو الهدايا التقليدية لتعاشي وقوع حوادث مؤسفة، فقد وصل بيلاتو صفر اليدين مما زاد في عدم الرغبة فيه. وعلى كل حال فقد كان أنطونيو بيلاتو شاباً مثقفاً (كما كان أيضاً تراجاناً) ذكياً ونشيطاً، فلم يتخاذل بل بدأ حالاً في الاهتمام بمصالح الجمهورية.

والغريب انه لم يذكر ابداً في رسائله الأولى سلفه. وتظاهر بأنه يجهل تماماً ما جرى بين والده وأحمد بك. كما انه حاول تجاهل اعتراض علي باشا على تعيينه، وكتب بأنه استقبل بروح من الطيبة البالغة والحنان. ولم يتعرض لتلك الأيام الخمسة من الانتظار التي رفض علي باشا خلالها استقباله. وحول باللوفتش وردت بتاريخ 1777/8/1 مذكرة مقتضبة قال فيها: «لقد تسلمت من سلفي الذي اتحدث معه يوميا عن كل ما يتعلق بعمل اربع لوحات ترخيص للمرور مطبوعة، وبعض الايصالات للرخص التي تمنح لاصحاب السفن، ومعاهدات الصلح، وبعض المطبوعات الرسمية والسجلات مع الاعلام والرايات والشعارات». فهل كان بيلاتو يشارك فيديمان في شكوكه، أو أنه كان يرى أن الاستقبال الكئيب الذي لقيه قد أعده له

(1) خطاب علي باشا إلى اللوح بتاريخ 28 من يولية 1777

(2) يقول الكاتب: وحيث ان كلمة قفاطين تعني هدايا فصلية وجاء ذلك في خطاب كتبه تشيخوفتش (9 نوفمبر 1771) - وبالطبع فإن قفاطين هي جمع قفاطين وهذا النوع من اللباس لا يزال معروفاً إلى اليوم. ما عدا اختلاف في نوع القماش والتفصيل.

وبعد أربعة أشهر كان بإمكان انطونيو بيلاتو أن يسلم إلى الباشا الهدايا التقليدية، وبدلاً من أن يحول المبلغ الذي كان تحت تصرفه إلى شراء الأمتعة المعتادة المستوردة من أوروبا، رأى أن يسلم الهدايا نقداً، ويكون بذلك قد وفر 300 سكوين في مقابل مصاريف النقل، وكان يمكن أن يكون التوفير أكثر إذا ما سمحت له الظروف والوقت بأن يقوم بتوزيع الهدايا كلها من هنالك، وهي بكل تأكيد أقل ثمناً. ويقول:

«وقد اعتقدت أنه من المناسب أن اكتب هذا التنبيه إلى المستشارية لتوفير من سيخلفني حتى يحصلوا على فائدتين في نفس الوقت، أحدهما التخفيف من وطأة هذه النفقات في المستقبل على الإقتصاد العام، والأخرى العمل على ترويج المصنوعات الوطنية».

اعتاد رابنة البندقية تحميل المستأجرين أسعاراً أعلى من تلك التي يتقاضاها الرابنة من أية دولة أخرى، وحتى يعلي القنصل قيمة تجارة البندقية رفض التخلي عما اتبع من أسلوب بالتسامح مع الرابنة، لابتزاز مبالغ عالية. وشعوراً بهذا الأسلوب من عرقلة في سبيل التقدم المطلوب للملاحاة البندقية في هذا الميناء، سعى بعد قدومه لتكون مراكب البندقية هي التي يتم اختيارها وتفضيلها على غيرها لأجرتها المجزية. وهذه الخطوة التي وجدت قبولاً لدى المواطنين، أثارت الحسد في نفس الربان بونيفال، وهو قائد فراقطة فرنسية صغيرة وصلت إلى طرابلس يوم 28 من أكتوبر 1777.

وتوجه بونيفال فوراً إلى الباشا ليعرض شؤون دولته. وفي هذه الأثناء كان قنصل البندقية يتوقع أن يكون تقدم الربان الفرنسي من أجل توجيه ضربة لتجارة البندقية، وللمحافظة ولتنمية تحيز التجار المستأجرين ضد مراكب البندقية في نطاق حق دولة منافسة توطيد نفسها بكل الطرق، كحرب تجارية في صمت، ومن أجل ذلك نصح القنصل الرابنة بتقديم بعض التساهل، أي شيئاً من السخاء لصالح تجار الحملة، وهذا السخاء إذا ما حرم واحداً فقط من نفع كبير في ظروف خاصة فإنه لا بد وأن يشمل الخير دولة البندقية عامة.

ولكن فضلاً عن السخاء لم يفضل البنادقة؟

في مقدمة هذه الأسباب تأتي المحافظة الدقيقة على المواعيد. وسوء نية الفرنسيين وهي السبب الرئيس الذي أضرب برصيد هذه الأمة. فهذان أهم سببين أديا إلى تفضيل البنادقة، والذين عرف عنهم بالتجربة استقامة أكبر.

ومرة أخرى فإن فضائل شعبنا تنصهر عند كل تفاضل، فقد عاد دي بونيفال خالي الوفاض، وانبرى بيلاتو في تلك المناسبة بوجه مرة أخرى توصياته إلى مواطنيه، ولم يأل جهداً لترسيخ الفكرة في أدمغة جميع الرابنة، (بأهمية المحافظة على الدقة المخلص، مع الانضباط

والدقة والانضباط هما في الواقع الموهبتان اللتان يبدو أنهما ميزتا نشاط القنصل الجديد بيلاتو، وانعكستا كذلك على البرنامج الذي أراد تحقيقه. وبعد ثلاثة أشهر فقط من تسلّم انطونيو بيلاتو مهام القنصلية، جاء أول اعتراف رسمي من علي باشا نفسه حول حاسه، مع ما كان يحمله الباشا له من اسباب استياء. وهذه هي رسالة الباشا القره مانلي إلى الدوج بعد سفر باللوفتش: «بتصرف قنصلكم بكل حذر ويحتد في غرس ما يحقق دائماً الوفاق على أحسن وجه بين الدولتين، كما أن مودته تزداد عندي كل يوم».⁽²⁾

وعلي باشا كما رأينا في مناسبات عديدة، كانت تحذوه النية الحسنة، وإذا ما قامت خلافاً دبلوماسية مع مختلف الدول، فذلك مرده إلى اعوانه الذين كانوا يؤثرون عليه بسهولة، أكثر مما يعود ذلك إليه، ففي بعض الأوقات خضع لتأثير عبدالرحمن، وبعد ذلك أضحى يدور في فلك الكاهية الكبير (العجوز الماكر)⁽³⁾ والد أحمد بك، أما الآن فقد جاء دور ولده الأكبر.

وحتى سنة 1775 كان باللوفتش يصف بك طرابلس (أي ابن الباشا) بأنه (شغوف جداً بالقرصنة)⁽⁴⁾ أما في رسالته المؤرخة في 27 من يناير 1778 فقد قال عنه: «إنه السبب الأول في انتهاك المعاهدة لكرهه للبنادقة». لكن القنصل كان ينظر إلى اصلاح الأمر والمحافظة على المصالح الوطنية. وقد كتب يقول:

«لإبطال الاحتجاجات التافهة من أمير أبلة. الصادرة عن عبقرية ابنه المتباهي والمتكبر. ومن الدس الحيث للقراصنة.. وبشعور متواضع جداً مني، فإن الوسيلة الوحيدة الفعالة هي احضار بعض السفن العامة إلى طرابلس كل سنة، وسيكون هذا بالنسبة لهؤلاء الناس الذين لا يؤمن جانبهم انذاراً قائماً، ورقابة عامة على تنفيذ المعاهدات بدقة، وهذا ما فعله الدول الأخرى».⁽⁵⁾

وينسجم رأي بيلاتو مع ما أعرب عنه سلفه قبل سنوات عديدة، ولا شيء غير القوة والتجهيز الحربي يمكنه انزال الخوف النافع على الإيالات الافريقية. وأول إشارة ظهرت تنبئ بتغير العلاقات وردت في رسالة بتاريخ 21 من فبراير 1778، فقد علم بيلاتو بعزم الباشا على

(1) رسالة أنطونيو بيلاتو المؤرخة في 1777/11/29.

(2) خطاب علي باشا الرق بالرسالة المؤرخة في 1777/11/29، وهو آخر وثيقة بالظروف 764 من رسائل القناصل بطرابلس. ومنذ الآن فإن الرسائل التي ستذكر موجودة بالظروف 765 (1778-1785).

(3) رسالة باللوفتش المؤرخة في 1775/10/3.

(4) رسالة باللوفتش المؤرخة في 1775/4/29.

(5) رسالة أنطونيو بيلاتو المؤرخة في 1778/11/27.

إيفاد حاجي عبدالرحمن إلى البندقية كسفير. وعندما ذهب القنصل على الفور لمقابلة الباشا وسأله عن أسباب هذه البعثة، جاء الرد في أول الأمر غامضاً.

وكتب بيلاتو: «لقد أكد لي الباشا بأن الهدف الرئيس من هذه البعثة هو تعزيز عرى التفاهم المتبادل المتين، وحتى تكون البعثة أكثر قبولا لدى سعادتكم، رأى تكليف حاجي عبدالرحمن بذلك، إذ كان يجد دائماً في مختلف اللقاءات قبولا حسناً لدى البندقية».

وطلب منه بيلاتو أن ينتظر على الأقل موافقة الحكماء الخمسة، وحاول في نفس الوقت التحري فيما إذا كان يخفي أي سبب آخر وراء هذا الطلب لإيفاد عبدالرحمن، وعلم القنصل بأن الباشا تهاديا للإصلاح المستمر الذي يمارسه عليه ابنه واتباعه في هذا الأمر، وما يدعون بأن البنادقة يتمتعون بميزات فائضة بسبب ما فرضته معاهدتهم من تحريم منطقة واسعة جدا على القرصنة، وبما أنه رأى أن الطلبات التي أحالها على البندقية بطرق غير مباشرة، لم تعد باية فائدة، لذلك قرر أن يعث بأحد وزرائه إلى الجمهورية.

(والموضوع الرئيس لهذه السفارة غير العادية، والتي لا يمكن أن يقبلها أي بلاط مهما كان الدافع، والعقوبة الطموحة العنيدة للشخص المكلف بالقيام بتلك المهمة، والمكاسب التي يسعى هذا الوزير للحصول عليها، من أجل اصلاح وضعه الاقتصادي المضطرب، كل ذلك أمور هامة جداً، تقتضي بعدم جدوى قبوله هناك بأي حال، فقد تنشأ عن قدومه أحداث غير سارة، ومقلقة لا تحل من نتائج تثقل كثيراً الاقتصاد العام، وسأعمل على اقناع الباشا بالتخلي عن هذا العمل. لا سيما وأن الباشا كان قد وعد سلمي وعداً قاطعاً بأنه لن يبعث في المستقبل بأي وزير إلى البندقية. إلا بعد الحصول أولاً على موافقتها رسمياً).

وفي الاثناء وصلت إلى بيلاتو من البندقية تعليقات محددة، فقد أعرب للباشا في أوائل ابريل عن دهشة مجلس الشيوخ وأرادته الأكيدة الحازمة للاعتراض على تعديل المعاهدات، وبالرغم من أن علي باشا قد أبدى استعداده لقبول أي شيء يحافظ على صداقة البندقية. فقد أفهم محدثه بمدى حساسيته، للإستياء الذي قد ينجم بسبب بعض الغنائم التي تقتنص داخل الحدود التي وضعها ناني، وحيث في الغالب تتردد مراكب نابولي التي تسيل لعب اصحاب السفن التابعين له. وأضاف: (أن هذه هي النقطة الوحيدة التي يود أن تعاد إلى المعاهدة طبقاً للشروط التي أقرت قبل سنوات مضت. من قبل وزيره هناك. وحتى في بحار السلطان الأعظم فإن القرصنة محظورة إلا إذا جرت بعيداً عن الجزر والأراضي العثمانية بثلاثين ميلاً). وكتب القنصل يقول: «فحاولت أن اقنعه بأن هذه المطالب غير المنتظرة تمس كل المساس بكرامته. ذلك لأن القرصنة التابعين لهذه الإيالة دخلوا مراراً بسهولة في البحار التي تحميها اعلام الدولة. وغض النظر عنهم تكراراً كلما ألقوا بمراسيمهم في جزيرة زانتي أو كورفو. بحجة

اتقاء الزواجر. وهذه أمور تجعلهم مستقبلاً أقل اهتماماً باحترام الحدود التي نصت عليها المعاهدات، كما أن مثل هذه التجاوزات لا يمكن وقفها إلا باتخاذ بعض الإجراءات القاسية من قبل مراقبي البحار، ضد اصحاب السفن الذين يخالفون ما ورد صراحةً بجوازات السفر العادية التي تزود بها هذه القنصلية قراصنة الإيالة». وبذلك فقد أصبح من الضروري اصدار أوامر أكثر صرامة. وفرض رقابة أشد من أجل تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت، وليس بأن يتم حلّ الاتفاقات أو مراجعتها.

وظل الباشا مرتبكاً، ولم يعد يفكر في ارسال وزيره في هذا الوقت.

كان بيلاتو على علم منذ زمن طويل بمزاج عبدالرحمن، فحاول أن يضعه عند حده، حتى لا ينحج بمكره واساليه الذكية في تغيير الإستعداد النفسي للباشا، ضعيف الإرادة.

وفي البندقية إذ ذاك، كان حكماء التجارة الخمسة يعدون تقريراً ضافياً بناء على خطابات بيلاتو المتتابة والمفصلة. لتتور مجلس الشيوخ عن تفاصيل التهديد الجديد، وفي تقرير لاحق اعلم مجلس الشيوخ الدوج في تاريخ 11 من أبريل 1778. وقد جاء فيه ما يلي:

الفكرة الغريبة التي يصرّ عليها باشا طرابلس من جديد، بتحريض من ابنه صاحب المزاج المضطرب، هي تعديل ما تم الاتفاق عليه بفضل جهود جاكومو ناني، للحد المقرر لاصحاب سفن القرصنة. وإيفاد سفير إلى الجمهورية في شخص عبدالرحمن المعروف بحججه، بحجة الصداقة وحسن الاتصال، اما الواقع فللازعاج، والحصول على مكاسب فورية. وبدون حق مع ما في ذلك من ارهاق للاقتصاد العام، وليس هناك سبيل أكثر ملاءمة من العناية التي بذلها مجلس الحكماء الخمسة، لايصال التفاصيل المرفقة إلى علم الجهات العامة عن وسائل المعالجة والتدبير التي بدت ببراعة القنصل بيلاتو، وليس هناك كذلك ما يزيد حساساً على اعتبارات الخبراء المدنيين انسجاماً مع تعليقات مجلس الشيوخ.

وصدر عقب ذلك أمر إلى الحكماء الخمسة بالنصرف:

لا يزال مجلس الشيوخ ثابتاً عند الأمر الذي تقرر بتاريخ 4 ديسمبر، الداعي لمراعاة المعاهدات التي تم توقيعها مع تلك الإيالة بكل دقة، ويجد كذلك الحكمة لينصح بها الجهات العامة بالعمل بالنسبة لزيارة عبدالرحمن طبقاً لما يراه الحاكم. بترؤ مناسب والتزام وحرص، وما قد تقرر في حالات مماثلة في هذا الشأن بالمرسومين المؤرخين في 12 من مايو 1770. و23 من مارس 1775.

وللحكماء اصحاب الفضائل، ان يحسنوا تقدير النشاط الواعي والحساس الفريد لقائد السفن فيدمان. والذي كلف بالتوجه إلى الشواطئ الافريقية، بالفرقاطتين، على ان يرسي

مراسيه تفضيلاً في مكلاً⁽¹⁾ طرابلس، للقيام بالمهام التي كلفه بها مجلس الشيوخ، عملاً بالمرسوم الصادر في 12 فبراير الماضي، وان يتناول من القنصل بيلاتو ما أسفرت عنه جهوده التي بذلها ببراعة لا لتفنيدها ما اتفق عليه مع الإيالة. وبدون تغيير طبقاً للنوايا العامة الثابتة المعلنة بكل وضوح في مرسوم 14 ديسمبر المشار إليه اعلاه فحسب. بل وأكثر من ذلك ما يتعلق بعزم ذلك البك لايفاد الوزير المذكور إلى هنا.

وإذا ما أصر حاكم الإيالة برغم كل شيء، على المضي في خطته الضالة. عندئذ يستطيع فيدمان أن يستفيد من العمل النافع الذي يقدمه الترجان نفسه. استناداً إلى الأوراق والتوضيحات اللازمة لمجموعة الأمور التي سيقدمها إليه الحكماء عن تلك الأساليب البارة والثابتة التي تراها حكمتهم مناسبة، للتنفيذ الكامل لكل مادة من المعاهدات النافذة مع تلك الحكومة. أما فيما يخص إيفاد عبدالرحمن المذكور. فيجب إقحام الباشا بجميع الطرق القوية المتبعة. بأن حضوره لا يعول عليه بكل تأكيد. لانه غير ضروري بأي حال. وأن عودته الجلية التي ضربها لبالوفتش القنصل السابق تستدعي في حالة إيفاد أحد وزرائه. احتياطات مسبقة وتنسيقاً متبادلاً لا غنى عنه، وأن هذا اللقاء واللقاءات الأخرى مستقبلاً لتسليم الاتاوات السنوية المتفق عليها. تقدم فرصاً سانحة لتأكيد الصداقة الطيبة. والتواصل الأكمل. وبدون اللجوء إلى إبعاد عدت فوق العدة. وفي الحاح يجب أن يساهم به إدما حصر عبدالرحمن إلى هنا. فلن يكون في الامكان استقباله من جانبنا. ولن يلقى ذلك الترحيب والمعاملة الجديرتين بمكانته، مثلاً قبيل في مرات سابقة.⁽²⁾

ومن بين المهام التي كلف بها فيدمان، تلك التي تتعلق بالإلحاح على الإيالة بأن يتم تسليم الكميات المتفق عليها من الملح بنظام. حسب بصوص الاندقت. ويمكن الوصول إلى نتائج طيبة إذا ما عازمت الإيالة على استعمال القوة ضد سكان زوارة المشايخين. وضد قطاع الطرق الذين يعيشون في الإقليم فساداً، مما جعل تجميع الملح قرب البحر أمراً صعباً. وفي هذا ما يشكل استحالة قيام سفن البندقية بشحن الملح. واضطرار هذه السفن إلى الانتظار أياماً طويلة قبل أن تغلق من جديد، ولذا (فإن إرسال مفرزة من الفرسان بقيادة أمرها. وبقاها على مشارف زوارة. قد يكون العلاج الوحيد الذي يبعد شر أولئك البربر).⁽³⁾

ولما تلقى بيلاتو النبأ الخاص بالقرار كتب بتاريخ 16 مايو ما يلي:
«عندما تظهر الفرقة البحرية العامة في هذا المكلاً قريباً، فسيكون لها أثر حسن فيما يخص

خط الحدود، أو ما يتعلق بالسفارة المزمعة».

ولما رأى عبدالرحمن في هذا الوقت أن الأمور ليست على ما يرام وأن الأمل في السفارة اخذ يتبحر أكثر فأكثر، لذلك حاول استباق الحوادث فاستأجر مركباً مسافراً إلى البندقية. يملكه ريان بندي يدعى بودينيش واعد امتعة.

وقال القنصل: «ولكنني اعترضت على ذلك بكل قوة. وقدمت احتجاجاً إلى الباشا نفسه، وأكدت له بانني لن امنح الترخيص لأي مركب بندي يسافر عليه عبدالرحمن. ما لم تصلني التعليمات الجلية من أصحاب السعادة في هذا الخصوص». وسعى عبدالرحمن للحصول على مكان في مركب فرنسي. ومن حسن الحظ لم يتمكن صاحبنا من الانبحار. بسبب ما كان يدور من اشاعات حرب قريبة بين فرنسا وأنجلترا. وكان عليه كالعادة أن ينتظر التعليمات الرسمية برغم أنه.

وعكنا أن نستشف من نفس هذه الوثيقة أن مغامرة عبدالرحمن لا تلي قبولا عند زملائه بالحكومة. وعندما علموا الاسباب التي تحول دون سفره ابتهجوا لما توقعوا أن السفارة لن تحقق وكأنهم أعداء له.⁽¹⁾

وفي تلك الاثناء قام شيء جديد في البندقية. وهو أن فيدمان الذي كلف بتولي قيادة الحملة على طرابلس، اضطر في آخر لحظة إلى أن يعتذر عن قبول التكليف بسبب حالته الصحية السيئة، وبات من الأمور العاجلة استبداله (وقد أصبح الفصل متأخراً).⁽²⁾

(1) رسالة اطوبيو بيلاتو المؤرخة في 16 من مايو 1778. وقد ورد في نفس الرسالة ما يلي:
«... فمضى... وقد علم بقرب قيام حرب بين دولته وبريطانيا العظمى منشوة إلى معرفة الأخبار. أما القنصل لاخبرني ذلك في حده. لقد علق جميع آماله على ظهور فرقة بحرية من بلاده على هذه الشواطئ». نظراً إلى الانتهاكات المتعاقبة التي يقوم بها الطرابلسيون للمعاهدات القائمة مع بريطانيا. ثم كتب بيلاتو يقول:
إن البك هو الآن الأكبر للماش حرج لتأديب الاهالي المتوردين حوالي مدينة طرابلس. وكانوا يعترضون حرية دخول القوافل إلى عاصمة الإيالة

(2) نورد هنا ما يلي وقائع جلسة مجلس الشيوخ. على أثر البلاغ الوارد من فيدمان (قرارات مجلس الشيوخ - الفلسطينية - المزمعة 81 - تاريخ 1778/8/30). تقديراً لآيات القضية المتكررة. وللحاس الوطني الذي نخل بصوص في العام الماضي. وفي ظروف عصيبة من قبل د. ه. كارلو فيدمان. أمر المجلس. وفي الوقت الذي تطلع فيه مجلس الشيوخ بكامل الثقة إلى نتائج مماثلة في الوقت الحاضر. بمصل دكانه المتوقد. ومداولاته انشطة. حول المفاوضات القائمة مع إيالة طرابلس واعتاداً على حربه.

وصلت الآن من حاكم البحار

رسالة وقد تمت قراءتها في أسف مع النقر. الذي لم يحسب له حساب. والذي يشير بان «فيدمان» قد أصيب إصابة حادة في صحن. حصه صغر إلى تقديم الحاس حتى يؤذن له فترة ثلاثة أشهر. وهي المدة اللازمة لشفاؤه بعد علاج صحيح. حتى يكتب ود على تولي مهامه في حمل السلاح. هذا بالرغم من أن الفرقة البحرية المجهزة كانت على وشك الانح. من هذه الشواطئ. وقد منح الإذن المطلوب

واعتباراً لهذا الظرف غير العادي... يرى مجلس الشيوخ أن يستبدل فوراً الوامل الفاضل المذكور بمصر آخر ينضم بالشاط والدارية يتولى إمرة وإدارة الفرقة البحرية المخصصة لأفريقيا. ويقوم بالمهام الخاصة بمختلف الشؤون

(1) المكلاً في اللغة هو الموضع قرب الشاطئ. يستطيع السفن الرسو فيه.

(2) من قرارات مجلس الشيوخ - الفلسطينية - سنة 1778، مزمعة 81 - 1778/4/11

(3) توجد بنفس المزمعة كما ذكر سابقاً رسالة من الحكماء الخمسة إلى الدوج بتاريخ 1778/5/7

وفي 28 من يولية 1778 صدر مرسوم من مجلس الشيوخ باسناد شؤون هذه الحملة إلى آخر أمراء البحر العظام بالبندقية، أنجلوا إيمو، ويلقب أمر السفن فوق العادة.

وعلى هذا الشخص المعين ان يقبل التعيين خلال ثلاثة أيام، ولا يجوز له ان يرفض، وإلا أنزلت به تلك العقوبات التي تهدد من يرفض القيام بالسفارات إلى الرووس المتوجة. وعليه كذلك ان يبقى في المهمة المنوطة به حتى الإنتهاء منها.⁽¹⁾

ولم يكن أنجلو إيمو نفسه يتمتع بصحة جيدة، ومع ذلك لم يتردد لحظة في قبول التكليف. وفي 10 من يولية كتب إلى الدوج باولو رينير بقبول المنصب، وفي ذلك دليل على التصاقه بالمؤسسات الوطنية في ذلك الجو الذي استفحلت فيه الرشاوي. لقد سبق ذكر هذا الخطاب لكنه لم ينشر⁽²⁾، ولعله من المفيد نقله هنا بالهامش.⁽³⁾

الحساسية القائمة مع طرابلس. كما يقوم بدفع الإتاوة السوية إلى الإيالات الافريقية. وقرر اهل الصح والحصافة ان يتم بالصويت انتخاب أحد الرجال الشرقة ذوي الاخلاق الحميدة والخبرة في الشؤون البحرية. وتمح لقب أمر فوق العادة على السفن.

وقد ارفق بهذا المحضر للجلسة: تقرير المشرف على شؤون البحار والتقرير الطبي عن حالة فيدمان الصحية. (1) حول تعيين أنجلو إيمو والمهام المسندة إليه (قرارات مجلس الشيوخ المحفوظة في ملف القسطنطينية - المزمة 81) وبخصوص اللقب الذي منح لأنجلو إيمو رأيت من الأنسب التطرق إلى السلك البحري في العهد الجمهوري. فالوجهاء يدخلون السلك بلقب «أشراف السفن» وبعد أربع سنوات يمكن تسميتهم حكاما. اما المناصب الأخرى التي يجوز اختيارهم لها فكانت: أمير السفن (عددا أمير البحر) ونائب أمير البحر. وأمر السفن. وتم جمع التسميات بالاختيار من قبل المجلس الأكبر. ولكل منصب مدة محددة وبانتهائها تنتهي جميع الحقوق. ويمكن استدعاء الوجهة لتولي مختلف المناصب المدنية، ثم يجوز اعادته إلى البحرية. وهذا ما جرى لأنجلو إيمو الذي عين فيها بعد حكم المياه. ثم جاكومو ناني الذي عين مديراً عاماً للبحيرات والشواطئ وغيرها

(2) من مقال بعنوان (آخر امراء البحر الباقية الكار) نشر في المجلة البحرية (رفيسنا ماريثا) سنة 1907 ص 47-77
(3) فيما يلي الخطاب الذي بعث به أنجلو إيمو في 28 يولية 1778 وهو موجود في المجموعة الخاصة بالحكام الخمسة بالمطروف 600. وايضا بين قرارات مجلس الشيوخ. ملف القسطنطينية مزمة 81.

وأبها الأمير الجليل جدا، لقد علمت بتعييني في المنصب فوق العادة الخاص بالحرف لم أهتم بأي حال تنوعك صحي. بل استجبت لنداء الواجب وقيلت طائفا مختارا على الفور. حتى الحس التي ازدادت حدة لعدة أيام. لم تحل بيني وبين الاعداد الكامل لعدة أمور تتطلبها الباقية وعدم التحول لحظة واحدة أثناء السفر عن المهمة الرسمية.

وإذا ما أبقاني الله في صحة مناسبة. وأنا على ثقة بان تزداد قوتي من أجل خدمة الوطن العزيز. فانه يشرفني ان اسلم أمري إلى مساعدتكم. وأنا في حالة تسمح لي بان أقوم في اللحظة المحددة بممارسة المهام التي كلفتموني بها. إلا أن التأمل فيها يصعب امام حماس المواطن بعض الاعتبارات لا يعفيه بالغ تعظيمي من الاستسلام إلى حكمة سعادتكم. ولكم كل الحق في ان تعطوا الاهمية القصوى للسرعة في الحركة، والقيام بالرحلة بالنظر إلى الجانب السياسي من الموضوع. ولتأخر الفصل المناسب وما يعرفه عن شدة الشتاء والمتاعب التي قد تلاقيها في شواطئ افريقيا وهذه الطفرة يبدو من المتعذر التوقف عند الذهاب في جزيرة كورفو ويكني الدحول والخروج من هذه القناة الطويلة المريكة، بسبب مقاومة الرياح، حتى لا يترتب على ذلك أي تأخير قد لا يمكن تقديره ولكنه ملحوظ، وفي العودة كذلك يبدو لي أن لا ضرورة للمرور بذلك الميناء. ويتربط عليه تحميل الحزاة العامة عبئا زائدا لا حاجة إليه. يمثل في دفع راتب لمنصب لا لزوم إليه. وتعيين ستين بجاراً زيادة عن العدد المقرر

وإذا ما تأملنا بهذه الإشارات ملازمة للمال العام من حيث احتياجه لإدارة سريعة. وبه وتبعيه مهت بشكل سريع ومعيد، فاني اعتمد على حرص في المراجعة بالسرعة التي تتفق مع تعدد الأشياء وعدد المراكب المهوود بها إلي

اما في طرابلس فقد اضحي الوضع بالنسبة لبيلاتو يزداد كل يوم تأزماً، لا يزال هناك شهران على وصول إيمو، ولم تصله بعد التعليقات المناسبة حول مهمة السفارة الجديدة.

وكتب بيلاتو يقول: «لقد اتعب هذا التأخير معاناة الباشا، وقد اختفت الشائعات عن قرب قيام حرب بين فرنسا وبريطانيا العظمى، تلك الشائعة التي منعت عبدالرحمن من أن يركب أية سفينة انجليزية أو فرنسية، لكنه قرر الآن أن يرفع العلم على أية سفينة (إذ اني لم اسمح له باستئجار أية سفينة تابعة للبندقية) وبعد أيام سيذهب إلى ليقهورن حيث يبقى مدة في الحجر. ثم ينتقل إلى البندقية».

ويزداد قنوط بيلاتو كل يوم. وصعوبة الحيلولة دون سفر الوزير خاصة وأن بعض الشائعات تقول بانه فضلاً عن توقيفه في البندقية، سيزور فلورنسا ليرأب الصدع الذي من أجله قطعت الإيالة كل علاقة لها مع حكومات دوقية فلورنسا، وحكومة الامبراطورية النمساوية. وهو أمر لا يعود على طرابلس بأي نفع.⁽¹⁾

ومرسوم من مجلس الشيوخ مؤرخ في 30 يولية 1778 تسلم إيمو الأمر بالإبحار على متن الفرقاطة (سيرينا) وان يلحق بباقي الفرقة البحرية. وقد أوردت الرسالة النصائح تقول: «إن مناقبكم وحضافتكم التي تميز هذا الأمر في نظر الكرامة الوطنية، والعلاقات السياسية الحيوية، سترشدكم في التوجه إلى هذا الباشا، وسيكون من واجبكم ان تؤكدوا له ضرورة المراعاة الدقيقة للمعاهدات».⁽²⁾

* * *

وسيكون مشروعا ليبلغ احترامي اخضاع أمر جوهري إلى حكمة السدة الأميرية، لما في ذلك من أهمية بالغة للترتيب والتنظيم العسكري وكرامة الرايات العامة، وشرف من أؤتمن على حاجتها، حتى تجاه الدول الاحبية. وينبغي كل هذا الامتياز والتشريف والدرجة البحرية في موضع نصب العلم. وقد تشرفت برفع هذا العلم على السارية الامامية والسارية الرئيسة، لا امام نظر مواطني وغربان الافريقيين فحسب بل للإرضاء العام. امام جميع هم اوربا. وفي الوقت نفسه للامتياز الخاص للخروج من كثير من القاءات إلى جانب رايات الدول العظيمة، موسوما بكل أوصاف التشريف اللائقة بدرجة الشخص. والتي تستحقها بكل حذارة اعلام وطني المظفرة. وإذا ما بارك الله دائما في الماضي عمل المواطن هاديا إياه إلى تحقيق الخير العميم، فإن مجلس الشيوخ عكته الفردية سيحذر الاحرامات الملائمة للمحافظة على الانسجام العسكري في المستقبل، وكذلك على كرامة الدولة وشرف من رفعها إلى العلا. مع احترام الأوامر العلية لسعادتكم

البندقية في 10 من يولية 1778
(1) رسالة انطونييو بيلاتو المؤرخة في 1778/7/8. لقد انتهك الصلح مع النمسا ودوقية توسكانا ايضا سنة 1770. وقد عثرا على ما يشير إلى ذلك في رسالة بالوفتش تاريخ 1770/5/21. فقد انزل العلم عن دار قنصلية النمسا. وافادتنا رسالة بيلاتو المؤرخة في 1778/7/8 ايضا ان عبدالرحمن قد يذهب إلى السويد دون علم قنصلها الذي كان مريض في مالطة. وفي ذلك يقول: «الاهتمام الحفيظ هؤلاء الناس يتجه دائما إلى الأشياء المتعاهة. ويتدعرون باسطة الاسباب ليرضوا حشمتهم على حساب هذه الدولة أو الأخرى

(2) من خطاب مجلس الشيوخ إلى المشرف العام فوق العادة على السفن بتاريخ 1778/7/30.

وكان أمير البحر البندقي قد وصل في نهاية شهر أغسطس إلى مكلّا طرابلس . بعد أن اجتاز البحر بكل أمان. والتقير الذي تقدم به الى مجلس الشيوخ والذي سأنسخه في الملحق يعد وثيقة رائعة من حيث المحتوى والأسلوب. وتقدم في مجموعها برهاناً على النضج السياسي وقدرة البندقي العظيم على التغلغل. وكان يبدو أن أفق المفاوضات صعب (للتعقيد وغموض الأمور، والسلوك الغريب لهذه الحكومة).

وهناك ثلاث نقاط على الأخص تستقطب اهتمام ونشاط قائد الفرقة البحرية، وهي مسألة الملح (يتعلق هذا الأمر باسترداد تلك الكميات المستحقة وخاصة كتعويض للجمهورية عن الغارات التي سبقت حملة 1766 والتي حددت كميتها نافي بعشرة آلاف كيلة)، ويأتي بعدها بعثة عبدالرحمن غير المرغوب فيها، والتي انجز إليها الباشا (آملاً في الحصول مستقبلاً على فوائد كبيرة) وفوق كل شيء اغراء ألفين أو ثلاثة آلاف سكوكين، انفقها عبدالرحمن هدية لعلي وعائلته، وأخيراً موضوع الحظ ويبدو أشدها تعقيداً.

وجاء في رسالة من إيمو: لقد ساهم في الإيحاء له بكل هذا الاصرار الدسّ المؤثر من قبل البك ابنه، وهو شاب يمتاز بطبع ثابت فخور، يظهر كامل النفور الإسلامي من الاسم المسيحي. وخاصة البندقي، وهو الرئيس الذي بعث بل أسس القرصة. وكان إيمو يود ان يقابل الباشا لوحده. فلم يتيسر له ذلك. فقد كان هناك على ما يظهر تألف في الديوان يعمل على الحيلولة دون تمكين علي باشا من ان يبحث وحده شؤون الإيالة. بسبب قابلية التأثير عليه. ومهما كانت الأمور التي ستبحث سارة أو غير سارة. فقد وجب ان يسمعها جميع الوزراء.

لقد ورد وصف لتلك المواجهة الأولى. يقول انها جرت في قاعة خشنة .. على بعد 25 أو 30 قدماً، بعيداً عن الأمير الجلف الجالس في مقعد منزول، ويجري استعمال لغة إيطالية ملحونة تشبه ما ينسب إلى المتحدثين الأتراك في التمثيليات الكوميدية، ومهما يكن من أمر فالتأثير الإيطالي واضح أكثر من أي جهة من تلك البلدان، وهما مجموعة من خلق بذية. تتألف من 150 من المرتدين، على وجوههم آيات العدا. وهذه جميعاً عناصر تضي على القصة لونا من البدهة والوصف المؤثر.

وأول موضوع جرى بحثه هو موضوع الملح. ولقد كتب إيمو بالنسبة لهذه النقطة، بعد زيارة لروارة. رسالة أخرى هامة جداً. تمكننا من ان نلقي نظرة شاملة على مختلف المشاكل الخاصة بتنفيذ اتفاقية 1764 التي كانت تقصر احتكار الملح على البندقية، وسأتوقف عند الجزء الأول فقط من هذه الرسالة الثانية، استكمالاً لما كتبه إيمو في الرسالة الأخرى. فقد قال :

«باستثناء زوارة وبعض الأماكن الأخرى التي لا علاقة لها بالملاحات، وبسبب استقرار مركزها، توجد تبعية محدودة لحكومة طرابلس فيما سواها من الأراضي شبه الصحراوية التي تشكل مملكته. ويسكن هذه الأراضي قبائل متنقلة من العرب البدو، مستقلة استقلالاً كاملاً، وتعيش تحت الخيام، ويقال إن حاكمهم هو ذلك الأمير، دون أن تسبق لهم معرفة به، ولا سبيل إلى معرفته إلا بواسطة تلك الهدايا الصغيرة التي يتلقونها في كل سنة، حتى لا يمنعا مرور القوافل بأية حال، أو يتعرضوا إلى المزروعات القليلة التي يمارسها السكان المستقرون المذكورون الخاضعون للجباية.

ويكني بعض هذه القبائل من النواثل والنواب والمحاميد، ومائة اسم آخر من أسماء هؤلاء البرابرة، ان يدب فيها الخلاف ليتوقف العمل بالملاحات، ويكني كذلك لتأجيل العمل أو تأخيره قيام أقل ممارسة عدائية بين نفس طبقة قطاع الطرق المتقسمين على انفسهم، ولا يخاطر الزواري فيقطع بمجمل صحراء تمتد خمس ساعات، مشياً على الاقدام، تجوبها زمر صغيرة من المتوحشين لا يصبرون على الغنمية، وهؤلاء قد ألفوا التنقل بين مختلف الأماكن التي تبعد عن زوارة مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أيام، يهيمنون في اعداد صغيرة حول الملاحات. وفي هذا الظرف الأخير يبدو أن قوة الفرسان التي أرسلت من طرابلس مناسبة، فوجودها قلل من خوف عمال الملح، وجعل زمر اللصوص أكثر اعتدالاً في شتم هؤلاء العمال. وإذا ما قام نزاع مفاجئ بين بعض فصائل اللصوص وزوارة، فإنه (الأمير) يستخدم براعة وسائل الدسّ والتفرقة وجميع الوسائل المريبة، ومن الصعب جداً ان يقامر للفصل بينها بوضع القوات وسلطة حكومة طرابلس، مدركاً لضعفه. غير مطمئن إلى تسليم وسائل شديدة القوة إلى أيدي قد تسيء استعمالها، مرتحفاً من أن يرى هذه القبائل النائمة متحدة ضده، وبقاؤه في الحكم بسبب عدم اتفاقها.

اما بالنسبة لسكان زوارة، وهم أكثر خضوعاً لسلطة الباشا، فكانوا كثيراً ما يرفضون القيام بالواجبات التي يفرضها وجود الملاحات لاسباب مختلفة، ولا يمكن ان يهتم الباشا بسوء النية أو عدم الإهتمام إذا ما امتنع في الوقت الحاضر. أو فيما إذا امتنع مستقلاً عن استعمال القوة القاهرة والمباشرة. وحتى لا يضطر إلى مواجهة نفقات كذلك.⁽¹⁾

وعلى أية حال وبرغم كل هذه العقبات، توصل إيمو إلى الحصول على الموافقة لإيفاد مفرزة من الفرسان من طرابلس (وذلك لضمان انجاز عملية تكويم الملح) وكانت هذه المفرزة قد سمحت في السنة الماضية، بعد ثلاثة أشهر فقط من ارسالها. اما الأمر الصعب فكان اقناع

(1) نقل تقرير أنجلو إيمو كاملاً في الملحق (الوثيقة رقم 32) مع الخطاب الذي كتبه علي القره مانلي بناء على طلب أمير البحر البندقي إلى دوج البندقية (الوثيقة 33).

الباشا بالتراجع عن مطالبه الخاصة بالحدود البحرية، (وتتبع المقاومة من الجشع والعناد والجهل) فقد اعترف علي باشا بقله خبرته الجغرافية، وارتضاء وزرائه إذ ذاك، وذكر أن قراصنته لم يبق لهم مجال لممارسة نشاطهم (لقد ابعدها حتى من بحار الامبراطورية العثمانية). واستطاع إيمو بثباته أن يتغلب في هذه المرة أيضاً كما تغلب ناني قبل اثنتي عشرة سنة على عناد الطرابلسيين. وحق لإيمو في ختام رسالته ان يقول: (لقد استبعدت حتى سفارة عبدالرحمن، وانه أعطى للبندقية ذلك الهدف الأسمر الذي وهبته السماء جزاء لحماسه، بعد عذاب طويل اصاب القلب والروح).⁽¹⁾

وختاماً، فإن حملة أنجلو إيمو على طرابلس سنة 1778 لا يمكن مقارنتها بتلك التي قام بها جاكومو ناني سنة 1766 رغم ما تكتسبه من بالغ الأهمية. وما أدته من دور له شأن في العلاقات بين البلدين، لقد كان الأمر بالنسبة للأولى معالجة لقطع علاقات دبلوماسية فعلاً، ودعت الحاجة إلى وضع حد لسلسلة من اعمال العنف، وانتهاك منتظم للمعاهدات. اما بالنسبة للثانية، وبالرغم من توفر الأعراض التي قد تسبب مضاعفات في المستقبل فان الأمور ظلت في حدود (مؤتمر سلمي) بدليل أن أمر استخدام القوة لم يصدر، وكان يتطلب إذاً صريحاً، يمجز حرية العمل لأمر البحر البندقي.

* * *

الملاحظات

نقل فيما يلي الرسالة الأولى التي كتبها القنصل انطونيو بيلاتو، بعد الحملة التي ترأسها إيمو: رسالة بيلاتو بتاريخ 19 من سبتمبر 1778.

«حول النتيجة السعيدة التي لقيها تفويض الحكمة العامة⁽²⁾، والتي ساندتها الحواس الفريدة، والبراعة التي ابدتها السيد الأفضل الفارس إيمو. فقد أوصل هو نفسه إلى المعرفة العامة ما أسفرت عنه مهمته السعيدة الرضية، ولقد وصل إلى هنا بعد رحلة موفقة، دامت احد عشر يوماً فقط، وعلى هذا أرى ان اعني نفسي من إعادة عرض تلك المعلومات في توسع وتفصيل، تفادياً للملل، واذكر فقط ان الباشا وقد سبق ان اعرب عن ثابت عزمه على عدم تقيده بالمادة الخاصة بالحدود المائية، الواردة بالملاحق الاخير للاتفاق المحددة لاعمال قرصنة اصحاب سفنه،

(1) توجد رسالة إيمو الثانية التي اقتبست منها ما ورد هنا بملف القسطنطينية، قرارت مجلس الشيوخ، المزمرة 81

(2) في هذه الرسالة وغيرها مما كتب في البندقية بالقرن الثامن عشر وما بعده جرى استعمال كلمة «عامة» عامه بمعنى «دولة» حاكم، حكومة، ولذلك فان معنى «الحكمة العامة» = حكمة الدولة = الإرادة العامة = ارادة الدولة أو الحكومة - السمس العامة = سفن الدولة الخ.

لم يتردد في التخلي عن مطالبه الغريبة وغير المعقولة، فور ان سمع بصوت السيد الأفضل أمر البحر، تأكيد النوايا العامة التي تتجه دائماً نحو التمسك بمراعاة عدم انتهاك المعاهدات، وبإزالة المعارضة الشديدة التي شكلت الجزء الاساسي في التفويض العام، وبالرغم من عناد البك، انتهت بالمثل الاسباب التي يمكن ان تبرر سفر الوزير المعروف إلى هناك، واقتنع الباشا بالتخلي عن السفارة دون صعوبة، ولقد أكد برسالة منه إلى مجلس الشيوخ سلمت إلى مدير السفن العامة، رضاه عما نقل إليه من ارادة عامة عن الموضوعين المذكورين، وأيضاً عن أمر سرعة تكديس الملح بمرفأ زوارة.

وبعد أن أنهى رئيس البحر المشاكل المعقدة القائمة مع هذه الايالة بنفع عام وشرف عظيم، سافر بفرقة البحرية منذ السابع والعشرين من الشهر الماضي، متجهاً إلى مرفأ زوارة حيث علمت انه ابجر منها في الثامن من الشهر الجاري ليواصل سفره».

رسائل هامة:

كما سبق أن رأينا في هذا الفصل، فقد أفاد بيلاتو بتاريخ 1778/5/16 ان البك وهو اكبر ابناء الباشا قد خرج في حملة ضد سكان الدواخل، ونتابع الآن نتيجة ومدى تلك الحملة: رسالة 8 من يولية 1778. (كان على البك ان يوقف بعض الرعايا المقلقين عند حدهم، الذين يأبون منذ زمن طويل تقديم الفروض إلى والده، لقد اتفق الرأي على ان تلك المغامرة لن تتم في يسر. لان اولئك المحرومين لم يشعروا بمد سوات اهم يخطون باهتمام الدشا وعطفه. ولم تكن نتيجة تلك الحملة التي قادها البك مطابقة تماماً لما توقعه منها الجميع، وقد استجابت بعض المقاطعات الموالية المتقسمة إلى شيع كثيرة بدفع المبلغ المطلوب، وقد بدأ الاحساس بوقوع مجاعة أفسى من تلك التي صربت البلاد في السنة الماضية. برغم الآمال على اقبال سنة وافرة الحصاد، وهكذا فإن البك سيعود بعد أيام قليلة حاملاً جباية متواضعة جداً، ودون ان يحصل على تلك الفوائد المنتظرة من خروجه، ولم استطع ان اتخلى في الشهر الماضي عن الانضمام إلى قنصلي فرنسا والدانيمرك ونائب قنصل بريطانيا، والذهاب لتهنئة الأمير في معسكره، وكان يبعد عن المدينة مسيرة تسع ساعات، وقد مكثنا هناك يوماً واحداً، وعوملنا بكل لطف واحترام، ولقد اضطر بيلاتو مثل غيره ليحمل معه هدية». وفي نفس هذه الرسالة توجد ملاحظة غريبة، ولكنها مع ذلك دليل على الدقة التي ميزت نشاطه.

الإيصالات المحررة عن الإتاوات السنوية، وردت إلى هذا الوقت بتاريخ تسبق بعدة اشهر واقع الدفع، فقد كان الباشا يرفض تحريرها بتاريخ السداد، لماذا؟ لقد كان بيلاتو مقتنعاً

بان سلفه قد ضلّل في السنوات الماضية لجهله باللغة التركية، فإن تسلم الإيصالات في كل سنة بتاريخ الشهر الأول من السنة القمرية، يعود على المال العام بضرر استحقاق سنة زائدة لصالح الإيالة، تدفع كل 33 عاما.

ولم يفكر بيلاتو ابداً أنه عند استحقاق دفع السنة الزائدة، لن تكون جمهورية القديس مرقص الهرمة، في عداد الدول التي تدفع الإتاوة إلى الإيالة الأفريقية. لقد تحدث عن حملة أنجلو إيمو سنة 1778 كل من:

— جي، دي، أو، في المجلة البحرية "Rivista Marittima" G.D.O. سنة 1907 صحيفة 57، (المقال هو أكثر من إشارة ومن أوسع ما كتب عن الحملة).

— ميكافي، ر. طرابلس تحت الحكم القره مانلي، صحيفة 105 ولقد اشير إلى الحادث فيما يقل عن السطر الواحد، وقد اقتبس من خطاب للقنصل الدانيمركي س. س. لوكنير بتاريخ 15 من يناير 1776 و20 من أغسطس 1777، و14 من سبتمبر 1778.

— بيسيني أي، «أنجلو إيمو وبحرية البندقية في زمنه».

الفصل السابع

العلاقات بين البندقية وطرابلس

من 1778 إلى 1785

العلاقات بين البندقية وطرابلس

من 1778 إلى 1785

اضطرابات سنة 1779 - نشاط قرصان طرابلس من سنة 1778 إلى 1785 - حادث الريان رفرون - عداء حسن بك للبندقية - القنصل البندقي يوفى إلى استالته - سفر انطونيو بيلاتو - موقف الايالة من حرب البندقية مع تونس - مرور أنجلو إيمو (1784) - حل اتفاق احتكار ملح زوارة - وفاة اسكندر مورو أمير البحر البندقي - غنصيلة البندقية طرابلس - تعيين أغوستينو بيلاتو قسلاً - الطاعون سنة 1785 - وقائع بحري

يروي ميكائلي انه في نهاية 1779 قامت في طرابلس اضطرابات خطيرة أشعلها شخص يدعى مصطفى القره مانلي، يقول: انه ابن عم لعلي باشا، وأنه نجا من مذبحه سنة 1760. واستمر الحصار والحرب التي أثارها مصطفى هذا حتى سنة 1783 وانتهت بحملة حسن بك الظافرة، على انها تشكل صفحة هامة في تاريخ الايالة. و الإلتزام بما عقدت العزم عليه لإثبات أنه من وثائق البندقية يمكن استخلاص عناصر قيمة عن تاريخ طرابلس، اود ان أقدم نبذة اقتبست من وصف حي لتلك الحوادث، كتبه بيلاتو: (لقد كان وضع القناصل في طرابلس في منتصف سنة 1779 حزيناً حقاً، نحن محرومون من مجتمع، وتفرقنا النفقات الضخمة المفرطة، ولا يمكن تصور وضع أبغض مما نحياه في هذا المقام الدنيء، وحيث خسة طباع السكان والشقاء البالغ، جعلنا منه موطناً لمجاعة مؤلمة مستمرة، فلا يقدم سوى صور من الإستهاء والآلام).⁽¹⁾

وعلى أية حال، فلقد تزدى الوضع في أواخر العام واضحى كارثة:⁽²⁾ الحالة في طرابلس خطيرة، وينبع الخطر من الإحن والخلاف الذي يفرق مقاطعات هذه الايالة إلى شيع واحزاب منذ زمن بعيد، وليس هذا الوضع جديداً أو غير مألوف فيما مضى، ولكنه لم يصل إلى اغراق العاصمة في بحر من الكآبة والإرهاب، لقد عرف علي باشا في بداية

(1) من رسالة بيلاتو المؤرخة في 1779/6/2، الحالة الصحية في طرابلس على غير ما يرام فكتب يقول: «باستثناء قنصل فرنسا الذي سيتحول قريباً إلى تونس، فانا الوحيد الموجود بهذه الديار، لقد سافر القناصل الآخرون جميعهم لأسباب صحية، وآخرهم قنصل الدانيمرك الذي انتقل إلى مالطة، فلا يتوفر في طرابلس دواء أو أطباء».

(2) رسالة انطونيو بيلاتو المؤرخة في 1779/11/4.

حكمه كيف يناوب بين اللين والشدّة، طبقاً لما تقتضيه الحاجة، وقد أحرز عن طريق هذه الوسائل التي يستعملها بحكمة أكثر مما قد يحصل عليه عن طريق قوة السلاح، أما الآن فقد أهمل الباشا منذ عدة سنوات الاهتمام بشؤون الحكومة، وأصبح يعيش حياة مضطربة كسولة، وعسف وزراته القساة باستغلال سلطته، هذه كلها عوامل جعلت عرب الدواخل يتهورون، بما جيلوا عليه من كراهية لسكان المدن الذين امتلأت أنفسهم نفوراً، ولا يعود عليهم الوضع إلاّ شدة وثوراً.

وها هي شخصية المطالب بالعرش في خطوط قليلة:

هو رجل مجهول، ووضعه الحقيقي ظل دائماً غامضاً، يدعى بعضهم انه جزائري، ولكن الرأي العام المنتشر بصر على انه أحد اعمام الباشا، علماً بأن هؤلاء قد جرت تصفيتهم بوحشية منذ سنوات بأمر الباشا نفسه، لقد استغلّ هذا الدعيّ الإنقسامات، واستطاع توحيد الفئات الرئيسة من العربان منذ بعض الشهور، وزجّ بهم في سبيل مصلحته. على ان علي باشا وحكومته لم يظهروا اهتماماً كبيراً، إذ اهتموا - في غير حكمة - وضع مصد للسيل الجارف.

وتردّت الاحداث، فقد تقدم الدعي على رأس جيش جرار من العربان إلى اسوار المدينة، حيث لا يزال معسكراً، يعمل على ابتزاز سكان القرى القريبة، ويطالبها بالولاء والتبعية والجزية.

وليس من اليسر ان نصف ولا من السهل أن نتصور القوضى والدعر اللذين انتشرا في المدينة، نتيجة لهذا البنا الذي لا يرقى إليه الشك.

الطرق امتلأت بمجموع غفيرة من الناس، تنتظر التعرض للنهب في الغداة، ويحاول كل واحد اخفاء ما عنده في مكان آمن، انه منظر كئيب مؤلم.

وحاول الباشا ان يتلافى الأمر، فبعث بخطابات إلى جميع مشايخ القرى، يأمرهم بان يهبوا لانقاذ العاصمة، وأمر المواطنين بان يتسلحوا، ووضع قوات على مداخل المدينة، وحفر الخنادق، وأجرى اعمالاً دفاعية أخرى. اما التجذات التي وصلت فكانت ضئيلة، وغير متكافئة مع خطورة الموقف.

وازدادت الحاجة شدة وخاصة بعد الاعلان الذي وزع على سكان المدينة من قبل انصار الدعيّ، الذي نسب نفسه ابناً لاحمد باشا الذي يحفظ له الشعب اجمل ذكرى.

ونجحت الدعاية المناهضة على تشييت الشمل، فقد صور السيد الجديد بانه (شخص يتصف بالفضائل، متميز، يقدر العدل والمساواة، وجدير بان يجلس على عرش آبائه). ووعد سكان المدينة المحاصرة بالخير والازدهار المادي، فكيف يمكن الصمود ازاء تلك التطلعات؟

لقد ازداد عدد الآقين إلى صفوف العدو، فكلف علي باشا وزيره محمود الخوجة وهو خير يقظ، بمراقبة سلوك كل واحد.

هذا هو الوضع الأليم المؤسف، الذي نجد فيه أنفسنا منذ ثمانية أيام، ولا نعرف ما ستؤول إليه الأمور، ومعرضون لأشد الاخطار.

وتأزمت حالة الممثلين الدبلوماسيين، نحن نعاني الآثار الأليمة التي تسود المدن المحاصرة، وبسبب الرقابة على جميع الطرق أصبحت الحاجيات قليلة، ولا يمكن الحصول عليها إلاّ بدفع مبالغ مرهقة.

ويفكر بيلاتو فيما ينبغي عمله إذا ما تحول الوضع إلى حالة يأس وكتب: «إذا ما قام وضع سيء فسأجمع الرعايا القليلين المقيمين هنا، وسأبحث عن ملجأ على بعض المراكب التابعة للبنديقية إذا ما تيسر لي الانتقال من دار الفنصلية إلى الميناء».

وكتب بعد اسبوعين: «ما تزال الأمور كما كانت على وجه التقريب، مع فارق واحد، وهو أن ما أبداه فريق المتمردين من تلكىء، وتأخرهم في تنفيذ خطتهم، اتاحت للباشا فرصة الحصول على جميع الوسائل اللازمة الممكنة للدفاع عن نفسه، هناك ألف وخمسمائة فارس جاهزون للانقضاض على العدو».

إلاّ أن الموقف لم يحسم بعد، ولهذا السبب بالذات شحن الفرنسيون أمتعتهم على سفنهم، خوفاً من العواقب التي قد تسفر عنها المتاعب التي يعاني منها الشعب، دون ان يحسبوا حساباً لعلّي باشا، الذي كان يخشى النتائج المعنوية على السكان من مثل هذا القرار.

إن الحكومة شعرت باهانة بالغة، وأمرت فوراً أن تعاد الأمتعة إلى البر، وفي الحقيقة فهذا التحدي ليس صغيراً بالنسبة لكبرياء فرنسا، وامام الناس جميعاً.

وتابعت الرسالة المؤرخة في 20 من يناير التالي الوصف الحي، للاضطرابات في الأرياف، ففي صباح أحد الأيام تقدم إلى نحو قريب من العاصمة جيش كبير من الأعراب، إلى درجة كان يمكن عدّهم واحداً واحداً من على اسطح منازلنا، وبعثت المخاطر المحتملة نشاط جميع رجال الحكومة، الذين تقيّدوا بالاحتياطات الحكيمة التي وضعها محمود الخوجة، وأمكن للشعب ان يحتفظ بكامل الهدوء، وأبدى دون ريب التصاقه الثابت بشخصية مليكه.

ولم ينس علي باشا رجال السلك الدبلوماسي في هذا الجوّ المضطرب، وكتب بيلاتو في هذا الخصوص:

«في هذه الظروف الشائكة أرسل علي باشا إلى جميع القناصل أحد وزرائه، يدعوهم إلى تسليح خدّهم، مطمئناً إيانا بانه يسهر على سلامتنا تماماً، كما يسهر على أمن عائلته، وإذا ما تمكن العدو القريب من أبواب المدينة من إثارة أية حركة، فسيخصص لحمايتنا بعض الحراس،

الذين قال يمكن ان يرسلهم فوراً، إذا ما رغبنا في ذلك ليضمن سلامتنا من أي اعتداء». واستصوب بيلاتو الامتناع عن قبول العرض، واتبه في هذا قصص السويد ونواب قناصل الدول الأخرى، ورد معبراً عن كل مشاعر الامتنان، طالباً من الرسول أن يؤكد للبasha انه لا يفكر في سلامته بقدر ما يهيم انتصار البasha.

لقد تبين أن هذه الاحتياطات كانت غير مجدية، في هذه المرة على الأقل، إذ أن الهجوم المنتظر لم يتحقق، لقد علم ان الاعداء وقد يشوسوا من الاستيلاء على العاصمة، أفرغوا ما بأيديهم من إبانة على المزروع، آملين أن يبلغوا عن طريق التجويع ما لم يقدرُوا على تحقيقه بالقوة.⁽¹⁾

وقد تبين أيضاً أن الأمل في استسلام المدينة بسبب المجاعة لا يستند على اساس، بالرغم من ان الإيالة لم تتمكن من ابعاد الخطر حتى بعد شهرين من المقاومة، وعلى أية حال يمكن ملاحظة سمات الحرب في كل مكان.

إن حركات التحريض للأعراب المتمردين قد تركت في الأرياف آثاراً أليمة من الدمار والرعب، ولم يكتب للحملة التي جهزت ضدهم النصر. بل بقيت قرب المدينة، ولم تحقق أي تفوق على العدو، وعند العودة وبسبب اهمال القادة، داهمها العدو، وكادت تعرض للهزيمة. لقد ساد الاعتقاد في وقت ما بأن العدو يحاول عقد هدنة، ولكن الأمر كان مكيدة نسجت للطرابلسيين، فأولئك الذين ارسلوا للتفاوض من أجل السلام، احتفظ بهم رهائن. ويقول بيلاتو: «في تلك الاثناء يسيطر المتمردون سيطرة تامة على الأرياف، ويمكن القول انه باستثناء المدينة والبساتين المحيطة بها، وبعض الجهات البعيدة حيث لا يزال هذا الأمير التعس يحتفظ بقل من السلطة، فإن ما سواها من مملكته يحكمه المشائخ كل في منطقته، وكثير منهم وحدهم الجهود للعمل على تنحيته عن العرش، بعد الاعتراف بعمه الدعي ملكاً».⁽²⁾

(1) رسالة بيلاتو 1780/1/21، في خضم كل هذه الفوضى وهذه الثورة العارمة. تأثر بيلاتو لوفاة مدير شؤون الملح. سأروي في الملاحظات كيف كانت عنابة بيلاتو بالمشاكل الخاصة بالملح.

(2) فيما يلي بعض الفقرات من الرسائل من هذا الوقت وإلى بداية حملة البك المطهرة: رسالة بيلاتو 1780/4/18: «لا تزال المدينة تحتفظ بهدونها برغم ازدياد نقص الأغذية».

— رسالة بيلاتو 1780/8/15: «لا يزال الأعراب المتمردين يتركوننا نعيش في هدوء ويصبون جام غضبهم على تلك القلة من السكان الذين يعتقدون انهم إلى جانب الباشا».

— رسالة بيلاتو 1782/5/12: «يمكننا أن نلاحظ من هذه الرسالة ان الحرب التي طال أمدها، قد خفت وطأتها، مما أعاد إلى الحياة في طرابلس سيرها المعتاد».

وبالرغم من وفاة أحد أبناء البك، وكان لا يزال صغيراً، والعائلة غارقة في أحزانها احتفل عتقان ثلاثة من أبناء الآخرين على غير العادة، وقيمت الاستعدادات للاحتفالات البيجة منذ اسابيع. وأهدى البك في اليوم السابق للختان المرطبات والحلويات إلى جميع القناصل والشخصيات الكبيرة بالحكومة، وخصص للاحتفال منزل فسيح في قلب المدينة وجاء هو نفسه برفقة أعضاء الديوان، وأدب لهم المآذب الفاخرة، ودعيت وزملائي الآخرين. وجرى تكررتا

وأخذ أوار الحرب ينطفئ دون حملات كبيرة أو نصر مبين، ويمكن اعتبار حملة يولية 1783 خاتمة لوضع طال أمده.

وكتب بيلاتو في هذا الشأن: «لقد نجحت الحملة كامل النجاح، وحتى إذا لم يحصل الباشا إلا على جزء يسير من الغنائم التي جاء بها البك فإن التزاماته نحوه ليست بالقليلة، فهو مدين له بتجيش تلك الحملة، وبالولاء الذي يرتجيه من اخضع من السكان، وبالسلام الكامل الذي يسود مملكته».

ويدرك البك مدى ما على ابيه من دين له، ويعرف أيضاً كيف يستفيد من جدارته في الوقت المناسب، ليكسب مزيداً من القبول لدى أبيه، وليوجه ارادته إلى مواهبه الشخصية، وإذا كان أبوه يحمل اسم ملك، فيمكن القول إنه يمارس مهام الحكم استبدادياً، إنه مرعب في عيون الناس بسبب ما يشيعه كبرياؤه من خوف، وقد ساهمت الثروات المكتسبة في مدينته، إضافة إلى ما يأتيه يومياً من غزوات اصحاب سفنه، في استالة الكبراء الذين اضحوا لا يرجون من الباشا خيراً، ولا يخشون بأساً.

وفي تلك المناسبة لم يتأخر بيلاتو، كما لم يتأخر زملاؤه عن التوجه إليه للتهنئة وتقديم بعض الهدايا

لقد بدا بعد سفر أنجلو إيمو ان كل شيء قد انتهى، وقد تخلى البك عن كل موقف تردد تجاه جهاز البندقية، ولم يبق بيلاتو متوقفاً عن النشاط لمدة طويلة، ففي 3 من نوفمبر 1778، بعد أقل من شهرين، اضطر للإشتغال بأمر القرصان بكتاش، للحصول على حرمانه من ممارسة القرصنة، وتبين أن الأمر صعب، فانتسبه إلى جزيرة الكون، وازدياد عداوته في هذا الظرف لاسم البندقية، أمران أمنا له مساندة البك.⁽¹⁾

وعلى أية حال فالأمر يسير على البك (بالنظر إلى تداعي سلطة أبيه) المدعومة بتنفيذ ابنه الذي تغذيه ممارسة القرصنة، وينميهِ الطغيان والبخل المفرط. وهذا وصف لحسن بك:

(انه واثق من نفسه، معتز بنمو بحريته الصغيرة، لقد استطاع ان ينزل إلى البحر في شهور قليلة خمسة مراكب قرصنة، ولم يتورع عن مناوئة رأي الباشا والده، معترضاً بشيات بيعث على الدهشة على إعادة بعض الرقيق من طرابلس، كانوا قد غنموا مع مركبين والبضائع التي تحملها، وقد طلبوا رسمياً من قبل رسول من الباب العالي حاملاً فرمانات قوية.

بكل حفاوة ومدت لنا مائدة على الطريقة الاوربية، وكان علي ان أوفر ضروريات الاعداد التي سعى إليها البك، دون أن اغفل حتى ادق حريثات المطبخ. وقد حضر البك لدقائق معدودة، بما يكفي من الوقت لتقديم تهانينا، ثم عاد إلى القصر، لحضور الختان عند الساعة الرابعة بعد الظهر، وذهبنا جميعاً فيها بعد تهنئة الباشا

(1) رسالة لأنطونيو بيلاتو بتاريخ 3 من نوفمبر 1778.

هذا هو الطبع البغيض لهذا الأمير الشاب، والذي أضحي حتى بالنسبة لرعاياه موضع مقت، وحملًا ثقيلًا أضيف إلى البؤس الذي تعاني منه هذه البلاد التعسة، التي نزلت بها مجاعة أليمة أودت بحياة عدد كبير من الناس، وسوط عذاب ألحق بتعاسيهم).

أما ما كان من أمر الرئيس بكتاش، فقد تكفل قدره بمعاقبته، ذلك أنه بعد مدة قصيرة وقع أسيرًا في أيدي جماعة من نابولي، على بعد أميال قليلة من رأس سانتا مارية، أي بالضبط في ذلك المكان المحظور على أصحاب السفن من هذه الأيالة ممارسة القرصنة فيه، وكان الباشا يطالب بأن يضمن عدم الاعتداء عليهم، إذا ما غامروا بالتوغل فيه.

لقد حاول البك أن يضع المسؤولية على جمهورية البندقية فيما أصاب قرصانه، وكان يؤكد أن بكتاش قد اضطرنه العواصف للتوغل إلى ما وراء الحدود، ولئلا هذا يطلب في سخط منح الحصانة إلى القراصنة المتوغلين إلى المنطقة المنصوص عليها في المعاهدات⁽¹⁾. أما الجمهورية فقد أهملت الاهتمام بهذه التهمة الواهية.

وفي السنة التالية وقعت حادثة أخرى، بين قرصان من طرابلس وهو الرئيس محمد الديب ومركب يرفع علم امبراطورية النمسا. وكان هذا الأخير يشعر أنه آمن من كل عدوان، لما زود به من تراخيص وفرمانات من السلطان. لقد استدرج إلى سفينة القرصنة بأسلوب ودي، ثم قيد على الصاري الرئيس، فيما كان الطرابلسيون يحاولون - دون فائدة - أسر الملاحين.

وما أن علم قنصل البندقية بوصول محمد الديب، يجزّ الرابان الأسير وراءه حتى نهض محتجاً مطالباً بتسليم الرابان، ومعاقبة الرئيس الديب، وبعد تمتع شديد، وهدايا قدمت إلى الشخصيات النافذة، أمكن تحرير النمساوي والتعويض عن الخسائر. هذه وقائع قابلة للاهمال، ولكنها تشهد أن الجمهورية لم تحافظ على مصالحها فحسب، بل تتمسك بفرض احترام المعاهدات، حتى إذا لم يكن لها من ورائها أية فائدة مباشرة، وتبين من ذلك أن نفوذها نفوذ خبير، ويفرض احترام المعاهدات المبرمة بكامل الحرية، فقد شملت الملاحاة كلها خاصة في بحر الأدرياتيك.

* * *

وفي سنة 1781 وقعت حادثة ثالثة بسبب محمد الديب نفسه، ويمكن اعتبارها أخطر ضربة بعد ما حدث في زارا، والذي أدى إلى حملة سنة 1766 وما كان لها من انعكاسات.

عندما كان الرابان زواني زفرون، وهو مدير المركب البندقي المسمى ديباتا فرجيني دلي

(1) من رسالة انطونيو بيلاتو المؤرخة في 13 من سبتمبر 1779، هناك أخبار أخرى تخص القراصنة، فقد ورد في التقرير المؤرخ في 25 من يناير 1779 أن بيلاتو استطاع أن يجرم صاحب السفن مصطفى الرئيس القبرصي من القرصنة. وفي التقرير المؤرخ في 2 من يونيو 1779 جاء: «ان العناية الإلهية انقذت ملاحتنا من الرئيس زينو الارناؤوطي الذي وقع أسيرًا في أيدي المايطيين».

جراتسي، موجوداً بجزيرة جربة اتصل به القرصان المذكور. وبدون مراعاة لما يجب من فروض لمياء أمير صديق، أو احترام واجب لعلم دولة تتمتع بالاحترام، انبرى صاحب السفينة هذا بهتور في التنديد بالرابان المذكور، بما لا يليق من الألفاظ.

وتقول المذكرة المحققة بخطاب بيلاتو المؤرخ في 22 من مايو 1781: أنه عندما كان زفرون نائمًا، جاء بجارته يوقظونه، ذاكرين أن القرصان يدعوهم إلى الطاعة، وسمع وهو يقيم من فراشه طلقة مدفع دفعت بقذيفة كروية صوبها عليه القرصان، فهب يرفع علمه على السارية وحيا صاحب السفينة بثلاث طلقات بندقية، إذ ليس لديه مدفع على المركب، ولم يرّد الرئيس النجاة، بل رماه بطلقة كروية أخرى، داعيًا إياه للحضور بالمركب مرة أخرى، ورجاه الرابان أن ينتظره قليلًا، فليس بين يديه قاتل⁽¹⁾ ينقله، وقد تحطم خلال الرحلة قارب السفينة الصغير، وعندئذ صوّب القرصان عليه قذيفة كروية أخرى، مرت بين صواري اللقر⁽²⁾، ووصل زفرون أخيرًا إلى متن الشباك⁽³⁾ القرصي، حيث أمر الرئيس المذكور بحارته بسجبه فوراً من القاتل، وطرحه أرضاً على السطح، وكان يعتزم أن يجعله يدفع ثمن عصبائه المزعوم بالضرب بالعصا، واندفع نحوه عشرون أو نحو ذلك من اللصوص، وكأنهم كلاب مسعورة، يمسك بعضهم بيديه، وبعضهم برجليه وآخرون بشعره، ورموا به بالقوة على ظهر المركب - تلحقه وتلحق علمه أشد اللعنات، ولم يوقر حتى من كان سبباً في توقيع الاتفاق مع البنادقة.

ومن حسن الحظ استطاع أربعة من التجار الطرابلسيين إطلاق سراح الرابان من أيدي القراصنة، بعد الاستيلاء على كيسه، وبه خمسة سكوينات، وإضافة إلى ذلك فقد حكم على الرابان بأن يعطي للرئيس كيس خبز وثلاثة سكوينات أخرى، ثمن ما استهلك من بارود، في الطلقات الثلاث التي رمى بها.

هذا ما جرى، وحتى في هذه المرة قصد بيلاتو لمقابلة الباشا ولكنه، على غير عادته، أورد عذراً ما وأجل المقابلة إلى اليوم التالي، ولترك الآن الكلمة لقنصل البندقية:

«فور الدخول عليه صورت له في لطف مدى تأثري للحالة التي أرغمتمني على المطالبة بعدالته، بخصوص الاعتداء الذي ارتكبه قرصانه، ولما كنت انتظر رداً يرضيني، وفي مستوى خطورة الحادث، فقد كانت دهشتي كبيرة عندما أجابني الباشا باصرار لم يكن معتاداً، بأن صاحب السفينة كان من واجبه أن يضرب الرابان، لأنه تأخر عن الذهاب فوراً إلى ظهر سفينة الرئيس، مدعيًا بأنه ملزم بذلك بناء على نص المعاهدة. فقلت له: بالإضافة إلى أن القرصان لا

(1) اللشق = زورق طويل، ويقال له أيضاً الكيك.

(2) اللقر = مركب يرفع شراعاً رباعي الاضلاع أو أكثر.

(3) الشباك = انظر ص 25-26.

يحق له استدعاء الربان إلى الطاعة وهو في ميناء محايد، فإن هذا الطلب يخالف نص المادة الرابعة من معاهدة الصلح. وكرر الباشا القول على نحو أخرق متعالٍ، انه كان على صاحب السفينة ان يعامل الربان معاملة أشد عنفاً، ومن حقه ان يفعل ذلك، لقد فوجئت بالطريقة المهينة التي قوبل بها عرضي، فقلت للباشا انه في المستقبل إذا ما استعمل العنف ضد ربانة البندقية من قبل قراصنته فسنعتبرها وكأنها تمت بناء على أمر منه، وإذا ما اراد القرصان المذكور ان يعود من جديد إلى ممارسة القرصنة، فسأجد من الضروري مع الأسف أن ارفض منحه جواز السفر المعتاد».

لقد قرر بيلاتو اتخاذ هذه الخطوة مقتدياً بما عملته القنصلية البندقية في السابق، في مثل هذه الحالات، وكما عمل كل من القنصلين الفرنسي والانجليزي اخيراً. فرد على الباشا في عنف انه لم يتبه إلى ذلك في الماضي ابداً، وإذا كنت اريد الحرب فعلي ان اعلنها.

فاجبته في ثبات غير مهين، انني لا ادعي الرغبة في اعلان الحرب، ولكنني كنت اطلب اقرار العدل، بالنسبة لما قام به قرصانه من عنف، وعاد يكرر وبالجاح شديد السؤال ذاته، فيما إذا كنت اريد الحرب، وأضاف قائلاً: انه إذا ما كنت اريدها فهو على استعداد لمواجهتها حتى في هذه اللحظة.

لم يعد بيلاتو التعس يفهم شيئاً في هذا الوضع المضحك، وحاول ان يرد قائلاً: انه ليس سوى ترجان لمشاعر مجلس الشيوخ، وأن على جمهورية البندقية الالتزام بالمعاملة بالمثل من جانبها، اخلاصاً لعهداها، وقد عقدت العزم على التمسك بحقوقها في كل وقت. فقال لي بنفس اللهجة، دون اية مراعاة لكرامة البندقية: بانه كان اعظم من البندقية، وان الصلح القائم بيننا تاريخه حديث جداً، وان مأخذه على مجلس الشيوخ كثيرة، فهو لا يحصل منه ابداً على ما يرضيه. يمثل هذا التناقض لا يقدر أي محوم ان يهذي.

وقبل ان يأذن الباشا لبيلاتو بالانصراف، قال له: بانه وردت إليه بعض التقارير عن كلمات صدرت عنه ضد شخصه على نحو يحيط من كرامته. واكتفى قنصل البندقية ان يرد على الفور، بانه على استعداد ان يدفع عن نفسه التهمة، وان يسكت أي دسّاس.

لقد تكرر للقنصل الجديد ما جرى لبالوفتش في بداية عمله، فإزال علي باشا يستمع إلى التهمة.

ولم يعد القنصل يجد من الباشا ذلك الادراك والتودد، الذي كان يقابله به عندما يعرض أمراً، وخامرته الشكوك في ان الباشا قد خرج عن صوابه، بسبب معاقرة شراب كحولي قوي، وكان كثيراً ما يفرط في تعاطيه (إذا لم اخطئ). ويتابع القنصل في رسالته الاعراب عن تأثره، لا لما ينتقص من شرفه، ولكن فوق كل شيء لما فاه به الباشا، امام حشد من الناس بما يحس

اسم البندقية، وقد استطاع ان يلاحظ ان وزراءه الحاضرين قد أمسكوا عن الهتاف لأقواله القليلة الحكيمة، كما اعتادوا ان يفعلوا بحجاس أعمى لتأييد سيدهم، بل أظهروا بصمتهم المذهل عدم موافقتهم.

وتضامن القناصل الحاضرون مع بيلاتو، وكتب في هذا الخصوص: «كان قنصل فرنسا أكثر اشتمالاً من الآخرين، فعرض ان يرفض هو نفسه منح جواز السفر للقرصان سالف الذكر، إذا ما عاد إلى قرصنته، ومن ذلك الجدل تستطيعون سعادتكُم أن تولوا أقل ثقة وفي كل وقت إلى الاستعداد الجميل الذي يديه الباشا».

فإذا كانت اسباب عدم رضا الإيالة التي أشار إليها الباشا؟

لقد استطاع بيلاتو معرفة الاسباب من أحد وزراء علي باشا، فكتب يقول: «إنها تكمن في مبلغ 3500 سكويون المطلوب عن الاتاوات السنوية، التي اوقفها مجلس الشيوخ بسبب خرق الاتفاق، وعلى التعويض عن ذلك الجالوت المحتجز في زارا، والشباك القرصني الذي اغرق في مياه تشيريقو، والتعويض عن المصاريف التي يدعى ان صهره احمد بك كان قد تكبدها عندما حضر إلى هناك، بصفته سفيراً، ورفض دفع ألف سكويون سبق ان طالب بها عدة مرات، وإلى عدم الالتفات إلى توصياته لصالح اليهودي أشعيا المعروف، عندما ذهب إلى تلك الجهات من أجل شراء مواد مختلفة قد أمر بها.

والامر يتعلق لا أكثر ولا أقل - بما قد عرض مرات عديدة خلال السنوات الاخيرة على القادة البنادقة الذين مروا بمرفأ طرابلس، وكان الباشا يعترف في كل مرة بان مطالبه لا تقوم على أساس، وانه لن يعود إلى الحديث عنها، لكنه في هذه المرة كان في حالة سكر دون شك. وبعد أيام قليلة جاء إلي دار القنصلية من يثق به الباشا، ليفيد بانه ندم على ما قاله، وانه لعن الشخص الذي سببت تقاريره المزورة هذا الخلاف، وأوحى إلى بيلاتو بألا يشير إلى الموضوع في تقاريره إلى البندقية، واعداً بالاصلاح المناسب.

ورغب بيلاتو أن يسمع عبارات التأسف من فم علي باشا نفسه، فذهب إلى القصر.. وشعر بأن الاعتذار الذي بعث به إليه كان ستاراً يخفي رغبة في كسب الوقت، فالقرصان الذي يجب ان يعاقب (وهو محمد الديب) كان على وشك السفر بحثاً عن الغنائم.

وتابع بيلاتو⁽¹⁾ القول: «ثم علمت من شخص موثوق به ان الباشا قال لي: إذا ما نقلت إلى سعادتكُم خبر هذا الحادث المؤسف فانه سوف يكذبه».

وعندما أحيط مجلس الشيوخ علماً بالتزاع، وجه ثناءه إلى تصرف بيلاتو، لا لانه بذل

(1) الحديث الخاص بزفرون وعوايقه قد ورد في الخطاب الطويل لبيلاتو المؤرخ في 1781/5/22.

مجهوداً مضمناً مثابراً من أجل هذا الموضوع فحسب، بل مختلف الجهود المبذولة في توجيه المواضيع العديدة المرتبطة بمهمته.

اما الباشا فاما أنه قد راجع نفسه، أو أنه أصبح في حالة معنوية افضل، فقد فهم خطاه، واسبغ إلى اصلاح الخلاف وتقديم ما يلزم من ترصيات، وبقي بعد هذا أمر الخطاب الذي كان ينوي ان يعث به إلى الحكماء الخمسة، والذي يشكل دعوى اتهام ضد قنصل البندقية.⁽¹⁾ اما مجلس الشيوخ وقد رأى ان القنصل قد تصالح مع الباشا، فرأى انه من الأنسب ألا يعد أي رد على الخطاب المذكور.

وإذا كانت الخلافات قد سويت بين القنصل والباشا، فإن الأمر على عكس ذلك بين الأمير حسن بك، وبين ممثل الجمهورية. فقد كان حسن بك اشد اعداء البندقية هو الذي أرسل محمد الديب إلى ممارسة القرصنة، رغم ان بيلاتو لم يمنحه جواز السفر، وفي مناسبة إقالة قائد زوارة (وكان هذا محرضاً على الخلاف ومؤيداً لسفر الديب) أبدى حسن أسفه لسذاجة ابيه المغالية في صالح ملاحه البندقية، وقد تجرأ بالقول إلى بعض الأشخاص القريبين منه: إن الصلح مع البنادقة يشكل عهداً مشؤماً، وقد أدى إلى الانهيار الشديد لبلده، وازداد انه يتشوق إلى استخدام عدد كبير من الجنود لينفض عن نفسه النير الثقيل الذي وضعته على قرصته المعاهدات مع الجمهورية، والتي ينظر البنادقة في المزيد من تشديدها، مستغلين ضعف ابيه لذلك.

ثم قال: «انه من الآن فصاعداً فسيسافر قراصنته لممارسة اعمالهم بدون جواز سفر من البندقي، لانهم تابعون له أكثر مما هم تابعون لايه».

ونظراً لهذا كله، فقد عبر بيلاتو عن استغرابه، حيث ان قرصنة الإيالة الذين لا يجهلون حقد البك على ملاحه البنادقة، والأساليب غير المناسبة التي ينعت بها اسم البندقية، فانهم لم

(1) تنقل فيما يلي الفقرات الرئيسة من خطاب علي باشا إلى الحكماء الخمسة: «أود افادتكم بهذا انه نظراً لرداءة الطقس دخل أحد قراصنتي إلى ميناء جربة فوجد في هذا الميناء مركبين من مرايكيم راسين وأحدهما مركب زفرون المسمى هرجيني ذلكي جراتسي ولما كان الراس لا يتوفر لديه زورق، وقد سبق ان فقد، فقد قام حسب المادة بمادة الريان البندقي بواسطة البوق، لأكثر من عشرين مرة، وكان الريان عبيداً، ورفض الطاعة، فاطلق الراس عندئذ ثلاث قذائف مدفعية، ومع ذلك استمر العناد ورفض الطاعة، وأخيراً وعندما وصل زفرون إلى ظهر المركب لم يتعرض إليه الراس بأي اذى». وفي مقابلة الباشا تجرأ القنصل على القول بأنه لن يمنح هذا الراس في المستقبل جواز السفر. فقلت له: بان يفكر جيداً فيما يقول، وإنه إذا كنا اصدقاء فسوف لن يمنحه، وقال لي اخوه في تهوّر: بأنني كذاب. كما قال القنصل، وهو ايضا متهور بأنني لست رجلاً يعتد بكلمته، فقلت له إنني سليل مجد ومملك مثل أميركم، وقت من عرشي غاضبا عليها، وكان بإمكانني الحكم عليها في الحال بسبب جرميتها الكبيرة. ولكن طيبة قلبي هدأت من غضبي بتقدير اصدقائنا، وأفوض الأمر إلى محكمتكم لتنتظر في جرميتها، انني اصر على ترصيتي من هذين الوقحين اللذين اصابا مكاتني الرفعة كإساءة لهذه الإيالة، وانا في انتظار ردكم على هذا في وقت قريب.

يسمحوا لانفسهم بالمزيد من العنف ضد سفن البندقية التجارية.

وفي حالة دقيقة مثل هذه، فإذا بقي على بيلاتو أن يفعل؟ الضرورة المطلقة تدعو إلى عقد اتفاقية مع الأمير ولي العهد من أجل ضمان تنفيذ المعاهدات، وبدون تأييد الأمير فإن أي ضغط يمارسه القنصل لا طائل من ورائه.

لقد كتب بتاريخ 28 من يولية 1781:

«قت منذ أيام بدراسة خاصة لقطع جميع اسباب الاستياء التي قد أبعدت مشاعر الأمير عن دولة البندقية، هذه المشاعر التي قد تثير نفسية والده الطيبة، إلا أن هناك عقبات لا تخصي، قام هذا الأمير بتركيب بعضها فوق بعض، في مهارة تحول دون رغبتني في الإجتاع به منفرداً، لأنك من موافقه الحقيقية نحو بلادتي، ويكون أكثر استعداداً لصالح البندقية، وسنحت الفرصة لهذا اللقاء بمناسبة ما كان يتشوق إليه من استئجار مركب بندقي، ولثلاث اعرض نفسي في غير حذر للرفض، بعثت بأخي الذي كان قد أبدى نحوه فيما مضى بعض الميل، وكلفته باستطلاع طوبته بمهارة، وزودته بالتعليقات اللازمة، ليدخل معه في الحديث، ويتوصل بنجاح إلى الغرض، واستطاع ان يدخل على الأمير بصعوبة كبيرة، واستقبله البك بادى ذي بدء ببرود، ولم يخف عنه النفور الذي يشعر به نحوي، وطلب منه أخي ان يوضح الأمر، وان يطرح باخلاص اسباب عدم الرضا، فبدأ معرباً استيائه لمنعي الجواز عن القرصان محمد الديب المذكور، وتابع يستعرض ما نقله هذا الأخير إليه، وما حملة إليه صاحب سفنه الكذاب ضد امتنا.

وبعد ان تركه أخي يخفف عن نفسه ويفرغ شكواه بالكامل، انبرى له يناقضه فيما ذهب إليه باقامة الأدلة المقنعة.

وفي النهاية بدا مقتنعاً بالحديث الطويل الذي وجهه إليه أخي، فهش واسترخي وقال: إنه يرغب في نبذ كل أثر للنفور من نفسه مستقبلاً.

ودعا القنصل ان يمر في الصباح التالي لوضع للمسات الأخيرة على التصالح الكامل.⁽¹⁾ وفي هذا كتب بيلاتو: «لقد استقبلت ببالغ الحفاوة، وادخلت في شفته ولم يشهد حديثاً غير أخي، واستطعت في راحة تامة التحدث إليه بكامل الحرية، وأكدت له سروري باغتنام الفرصة، وعبرت له عن صدق مشاعري نحوه، واحترامي له وتقديري، لإزالة كل أثر للغضب في نفسه، واجاب انه لا حاجة إلى ذكر الأسباب التي أدت إلى برود صداقتنا أخيراً، وانه يسره ان يقف لصالحي في كل ظرف، وبكل تأكيد». وذكره القنصل بان محمد الديب قد خرج منذ

(1) من رسالة بيلاتو المؤرخة في 1781/7/28.

وقت قريب للقرصنة بالرغم من ماضيه العاصف.

وأمسك البك بالحديث مبتسماً وقال: يجب ألا أصدق إلا ما تشهد به صداقته والأدلة الواقعية التي سيقدمها إلي، ولكن ما دام خروج محمد الديب للقرصنة قد يجعلني أشك في صدقه، فهو لن يتوانى، لإكراماً لي، بأن يتزع منه رئاسة السفينة الجالوت، ويجعل منه بحاراً عادياً، وأن يحصل للرئيس الذي سيحل محله على جواز السفر، وهذا ما جرى تنفيذه فعلاً.

وبوجه عام كان هذا نصراً حقيقياً كوفي به القنصل البندقي لحسه المرهف وحذقه. وبلغ الأمر أن البك وعد أنه سيرعب لأبيه عن عدم موافقته على الطريقة غير المناسبة التي قابلني بها الباشا، قبل أسابيع قليلة⁽¹⁾ وبهذا تمت إعادة العلاقات إلى مجراها الطبيعي.

يمكن التأكيد أنه بعد أن تم التصالح بين حسن بك والجمهورية، نقصت أعمال القرصنة حتى كادت تتوقف تماماً، واصبحت مياه البحر الأدياتي مأمونة بالنسبة لملاحه البندقية، وظلت كذلك إلى أن سقطت الجمهورية. ولم تستفد البندقية وحدها من هذا الوضع، فقد أثبتت مصادر مختلفة أن قنصل البندقية بطرابلس سعى مراراً لاقتداء سفن كانت قد احتجزت وعدت مغنماً، مثل سفن بحرية نابولي.

واختار حادثة واحدة من بين العديد منها:

ففي شهر سبتمبر سنة 1783 انتشر خبر مفاده أن سفناً تابعة لنابولي قد استولى عليها القرصنة التابعون لإيالة طرابلس، ووصلت تلك الغنائم فعلاً إلى الميناء، وحتى تتبين شرعيتها ادعى الطرابلسيون أنهم استولوا عليها في مياه كالابريا، إلا أن بيلاتو كانت لديه من الأسباب ما يجعله يعتبر هذه السفن قد غنمت داخل حدود المياه التي كفلتها الاتفاقات، وفي تلك المناسبة وعد الباشا أنه إذا ما تمت إقامة الدليل على ذلك، فلن يكون من العسير أن يعيد كل شيء. أما حسن بك فكان غير راضٍ عن تصرفات بيلاتو، ومن أجل ذلك حشر في الموضوع مسألة أخرى، ويتعلق الأمر، حسب رأي البك، بمطالبة البندقية بالإعادة الفورية لاحد قراصته، كان قد طارده جالوتان من نابولي إلى داخل الخليج، وهذا حسب رأيه، يؤكد انتهاك المعاهدات من جانب البندقية. وقال القنصل: «فتظاهرت أنني أجهل ذلك، وقلت حتى في حالة إثباته فليس هناك انتهاك للمعاهدات، فليست البندقية مسؤولة عن إعادة أولئك القرصنة الذين دنخلوا المياه المحرمة، فاستولى عليهم اعداؤهم.

(1) من رسالة بيلاتو المؤرخة في 1781/7/28 - في نوفمبر من السنة نفسها ظل الخلاف قائماً (رسالة 1781/11/8) لقد تمكن بيلاتو من الحصول على صورة من خطاب الباشا إلى الدوح بشأن زفرون، ورأى أنه لا حاجة إلى المطالبة بترتيبه طالما أن الباشا نفسه لم يعد يفكر في الأمر. وعلى هذا فقد ختم رسالته قائلا: إن اتهاماته الكاذبة غير اللائقة ضدني تبرهن على مدى قدرته في إلقاء أخطائه على غيره.

وهنا بلغ به الغضب كل مبلغ، واجابني بأنه إذا لم يرد إليه أبوه حقه بعودة القرصان الذي احتجز، فإنه سيأمر الآخرين بالتوغل في الخليج، وأن يأخذوا كل المراكب المعادية غصباً. وتابع بيلاتو القول: «اعتقد الباشا أن الواجب يحتم انسحابه من الجلسة، وقد كان يشاهد هذه المناقشة دون أن يفوه بكلمة واحدة، حتى لا يفهم كرامته في الموضوع، وكذلك فعلت أنا نفسي، حتى لا أتورط في نزاعات أخرى».

وبالرغم مما يبدو من أن الأمور تسير في غير صالح قنصل البندقية، إلا أنه في النهاية قد جرى كل شيء في مصلحته، وقال البك بعدما هدأت نفسه: «التزاماً بالمعاهدات النافذة فإنه يصر على قبول القرصنة قبولاً حسناً، إذا ما اضطروا إلى اللجوء إلى بعض الجزر تفادياً للعواصف».

ولم يجد بيلاتو صعوبة في أن يضمن للبك هذا المطلب، بعد أن تمكن من الحصول على ما يريد.

وفي 4 من يونيو 1782 أخذ بيلاتو اجازته وسلم شؤون القنصلية إلى أخيه أغوستينو، وكان حتى ذلك الوقت مستشاراً وترجائاً صغيراً، وهذا هو نفسه الذي كتب بتاريخ 27 فبراير 1784 إلى أمير السفن يعلمه ببدء القتال من جانب إيالة تونس، وعن مشروعه لتسليح قرصنة جزيرة ألكون لضرب الجمهورية. واستطاع في ذلك الظرف أن يحصل على تصريح رسمي من جانب الباشا، بأنه سيفق على الحياد، وقد قال أغوستينو: «في مثل هذه الأحداث المؤهلة مع إيالة تونس، أشعر بأن ما يقلل منها هو التأكيد لسعادتك عن الاستعداد الطيب للباشا، بالرغم من المشاكل القائمة والتي يرغب أن يسمع تسوية نهائية بشأنها».

وفي شهر فبراير من سنة 1784 عيّن أغوستينو بيلاتو قنصلاً بطرابلس، وكلف بالمهام الخاصة بالمنصب. وبعد أشهر قليلة أبلغ علي باشا اعترام الجمهورية إرسال فرقة بحرية ضد تونس، وقال أغوستينو: «سألني الباشا عما إذا كانت الفرقة البحرية سترسو في طرابلس، فأجبتة بأنني أجهل تماماً نوايا دولتي في هذا الخصوص، فرجاني أن اكتب إليكم أنه لا تسره مشاهدة تلك الفرقة هنا. حتى لا يستعدي إيالة تونس، ومع تمنياته الدفينة بانتصار أسلحة البندقية، لا يجد مندوحة من مراعاة الصداقة والجيرة مع تلك الإيالة، وما يجمعهم من دين، وهذه كلها تدعوه إلى المريد من التحفظ، وإذا ما أراد القائد البندقي أن يأتي إلى هنا للقيام ببعض المهام، فإنه سيكون شاكرًا إذا ما كانت السفن القادمة لا تزيد على ثلاث أو أربع.

ويقول بيلاتو: ثم عقيبت على كلامه بأنه حتى إذا ما اضطر القائد لأي سبب من الأسباب إلى الرسو في هذه الجهات بفرقة، فإنه لن يطالب بأي شيء قد يمس حياد هذه الإيالة، حتى في أقل الحدود.

وأضاف القنصل يقول: «بالرغم من أن شؤون البندقية تتمتع بكامل الهدوء، إلا أن ظهور إيمو يفيد في زيادة احترام اسم البندقية». ولم يجد الباشا فرصة احسن من هذه، يرسل فيها كالعادة حاجي عبدالرحمن الشهير إلى الجمهورية، ليؤكد لها اواصر الصداقة التي لا تتغير. وعندما احيط مجلس الشيوخ علماً⁽¹⁾، أعلن انه استلم تأكيد المشاعر الطيبة لذلك البك، المعارضة للموقف العدائي الذي تقفه تونس، والتي تم عن الصداقة الدائمة من جانبه نحو الجمهورية. اما فيما يتعلق بسفارة عبدالرحمن فقد أصّر مجلس الشيوخ على ضرورة منع تحقيقها، فقد كانت في الحالات السابقة سبباً في الازعاج، وتحميل الخزانة العامة ما لا تطيق. وقد أبدى ديوان الحكماء الخمسة في رسالة إلى الباشا سروره لموقف الايالة تجاه النزاع القائم بين البندقية وتونس، وقد ورد فيها:

«إن صدق مشاعركم يجعل بعثة وزيركم المقترحة عديمة الفائدة وغير ضرورية، فهذه البعثة بدلاً من أن تنفي الأقوال التي تخشون من انتشارها ضد معاهدة الصلح. وضد الانسجام المتبادل بيننا، فستكون أداة للإساءة الذاتية، اما الجمهورية وبدون هذه البعثة فإنها مقتنعة تماماً ومطمئنة لاصالة مشاعركم»⁽²⁾.

وفي تقرير لاحق من الحكماء الخمسة إلى الأمير بتاريخ 22 من أبريل 1784 اشير إلى المادة 7 من المعاهدة السارية المفعول، وتنص على: (في حالة قيام أي أمر فعل الباشا ان يستدعي القنصل، ويسلم إليه الخطابات التي يريد ارسالها) والغرض هو العمل على إيقاف تلك السفارة.

ومهما يكن من أمر، فانه رغبة في ازالة أي خلاف قائم مع إيالة طرابلس، فاننا ننصح بكل احترام انه عند إيفاد الفرق البحرية العامة مستقبلاً يجب مساندة المواد المذكورة، بنفس التعليمات والأوامر التي اصدرها ديواننا إلى أمر السفن، وإلى الخبرة والالتزام المتحمس لقائد السفن، والمكلف بإدارتها وقيادتها، وبناء على الأوامر المستلمة، وعلى مراعاة قليلة لرغبات الباشا، فقد دخل أنجلو إيمو إلى مكللاً طرابلس بثلاث سفن حربية، وثلاثة شبابك تاركاً في عرض البحر الجزء الأكبر من الأسطول المخصص لعقاب عجرة تونس. لقد استقبل بمظاهر بالغة من الحفاوة، وقد أحسن مبادلتها بنفس المبالغة.

وقد كتب فيرويه يقول: «نقل شاهد عيان بان الاميرال هذا شغوف بالتظاهر المتميز في مثل هذه المناسبات، فقد دعا إلى مائدته في ليقهورن ملك وملكة نابولي والدوق الاعظم لطوسكانة

(1) الإريالات الافريقية 1784 - المزمة 87 - 18 أبريل.
(2) من تقرير الحكماء الخمسة إلى أمير البندقية بتاريخ 22 من ابريل 1784.

وجرمه، وقدم حفلة رائعة على ظهر المركب اثناء اقامته في طرابلس، وتوزع وفرة كمية الأوعية والتحف الثمينة إلى عادة فريدة، تتبع عادة في البندقية، فقد تسلم الأميرال إيمو لهذه الحملة أغلى انواع الأوعية، وأكثر التحف الفنية ندرة من مختلف فروع عائلته، إضافة إلى ما يمتلكه هو نفسه. وما قدمته له جمهورية القديس مرقص. مما يتيح له ان يتباهى بتقديم حفلة عداء لا يمكن ان يفوقها إلا مآدب ملك من حيث الاناقة والثراء، لقد وضعت اكاداس من الطواقم الذهبية والفضية في اعداد كبيرة من كل نوع لاستقبال المدعوين، هذا والمعروف ان المراكب الحربية للبندقية تفوق اناقة المراكب الدول الأخرى، لما تناله من زخرف فائن وسلاح ثمين، وما يهر من زي عليها من البحارة⁽¹⁾. وهذه الحملة كما هو واضح، تعمدت التفاخر بالثراء اكثر من عرض القوة.

وهناك حادث هام اعتقد وجوب بيانه: فقد كتب ميكاي⁽²⁾ أن أنجلو إيمو جرى استقباله من الباشا بكل مظاهر التشریف، وكان قد جدد المعاهدة السابقة التي تعطي للبندقية حق احتكار استخراج ملح (أبو كاش) مقابل 6000 سكواين سنوياً، بالإضافة إلى ما ينفق على رواتب العمال المحليين، الذين يعملون في استخراج الملح.

وكتب ميكاي بعد ذلك بشأن بعثة كوندولير سنة 1795 واستناداً إلى خطاب القنصل الفرنسي لوكاس ان أمير البحر البندقي جاء إلى الباشا باتاوة سنتين عن احتكار الملح بأي كاش، مع هدية مناسبة لآقرار المعاهدة السابقة⁽³⁾.

إلا أن هذا لا يتبين الآن من وثائق البندقية، بل يظهر ان المعاهدة الخاصة بامتياز الملح التي قد حل أجلها سنة 1784 قد الغيت في هذه السنة نهائياً.

لقد وافق مجلس الشيوخ بتاريخ 26 يولية 1783 على مرسوم التصديق، وكتب المشرفون

(1) فيرويه: نفس المصدر ص 270 - وقد كتب بيلاتوي رسالة بتاريخ 1784/7/16 بشأن رفض البندقية استقلال طرابلس ما يلي:

«خضوعاً مني للأوامر العليا لم أقصر في ان ارفع إلى الباشا اثناء مقابلة طلبها هذا الخصوص، القرار الذي اتخذته مجلس الشيوخ برفض السفارة الموجهة إلى جمهورية البندقية. وقد عفت على ذلك باصدق العبارات، شارحاً بان صداقتنا الرسمية دائمة، واما هو فقد كان متأثراً جداً من الرفض، وقال إنه لم يكن يتوقع ذلك. وأضاف أنه سيطعمي فيها بعد على نوابه، وقد ساهم في زيادة انفعاله ما كان يوعز به إليه سرّاً وزيره الذي اصيب بالحيلة، فكان يشير عليه بالأهيم نان بضحي هذه البعثة، مع شروح وتعليقات أخرى (كان حاجي عبدالرحمن قد استبدل به في آخر لحظة وزير آخر) مما أدى إلى حذر الجمهورية في استقباله بصفة سميعة. واستطاع بيلاتو ترضية الوزير المذخور بان دفع له 200 سكواين، الأمر الذي جعله يعتقد ان السفارة قد تلاشت.

(2) ميكاي: المصدر المذكور ص 111/110

(3) نفس المصدر السابق ص 140

على شؤون الملح⁽¹⁾ إلى القنصل أغوستينو بيلاتو يحيطونه علماً بكل شيء، ثم أمره بان يمتنع عن الاعتراض على ما تقوم به حكومة فيانا في سبيل الحصول على امتياز ملح زوارة⁽²⁾.
اما علي القره مانلي فقد حاول معالجة أمر التهديد، ووعد بالمزيد من التسهيلات للسفن البندقية.

وكتب بيلاتو في هذا الخصوص: وعندما رأى هذا الأمير على ما يظهر استحالة المحافظة على التزاماته ازاء الجمهورية في حالة القيام بالتفاوض مع دولة أخرى، رفض العروض التي قدمت له، وبعث بكتاب يعرض فيه على البندقية بانه على استعداد للموافقة على كمية أكبر من الملح، مقابل المصاريف التي يتطلبها الشحن، وهذا دليل واضح على أن فيانا كانت قد تقدمت بفوائد اقل من تلك التي تحصل عليها الايالة من البندقية، ولكن كل شيء قد انتهى، فقد كلف مجلس الشيوخ المسمى جاسباري سوديريني بانهاء معاهدة ملح طرابلس، وكان سوديريني هذا قد لاحظ ما يلي بعد ان تساءل عن طريقة لحل مشكلة استبدال ملح طرابلس في المستقبل:

وأضيف بان العقود التي وقعتها هذه الحكومة (البندقية) مع جنوة بخصوص املاح اسبانيا، وبالتحديد املاح أماضا المعوض الملح طرابلس تكون نافذة لمدة تسع سنوات، ابتداء من سنة 1785⁽³⁾.

وعلى هذا، فإن الغاء المعاهدة كان متوقفاً مدروساً في كامل تفاصيله، من حيث انه يتزامن أيضاً مع انتهاء أجل العقد الذي التزمت بموجبه الجمهورية بتزويد ميلانو بملح طرابلس. واشير هنا إلى تقرير اعدّ بتكليف من المشرفين على شؤون الملح، وهو يعطينا فكرة عامة عن المشكلة، فقد ورد فيه: «وجدنا انه قبل سنة 1763 كانت العقود مع الدول الاجنبية عقوداً خاصة باستثناء ما وقع منها مع ميلانو وبياموتي ومانتوا، فكان تجار السوق يتنازعون املاح زوارة بطرابلس على نحو شخصي وبطريقة شخصية كذلك. يقعون العقود، ثم يلتصقون موافقة الجهات الرسمية، للتفريغ في ميناء البندقية، مع مراعاة النظم المتبعة وقد صنفت هذه تحت اسم مرور (ترانزيت) وتدفع دوكات واحد عن كل كيلة تبرعاً».

(1) املاح طرابلس سجل 77 الورقة 81. خطاب المشرفين على الملح إلى نائب القنصل أغوستينو بيلاتو بتاريخ 12 ديسمبر 1783 جاء فيه: «سبق ان اطلعناكم بخطاباتنا المؤرخة 5 سبتمبر الماضي .. على قرارات مجلس الشيوخ الواردة بالرسوم العالي المؤرخ في 7/26 الماضي، واعربنا عن رغبتنا في عدم تجديد المعاهدة مع هذه الايالة والتي يحل أجلها في مايو القادم.

(2) خطاب أغوستينو بيلاتو المؤرخ في 1784/2/28 والموجه إلى المشرفين على شؤون الملح. وقد ورد فيه ايضا استيلاء التونسيين على سفينة بندقية في ميناء طرابلس.

(3) من وثائق مجلس الشيوخ - سجل 42 أ - تقرير سوديريني - ملحق بمرسوم المجلس المؤرخ في 1784/3/27.

وحاولت النمسا ان تلحق الضرر بتجارة البندقية، فقد صدر مرسوم من الامبراطور شارل السادس ينص على ان يتم تزويد ولاياته بالملح اللازم عن طريق المينائين النمساويين قورو وترييستا، بدلاً من ميناء البندقية. وفي سنة 1741 تم التوصل إلى حل وسط، مما سمح للبندقية ان يستمرروا في تجارتهم مع نفس الولايات الخاضعة للامبراطورية النمساوية.
ولكن لماذا تفضل ميلانو ملح طرابلس على غيره من الأملاح؟ نفس الوثيقة السابقة تجيبنا على ذلك:

«تفضيل الميلانيين لاملاح طرابلس يعود إما لوهم أولانه أكثر ملاءمة من غيره في تصدير اللحوم والأجبان، التي تشكل ثروة ميلانو، وليس من اليسر هناك احلال املاح سردينيا وطوسكانا محلها في الاستهلاك». ومن أجل الحفاظ على قوة هذه التجارة، اصدر مجلس الشيوخ المرسوم المؤرخ في 6 من اكتوبر 1763 الذي ينص على ابرام عقد احتكار الملح للبندقية فقط مع إيالة طرابلس.

وبهذا كان يؤمل تأمين مرور الملح، لالميلانو فقط بل لطورينو أيضاً، وقد انقطع عنها منذ سنة 1760 .. وكان كل شيء يسير على ما يرام إلى ان وقعت الامبراطورة الملكة (مارية تيريزا) مرسوماً في سنة 1765 مقتضية أثر الامبراطور المتوفى، تأمر بموجبه ادخال ملح طوسكانة إلى منطقة ميلانو بالرغم من انه أقل جودة من ملح طرابلس بكثير.

وكانت هذه فعلاً ضربة قاضية أصابت البندقية، ومنذ ذلك الوقت ولسنين عديدة قدرت الجمهورية ان لا فائدة من نقل كل الملح الذي يحق لها، ومع ذلك استمرت في دفع المقرر السنوي عن الامتياز، وفقاً لمعاهدة سنة 1763، والذي يبلغ 2500 سكويين كل سنة، (وبالرغم من أنه لم يعد يؤخذ شيء من ذلك الملح فلم تكفوا سعادتكم عن دفع العبد السنوي إلى ذلك البك في طرابلس).

ومن هذا نشأ الدّين العام⁽¹⁾ بما يقرب من 25 ألف كيلة من الملح، دفع ثمنها إلى الايالة، ولم يتم نقلها إلى البندقية، بالإضافة إلى عشرة آلاف كيلة أخرى وعد بها جاكومو ناني سنة 1766 (استكمالاً للتعويض عن الأضرار) التي لحقت بسفن البندقية من قبل قراصنة طرابلس.

وتمكننت الجمهورية سنة 1769، باتباع أساليب خاصة، من استعادة حق المرور مع محطة طورينو بموجب عقد ينتهي سنة 1790، وفي سنة 1775 وضع نفس الاجراء مع ميلانو، ولمدة عشر سنوات⁽²⁾.

(1) الملحق، وثيقة 36

(2) تقرير مجلس الشيوخ، القسطنطينية، ملزمة 86، تقرير 1783/5/9.

ويبدو الوضع في نهاية سنة 1781 كالآتي: كانت البندقية دائنة لدولة طرابلس بعشرين ألف كيلة من الملح، دفع ثمنه ولم ينقل، ثم بعشرة آلاف كيلة أخرى تمت الموافقة عليها، مقابل الأضرار التي لحقتها الإيالة بشروط الصلح، أما فيما يخص المرور فقد كان الدين العام إلى خزينة ميلانو هو 5894 كيلة، فضلاً عن الكية السنوية المتفق عليها وهي 2160 كيلة، بناء على العقد الذي ينتهي سنة 1784.⁽¹⁾

لماذا قررت البندقية في سنة 1784 إلغاء المعاهدة الخاصة بامتياز الملح؟ يعود السبب، فوق كل شيء، إلى الصعوبات المتزايدة التي أقامتها سياسة النمسا في وجه تجارة البندقية مع لومباردية، وثانياً الاستحالة في مواجهة طرابلس لالتزاماتها نحو البندقية والتي كانت تطالب بالتعويض عما يحق لها.

إذا كان التعامل مع حكومة تتسم اغراض اعمالها بالثقة المقدسة لا بالمصلحة الجشعة، فليس هناك شك انه إذا ما انتهى العقد فانها سوف تستمر في توفير ذلك الملح الذي دفع ثمنه ولم ينقل، خاصة وانه حق مشروع لسعادتكم في ذمته والتقييد بما يفرضه الدين للالتزامات حيث كلفتنا تلك الاملاح عشرين ألف سكوين بدون ان نستلم شيئاً.

وبما ان المادة الثانية من عقد امتياز سنة 1763 نصت على (أن للبنداقية الحق في حرية نقل الملح حسب رغبتهم وراحتهم، دون دفع مالي آخر حتى بعد مضي أية سنة أخرى) فقد كان للبندقية الحق في الاستمرار بأخذ الملح إلى ان يستهلك الدين، وحتى بعد انتهاء مدة العقد. وينتج التقرير القول:

«ولكننا نتعامل مع اشخاص يحركهم الطمع، ولذا لا يمكن ان نستبشر كثيراً بعفتهم، حقاً إن الاملاح عمل مذهل من اعمال الطبيعة، ولا تشكل بالنسبة للإنسان إلا موضوعاً صحيحاً من الاعتبارات الفيزيائية، ولكن هناك نفقات ضرورية لاستخراجها من الملاحات، ثم حمله بواسطة الأبل الأليفة إلى الشحن، وهذه النفقات، كما قد قيل، تتحملها الإيالة (وهنا يكن لب المشكلة) التي لم تجد ما تواجه به موضوعية العقد، ومن أجل ذلك فقد دفعت إما من القنصل أو من انيب من الجهات العامة للإشراف على الشحن مزوداً بتحويل مالي تدفعه البندقية مقدماً، ويغطي من حساب الالفين وخمسمائة سكوين، الإتاوة الخاصة بالملح، وبقى حساب سعادتكم إلى هذا اليوم دائناً بمبلغ 450 سكويناً، فضلاً عما استرد من دفعات على اسعار الاملاح المستخرجة، وليس هناك ما يبرر وضع الثقة في نوايا تلك الإيالة، فبالرغم من الضعف وتناسيا اغراء ما تسلمته مقدماً، فانها تبدو قادرة على التنصل بيسر من قيود

الالتزامات المضروبة، وأي عقد كان مجزياً خلال سريانه سيكون خاسراً عند انتهاء مفعوله. إلا أن المؤتمر الذي كلفه مجلس الشيوخ بالنظر في ما لهذا الأمر وما عليه، لم يبد معارضة شاملة في استمرار احتكار الملح، ونصح باسترداد المال الضائع بواسطة العقد الجديد، وبحيث يستقطع في كل مرة شيء منها، من المبالغ التي تلتزم الجمهورية بدفعها إلى الإيالة للإبقاء على المعاهدات، وبهذه الطريقة فقط يمكن تجديد اتفاق الملح الذي بدأ مبشراً بالخير، وانتهى بأسوأ العواقب.⁽¹⁾

ومهما يكن من أمر، فقد قدر مجلس الشيوخ عدم الأخذ برأي المؤتمر، وكما سبق ان رأينا فقد قرر تصفية المعاهدة، ولم تقبل أيضاً الاقتراحات التي ذكرت اعلاه، وكان باشا طرابلس قد تقدم بها من أجل وضع اتفاقية جديدة⁽²⁾، وكلف مدير شؤون الملح ان يعد الوثائق النهائية التي تبين وضع الملح عند انتهاء الامتياز.⁽³⁾

وفي 6 من أبريل 1785 كتب أغوستينو بيلاتو إلى المشرفين على شؤون الملح خطاباً يفيد بانه تسلم القرارات السامية بشأن إيقاف أي تصرف يخص تجديد المعاهدات مع الإيالة، وكذلك الأمر باعداد قائمة بكيات الملح التي تكون البندقية دائنة بها بعد تصفية المعاهدة، حتى يمكن في أي وقت تحقيق التجميع والتسليم عندما تبين الحاجة إلى الملح.

وبذلك انتهى امتياز املاح زوارة، وكانت تجربة ظهر من الناحية العملية ان خسائرها اكثر من فوائدها. وإذا ما رأى الناس في المستقبل كما جرى في القرون⁽⁴⁾ الماضية استئناف الاتجار بملح زوارة فليكن ذلك على مسؤوليتهم.

لم تكن الحكومة قادرة على ان تبقى على اتفاق لم تحن منه أية فائدة، بالنظر إلى تغير الأوقات، واستعبر من الآن فصاعداً تجار الملح متساوين مع غيرهم من تجار المواد الأخرى.

(1) التقرير المذكور، الموجود بين قرارات مجلس الشيوخ، ملف القسطنطينية. مزمة 96 - 1783/5/9

(2) ورد في «رسوم المزرع» في 11 ديسمبر 1784 (عمود صم). لاريات لا ريفية 1784-1785 سجل لأول. الوراقات 116-117) انه فيما يخص خطابات نائب القنصل أغوستينو بيلاتو المتعلقة باستمرار الشحن من جديد للمح طرابلس، فقد تقرر انه بعد اعلان النظر فيما عرضه مجلس مدير عام شؤون الملح فيما يتعلق بالقرارات المتخذة في 26 من بولية الماضي، التي عبر فيها مجلس الشيوخ عن رغبته بان يتوقف في المستقبل من الجانب العام كل تصرف لاحق فيما يخص تجديد المعاهدات مع إيالة طرابلس وحكومة ميلانو، وحيث ان الظروف الحالية للمعاهدة المنتية مع تلك الحكومة هي قيد النظر لدى المجلس، وكذلك المعاهدة التي ستنهي سنة 1780 مع ديوان طورينو، وبالنظر اخيراً إلى كمية الملح الموجودة بالملاحات العامة، يرى هذا المجلس ألا يوافق على أي من الأمور التي عرضها قنصل طرابلس المذكور، وبهذا يكون لمدير عام شؤون الملح نفسه ان يلقه بذلك. ويعهم من هذه الوثيقة أيضاً وقف أي تجارة للمح مع لومبارديا.

(3) وكما سبق ان رأينا فإن جاساري سوديري هو الذي كان مكلفاً بانهاء المعاهدة. وسأذكر في الملحق ضمن وثائق أخرى تخص تجارة الملح (الوثيقة رقم 36 و37) البيانات الخاصة بالكيات التي كانت الإيالة مدينة بها نحو البندقية.

(4) منذ العهد الوسيط اعتاد البنداقية شحن ملح زوارة - ميكاني: الكتاب المذكور ص 44 والاب بريان: طرابلس من سنة 1510 إلى 1850 ص 200

(1) تقرير مجلس الشيوخ، القسطنطينية - 1781 - مزمة 84 - 4 أكتوبر.

ولم يتلق أنجلو إيمو عند مروره بطرابلس سنة 1784 أي تكليف يتعلق بتصفية المعاهدة، ورسالة مجلس الشيوخ الموجهة إليه بتاريخ 18 ديسمبر⁽¹⁾ دليل على ذلك، وفيها هنأه لتفادي السفارة، وتسوية الخلاف بين عبدالرحمن المشهور والمواطن البندقي فنشيزو بيرنجو⁽²⁾، بدون الإشارة إلى الملح.

وقد حلت هذه المسألة بواسطة قنصل البندقية بيلاتو، وسوديريني المكلف بانتهاء معاهدة الملح، ولا أحد غيرهما، وتتبع الآن من خلال التقارير القنصلية اهم الاحداث التي جاءت عقب مرور أنجلو إيمو.

وفي آخر يوم من شهر اكتوبر سنة 1784 توفى بقنصلية البندقية بطرابلس أمير البحر البندقي أليساندرو مورو، وكان مرافقاً لإيمو في الحملة ضد تونس، وقبل عشرين يوما وبينما كانت تتخذ الاستعدادات اللازمة من أجل تجديد الهجوم على سوسة، رُصّ طرف أصبعه الأوسط من يده اليسرى تحت جسم مدفع، فظن أن الإصابة ليست خطيرة، ولم ير الجراحون حاجة إلى تعريض هذه الشخصية البارزة إلى ألم قطع الأصبع، وسيكون شفاؤه تاما بعد أيام قليلة. إلا أن المرض ازداد، وفي يوم 22 اكتوبر وبعد أن أرسى سفنه في مكلّا طرابلس رغب في أن يمر بالقنصلية للعناية بصحته، ولكن هيئات. وبعد الحمى وارتفاع درجة الحرارة إلى مستوى عال أتت عليه نوبات من التشنج الشديد قضت على كل أمل عندنا، وقضت عليه، ولم توفر الوقت للإسعاف.

وكتب بيلاتو في هذا الخصوص يقول: «إن هذا المشهد الحزن الأليم أغرقني في حزن شديد». أما أنجلو إيمو، وكان يرسو سفنه خارج طرابلس بسبب ما يندره الجو من عواصف، عندما ورد إليه الخبر ارتأى الاقلاع من هذا الشاطئ المشؤوم خاصة وأن اقامته قد طالت أكثر من المتوقع.

وتابع بيلاتو: «فعملت من جهتي على ان تتم مراسم دفن هذه الشخصية البارزة بكل ما يليق بها من اكبار، وقد اشترك القناصل الآخرون في الجنازة، ونكسوا اعلامهم في ذلك اليوم، ورافقوا الجثمان شخصياً إلى مثواه الأخير»⁽³⁾.

(1) فيما يلي نص الرسالة الموجهة إلى إيمو بتاريخ 1754/12/18: «ونحولا إلى اشعاركم بالاطلاع على ما جاء برقم 5 الذي يحتوي على المداوالت التي انتهت بنجاح في طرابلس فإن مجلس الشيوخ يعبر لكم عن امتنانه. ويشيد بارتياح عن الوسائل المشرفة حقاً التي استقبلتم بها، وانتباهكم الحضيف في التخلص من المحاولات المصرة التي تعرضت لها، لإرسال سفير إلى البندقية، والادعاء الظالم حول المسؤولية عن الامتعة المحتجزة في مالطة، وتسوية الدين السائل لعبدالرحمن الشهير بشكل غير مرهق، وبديف مبلغ 450 سكوتينا. وفي مقابل ايفال ثروة ذمة. (من رسالة قائد الاسطول الموجودة بـ «الريالات الافريقية» 1785/1784 - سجل رقم 1، الورقات 123/122.

(2) سائير إلى هذا الخلاف عندما ابحث شخصية الحاجي عبدالرحمن آغا.

(3) من تقرير أغوستينو بيلاتو المؤرخ في 5 من نوفمبر 1784

وبتاريخ 15 من يناير 1785 عين أغوستينو بيلاتو قنصلاً بعد ثلاث سنوات من توليه منصب نائب قنصل، أي منذ ذلك اليوم الذي دعى فيه أخوه انطونيو ليتبع أمير البحر أنجلو إيمو، ترجائاً خلال الحملة على تونس.

جدد أغوستينو في تلك المناسبة الوعد بالولاء للجمهورية والإخلاص والغيرة عليها، وقصد الباشا على سبيل العادة لاطلاعه على الخبر، لكن الباشا قال له بكل صراحة ووضوح، إنه لن يقبله بدون (القفاطين) التقليدية. وأجاب القنصل بانه لم يتلق حتى الآن أوامر بالخصوص، وأن أخاه انطونيو كان قد قدم الهدايا بمناسبة تعيينه دون ان تأذن له الجهات العامة بذلك، بل قدمها أريحية منه.

وجاءت اجابة علي باشا بارعة فعلاً:

لقد قاطعني وهو يتسم ويقول: إن تلك الهدايا في الواقع لم تكن لائقة بأبهة الملك، ويلاحظ عليها بكل جلاء تفه رجل عادي، وأضاف أنه لم يكن إذ ذاك راضياً، وأن غيره من القناصل الذين نصبوا بعده مثل الانجليزي والفرنسي والسويدي والدانيمركي قد قدموا هدايا أعظم، ويأمل اني لن اقدم إليه اقل منها، ونهني في الوقت نفسه إلى الهدايا التي اعتاد اصحاب بعض الوظائف الملقاة بتقديمها مثل صاحب السفينة الظهرية الملكية، والقائدة، واقتدى أخي بقنصل فرنسا وأخنى هذه الهدايا.

والآن وقد تذكر الباشا تلك الهدايا قال انه يطالب بها، فقد قدمها القناصل الذين جاءوا من بعده، واختتم كلامه بانه حتى إذا ما أراد ان يقدم تسهلاً حول هذا الأمر، فإن رجال الحكومة لن يتخلوا عن الهدايا التي جرى العمل بها منذ أمد بعيد، وانه هو نفسه لا يستطيع ان يحرمهم منها دون أن يحسّ بامتيازاتهم». وهذه نبذة تشهد مرة أخرى وبشكل لا يقبل الشك، بنوع الحكومة التي كان على البندقية ان تتعامل معها.

لقد وعد بيلاتو ان يطلب التعليقات بالخصوص، ولكنه في الوقت نفسه طلب تنصيبه رسمياً، ووافق الباشا على ذلك ووعد بان يستقبلني في اليوم التالي بكامل المراسم المتبعة مع غربي من القناصل، رغبة في ازالة أي اثر لبرود العلاقات.

وجاء في التقرير المؤرخ في 3 من أبريل 1785 «لقد ذهب في اليوم التالي وبرفقتي المواطنون الموجودون هنا، فاستقبلت استقبالا ودياً للغاية، وعندما قرأت عليه خطاب الاعتقاد سرّ الباشا للعبارات الودية الرقيقة التي تضمنها الخطاب، وعند خروجي من القصر حييت بسبع طلقات مدفع، واعلمت القناصل الآخرين بتعييني، فرفعوا في نفس اليوم اعلامهم، وجاءوا شخصياً لتهنيتي». على ان المشاحنات بين القناصل لم تتعدم بالطبع، بشأن مراسم ردّ الزيارة.

اما قنصل فرنسا فقد لزم بيته بسبب وعكة خفيفة، وأوفد إلي بعد خروج الآخرين، نائب

القنصل والمستشار للتهنة، واعلمني بواسطتها انه يأمل عند قياي برّد الزيارات أن أبدأ به أولاً».

ولم يتردد القنصل البندقي لحظة واحدة في الرد قائلاً: «لقد أجبت عندئذ أولئك السادة بأنه سبق ان اتفقت مع زملائي، بأن يكون ردّ الزيارات تبعاً لترتيب الزيارات إليّ». فقال الفرنسيان: «بناء على تعليمات من الديوان الملكي فإنه في حالة امتناع الزيارة الأولى إلى قنصل فرنسا، فإنه من المحتمل ألا يقبلها أبداً».

وكتب بيلاتو في هذا الشأن: «وكان الأمر كما توقع، فقد كان قنصل فرنسا مغيباً دائماً عن البيت»⁽¹⁾.

سنة 1785 اتسمت في حوليات تاريخ طرابلس بسمة حزينة بسبب وباء الطاعون الوباء، الذي انقض على سكانها، وكانت ضحاياه 27 ألفاً تقريباً.⁽²⁾ لقد تفشى الطاعون عندما كان الربانان البنديقيان مازوكاتو وروزا على وشك الاقلاع من طرابلس في اوائل يولييه الى القسطنطينية، بحمولة كاملة من الزوج.

وكتب بيلاتو قائلاً: «لقد غادرت هذا الميناء جميع السفن الأوربية التي تحمل ركاباً، وهي مصابة بهذا الداء»، ولم يرض بحارة السفينتين البنديقيتين بأن يعرضوا أنفسهم لمذبحة بنقل الزوج الذين اخذ الوباء بحصد منهم كل يوم عدداً كبيراً، ورفضوا متابعة السفر، على أمل انه بعد الانقلاب الصيني سيتوقف هذا الوباء، كما حدث في الاسكندرية التي لا يختلف الجو فيها كثيراً عن هذا، ولكن الطاعون ازداد عنفاً بدلاً من أن يخف، فوجد تجار الرقيق أنفسهم مضطرين إلى فسخ العقود مع سفن البندقية وإلا لما أمكن تفادي مجزرة بين البحارة. ولتعرضوا لموت أكيد»⁽³⁾.

وبعد أيام قليلة كتب بيلاتو: «لا يزال وباء الطاعون يحصد الأرواح، وندعو الله ان يشملنا برحمته، وينقذنا من هذا الوباء الوباء».

لقد اصيب بهذا الداء آباء بعثة الفرنسيسكان أيضاً، وقد أجهدوا أنفسهم في اسعاف المصابين، وأول من توفي منهم قسيس قنصلية البندقية، اما الضحية الثانية فكان مفوض البعثة نفسه. ويتابع القنصل الرواية: وهناك قسيس آخر على وشك ان يلفظ انفاسه الأخيرة. وبذلك سنصبح رعية بدون راع».

وقبل ان يموت مفوض البعثة بقليل أرسل مفاتيح الكنيسة والتكية إلى بيلاتو، راجياً ان يسبب عنه شخصاً يتولى رعايتها، لثقت به. واعتقد بيلاتو انه من الأفضل رفض المهمة عندما رأى عيون قنصل فرنسا يتطاير منها الشرر.

ولم يكن في استطاعتي «ان اخالف التعليمات العليا التي كانت تمنعني بصفة خاصة من أن ادخل تحت حاية العلم أية كنيسة، ولذلك بعثت إلى المفوض اقول انه من الأفضل ان يعفني من ذلك، واعدت إليه المفاتيح، واقرحت عليه ان يتجه إلى قنصل فرنسا بالنظر إلى ان التكية كانت تابعة لتاج تلك الدولة»⁽¹⁾.

وقد أصيب بالمرض مستشار القنصلية كارلو باستا دومينيچيني أيضاً وكان من الضروري ابفاده إلى البندقية من أجل ان يتأثر للشفاء. واخيراً افاد بيلاتو بتاريخ 28 من اكتوبر 1785 ان الطاعون قد انتهى تماماً.⁽²⁾

وقبل أن انهي هذا الفصل، اريد أن أشير إلى آخر حادث، ويدل مرة أخرى على ان ممثلي البندقية عرفوا كيف يرفضون احترام المعاهدات على الإيالات إلى سنين متأخرة.

فقد نصت المادة السابعة من معاهدة سنة 1764 مع طرابلس: «لا يجوز لأي مركب تابع لطرابلس، وحتى بموافقة وإذن ربانه، ان يتزود بالسلاح من أي بلد معاد لجمهورية البندقية، لغرض ممارسة القرصنة ضد البندقية».

وحدث انه في سنة 1785 أبرمت الإيالة معاهدة صلح مع مملكة نابولي، ورأى حسن بك ان يتخلص بطريقة مفيدة من بعض سفنه المعدة للقرصنة بدلاً من ان يتركها عاطلة.

وقال بيلاتو: «إن قائد جربة عرض عليه فرصة مناسبة، وقد كان يعتزم أن يستعرض قواه القتالية، فبعث رسولاً يطلب ابتياع بعض الجواليت من البك ليسلحها للقرصنة، وبيتلي بها ملاحة البندقية، واعد له البك بعض السفن المسلحة تسليحاً كاملاً، ليعيها له وكانت جاهزة للسفر إلى جربة».

ولما ان علمت بذلك رأيت من واجبي ان اعترض على هذه البعثة، فقصدت الباشا وشكوت إليه بمجد سلوك ابنه غير الودي، وان الأمر يتعارض مع نص المادة السابعة من معاهدة الصلح، وتبع ذلك مشادة حادة بيني وبين البك امام والده، وبعد ان تفهم الباشا وجهة نظري قرر الوقوف إلى جانبي في هذا الأمر، ولذلك فقد نزع السلاح من الجالوتين، والفتت البعثة

(1) من تقرير لبيلاتو بتاريخ 28 من بوية 1785

(2) في التقرير جاء ذكر مسألة تجرعت منذ خمس سنوات. فقد كان الباشا يطالب بالتعويض عن بضائع كانت مشحونة على مراكب للبندقية، واحتجزها الاسبان في ميناء ماوؤي انتقاماً من الإيالة. وقد ارفق التقرير بخطابين من علي باشا، يحتوي الخطاب الثاني على اقرار بالتأثر عن أي تعويض

(1) قبل أشهر قليلة رفض قنصل فرنسا استقبال القائد أيجلو إيمو لنفس السبب - من تقرير أعوسطينو بيلاتو تاريخ 1785/4/3.

(2) ميكاتي - المصدر المذكور سابقاً ص 113/112.

(3) من تقرير لبيلاتو بتاريخ 23 من بوية 1785.

بالنسبة للدول الأخرى، وعلى أية حال اعتقد ان هذه المعلومات، حتى في هذا الوقت، يمكن ان تؤلف نقطة ذات شأن لفهم عمل القناصل بطرابلس، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، في محيطهم هم أنفسهم، وفي الحياة التي اضطروا إليها.

ويتابع بيلاتو القول:

«يتقاضى قنصل فرنسا مرتباً سنوياً قدره ألف سكويون لنفسه، وستون سكويوناً سنوياً للمستشار، ويدير صندوقاً وطنياً تساهم فيه جميع المراكب بنسبة 2% عن التاجيرات التي تقوم بها في هذا المرفأ، والموانئ الملحقة به. وخصصت اموال هذا الصندوق لمواجهة النفقات الطارئة التي يضطر إليها القنصل لصالح دولته، وكذلك لدفع ثمن الهدايا المحتملة. اما الآن فقد ألغى هذا الصندوق ويتنظر القنصل زيادة في مخصصاته، على ان قناصل فرنسا، عند انتهاء خدماتهم يتسلمون معاشات سنوية من الديوان الملكي.

وكانت مخصصات قنصل إنجلترا 1500 سكويون، ولكن عليه ان ينفق على مستشاره، ويطلب جميع المراكب التابعة لدولته والتي ترسو بهذا الميناء ان تدفع له 9 سكويونات واثنين لمستشاره.

أما قنصل هولندا فكان مرتبة 1200 سكويون سنوياً، ويتقاضى 2% من اجرة المراكب التابعة لمواطنيه، ومراكب مواطني راجوسا التي كان يقوم بشؤونها. وخلاف هذا لا يحصل القناصل على أية حقوق أخرى، ولا ينظمها أي قانون أو تسعيرة، ولكنها تنجي بناء على تقليد قديم، وباستثناء ما يؤول إليهم من الاعمال المكتبية، مثل العقود والوكالات وقرارات الملكية، الخ. وتقاضي بالوفتش منذ بداية قنصليته 2% من قيمة التاجير، تقسم بين الربانة والمكترين. و4 سكويونات⁽¹⁾ عن السفن المتجهة إلى شحن الملح».

وكيف كانت تعيش قنصلية البندقية؟

يجيبنا على السؤال القنصل أغوستينو بيلاتو بتاريخ 31 يناير 1785. المصدر الرئيس للدخل يتمثل في رسم 2% على الأجرة التي جرى الاتفاق عليها في مكتب القنصلية، ويقول: «لا تحصل هذه القنصلية من أي مصدر آخر على أية فوائد، حتى من المراكب التي ترسو هنا، وقد استؤجرت في اماكن أخرى، أو التي تغلق دون اكتراء، ولا تدفع البضائع المشحونة عليها - سواء أكانت للمواطنين أم للأجانب - أية عوائد عند دخولها أو خروجها على السواء، ولهذا تفضل السفن التي ترفع علم البندقية على غيرها في اوقات السلم، فالفرنسيون يتقاضون 2% من قيمة البضائع المشحونة على مراكبهم القادمة أو الذاهبة إلى موانئ الدول المسيحية، وقد

على ان بيلاتو كان يهتم كثيراً بصداقة حسن، ورأى أن الواجب يحتم محاولة استرضائه، حتى لا أبعد حسن نية البك عني، وهي مفيدة لي في لقاءات أخرى كثيرة، وعملت على ان اجعله يفترض ان نزع سلاح سفن القرصنة يعزي إلى تقيدي باحترام تعليلات البندقية، اكثر من إلزامي بأمر الباشا. فقال انه اعتقد منذ البداية ان بإمكانه التصرف في حرية بيع مراكبه ومعداته، دون أن يغير هذا من حسن الانسجام بيننا، وانه إذا كنت ارجب في الحصول على شيء من السلاح للمراكب الوطنية فسيصره ان يقدمها إليّ، وكانت هذه فرصة سائغة. فهناك فعلاً حاجة إلى بعض الاسلحة لسفينة الربان بانكوفتش الذي تعاقد على رحلة إلى الجزائر وعنابة، ولذلك فقد رجوته ان يعطيني ثمانى عشرة مكحلة من النوع الكبير، وبرميلين من البارود، كان الربان في أشد الحاجة إليها، ولم يتردد البك من ان يمنحني مطلبى⁽¹⁾.

وبهذا الاسلوب استطاع بيلاتو ان يتفادى تعقيدات ضارة، وتمكن من الحصول على ما كان لازماً للحفاظ على مصالح البندقية.

وفي نوفمبر من السنة نفسها⁽²⁾ تلقى 800 سكويون لمواجهة مصاريف الهدايا القنصلية. لم يوفر منها شيئاً، ولكنه شعر بالرضا لتلبية نهم الباشا وابنائيه، وكذلك وزراء الايالة.

الملحق بالفصل السابع

ا قدم هنا بعض الأخبار الخاصة بالقنصليات القائمة بطرابلس، على ضوء ما جاء في وثائق البندقية وقنصلية البندقية بشكل خاص.

كتب انطونيو بيلاتو بتاريخ 12 من يناير 1778:

«ثلاثة قناصل فقط إضافة إلى قنصل البندقية، سفن دولهم أكثر تردداً على هذا الميناء، وهم قنصل فرنسا وقنصل إنجلترا وقنصل هولندا، ولقد اجتهدت على أن استقي منهم أدق المعلومات بناء على صائب نظرهم، اما القنصلان الآخران: السويدي والدانيمركي، فلا شيء لديهم يفيدني، وليس لديهم أي عمل، ولم يروا في مدى عشر أو خمس عشرة سنة سفينة وطنية واحدة تصل إلى هذا الميناء».

ومن المفهوم ان الحكماء الخمسة قد طلبوا هذه المعلومات، للتأكد من اهمية تجارة البندقية

(1) تقرير أغوستينو بيلاتو بتاريخ 1785/10/28.

(2) تقرير أغوستينو بيلاتو بتاريخ 1785/11/24.

(1) يقول بابا دو بولي في «حول قيمة القند البندقي - مطبوع في البندقية 1882» بان الدوكات أو السكويون كان يوازي في سنة 1739، 22 ليرة بندقية، ويزن 3,476 غراماً من الذهب.

فرضت هذه الرسوم نفسها حتى بالنسبة لسفن راجوسا منذ بعض الوقت.

اما حقوق مكتب المستشارية فيتقاضاها المستشار، مع ما يتحملة القنصل من نفقات عليه، وتجي هذه الحقوق طبقاً لتقليد قديم في هذا المرسى، واعتقد ان خير طريقة للاطلاع عليها هي تقديم لأختها.

ويتبين من اللائحة المذكورة ان الحقوق تجبي عن الشهادات الصحية، وعقود التأجير، والوكالات، واثبات الملكية، والاحتجاجات، وجوازات السفر، والتراخيص وغير ذلك. ولعل هذه الرسوم كانت أكثر اعتدالاً من عوائد مكاتب القناصل الآخرين باستثناء مكتب القنصل الفرنسي، فقد كان المستشار / الترجان يتقاضى مرتباً كبيراً من بلاده، ولذلك فهو ملزم باتباع تسعيرة معينة.

اما بخصوص جوازات السفر، فاني اعتقد انه من المفيد اعطاء فكرة عامة عنها. فالدول التي ارتبطت باتفاقات أو التزمت بدفع اتاوات كان عليها ان تزود سفنها بتراخيص معترف بها من قبل الايالة، على ان الايالة كانت من جانبها تمنح جميع السفن التي تغادر طرابلس إذن مرور بتوقيع الباشا. اما ان ممارسة القرصنة اصبحت امراً مشروعاً، فيؤكد من ان القناصل المقيمين بطرابلس كانوا ملزمين بمنح جميع القرصنة عند سفرهم جوازات سفر، يذكرون فيها الالتزامات التي اخذتها الايالة على عاتقها وفقاً للمعاهدات القائمة. ويطعون الوسيلة لتعريف بانفسهم وكذلك الحصول على المساعدة من السفن الاوربية، وقد وفقت خلال بحثي في العثور على بصعة نماذج من جوازات السفر هذه، وسأصف في الملحق بعضها التي يمكن ان تكون ذات اهمية حقاً، إن لم تكن على الاقل وثائق تدل على وضع مفرد للأمور في ذلك الوقت.⁽¹⁾

وإذا كانت سفن الدول المسيحية غير مزودة بجوازات السفر، أو إذا ما وجد الطرابلسيون ما يدعو إلى الشك، أو ما يبنى بشيء غير طبيعي، فإن المراكب والملاحين يتم الاستيلاء عليهم دون رحمة.

وحول ميل الطرابلسيين إلى إثارة الاعتراضات النافذة في حصة جوازات السفر، فإن رسالة القنصل البندقي جيوسي باللوفاش المؤرخة في 6 من اغسطس 1764 وما تبعها من تعليمات صادرة عن مدير ديوان الحكماء الخمسة⁽²⁾، شهادة بذلك.

وفهم منها كيف ان القرصنة يلجأون إلى المغالطة، بان بعض ربانية سفن البندقية لا يحملون اسماء من اصل بندق (كان العديد من البنادقة في الواقع اما سلافيين، أو يونان، أو من المشاركة المتجنسين) من أجل الاستيلاء على سفنهم ولو كانت هذه مزودة بإذن المرور.

وتصر التعليقات المذكورة بان يفهم قنصل البندقية الطرابلسيين ان الاجانب بعد إقامة خمس وعشرين سنة في أي بلد، يكتسبون جنسية تلك الدولة، ويمكنون من ممارسة عمل الربان مثل رعايانا تماماً، وتذكر التعليقات بعد ذلك: «وأفهموه ان كافة الربانة الذين يبحرون برخص بندقية، يمتلكون كل الامكانات للإبحار شرعياً».

وأود ان أقول بدافع من الفضول، انه في سنة 1783 قدم بيلاتو كشفاً باسماء القناصل الاجانب المقيمين بطرابلس⁽¹⁾، وفي هذا شاهد آخر ان تقارير القناصل البنادقة تشمل الكثير من المعلومات، لوضع تاريخ جيد لطرابلس خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وانتقل الآن إلى بحث آخر نقطة في هذا الملحق الطويل الطارئ:

تجارة البندقية مع طرابلس

واستخلص ذلك من وثيقة أخرى لم تنشر، ارفقت بتاريخ 1770/5/26 بتقرير قنصل البندقية في طرابلس⁽²⁾، وهي قائمة تستحق الاهتمام بها، وقد حررت حسب النظام الأبجدي بجميع البضائع التي ترد كل سنة، أو التي تصدر من مدينة ومملكة طرابلس الغرب، مع إضافة جميع المصاريف التي تصاف إليها، وشرح الاوزان والمكايل المستعملة في طرابلس، ومقارنتها باوزان ومكايل البندقية

وفيما يلي ادرج اسماء البضائع المستوردة والمصدرة فقط:

بضائع مصدرة من البندقية:

(أ) صلب - إبر خاصة - إبر عادية - إبر فرنسية - إبر للأشعة - سنارات - عنبر - عقيق اسود - فضة - زرنخ - شب.

(ب) أواني - فرش - قصاع - قفل - مبراة قتيات زجاجية.

(ج) كشنبيلة - خيام - قهوة - ورق - عقيق احمر مستدير - مواسير بنادق - خرز زجاجي - سكاكين - مسامير - سدادات - قرفة - صناديق من خشب الجوز - مرجان.

(د) نسيج دمقي - أبواب مختلفة.

(1) فيا يلي القائمة المرفقة بتقرير بيلاتو بتاريخ 1783/5/24 (قائمة القناصل المقيمين بطرابلس الغرب): عن فرنسا: فرانسوا الكسندر واندرية - مستشاراً، عن بريطانيا: ريتشارد تالي (انظر المراجع) حامل الدروع، عن ملك السويد: جيوفاني بيدال، عن ملك الدانيمرك: ج. هيدريك لوكير، عن النمسا: نانائيل فارنسيان، وكيل امبراطوري.

(2) الحكماء الخمسة - رسائل قناصل طرابلس. مطبوع رقم 764 (1777/1764).

(1) انظر الملحق: وثيقة رقم 2. نموذج لجواز سفر منح لقرصان من قبل القنصل البندقي باللوفاش. وثيقة رقم 3، جواز سفر منحه باشا طرابلس إلى مركب بندق مسافر. وثيقة رقم 4، جواز سفر منحه باشا طرابلس إلى قرصنة. وثيقة رقم 5. ترجمة لجواز السفر (مرفق صورة له) الذي يؤمن السفن الفرنسية من قرصنة طرابلس

(2) محفوظات القساوسة - الحكماء الخمسة. رسائل قناصل طرابلس - المطبوع 764 (1777/1764) رسالة 1764/6/8.

- (هـ) خيوط - مناديل - اصواف - حديد سويدي - أصباغ أرجوانية.
 (و) شمع أحمر - جدائل ذهبية - قرنفل - مكانس - اكواب.
 (ز) مبارد - مصابيح اليهود - مدى.
 (ح) أرفف - اعمدة خشبية - المن من نوع جيد.
 (ط) شرائط - جوز هندي.
 (ي) زربخات النحاس - ألواح زجاجية - نظارات.
 (ك) أقشمة مختلفة - مسدسات - فلفل - ريش للكتابة - رؤوس لريش الكتابة - قضبان رصاص - صفائح.
 (ل) وردات ماسية - امواس حلقة - ساتان.
 (م) صاديق نحاسية مع مرآة إلخ - طلاء أبيض - خيوط قنب - علب دحان - قصدير - مرايا - مقالي صغيرة وكبيرة - فشاغ (شراب غازي).
 (ن) طرطار فرنسي - ألواح - عوارض خشبية - نافثة - قضبان حديد.
 (س) قطيفة من جنوة - برنجالي.
 (ع) سكر فرنسي - زنجار.

بضائع مستوردة إلى البندقية من طرابلس:

سنامكي - نحاس في اقراص وآخر مقطوع - جلد مدبوغ - اسفنج - ارياش بيضاء وسوداء - شمع اصفر - جلود قرمزية ومغربية - جلود بقر - جلود ثعلب - تبر.
 ويمكننا ان نستنتج من الوثيقة المذكورة أن الميزان التجاري كان في صالح البندقية ، بالنظر إلى قلة المواد التي تشتريها من طرابلس ، وعلى أية حال إذا ما قارنا ولو بشكل سطحي تقرير سنة 1683⁽¹⁾ مع تقرير سنة 1770 لتبين لنا ان القرن الثامن عشر قد سجل زيادة كبيرة في المبادلات بين الطرفين.

الفصل الثامن

شخصية وخلق الوزير الطرابلسي

حاجي عبد الرحمن آغا

(1) انقل خدمة للقارىء التقرير الذي أعده رؤساء الأسواق سنة 1683 عن الوضع التجاري في مرسى طرابلس العرب التي سبق ان ذكرتها: «يحدث أن يقدم إلى الميناء مركبان أو أكثر كل سنة لغرض المتاجرة، بالإضافة إلى المراكب الخاصة تملح زوارة لشحنه إلى ميلانو، اما ما بقى من البضائع التي تستورد فهي من مصنوعات مورانو الزجاجية والصفائح. وهذه كانت تؤوّل إلى الباشا يتاجر بها، ويجري بها مبادلات مع قوافل افريقيا».

(شخصية وخلق الوزير الطرابلسي حاجي عبدالرحمن آغا)

رسول طرابلس إلى القسطنطينية (1746) - مفوض فوق العادة من علي باشا القره مانلي في مفاوضات الصلح سنة 1764 -
الحرص على قطع العلاقات بين البندقية وطرابلس بعد سفارته الثانية - فصل الامبراطورية النمساوية - تمكنه من استعادة
عطفت الباشا عليه - المهام التي قام بها في مختلف دواوين اوروبا - الحج إلى مكة - توبة رافقة - بعثة أخرى إلى فرنسا والبندقية
مرافقاً لأحمد بك - مادح الجمهورية - سفارة سنة 1778 التي أمكن تماديا بمصلح إيمو - مسألة يريجو - آخر الأبناء.

من خلال البحث الجاري التقينا في مرات كثيرة بهذا الاسم ، ويمكننا ان نقول ان حاجي
عبدالرحمن آغا هو الشخصية التي هيمنت على تاريخ العلاقات بين البندقية وطرابلس ، لمدة
تزيد على عشرين سنة.

فقد برز لنا اسمه لأول مرة خلال التصرفات التي تلت المشكلة بين البندقية وطرابلس سنة
1746 في استانبول ، وكان قدم إليها ليرفع إلى السلطان الهدايا وفروض الولاء ، من قبل محمد
القره مانلي الذي خلف احمد باشا سنة 1745 ، ويؤيد ذلك ، انه منذ ذلك الوقت ، يحظى
لدى سيده بمكانة رفيعة.

لقد انقطعت عنا اخباره حتى سنة 1763 ، ومهما يكن من أمر ، وإذا ما كان هو المعين
للتفاوض المباشر للصلح مع الجمهورية ، بصفة وزير مفوض ، وبعد فشل بعثة جرفاسوني ، فإن
ذلك يعني انه عرف كيف يحتفظ بعطف علي باشا خليفة محمد القره مانلي.

ويمكننا الآن ان نتبع من خلال كتاب (نوتاتوري) لمؤلفه جرادينيجو⁽¹⁾ تحرك الوزير
الطرابلسي اثناء اقامته بالبندقية.

فقد روى لنا جرادينيجو بتاريخ 3 من اكتوبر 1763 ما يلي : «بعد الحجر الصحي المعتاد ،
خرج التركي الموفد إلى الجمهورية من قبل بك طرابلس ، من دار الحجر العتيقة ، وجرى
الاطلاع على اوراق اعتاده من قبل موظفي ديوان التجارة ، ثم خصصت له دار للإقامة غير

(1) متحف كورير المديني : مذكرات - يوميات وملاحظات غريبة وقعت بالبندقية والمدن التابعة لها وفي غيرها من الاماكن ،
جرادينيجو - نوتاتوري ، الفصل العاشر ، الحادي عشر والثاني عشر . (انا مدين إلى اريجية الاستاذ جيوسي أورتلاني
فيما اقتبسته من اشارات عن جرادينيجو).

بعيدة عن الفندق القائم على القناة الكبيرة، وفيما بعد رأى مجلس الشيوخ وبموافقة الضيف نقله للإقامة في العمارة الكبيرة التي سبق أن تركتها عائلة فندراميني، والواقعة في منطقة اليهودية. وهي الإقامة التي تخصص لاقامة القادمين من الخارج من امثاله.

واهتمت الجهات العامة بتأثيث الغرف بأفضل السبل على النمط الشرقي، وتخصيص مبلغ عن كل يوم لمواجهة النفقات، بالإضافة إلى بعض الهدايا. ورافقته اثنا عشر شخصاً تقريباً من عائلته. وطفلاً مغربيان، ومما يؤسف له انه كان معه تركي من اشكودار بصفة ترجمان، ويدعى مولى عثمان⁽¹⁾، وهو نفسه الذي قتل قبل سنة في 13 سبتمبر شرطياً بالبندقية، بينما كان يحاول القبض عليه، وكان مطلوباً من قبل الباشا، لارتكابه جريمة في بلاده.

وبعد ان أورد كتاب (نوتاتوري) وصفاً لديوان حكام التجارة الخمسة ومن بينهم لوريزو موروسيني، وجيرولامو دي جاكومو جرادينيجو، وانطونيو كابتيتو، وألفيسي كونتاريني، وبيروسيرو فالمارانا، وهذا الأخير هو المكلف بإجراء المفاوضات، تابع نوتاتوري القول:

«وفي اليوم التالي زار فالمارانا الوزير الطرابلسي بصفة رسمية، في حيّ اليهودية، وقد سبق الاتفاق على اختصار المحادثات، وبعد ذلك رد هذا الزيارة إلى عضو مجلس الشيوخ (فالمارانا) ولم يخرج الحديث تقريباً عما جرى من قبل، مع تقديم غليون التبغ والمربطات والكلمات المناسبة التي تليق بمثل هذا الظرف النادر، ومستكون نفقاته وتكاليف المركوب والهدايا من المال العام، ولن تكون قليلة».

وفي عبارة (ولن تكون قليلة) ما يرم عن الاستياء، استياء املاه على ما يظهر الاقتناع بعدم الجدوى من كل تلك الأرمحية. ويحدثنا نافي فيما بعد بان: «ما يقدح من خير على مثل هؤلاء الناس لا يصلح إلا لتحويل أفضل الاغذية إلى سموم». فعبد الرحمن نفسه الذي حظى عند زيارته الاولى إلى البندقية باكبر اهتمام، انقلب إلى اكبر مسؤول عن توتر العلاقات التي سبقت حملة سنة 1766.

وقد ذكر في كتاب (نوتاتوري) ان عبد الرحمن حضر بتاريخ 29 نوفمبر حفلة اقيمت على شرف سفير روسيا.

اقام الوزير الطرابلسي حتى الأيام الاولى من شهر يناير، ثم سافر للحصول على موافقة سيده على ما تم الاتفاق عليه مع فالمارانا، وعاد إلى الظهور في البندقية بعد غياب أربعة أشهر. أي في مايو 1764، وبعد أن قضى فترة الحجر الصحي في ليهفورن. لقد فاجأنا بأساليب فيها الكثير من التهرب، وردود لا تطابق ما سبق الاتفاق عليه.

(1) مولى عثمان الاشكوداري هو نفسه ذلك الرجل الذي اعدم بناء على تدخل باللوفتش الحازم في الأشهر الأولى من توليه مهام القنصلية.

ومفاوضات جديدة تتفق واسلوب أمة بربرية كاذبة. لقد استضيف مرة أخرى للإقامة في قصر يحي اليهودية، بمثل المعاملة السابقة بل احسن منها. وزاره فوراً عضو مجلس الشيوخ بروسبيرو فالمارانا، وكان اصغر الحكماء الخمسة سناً.

ورأى عبد الرحمن، برغم اعتلال صحته، ان يرد الزيارة إلى فالمارانا، وكان هذا قد قدم له كل ما يبهج النفس، بمناسبة قرب عيد الصعود وكذلك قرب وصول دوق يورك شقيق ملك انجلترا إلى البندقية. وحيث تستحب الهدايا قدم عبد الرحمن إلى فالمارانا حليدين من جلود النغور.

وامتدت المفاوضات طوال شهر يونية، وجرى أغلبها في الدارة التي يمتلكها فالمارانا، على نهر برنتا قرب جامباراري.⁽¹⁾

وكتب جرادينيجو في 30 من يونية: «وأخيراً صادق مجلس الشيوخ في أول ساعة من هذه الليلة على ما توصل إليه وأقره العضو بروسبيرو فالمارانا، فلتساعدنا السماء في المستقبل على القراصنة الطرابلسيين والجزائريين والتونسيين الكذابين ابدأً المفسدين».

وقضى عبد الرحمن شهراً ونصف شهر آخر بالبندقية، لم يفادها إلا بعد تبادل الهدايا، وهذا دليل لا شك فيه على انه لم يعامل معاملة سيئة، وان السفارة قد ادركت غايتها.⁽²⁾

لقد سبق ان تحدثنا قليلاً عما يسمى (السفارات) الطرابلسية، ولايضاح الغرض الحقيقي منها لا أرى بأساً من ايراد إشارة من ميكائلي:⁽³⁾

(1) انظر النقش لدارة فالمارانا. وهي الآن نصف مهدمة. وقد نقلت عن كتاب J.F. Costa J. Delzie del Brenta

(2) من كتاب «نوتاتوري» لجرادينيجو 23 من يولية 1764. في حيّ اليهودية قد سمح لوزير الصلح الطرابلسي ان يعود إلى وطنه، على متن مركب تم اكترافه لنقل الأشخاص والأشياء والهدايا الفاحرة (انظر الخرد في نهاية هذا الفصل) التي يراد تقديمها باسم البندقية إلى سعادة علي باشا القره مانلي داي طرابلس، لقد رفع اليوم علم بلاده في جو سار هرع إليه الكثيرون، يدهمهم الفضول إلى ما يجري في البندقية

30 يولية، لقد قدمت الراهبة مارية أركا بحيلة فالمارانا، من دير ملائكة مورانو واحت عضو مجلس الشيوخ وروسبيرو الذي تولى مفاوضات الصلح هدية إلى وزير الصلح الطرابلسي. وبأدائها هذا هديتها بجلد نمر فاخر، واعطى الصبية التي قدمت له سلة مليئة بالحلويات سكبواً ذهبياً. لقد بعد صبر عبد الرحمن في انتظار العودة إلى طرابلس، عن طريق كورفو، وسبحر المركب بعد منتصف شهر أغسطس. لقد وقع على معاهدة الصلح مع البندقية في اليوم الأول من يولية، ويوافق أول يوم من السنة الجديدة حسب التقويم المتبع في طرابلس (السنة الهجرية) واعتبرت هذه بأجرة حبر، وجاء ذلك خلافاً لليوم الذي قرر الباشا ان يبدأ به العمل بهذا الاتفاق والشروط الجديدة للأصلاح المشار إليها في ورقة أخرى. والتفاهم القوي بعد خلاف شديد، والانسجام المثلر الذي تم التوصل إليه.

21 أكتوبر. وصلت إفادة عن طرابلس بان سفناً تابعة للبندقية قد وصلت بسلام إلى هناك، وهي تحمل هداياتا القيمة التي أرسلتها البندقية إلى الباشا وإلى الإيالة، صحة الوزير الطرابلسي الذي وقع على معاهدة الصلح، ورست تلك السفن يوم 29 من سبتمبر الماضي فاستقبلت ب21 طلقة مدفع، ثم سمع طلقات أخرى، الأمر الذي لم يجر مثله بعد ذلك في أية مناسبة، وقد جرى عنق 88 عبداً حسب الاتفاق، كما نقل إلى هناك قنصل البندقية الجديد الكونت جيوسيبي بالوفتش. وكان قد حمل معه لوحة للوزير. وأخرى لهصو مجلس الشيوخ فالمارانا، قام برسمها الرسام اليساندرو بيبيرو لونيحي، الذي نفذها على لوحة من النحاس

(3) ميكائلي - الكتاب المذكور، ص 112.

«يعود اصرار الباشا على إيفاد سفراء غير مرغوب فيهم إلى مختلف الدول، إلى الحاجة القصوى إلى المال، والأمل في الحصول عليه بواسطة مبعوثيه. والآن وقد غارت موارد المال، فليس أمامه سوى الاعتماد على منح الدول إلزاماً أو تكهماً، وامتناعها أو تأخيرها بسبب له عواقب سيئة».

وأذكر على سبيل المثال انه بعد إبرام الصلح مع اسبانيا، تأخر وصول هدايا ذلك الملك، فاضطر الباشا إلى رهن حلية عامته الماسية.

ومن جهة أخرى، نذكر انه حين سافر قنصل البندقية جيوسي بالوفتش كان علي باشا مديناً له بمبلغ ستة آلاف سكوكين، ووجد نفسه مضطراً إلى التخلي عن الإتاوة السنوية التي كانت تبعث بها إليه البندقية، وإلى ان تم تغطية المبلغ بالكامل. وقد ورد في تقرير سبق ذكره من الحكماء الخمسة إلى مجلس الشيوخ ان الباشا كان يحتاج في كثير من الأحيان إلى اصغر نقد وأتفه مبلغ، لمواجهة احتياجاته الفورية، مما يضطره إلى التسول عند المقرضين⁽¹⁾ كلما ألت به الحاجة.

وفي تقرير لأغوستينو بيلاتو، نجد نبذة عن وضع الباشا ازاء ابنه الأكبر، مؤرخة في 30 من سبتمبر 1782:

«بينما كان الباشا يعيش في ضيق شديد، لا يجد ما يسد به حاجته اليومية، كان ابنه ينعم في الترف، ويحكم المملكة استبداداً، تحيط به دائماً زمر من الاتباع يؤيدونه، فهو الذي يمتهم بالفوائد الكبيرة».

ويمكننا ان نستنتج من هذا النفوذ الذي يمارسه حسن بك على شؤون الإيالة، بان الحكم كان سيئاً جداً، حتى ولو كانت في اوقات الشدة تستطيع ان تؤكد وجودها، وتحافظ على استقلالها.

ونعود الآن إلى موضوع حديثنا، ففي سنة 1765 أذن لعبدالرحمن⁽²⁾ من جديد بالسفر إلى البندقية، سعياً للحصول على دفعة مقدمة على حساب الإتاوات السنوية المتفق عليها. لقد

(1) من قرارات مجلس الشيوخ - ملف القسطنطينية، المزمة 81 - تقرير الحكماء الخمسة إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 19 من مايو 1778.

(2) فيما يلي صورة لعبدالرحمن كما رآها بويتش غداة انتهاء المفاوضات (فبراير 1765 - الملحق رقم 24): «واتحدت الآن عن مبعوث طرابلس، وسأجاوز صفاته الشخصية لأنها معروفة بمافي الكفاية، واقول انه في سعة من العيش، وله املاك وعدد كبير من الخدم، وهو في حاية الخزاندار الثاني، وهذا هو صهر البك. يحسده سائر الورراء إذ فصل بمنصب معوث، ولم يشغل قبله أي وظيف. ويحبه البك، ويعتبه مسلماً تقياً، ويمكنه لذلك ان يأمل في منصب عال داخل البلاد، وهو ثري وصاحب نفوذ، ويجمل مشاعر ود نحو البندقية، ويشيد دائماً بعزل وقوة وعظمة ولطف حكومتها وفي بيتي كان يقوم بواجبه بنشاط وحذر، إذ كان يعلم جيداً أنه عند الافصاح سيتم بالتعزيز، مما يؤدي إلى الإثنية فيه، وفي الختام يمكنني القول انني مسرور جداً منه».

رفض الباشا أول الأمر اعطاء هذا الإذن بسبب الضغط الذي يمارسه قنصل البندقية، ولكن عبدالرحمن استطاع بعد ذلك ان يتزود باوراق اعتماد من الباشا (بسبب انحراف الباشا من شرب الخمر على ما يظهر).

كما قد تحدثنا عن البعثة الثانية، ويكفي ان نذكر أن الجمهورية لم تسمح له ابداً بالثول بين يدي الدوج، أو بحضور أي احتفال عام، فخلقه وخلوه من كل وازع ضمير تجلّى منذ ذلك الوقت، فلم يتورع عن بيع زوارق الجندول الثلاثة التي وضعها الجمهورية تحت تصرفه، واعتبرها كأنها ملك له. لقد كتب بالوفتش في بداية عمله القنصلي: «يعتبر عبدالرحمن في نظر عامة الناس انه بعيد النظر، ذكي، سياسي عظيم، خبير وتاجر نشط⁽¹⁾، إن شعور عبدالرحمن بالحاجة إلى حياة زاخرة بالتقدير وما يديه من الحذر الشديد، يرجع إلى ان الباشا بالرغم من اعترافه بقيمته وذكاؤه، كان لا يثق فيه، وكان ينصح القنصل انه عند قيام أي شأن من الشؤون العامة أو الخاصة، عليه ان يحضر رأساً، وفي أي وقت دون احتراز فارغ، وبدون الاستعانة بعبدالرحمن الذي قد يعرض إلى الضرر ما يفضي إليه من الأمور».

وحتى بالوفتش شعر وقبل ان يتقضي وقت طويل، أن عبدالرحمن عنصر خطير. وفي أحد الأيام اراد أن يوصي ببناء ثلاثة زوارق أو أربعة لحساب البندقية، (ونقل أملاح زوارة) فتمعه القنصل من التدخل، وخاصة (لبناء الزوارق⁽²⁾).

وفي مرة أخرى وكدليل على خلقه المخادع الكاذب، نازع القنصل في حقه على الاحتجاج ضد وزير البحرية، الذي رفض ان يسلم إلى بالوفتش شحنة من النبيذ الوارد من سيرا كوزة، معنى من الرسوم وفقاً للمعاهدة، ولم يكتف بمحاولة منع عقاب المذنب، بل عمل بحماس واضح على ترويع الكذب، لاقناع الباشا بأن الخطأ هين، وأن الإساءة مردّها الشكليات الفارغة، وأن الترضية غير لائقة، ولا يناسب كرامة الملك التزول إلى إقرار العقاب، إذ سيكون سابقة سنجر مستقبلاً صفافة مستهترة في طبقة القنصلين، وخاصة قنصل البندقية الجديد.

وإذا كان علي أن أتوقف لاستعراض الوقائع التي تؤكد الطبيعة الكيدية لهذا الطرابلسي واحدة واحدة، فاني سوف لن ادرك النهاية⁽³⁾، ولذا فاني سوف أذكر أهمها فقط، وأغض

(1) فيما يتعلق بنشاطه اقدم فيما يلي الواقعة التالية: كتب بالوفتش يقول: «بطر انه أمر في البندقية على آلة حديدية صالحة لصنع الخيوط الدقيقة جداً من الذهب، لاستعمالها في التطريز بخيوط الذهب والفضة. وهذا الأمر قد أثار ثائرة تاجر البندقية الذين كانوا قبل ذلك يصيدون هذه البضاعة».

(2) انظر تقرير بالوفتش المؤرخ في 1765/4/19 و1764/12/3 و1766/12/24.

(3) الكاتب لا يعني تحيزه للبندقية ورجاها، ويصفهم دائماً بالحكمة والمهارة، اما عبدالرحمن فقد كاد له كل الشنائم التي تم عن حقد رغم أن القنصل نفسه قد اعترف له بعد النظر والخبرة السياسية (العرب)

النظر عما قام به عقب سفارته الثانية إلى البندقية، من تضخيم لتناج حادثة ميناء زارا، أو لعله سعى لدفع البندقية نحو القيام برد فعل، ولن أتوقف كذلك حول الفائدة التي قدمها بشكل غير مباشر، من أجل انجاح الحملة على طرابلس بما أثاره من رعب. نشر اخبار مبالغ فيها حول اقتراب الاسطول البندقي، مما لا يستدعي العودة إلى ما سبق أن اسهنا في وصفه.

لقد عرفنا كذلك حقاقتة عندما هنا في خطابه بروسبيرو فالمارانا، على النتيجة السارة للحملة البحرية، وهو الشخص الذي كلفته الجمهورية بأن يعقد معه معاهدة سنة 1763، وكان يعتقد انه يحق له ان يفخر إذا ما استمع منذ البداية إلى نصابه، فإن الخلاف بين الجمهورية والإيالة لن يكون إلا خلافاً عابراً.

وفي سنة 1766، عقب حملة ناني، عاد عبدالرحمن إلى الإيالة وراياته مرفوعة على السارية الكبيرة، يحمل لقب سفير وقنصل امبراطورية النمسا. وزاد هذا بالطبع من كبريائه. إذ انه منذ سنة 1726 بعثت النمسا بممثل لها إلى طرابلس، يتمتع بالأسبقية المطلقة على القناصل كافة.⁽¹⁾

ما كانت تعنيه دهشة القناصل الآخرين، الذين لم يسبق ان سمعوا بتعيين قنصل أفريقي لهذا المنصب، بل كان يجهه الازدهاء بالمناصب والألقاب. ودون ريب، كان يوم قطع العلاقات السلمية بين الإيالة وامبراطورية النمسا يوماً عسيراً عليه.

لقد قرر الباشا أن ينزع سارية العلم في حضور رجال الديوان كافة، وهو أمر كالعادة يثير وشوشة بين الناس، اما عبدالرحمن وقد رأى ان سمعته كقنصل امبراطوري أصبحت في الميزان، هب ليتحاشى الفضيحة، لقد ارتقى على قدمي الباشا متضرعاً للتخلي عن احضار رجال الديوان، ملتصقاً بالإذن بأن يقوم هو نفسه بتنزع السارية من سطح دار القنصلية، مستعيناً بخدمة فقط. ووفق في الحصول على ما يريد، وانزلت السارية دون وشوشة واحدة⁽²⁾. في الإضافة التي وضعها ناني على معاهدة 1764 توجد مادة تخص عبدالرحمن بالذات (وكان على علم بها).

وفي هذه المادة شجب علي باشا توجهات وزيره، والتزم بمعاقبته، ولهذا السبب سعى حاجي عبدالرحمن بمجرد عودته إلى المداهنة والتملق إلى سيده بألف جمالة، وبعد أقل من ثلاثة أشهر كتب باللوفتش: «إن عبدالرحمن المعروف بفضل الهدايا التي قدمها، والتي لا يزال يقدمها كل يوم، تمكن من جديد من نيل عطف الباشا، وقد سلك جميع السبل الممكنة لاستعادة وده». لقد احتاط القنصل البندقي من الوقوع في الشباك، ومع المحافظة على سلوك

مجامل تجاه هذا الطرابلسي، ظل يراقب تصرفاته بشكل خاص، وفي هذه المرة لم يكن انتباه باللوفتش على درجة كافية من الحذر، فقد كان عبدالرحمن هو الذي دبر له أمر الخطابات المزيفة، والموجهة إلى الحكماء الخمسة، والتي ترمي إلى ان يستبدل به قنصل آخر، لم يطلع على ما تم الاتفاق عليه مع ناني، ومن أجل ادخال مبلغ الإتاوة الخاص بسنة 1766 إلى خزانة الباشا، وكان ناني قد أوقف دفعها بسبب حالة الحرب التي كانت قائمة مع الإيالة. ولعله من المفيد التعمق في الأسباب الخفية التي تقوم عليها تصرفاته.

وعندما جاء بوبتش إلى طرابلس سنة 1767 بذل عبدالرحمن كل جهد لتلبية مطالب هذا الموفد من البندقية، ولما رأت الإيالة في السنة نفسها إيقاد حاجي أحمد المغوري، تبين ان هذا الاسم من اقتراحه.

وباختصار فإن حياته تزخر بالتناقضات الظاهرة، والتصرفات الغامضة، والتناقض المحير، والمواقف التي تبدو بريئة في بعض الاحيان، وخادعة أحياناً أخرى. اما إذا تعمقنا في ما يبدو أنه اسلوب العمل الذي كان يسلكه، والذي لا يرتبط بأي قياس، فسيبين لنا ان المبدأ الوحيد الذي تقوم عليه حياته هو الأثرة، ويستخدم كل شيء في سبيل اشباع نهمه إلى المال، ورغبته في التفوق، والشعور بالتقدير والترهيب.

وفي سنة 1768 كان يبدو انه يريد ان يتفرغ إلى اصلاح نفسه، وإلى التوبة عن ذنوبه. لقد توقع ان هذه الحكومة (البندقية) ترصد له، فحاول بكل حذر خلق خدعة، واستطاع ان يدبر لنفسه إذناً من الباشا، للتوجه إلى بيت الله الحرام لاداء فريضة الحج، وليس من العسير الحصول على الإذن، لمثل هذا السبيل، وركب البحر على عجل، وبصحبه عائلته، وقد أخذ معه كل ما خاف حملة، وغلا ثمنه، وترك هنا اخاً وحيداً له هو الحاج احمد لرعاية ممتلكاته القليلة الثابتة، وسافر في شهر يناير الماضي على متن مركب فرنسي إلى الاسكندرية. لقد احدث سفره هذا المفاجيء كل استغراب لدى الجميع، وكلف اخاه بشؤون قنصلية الامبراطورية النمساوية، اما انه سيعود فأمر مشكوك فيه، هذا ما أكدته لنا أخوه.

وتبين في ضوء الاحداث ان توقعات باللوفتش كانت ساذجة، ولا أساس لها، فالمصالح التي تشد هذا الطرابلسي الماكر إلى الإيالة كثيرة، ولا يستطيع إلا ان يعود إليها، لقد كتب باللوفتش في تقريره المؤرخ في 3 من مارس 1769 انه «في شهر فبراير الماضي رؤي الحاجي عبدالرحمن عائداً من مكة، خلافاً لكل التوقعات، وقد كان الاعتقاد السائد انه سيقضي بقية

(1) انظر ميكاي - المصدر المذكور ص 52.

(2) تقرير باللوفتش المؤرخ في 1770/5/28

إن وصف تظاهره بالتوبة لأمر مضحك حقاً، انه يتصرف في الوقت الحاضر بتؤدة غير معتادة، ويتظاهر بالورع والتقوى، شأنه شأن من عاد للمرة الثانية من عبادة مقدسة عندهم، ولم يعد يجرأ على القوي كما كان من قبل، يرتدي ملابس متواضعة جداً، وبدون حلي ذهبية أو فضية، ليدخل في روع الناس مدى ضخامة المصاريف والصدقات التي كابدتها في سفره، وانه عاد خالي الوفاض.

وانبرى بعد ذلك يوزع الهدايا. وكتب باللوفتش في هذا الصدد: «وقدم الي هدية جاء بها من تلك البلاد، وكانت مناسبة في تلك الظروف، ويظهر انه كان يخطف ودي، وقد رأى انه من الاولى له أن يستمر في ممارسة الشؤون الرسمية، ونسيان ما فات». إلا أن قنصل البندقية كان يعلم أن الثلب قد ينحسر شعره، ولكنه لا يفقد طبعه. وبالرغم من معاملته على قدم المساواة مع غيره حسبما يتطلب العمل الرسمي، إلا أنه لزم الحذر من جانبه، ولم يطل انتظاره كثيراً، فقد حدث أن أحد خدام باللوفتش كان قد أقرض زميلاً له في خدمة عبدالرحمن مبلغاً من المال، وعندما رأى المدين ماراً طالبه برد ما أخذه، وعندئذ استل خادم الوزير الطرابلسي مدية، وصرخ مهتداً بالقتل.

وعندما علم القنصل البندقي بما جرى احتج لدى عبدالرحمن، فأرسل إليه هذا يقول «انه يأسف ان لم يقتله خادمه، ولكن افضل لو قتله».

وتوجه القنصل إلى الباشا، ووعده هذا بانه سيأخذ له حقه في اليوم التالي، مع اعتبار أن الحادث جرى بدار القنصلية، وفيه ما يمس بمصالحها، إلا أن باللوفتش كان يرفض ذلك. فقنصليته يجب أن تكون موضع احترام، ابتداء من الباشا وعلى قدم المساواة مع قنصليات الدول الأخرى⁽¹⁾. ولكن الترضية لم تأت في اليوم التالي، بل بعد شهرين. وبينما كان باللوفتش يتأهب للخروج ذات صباح جاءه عبدالرحمن، قال: انه جاء لزيارتي واقترض انها بأمر من الباشا، وبعد تجاذب اطراف الحديث جاء ذكر ما حدث عند باب هذه القنصلية، وأكد لي بأنه مستعد لانزال أية عقوبة بخادمه، وقال: إن تلك الكلمات التي قالها جاءت بسبب ما ورد إليه من بيان محرف عن الحادث، فأمر القنصل ان يني الخادم إلى الشرق، لمدة ستة على الأقل، ويعتبر هذا عقاباً مخجلاً لدى هؤلاء الاتراك⁽²⁾.

وبعني هذا العمل الخضوع الكامل للأوامر الملكية، ولكن إلى أي مدى لا يعرف ايصال خداعه من أجل استرضاء أولئك الذين اهانهم، وتختم باللوفتش تقريره قائلاً: سأعامله مثلاً

يعاملني، ولكن لن اطمئن أبداً انه قد تبدل فعل محله عبدالرحمن آخر.

في سنة 1770 جرت حركة تعيين مفاجئة لبعض السفراء، لايقادهم لأهم العواصم الاوربية، وقد سبق ان اشرنا إلى هذه الحركة، وبالطبع فإن الحاجي عبدالرحمن لم يبق خارج هذه الحركة، بل حدد له السفر إلى السويد والدانيمرك، ودامت مهمته في الخارج مدة سنتين، ولم يفر منه الذين استضافوه حتى بالشكر، بل على العكس، فقد خلق لهم مشاكل كثيرة، وهاكم ما كتبه قنصل البندقية بتاريخ 24 من مارس 1773:

«عاد حاجي عبدالرحمن آغا، سفير هذه الايالة في هذا الوقت بالسويد، قادماً من الدانيمرك (حيث أقام خمسة أشهر تقريباً بنفس الخلق)، وقد كتب رسائل شديدة اللهجة إلى سيده الباشا حول ما لقيه بيلاط الدانيمرك، وذكر انه لم يحظ بالناية وفقاً لما يتطلبه شرف الباشا، وأضاف بأن الهدايا التي سلمت إليه والخاصة بالباشا تنى بازدياد ظاهر، إذ أن أثمانها لا تزيد على 700 سكوكين، وانه قبلها بعد رفضها عدة مرات، وبشرط أن يكتب إلى طرابلس منتظراً أوامر سيده بالاحتفاظ بها أو بردها.

وانهى خطابه قائلاً: بان الخطأ يقع بكامله على القنصل الذي أساء النصح إليه، وزود ديوان ملكه بمعلومات سيئة».

ولم يتورع عبدالرحمن بان يشير على طرابلس باعلان الحرب على الدانيمرك من اجل ما ذكر، مثلاً فعلت كل من تونس والجزائر، وقد كلف اقرار السلم هذا الديوان الدانيمركي معها مبالغ كبيرة جداً.

حقاً، انني عاجز عن فهم اصرار كل من السويد والدانيمرك على بقاء ممثل لكل منهما، في الميناء الذي ليس لها فيه أي شأن، كما قال القنصل بيلاتو (تقرير مؤرخ في 12 يناير 1778) ولم يحدث أن رأيا خلال مدة عشرة أو خمسة عشر عاماً، قدوم أية سفينة تابعة لبلاد أي منها ابداً. ولم يجنينا من ذلك سوى المتاعب .. والسفارات (ولن تكون سفارة عبدالرحمن قطعاً هي الأخيرة من نوعها التي توجه إلى تلك البلدان).

لقد أرسل الباشا فور استلامه لخطاب وزيره، في طلب قنصل الدانيمرك، وفرض عليه بطريقة ودية دفع 1900 سكوكين تقريباً، لتسوية المشكلة. وكتب في الوقت نفسه رسالة شديدة إلى ديوان ملك الدانيمرك، قال فيها: «إن المعاملة التي خص بها سفيره قد سببت له اسفاً غير قليل، واغضبته حتى كادت صداقتنا يتعكر صفوها، ومن حسن الحظ استطاع القنصل اصلاح الأمر» وتابع الباشا يقول:

«أوفدنا إليكم سفيرنا في وقت تقوم فيه خلافات بينكم وبين إيالة الجزائر، وذلك لنبرهن على الانسجام بيننا، وليس لغرض تسلم الهدايا، إن ديوانكم مثل جميع الدول المسيحية على

(1) من تقرير باللوفتش المؤرخ في 1769/3/10

(2) من تقرير باللوفتش المؤرخ في 1769/4/12.

علم بان إيلانتا هي الأولى في شمال أفريقيا، التي تستحق كل التقدير، لا الإهانة». وفي الاثناء وصل خطاب إلى قنصل الدانيمرك من حكومته، تبلغه فيه عن حقيقة مقدار الهدايا.

وجاء القنصل إلى الباشا بهذه القائمة، وعند مقارنتها بالقائمة التي بعث بها عبدالرحمن وجدت انها تفيض كثيراً عن قائمة هذا الأخير، ولم يذكر بها طقم كامل من الفضة، قد نسي عبدالرحمن ان يسجله، فهل نسيه فعلاً؟ الأمر يدعو إلى كثير من الشك.

والخاتمة التي انتهى باللوفتش بها الموضوع، ملأى بشعور الاستياء والأسف، فقد قال: «أيها الحكماء، هذا هو حاجي عبدالرحمن ذاته، الذي كان بالبندقية، ولقد خصصت له الدانيمرك طيلة مدة اقامته 14 سكونياً كل يوم، من أجل النفقات العادية!».

ومهما يكن من أمر، فإن علينا أن نقر بأن الدانيمرك قد ابدت عندئذ كثيراً من التساهل، وبعد فترة قصيرة افاد قنصل تلك الدولة بقرب قدوم فرقاطة بلاده، لتقديم الشكر إلى الإيالة على زيارة سفيرها للتحية.⁽¹⁾

لقد كان وصول عبدالرحمن من سفارته بالدانيمرك فصلاً هزلياً حقاً، قدم ومعه هدايا عظيمة، فقد سافر من السويد إلى مرسيليا براً، ومنها انتقل إلى تونس حيث انتظر شهرين متتابعين وصول المركب السويدي المحمل بالهدايا من ديوانه الملكي، فأخذ مكانه فيه، وطلع علينا في هذا الميناء يوم 11 الجاري⁽²⁾، ونزل إلى البر وهو متحلي بسلسلتين علقت بهما ميداليتان من الذهب، تحمل احدهما صورة ملك السويد، والأخرى ملك الدانيمرك، اما عبيده السود فيلبسون بزة خاصة تقليداً لما يفعله المسيحيون، وهو أمر لم يسبق عمله في هذا البلد المسلم.⁽³⁾ وحدث خلال السنوات التي تلت عودة عبدالرحمن من الدانيمرك، تقارب بينه وبين مصالح البندقية، وفي هذا الصدد كتب بيلاتو بتاريخ 27 من يناير 1778 يقول: «منذ وقت يطمع حاجي عبدالرحمن الشهر - وانتم لا تجهلون حذقه ونباهته - في تعيينه سفيراً في البندقية، ورغبة منه في الحصول على مساعدتي على ما يظن. طل مادحاً للجمهورية. متطاهراً

(1) رسالة علي باشا إلى ملك الدانيمرك أيضاً، رقت برسالة باللوفتش المؤرخة في 24 مارس 1773

(2) من تقرير باللوفتش المؤرخ في 21 ديسمبر 1773.

(3) اذكر باختصار بعض الحوادث الصغيرة الأخرى التي تنبعث من جرأة صاحبنا الطرابلسي. فقد ورد في تقرير باللوفتش بتاريخ 22 فبراير 1774 ان عبد الرحمن ادعى بان احتكار البنادقة للملح يقتصر على بلدان البحر الأبيض المتوسط، وادار ان يسمح لسفن السويد بشحن الملح من زوارة، وتمكن قنصل البندقية - كما سبق أن رأينا - من الحصول على ترصبة في هذا الخصوص. واستدعى عبدالرحمن بعد ان يسافر إلى فرنسا رفقة احمد بك. ثم إلى البندقية وهو في طريق العودة. وهو ذاته الذي ساعد على الإساءة إلى الترجمان جيوفاني بيلاتو، الذي كلفه الحكماء الخمسة بمرافقتها خلال اقامتها بالبندقية (تقرير باللوفتش المؤرخ في 23 من ديسمبر 1775). كما لا تنقص الأدلة التي تؤكد ان أخطاهم بصداقة الجمهورية يعود إلى الرغبة في تحقيق أهدافه، فلقد سعى كي يحصل القنصل على تمويش عن الأضرار التي لحقت بسفينة تابعة للامبراطورية النمساوية سبق ان استولى عليها الطرابلسيون وراء الحدود التي تسمح بها المعاهدة (تقرير باللوفتش 1777/4/22).

بالشكر، متأثراً لما ناله من تشریف وتقدير جادت به اريحية دولة البندقية، معرباً عن رغبته الحارة في لقاء اصدقائه هناك.

اما بيلاتو فقد حاول ان يرضي غروره الطبيعي، مادحاً إياه بأنه رجل مستنير، وعلى جانب غير عادي من المعرفة، وان قربه من شخص الأمير يعود بالخير الوفير على البلاد كلها.

لقد سبق ان عرفنا الهدف من هذه السفارة المرتقبة، وهو الحصول على موافقة البندقية على إلغاء الخط الذي حدده ناني لحماية ملاحه البندقية، وللحد من نشاط القراصنة، ونعلم كذلك كيف سعى إلى تضليل مراقبة القنصل له فحاول ان يركب البحر بسفينة أجنبية قبل ان تصل موافقة الجمهورية، وعلى أية حال فقد قطع قدوم إيمو عليه كل حركاته، وتم وقف هذه السفارة نهائياً.

قلت نهائياً، ولكن كان الأحرى ان اقول في هذا الوقت، فقد ذهب بعد بضعة أشهر إلى بيلاتو، متصنعاً من جديد بأنه سفير إلى السويد وإلى الدانيمرك، وأنه سيمر خلال رحلة الذهاب بالبندقية، لغرض تقديم التهانى إلى الجمهورية، لتولية الدوج بولورينير، وان الباشا كلفه بان يقدم إلى الدوج الجديد جلدأ فاخراً، برهاناً على الصداقة الدائمة نحو الأمير. وقد أبد البك أيضاً هذه البعثة قاتلاً: بان إيمو في رأيه لم يبحث إلا الخط المتعلق بـ (تحديد البحر) ولم يذكر السفارة بأية كلمة.

وازاء اصرار القنصل اجاب البك: «حتى إذا كان الموفد في مهمة إلى الجمهورية يهودياً حقيراً، فإن تبعيته لأبيه الباشا تؤهله للترحيب به في كل مكان».⁽¹⁾

ونورد الآن فيما يلي نص الخطابين اللذين اراد كل من الباشا وحسن بك تزويد عبدالرحمن بهما:

«يوفد باشا طرابلس عبدالرحمن آغا سفيراً له، لتقديم التهنئة إلى الجمهورية بمناسبة اختيار الأمير الجديد، ويوصي به ليعامل بكل تشریف يليق بمفوضه، وكأنه موجه إلى شخصه، وبما أن اموراً كثيرة قيلت ضد هذا الشخص فتؤكد ان كل ذلك غير صحيح، وأنه سيوفده إلى دول حليفة أخرى، وقد سبق ان استأجر مركباً بـ 600 سكونين بندي لايفاد هذا السفير لبحث مع الجمهورية اموراً مختلفة، وخصوصاً اقرار السلم والتحالف، ونأمره أنه عند وصوله إلى الحجر الصحي ان يسلم الخطاب حتى تتمكن الجمهورية من تقديم ما يليق به من تشریف، وهو يعد من أهم الشخصيات في مملكتنا».

وهذه رسالة التقديم من الأمير ولي العهد:

(1) من خطاب الطوبو بيلاتو المؤرخ في 1779

«بناء على ما تقتضيه صداقتنا الحسنة، فقد أوفدنا للتهنئة باسم الإيالة من والدنا الباشا المحترم، حاجي عبدالرحمن آغا، وهو أحد مواطنينا البارزين. اننا على ثقة انه سيكون عند وصوله موضع عنايتكم وتكريمكم له، مع تقديم كل حياة له، ورغبة في إنجاز مهامه، نتعشم ان تستقبلوه بنفس راضية. وقد سبق ان قلدتموه وساماً، وسترداد اللفة بين الحكومتين، وإذا ما أتم مهمته الموفد من أجلها كسفير، فاني عند عودته سأبدي لكم كل شكري وامتناني».

(الختم)

حسن - سنجد طرابلس

وبالرغم من هذه الظواهر فإن هذه السفارة أوقفت كذلك بسبب الحرب، وقد اتاحت لعبدالرحمن في حياته المليئة بالحركة، فرص القيام بسفارات اخرى، ففي سنة 1783 كان بفرنسا بمناسبة ولادة احد الأمراء، ثم في السويد والدانيمرك.

لقد كان عليه ان يطلب مساعدات باسم الإيالة من البلاط السويدي، ولكن الملك استطاع بلباقة وحذق أن يتخلص، وحتى يزيل من نفس الباشا كل أثر للغضب، وعده عن طريق قنصله بهدية جديدة، قوامها بعض الصناديق من الاسلحة. اما بلاط الدانيمرك - مناعاً لآثار الجشع عند هؤلاء الناس - وللمحافظة على مساندة عبدالرحمن لصالح الدولة - فقد خصص 100 سكويين معاشاً سنوياً⁽¹⁾ تدفع لهذا الوزير مدى الحياة.

وكما رأينا. فإن إيفاد السفارات يعود في الغالب بالفوائد، ولم تستطع الافلات من هذه الزيارات غير المرغوب فيها سوى البندقية، والتي كانت ثابتة ومتصلة في موقعها بشكل يدعو إلى الاستغراب.

وسأمر بالطبع مرأً سريعاً على كثير من التفاصيل، ومع ذلك لا أستطيع السكوت عن احتيال دام أكثر من ست سنوات، فقد روى انطونيو⁽²⁾ يلاتو في سنة 1779 ان حاجي عبدالرحمن كان يلح منذ زمن، للحصول على سداد دين ضخم، من المواطن البندقي فنشزرو بيرينجو، ودرس ديوان الحكماء الخمسة الموضوع، وانتهى إلى ان مطلب عبدالرحمن لم يثبت بقيام أي دليل صحيح.

لقد فوجيء الباشا بابطال ادعاء وزيره بسبب الشك، وقال لي بما يفيد ان عبدالرحمن لسنوات عديدة، كان طرفاً في معاملات متنوعة، منها ما كان موجباً، ومنها ما كان سالباً، ومع أشخاص يتمتعون إلى جنسيات مختلفة، وقد خرج منها جميعاً، وبدون ان تمس زواجه، ودون

(1) من تقرير انطونيو يلاتو المؤرخ في 3 من مارس 1783.

(2) من تقرير انطونيو يلاتو المؤرخ في 13 من سبتمبر 1779.

ريب لا يرغب الآن ان يعرض شرفه للمساس بتقديم مطلب غير صحيح، وان 998 سكويناً الدائن بها قد دفعها فعلاً إلى الربان بيرينجو، وقد وثق من ذمته فلم يطالبه بتحرير أي سند يلزمه بالسداد.

فاستطردت قائلاً: «وإن مثل هذا الادعاء الشفوي الذي لم تثبته وقائع إيجابية، ولا دلت عليه وثيقة كتابية صحيحة، لا يمكن ان يؤخذ به وبما قدمه عبدالرحمن من اسباب أمام أية محكمة، فكان رده (أي الباشا) انه يتق كل الثقة في عدالة أصحاب السعادة، ولا يشك في انهم يعطون الحق لمطلب أحد رعاياه، وكلفني بأن أسعى لدى اصحاب السعادة للحصول على قرار عاجل بهذا الصدد».

فقد سبق أن رأينا ان علي باشا زود عبدالرحمن، بمناسبة مرووره بالبندقية، بخطاب لا يقتصر على اعترافه سفيراً لتهنئة الدوج الجديد، بل يسمح له كذلك بان يثبت حقوقه لدى ديوان الحكماء الخمسة، فيما يخص مطالبته بسداد دين بيرينجو. وكان يكتفي في نظر الباشا ان يكون عبدالرحمن آغا قد تقدم مطالباً بحق، حتى يجد من يصدقه كل التصديق. قد لا استغرب ان الوزير قد وعده بنسبة مئوية من تلك الصفقة، فنحن نعرف جيداً الحالة السيئة التي يمر بها الباشا، في كثير من الأحيان.⁽¹⁾

وفي خطاب لاحق دعم علي باشا لدى الحكماء الخمسة قضية متبوعة، وقد اطلق عليه لقباً مثل: العظيم، الجليل، الابن المشرف.⁽²⁾

وقد سوى إيمو النزاع سنة 1784، وكتب القنصل يقول: «قبل أن يغادر سعادته أنهى المسألة المعلقة الخاصة بحاجي عبدالرحمن، بدفع 450 سكويناً بندقياً، من أجل تسوية نهائية، وأخذ منه ايضاً بذلك».⁽³⁾

(1) وها هي وثائق أخرى حول مسألة بيرينجو، من تقرير انطونيو يلاتو المؤرخ في 14 من نوفمبر 1781: عند رجوع عبدالرحمن من سفارته إلى السويد والدانيمرك (هذه السفارة التي عادت عليه معاش تقاعدي سنوي، وهدايا متنوعة) عاد إلى حملة من أجل 900 سكويين التي يطالب بها من بيرينجو، وألح على وجوب إعادة النظر في الحكم الذي أصدره الحكماء الخمسة، فكتب يلاتو يقول: «لقد شكنا إلى عن الاتهام الذي اعترى تلك المسألة في غير صالحه بعد سفره من هنا، ووضع المسؤولية على إذ لم يأت القرار في صالحه، وظن اني فعلت ذلك لصالح مواطي الربان». ويوجد مرفقاً بتقرير أغسطس يلاتو المؤرخ في 1783/4/24 ملف ضخم حول نشأة وتطور مسألة بيرينجو التي تسير منذ سبع سنوات أي من نوفمبر 1778، وبالملف ايضاً خطابات من الباشا

وتذكر مغامرات اخرى قام بها صاحبنا، من تقرير بالوتش المؤرخ في 1777/4/22: «سافر حاجي عبدالرحمن إلى تونس، بصفته سفيراً لحضور اعراس في اسرة باشا تونس». ومن تقرير يلاتو المؤرخ في 1778/2/22: «بعد مغامرة صغيرة قام بها حاجي عبدالرحمن حين وصل على غير انتظار إلى تولون (فرنسا) بصفة سفير، فأمره والي تولون في تلك المسألة وبغير لطف، بان يرسل علم الإيالة والذي رفعه عبد الرحمن على سارية المركب بانه، وانذره باسم البلاط الملكي ان يقلع في ظرف 24 ساعة، ومنذ ذلك الوقت اعتاد الباشا انتظار الموافقة قبل ان يبعث بأي سفير»

(2) خطاب علي باشا المرفق بتقرير انطونيو يلاتو المؤرخ في 18 من يناير 1780.

(3) من تقرير انطونيو يلاتو المؤرخ في 5 من نوفمبر 1784

وفي هذه المرة قد نجحت مكيدته.

ونجد آخر إشارة إلى عبدالرحمن في تقرير أغوستينو بيلاتو بتاريخ 10 يونية 1785، حيث يقول: «كان حاجي عبدالرحمن معروفاً بسفاراته الكثيرة إلى أهم بلاطات أوربا، وهو يستعد الآن للقيام بجولة أخرى، فقد رفع علم السفارة على مركب تابع للإمبراطورية النمساوية، وهو يهدف ظاهرياً إلى الذهاب إلى لندن فقط، ولكنه لن يقتصر على القصر الانجليزي فقط، ويخطط للمرور على هولندا والسويد والدانيمرك، وربما اسبانيا أيضاً، ولا استبعد العثور على معلومات أخرى بشأنه، ولكن مهما يكن من أمر، فإن الحفظة المذكورة تنسجم تماماً مع تاريخ حياته التي أمكننا التعرف عليها في سنة 1746 وجدناه سفيراً بالقسطنطينية، وبعد أربعين سنة ولآخر مرة نجده يسافر من أجل القيام بسفارة.

ملاحظات

(من متحف كورير المدني، فالمارانا: مفاوضات طرابلس الجزائر)

وغيرها - ملزمة (468)

قائمة بالهدايا التي بعث بها باشا طرابلس إلى فالمارانا:

عدد 1 - حصان احمر فاتح.

عدد 1 - زوج من الركائب المذهبة على النمط التركي.⁽¹⁾

عدد 2 - غزالتان ذكر واثني، ربط في رقبة كل منها شريط أحمر.

عدد 1 - نعامة⁽²⁾ وعدد 1 بيضاء.

من اسماعيل خزنادار إلى فالمارانا:

عدد 2 - غزلان، بهما رباط أحمر.

عدد 2 - نعامتان، ذكر واثني.

(1) هذه الركائب التركية التي جاء بها عبدالرحمن، وبعد حوادث مختلفة عادت إلى ملكية الكوماندتور آستا وهي مرمولة الآن في قصر فال أكسيل (معلومات من الاستاذ م. برونيي).

(2) من مذكرات حرادينجو - 8 من مارس 1765: (النعامتان اللتان جيء بهما من طرابلس هدية إلى عضو مجلس الشيوخ فالمارانا، توجد الآن في فناء القصر ومعها بعض الغزلان الأفريقية الجميلة) ويقدم المنظر شيئاً سحياً لمن يجب أن يراه (وبجانب هذا الكلام رسم بالريشة يمثل نعامة)

من الموفد إلى فالمارانا المذكور:

عدد 2 - غزالتان، أحدهما للسيد والأخرى للسيدة، وكان الموفد قد وعد بها في حضور السيد، بهما شريط أحمر.

عدد 2 - صندوقان من القمح.

عدد 2 - جردان⁽¹⁾ من الصوف الأبيض.

من الموفد المذكور إلى قاضي ديوان الحكماء الخمسة:

عدد 5 - غزلان، شُدَّ عليها عند الرقبة بشريط أبيض.

عدد 5 - صناديق من القمح.

من المذكور إلى الترجمان بيلاتو:

عدد 1 - غزالة اثني، شُدَّ عليها عند الرقبة بشريط أصفر.

عدد 1 - صندوق تمر.

عدد 2 - برميلان من زيت الزيتون النقي.

عدد 2 - حصيرتان كبيرتان.

من الموفد المذكور إلى السنيور مالانوتي:

عدد 1 صندوق تمر.

من المذكور إلى السيد السكرتير كافالي:

عدد 1 صندوق تمر.

من مصطفى إلى زانيتو خادم فالمارانا:

عدد 2 صندوقان من القمح.

ويتسلم السيد المذكور أعلاه أربع اشجار برتقال من السيد الرائد.

قائمة بمصنوعات البندقية، بعثت بها جمهورية البندقية هدية إلى باشا طرابلس، وقد تم

تسليمها قطعة قطعة من النائب بروسبيرو فالمارانا إلى حاجي عبدالرحمن المفوض فوق العادة

من الإيالة:

(1) الجرد لباس معروف في ليبيا

الفصل التاسع الفترة الأخيرة من العلاقات بين طرابلس والبندقية (1786 - 1796)

فضيات :

- عدد 1 - آنية كبيرة تسمى (صيني).
- عدد 10 - صحون باغطيتها.
- عدد 4 - صحون صغيرة.
- عدد 2 - سلتان للحبز.
- عدد 3 - اباريق للقهوة كبيرة.
- عدد 3 - اباريق للقهوة صغيرة.
- عدد 2 - قوارير للروائح تسمى (بوجدان).
- عدد 2 - قوارير لماء الزهر تسمى (جلبدان).
- عدد 2 - اواني للشرب بالغطاء تسمى (بردق).
- عدد 2 - شمعدان كبير بفرعين.
- عدد 4 - شمعدان دون فروع.
- عدد 1 - ابريق للشاي كبير بموقد.

أثواب من الحرير مطرزة بالذهب والفضة : (عدد 5 - طول كل منها بين 24 و25 ذراعاً).

- عدد 1 - قطعة لونها أخضر.
- عدد 1 - قطعة لونها اصفر (باهت).
- عدد 1 - قطعة لونها احمر.
- عدد 1 - قطعة لونها سماوي.
- عدد 1 - قطعة لونها أبيض.

معطف على النمط التركي ، مطرز بالذهب والأزهار الطبيعية ، بفتول من الذهب والفضة.

ساتان من الحرير عدد 5 أثواب طول كل منها 50 ذراعاً :

- عدد 1 - ثوب لونه أخضر.
- عدد 1 - ثوب لونه اصفر (باهت).
- عدد 1 - ثوب لونه اصفر.
- عدد 1 - ثوب لونه سماوي.
- عدد 1 - ثوب لونه بنفسجي.

الفترة الأخيرة من العلاقات بين طرابلس والبندقية

(1786 - 1796)

وساطة علي القره مانلي بين تونس والبندقية - سفر أغوستينو بيلاتو - لوكير في نيابة القنصلية - عودة بيلاتو وتولية قنصلية هولاندا - تقلبات سياسية في الإيالة - (1790-1795) - علي رغل - حملة كوندو لمر (1795) - سفر القنصل أغوستينو بيلاتو ونيابة القنصلية بتولاها جيوسي بيترى - الاحداث الأخيرة حتى سقوط الجمهورية.

تتميز الفترة الزمنية الواقعة بين سنتي 1786 و 1797 بنشاط دبلوماسي لا يوحى ابدا بأن الجمهورية كانت في حالة انهيار.

لقد رأينا كيف ان البندقية خلال الثمانين سنة الأولى، من القرن الثامن عشر، قد عدلت تدريجيا من موقفها حيال الايالات الأفريقية، وإذا كانت حتى سنة 1763 راضية عن رعاية تجارتها بواسطة الباب العالي، وممتنعة عن ممارسة أي ضغط مباشر على الايالات، فانها بدأت بداهة تشعر بان الوسيلة الوحيدة للبقاء على مكانة ملاحظتها، هي الدخول في مفاوضات مباشرة مع الايالات، إذ أصبحت لا يردعها رادع، وفي هذا الوقت الذي تردت فيه السلطنة العثمانية إلى درجة متقدمة من الانهيار، وهذا ما عزمت البندقية على عمله.

وفي نظري، فإن هذه السياسة تشكل آخر نجاح دبلوماسي احرزته هذه الجمهورية، القائمة منذ ألف سنة، وفيما يخص طرابلس، يمكن التأكيد دون خوف بان مصالح البندقية حتى آخر لحظة كانت مرعية، وأن نفوذها لم يتغير (بعثة كوندولمير وإضافة فصول جديدة على اتفاقية سنة 1764 جرت في سنة 1795).

وما انفك علي القره مانلي بيده الملك في طرابلس، وأغوستينو بيلاتو يتولى شؤون القنصلية، وكان يشعر بالقلق بسبب طول بقائه بالايالة، وبسبب الاحداث التي كثيراً ما يقوم فيها بدور الممثل. فضلاً عن دور المشاهد، وهو منذ وقت يلتبس من البندقية الموافقة له على اجازة لفترة قصيرة، يقضيها في الراحة بوطنه، وأخيراً جاءت هذه الموافقة وقصد القصر ليعلم

في نيتي أن اقدم في هذا الفصل لحة عن تاريخ طرابلس، مستفاد من وثائق البندقية (المؤلف)

«... لقد اذن لي هذا الأمير بمقابلة خاصة . ورحب بي مبدياً ودّاً ظاهراً، وأجلسني بجانبه على الأريكة الخاصة به، وهذا شرف لم يمنحه لغيري من القناصل ابداءً»⁽¹⁾

لقد حصل على الأذن المطلوب، والاذن بتفويض القنصل الدانيمركي جيوفاني فيديريكو لوكنر اثناء غيابه، ولم يكن بيلاتو يعلم ان الاختيار قد وقع عليه للذهاب إلى تونس، لينقل إليه عرض وساطة من قبل الباشا، لتسوية الامور بين التونسيين والبنادقة.⁽²⁾

ولم يكشف سيد طرابلس باتخاذ موقف حياد كامل، للاعراب عن عدم موافقته على اعمال حمودة باي، بل سعى بوساطته المباشرة للتوفيق بين الجانبين، وفي هذا دليل على نفوذ حاسم لسياسة البندقية على طرابلس، ولم تنجح البندقية في ابعاد طرابلس عن جارتها تونس فحسب، بل جعلت منها حليفاً.

ولم يتلق أغوستينو تعليقات من البندقية في هذا الخصوص، ولذلك كتب خطاباً إلى إيمو⁽³⁾، أملاً في الحصول على تعليقات.

لم تكن لبيلاتو مطلق الحرية في المناقشة والاقتراح، وكان عليه ان يسافر إلى تونس امتثالاً لأمر الباشا، لا عن اقتناع في التوصل إلى نتائج ملموسة.

وفعلاً، تم كل شيء طبقاً لما كان متوقعاً، وبالرغم من حرارة الاستقبال بفضل مصطفى الخوجة، فإن قنصل البندقية سافر من تونس إلى ليهفورن دون ان يبرم أمراً.

واقدم هنا في الملاحظات ثلاث رسائل هامة، أولها كتبها مصطفى الخوجة إلى باشا طرابلس، والثانية بعث بها هذا الأخير إلى بيلاتو فيما يخص المهمة إلى تونس⁽⁴⁾، اما الثالثة فن

(1) تقرير أغوستينو بيلاتو المؤرخ في 3 من فبراير 1786.

(2) تين من الوثائق التي انطوى عليها المظروف 766 ان اشاعات كانت تدور في طرابلس تذكر ان التونسيين مستعدون للتفاوض، لكنهم لا يرون جدوى في ذلك، إذ أن القائد البندقي، بدلاً من ان يقدم عرضاً للصلح فانه يسعى لازال الضرر، وكان مصطفى الخوجة، وهو أحد وزراء باي تونس يرى انه إذا كانت الجمهورية تريد الصلح فعلياً ان تعوض بذلك قائداً غير هذا، يكون أقل معارضة في عقد الصلح. كان على البندقية اذن ان تستبدل بأنلجو إيمو غيره، وان تقدم باقتراحات أكثر واقعية لابرار الصلح، ذلك موقف بنى عن حالة نفسية لها دلالتها، ويرجع الفصل في ذلك إلى أمير البحر البندقي أكثر منه إلى قرارات مجلس الشيوخ المتخاذلة.

(3) خطاب من أغوستينو بيلاتو المؤرخ في 16 من بوهير 1786 إلى قائد السفن فوق العادة

(4) فيما يلي الخطابات المذكورة (حكاه التجارة - خطابات القناصل، طرابلس، المظروف 766).

صورة من خطاب مصطفى الخوجة إلى الباشا، بتاريخ 15 من مايو 1787 :

«تسلمت خطابكم العزيز، من يد صديقكم أغوستينو، قنصل البندقية في طرابلس، وكان قد اذن له بالسفر إلى وطنه، وأمرتموه سعادتكم ان ير ليقابل سيدي الباي، لقد كتبتم اليانا ان هذه الحرب قد سببت لكم بعض الصعوبات، وأخيراً توصون بان تعقد الصلح، وان نعي بمساعدته وترضيته، وان نكبر من شأنه ونكرمهم ونفضله على غيره من الصارى. لنعلموا يا سيدي العزيز، اننا قدعلمنا له المساعدة حسب أمركم. وبكل حفاوة، وقد أكرمهم سيدي الباي بشكل فريد احتراماً لكم، وتباحثنا معه، وناقشناه في كل ما امكنا مناقشته، ولكن القنصل على ما يظهر لم يكن

الباي حمودة إلى علي القره مانلي، بعد فشل محاولات الوساطة.

وبعد أن سافر بيلاتو يوم 15 من يناير 1787 حل محله قنصل الدانيمرك، واعلم مجلس الشيوخ بذلك⁽¹⁾، وقد كان لوكنر دائماً في مستوى الاحداث، ولم تتبلور (خلال سنة توليه نيابة القنصلية) اعمال بارزة، أو ذات قيمة، فقد استمرت شؤون البندقية على نفس حالة الهدوء التي تركها بيلاتو، وفي هذه الفترة اضطر الباشا إلى التخلي عن الحكم مؤقتاً بسبب نوبة قلبية. وقد روى لنا لوكنر:⁽²⁾

«في يوم 14 من الشهر الجاري كانت شؤون هذه الحكومة قاب قوسين أو أدنى من وقوع تبدل فيها، ففي الساعة الثانية بعد الظهر، أصيب الباشا بنوبة قلبية، بسبب جلطة في الدماغ، وجرى الاعتقاد لمدة تزيد على ساعتين بان الباشا قد قضى نحبه، وقد بدأت حالته الآن في

مفوضاً بذلك، ولم يلتزم بشيء، ولذلك لم يكن يوسعا أن نفعل شيئاً معه، فسيدي الباي سريع الاهتياج، وندعو الله العلي القدير ان يبرق قلبه إلى الصلاح، واعتروني حادماً لتعلمك والسلام.

خطاب من علي باشا إلى أغوستينو بيلاتو، كتب في أوائل ابريل 1787 :

والحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله ساطع الانوار

إلى صديقنا أغوستينو بيلاتو. فصل البندقية

بعد تأكيد حنا لكم، تعلمكم انا تسلمنا خطابكم الذي ورد إلينا عن طريق سمساركم جارفااء، وقد فهمنا ما فيه، وفيما يخص ما أعلمتمونا به، من سفركم إلى تونس، مزودين بتوصياتنا، والحديث الذي جرى بينكم وبين ابننا حمودة باشا الذي ناقشتم معه موضوع صلح لم تتمكنوا من حسمه لعدم تفويضكم، فاننا نعتبركم عن اسقنا الشديد، حيث لم يتم هذا الموضوع، ونحن متأكدون انهم لن يرفضوا ما عرضناه عليهم، وعندما تصل حطائنا إلى تونس، ويبيدي الباي سروره لما اقترعناه، فلن نترائي في الكتابة إلى أمر فرفقتكم البحرية ليقب حيث هو، إلى حين اشعار آخر، وفي هذه الاثناء أعلمونا بأقصى سرعة عن الموضوع، وعرفونا نكل أمرهمنا، وأني اعتقد انكم ستقومون بذلك دون ريب، وتعلمون ما نكنه لكم من محبة، وارجو لكم من الله كل سعادة، آمين. حتم الباشا

خادم علي باشا القره مانلي، ادام الله محله، حررت في آخر جادي الثانية سنة 1201 هـ. ويشين من ذلك ان علي باشا، كان يصبر على عداوة الوساطة حتى بعد القتل الأول

خطاب من باي تونس إلى باشا طرابلس، تاريخ 15 من مارس 1787.

«تسلمت خطابكم الذي أرتخ فيه فصل البندقية أن يمر من هنا من أجل بحث موضوع الصلح، وقد اوصيتهم به بحجراً، وانكم تشعرون شيء من وطأة الحرب التي بينا وبينهم. وأقول لكم يا ولدي وبأسيدي ليكن في علمكم ان القنصل المذكور قد قدم إلينا، ومثل بين أبنينا، وأكرمنا بناء على توصيتكم، وتحدثنا معه في كل شيء، ولكن لم يتم أي شيء، فهو قد غادرا دون أية فائدة، في حين لم يرضى ما عرضه علينا، ولم يكن حتى قريباً من رغبنا، جعل الله كل شيء في خدمتكم، ونحن يا ولدي شيء واحد، والله على ما اقول شهيد، وهذا ما أردت قوله لكم، والسلام»

(1) وفيما يلي أول تقرير بعث به لوكنر

والسادة المظفون

بما ان مجلس الشيوخ بمجموعه العلي، المؤرخ في 20 من مايو، قد اذن بمودة السيد أغوستينو بيلاتو قنصل البندقية إلى الوطن، وإذ أدن له بان يقوض مهامه إلي، إلى حين عودته، هاني اعتم فرصة سمر أحد المراكب إلى تونس لاعلمكم ان القنصل بيلاتو المذكور قد سافر أمس إلى ليهفورن، بعد ان رتب الشؤون الرسمية وسلمها إلي، وفي كامل الطمأنينة. ونسري بهذا ان أؤكد لكم باني سأبذل أقصى عناية للاحفاظ عليها كما سلمت إلي، كي ابرهن لكم على غيبي على مصالح جمهورية البندقية. وآمل ان اقتنكم بذلك قيامي حالا تنفيذ اوامركم الحنية، التي ترون تشريي بها»

هذا هو خطاب القنصل لوكنر نائب القنصل، مؤرخ في 16 من يناير 1787

(2) تقرير لوكنر المؤرخ في 11 أبريل 1788

التحسن قليلاً، ولكنه قد حرم حرماناً كاملاً من استخدام جزء من جسمه، ويبدو انه لن تسمح حالته بتصريف شؤون البلاد».

ولم تحسب توقعات لوكر حساباً لبنية علي باشا المتينة بنوع خاص، ونبأ شفائه التام، دليل على مستوى حضارة البلاد، ومستوى العلاج فيها، وطبيعة الباشا الشاذة. فقد ورد في التقرير المؤرخ في 1788/2/15: «ان الباشا قد استعاد صحته، وجلس للعامة في الشهر الماضي، ويظهر ان الاصابة لم تكن خطيرة كما قيل، وقد شفى الباشا دون مساعدة طبيب، وقد عولج بالريقة. اما الطبيب الذي أرسل يطلبه من مالطة، فقد وصل متأخراً جداً، ولم يستطع أن يبرهن على علمه، ورفض الباشا حتى استشارته عما ينبغي أن يعمل من احتياطات، لاطالة المدة التي تسبق عودة النوبة الثانية، أو التخفيف من خطورتها. اما الطبيب فقد تكهن بأنها ستكون ميمنة».

* * *

في ابريل من السنة نفسها، وقع حادث كان يمكن ان تكون عواقبه غير سارة، فقد أوقفت إحدى سفن البندقية بقيادة كوندولير مركبا طرابلسيا، كان يشك على ما يظهر، أن لها نويا عداية. فكتب لوكر بناء على شكوى من الباشا إلى كوندولير، وكان هذا يتجول بسفن البندقية حول مالطة، راجياً منه ان يرد السفينة، ويضيف لوكر قائلاً: «كي نقدم إلى هذا الباشا دليلاً آخر على الصداقة التامة للجمهورية». واعتبر الباشا القضية منتهية، بعد ان تلقى تأكيدات ايجابية من أمير البحر، ومن القنصل نفسه.

وفي 23 من يولية من السنة نفسها، وصلت إلى الميناء الفرقاطة التابعة ل نابولي، المسماة (لاتشيريري) حاملة الهدايا التي اعتادت مملكة نابولي ارسالها إلى الباشا كل سنة، وكذلك إلى البك واهم وزراء الإيالة. لقد تأخر موعدها في سنة 1788، وقال لوكر إن حكومة طرابلس ملت الانتظار، وعقدت العزم على ان تقتص لنفسها بالإستيلاء على بعض (مراكب نابولي).⁽¹⁾

وبهذه الحادثة انتهت نيابة القنصلية.⁽²⁾

لقد كان لوكر رجلاً بارعاً، عرف كيف يتفادى ما امكن ان يعكر صفو العلاقات السلمية بين البلدين، ولم يرد ان يترك المنصب الذي أوتمن عليه حتى يشكر مجلس الشيوخ على المهمة التي انيطت به، وعند انتهاء عمله قدم معلومات عن بعض رؤساء اليهود، وعن بعض الاوراق

(1) تقرير لوكر المؤرخ في 1788/7/15.

(2) أورد بيلاتو في تقريره المؤرخ في 15 من اكتوبر 1788 معلومات عن التفقات التي عملها لوكر خلال غيابه، كانت التفقات في حدود المفقول. وقد بدت 129.50 سكوبي. وفي تقريره المؤرخ في 15 من نوفمبر 1788 لحص بيلاتو ما قام به قنصل الدانيمرك، والذي تصرف بكامل الاستقامة، وهو ممثل للبندقية، وكان تاريخ الخطاب الذي شكره فيه لوكر مجلس الشيوخ هو 29 من نوفمبر 1788.

كانت قد سلمت لبيلاتو.

عاد بيلاتو إلى مزاوله مهامه في القنصلية، بعد غياب دام عشرين شهراً تقريباً، واراد أن يتأكد من مشاعر الباشا الحقيقية نحو الجمهورية، فكتب يقول: «ذهبت إلى الباشا حال قدومي من السفر، فاستقبلني بمظاهر الود والعطف، وأكد لي بأنه حتى اثناء غيابي ابدى اهتمامه بمكانة دولة البندقية بصفة خاصة، حسباً وعدني قبل سفري إلى الجمهورية».⁽¹⁾

وفي هذا الوقت بدأ في الألقق أمر قطع العلاقات مع هولاندا، ويرتبط هذا الحادث بشخصية قنصل البندقية، ولا سبيل من أجل ذلك لغض النظر عنه، والسبب البعيد هو السفارة، وهي إحدى تلك السفارات المؤذية التي تصر الإيالة على ايفادها إلى ملوك أوروبا، وبالرغم من ان الجانب الهولاندي يؤكد بأن الأمر لم يقف عند الترحيب بالسفير من قبل الجهات الرسمية بل تعداه إلى اغراقه بالهدايا والتكريم.

فقد كان الباشا غاضباً أشد الغضب ضد القنصل (فارسنان) بصفة خاصة، ويلي عليه كل مسؤولية للنتيجة التعسة التي تمخضت عنها تلك السفارة، ويعود سبب هذا الغضب إلى الأخبار المشوهة التي تردده من صاحب الشأن.

لقد ذكر بيلاتو معلقاً: «إن خير ما يمكن ان يعمل هو اصرار البلاط الملكي على الرفض، كي يتزع من هؤلاء الناس فكرة ايفاد السفارة للأغراض المائلة، والتي لا تستهدف غير الحصول على مكاسب ضخمة، من وراء تأكيد مشاعر الإيالة السلمية نحو الدول الاوربية». وورد في تقرير لاحق «بان الأمير كان حانقاً جداً ضد الشخص نفسه (فارسنان) وبعد ان كتب إلى هولاندا معرباً عن عدم رضاه عنه، ورغبته في ان ينحى دون رد ايجابي، «ارسل في هذه الايام إليه رسالاً⁽²⁾ يبلغه بمغادرة البلاد خلال عشرة أيام».

ولم تسفر محاولات القنصل من أجل استرضاء الباشا عن أية نتيجة، فقد كان متصلاً، حتى انه لم يسمح له إلا بعد جهد بالبقاء بضعة أيام أخرى، لتسوية شؤونه.

لكن ما سبب هذا التصلب غير المعتاد من علي باشا؟ يجيبنا على هذا السؤال بيلاتو نفسه، فقد كتب: «إن اهم سبب لذلك هو رغبته في ان يضرب به مثلاً للقناصل الآخرين، عن ثبات موقفه، حتى يرضخوا في بسر إلى رغبات الحكومة، فقد ازدادت نزواتها لإرسال

(1) تقرير بيلاتو بتاريخ 15 نوفمبر 1788.

(2) من تقرير بيلاتو بتاريخ 13 من يناير 1789، جاء في التقرير نفسه ما يفيد خروج حملة قيادة حسن بك ضد سكان الدواخل المتحدين: «عندما عجز البك وهو الخليفة المفترض، عن ممارسة السلب والهب في البحر، بسبب المصاحبة العامة التي عقدها أبوه مع جميع الدول البحرية، توجه بهجوماته المفترسة إلى سكان الإيالة، وقد رفض بعضهم دفع ما فرضه عليهم من ضرائب. قوام هذا الجيش أربعة آلاف فارس، ومثلهم من المشاة، وعادراً أمس في حفل كبير لتأديب العصاة، منتظراً الحصول على مكاسب ضخمة»

سفارات إلى الدول الأوروبية، التي كانت في حالة سلم مع الإيالة، وليس لها من غرض سوى اصطیاد المكاسب الضخمة للباشا، ووزرائه المخطوطين الذين باتو يحملون بها.⁽¹⁾

ارسلت هولاندا الفرقاطة (تشييتاورو) لتسوية كل خلاف، ولكن دون جدوى، واضطر الریان ثوفت آمر الفرقاطة إلى أن يعود ومعه القنصل فارنسيان، لان جميع المحاولات المبذولة فشلت، ورفض الباشا حتى التي سکوين كانت قد عرضت عليه لهذا الغرض.

وعند هذا الحد تبينت الفرصة، ليریز فيها نفوذ واسم قنصل البندقية، فقد كتب: «رجاني قنصل هولاندا والریان المذكور شفويا وكتابيا، أن أتولى شؤون قنصلية هولاندا، إلى حين قدوم قنصل آخر، وحاولت التخلص بكل ما لدي من قدرة ولكن بما ان الباشا قال لي شخصياً، ثم عن طريق وزيره بأنه لن يسره اسناد مثل هذه المهمة إلى غيري، كنت مضطرا للرضوخ لارادته، فقبلت المهمة، ولذلك طلب اغوسطينو بيلاتو الاذن من ديوان الحكماء الخمسة⁽²⁾. وكانت الجمهورية مطمئنة على علاقاتها مع الإيالة، فلن يطرأ على علاقاتها مع الإيالة أي تغيير، إذا ما تولى قنصلها شؤون قنصلية أجنبية، وطبيعة هذا التكليف خصوصية، وليس فيها أي تدخل سياسي.⁽³⁾

لقد حاول قنصل البندقية خلال مدة انتظاره لرد ديوان الحكماء الخمسة، وبكل وسيلة الحصول على موافقة لاعادة قنصل هولاندا إلى مكانه، فتحدث مع الباشا مشافهة في ذلك، لكنه كان مصراً وعينداً على غير عادته، وأجاب بأن (الأمر يتعلق بشرفه امام ملوك اوربا، الذين كان في سلم معهم، وانه لن يقبل في دولته قنصلاً لا يرضى عنه) ثم أضاف في غضب رداً على طلبات بيلاتو المتكررة: «إنه حتى في حالة ارغامه بالقوة على ذلك، فإنه يفضل القطيعة على ان يفرض عليه أمر من أي كان».⁽⁴⁾

واستمرت رعاية شؤون هولاندا من قبل قنصل البندقية حتى العام التالي، أي حتى تمكنت هولاندا من استرضاء الباشا، بالهدايا والعطايا من أجل عودة قنصلها⁽⁵⁾. وفي هذا الوقت صدر مرسوم من الدوج بتاريخ 28 من ديسمبر 1789 بثبت بيلاتو في منصب قنصل، لفترة ثانية

(1) تقرير انطونيو بيلاتو المؤرخ في 2 من يونيو 1789، كان يجري التلويح في تلك الايام بايفاد سفارة أخرى، ولم تغفل البندقية من بين العواصم التي ستوجه إليها تلك الشخصيات بدعوى تجديد الصداقة، «لقد بلغ هذه الحكومة نأ وفاة الدوج باولو ريبه، ولذلك لم تتأخر في ان تعرب لي عن نيتها في تعيين مغير لتبته الدوج الجديدة»، وتطلب الأمر ان يبدي بيلاتو كل مهارة حتى يتخل على باشا عن هذا المشروع. ودون الإساءة إلى الشعور العام.

(2) تقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 24 من اكتوبر 1789، ورد في خطاب من علي القره مانلي إلى الحكماء الخمسة في أواخر شهر اكتوبر ما يلي: «من دواعي سرورنا ان الصداقة المتبادلة بيننا أخذت في النمو الدائم».

(3) تقرير بيلاتو المؤرخ في 1789/10/24.

(4) تقرير بيلاتو المؤرخ في 1790/5/10.

(5) انظر ميكايي - الكتاب المذكور ص 111، 112.

مدتها خمس سنوات.

سنة 1790 تعتبر من أشد السنوات قسوة بالنسبة لحكومة الإيالة، لقد باتت معروفة لدى الجميع النهاية المحزنة للحسد والخلافات بين اعضاء الاسرة القره مانلية، وقد تحدث عنها مؤرخون اجانب اجلاء، وتناقلها باسهاب ميكايي وبرنيا، واعتقد من المفيد نشر الرواية التي قدمها بيلاتو، لما تتميز به من حيوية في الوصف، ومن قيمة تاريخية.⁽¹⁾

كان لعلي باشا ثلاثة ابناء، أكبرهم حسن بك، وقد سبق أن عرفناه يتلطف إلى ان يخلف اياه، وله عليه سلطة تكاد تكون استبدادية. الولد الثاني هو أحمد وهو قائد زوارة. اما الثالث فهو يوسف وكان قائداً لجنزور، إلا ان العلاقة بين هؤلاء الاخوة كانت متوترة، فقد ذكر ميكايي⁽²⁾: «انه في احتفال العيد، وبينما كان القناصل بقاعة الاجتماعات بالقصر، دخل دون سابق انذار الامراء الثلاثة، ومعهم ضباطهم وحرسهم وعبيدهم، يمتشق كل واحد منهم سلاحه بشكل غير عادي، وتقدم كل واحد من الثلاثة منفصلاً ومحاطاً بحرسه إلى تقبيل يد الباشا الذي استقبلهم وعلامات الخوف والاضطراب بادية عليه، ووقف الامراء في ثلاث مجموعات منفصلة، وتحدثوا مع القناصل ورجال القصر بحرية كالعادة، ودون ان يلتفت أحدهم إلى الآخر، وبعد وقت قصير انسحبوا بنفس النظام الذي دخلوا به».

تلك كانت علامة بل نذيراً للمأساة التي ستفجر بعد قليل، وحاولت للأ حلومة (أهمهم) ان تهدئ ما بينهم من غيرة، دون جدوى، وقد قدم اغوسطينو بيلاتو في رسالته المؤرخة في 10 أغسطس 1790 تقريراً مفصلاً عن الاحداث وقد كتب:

«يحضرنى موضوع خطير أرى ضرورة نقله إلى علم هذا الديوان الرفيع، منذ بعض الوقت يسود الخلاف بين البك (وهو الوريث المرتقب للعرش، يجمع في نفسه بين عيوب كثيرة، وفضائل شتى، منها لطف المعشر، ودمائة الخلق، التي تأسر قلوب الناس) وأخيه الاصغر، وهو فظ، يحسن اخفاء قسوته، متظاهر بخضوع مزيف لارادة أبيه، وهو الابن المفضل عنده». وللحكم على الأشخاص جوانب هامة، فعلي باشا برغم سنه وتخلفه، كانت تتجاذبه هواجس حسنة داخلية بما تحببه الأيام، وأراد في حدود استطاعته ان يحول دون أي سبب للتصادم بين الأخوين.

لقد توقع الباشا قيام امور خطيرة بين الإخوة، إذ يجمع كل واحد منهم ما يزيد على مائتي رجل مسلح، ومن أجل ذلك أمر الابن الأصغر بالخروج من القصر، والانتقال إلى احد المنازل

(1) حوادث التي تبدأ من مقتل حسن بك، وإلى نزول علي مرغل إلى البر، قد أشار إليها ف. كوروه (انظر المراجع) وقد أنبت تقارير اغوسطينو بيلاتو مؤرخه في 1790/8/10، 1791/6/24، 1792/7/18، وقد أعن حتى قل م. بشره كوروه، وكنت أحمل تلك الشبهة، إلى حين مراجعة هذا الكتاب، وقد كان جاهزاً منذ سنة 1938.

(2) نفس المصدر ص 119/118

وكان مقدراً الا يدوم هذا الانسجام بين الأخوين طويلاً، ومرة أخرى يكون سبب القطيعة الطموح الذي لا يتوقف، والذي يهفو إليه الإبن الأصغر، وفي تقديره يجوز ارتكاب حتى اشد الجرائم بشاعة، في سبيل الوصول إلى السلطة.

وتقرير اغوسطينو بيلاتو المؤرخ في 24 من يونية 1791 هو صفحة لم تنشر من تاريخ طرابلس، وعلى الرغم من التطابق الكامل مع ما كتبه الآخرون في نفس الموضوع، إلا انها تفضل غيرها شأنًا، فقد كتبها إيطالي، وبأسلوب ينبض بالحياة، الأمر الذي لا يبدو من الروايات التي اقتبست من الكتاب الأجانب.

وقد كتب قنصل البندقية: «منذ جريمة القتل الوحشية التي نفذها السنة الماضية اصفر ابناء الباشا، ضد اخيه البك، قام قاتل أخيه القاسي بتجميع الناس حوله، وزاد من حراسه بشكل ملحوظ، متظاهراً بالخوف من الثأر لأخيه القتل، ويكنّ بالغ الريبة من البك الحالي، الذي لا يجد بدوره سبباً يدعو إلى الثقة به، فكانا يتحاشيان الالتقاء في القصر، ويقع أحدهما بمركز الحكومة في المقاطعة التي تخصه، وعند عودته يحدد إقامته في البيت الريني قريباً من المدينة. وفي إحدى المرات بينما كان البك عند أبيه الباشا، كان سيدي يوسف منذ وقت في البيت الريني المذكور، مع حاشية كبيرة، ويتردد من وقت لآخر على أبيه في القصر، يصحبه دائماً ثلاثمائة حارس مسلح. كان الباشا شديد التعلق به، ولا يرى فيه قاتل ابنه، بل ينظر إليه كمتقم منه لسببته على الأصح، ومع ذلك لا يسره أن يراه أمامه في هيئة المحارب⁽¹⁾ تلك.

وكلما شعر البك باقتراب أخيه، يسرع إلى الاغلاق على نفسه داخل جناحه في القصر. لقد سعى الباشا للحصول على وعد من يوسف بأن يتمتع عن مثل هذه الزيارات للقصر، لكن دون جدوى. لقد أمكنه الحصول على شيء واحد وهو ألا يعتدي ابداً على حياة أخيه، وقد أقسم بذلك. لكن هذا لم يعمل على تهدئة النفوس، فقد بدأ البك في التسلح، وجمع حوله 400 رجل عقدوا العزم على بيع أرواحهم غالية، إذ ذكره رجاله بأن سيدي يوسف لا تكلفه الجريمة شيئاً، وان عليه ان يحترس حتى لا يتجدد فيه مثال أخيه، الذي ذهب ضحية حسن النية.

وتظاهر يوسف بأنه يحمل شعوراً سلمياً، وعرض بأن يأتي إلى القصر لتجديد القسم، وقبل البك بشرط ان يحضر مجرداً من السلاح، وفي يوم 20 من يونية 1791 أرسل يوسف إلى القصر احد ثقاته ليعلن عن وصوله ومعه القليل من اتباعه، واقترح على البك الخروج لمقابله.

ويتابع بيلاتو القصة قائلاً: ولو أن احمد قبل هذه الدعوة لكان من المحتمل ان يقتل، وبعد قليل فقط لوحظ من بعيد سيدي يوسف على رأس مائتين وخمسين فارساً، وكثير من المشاة.

وهب علي باشا بأمره بالانسحاب، ونفذ يوسف الأمر حالاً، وسرّ الاب لهذه الطاعة الفورية، ولكنه لم يقتنع ابداً بأنه كان بجحك مكيدة لأخيه. ولتحماسي مستقبل كل سبب للتصادم، قرر أن ينصبه حاكماً على برقة، على أن تكون اقامته في بنغازي أو في درنة، لبعده عن البك، وقد بدأ يتوقع انه لن يكون ممكناً إيجاد وسيلة ليعيشا على اتفاق.

إلا أن هذا التحيز لاحد الابناء الذي لا يستحقه، لولا الجريمة والغدر كان مدعاة أسف البك والسكان كافة، وعدم ازال العقوبة عليه في الحرمة الأولى قد يخرجه على ارتكاب أعمال وحشية أخرى، وكان هناك من يخشى ان يعتدي البك، بما لديه من جيش كبير مسلح، على حياة أبيه، ليضمن لنفسه العرش، وقبل أن ينبه أخوه ولم تطل ايام شكوك احمد بك، فقد اسقط يوسف فجأة القناع، واعلن رسمياً انه خارج عن طاعة والده، وحاول اثاره سكان الضواحي بمساعدة قائد من زمرة، وأرغم بعضهم على اتباعه بالقوة.

إذ ذاك صحا الباشا من سباته، وأمر جميع الأهالي بالتسلح من أجل الدفاع عن المدينة من أي هجوم. وفي الصباح التالي جاء يوسف على رأس خمسمائة رجل، ونصب راياته امام المدينة، وبعيداً عن مرمى المدفعية.

وارسل بمائة فارس إلى تحت الأسوار، ليحرض أخاه على الهجوم، وكان يأمل في ان يستجيب للتحدي، وعند قتله فلن يتعذر عليه الحصول على عفو من والده، وبقى الوريث الوحيد للعرش، ورفض البك أن يغامر في معركة غير واضحة النتيجة، وكان يجهل مدى القوة التي يقودها اخوه، واعتمد البك على مساندة أبيه، الذي سلم إليه إمرة المدينة، وأرسل بعض الفرسان ومعهم مائتان من الرجال، اشتبكوا طوال النهار مع قوات العدو، بينما كانت مدفعية القصر تقذف من وقت لآخر قذائف كروية دون تأثير كبير. واحتاط البك بأن استولى على بيت ريني متين البناء، يضم مخازن للشعير والقمح، وإذا ما تمكن الثائر من الاستيلاء عليه فانه سيجد به ما يقيم به أود جماعته لعدة ايام، وإلى أن تصله الامدادات التي كان ينتظرها. لقد هاجم سيدي يوسف هذا البيت ليلاً دون جدوى، وفقد في المعركة خمسة من الموق، ومثلهم من الجرحى.

وفي الاثناء وعد الباشا بالعفو عن كل متمرّد، وعدم معاقبته إذا ما فر من معسكر يوسف، ولذا كثّر في ذلك المعسكر الهرب، وجاء الكثير منهم فوضعوا أنفسهم تحت حماية الباشا والبك. وعندما رأى يوسف ان جماعته قد تخلوا عنه، قرّ ومعه مائة من المخلصين له، متجهاً إلى

الريفية، التي تبعد قليلاً عن المدينة.

ووجد بيلاتو نفسه في هذا الوضع مشاركاً في الأمور: «لقد ذهبت إليه بدعوة منه، وبعد ان غمرني بالمجاملات طلب رأيي في صلاحية بعض المسدسات، ولم أكن أتصور ابداً انها ستستعمل في الصباح التالي، للغرض الوحشي الذي جرى».

وفي يوم 21 من يولية توجه يوسف إلى القصر، متظاهراً بالاستجابة لرغبات أمه، اني كانت منذ وقت تدعو ابناءها إلى التصالح. من كان يتصور انه يخيل لأخيه أخطر مكيدة لـ تخاطر على بال أي خائن، فقد استخدم أمه لأغراضه الشريرة. أما للأ (حلومة) دون ان تعلم أن المظاهر السلمية تخفي وراءها خيانة سوداء، فقد تقبلت بابتهاج الرجاء بان تكون وسيطة سلام بين الأمرين، وطلبت من حسن الحضور إلى غرفتها، وكان هذا يحسب بها جس غدر من اخيه، فاعتذر عن الذهاب إلى أمه، وتابع الاشراف في دار الصناعة لصنع الاسلحة التي سترسل إلى استانبول بأمر من الباشا، وبناء على طلب من الباب العالي، أمّا الام وهي مستاءة من ذلك التشكك، فقد بعثت برسول آخر، مؤكدة له حسن نوايا أخيه، وطلبت من زوجته ان تستخدم نفوذها على مشاعر البك، لتقنعه بالاستماع إلى الاقتراحات التي سيعرضها عليه أخوه على اقل تقدير. واذعن حسن لهذا الإلحاح، وذهب أولاً إلى زوجته، فرجته هذه والدمع يملأ عينها، واستحلفتة بشمرة حبها التي تحملها في احشائها ان يتخل عن كافة الإحن ضد اخيه، ولم يستطع البك ان يقاوم كل هذه التوسلات، فقصد الجناح الذي تقيم فيه أمه، وكدليل على التصالح سلم إليها خنجره، وأقبل أخوه نحوه، وقبّل يده متظاهراً بالاحترام لأخيه، وكانت نوايا البك صادقة، فعانق أخاه اشعاراً بالتصالح، وجاذبه حديثاً طافحاً بالركة والإثارة، وأكد له حبه، وعلّق اسباب الخلاف على نعمة يزرعها بينها الاشرار الذين بنوا بينها اسوار الحفاء، وأنهى حسن بك الحديث قائلاً: انه على استعداد لنسيان كل آلام الماضي، وان يثبت له استقامة نواياه، بأغظ الأيمان، وفعلًا تناول مصحف قرآن وأقسم عليه، وقال اخوه: إنه يريد ان يقسم هو أيضاً، فأمر صبيّاً صغيراً كان بجانبه، سبق ان لقّن ما يجب ان يفعله، بان يذهب ويأتي بالمصحف. وخرج هذا الصبي وعاد بعد قليل ومعه مسدسان، وهب سيده لأخذهما، وأفرغ مؤونة احدهما ضد البك المسكين، الذي ظن حينئذ ان أمه قد خانته. كان الجرح الأول خفيفاً، وقام البك الجريح وامكنه تناول خنجره المعلق على مسافة قريبة من مجلس أمه، ولكنه لم يصوّب سوى طعنة خفيفة إلى أخيه عديم الإنسانية، الذي أفرغ رصاص مسدسه الثاني على البك، فاصابت الرصاصة وجهه، ولم تصب حتى الرصاصة الثانية منه مقتلًا، فالتجأ إلى مقصورة مجاورة وأقبل على نفسه الباب، وأسرع اتباع قاتل اخيه إلى جناح الام، وكانوا يجتثون قريباً منه، وحاولوا دون جدوى مدهمة الباب، فادخلوا ناراً ملتهبة من الطباقات شبت في

المتجدات، فاضطر ذلك المسكين عندما اختنق من الدخان، واحترق باللهب ان يستسلم، وفتح الباب. انقض هؤلاء البرابرة عليه، وأذاقوه اقصى انواع العذاب، ومزقوا جسمه ارباً ارباً، وانسحبوا وراء سيدهم الذي انطلق فاراً، وكان دم اخيه لم يرو عطشه، لذلك اراد ان يبلطخ نفسه حتى يدم رئيس وزراء الباشا وصهره، فقتله شر قتلة. وكان يعتقد انه من أنصار البك.

وبعد هذه الأعمال الوحشية ركب يوسف حصانه، وعاد إلى منزله بالريف. وفور انتشار الخبر في المدينة، امتشق كل واحد سلاحه، وهم لا يدرون إلى أي مدى سيتسع غيظ ذلك القاسي، وإذا ما طال عمر البك بضع ساعات لقامت حرب أهلية في البلاد، على ان الغالبية العظمى من الناس تنعصب للأمير المقتول.

وتابع بيلاتو تقريره يقول: «وأمر الباشا، بعد ان قتل ابنه، بان يضع الناس اسلحتهم، وكان يرى فيه منافساً لسلطته، فلم يشعر بالاسف على وفاته، في حين أرسل فوراً العفو على قاتل اخيه، وإذا كان هذا التبدل في الشعور لا يشرفه، فانه كذلك لا يقدم فكرة حسنة عن سير العدالة في طرابلس، ولن يجعل الحادث الاقامة فيها أقل مضايقة.

لقد ذعر السلك القنصلي من هذا الحادث، فقتصل اسبانيا وفتصل نابولي يتهيثان لمغادرة المدينة، والسفر إلى مؤثري. وبدأت تدور اشاعة مفادها أن (القاتل الوحشي) ينوي التخلص من احمد الابن الثاني، ليصل إلى منصب بك. الذي يضمن له العرش بعد وفاة والده، والغريب انه لم يعترض ابداً على تسلم احمد لهذا الامتياز⁽¹⁾، سواء بسبب فقد الشجاعة الكافية للقيام بجرائم قتل أخرى، أو أن به بقية من إنسانية.

ويبدو ان الامير الجديد يحمل شعوراً انسانياً فياضاً، اما بيلاتو، وقد سبق ان اجتمع به في شتى المناسبات، فكان يرى ان العلاقات مع الجمهورية لن يعترها أي تغيير، وفي هذه المناسبة، وتمشياً مع التقاليد قدم له بعض الهدايا باسم البندقية قبلها.

كان على يوسف، بناء على أوامر أبيه، ان يتولى منصب قائد في مصراته. إلا ان الاهالي رفضوا استقباله، فاقنع الأمير أباه بان يرسل إليه حملة لتأديب المتمردين.

في تقرير بتاريخ 5 من اكتوبر 1790 إلى الحكماء الخمسة، أورد بيلاتو خبراً عن (خروج جيش يقوده ابنا الباشا إلى مصراته، وكان المصاراة بأبون الاعتراف بالأخ الاصغر قاتل اخيه البك قائداً عليهم، لقد وصل البريد هذا الصباح ببنى عن حدوث معركة، مات فيها ما لا يقل عن ثلاثمائة من أهل مصراته، اما الباقيون فقد تركوا خيامهم وحيواناتهم التي غنمها

(1) ميكاسي - المصدر المذكور، ص 123

غريان. كان يحسب انه سيجد ملجأ في تلك الجبال الوعرة، وان الأهالي هناك لن يتخلوا عنه. مراعاة لحرمة المستجير، إلا أنه قد فقد كل تأييد، ونفضت يده من المال، وسوف لن يكون ممكناً إنشاء قوة لمحاولة القيام بهجوم آخره.

ويتابع التقرير ذاكراً وصول الفرسان المتابعين الذين جاءوا بأمر من علي باشا، للدفاع عن المدينة المهددة، لقد ذهب الخوف عن سكان مدينة طرابلس، فلو نجح ذلك الوحش في الحصول على تأييد الأرياف وعرب الصحراء وكان ينتظر مساعدتهم لسمح لهم بالنهب والسلب، ليحفرهم على القتال.

وفي الاثناء نقل قنصل فرنسا بكل شجاعة امتعته إلى إحدى السفن التابعة لدولته، وكان يعترم البحار، لولا أن زملاءه رده عن عزمه. لقد تحولت دور القنصليات في تلك الفترة إلى حصون صغيرة، وأصبحت في وضع يمكنها من رد الهجوم. لقد أعلن بيلاتو دون مواراة تحيزه للوريث الشرعي، واستطاع أن ينال من هذه الأحداث ومن امتنان البك اسباب تدعيم الصداقة بين البلدين، واحترام المعاهدات.

ونال البك بحسن سلوكه رضا أبيه، الذي أقسم انه لن يتسامح مع ابنه الفار. ويبدو ان الأحداث قد فتحت آفاقاً من السلام، وعملت على المساهمة في ازدهار البلاد، التي لن تحكمها مستقبلاً إلا سلطة شرعية واحدة.

بيلاتو في هذا الوقت يتولى إلى جانب قنصلية هولاندا، قنصلية الدانيمرك بدلاً للوكرن، وقد سبق ان قام هذا بأعمال قنصلية البندقية عند غياب بيلاتو.⁽¹⁾

وفي طرابلس اشيع في أغسطس 1791 بان القرصان الطرابلسي حاجي علي أسر سفينة تابعة للبندقية، وكانت متجهة إلى مالطة، وسقط 12 قتيلاً من بين البنادقة⁽²⁾. وتبين لحسن الحظ ان لا أساس لهذه الإشاعة، وورد تقرير لاحق يفيد بان الخبر غير صحيح، فالحاج علي كسب غنيمة طيبة، ولكنها كانت سفينة شباك من نابولي.⁽³⁾

(1) يجزئنا تقرير أغوستينو بيلاتو بتاريخ 6 من أكتوبر 1791 بعودة قنصل هولاندا بعد غياب سنتين تقريباً، وجاء معه منحة قدرها 3000 سكويون للناسا، و500 سكويون للبك، وألف سكويون للوزير الأول.

(2) تقرير بيلاتو المؤرخ في 4 أغسطس 1791. وقد هرب القرصان إلى سوسة.

(3) تقرير أغوستينو بيلاتو المؤرخ في 22 أغسطس 1791. من التقارير الهامة:

22 من مارس 1792: لقد وصلت إلى طرابلس بعثة اسبانية حاملة الكثير من الهدايا، وتلق قنصل اسبانيا لقب ومزايا سفير أصيل.

12 من يولييه 1792: فور اطلاع الباشا على عقد الصلح بين البندقية وتونس. عين سفارة إلى البندقية للتهنئة. والصحيح انه يريد الحصول على بعض المكاسب. وقد وقع الاختيار على القائد عمورة الحوجة ابن الوزير الأول. وكان قد ذهب إلى اسبانيا بنفس الصفة، وقد اعترض بيلاتو في أول الأمر على ذلك. ونظراً للإلحاح طلب امهاله أربعة

ولم يستسلم يوسف للهزيمة، وظل يعدّ - وهو في المنفى - لمجازفة جديدة، وعفا عنه والده مرة أخرى، وعينه لقيادة بنغازي بشرط ان يتخلى عن كل رغبة، وأية فكرة للاستيلاء على العرش، فوعد يوسف اياه بذلك، وقبل المنصب، ولكنه استخدمه لتحقيق غاياته، إذ استغل سحق الشعب في بنغازي على حكومة علي باشا، فحرضه وجره إلى ان يتخذ منه سنداً لخلع ابيه وأخيه.

وفي يوم 21 من يونيو 1793 ظهر على بعد نصف ميل من طرابلس يوسف ومعه مائة فارس، وانضم إليه حالاً 5000 راجل و400 فارس. وامام هذا القرد الجديد راهن الباشا على رأس ابته، وكان البك يتولى حراسة المدينة، وفي هذا الوقت بعث الباشا رسلاً لطلب العون من تونس ومن آغا مصراته، ومع ذلك فإن الحالة لم تبد أي تحسن، وخرج ألف فارس وألف راجل في أول الأمر، وتبين ان عددهم لم يكن كافياً لطرد المتمردين. ولقد اختبأ يوسف في مكان يدعى (جاردين)⁽¹⁾ حيث تقوم قيادته العامة، وجرت مناقشات انتصر فيها علي باشا، ولكنه خسر عدداً كبيراً من الفرسان، ولم يجد الباشا بدا من توجيه الرسل إلى القسطنطينية، للمطالبة بارسال قوات عسكرية، لاقرار السلام في البلاد، وهذه هي من المرات القليلة التي تذكرت فيها الإيالة انها تابعة للباب العالي، صحيح ان طلبات الإيالة وجدت استجابة، ولكن .. بأي ثمن!

والثقت علي باشا في هذا الوقت إلى القناصل، وإلى الدول التي يمثلونها، وانبرى الجميع يقدمون القروض والمساعدات كل حسب طاقته، فإذا ما انتصر يوسف (هذا المفترس المعكر) كما يسميه بيلاتو، فإن الصلح مع دول أوروبا لن يدوم، ومن صالح الجميع ان يساهموا في الانتصار عليه، لقد قدم قنصل اسبانيا هدية مقدارها ألفان ومائتان من القطع الذهبية، ودفع

أشهر، لإعلام مجلس الشيوخ، ولتيل موافقه. وكان بيلاتو قد أشار على المجلس بأن يرفض الطلب بلطف ولين، لتعادي الخلاف.

21 من ديسمبر 1792: لقد خفض بيلاتو المبلغ الذي وافق مجلس الشيوخ على دفعه إلى 300 سكويون

4 من مارس 1793: أبلغ بيلاتو الباشا. بناء على تعليمات الحكاه الخمسة، بان الجمهورية لا ترحب بالتمرد. وطعن

تأثر علي باشا وغضبه امام المنحة التي قدمها له القنصل. وكان القنصل السابق الذي قضى عشرين سنة في الخدمة قد اعق من

31 من مايو 1793: قدوم قنصل فرنسا الجديد، وكان القنصل السابق الذي قضى عشرين سنة في الخدمة قد اعق من

منصه، سبب عدم اللياقة. وعدم تأدية القسم للوطن بعد سقوط الملك، بالرغم من انه لم يتلق أمراً بذلك.

6 من يونيو 1789: أرسل القنصل بيانا بمراكب البندقية الراسية ميناء طرابلس، من 30 من ستمبر وحتى أول يونيو 1793. وكان مجموعها 18 مركباً. وقد تبين وجود نقص بالنسبة للأعوام السابعة، وفي ذلك ما يشير الى اقتراب نهاية الجمهورية.

(1) تعني هذه الكلمة الإيطالية = البساتين أو السواني في فجنتا المحلية، والسواني أو لعلها (سواني س يادم) التي تبعد عن مدينة طرابلس 20 كيلومتراً تقريباً ربما كانت هي الغتيا والقيادة العامة ليوسف، وحتى في الحرب الليبية الإيطالية اتخذ نفس المكان مركزاً لقيادة المجاهدين لفترة طويلة.

بيلاتو 480 سكويماً مقابل إصال، وقرار بعدم طلب أي مبلغ آخر في المستقبل، ولم يتنازل عن الضمان والاقرار بالنسبة للمستقبل سوى قنصل اسبانيا، وبذلك أخرج وضع غيره من القناصل.

ولبت استانبول النداء، على نحو فيه شيء من الغرابة، وبكل تأكيد لا بنية مساعدة الحكومة، وفي هذه الحال يصدق المثل القائل: إذا تخاصم اثنان فقد استفاد الثالث، والثالث هنا دخل التاريخ باسم سيد علي أفندي، والمسمى أيضاً علي برغل.

وفي هذا روى لنا تقرير بيلاتو المؤرخ في 31 من يولية 1793 ما يلي:

«ظهرت علينا أمس بميناء طرابلس فرقة بحرية مكونة من ثمانية مراكب متوسطة الحجم، ست منها تحمل علم السلطان، وواحدة من البندقية يقودها الربان كراسن أنتيبا، وعلى منها مائة جندي تركي، وواحد اسباني. وتقل هذه المراكب سيدي علي الأيتم الشهير، وكان بالجزائر وكيل خراج، وحين ألفت الفرقة مراسيها، انزل إلى البر 400 مسلح تركي، وتقدمهم كابوحي باشي».

صدر أمر بالمقاومة، وعندئذ ابرز فرمان، فأصر الشعب على معرفة محتواه، وفي هذا فرمان الصادر عن السلطان اعلن عن تنحية علي القره مانلي، وتعيين علي برغل خلفاً له، وأضاف المعين الجديد بأنه في حالة المقاومة «فهناك اسطول ضخيم جداً يتبعه، وهذا لن يترك مدينة طرابلس إلا حجراً فوق حجر».

لقد نزل الأمر نزول الصاعقة، لقد ارتأى القره مانليون تنظيم جيوشهم، ولكن الشعب كان قد سم من الحرب الطويلة مع المتمرد يوسف، فرفض ان يؤيد تلك القضية، وتملك الباشا العجز والخوف، وفضل طريق الهروب، وفي الليل اصطحب ماتي رجل وابنه وبعض الاعيان وغادر المدينة متوجهاً إلى تونس.

لقد تألم بيلاتو هرب علي باشا، وقد ورد في تقريره: «إن صفاته الشخصية تجعله رجلاً محبوباً، واللين في ادارته ودقته في المحافظة على المعاهدات النافذة تجعل من غيابه أمراً مؤلماً لجميع المسيحيين وخاصة البنادقة، وهم المفضلون عنده».

واستطاع علي برغل منذ البداية ان ينفذ القناصل منه، وعندما حضر هؤلاء، باستثناء قنصل البندقية الذي فضل ان ينتظر التعليمات، سأل القنصل الانجليزي والقنصل النمساوي السيد الجديد، إذا كان يرى الاستمرار في اتباع قواعد التشريعات الجارية في عهد سلفه، والتي تلخص في (تقيل الوجتين) فكان رده أنه يريد أن يقر ما هو مستعمل في الجزائر، والذي يقضي لا بتقيل اليد فقط، ويكون المثل بدون حذاء وسيف.

وعندما عرف الأخوان القره مانليان أن نتائج التفاوض قد جرت إلى فقدهما المدينة، مال

الاثنان إلى التصالح. لقد نظمت الجيوش في ضواحي المدينة، واحاطت هذه بها، في كتلة متراسة، واكتسب رضا سكان السواحل الذين وقفوا إلى جانب العائلة الحاكمة الشرعية. وبدأت تنتشر المجاعة في طرابلس، وهرع علي برغل طالباً القمح من تونس، واجيب بالرفض القاطع، مع تهديد من الباي باغراق مركب رسول علي برغل إذا لم يتعد فوراً، وبذلك فقد اعلنت الولاية التونسية منذ اللحظة الأولى وبدون تردد، عن موقفها كحليف طبيعي للقره مانليين ضد المعتصب.

وفي يوم 9 أغسطس شنّ الاخوان الهجوم الأول على اسوار المدينة، وفي ذلك يقول بيلاتو: «انقض الاميران الأخوان أمس مساء بجيش عرمم على المدينة، وبالرغم من انها لم يتمكنوا من احداث صدع في الأسوار، فانها لن يتركها المغامرة بسهولة، ويأملان إذا ما تم لها الفتح بسبب الجوع أو الحصار، أن ينال والدهما الباشا فرمان التنصيب الرسمي من الباب العالي، والذي قد لا يعرف شيئاً عن فرمان الذي عرضه المقدم سيدي علي، ويعتقد الاميران انه مسروق، ولذلك يجب اعتباره مغتصباً».

وطلب علي برغل في اليوم التالي من بيلاتو الحصول من مقدم السفن على مائة برميل من البارود، كان في أشد الحاجة إليها، للدفاع عن المدينة ضد الأخوين القره مانليين. وقد أبدى القنصل في البداية تردداً، فما إذا كان من المناسب ان يستجيب لمثل هذه الرغبة، فإذا كانت الجمهورية لا ترى ما يوجب قبول الطلب فعلياً ان تبعث برفضها بواسطة سفينة مسلحة لتفادي المشاكل⁽¹⁾، كان هذا طلب بيلاتو من حكومته.

ووصل البارود المنتظر في أوائل سبتمبر، وسرّ الباشا جداً لذلك، للمساعدة العاجلة من البندقية، إلا أن طرابلس في تلك الأيام كانت تحتاج إلى الاغذية أكثر من حاجتها إلى العتاد. اللحم مفقود تماماً، وكذلك الحطب والفحم، وهناك ثلاثة أفران للخبز فقط، وقودها خشب اسقف المنازل التي كانت تهدم لهذا الغرض، وثمن كيلة القمح ثلاثة سكويينات، ولا يوجد منه في المدينة إلا ما يكفي لايام قليلة.⁽²⁾

وفي يوم 24 من سبتمبر 1793 بلغ الحصار أقصى حدوده، وصبّ علي برغل جام غضبه على القناصل، كرد فعل لفشله في الميدان العسكري على ما يظهر، ويقف منهم موقفاً مهيناً، وكادت ان تقطع العلاقات مع هولاندا بسبب حادث مبعثه تصرفاته غير اللائقة، فقد ذهب هذا القنصل إلى القصر بالزي الرسمي متمطفاً بالسيف لمقابلة الباشا، ولم يكتف برفض مقابلته، بل قال له ما معناه: انه إذا ما تجرأ مرة أخرى بالحضور في مثل ذلك المظهر، فسيأمر حرسه بان

(1) تقرير اغوستينو بيلاتو المؤرخ في 1793/8/10

(2) تقرير اغوستينو بيلاتو المؤرخ في 1793/9/14

يكسروا سيفه على رأسه.

وبالرغم من كل هذا، ظل بيلاتو يؤكد للجمهورية بأن قنصليتها تتمتع بمنتهى الاحترام، والفضل في هذا يعود إلى السيرة الحاسمة، واليقظة لمثل الجمهورية.

وفي أوائل أكتوبر أبلغ الباشا بيلاتو عن عزمه على وضع الإيالة على قدم المساواة مع الجزائر. وهذه الأخيرة تحصل من الدول الأوربية على منحة استثنائية ذات قيمة عالية، فضلاً عن الإتاوة السنوية المعتادة، فلاحظ القنصل أنه عندما تم عقد الصلح مع البندقية كانت طرابلس في حالة أفضل، ولم يبدأ انهيارها إلا في هذه السنوات الأخيرة، وإن الصلح قد تم التفاوض بشأنه مع الإيالة وليس مع الباشا، وأخيراً تستحيل مقارنة مقدرة الجزائر مع طرابلس حالياً، وانتهت المحادثة بشكل عاصف تقريباً.

وعاد بيلاتو بعد أيام قليلة إلى القصر، واعترض بحزم على مطالب المقتصب، وظهر هذا أنه ينزل إلى شروط أبسط، ورضى بوعده من جانب البندقية بتقديم هدية بسيطة استثنائية، واعتقد بيلاتو أن سخاء البندقية سيلقي قبولاً حسناً لدى الباب العالي، الذي لا يزال ييدي تأييده لعل برغل ضد آل القره مانلي، وإن ذلك السخاء قد يأسره، وهو الذي تعود على القرصة وممارسة العنف. وفي انتظار الرد الإيجابي والهدايا قدم هدايا قيمتها 250 سكويماً من حساباته الخاص، وأفاد الحكماء الخمسة أنه يتعذر اتفاق أقل من ذلك، إذا ما نظرنا إلى الحمل الثقيل الذي فرض على قناصل الدانيمرك والسويد وهولاندا.⁽¹⁾

لقد احتج القناصل بعنف على هذه المطالب المرهقة، وجاءهم الرد أنه في حالة عدم تلبية المطالب خلال ستة أشهر فإن علي برغل سيعلن الحرب دون تأخير.

كان برغل قليل الاهتمام بالصلح مع بلدانهم، وإذا رفض ملوكهم الاستجابة إلى طلباته فإنه سيعتبر اتفاقات الصلح لاغية، وقد كان علي برغل يرى أن التونسيين لا قيمة لهم، وإن قرصتهم تقتصر على شواطئ إيطاليا وصقلية، وكان يعد نفسه ليجعل من هذه الإيالة إيالة قوية، مثل الجزائر، وذلك باصلاح التحصينات القديمة، وإقامة أخرى جديدة، وبناء قصور عند مدخل الميناء، والقذائف المدفعية لحماية هذا المدخل، وتسليح عدد كبير من القراصنة للعمل حتى وراء المضائق، لحتى تجارة أولئك الملوك.⁽²⁾

وزاء هذه التهديدات الشديدة فضل القناصل الاستجابة لطلباته.

في الثامن من أكتوبر 1793 تحصل بيلاتو على فترة أخرى من الإجازة، وسافر بعد أن سلم شؤون البندقية إلى نائب القنصل جيوسي بيتسي.

(1) تقرير اغوستينو بيلاتو المؤرخ في 1793/10/6.

(2) تقرير اغوستينو بيلاتو المؤرخ في 1793/10/6.

وقبل أن يغادر مكان عمله قدم لمحة عامة عن الوضع، مبيناً أن الحرب مع القره مانليين لم تنته بعد، رغم فتور حدة الحصار، وإن هناك اشاعات تقول بأن المقتصب يعد لحرب ضد الجزائر وتونس، بعد وصول الامدادات من استانبول.⁽¹⁾

وتحدثت التقارير الأولى التي كتبها بتسي عن مؤامرة ضد الباشا، وقد قمعها بكل وحشية، لقد سال دم بريء بالمدينة، فأنزلت الرعب في قلوب الناس كافة من وحشية الرجل، وزادت الكراهية لهذا المقتصب البغيض.⁽²⁾

هذا هو الوضع السياسي الذي أوجده علي برغل، وهو المحفوظ الذي لم يكن قبل سنة سوى وزير بسيط، طرد من الجزائر بكل خزي، وكاد يقطع رأسه. وفي نهاية سنة 1793⁽³⁾ أرسل الباب العالي إليه اعترافاً رسمياً ومنح السيف والقفطان .. مع الذبول الثلاثة، وهذا شرف لم ينله سوى باشا الجزائر قبل سنتين.

في سنة 1794 ظلت حالة المدينة تزداد سوءاً، فاتخذت القناصل باتفاق كامل بينهم التدابير لتأمين التزود بالأغذية، وضمان سلامتهم، فقرروا أن يستأجروا مركباً يمكنهم بواسطته المحافظة على الأوراق الضرورية التي تهم ملوكهم، والتزود بالأغذية، واتخاذها ملجأ مناسباً إذا ما داهمهم الخطر.⁽⁴⁾

لقد وقع الاختيار على الابريق المسمى (عذراء الكرمل) وكان بقيادة الريان الاسباني جولييلمو سيستر، أجر منه بـ 210 قطعة ذهبية شهرياً يتوزعها القناصل المقيمون فيما بينهم.

وزادت في الاثناء حدة القتال بين الجانبين، وكان علي برغل يقدق الأموال على سكان الضواحي لاستئالة نفوسهم، والذين أظهروا استعداداً لاتباعه في تحقيق أغراضه، وبعث يلتمس المساعدة من آغا مصراته، وهو العدو للدود ليوسف القره مانلي، وفي يوم 28 من اغسطس 1794 حاول برغل فك الحصار بهجوم دام.

وتمكن الفرسان العرب من اختراق خط العدو في بعض النقاط، وأن يتغلغلوا بمهارة، فما كان من القره مانليين إلا أن يغادروا المواقع القريبة من المدينة، وإن ينسحبوا بعيداً. وفي 30 من سبتمبر شغروا للهروب ومعهم مائتا فارس ومائتا راجل، بمساعدة الأهالي الذين أخفوا هذا

(1) تقرير اغوستينو بيلاتو المؤرخ في 1793/8/20.

(2) تقرير بيلاتو من معلقة بتاريخ 28 من فبراير 1794، في نتي تقديم بعض الصفحات أو بالأحرى عينة فقط من تاريخ طرابلس معتمداً على وثائق من البندقية، ولذلك فالي ألح فقط وبقدر الإمكان إلى الاحداث السياسية مشيراً إليها فقط. وبالتالي أكد فإن نشر الكثير من التقارير في هذه السنوات الأخيرة كان أمراً هاماً. راجع فيما يخص المؤامرة ضد علي برغل ما كتبه ميكاكي - المصدر المذكور.

(3) تقرير بيلاتو بتاريخ 1793/10/8.

(4) تقرير بيلاتو بتاريخ 1794/8/21.

الخبر عن علي برغل بقدر ما امكنهم، وبدا تعقب الأخوين الهاريين بدون جدوى، بالرغم من اغراء الجائزة التي وضعت لرأسي الأخوين، وقدرها 3000 سكوين، عن كل واحد منها. وقبل أعيان الأرياف اقترحات الصلح التي عرضها المختص دون ابداء مقاومة، وقد كانوا من قبل من أنصار القره مانليين.

وقد كتب بتسي: «هذا انتهت حرب لا طائل من ورائها، استمرت 14 شهراً، ولم تصلح إلا لتعذيب هؤلاء السكان التتساء»⁽¹⁾.

وفي اوائل اكتوبر 1794 استدعى الباشا نائب القنصل، وموضوع البحث هو طلب الحصول على الإتاوة السنوية، التي لم تدفع سنة 1793 و1794 بالإضافة إلى مبلغ 70 ألف سكوين. هذا ولا يزال علي برغل يطالب بالاعتراف الرسمي بتولية السلطة، وهذا ما لم تفعله الجمهورية بعد.

ولم تجد هذه الطلبات استجابة في هذا الوقت، ولو أنه يصر على رد عاجل. وتقوم الاستعدادات في هذا الوقت للقيام بحملة على تونس، ونخطبتها إيواء الامراء المخلوين لديها، وجري الاستيلاء على جزيرة جربة بحملة جريئة.⁽²⁾ وكان هذا ما دفع - في الواقع - حمودة باي تونس، للتدخل في شؤون الولاية، ولينأر لاحتلال جربة، وليعيد الأسرة المخلوعة إلى عرشها، حشد كل ما أمكنه من قوة، واستنفر الأسطول يحذوه العزم في كسر شوكة المختص.

كان انتصار القره مانليين قريباً. وبعد ان استولى التونسيون على جزيرة جربة اجتازوا حدود إياتهم بقوات كبيرة (يذكر بتسي انهم يعدون 25000 أما ميكافي استناداً إلى وثائق أخرى فيقول 30000) واقتربوا من طرابلس، ويقود هذا الجيش مصطفى الخوجة، الذي عرفناه خلال محاولة الوساطة سنة 1787 (وكان وزيراً كبير الشأن، حميد السيرة).

ولما رأى علي برغل انه خسر كل شيء، سعى إلى جمع غنائم ثمينة، وفر على ظهر طراد، بعد أن قتل 40 شخصاً بوحشية ما بين رهائن وأسرى، بينهم أطفال في عمر 12 سنة، ومسنون وقورون.

وعندما علم الاميران بهروب المختص دخلا إلى المدينة، وأعلن عن تولي احمد الباشاوية، ويوسف بك ولاية العهد. أما علي باشا العجوز، فقد تنازل عن العرش، ليقضي بقية حياته ينعم بالهدوء.

(1) تقرير بتسي المؤرخ في 1794/10/13. أخبرنا بتسي في تقريره المؤرخ في 1794/7/20 عن حادث قليل الخطورة جرى لسفينة نقل تابعة للبلدية استولى عليها الطرابلسيون، ولم يكن للحادث ذيول.

(2) تقرير بتسي المؤرخ في 4 من نوفمبر 1794.

وأصدر السيد الجديد عفواً عاماً على اتباع الباشا السابق، وأعلن انه سينسجم مع الخطوط العريضة لتونس والجزائر، ويأمل أن يفوز قريباً بتقليد المنصب من قبل السلطان. وقد تبين أن احمد كان يميل إلى دعة العيش والفسوق أكثر من الحكم، وأنصار يوسف بك يزدادون عدداً كل شهر.

وفي 11 من يونيو 1795 حينما كان الباشا قد خرج ركباً جواده من القصر، امر يوسف باغلاق الابواب، واطلق عيارين ليوهم العجوز علي باشا بانه نجا من مؤامرة دبرها له أخوه أحمد، ويسمي يوسف من وراء ذلك ان يستعيد أبوه الحكم، كي يتنازل عنه له، ونجحت الخطة نجاحاً كاملاً.

أما أحمد، وبعد أقل من سنة أشهر في الباشاوية، فقد بحث عن ملجأ لدى بعض العرب الخيميين قريباً من المدينة، ونأى عنه الصحب خلا القليل من الثقة، لقد فشل في إنشاء عصابة تنصره، وارسل إلى تونس طالباً الحصول على دعم دون نتيجة، وتقدم الباشا الجديد يعرض عليه التولية حاكماً على درنة وبنغازي، إذا ما تنازل عن حقوقه في العرش، ويظهر أن احمد قد قبل العرض، وركب البحر إلى بنغازي، إلا أن عاصفة عاتية اضطرتة إلى اللجوء إلى مالطة، ولم يواصل بعد ذلك سفره إلى بنغازي، والتجأ إلى تونس حيث تخلى تماماً عن السياسة.⁽¹⁾⁻⁽²⁾

وعاد أغوستينو بيلاتو إلى طرابلس يوم 29 مايو 1795 قادماً من ليقهورون وكان بحيته في الوقت المناسب، ليشاهد أقول نجم احمد بك، والحجازة المخطوطة التي قام بها يوسف باشا. أما بتسي الذي ناب عنه اثناء غيابه فقد عاد إلى وطنه لأسباب صحية.

(1) رسالة أغوستينو بيلاتو المؤرخة في 1795/10/25، في تقرير 25 من مايو 1795 روى بيلاتو كيف أن احمد الثاني اتخذ موقفاً تجاه مملكة الصقليتين، وطلب من أجل تجديد المعاهدة مبلغ 50 ألف سكوين بالإضافة إلى الإتاوة السنوية، وهي 5 آلاف سكوين. اما نابولي فكانت في حالة سيئة بسب تورطها في الحرب ضد الإياليين الآخرين، ولذلك طلبت نصيراً من الباشا الجديد، مسببة بذلك توتراً في العلاقات استمر زمناً طويلاً (رسالة أغوستينو بيلاتو المؤرخة في 3 من يونيو).

(2) في الواقع ان احمد لم يتخل عن السياسة كما ذكر المؤلف، بل لعب دوراً خطيراً في الحملة الأمريكية على ليبيا، لقد تعرف أحمد في تونس على القنصل الأمريكي وليام إيتون، وقامت بينها صداقة وعندما اشتد الخلاف بين يوسف وأمريكا سنة 1801 حاولت أمريكا مساعدة احمد في القيام بانقلاب والاستيلاء على الحكم، بما تقدم له من مساعدة عسكرية وبحرية، وما توفره له من أموال، وإزاء هذا الوضع الجديد ارسل يوسف إلى اخيه احمد يعرض عليه الولاية على برقة، وعلى ان تكون قاعدته بدرنة، وارسل إليه أربعين شخصاً لمرافقته إلى مكان عمله الجديد. واسرع القنصل إيتون ينصحه برفض قبول العرض، وان في الأمر مكيدة واعطاء سلفاً آخر من المال، واتفق مع إيتون على ان يتسلل إلى مالطة حين توقف المركب بها وهو في طريقه إلى درنة، والإقامة بهذه الجزيرة وأكدت له أمريكا الحماية والمساعدة أكثر مما يتمتع بها في تونس، وفي مالطة سرح احمد الحراسة التي بعث بها إليه اخوه، وانتظر مساعدة أمريكا، وأخيراً نقل في ابريق الإنجليزي إلى درنة، وكان ذلك في اواخر سنة 1802، وفي درنة انقضت عنه اتياعه، ونسيه اصداقاه الأمريكان، وكانت تهده محاولات اخيه للقبض عليه ولذلك فر إلى مصر، واندس بين المالك حتى لا يقبض عليه الاتراك حكام مصر إذ ذاك (المراجع).

ومهما يكن من أمر التكنهات التي تستنتج من ماضي يوسف باشا المضطرب، فقد كان حكمه يناقض كل التوقعات. كان عادلاً ودبلوماسياً محنكاً، وتمكن ان يخرج الايالة من حالة العوز المؤسفة، إلى وضع مزدهر يوازي إن لم يبق عهد أحمد الأول.

لقد أوفدت البندقية خلال توليه الحكم أمير البحر طوماسو كوندولير للتوصل إلى اتفاق مالي بشأن الاتاوة السنوية، وتعديل بعض المواد في معاهدة سنة 1764.

ووصلت فرقة كوندولير إلى طرابلس صباح 10 من يولية 1795، واراد أمير البحر التشاور أولاً مع بيلاتو، عن طبيعة ومطالب الأمير الجديد، وزار بعد ذلك الباشا، الذي استقبله بلطف غير معتاد، والرسالة التي شعر يوسف في نهاية المقابلة بضرورة ارسالها إلى الدوج تعبق بعبارات اللطف والمجاملة، فقد جاء فيها:

«بين كافة القادة الذين جاءوا، لم نر مثله أبداً من ييدي كامل الجهد، لدرس وسائل توفيق الصداقة بين الحكومتين، ولم يسع إلا لتنميتها، مديراً كل ما من شأنه ان يتناسب مع مصالح الدولتين، وتقديراً له فقد وافقنا على مطالبه، وقد اكتشفنا ما يتمتع به من فكر ثاقب وذكاء»⁽¹⁾.

وهكذا فقد كان الباشا سعيداً لتسلمه الاتاوات السنوية، ولم يرغب كوندولير ان ينال على مجامده، وإن يكني بمجاملة ولطف الباشا معه، فقد كان عليه ان يؤكد سريان المعاهدة التي مر عليها إحدى وثلاثون سنة، مع تعديل للمادة 11 منها التي تفرض إعادة أي رقيق يلتجئ إلى مركب بندقية. وفي هذا الاجراء تجاف لأصول اللياقة تجاه علم البندقية، وتعارض مع نصوص المعاهدات المعقودة مع الدول الأخرى، وبالإضافة إلى المعاهدة نفسها، يكون للبندقية نفس المعاملات التي يتمتع بها غيرها، ويحق لها ان تنعم بالامتياز والاعفاء اللذين قد يشملهما رعايا دول أخرى، وسواء كان ذلك من أجل ازدهار التجارة، أو لأي وجه آخر. وأخيراً للعمل على إيقاف نهم القراصنة الطرابلسيين حتى لا يصيب أذاهم ملاحاة البندقية.⁽²⁾

أما القنصل وقد تحمس امكان الوصول إلى اتفاق حول هذه النقاط، فقد رجا كوندولير ان يحضر المناقشة مع يوسف، لاعطاء الصفة الرسمية للمقابلة، وقد استقبل الأميرال بسبع وعشرين طلقة، بدلاً من إحدى وعشرين طلقة المعهودة.

ولم يقدم الباشا يده للتقبل المعتاد، وشرع فوراً في المناقشة، ولكنه بعد ذلك أوقف التفاوض لاسباب غير واضحة، وأجل الاجتماع إلى ما بعد بضعة أيام، وبعد أيام قليلة انتهت

(1) رسالة يوسف إلى الدوج في (الوثائق النفرقة دبلوماسية وخاصة) مطرود 764 رقم 2144

(2) تقرير اعوسطينو بيلاتو المؤرخ في 1 من يولية 1795

المفاوضات بامتحان كامل من قبل البنادقة.⁽¹⁾

اما فيما يخص الاتاوات السنوية، والهدايا المفروضة من الباشا، فقد استطاع كوندولير بدهائه ان ينقص المبلغ المطلوب إلى 3500 سكواين سنوياً، بالإضافة إلى مئتي سكواين إلى علي باشا العجوز، و800 سكواين إلى الوزراء. وليس في هذا حمل ثقيل على الجمهورية، إذا ما علمنا أهمية الصداقة مع الايالة، في وقت بدأت فيه تبني اسطولها، وتعود إلى المسرح مرهوبة الجانب، محترمة في ظل هذه الحكومة القوية.

ولهذا النجاح بالطبع ابلغ دلالة، ففي هذه السنة بالذات (1795) أي قبل سنتين فقط من غروب دولة البندقية، استطاعت هذه ان تحرز بواسطة حكماها على تكافؤ مطلق، مع الدول الأوروبية تجاه إيالة طرابلس.

لقد انتهى بيلاتو اعماله في هذا المنصب بعد استيفاء مهمة كوندولير لصالح البندقية، وقد قضى في طرابلس ثلاث عشرة سنة.

وخلال الفترة بين سفر بيلاتو ووصول بتسي قام باعمال القنصلية شخص يدعى غارفارا، وكان سمساراً (مستقيماً وبارعاً).

اما الدول الأوروبية فلم تكن تنظر بعين الرضا إلى الوضع الذي نشأ في الايالة بعد أن اعتلى يوسف باشا على عرش طرابلس، وهي الدول التي لها مصالح في البحر الابيض المتوسط. وكان يوسف في بداية حكمه مسلماً مكرساً للجهل لوضع أمور الايالة في نصاها الصحيح، وقد خرجت من الحرب الأهلية تعاني وضعاً يزخر بالآلام والكوارث، ولكنه مع مضي الزمن أخذ يكشف عن حقيقته، مسيراً باستمرار القرصنة البحرية، ملحقاً الضرر بتلك الدول التي لم تعترف به. وليس هذا فحسب، لكن الأحداث المتزايدة ضد السويد، ومملكة نابولي تجعلنا ندرك ان الباشا يريد الحرب مها كان الخن، وأنه لا يزال يجري في جسمه دم تلك الارومة المولعة بالحرب التي ينتمي إليها. وجاء في رسالة هامة لنائب القنصل بتسي: «ان الخطأ يعود إلى الدول نفسها، التي كان عليها ان تفضل طريق القوة كي يثوب إلى رشد، وتحد من طبعه المتعالي، وقد اصبح لا يطاق بعد تنصيبه، دون ان تترك اتباع الاساليب الودية.

إنه فتى غير مجرب، وقد أوحى له غروره انه عظيم، انه لا يفكر أبداً في الاخطار التي

(1) تراجع المواد التي أمرها كوندولير في الملحق (الوثيقة رقم 40)

ملاحظة: كتب ميكاسي (المرجع المذكور ص 141) استناداً إلى رسالة القنصل لوكانس المؤرخة في 1795/7/28 ان كوندولير قد دفع ائاة سنتين عن احتكار ملاحات اوكانس، ولكن سبق أن رأينا ان عقد احتكار الاملاح قد حل سنة 1784، أما المبلغ الذي دفعه كوندولير إلى الايالة فيمثل الاثابة السويدية التي تخص لها البندقية. مثلها في ذلك مثل بقية دول أوروبا، لضمان تجارتها من القراصنة الطرابلسيين

يتعرض لها بسبب سلوكه السيء، وطغمة المستشارين الذين لا يملكون أية خبرة يحيطون به، ويهتفون لأي اتجاه يذهب إليه، إثارة للشر، أو رهبة وخوفاً، ولا يسكتون عن إثارة آرائه الجريئة، موحين إليه أن الوسيلة الوحيدة لانتشال هذا البلد من الانهيار البالغ الذي أصابه، هي ممارسة القرصنة ضد ملاحه الدول الأوروبية حتى تنجح إلى اشتراء السلام بثمن باهظ، إذا ما فضله على الحرب. لقد تغلبت على يوسف المصالح الذاتية، ولا يسعى إلا للثراء على اسلاب رعاياه، وقد أثقلهم بالضرائب، ودمر التجارة بفرض رسوم عالية على دخول وخروج البضائع، وكثير من القوافل التي اعتادت حمل سلعها إلى هنا، غيرت طريقها متجهة ببضاعتها إلى أماكن أخرى، بعد أن ضاقت بالاجراءات الجديدة الضارة.⁽¹⁾

ولم تنقطع أعمال التحكم والعنف ضد الدول الأوروبية، فقد أمر بتحطيم الساريتين بقنصليتي الدانيمرك و نابولي، و أعلن الحرب على الدولتين لأنها لم ترضخا إلى مطالبه المالية. وقبلت الدانيمرك التحدي في هذه المرة، وبعد أن رحلت قنصلها بعثت بأسطول صغير بقيادة الربان فيشر، فحاصر الميناء، وتمكن من إلحاق سلسلة من الخسائر بالأسطول البحري الطرابلسي.

وتضايق يوسف باشا من ذلك، وقرر أن يقوم بعمل لفك الحصار، وطلب من بتسي أن يبيعه سفينة من سفن البندقية كانت راسية بالميناء، وعندما رفض نائب القنصل، عمل على تخويفه مهدداً بالحرب، واحتجاز السفينة، والقبض على الملاحين، وعليه هو نفسه حتى استسلم للأمر.

واعطى الباشا للقنصل إقراراً بتبين منه الاعتراف (بالعمل العنيف) الذي تعرض له⁽²⁾. وأرسل فيشر قبل هذا رسالة إلى كل القناصل المقيمين بطرابلس، يبين فيها الهدف من هذه الحملة، واضطراره من أجل ضمان النجاح أن يقبض على كل مركب يدخل إلى طرابلس أو يخرج منها⁽³⁾. والصعوبات المتزايدة التي نزلت على المدينة أجبرت يوسف على الإذعان بالرغم

من التظاهر بالرغبة في المقاومة إلى النهاية⁽⁴⁾. ولم تطفح نوبة غضب الباشا على الدانيمرك فقط، فقد تبين أنه لا يريد أن يحترم أية دولة.

إن كل سفينة تقع بين يديه تنتهي مسروقة أو مصادرة، والأسر للبحارة التعساء لقد اختلس حمولة ابريق امريكي كان متجها إلى الجزائر، ثم رد كل شيء، خوفاً من انتقام الإيالة المعنية، أو الولايات المتحدة، خاصة وأنه كان يتوقع النجاح في عقد معاهدة صلح وحسن وفاق مع الوزير الامريكي، و ينتظر من ورائه تسلم نصف مليون قطعة ذهبية.⁽²⁾ كان بتسي، نائب القنصل مطمئناً، طالما تسير علاقات البندقية في طريقها العادي، بالرغم من اعتقاده بأن قيام البندقية باستعراض قوتها سيكون مفيداً تجاه تحفظ يوسف القره مانلي المقصود.

ولكن أيام البندقية أصبحت معدودة، ولم يعد بوسعها القيام بتنظيم أية حملة. مرت سنة 1796 وبعض من سنة 1797، وفي أول أيام شهر مايو استدعى الباشا بتسي ليبرر ما يشاع من عداوة تبديها البندقية لحكومته، وأضاف يوسف باشا قائلاً: إنه مصمم على إعلان الحرب، حتى تغير من موقفها.

ويرد بتسي ولكنه يفضل بعد ذلك الإستئذان، فقد رأى أن السيد متوتر المزاج. وتقابل بتسي بعد ذلك سرّاً بالوزير الأول الكيخيا، وكان صديقاً للبنادقة، ونفحه مائة سكويين. وفي المقابلة التالية وجد أن يوسف باشا قد تغيرت نظرتة، وأظهر أنه مقتنم بالأسباب التي ابداهها بتسي الذي كان يحاول أن يقنعه لاعتبار جميع من يسعون لتوريطه مع البنادقة اعداء له، فقل هؤلاء الناس لا يودون إلا أن يروه متورطاً في شؤون خطيرة، ووعد بتسي بأنه سيسعى أيضاً لتبعث البندقية إليه بالإتاوة السنوية المعتادة في اقرب وقت.⁽³⁾

لكن اتاوة 1797 لم يكتب لها أن تصل أبداً، وهذه هي المرة الأولى التي لم تف فيها البندقية بالتزاماتها، وكانت المرة الاخيرة أيضاً.

اما الرسائل اللاحقة فكان ينبعث منها منتهى الأسى، فقد احبط بتسي علماً بسقوط الجمهورية، وحتى يستمر في منصبه توجه إلى (المواطنين)، في لجنة الفنون والتجارة. ولم يتسلم أي خبر بعد الرسالة المؤرخة في 17 من مايو 1797 التي أفادت (بتغير الحكومة وقد تم بنجاح). لقد كان بتسي يسعى بكل ما أوتي من قدرة ليؤكد للباشا نوايا الحكومة الجديدة، التي لن

(1) يفيد بتسي في رسالته 1797/5/29 بشروط الصلح بين طرابلس والدانيمرك: 7 آلاف قطعة ذهب تدفع للباشا و3000 للوزير، وارسال سفارة إلى الدانيمرك كل أربع سنوات من أجل الهدايا المعتادة، وهذه شروط لا تشرف الدانيمرك.

(2) رسالة بتسي بتاريخ 1796/9/22.

(3) رسالة بتسي المؤرخة في 1797/5/15.

(1) من رسالة نائب القنصل ج. بتسي المؤرخة في 14 من مايو 1796

(2) من رسالة لبتسي مؤرخة في 21 مايو 1797

(3) فيما يلي نص الرسالة المشار إليها: «إلى كافة القناصل المقيمين بطرابلس الغرب، بما أن باشا طرابلس قد سمح لنفسه في وقت السلم بأن يأمر بالإستيلاء على مركب سيدي الملك التي كانت تبحر مطمئة في خلال الثقة بالمعاهدات، فقد أرسلني بقوات إلى هذه الأرجاء لحماية التجارة من اعتداءات مماثلة.

وقد دخلت، بناء على أمره، في مباحثات دون جدوى لاستعادة الوثام وسلامة الملاحة، وأبني مضطراً إلى حصار ميناء طرابلس ومبشرع فيه يوم 8 من يناير من السنة القادمة حيث تنتهي الهدنة المبرمة بين قنصل الملك والباشا، وبناء على ذلك أتشرف بأن أبلغ سيادتكم أنه اعتباراً من يوم 8 يناير سيقبض على كل سفينة تدخل إلى أراضي طرابلس أو تخرج منها، ولي الشرف، وبكامل الاحترام، فيسرك قائد القوات البحرية الدانيمركية بالبحر المتوسط. من متن الفروقات لافتي (٢) 29 من نوفمبر 1796».

تحيد عن الالتزامات الواردة بالمعاهدات القيمة. إلا أن يوسف باشا قد بدت عليه آثار القلق، وكان يطلب أدلة، وبهيمه قبل كل شيء تسلم الإتاوة السنوية، التي تصل إليه خلافاً للمعتاد. وآخر رسالة لبتي بتاريخ 31 من أغسطس 1797 كانت صحيحة استغاثة، ووددت أن أقول صحيحة مكروب، كان آخر ممثل للجمهورية يجهل كل شيء، لم يعد يدري ما يجب أن يعمل، فكيف له أن يطمئن الباشا وقد علم على ما يظهر كل شيء:

«بذلت كل جهد لأطمئنه، ولكنني استنفذت كل الوسائل لهذا الأمر، فإذا لم يصلني منكم ما ينير سبيلي فسأبقى في ظلام حول كل جزئية بعد خطابكم المؤرخ في 17 من مايو 1797»⁽¹⁾ لكن الفوضى قد سادت البندقية، وقاربت الفترة القصيرة من الاحتلال الفرنسي نهايتها، في مدينة كامبوفورميو. فمن كان يفكر في القنصل المسكين، في مثل حكومة قد غربت إلى الأبد؟

ووثائق ما يسمى (لجنة الفنون والتجارة) التي جاءت لتعوض بجدارة ديوان الحكاء الخمسة، لا تقدم أي بيان عن مصير بتي. ويروي لنا ميكانيكي⁽²⁾ أن باشا طرابلس عندما تأكد لديه في شهر ديسمبر 1797 سقوط الجمهورية أمر بإزالة السارية من مقر قنصلية البندقية. وأوقع الحجز على اثائها، بحجة أنه دائن للبندقية.

وبهذا انتهت تلك القنصلية التي ابتدأت سنة 1764، ودامت بلا انقطاع مدة ثلاث وثلاثين سنة، وأحسن تباها سمعة البندقية عالية إلى آخر لحظة. ويذهب في التفكير إلى الكلمة المروعة التي قالها حسن بك، الابن الأكبر لعللي باشا، والعدو للدود للبندقية، رغم أنني لا أحملها على المعنى المطلق قال: «إن الصلح مع البنادقة يشكل عهداً محتوماً، منه بدأ الانهيار الجارف للبلاد».

لقد كافح ذلك البك نفسه بكل قواه، للوصول إلى الغاية وهي (هزّ النير الثقيل الذي وضعته المعاهدة مع الجمهورية على كاهل قرصته).

فلقد عجز الباشا وليس هذا فحسب، بل إن عمل أنطونيو بيلاتو الدبلوماسي قد جعله يذعن لإرادة البندقية، وحتى قبيل سقوطها عرفت كيف تحترم، وخاصة كيف تفرض احترام المواثيق المعقودة مع حكومة مخادعة غادرة (ولدينا ألف دليل).

ومع هذا، يجب أن أقول مع الأسف إن ذلك ليس نتيجة لنفوذ قوتها، فهناك دائماً شيء من التباهي فيما يجب أن يكون استعراضاً للقوة، في مثل الحملات البحرية الشهيرة ضد

(1) نقلت بلحق هذا الفصل الرسائل الخمس الأخيرة من قنصل البندقية. وتاريخها من 5/26 إلى 1797/8/31.

الإيالات.

وإذا ما قدرنا الناحية التاريخية (باستثناء حملة إيمو ضد تونس) تبقى الأخرى كلها غير ذات قيمة. وإذا كانت البندقية دائماً حتى خلال سنوات انهيارها تهابها الإيالات وتحترمها، وخاصة طرابلس، فذلك يعود - حسب رأي المتواضع، وأقولها مرة أخرى - إلى الحكمة السياسية لممثليها، الذين عرفوا كيف يحافظون على ما بقي بأيديهم من منافع قليلة، وكانت المعجزة الأخيرة للبندقية.

ملاحظات

خطاب جيوسي بتي إلى حكاء التجارة الخمسة

بتاريخ 26 من مايو 1797

سادتي اصحاب السعادة

ارفق لكم طي هذا صورتين من خطاتي المؤرخين في 4 و14 الجاري، ويشرفني أن أضيف إلى علمكم وصول سفينتين مسلحتين كبيرتين إلى هذا الميناء، بعث بهما السلطان هدية إلى هذا الأمير، ورسا هنا مواطننا الربان لامينو باناه، وجاء معه على هذه السفينة السفير الشهير وكابو جي يحمل فرماناً وسيفاً من السلطان إلى الباشا، ولم يجد المذكورين أولاً ولا هذا الأخير عائقاً من حصار الدانيمركيين، وتمكنوا من التخلص منهم وكانوا يتجولون قرب هذه الشواطئ.

لقد اقتربت الفرقة الدانيمركية المؤلفة من فرقاطة وابريق وشباك كثيراً من هذا الميناء في الأيام الماضية، وفكر الباشا، اعتماداً على قوته، في الهجوم عليها أملاً في الاستيلاء، بتفوق قواته، على سفينة من سفن الأعداء على الأقل، وليستطيع أن يدعم مطالبه، وحتى توسيعها. ولهذا الغرض أخرج خمسة من سفنه الحربية الهامة، وقد ملئت بالرجال وجاءت الفرقة الدانيمركية للمواجهة، واحتدمت معركة بالمدفعية والبنادق، وكان يمكن أن تكون معركة حاسمة، غير أن ظلام الليل قد فصل بينهما. لقد تعرضت مراكب الطرابلسيين إلى بعض الاضرار، هذا بالإضافة إلى العديد من الموتي والجرحى. لقد كان بإمكان الفرقاطة الدانيمركية أن تفعل أكثر مما عملت، لو كانت إلى جانبها قوات مناسبة، إذ أن الابريق والشباك صغيران، والطرابلسيون من جهتهم لو توفرت لهم قيادة أفضل لامكنهم أن يغنمو بعضاً من سفن

الاعداء، ولقد اعتقد الباشا انه قد تم طرد قوات العدو، وانه المنتصر، إذ قد اختفت عن الأنظار، ولكنه فوجيء عندما عاد العدو في اليوم التالي ليتابع الحصار، فاهتاج كثيراً وأقسم ان يعيد الهجوم على الفرقاطة مهما كان الثمن، واعد كل سفينة حربية كانت في حوزته لهذا الغرض، وهدد بوحشية الرئيس إن لم يوقفوا في مهمتهم، ولم ينس ان يبعث فيهم الروح بالهدايا الثمينة. وحتى ينجح فيما ابتغاه طلب مني مراراً ابتاع مركب المواطن البندقي الربان باناه المذكور سابقاً، لسلحها ضد اعدائه. وقد أجبته انه لن اسمح مطلقاً بمثل هذا البيع الذي ينافي الاجراءات الرسمية، وان سياسيًا هي التزام الحياد التام. فذكر لي امثلة مختلفة، منها البارود الذي زود به المغتصب سيدي علي (برغل) والسفينة الكبيرة التي بيعت في تونس لتسلحها واستعمالها ضد المغتصب، وأضاف إلى ذلك المساعدة المتحيزة التي قدمها المرحوم والده إلى القوات البندقية خلال الحرب مع تونس، خلافاً لتعاليم الإسلام. ولم أتخل عن افهامه بأن الأمرين الأولين حدثا دون علم السلطات العامة، وقد اعلنت عن عدم موافقتها. اما ما يتعلق بمساعدة السفن الحربية التابعة للبندقية فهي متبادلة، ومثلها تقدم إلى قراصنة عندما يرسون في موانئ تابعة للبندقية، كما حدث بالنسبة (لأبو مزراق) عندما ذهب آخر مرة إلى كورفو.

وإزاء مقاومتي القوية والسليمة عرف انه لا يتغلب عليها إلا بالقوة، فقال لي: مادمت لا أريد تلبية طلبه طوعاً، فسيعلن الحرب على جمهورية البندقية، وبذلك يستولي على المراكب ويسترق جميع البنادقة المقيمين هنا، وسأكون أنا اولهم، وسيكبلني بالحديد، وقد يضطر حتى إلى نزوات وحشية أخرى. ولا تخفني مثل هذه التهديدات. واعتقدت ان واجبي يحتم علي عدم التساهل فيما منعه علي الجمهورية، وتقديراً لما في انتهاك الصلح من ضرر على المصالح. وضرورة تفادي القطيعة كلما كان ذلك ممكناً فقد استعملت مختلف الوسائل المناسبة لمنع الحرب، ولكنني لم استطع الافلات من الاستجابة المكروهة لطلب المركب، وقد وعدني الباشا ان يعطيني كتاباً يبين منه الأسلوب العنيف الذي اتبعه معي للحصول على الموافقة. وكان علي أن ألزم الربان باناه بأن يضع المركب ومعداته تحت أوامر الباشا، وهذا ما فعله فعلاً واستولى عليها الباشا، ورفع على ساريتها علم طرابلس.

وقال لي الباشا بعد الاستيلاء القسري على المركب بانه ينوي تسديد الثمن في حدود مناسبة وعادلة، وحيث علم ان الربان كان يعتزم بيعها في الاسكندرية بمبلغ 25 ألف قرش سلطاني، فقد أفهمني انه سيدفع في هذه الحدود، ويتضمن المبلغ ثمن ابريق صغير من أملاكه، اعطاه للربان المذكور. فقلت ليس لي أن اتفاوض في الثمن، فقد اجبرت أن أتخل له، ضد ارادتي عن المركب، وبالرغم من ذلك فقد بينت له الظروف التي ادت إلى استغناء الربان عن المركب في الاسكندرية، وكانت تختلف كل الاختلاف عن الظروف الحالية، لقد كان معرضاً لاعتداء

الجزائريين، اما الآن في حوزته فرمان من السلطان يجعله في مأمن لبعض الوقت من السفن المسلحة، ويمكنه أن يحصل على أجرة مفيدة عن رحلة من ازمير إلى هولاندا. وبالرغم من هذه الأسباب فقد كان يعتقد ان ثمن المركب بالمبلغ المذكور جيد جداً، قائلاً انه قديم ومستعمل لمدة طويلة، وأرى من الأولى تسلم المبلغ عندما يجري الدفع إلى الربان، حتى إذا كانت مطالبه أكثر بكثير من هذا المبلغ، والرفض يزيد الأمر سوءاً ويغضب الباشا، وهو سهل الإثارة.

ورغبة مني في تمكين الربان باناه من السفر، ومعه بخارته الكثيرون وامتعته وحيث لا تتوفر هنا أي حمولة إلى اوربا، فقد رأيت من المناسب ان ازود السفينة المعطاة له من الباشا بجواز مرور حتى يسافر بدون عوائق، ويكون تحت أوامر هذا الديوان.

وللمصلحة العامة والتزامي نحو الخدمة العامة قاداني في هذه الظروف العصبية وجعلاني أومن بجذوى ما عملته، واطمح في ان اتلقى من هذا الديوان العالي ما يطمئنني عن الانسجام الذي يستحقه ملكي، ولي الشرف أن اعلن عن ولائي مع مزيد من الاحترام لسعادتكم.

طرابلس الغرب 26 من مايو 1797 جيبوسي بتسي - نائب قنصل

خطاب من جيبوسي بتسي بتاريخ 29 من مايو 1797 إلى حكام التجارة الخمسة

إن عدم التوفيق في مهاجمة الفرق البحرية، والأضرار التي اسفر عنها حصار هذا الميناء والسماح لمركب فرنسي بالدخول وكان متجهاً إلى الشواطئ التونسية، والترصد للمقرصة، وصعوبة وجود مراكب في هذا البحر للدانيمركيين حالياً، بالإضافة إلى مجيء كابو جي يحمل رسائل ضغط من الكابودان باشا لصالح الدانيمرك، كانت هذه كلها اسباباً جعلت الباشا يمتنع إلى الصلح. فقد أذن للقنصل بالنزول إلى الأرض وكان على متن الفرقاطة، وبعد مفاوضات مختلفة تم عقد الصلح بالشروط التالية: يدفع (الدانيمرك) سبعين ألف قطعة صلبة (ذهب) إلى الباشا فوراً لابرام معاهدة الصلح، وتدفع كذلك ثلاثة آلاف للوزارة، وتوجه الإيالة إلى الدانيمرك سفارة كل أربعة اعوام لغرض نقل هدايا ثمينة للباشا، اقتداءً بالرئيسين موجودين بمالطة في حالة استرقاق، الهدية القنصلية التي يوزعها القنصل كالعادة عند تعيينه.

وفي مقابل كل هذا يمتنع الدانيمركيون بتلك الامتيازات التي تتمتع بها الدول الاوربية الاخرى. وبعد الانتهاء من الاتفاق على كل تلك المواد، رفع العلم الدانيمركي على القنصلية، ونزل قائد الاسطول إلى البر، واحتفى به الاحتفاء المعتاد. وللباشا الحق في ان يكون راضياً على هذا الصلح، وقد عاد ميناؤه طليقاً لمزاولة القرصة، وهو يستعد لمزاولتها بقوة وتوسع شديدين،

واعد لهذا الغرض فرقة ستخرج قريباً، والظاهر ان الباشا يهدف إلى ضرب السويديين الذين لم يلبوا ما بقي من طلباته. وتضم هذه الفرقة المذكورة المركب المشهور الذي اخذه الباشا من المواطن الريان باناه، وكان الكابو جي الذي قدم من أجل شؤون الدانيمرك قد كلف أيضاً بمطالبة هذه الحكومة بالأموال والتجارة للمركبين الدانيمركيين اللذين نهبوا في باتراس من قبل قرصان طرابلسي.

طرابلس الغرب في 29 من مايو 1797 جيوسيبي بتسي - نائب القنصل

خطاب جيوسيبي بتسي بتاريخ 4 من اغسطس 1797

حرية - مساواة

أيها المواطنون،

عندما كان يغمرني الشك الناتج عن التقارير المزيفة التي تصل إلى هنا، وقد تحيرت في حقيقة المصير الذي لقيته حكومتنا، وصل إلي في الوقت المناسب لتهذه نفسي المخطمة كتابكم المؤرخ في 17 من مايو الماضي الذي تحيطوني فيه علماً بالتغيير الذي جرى هناك، في ظروف سعيدة. وبتسلم كتابكم المذكور آنفاً استطعت ان استجيب لما يبحث عنه الباشا، وقد أوهموه بألف حادث جميعها تخالف ما طراً من تغيير حقيقي. وقد أفادني بعد ان علم بانبعائنا هذا، أن صداقته لجمهورية البندقية بعد الحدث العظيم، ستزداد مائة ولم اتوان انا من جهتي عن ان اعده باسم البندقية انسجاماً مائلاً قوياً ودائماً.

وانتي ايها المواطنون، دائماً رهن اشارتكم، وسأستمر في ممارسة مهامني القنصلية مهما صعبت بكل إلزام واخلاص، وسأسير على ما تأمروني به لأحظى بموافقتكم، وهي أكبر مواساة لي في القيام بهذا المنصب الصعب. ومن المناسب، أيها المواطنون، أن أضع تحت نظركم حالة الشؤون العامة في الوقت الحاضر، فطبيعة هذا الباشا المضطربة قد تسوء ما لم نجد علاجاً سريعاً، ولعلكم ادركتم من خطاباتي التي كتبته إلى ديوان التجارة السابق المطالب المحففة لهذا الأمير، والتي ترتبط بما وقع للريان البندقي كزائتي، وحيث ان الموعد الذي حدده لي الباشا للحصول على رد قد انقضى منذ وقت، فقد ظل لا يتوقف عن تعذيب دون انقطاع بالإستفسار عن تحقيق طلباته التي تقدم بها على أسس عادلة كما يعتقد، إن الظروف التي قامت هناك التي عرضت عليه والتي حالت دون التفكير في مطالبه كانت السبب في توقف ابداء غضبه حتى الآن، ويجب ان نضيف إلى مطالبه تلك، تأخر الإتاوة السنوية التي قد مضى

أجلها، وهذا أمر قد حير جداً. إن مثل هذه الأسباب وغيرها مما يدعي انها كانت بينه وبين حكومتنا السابقة، والتي يمكنكم ان تطلعوا عليها من مراسلاتي مع ديوان التجارة السابق، والتحريض الذي يمارسه عليه وزراؤه، كل ذلك جعل الباشا يعدل من مفهومه لدولة البندقية، لو لم أقم بتصريف مفيد مستعملاً أنسب الوسائل التي تلهمه عن تنفيذ قراره الضار. لقد عرضت على ديوان التجارة السابق أيضاً في كتابي المؤرخ في 26 من مايو الماضي الأساليب العنيفة والغريبة التي اتبعها هذا الباشا، ليرغمني على بيع سفينة المواطن الريان باناه، وقد أخبرني أخيراً انه سيسدد ثمنها عندما تصل إليه الإتاوة السنوية.

وكما سبق الإفادة فإنه من الأنسب ان تصل إلى هنا قوة بحرية، يحمل قائدها الإتاوة السنوية، ويكون مخلصاً بتسوية أي خلاف، وقرار الصداقة التامة مع هذه الإيالة التي يستعجدي فيها الباشا الاعذار، لطرح مطالبه الضارة بمصلحتنا. وقد ساء ان ترم معاهدة الصلح مقابل هدية ضئيلة بالنسبة إلى ما ناله، وما يطمح إليه من الدول الأوروبية. وإذا ما تأملنا سلوك الباشا في الماضي حيال الدول المسيحية، والنجاح الذي أحرزه بناء على أي نزوة من نزواته، فلن يدهشنا أي اتجاه يحجف قد يسير فيه.

ويمكننا أن نطلع على نموذج جديد من خلقه من خلال معاملته لدولة السويد. ولم يمض زمن طويل منذ ان ابرمت هذه الدولة اتفاق الصلح مع هذه الإيالة عن طريق نفوذ الباب العالي، ولم يبق للباشا من مطالب سوى بقية من هدية. واخرج قراصنته ساخراً من تدخل الباب العالي، وقد كسب وزارتها بما قدمه من هدايا فاخرة، في تسع قطع، أربع يحمل كل واحد منها من 20 إلى 30 مدفعاً.

واعتماداً على الثقة في جوازات السفر المعتادة، سمح بنهب أي مركب سويدي، وقد اقتيد ثلاثة منها إلى هنا. وأمر قراصنته كذلك بان ينهبوا سفن الدول الأخرى، منها سفن باتافيا⁽¹⁾ بعد ان التزم رسمياً مع قنصل فرنسا بالأبى يمارس أبى قرصنة ضد هؤلاء، إلى ان تصل إحدى سفنها لبحث مسألة الصلح، وعندما بلغ إلى علم القنصل ما قام به الباشا استعمل اشد ضغوط حتى عاد للمحافظة على الإلتزام.

إن التقلبات القاسية والمؤسفة التي تقدمها هذه البلاد ليس أقلها بلاء المرض المعدي الذي انتشر هنا، وقد ابتدأ يحصد الأرواح، لكنه الآن قد توقف تماماً بسبب الحر الشديد، إلا أنه قد تركنا في خوف شديد من ان نراه وقد عاد بعد قليل من الزمن، كما يحدث عادة. وقد توفي من هذا المرض عدد من البنادقة المقيمين هنا، وغيرهم ممن قدموا من الشرق

(1) باتافيا = مدينة تقع إلى الغرب من نيورك، يسكنها في الغالب هولنديون.

هائمين على وجوههم، بسبب نقص الاستخدام على السفن بسبب ظروف الحرب الحالية، وفقد الكثير منهم القدرة على الحصول على المساعدة الضرورية لمكافحة هذا الوباء الفتاك، ورأيت أن اكرّس نفسي لذلك حيثما دعت الحاجة، لمساعدة المرضى حسب الاستطاعة، ولترتيب دفن الذين قضى عليهم الوباء، وبما أن عدداً من الاشخاص لا يزال يعاني منه، فإني احتفظ أن ابرز لكم عند نهاية المرض قائمة بالمصاريف التي تكبدتها، وأنا على يقين بأنني سأحصل من الخزنة العامة عن طريقكم على تعويض، كما أرجوكم في نفس الوقت أن تساعدوني على تسديد المبلغ الذي أنفقته من أجل حاجة الخدمة العامة إليه، وذلك حسب ما جاء في خطابي الموجه إلى ديوان التجارة سابقاً، في أوائل يونية الماضي، وضيق حالي لا تسمح اطلاقاً بالمزيد لانتظار الدفع.

وأؤكد لكم أيها المواطنين، استعدادي التام للقيام بكل ما يهم الخدمة العامة، وأرحب بتعليقاتكم المتكررة، للهداية في الطريق.

تحية الأخوة من

جيوسي بتسي - نائب القنصل

طرابلس الغرب في 14 من اغسطس 1797 - السنة الأولى من تحرير البندقية.

خطاب جيوسي بتسي المؤرخ في 7 من اغسطس 1797

حرية - مساواة

أيها المواطنون،

لا اخفي عنكم شعوري بالذل البالغ، والألم الكبير، من جراء حرمانني التام من تعليقاتكم التي ينبغي أن تنظم اتجاهاتي، سواء كان ذلك فيما يخص التغييرات التي تمت بنجاح هناك، أم فيما يخص الخلافات القائمة مع هذه الحكومة، وهي التي تسبب لي القلق دائماً. وبعد خطابكم المؤرخ في 17 من مايو الماضي الذي اعلمتموني فيه عما لحقنا من تجديد، فقد بقيت في جهل مطبق عما أعقب ذلك الحدث الهام. وما احسب مثل هذا التغيير إلا ناتجاً عن قلة السمن القادمة إلى هذا الميناء، وأنا على يقين أن أول سفينة تظهر هنا قادمة من ايطاليا ستصل إلي عن طريقها خطاباتكم التي توجهني إلى الخط الذي يجب علي أن اسلكه لاداء واجبات منصبني الحالي.

وارفق إليكم، أيها المواطنون، صورة من خطابي الذي كنت قد أرسلته إليكم على نفس هذه الطريق أي مألطة، وأنا على صلة بها، واعلمكم بهذا عن نزاع جديد قام بيني وبين الباشا، وهو ما ضاعف من اسباب سخطه، وسيأخذ ذريعة لعمل ما يشعر به نحو دولة البندقية. ففي الايام الماضية دعاني لمقابلته، وقال لي: إن لديه تقريراً أكيداً، بأن إحدى سفنه المعدة للقرصنة بقيادة الرئيس مصطفي، قد اعتقلت بعنف من قبل فرقاطة تابعة للبندقية، في موانئ البانيا، منذ بعض الوقت، واضطر البحارة إلى الفرار، وأنه (أي الباشا) بناء على هذا يطالب الجمهورية أن تعيد قرصانه إليه، وأن تعوضه عن الاضرار التي لحقت به، بسبب هذا الاعتقال. فسعيت للحصول على معلومات بطرق خاصة عن حقيقة ما جرى، ولكني لم أتمكن إلا من معرفة غير واضحة بأن الرئيس المذكور ارتكب اعمالاً معادية للبنادقة في مياه الخليج، ولذا لم يفتني أن اردّ على الباشا بأنه إذا لم ينتج عن عمل قرصانه سبب قوي ما كان قطعاً ليتعرض للازعاج من قبل السفن الحربية للبندقية، فهم يحسنون معاملة أولئك القراصنة كاصدقاء، إذا ما التزموا بسلوك مناسب.

فقال الباشا: إذا ما حدث هذا فعلاً، كان على قوات البندقية أن ترافق قرصانه إلى هنا، وعندئذ يتم التأكد من تصرفه ذلك، ولن يقصر في تقديم الترضية إلى البندقية، إلا أن الأمر يختلف. وطلب مني أن أكتب إليكم أيها المواطنون، وقال انه لن ينتظر إلا الوقت الضروري اللازم لوصول هذا الخطاب إليكم، ووصول الرد منكم، وقد هددني في كبرياء إذا ما حدث تأخير سبب في عدم النظر في طلباته.

وأنا أكرر لكم أيها المواطنون ضرورة ظهور قوة البندقية هنا، لتخويف هذا الأمير الجريء، وانهاء كل نزاع معه، وإلا فإنه سيندفع في نزواته كما اغادني بالتأكيد.

لقد رأى أن يكتب خطاباً إلى الجمهورية ارفقه إليكم مع هذا، وستدركون منه مختلف اسباب ما يدعي من سخط ضد البنادقة. وقد كتب فيما مضى إلى ديوان التجارة السابق بذلك، ولكنني لم أشر إلى ما ادعاه من تصرف الريان البندقي، الذي يقول عنه الباشا انه كان سبباً في ما قام به المالطيون من الاستيلاء على جالوت قرصني له، وقد أثبت له بكل دليل زيف هذه التهمة، وهي من عمل احد العناصر الطرابلسية السيئة، بينه وبين الريان البندقي عداوة، وانتقاماً منه نسب إليه ذلك الأمر، لقد كان الباشا مقتنعاً بأن الأمر لم يحدث، ولكنه عاد إلى طرح الموضوع حتى يدعم حجته لمطالبة الجمهورية بالتعويض، فقد ندم على مصادقته على الصلح، كما سبق أن قلت، مقابل هدية زهيدة بالمقارنة مع ما حصل عليه من الدول الأخرى.

حرية - مساواة

أيها المواطنين،

موضوع هذا الخطاب أيها المواطنون هو إرفاق صورة من خطابي الآخر الذي كتبته إليكم بتاريخ 17 الجاري، ولأضيف إليه بأن الباشا ازداد قلقاً نحونا، حيث لم يرأي رد منكم حول شتى النزاعات القائمة معه، ومن التهديد الذي يلوح به دون انقطاع، هو قطع حالة الصلح إذا لم تتم تلبية مطالبه في أقرب وقت، وإذا لم تصل إليه الإتاوة السنوية التي فات أجلها، انني اقوم بكل ما يمكن لتهديته، ولكنني استنفذت كل الوسائل المؤثرة في هذا الخصوص ما لم يصلني ما ينير سبيلي من هناك، فاني في ظلام دامس بالنسبة لأي معلومات تفصيلية بعد خطابكم الذي تسلمته في 17 من مايو الماضي.

اني قلق لعدم تسلم تعليقاتكم، وأؤكد لكم في الاثناء كامل التزامي في كل ما يتعلق بهذا العبء الثقيل.

تحية الأخوة

ج. ب - نائب القنصل

طرابلس الغرب في 31 أغسطس 1797 - السنة الأولى لتحرير البندقية
إلى لجنة الفنون والتجارة البندقية

الوثائق

الوثيقة رقم (1)

خطاب الأب ماوريتسيو دا لوكا إلى الأب فورتوناتو دا فيرونا حول وضع وطريقة تحرير الأرقاء
البنادقة في طرابلس الغرب (10 من يناير 1695)⁽¹⁾ (متحف كورير المدني، مخطوط موروسيني -
جرعاني - ب 508 - السادس):

الأب المحترم كثيراً، والراعي القمين بالشأن والاحلال،
بوصول المركب (بنكو اسفيرا) موندو في اليوم الثالث من هذا الشهر تسلمت خطابكم
اللطيف جداً، واشعر بحرصكم على مساعدة هؤلاء الأرقاء المساكين من البنادقة، الذين يوجد
منهم عدد كبير. وفيما يخص النقطتين الأوليين فسأبحث إليكم مع نفس المركب (اسفيرا موندو)
قائمة باسماء كل الأرقاء البنادقة، من رعايا الجمهورية الجلييلة جداً، الموجودين حالياً هنا
بطرابلس. اما اولئك الموجودون بتونس أو الجزائر فلا أعرفهم ولا يمكنني أن أعرفهم إلا بعد
مرور بعض الوقت، فتلك الاماكن بعيدة عنا كثيراً.
أما فيما يخص النقطة الثالثة فأقول لكم إنني لا اعرف بالضبط النظام والكيفية والطريقة التي
يتبعها آباء الخلاص، بشأن اقتداء العبيد في تونس وفي الجزائر، إذ لا يأتي احد هنا من أجل
القضية والتي سأذكرها لكم في النقطة الرابعة. وقد استفسرت جيداً من اشخاص كانوا بتونس
والجزائر، يعرفون الكيفية التي يتفتدي بها أولئك الآباء العبيد، واقول لكم إنه بالنسبة للجزائر
يذهب الآباء الشالوثيون من اسبانيا كل ثلاث سنوات يحملون معهم مبالغ من المال، وهذه عادة
قديمية متبعة. وعمل إليها الأتراك كثيراً، ويقوم الآباء انفسهم ودون الاستعانة بالقناصل أو أي
واحد غيرهم، بالتفاوض من أجل اقتداء الأسرى، اما مع الجهات العامة أو مع الأفراد،
و يتفقون على قيمة المدية مع أسيادهم. وكل دهبوا إلى هناك، مكبهم اقتداء عدد لا بأس به،
ولا يذهب هؤلاء الآباء إلى تونس، ولكن هناك حتى الآن قسيس مبشر من نابولي يسمى
الاب فرانشيسكو لا فاتا، ومن مسؤوليته اقتداء العبيد من صقلية ونابولي، وترسل إليه مبالغ
كبيرة من السادة قضاة الخلاص بنابولي وصقلية، ويتم هذا الاقتداء بالكيفية التالية: إذا كان

(1) هذا الخطاب دليل على انه عند نهاية القرن السابع عشر لا يوجد في طرابلس ممثل رسمي لجمهورية البندقية، ويرسم
الأحوال المزرنة التي كانت تعيشها الزبالة، كمثال صحيح للوحشية.

الاقتداء بنحس عبيد (البيليك) أي الحكومة، فانه يستعين بقنصل فرنسا، أي ان القنصل هو الذي يفاوض على الفدية.

أما بشأن الأرقاء لدى الأفراد، فإنه قد يدخل هو نفسه في مساومة مع اصحاب العبيد، وقد يستعين بوساطة بعض اصدقائه من الأتراك. ويفتدي واحداً فقط ثم بعد وقت يفندي آخر، عندما يتعذر عليه اقتداء عدد كبير أو الأرقاء كافة، ولكن هذا الأب بسبب الحروب وخوفاً من ان تصيبه ظلامة فقد سافر.

أما هنا في طرابلس فإن التفاوض للاقتداء يجري في العادة بواسطة قناصل إنجلترا وفرنسا وهولندا، أو يقوم به اليهود، بناء على أوامر تصدر إليهم من مراسليهم في بلاد العبيد الأصلية، ويتم ذلك بالحصول على فوائد كبيرة يتحملها المشرفون على الخلاص، أو أقارب العبيد أنفسهم. وبخصوص النقطة الرابعة القائلة بتعيين شخصين هنا في طرابلس من رجال ديننا، أو حتى من أي دين آخر، أقول لكم إن هذا غير مناسب لأن هذا البلد صغير وفقير، وبكلمة واحدة هو بلد اللصوص، خاضع للمظالم، فإذا علم رجال الدولة في هذا البلد بوجود بعض رجال الدين يصرون على مال لاقتداء العبيد، وبسبب خبث بعض العبيد، أو لأي سبب آخر مهما كان تافهاً، يمكن ان يلحقوا بهم الضرر، بتجريدهم من اموالهم أو يسترقوهم هم أنفسهم، مثلاً حدث منذ وقت مضى، فقد قدم احد رجال الدين التابع لنظامنا. وكان قد ارسل ومعه مبلغ كبير من المال لاقتداء العبيد. وشرع هذا الأب الطيب في اقتداء بعض العبيد مستعملاً حذقه فوشى به بعض هؤلاء العبيد لدى ملك هذه البلاد قائلاً: ان رجل الدين هذا يحتفظ بالكثير من المال لاقتداء الرقيق، وانه يفندي من يريد، ويرفض اقتداءنا.

عندئذ ارسل الملك في طلبه، وبعد ان وبخه بكل شدة استولى على كل أمواله، واوشك أن يقع هذا الاب في الرق هو نفسه، واستطاع ان يعود إلى وطنه بصعوبة وبدون اموال وعبيد محررين، هذا ما يرويه العبيد المسنون الذين كانوا في ذلك الوقت.

وأقول لكم أكثر من هذا عما جرى خلال وجودي بطرابلس، فقد كانت المهمة التي اسندنا ديوان الخلاص بصقلية إلى الأب فرانثيسكو لا قاتاً المذكور سابقاً، هي ألا يفندي الأرقاء الصقليين الموجودين بنونس فقط بل حتى أولئك الموجودين بطرابلس. ولما لم يجد سبلاً آخر عقد العزم على أن يأتي بنفسه إلى طرابلس ومعه المال، وعندما علم المسؤولون بهذا الأمر تحدثوا عن وسيلة لسلبه كما علمت، عندما يصل إلى طرابلس، فينتزعون منه ما معه من مال دون ان يسلموه عبداً واحداً، ولكنهم اصيبوا غيبة أمل عندما تخلف عن المجيء. واقول لكم أكثر من ذلك، فإن القسيس المذكور رجائي بحمارة ان أتولى أنا مهمة الاقتداء، وانه سيدفع إلي بعض المبالغ المالية. وبعد الاخلاص الشديد رأيت ألا امتنع عن فعل الخيرات، فبدأت

بالمفاوضة من أجل اقتداء بعض العبيد، وحيث ان المال لم يكن متوفراً بسبب هفوة من يجب عليه ان يدفع لذلك توقفت عن المفاوضة، فذهب بعض الأرقاء إلى الملك أو أمين خزنة الملك، وذكروا له اني احتفظ بالأموال الخاصة باقتدائهم، ولكن لا اريد ان افعل ذلك، فأرسل أمين الخزنة ثلاث مرات يهددني بأنه إذا لم ادفع المال الخاص بالرقيق، فإنه سيأخذ مني ذلك المال، ولن يجري تحرير الرقيق، ولكنني لم أذعن فلم يقل شيئاً.

والآن لكم ان تحكموا فيما إذا كان من الصواب ايضاد رجلين من رجال الدين إلى هنا.

ربما ان هؤلاء السادة الأفاضل يحملون نوايا طيبة نحوهم، فاني اعتقد لمساعدة هؤلاء الاسرى المساكين، لا توجد طريق أخرى للتخلص من الأذى البالغ الذي يقوم به اليهود في عملية الاقتداء هذه. إلا وضع الأمر في يد قنصل فرنسا (إذ لا يوجد الآن من غيره قادر على القيام بهذا العمل) وقد أبلغته بهذا الشأن، وهو رجل حسن الاخلاق، عطوف، وأجاب انه إذا ما حولت إليه مبلغ من المال عن طريق البندقية أو ليقهرون، ويعتقد ان هذه الأخيرة أفضل، فلن يتأخر عن عمل الخير، وبدون مصلحة خاصة، واقتداء أولئك الأرقاء الذين يشير بهم إليه أولئك السادة الأفاضل. وأكثر من هذا، فقد قال انه سيقوم بايواء أولئك الأرقاء في منزله، وبالاتفاق عليهم إلى ان تسنح الفرصة للإبحار إلى بلاد المسيحية، تماماً كما يفعل الآن بالنسبة لجميع الأرقاء الذين يتم اقتداؤهم عن طريق اليهود، أو عن طريق غيرهم. اما إذا اقتضى الأمر ان يدفع المال من عنده كي يسدد له فيما بعد بالبندقية أو غيرها، فقال إنه لا يمكنه ذلك بدون فوائد قيمتها عشرون في المائة على الأقل، إذ عليه ان يأتي بالمال من الخارج، ويتحمل مصاريف المبادلة، بالإضافة إلى الاخطار البحرية، ولكنه استثنى من ذلك، إذا ما رغب السادة الأفاضل عمل خير، اقتداء فتاة مسكينة عمرها 25 سنة، من بلدة لينياقو بدولة البندقية، وهي الآن رقيقة منذ سنة، وهي في اشد حالات الاضطراب فهي مطالبة بان ترتد عن دينها، ويرغب سيدها في ان يتخذ منها زوجة.

ويسر القنصل ان يدفع 400 دوكات بندي من حسابه، وهذا هو المبلغ المطلوب من سيدها لتحريرها. على ان يدفع المبلغ له في البندقية بيد قنصل فرنسا، ولا يطلب عن هذه العملية أية فوائد، فهو راغب في عمل الخير ليتزع الحمل من فم الذئب. انني أوصيكم توصية حارة حتى تعملوا على ان يصدر أولئك السادة الأوامر بأسرع ما يمكن لاقتداء الفتاة، ولكي لا تزيغ تلك النفس، حبا في الله، ومن أجل الدم الغالي الذي اراقه سيدنا المسيح في سبيل التكفير عن ارواحنا، وكما قلت فإن المبلغ المطلوب هو 400 دوكات، وابعث إليكم باسم الفتاة في ورقة طي هذا كي يمكنكم عرضه على من يلزم، على ان اسمها يقع في أول القائمة الخاصة بالأرقاء.

اما بشأن النقطة الخامسة، فيبدو لي وتدلي عليه التجربة كذلك، انه لا يستحسن اقتداء الرقيق فور الوصول إلى طرابلس، وإلا لقدرة الاتراك ان لدينا مالا كثيراً، ويرفون لذلك القيمة المطلوبة للقدية، ويجب الانتظار خمسة أو ستة أشهر على الأقل، ويمكن ان ينظم المراء شؤونه حسب الظروف. هذا ما يمكنني ان اقله لك ردأ على استفساراتكم، على ان هؤلاء السادة الأفاضل لهم ان يعملوا ما يشاءون، وما يعتقدون انه أقرب إلى المصلحة. وتتضمن القائمة الخاصة بالأرقاء التي سأبعث بها بواسطة المركب (اسفيراً موندو) مدة الاستعباد والعمر، كي تحددوا من هم أولى، ولا سيما النساء والشابات منهن على الأخص.

وسأبعث بخطابي هذا عن طريق ليقهورن، وسيكون وصوله أسرع، ويأتي في ترتيب الأولوية الأولاد حتى سن العشرين أو الواحدة والعشرين، وثالثا المسنون الذين قضوا مدة اطول في الإسترقاق، وأرجوكم المحافظة على السر، وخصوصاً إذا ما صدرت الأوامر بالافتداء، أي أن اقارب الاسرى يجب ألا يعرفوا شيئاً، ولا أي شخص آخر، ففي هذه الحالة سيكتبون لهم أشياء كثيرة، مما يمكن ان يلحق الضرر بالقنصل نفسه، ليس لدي شيء آخر أقوله لكم الآن، وابعث إلى الراهب اندريا بيداروتا أربعة عراجين بلح، ليست جيدة بسبب الامطار الغزيرة، مع احترامي لكم ومنتهى تواضعي، اقبل ايديكم المقدسة.

الراهب

موريسيو دي لوكا
المعتمد الرسولي

من طرابلس الغرب في 10 يناير 1695.

الوثيقة رقم (2)

نمذج من جواز سفر مما يمنح لمراكب القراصنة الطرابلسيين بعد المعاهدة المبرمة من قبل ناني في اغسطس 1766. نسخت من المتحف الملكي لدولة البندقية - قرارات مجلس الشيوخ - (ملف القسطنطينية - المزمة 66).

نحن جيوسي بالوفتش، نيابة عن جمهورية البندقية، وبصفتي قنصلاً عاماً بهذه المدينة وبمملكة طرابلس الغرب.

نشهد ونقر انه سيسافر من ميناء طرابلس هذا، الرئيس علي لويل احمد، وهو قرصان حربي، يقود سفينته من نوع شباك، مسلحة محلياً بعشرة مدافع واربع قاذفات صخر، ولها

عارضة وهوائي والساري الرئيسي من نوع البولاقة، اما ساري المازانة (وهو المنتصب في منتصف الجزء الامامي) فن النوع القاطع للهواء، وهذه السفينة تابعة لعلي باشا.

وحيث اننا على علاقة سلمية حسنة مع هذه الولاية، فاننا نمنح الرئيس المذكور جواز سفرنا هذا بتوقيع يدنا والختم المعتاد، حتى يمكن مراقبته، إذا ما قابله زورق من زوارقنا، وعلى ان يذكر انه بموجب اتفاق الصلح مع هذه الولاية، يبقى الدخول إلى خليج البندقية محظوراً لأي سبب من الاسباب، وان عليه ألا يقترب من جزر البندقية من الشرق، وإلى مياه الحكمة (سابينيسا) وكذلك ألا يجبر الربانة البندقيين على طاعته، وان يعمل في كل ذلك بموجب بنود الصلح.

وإذا ما التقى الرئيس المذكور بأي من سفن البندقية المسلحة مهما كان نوعها، فعليه أن يبرز جواز السفر هذا إلى أمر السفينة البندقي، ليتمكن التعرف عليه، وإذا اقتضى الأمر عليه ان يقدم إليه المساعدة الودية المطلوبة، ويعتبر هذا الجواز صالحاً لهذه الرحلة فقط، وليس لغيرها.

صدر بطرابلس الغرب في 16 من سبتمبر 1766

(التوقيع: بالوفتش - ختم المستشارية)

الوثيقة رقم (3)

جواز سفر اصدره باشا طرابلس إلى سفن البندقية عند سفرها (أخذ من المتحف الملكي للربان

- في قرارات مجلس الشيوخ، القسطنطينية - المزمة 65).

بعد السلام اللائق إلى المحاربين المنتصرين الذين يتولون ادارة سفن طرابلس، ليكن معلوماً لديهم ان حامل هذا الجواز هو مركب تابع للبندقية، يقوم برحلة من هنا إلى البندقية، فإذا ما التقيتم به فافسحوا له الطريق، ليتمر في حرية، دون الحاق الضرر به.

اعطى جواز السفر هذا لاستعماله عند الحاجة.

وكتب في شهر شعبان من سنة 1179 هـ أي بعد منتصف يناير 1766 م.

نموذج من جواز سفر يحتوي على تنبيهات وتعليقات اصدره باشا طرابلس إلى قراصته (من المتحف الملكي للربان - ضمن قرارات مجلس الشيوخ . القسطنطينية . الملف 66).

إليكم أيها المتميزون بين الأبطال الشجعان المدافعين عن الدين ، رياس مراكب القرصنة الطرابلسية وبحريتها ، بعد التهاني الطيبة المناسبة . ما نريد ان تعلموه هو ان رغبتنا في ان تخرجوا باسم الله إلى البحر . لينعم عليكم سبحانه وتعالى بالعدد الوافر من الغنائم ، والنصر من عنده . آمين .

وبعد هذا ليعلم الجميع أنه لا ينبغي ان تتدخلوا في شؤون الربان . ولكن عليكم طاعة أوامره ، والتناوب فيما بينكم على الحراسة ، واتم متبهون دائماً ومتصدون للعدو .

واعلموا أيضاً انه قد تم الاتفاق مع جمهورية البندقية ، وهي دولة مسيحية على ألا يدخل قراصنتا حليج البندقية . ولذا عليكم ألا تدخلوا إليه . وإذا حدث ان دخلتم بسبب الزواجر أو خوفاً من الاعداء ، فاحذروا ان تلحقوا أي ضرر داخل الحليج المذكور بالبندقية . أو برعاياهم . أو حتى باعدائنا ان وحدوا . أو أن تأسروهم وعليكم ان تخرجوا بنفس الطريقة في سلام .

وإذا ما تقابلتم على سواحل موريا ، والموانئ الموجودة في بلاد الروميلي . وفي الجزر وكذلك في البحر بمراكب من البندقية ، فعليكم ألا تلحقوا بها أي نوع من الضرر ، بل يجب ان تبدوا نحوها كل ود وصداقة .

فإذا ما صدر من جانبكم بعض الاعمال المناهية لما اتفق عليه ، ومناقضة للمواد التي بسببها تقدم الشكاوي ضدكم . ولم تعرفوا ما تدافعون به ، فسيترزلكم العقاب الشديد . والآن وقد نهتم فتصرفوا بما يجب من حذر ، ولن تقبل منكم اعدار أو حجب . صدر في شهر ربيع الآخر من سنة 1180 من الهجرة أي في شهر سبتمبر 1766م .

ملاحظة : في الوثائق الثلاث المذكورة اعلاه محررة بالنص المترجم ومرفقة بالنص العربي الاصيل (لقد نقلها اسكاربا كذلك في مؤلفه).

ترجمة جواز مرور . اصدره قنصل فرنسا بطرابلس إلى سفن دولته ليضمن لها عدم اعتداء القراصنة عليها (من المتحف الملكي للربان - حكماء التجارة الخمسة - خطابات القناصل بطرابلس - المظروف 764 (1777-1764) هذا الجواز الفرنسي مرفق بخطاب باللوفتش المؤرخ في 10 من ابريل 1767 .

(شعار فرنسا)

نحن قنصل فرنسا بطرابلس الغرب وملحقاتها . نشهد ونقر للجميع بانه في هذا اليوم سافر من هذه المدينة للذهاب إلى والمروور من ونرجو ونطلب من جميع من يرى هذه ال ان يسمح لها بالدخول في حرية والمروور ، وان يسمح لها بالذهاب والعودة الإقامة والتفاوض ، بدون ان يسبب ل أو يسمح بان تسبب ل أي ازعاج أو منع ، وعلى الجميع ان يساعدوها في كل ما يلزمها ، ويحموها عند الحاجة ، واثباتاً لذلك تم التوقيع على هذا ، ووضع عليه الختم الملكي . وتم التصديق عليه من قبل مسجل هذه القنصلية . حررت في طرابلس الغرب

ملاحظة : من الآن فصاعداً فإن الوثائق قد اخذت من المتحف الملكي للربان بالبندقية ، ما لم يرد عكس ذلك .

الوثيقة رقم (6)

نموذج من شهادة طبية . ارفقت برسالة القنصل باللوفتش بتاريخ 30 مايو 1768 (الحكماء الخمسة - رسائل القناصل - طرابلس - مظروف 764).

(شعار الجمهورية: اسد القديس مرقص)

نحن الكونت جيوسيبي بالوفتش، قنصل عام لجمهورية البندقية في هذه المدينة من مملكة طرابلس الغرب.

نعلن بثقة كاملة لا شك فيها، إلى أي قاض فاضل، وإلى أي أحد غيره في أي مكان، تصل شهادتنا هذه.....

ونصرح كذلك بأنه ليس هناك أي اشتباه في مرض معد بهذه المدينة. وفي جميع مملكة طرابلس، ويتمتع الجميع فيها بالصحة التامة بفضلته تعالى، وإثباتاً لذلك وقعنا بيدنا على هذه الشهادة، وتم وضع الختم الخاص بمكتبنا.

حرر في طرابلس الغرب. بأمر السيد القنصل

الوثيقة رقم (7)

وثيقة تتعلق بمحاولة التسوية مع حكام شمال أفريقيا بتاريخ 10 من نوفمبر 1707 - تقرير رفع إلى الدوج من حكماء التجارة جاكومو نافي وجاكومو جابريل (حكماء التجارة الخمسة - المعاهدات - المظروف 185).

أيها الأمير الجليل،

لقد وردت إلينا المذكرة المرفقة من السيد ماركو مونتشيلسي الطواف المعروف بالقصر، إن أهمية المادة التي قد يتضمنها جعلنا نشعر بضرورة تقديمه إلى النظر العام، ويستحق طبقاً لشعورنا الضعيف، التفكير ملياً لما قد يؤول إليه من نتائج وفائدة قد تشمل المصالح العامة والخاصة.

وتحتوي المذكرة على عرض تقدم به شخص قام بتسوية بين الهولانديين والقراصنة الطرابلسيين والتونسيين والجزائريين، ويعرض الآن خدماته للقيام بتسوية بين هذه الجمهورية وأولئك البرابرة، فالهيب الدائم الذي تتعرض له مراكب رعايانا، وعمليات التفتيش التي يمكن تجاوزها بفضل النضوج العام، تساعد في خلق السبب لهذا الأزعاج، إذ لا نعتقد أنه من

الخير الدخول في مفاوضات بهذه الأهمية دون موافقة سعادتكم، ونحن مستعدون للاعتماد فقط على ما تأمرون به. شكراً

جاكومو نافي
حكماء التجارة
جاكومو جابريل

الوثيقة رقم (8)

خطاب ماركو مونتشيلسي إلى حكماء التجارة الخمسة. فيما يتعلق بمحاولة سنة 1707 (الحكماء الخمسة - معاهدات - مظروف رقم 15).

أصحاب السعادة حكماء التجارة الخمسة،

حلّ في شهر سبتمبر الماضي هنا بالبندقية اليهودي السنيور يودا كوهين (ولا يزال موجوداً هنا) وبعد أن أتم بنجاح التداول في صلح وتفاهم أكيد، من أجل التفاوض حول الشؤون البحرية، ما بين حكومات شمال أفريقيا الثلاث وهي الجزائر وتونس وطرابلس من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، يقوم الآن في هولندا بإنهاء مداولات هامة، إن الذي بلغه هذا الخبر والذي يشرفه أن يعيش من رعايا سعادتكم قد سأله عدة مرات بصفة خاصة خلال حديث عائلي إذا كان من السهل تناول معاهدة ماثلة، لتفاهم أكيد، للتفاوض المتبادل بين الجمهورية الجليلية، والحكومات الثلاث المذكورة. وأجاب بأنه لا يرى أن ذلك سهل فحسب، بل أبدي منتهى الطموح في أن يطلع سعادتكم على ما يمكنه من فائق الاحترام للأمير الجليل، وأنه ليسعده أن يتولى الأمر هو نفسه، ويأمل في أن يوفق في هذا العمل، إذا ما وجدت عروضه الحماسية قبولاً لدى سعادتكم.

والآن، وسواء كانت الصدفة (وهذا ما اعتقدته) أم عنايته سبحانه وتعالى أنعمت علينا بهذا الانفتاح غير المتوقع، اطمح أنا ماركو مونتشيلسي خادم وربة حقير جداً لكم، في أن أقوم نيابة عنكم بهذا الاتصال، ثم اعرض على حكمتكم ما يتم في الموضوع، ولكم أن تنصرفوا بعد ذلك فيما سأخبركم به، حسباً ترونه متفقاً والمصلحة العامة. وشكراً.

10 من نوفمبر 1707.

مقتطف من فصول صلح (باسارويتش) التي تم في الغالب الولايات الافريقية

البند السادس

بقدر ما يكون الثبات على الصداقة، واطمئنان الرعايا من كلا الطرفين امراً مرغوباً فيه. بقدر ما يتحتم ابداء المقت لاولئك الذين دفعتم أفكارهم وتقاليدهم المبتدلة، حتى في اوقات السلم إلى تعكير صفو الحدود بالسراقات، وباعمال العدوان. ولذلك، على كلا الطرفين ألا يعرضوا أو يقبلوا اولئك الخارجين عن النظام، من أي نوع كانوا، بل تجب متابعتهم، والقبض عليهم، وتسليمهم ليضرب بهم المثل لغيرهم، ويعاقبون بما يستحقون. وسيكون في المستقبل ايواء ومساندة هؤلاء الناس محظوراً.⁽¹⁾

البند الثالث عشر

..... وإذا ما اعتدى على احد تجار البندقية وهو في الممتلكات العثانية، وهوجم وهو مسافر، أو نهبت أمتعته، في بعض القرى، أو قتل اثناء الهجوم عليه وضاع، فإذا ما حضر ورثته أو وكلاء عنهم فيجب اقراراً للعدل ان ينظر في قضيته، وان يعطي له حقه

البند الخامس عشر

يجوز لرعايا الطرفين، سواء كان ذلك في البحر أم البر، ان يتقلوا ويتجروا في أي من ممتلكات الطرفين، في اطمئنان وأمان دون ان يلقوا ما يمنعههم ويجوز للبندقة وغيرهم من رعايا الامراء المسيحيين الذين يسافرون على مراكب تابعة للبندقية، ان يذهبوا ويحيثوا وهم في صحة وأمان، دون ان يمسهم أي شخص بأذى أو يسترقهم، ومن أجل ذلك يقوم الحق للاحتجاج الفعال على قوات الجزائر وتونس وطرابلس وغيرهم ممن هم على شاكلتهم، حتى لا يرتكبوا بأي حال من الأحوال أي عمل ينافي بالامتياز الامبريالي والصلح الجليل. والاجراء ذاته ينفذ على شعوب قلعة ألكون القائمة على شاطئ البحر، حتى لا يخرجوا لمزاولة القرصنة. ولا يلحقوا الضرر بالمراكب التجارية، وعلى ان يمنعوا منعاً باتاً من اهانة وشم الآخرين. وعلى ان تنزع من بين ايديهم الخوالب، مع الأمر ألا يصنعوا غيرها، وهذا فإن الذين يخالفون في المستقبل

الأوامر الامبريالية، وينهكون الصلح الجليل، يجزأهم على نهب المراكب التجارية، والأموال والأمتعة، وأية اشياء أخرى، فعليهم ان يعيدوا ذلك إلى اصحابه الحقيقيين، مع التعويض عن الاضرار، وتحرير من استعبد منهم، وان يضرب المثل بهؤلاء المجرمين المثل لغيرهم. حسبما تتطلبه العدالة، وان يعاقبوا عقاباً شديداً رادعاً. ويجب عند ابراز الشارات الامبريالية، والأوامر النبيلة الممنوحة في هذا الخصوص، من قبل السلاطين الحاكمين فيها مضي، تجديد هذه الشارات، وتأكيدها وتنفيذها بمحتواها.

البند التاسع عشر

لمسلمي شمال أفريقيا، وغيرهم من تجار البلاد الأخرى، الذين يصلون إلى مدن البندقية براً أو بحراً للتجارة، ألا يمنعوا، ولا يعرضوا للأذى. وأن يمكنوا من الانتقال في الممتلكات العثانية حسب رغبتهم، بعد الحصول على حقوقهم من سلمهم، طبقاً لتقاليدهم وقوانينهم. وللمراكب سواء كانت للبندقية أو لغيرها، عند الوصول إلى خليج البندقية، ألا يمنعوا من التنقل لأغراض التجارة، ولا ينزل بهم أذى إذا لم يعملوا على الإساءة لغيرهم.

البند العشرون

إذا ما قامت جواليت لصوص الإيالات الأفريقية، أو قواقي القراصنة من امكنة أخرى بطريق البحر، أو لصوص آخرين بطريق البر، بالانتقال إلى الجزر، أو إلى اماكن أخرى تابعة للبندقية، ويغيرون عليها فيأسرون ويسترقون الرجال، وينقلونهم إلى بلاد الرومي والناضول وشمال أفريقيا، وإلى اماكن أخرى، لبيعهم أو استخدامهم لأغراضهم الخاصة، فإن هؤلاء الارقاء إذا ما وجدوا في حوزة أي شخص فيجب دون نزاع فكهم منه، على ان يسلموا إلى سفراء الجمهورية أو وكلائها أو ممثليها، ويقبض على اولئك اللصوص والقراصنة ويجازون بشدة. وإذا ما اعتنق ذلك الرقيق الإسلام فيجب ان يطلق سراحه

البند الثالث والعشرون

..... إذا ما عثر على مراكب أو شواني، أو غير ذلك من انواع السفن التابعة لبلاد اجنبية، فلا يجوز لسادة البندقية أن يمنحوا المأوى في جزرهم أو قلاعهم أو موانئهم، ولكن عليهم ان يقبضوا عليهم ان امكن ذلك، ومعاقبها دون تأخير. ويجب ان يتبع نفس الاجراء الجانب الامبراطوري. بحيث لا يمنح المأوى للمراكب وشواني وسفن القراصنة من البلاد الاجنبية في موانيه وقلاعه الواقعة في املاكه المحروسة، وإذا امكن القبض على هؤلاء، فيجب

(1) هذه المادة تماثل المادة 11 من صلح كارلوتش

اتزال العقاب بهم دون تأخير.

صدر في محرم باساروقتش بتاريخ 21 من يولية 1718.

كارلو روتزيني
سفير فوق العادة ومفوض

الوثيقة رقم (10)

ترجمة فرمان السلطاني الخاص بحدود البحر بالنسبة لتونس وطرابلس والجزائر.

إلى أمير الامراء العظام، وسيد كبار الأسياد، صاحب الفخر والشرف، وصاحب العظمة والمجد، الذي شمله الله برحمة خاصة، بيلربك طرابلس الغرب زادت سعادته، الأجد بين المجاهدين المخلصين، والمختار بين حراس حدود الايمان، المعين بفضل الله سبحانه وتعالى (داي) أي والياً على طرابلس الغرب، زاد مجده ومجد امثاله، ورفع الله درجاتهم.

ليكن معلوماً أنه إذا وصل إليكم المركب السلطاني، يأتي إلى طرفكم المستشار الأكبر، ونظام الملك الكابودان باشا سليمان الوزير، ادام الله نعمته، وهو يحمل معلومات وصلت إلى بابنا العالي، بشأن الصلح المبرم ما بين السلطنة السامية على الدوام وجمهورية البندقية، بحيث تسود الراحة والأمان في البر. وإذا لزم الأمر أيضاً في البحر. فلا ينتهك الصلح السلطاني بأي ازعاج سواء بالنسبة للسفن الحربية التابعة للبندقية، أم بالنسبة للمراكب التجارية التركية. وبعد خروجها من الخليج حيث يوجد مقرها. تمر بدار السعادة والبلدان والمدن والجزر التابعة للسلطنة، بينما بسبب خلاف راسخ الجذور منذ القدم، سائد بين البندقية والإيالات أو المجاهدين من الجزائر وطرابلس وتونس، يتقاتلون فيما بينهم على الجزر الصغيرة وبعض موانئ السلطنة، ثم يرفعون شكواهم إلى بابنا السعيد بسبب المراكب والأسرى الذين استولى عليهم الواحد من الآخر، ويدعي البنادقة أنه وهم في سلام مع السلطنة السعيدة الخالدة، يجري التحرش بهم عندما يصلون إلى الممتلكات السعيدة. وأماكن أخرى خاضعة لها من شعوب الإيالات الرعية الذين يدعون الاعتداء عليهم ومحاربتهم من البنادقة أنفسهم، والاستيلاء على بعض مراكبهم، مع تحمل الأذى منهم. ويقول شعوب الإيالات عند المقابلة، أنه بسبب العداء القديم القائم ضد البنادقة، قاتلهم يقانولونهم ويأخذونهم حيثما يجدونهم.

ونظراً للخلاف المستمر والتناقض بين الطرفين الذي لم يسوّ، وحيث أن السفير الحالي

للبنديقية، والمقيم لدى بابي السعيد، قد طلب رسم الحدود بين البندقية والإيالات، لا مجال داخلها للتزاع بين الواحدة والأخرى، وبشرط ألا يرفعوا شكواهما إلى هذا الباب السعيد عن الشجار والضرب، الذي يجري خارج هذه الحدود.

لقد رسم وقرر أن تكون الحدود من رأس سانتا مارية، الواقع على شواطئ بولية والبارز في سواحل الخليج، وحيث توجد منازلهم على بعد ثلاثين ميلاً خارج زانتي إلى جهة الشرق، وأربعة أميال إلى الجنوب، ثم ثلاثين ميلاً خارج رأس الحكمة، ومن مودون إلى الشرق تماماً ثلاثون ميلاً، ومثلها خارج خانية حتى بلوغ جزر قوزو. ومن هنا حتى الوصول إلى باكسو واسكاربانتو وروودس والروؤوس السبعة. وكذلك من الموانئ السلطانية بقبرص والاسكندرية وصيدا وبيروت والاسكندرون وانطاكية وطرابلس الشام، يقع الخط إلى ثلاثين ميلاً داخل البحر من القلاع.

لقد قررنا بأوامرنا الشريفة أن على إيالتنا وإيالة تونس والجزائر، أن تراعي الحدود المذكورة، من الآن فصاعداً، ولا يجوز داخلها المنازعة، أو التحرش بالمراكب التابعة للبندقية، ويعمل بما ذكر اعلاه. ويجب أن ترسل أوامرنا الشريفة التي تحتوي على هذا الأمر، إلى إيالتي الجزائر وتونس.

انكم من رعايانا، ويقتصر حكمهم على إيالتهم فقط في المستقبل، ولكي لا يسمح من الآن فصاعداً بأجراء مخالف لما تقدم، صدر أمرنا الشريف هذا.

وبمجرد اعلامكم بما تقدم، عليكم أن تتبعوا السبيل المذكور، وأن تلتزموا وتطيعوا وتنفذوا محتوى فرماني الشريف هذا، واحذروا خلاف ذلك، لتعبروا عن اخلاصكم للدولة العلية. صدر في شهر ربيع الآخر من سنة 1132، في اوائل مارس من سنة 1720م.

وقد أرفق بهذا فرمان أمر الكبودان باشا:

الوثيقة رقم (11)

ترجمة أمر الكبودان باشا سليمان إلى إيالة طرابلس الغرب (الحكام الخمسة - المعاهدات - المظروف 185).

إلى الأماجد قباطنة إيالة طرابلس الغرب، زاد مجدهم، نعلمكم بأنه:

نظراً إلى أن السلطنة عالية المقام على الدوام، في علاقة سلمية حسنة مع جمهورية البندقية، فلا يليق أن يلحق الضرر في البحر، خلافاً للاتفاقات السلطانية. بالسفن الحربية التابعة للبندقية. أو المراكب التجارية التي يملكها البنادقة، الذاهبة والقادمة، وبسبب العداوة القديمة بين البنادقة وسكان الإيالات، فانهم لا يكفون عن العراك والقتال ايها وجدوا، ولتعذر التفاهم بينهم. تم رسم حد يبدأ من سانتا مارية على شواطئ إقليم بولية ويمر بسواحل الخليج، حيث توجد مساكنهم. وبحيث يكون الحد ثلاثين ميلاً منها، ثم من مودوني جهة الشرق ثلاثين ميلاً، خارج جزيرة خانية حتى يصل إلى غودش. ومنها إلى جزر باكسو وارسكاربانو وروودس والروؤوس السبع، وكذلك موانئ السلطنة العلية: قبرص والاسكندرية وصيدا وبيروت والاسكندرونه وانطاكية وطرابلس الشام. وحيث توجد القلاع يكون الحد على بعد ثلاثين ميلاً، خارج جزيرة خانية حتى يصل إلى غودش. ومنها إلى جزر باكسو وارسكاربانو وروودس تونس والجزائر ان تراعي من الآن فصاعداً الحدود المذكورة، التي لا يجوز داخلها ان تنازع أو تهاجم مراكب البندقية.

وتنفيذاً لذلك سلم هذا الأمر بيد ربانة البندقية، وبارادة الله، وإذا ما حدث لأي واحد منكم، فانكم ستعملون بموجب الأوامر الشريفة، بدون ان يقوم أي شخص منا كما ذكر عاليه بأي اهانة أو ازعاج للسفن والمراكب التابعة للبندقية، وخلافاً لما تم اقراره من شروط وحدود وأوضاع، وفي الموانئ الكائنة تحت القلاع. واحذروا ألا تعملوا عكس ذلك، فننفذوا ما جاء بهذا الأمر.

صدر في 9 جمادي الأخرى من سنة 1132 هـ أي حوالي 16 أبريل سنة 1720 م.

الوثيقة رقم (12)

امناء الأسواق يطلبون من الحكماء الخمسة للتجارة اتخاذ تدابير جديدة لتنمية التجارة مع طرابلس (سلسلة المتنوعات: السلسلة الثانية المظروف 359 رقم 48).

الاجلاء الأفاضل السادة حكام التجارة الخمسة.

لا يمكن ان ننكر ان الحركة التجارية التي تتزايد كل يوم في سوق البندقية مع مرسى طرابلس، يمكن زيادة نفعها إذا ما استخدمت سفن البندقية. ومن ناحية أخرى لا يمكن ان ننكر أيضاً ان أي أمة تجارية يجب ان تعمل على التوسع في حركتها التجارية، حتى تحت اعلام

اجنبية إذا ما تعذر عليها التحرك بسفن تحمل العلم الوطني.

وقد استمدت هذه الحركة نموها من الحرية التي تركناها لها حتى الآن، في الاستفادة من السفن الوطنية أو الأجنبية، حسبما يقتضي الحال، وحسب ما تمليه مصلحة التجار. ولكن إذا ما جرى وقفهم عن مزاوله ذلك ووضعت امامهم القيود والمنايعات. ففي اعتقادنا ان ذلك سيفسد هذا النشاط التجاري النامي، الذي يجب ان نحمله من الغيرة، خاصة وأنه في الغالب ينمو ويفقد بنتائجنا، وكما لا نضع هذا الخير من أيدينا توقعاً لكسب غيره، نقترح ان نترك لنا الحرية بحيث يتجه كل اهتمامنا لاثراء سفننا، وحتى إذا لم يجد التاجر وفراً في استخدام المراكب الأجنبية، فإنه يلجأ إلى العلم البندقي بفعل المغريات.

وبعد ميناء طرابلس (حسبما حددته قرارات 16 من يولية 1736) من الموانئ المغربية التي ترسو بها السفن، وتتمتع في رحلتها الذهب والاياب بكل تلك الميزات التي حددتها المادة 16 من القرارات.

وتتمتع هذه الميزات حتى للسفن غير الكاملة الاستعداد. أي المراكب الصغيرة، ولكن هذا الامتياز هو بالنسبة لميناء طرابلس فقط. وتبقى السفن الأجنبية خاضعة للرسوم الجمركية، والعوائد الأخرى السارية المفعول.

وإلى هذا الامتياز يضاف امتياز آخر خاص بأخشاب الصناعة (إذا ما استنسبتم ذلك) ذلك ان عطف مجلس الشيوخ أعفى هذا النوع من الأخشاب من الرسوم الجمركية، بالنسبة للسفيتين البندقيتين اللتين تذهبان إلى طرابلس، في كل من شهري ابريل ويولية من السنوات الثلاث الجارية. بحيث يشمل هذا الاجراء جميع سفن البندقية المعدة وغير المعدة. على أن تكون الكمية مختلفة، فالسفن الكبيرة تعفى في حدود 5000 لوح من الخشب، اما السفن الصغيرة فيكون الاعفاء في حدود 3500 لوح من الخشب.

وبهذا فقد اعطيت التسهيلات لرحلة الذهاب إلى المراكب البندقية، وينبغي توسيع التسهيلات حتى تشمل رحلة العودة.

إن ذلك المرسى الأتريقي يوفر كمية قليلة من السلع المعدة للنقل، ونتيجة لذلك فإن المكاسب التي تستصيب المراكب ستكون زهيدة. رغم أنها لا تدفع إلا نصف رسم الدخول بالجمارك. خلافاً للسفن الأجنبية التي تدفع الرسم كاملاً. ونود أن نتجرأ فنقترح عليكم ان يوافق مجلس الشيوخ على ان يضم إلى امتيازات سلع طرابلس بضائع صقلية ومالطة، إذا ما رست مراكبنا عند عودتها من طرابلس بواحدة من تينك الجزيرتين. وأخذت بضائع، وبهذا يمكننا ان نثق بان ملاحه البندقية ستمتع بالترفضيل على السفن التي ترفع العلم الاجنبي فيما يخص الحركة بين البندقية ومرسى طرابلس.

اننا يا اصحاب السعادة دائماً طوع امركم ، وشكرا.

في 11 من ابريل 1755

التوقيعات :

بيرولي - ألقاروقي - ديكا (٩)

(وتوقيعان آخران غير مقروئين)

الوثيقة رقم (13)

اعلان حكماء التجارة الخمسة بخصوص ميناء طرابلس (1755)

(شعار البندقية : اسد القديس مرقص)

اعلان من الاجلاء السادة

النواب والملحقين بتنظيم التجارة

وحكماء التجارة الخمسة ، فيما يتعلق بمرفأ طرابلس

وافق عليه مجلس الشيوخ ، بمرسوم مؤرخ في 15 من مايو 1755.

قرر مجلس الشيوخ بتاريخ 6 الجاري اجراءات صالحة ، تفيد ملاحه البندقية والامتيازات التي يجب ان تتمتع بها مستقبلاً مراكب البندقية ، عند دخولها إلى طرابلس الغرب ، والعودة منها ، وبيق تنفيذ اعلان حكماء التجارة الخمسة الأفاضل ، ونواب التجارة موكولاً بالجهات العامة ، التي اعلمت بهذا القرار ، حتى تأخذ التدابير الملائمة لمصلحتها.

أولاً : يعاد تأكيد الحظر على السفن الأجنبية ، من ان تقوم بالشحن من هذه السوق إلى ميناء طرابلس الغرب ، وذلك طبقاً للحظر الوارد بالمادة الثانية من الاعلان المطبوع بتاريخ 21 فبراير 1754 ، ويمدد هذا الحظر حتى نهاية السنة الجارية.

ولسفن البندقية فقط ذات الحمولة الكبيرة أو الصغيرة ، امتياز الشحن من هنا إلى مرفأ طرابلس الغرب المذكور والتي تقتصر على سفينتين فقط من قبل ، وبيق مفهوماً انه لا يجوز لأي سفينة وطنية ان تطلب من ديوان الحكماء الخمسة التحويل باصدار التذاكر ، إلا بعد ان تقدم الترخيص الرسمي ، مرفوقاً بجواز السفر الممنوح من إيالة طرابلس.

ثانياً : المزايا الخاصة بالذهاب والاياب التي منحت بناء على المادة 16 من قرارات 16 يولية

1736 إلى السفن الصالحة التي تبحر إلى الشواطئ الافريقية تمنح هذه أيضاً إلى سفن الوطنيين ، حتى إذا كانت ذات حمولة صغيرة ، وذلك بالنسبة لميناء طرابلس فقط ، الواقع على ذلك الشاطئ .

ثالثاً : يؤذن للسفن الصالحة التي تغادر هذا الميناء ، وعليها حمولة من البضائع إلى الميناء النهائي المذكور اعلاه ، ان تسحب خمسة آلاف لوح وقود خشبي معفاة من ضريبة الأخشاب ، وبالنسبة للسفن غير الصالحة التي تغادر محملة بالبضائع إلى ذلك المرفأ ، أن تسحب ثلاثة آلاف وخمسمائة لوح وعمود خشبي.

رابعاً : في حالة سحب الاخشاب إلى طرابلس ، وفي الحالات الأخرى الخاصة بسحب الألواح الموافق عليها . معفاة بموجب مراسيم رسمية ، يجب عملاً بمرسوم الموافقة ان يطلب من نيابة التجارة التفويض الموجه إلى حاكم جمرك الأخشاب ، للحصول مجاناً على البراءة التي لا يمكن بدونها القيام بأي سحب.

خامساً : إذا ما عادت سفن البندقية من الميناء المذكور اعلاه ، ولم تجد به ما يمكن نقله (شرط ان تكون قد شحنت من سوقنا هذا بضائع إلى طرابلس رأساً) يحق لها ان تتمتع بالاعفاء من نصف رسوم جمرك الدخول ، عن الفحم من مالطة ، وعصير الليمون أو الليمون المغلي ، وعنب جزيرة ليباري.

سادساً : جميع الأمتعة والسلع من أي نوع كانت التي تشحن من هنا على سفن أجنبية إلى طرابلس ، عليها ان تدفع الرسوم الجمركية المقررة على سفن الاعلام الأجنبية ، القادمة من الشرق بسلع من منشأ مختلف.

صدر عن مؤتمر حكماء التجارة الخمسة ، ونيابة التجارة بتاريخ 12 من مايو 1755.

التوقيعات :

جيوفاني مانيو - نائب

فلامينيو كورنير - ملحق

ز. انطونيو دي ريفا - من حكماء التجارة

جوليو كونتاريني - من حكماء التجارة

ماركو فوسكاريني - من حكماء التجارة

فرانشيسكو فينيير - من حكماء التجارة

سيباستيان مولين - من حكماء التجارة

ألفيسي كونتاريني - النائب الأول

جيوفاني باتيستا ألبري - أمين

النظم الخاصة بسعادة السفير لدى بلاط اسبانيا⁽¹⁾

«مخطوط 468 - متحف كورير - البندقية»

إن الاحتجاج على النظم والمساعدات التي تمنحها جمهورية البندقية للإيلات الافريقية، يعدّ كادعاء طلب إعادة التفاوض على الصلح القائم بين البندقية وبين الباب العالي العثماني. إذا كان أولئك السكان خاضعين لنصوص المعاهدة، فقد شملهم أيضاً فيما بعد قانون الصلح نفسه، المبرم بمعاهدة باساروفتش، مثلهم مثل الرعايا بأوروبا وافريقيا. إن رغبة الباب العالي استهدفت تمتع البنادقة بنفس الأمان لدى رعايا شمال افريقيا، مثلاً يتمتعون به في أية جهة أخرى، بينما اشارت المعاهدة في المادة 13 فقط إليهم (أي رعايا شمال افريقيا) وقد منعوا من ان يرتكبوا ضد البنادقة أي عمل يكون مخالفاً لنصوص اتفاق الصلح. ويكفون عندئذ تحت طائلة التهمة عليهم، والعقوبات الواجبة في حالة عصيان الرعايا لملكهم، مع فرض ردّ ما اخذ، والتعويض عن الاضرار.

إن ما يحدث هو ان تلك الشواطئ الافريقية، لا تنتج ما يحتاج إليه السكان للبقاء على قيد الحياة، ولا يميلون إلى الصناعة للتعويض عن حرمانهم من التاج بالصناعة والتجارة. لقد جعلته الحاجة صعب المراس، وألقت به في بأس إلى القرصنة ضد المسيحيين ليجد في القتيمة تعويضاً عما ينقصه.

وهذه المغالاة تلي دائماً شجراً من الباب العالي، وكلما اشتكى ممثلو الجمهورية إلى الباب السلطاني من الاعتداءات التي تصدر عنهم ضد السلامة العامة بالهجوم على المراكب التجارية التابعة للبندقية، فكنا نجد قبولاً لشكاوانا، ويقدمون الرضبة لنا دون صعوبة باصدار الأوامر إلى الإيالات برّد ما أخذ، والتعويض، مع التهديد بتوقيع الجزاءات وفقاً لما تم الاتفاق عليه في معاهدة باساروفتش.

ولكن بسبب البعد عن مركز السلطة، فإن أوامر السلطان تصل إلى افريقيا ذابلة للعجز عن تنفيذها بالقوة، وفي القليل من الحالات يدفع التعويض للجهة المتضررة، حتى لم يبق لنا سوى المطالبة من جديد بحماية تجارتنا مع الوعد الذي وضع حداً للحرب الاخيرة، وعدم الجدوى من

(1) لقد رأيت نقل هذه الوثيقة والوثيقة اللاحقة، كشهادة لا شك فيها، على صحة وجهة نظر البندقية، والحزم الذي واجهت به الجمهورية منذ سنة 1754 مشكلة العلاقات مع الإيالات الافريقية.

ان نرى أوامر البلاط العثماني تسخر نفسها علناً وبما لها من نفوذ، لتثأر من الاهانات التي تصيبها.

وفي وضع كهذا، وبعد ان عرفنا ان لا فائدة من تدخل السلطان، ليدراً عنا مضايقات أولئك السكان، فإن احد القرارات التي يجب ان تؤخذ لتوفير الحماية للملاحنة التجارية، وجعلها قادرة على التردد بكامل الحرية على موانئ الدول الصديقة، هي حراستها بواسطة اسطولنا المسلح، ويرافقها على مراحل، أو بمعنى يؤمن لها التنقل، إلا أن طبيعة تجارتنا والحمولة التي علينا ان نقلها إلى مرفأء الغرب والشمال، ليست في حاجة إلى حراسة، وسيكون علينا اما تجميع أكثر من مركب في قافلة واحدة، وفي هذه الحالة تتأثر الأسعار بزيادة العرض، واما ان نحرس المراكب التجارية كلاً على حدة، لنضمن لسفننا حرية التجارة، وفي هذه الحالة يجب الاحتفاظ باعتياد كبير للاتفاق على البحرية العسكرية، وإذا ما أريد ابعاد مراكب القراصنة بالرقابة البحرية المستمرة، فمن الواضح انه بذلك يمكن ضمان ملاحنتنا في الأرخيل، نحو مصر وسوريا، وعلى طول شواطئ البحر الابيض المتوسط، وخارج مضيق جبل طارق، وعليه يجدر التأمل في الأمر، والتجارة وبصفة خاصة تجارتنا لا يمكنها ابدأ التمتع بالتجول الهادئ، مادامت في خوف من أن تغدو غنيمة لاصحاب السفن، وتزداد عليها رسوم التأمين والاستئجار والاتفاق على السلاح والملاحين، وهذه الزيادات تؤثر بالضرورة على الصادرات والواردات، ولا يمكننا عند بيع السلع تحميلها مكاسبنا.

والآن، بناء على ما تقدم عرضه نستخلص أن الحل الوحيد الذي يمكن اعتباره هو المحاولة الفورية لاختصار الإيالات بالمازجة المتدرجة، لمصالح التجارة العائدة إلينا في افريقيا، ويتوفر هذا فقط بتوسيط اليهود، وفي الموانئ المتوسطة، وهذا في غير صالحنا. إن هذا هو الاتجاه الذي ركنت إليه الدول القوية، ولكنها تكون دائماً مستعدة لاقحام اسطولها.

ولم يحتاج احد ابدأ على تلك الدولة التي اخذت على نفسها ضمان تجارتها بتلك الوسيلة، وسيلة استخدام القوة، إلا إذا كانت هناك أسباب اهانة شخصية، ولو انها في حرب مع الافريقيين، وحيث لم تجر العادة بين الأمراء ان يعلن احدهم أنه عدو لاصدقاء ذلك الذي تدور الحرب معه طالما ان العلاقة تبقى في حدود الحياد الصحيح، وانه لمن الصواب احياناً التعلق بهذا المبدأ الذي اعتبر مخالفاً بالاتفاق على تزويد الإيالات بالمواد المستخدمة لبناء وتسليح سفنهم، ومن المعلوم ان ذلك يجعل القراصنة مباشرة في وضع يمكنهم من القتال بعنف أشد لاعدائهم، ويمنحهم درجة من القوة لا يقدرّون بأنفسهم ولا بالأموال توفيرها، بسبب افتقار الإيالات إلى المتوجات والصناعة اللازمة.

لكن الجمهورية وهي بعيدة عن أية فائدة قد تضر بمصالح الدول الأخرى التي ترتبط معها

بصدقة وتفاهم متين، قد حاولت في هذه المناسبة وبأمانة، أن توطد الطريقة لضمان التجارة الآمنة لرعاياها بواسطة ملاحظتها، دون الاخلال بشيء من علاقاتها مع الدول الصديقة. ولهذا السبب امتنعت دائماً من الدخول في أي اتفاق يكون موضوعه توريد مواد صالحة للحرب، حتى لا تقدم تسهيلات تضر بالدول الصديقة.

ومن جهة أخرى فقد عارضت البندقية بكل قوة ان يسمح لاصحاب السفن بالدخول إلى خليج البندقية تبعاً لهذا الاجراء، وحتى لا يكون سكان السواحل وملاحه الأمراء والدول التي تمتد أراضيها إلى الخليج ذاته، معرضة للنهب ومفاجآت اصحاب السفن، وقد سخرت الجمهورية في كل وقت بحريتها للأمن المشترك، مرتبطة دائماً بمبادئها الأولى، ورفضت ان تضحي بهذه المبادئ في سبيل الذات.

ولكن بصرف النظر عن هذه التسوية الخاصة التي يمكن ان تعطي لاصحاب السفن مزيداً من القوة، ليزدادوا بأساً على اعدائهم، فانهم بالعكس يخسرون من أجل ذلك الكثير من الفوائد، التي لا توفرها لهم إلا الحرب، وبسبب هذه الغنائم التي امتدت إليها أيديهم على حسابنا، استطاعوا ان يزودوا أنفسهم في وقت قصير، بالسفن والمدافع والبنادق والبارود والمعدات، وبكميات كبيرة من البضائع، والكثير من المراكب التي يستعملونها في تدمير الدول الأخرى بالحديد والنار، قد صنعت في أحواضنا ولن يكون هذا بكل تأكيد إذا أخضعناهم أولاً إلى احترام معاهدة باساروفتش، ولن تضرب الأعلام الأخرى وتدمر إلى الدرجة التي كانت عليها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فمن المناسب أن نأخذ في الاعتبار المال الذي نحيله إليهم لاشتراء اوراقنا، ويبلغ عشرين ألف دوكان سنوياً.

وأخيراً كلما قلّ اعداؤهم المنهوبون، نقص ضررهم على الباقين، لانهم يستخدمون جزءاً كبيراً من السفن التي غنموها في اعمال القرصنة، واما إذا تنازلوا عن طيب خاطر عن الاستفادة من القرصنة على حسابنا، فذلك ينشأ عن ميل الإيالات إلى تفضيل الاستفادة من العمل على تيسير التجارة وزيادتها التي تعمل على تنميتها معهم، مع نفع أكبر في الوقت نفسه إلى جواركهم. وحيث انه من الواضح ان التسوية موضوع البحث، لم تعمل إلا على الدخول في اتفاقات صلح باساروفتش، احتداء بالدول الأخرى التي اوقفت مسيرة القوة العثمانية التي كانت تهدد المسيحية، ولإعادة تنظيم ملاحظتنا وتجارتنا. واما ان إعادة التنظيم هذه، إذا ما راقت للإيالات فتجرد اصحاب السفن من كثير من الوسائل القوية للقرصنة ضد الدول الأخرى، فذلك أمر لا يمنع من ان تكون الجمهورية مقتنعة بان دولة ترتبط بها بمشاعر الصداقة الحقة، ستشاركها وجهة النظر، ولا يسعها إلا ان تحمد لها هذا الحل الذي تمكنت

بعبارة فائقة ان تضمنه لملاحظتها وتجارتها التي اصيبت بأشد الضرر، وان تحقن دم مواطنيها، وان توفر على نفسها بلاء حرب هزت البشرية، وتفتح بذلك الطريق لسفنها، فتصل إلى موانئ اصدقائها دون فزع، وان تمارس التجارة مباشرة دون وساطة الآخرين الذين حملوها أثقالاً، وشوهوا سمعتها، مع ضرر شمل الدول التجارية.

الوثيقة رقم (15)

تقرير مرفوع إلى مجلس الشيوخ من وكلاء التجارة والحكام الخمسة للتجارة عن حالة التجارة مع الغرب (27 من مارس 1754) (متحف كورير 468).

أيها الأمير الجليل،

لا يمكن ان تكون احوال تجارتنا مع الغرب حالياً أكثر شدة وضيقاً مما هي عليه، فنحن بالنسبة لتلك الدول في نفس الوضع الذي كنا فيه زمن الحرب مع البلاط العثماني، ان الحرب لا تزال مستمرة، ولكنها حرب تجارة مع الحاجة إلى الاستفادة من الملاحه الأجنبية. بل يجب ان نقول اننا في حالة أسوأ، وبينما جرت في الشرق المحافظة على العلاقة بسوقنا هذه، وكانت المداولات تجري لفائدة تجارنا، فإن التجارة مع المغاربة في الوقت الحاضر تجري مع الانجليز والهولانديين والفرنسيين وحسابهم.

انهم يشترون منا بضائعنا، وينقلونها إلى اسبانيا، وتعود عليهم بمكاسب عظيمة، في الوقت الذي تكون فيه أرباحنا قليلة، وحمل الدول المشتريه ثقبلاً. وعلى هذه الحال لا يمكننا ان نفعل عرضاً التطرق إلى ما يبيده البلاط الاسباني من أسف على ما اتخذ من قرارات، بشأن عقد معاهدة مع الإيالات القرصنة، وفقاً لما فهمناه من قراءة رسالة السفير بمدريد.

ويظهر ان اسبانيا لا تهتم بمصالحها الخاصة، وجميع الدول التي تحدها المصلحة التجارية في الوقت الحاضر تسعى إلى ان تصل إليها سلع البلاد الأخرى من المنشأ كي تسلمها بأقل التكاليف، ومن هذه الزاوية قد يرغب البلاط الاسباني في ان يرى الطريق قد انفتحت في وجه ملاحظتنا، حتى يتسلم من أيدينا احتياجاته الكثيرة من السلع، وبأسعار أكثر رفقاً، وهي السلع التي تستهلكها وتصدرها إلى الهند، محققة بذلك أرباحاً طائلة.

ويبين ان المصلحة مشتركة، وإذا كانت في الوقت الحاضر المرايا والخرز والفوانيس والورق وغيرها من بنود مصنوعاتنا، يمر اغلبها للتخزين في ليقهورن ومرسيليا وجنوة ولندن

وأستردام. لتنتقل بعد ذلك إلى الهند. فإن اسبانيا قد تستطيع ان تقوم بكامل هذه الحركة. إذا أوصلت إليها سفنتا تلك السلع، ومن السهل أن نستنتج انه حتى إذا فرضت اسبانيا حظراً على تجارتنا، فلن يمسن أي ضرر، وستحرم نفسها من فوائد هامة جداً.

وقد تستمر دول الغرب (اسبانيا) في هذا الاتجاه ضد مصالحها. ولن نخسر شيئاً من نتيجة سلعنا. وقد تمنع من النفع الأكبر، بالتوقف في موانئها والابتعاد منها، ولكن هذا لا يمنعنا من الأبحار إلى موانئ كثيرة في غيرها من الدول. وإذا ما عقدنا الصلح مع إيلات شمال أفريقيا، فسيتبقى هي (أي اسبانيا) في وضعها الخاسر الحالي أو أشد منه. وسنكسب حرية التنقل إلى جميع الموانئ في أفريقيا وأوروبا باستثناء الموانئ الإسبانية فقط.

وإذا ما قدر لها أن تتورط في اتخاذ قرار غريب، يرمي إلى حظر دخول سلعنا إلى موانئها، وهو أمر لم يفرضه حتى الأتراك. فلن تضر بهذا القرار إلا نفسها. ولن تلحق بنا أي ضرر. هذا بالإضافة إلى أنها ستحرم عندئذ نفسها ومواطنيها من الاستفادة من بضائعنا، وسيكون هذا كسباً كبيراً لغيرها من الدول. وستجذب هذه كامل الحركة التجارية. ولن نفقد الوسيلة لترويج مصنوعاتنا.

ومها يكن من أمر فستعود احقاد البلاط الإسباني عليه بالضرر، ولن يمسن شيء منه. كما اننا بعقد الصلح مع الإيلات سنعوض عن الأضرار بالمتاجرة مع الدول الأخرى، والتي قد تلحق بنا بسبب الحظر الذي قد يمنع مراكبتنا من الرسو في موانئها.

إن ذلك البلاط الإسباني بإمكانه ان يجعل اهل هامبورج أو الدانيمرك يحسون بغضبه عليهم. إذ أنهم في الوقت الحاضر يستفيدون من ملاحظتهم مع الموانئ الإسبانية. وإذا ما اوقفت تجارتهم فسيصيبهم الضرر فعلاً، وسيحرمون من المكاسب.

ولكن الأمر يختلف بالنسبة لنا. لأن أي توقف لتجارتنا لن يزيد على ابقائنا في الوضع الراهن. وستروج بضائعنا بواسطة ايد أخرى، وإذا ما تجاوز هذا المنع وشمل السلع كذلك، فسيعود الضرر عليه، وتدخل الدول الأخرى عن طيب خاطر للاستفادة من تلك المكاسب التي تنازلت عنها اسبانيا طوعاً. وقد يحرك مثل هذا الحظر الفريد دولاً أخرى تتجر في الوقت الحاضر ببضائعنا مع اسبانيا، ولا يعني هذا وقف تجارتنا فقط. بل حتى تجارة الآخرين الذين يتداولونها الآن. ويتبين بوضوح ان النتيجة تكون اشد ازعاجاً لاسبانيا أكثر منا. وقد حدث في اوائل هذا القرن، وعندما اراد البلاط الإسباني ان يعبر عن استيائه زادت تجارتنا بنسبة 20%.

إن تلك الممالك في حاجة إلى بضائعنا، ولم تكف عن المتاجرة معنا. وقد نزل كل العبء على مواطنيها. وبدون ابداء أي جهد، عادت الأمور إلى نصابها وزال الحمل الثقيل، وهذا يدل على أن مثل هذا التوقيف قد يجلب المتاعب على المواطنين الاسبان ولا يمس تجارتنا.

وإذا ما رأى البلاط في نابولي ان ينضم إلى بلاط اسبانيا في مشاعره تلك، نقول إن نابولي ستحرم من الأشياء الملائمة لها. ومن المكاسب التي تحصل عليها. وتقوم تلك الممالك مع سوقنا بتجارة مربحة. وعند بحث ميزانياتها الرسمية نجد أنه إذا ما قدمت هذه الممالك إلى البندقية بضائع بقيمة 40 ألف دوكات تقريباً، فإنها في الوقت نفسه لا تسلم منا سلعاً إلا بنصف هذه القيمة، ونشأ الاختلال في ميزاننا التجاري بسبب الأصواف التي نستورد منها ما قيمته 30 ألف دوكات. وإذا ما توقف عليهم هذا الاستيراد، فلن يكون من السهل عليهم تصريف اصوافهم في جهات أخرى، وليس عسيراً علينا ان نحصل على الاصواف. ونضيف ان تلك الدول ستحرم من الكثير من امواد التي نحتاج إليها. كالورق والكتب والرجاج والبريا واللوحات وروابط النحاس ومصنوعات الشمع والاقنعة الكتانية وغيرها كثير، مما لا يمكن الحصول عليه إلا من سوقنا هذه. وإلى جانب ما تقدم فستسخر تلك الدولة الاستفادة الكبيرة من السلع الألمانية التي تمر بمدينة كيوجا، والقادمة عبر التيرول إلى الطريق الوحيد الذي يمر بمدينة فيرونا. ان ايقاف تجارتنا سيكلفهم ثمناً باهظاً. إذا ما ارادت الحصول على تلك السلع عبر طرق أطول، وبنفقات أكثر.

وحتى إذا ما اقتصر الأمر على منع رسو السفن من كلا الطرفين، فإن الملاحاة الضئيلة الخاصة باقليم كالابريا وصقلية وأبروتزو التي تتردد كثيراً على موانئنا ستصاب بضربة قاسية، ويكفي التفكير ملياً. فإن خسارة جمرك نابولي ستكون جسيمة، وان جمرك الصوف والورز فقط يزيد على كل رسوم الدخول والخروج، والترانسييت الذي تجنيه جماركنا من التجارة كلها. وعلاوة على قواعد الحيلة والحذر التي توجي بدعم قاعدة عامة للمواطنين. ولا ينبغي ان يمر الغيظ المحتمل لدى البلاطين إلى أي قلب، لان الخسائر المهددة بها لا يمكن ان تتحقق. شكراً. صدر عن مؤتمر الديوانين، وكلاء التجارة وحكاماء التجارة في 27 من مارس 1754.

الوثيقة رقم (16)

معاهدة الصلح مع إيالة طرابلس

المادة الأولى

في هذه السنة 1177 هـ تم اقرار الصلح مع جمهورية البندقية حتى لا تتعرض مراكبها المحررة عند إلتقاطها بسفن القرصنة الطرابلسية. لأي نوع من الازعاج، وقد أمر بذلك علي .. طرابلس والقائد الأعلى للجيش بالإيالة. ووزراء الديوان وغيرهم، ويسود بين الجهتين

تبادل الجماركات والتقدير، ولن تمنح جمهورية البندقية تراخيص أو جوازات سفر إلى دول مختلفة، وإذا ما وجدت، فإن تلك السفينة ستوقف وتحتجز، على ألا يؤثر ذلك على اتفاق الصلح، ويبقى قوياً ثابتاً.

المادة الثانية

إذا ما رست السفن الكبيرة لجمهورية البندقية ومراكب رعاياها في ميناء طرابلس أو أي ميناء آخر تابع لها من أجل البضائع التي تدخلها أو تخرجها، فسيجبي منها رسم جمركي قدره 3% حسبما كان متبعاً من قبل، ولن يلحق بها أي أذى، أو أي منع من السفر، ويتبع نفس الإجراء بالنسبة للتجار الطرابلسيين في موانئ البندقية.

المادة الثالثة

إذا ما التقت السفن الحربية التابعة لجمهورية البندقية والسفن التجارية بالسفن المسلحة للقرصنة التابعة لطرابلس وسفنها التجارية، فيجب الامتناع عن تبادل الزيارات، وعن التسبب في أي إزعاج، بل يودع بعضهم بعضاً، مع تبادل الجماركات والعبارات الودية وبدون أن يمنع أحدهم الآخر من السفر، وإذا ما كانت أي من السفن تحمل ركاباً من أية دولة ومعهم بضائعهم وأمتعتهم وحاجياتهم، ومهما كانت الجهة المقصودة فلا يجوز أن يلحق بهم أي أذى، أو ينزع منهم أي شيء، كما لا يجوز اقتيادهم إلى مكان آخر، أو احتجازهم أو إلحاق ضرر أو أذى بهم.

المادة الرابعة

إذا ما التقت السفن المسلحة للقرصنة التابعة لمدينة طرابلس بالمراكب التجارية للبنادقة خارج سيادة الجمهورية، فيرسل إليهم الزورق وبه شخصان بالإضافة إلى الجدافين، وعند الوصول فلا يصعد إلى المركب سوى اثنين (إذا ما سمح الربان البندقي) وبعد التأكد من جواز السفر البندقي وانتهاء المهمة، يعود الزورق فوراً، وللمركب البندقي أن يواصل سفره، وإذا ما التقت سفن البندقية المسلحة عسكرياً والسفن التجارية بسفن قرصنة طرابلس، فلن يلحق بها أي ضرر، إذا كانت مزودة بجوازات سفر من قنصل البندقية المقيم في طرابلس، ولها أن تواصل سفرها، ولن تزعج سفن طرابلس سفن البندقية لمدة خمسة عشر شهراً، من تاريخ هذه المعاهدة، إذا لم تكن مزودة بجواز السفر الممنوح بموجب اتفاق الصلح هذا، ولا تعترض طريقها، وبالمثل إذا ما التقت السفن الحربية التابعة للبندقية بسفن طرابلسية في نفس مدة

الخمسة عشر شهراً، فلن تعترض طريقها، وتدعها تواصل سيرها في امان.

المادة الخامسة

لا يجوز لأي ربان أو ضابط أو آمر من طرابلس أن يأخذ بالقوة أي شيء أو أي شخص مها كانت جنسيته، بموجب أي ادعاء لينقله إلى مركبه، أو إلى غيره، بموجب أي سبب، أو للإستفسار أو الفحص، كما لا يجوز إزعاج الموجودين بالمراكب البندقية.

المادة السادسة

إذا ما غرقت إحدى سفن البندقية على شواطئ مملكة طرابلس، فلا يجوز أن يأخذ أحد أي شيء من أمتعتها، أو بضائعها، أو اعتبارها غنيمة أو مصادرتها. وإذا ما حدثت حالة مماثلة بالجوارك فلن تؤخذ أمتعتها، ولن يلحق بالاشخاص أي أذى، ويقدم في مثل هذه الحوادث كل عون وذّي مع المساعدة في تجفيف البضائع.

المادة السابعة

لا يجوز لأي مركب طرابلسي، حتى لو كان حائزاً على موافقة وإذن القائد، أن يتزود بالسلاح من بلد معاد لجمهورية البندقية، من أجل ممارسة القرصنة ضد البنادقة.

المادة الثامنة

إذا ما اشترى احد تجار البندقية غنيمة في طرابلس، أي إذا قام أحد ربابنة القرصنة الطرابلسيين بالاستيلاء على مركب، ثم باعه إلى تاجر من البندقية، سواء أكان ذلك بطرابلس أم بعرض البحر، فإذا ما وجد بيد هذا التاجر سند المبيعة، فلا يجوز لأي قرصان طرابلسي آخر إذا ما التقى بهذا المركب أن يلحق الأذى بالتاجر المشتري للغنيمة، أو أن يحول بينه وبين مواصلة السفر في امان.

المادة التاسعة

لا يجوز بأي حال للتونسين والجزائريين والسلاويين (نسبة إلى مدينة سلا بالمغرب) وغيرهم أن يبيعوا في مملكة طرابلس مراكب بندقية أو أشخاصاً أو سلعاً يملكها البنادقة.

المادة العاشرة

إذا ما اقتادت السفن الحربية للبندقية مركباً مقيماً أو محتواها من السلع إلى ميناء من موانئ مملكة طرابلس، فلا يجوز لأحد أن يعترض على عرضها للبيع، أو نقلها إلى جهة أخرى، ولا تدفع سفن البندقية الحربية أية رسوم جمركية أو بلدية، وإذا ما احتاجت إلى المؤن فتزود بها بالسعر الجاري ولا تطلب أية زيادة.

المادة الحادية عشرة

عندما تكون سفن البندقية الحربية راسية أمام طرابلس، ويهرب أحد الأرقاء بغض النظر عن جنسيته، فعلى قائد طرابلس (إذا صح عنده الخبر) أن يطالب به، وعلى الريان البندقي أن يبعث به إليه.

المادة الثانية عشرة

تقديراً للصلح الذي عقد مع جمهورية البندقية، فإن مواطنيها لا يجوز في المستقبل استرقاقهم في جميع أنحاء دولة طرابلس، كما يحظر بيعهم وشراؤهم.

المادة الثالثة عشرة

إذا توفي بطرابلس أو بأية جهة أخرى من المملكة أحد تجار البندقية أو أي من رعاياها، فلا يجوز للحاكم أو لغيره أن يستولي على الأموال أو الممتلكات أو الامتعة الخاصة بالمتوفي. وإذا ما عيّن قبل وفاته وريثاً فلا يجوز لأي شخص آخر غيره أن يستولي حتى على جزء من امتعته وبضائعه ونقوده، وإذا كان الوريث غائباً فعلى الوكيل المنفذ للوصية أن يعدّ جرداً بكل شيء، من أجل تسليمه في الوقت المناسب، أو إرساله إلى الوريث. دون حق للاعتراض من أية جهة. وإذا لم يكن أحد من هؤلاء الأشخاص حاضراً فعلى قنصل البندقية أن يعدّ جرداً بالأموال والممتلكات الأخرى للمتوفي، ثم يأخذها ويبقيها في عهده إلى أن يقدم اقارب المتوفي.

المادة الرابعة عشرة

لا يجوز أن يكره تجار البندقية بطرابلس أو بأي مكان آخر من المملكة على أن يشتروا بضائع ضد رغبتهم، فلا يشترون إلا ما يرغبون في شرائه، ولا يجوز أن تشحن بالقوة أية بضائع على السفن التابعة للبندقية، والتي ترسو بطرابلس، ولا أن يكره الربابنة على القيام

برحلات ضد ارادتهم، ولا أن يرغم القنصل أو أي واحد من رعايا الجمهورية على أن يدفع ما هو مستحق على أحد رعايا البندقية الماطلين إلا إذا كان ضامناً.

المادة الخامسة عشرة

إذا تشاجر أحد رعايا البندقية مع أحد المسلمين أو رعايا طرابلس، فإن القضية ترفع إلى ديوان الباي السعيد لا غيره، أما إذا كان الشجار بين رعايا جمهورية البندقية، فإن النظر في القضية يكون من اختصاص قنصل البندقية.

المادة السادسة عشرة

قد يتشاجر أحد رعايا البندقية مع مسلم، فيتطاعنان أو يقتل أحدهما الآخر، فإن المحرم يعاقب بما يستحق حسب قوانين البلاد، أما إذا قتل بندقي مسلماً ونجا بالهرب بعد الجريمة، فلا يكون قنصل البندقية المحترم مسؤولاً، ولا أي شخص آخر من رعايا الجمهورية، ولا يتعرضون لأي ازعاج.

المادة السابعة عشرة

لقنصل البندقية - أيا كان - الحق في أن يتمتع على الدوام بكل سلام وأمان، ولا يجوز لأحد أن يلحق بشخصه أو بامتعته ضرراً، ويحق له حسب رغبته أن يصطحب الترجان والسمسار كلما أراد الذهاب إلى المراكب، والخروج من الميناء دون أن يمنعه أحد. ويجب أن يخصص له مكان لممارسة شعائره الدينية، وله أن يتخذ أحد رجال الدين لإدارة الصلوات، وأن يحصل له على الإقامة.

المادة الثامنة عشرة

سيكون هذا الصلح والصدقة دائماً بيننا، ولكن إذا ما تسبب عمل مناقض مستقبلنا في قطع هذه المعاهدة، ففي هذه الحالة للقنصل القائم في ذلك الوقت ولرعايا البندقية في طرابلس، أو في أية جهة أخرى من المملكة، أن يغادروا البلاد ومعهم أموالهم وامتعتهم وخدمهم، سواء أكان ذلك في زمن السلم أم الحرب، ولا يجوز لأحد أن يعترض طريقهم، أو يحول بينهم وبين السفر حتى إذا ولد أحد منهم في مملكة طرابلس.

المادة التاسعة عشرة

إذا ما عثر على احد رعايا الجمهورية منتقلاً على مركب تابع لأية دولة، ولو كانت عدوة لمملكة طرابلس، فلا يجوز إلحاق الأذى به، أو الضرر بمركبه أو أمواله أو امعته أو بضاعته أو خدمه من قبل السفن الطرابلسية، وبالمثل فإن أي طرابلسي يوجد على احد المراكب المعادية للجمهورية، فلا يجوز بأي حال الاضرار بأمواله وامعته ونقوده وخدمه، بل يعاملون جميعاً بصداقة وود.

المادة العشرون

كلما جاءت سفن البندقية الحربية الصديقة إلى طرابلس، وبعد ان يكون القنصل قد اخبر الحكومة بذلك، وبعد ان تكون قد ألقت مراسيها قبالة ميناء طرابلس، يأمر الادي بان تطلق من القلعة احدى وعشرون طلقة مدفع - احتراماً وتقديراً للجمهورية، ويرد الريان على ذلك بالمثل. وتكرماً للجمهورية تقدم المشروبات إلى هذه السفن.

المادة الواحدة والعشرون

لا يدفع قنصل البندقية عن المؤن المعدة لاستعماله الخاص، من اغذية ومشروبات وأشياء أخرى ضرورية، وكذلك الهدايا أية رسوم جمركية أو ضرائب.

المادة الثانية والعشرون

إذا ما حدث في المستقبل ما ينافي هذا الصلح القائم بيننا، ومهما كانت الجهة التي يصدر منها، فلن يقع اعتداء ولا قطع لصادقتنا، وتبقى ثابتة، ولكن للجهة المعتدي عليها - أيّاً كانت - ان تطلب معرفة الاسباب، ويتم توقيع العقوبات الشديدة على الرعايا المخالفين، وكلمتنا لا يمكن تغييرها. وثقتنا ستكون دائمة.

المادة الثالثة والعشرون

من المقرر ان السفن والمراكب، من أي نوع، التي يتم تسليمها للقرصنة من قبل إيالة طرابلس، وتفادياً لمنع أي سوء تفاهم، لا يمكن ان تدخل خليج البندقية لأي سبب وبأية صفة، ويكون الحد الفاصل من جهة رأس سانتا مارية، ومن جهة أخرى نقطة تشبازا - وعلى القراصنة الطرابلسيين ان يمتشوا مع هذه الأوامر، وان يمتنعوا عن أية مخالفة، وفضلاً على ذلك تبقى القرصنة محظورة داخل مدى ثلاثين ميلاً، من جميع الجزر المذكورة التابعة

لجمهورية البندقية، ولهم ممارسة القرصنة بعد ثلاثين ميلاً من الجزر المذكورة، ولا يجوز لهم دخول موانئ البندقية إلا إذا قامت زوايع، وإذا مارسوا القرصنة داخل مسافة الثلاثين ميلاً واستولوا على بعض المراكب، فيسرعون على ردها، ويعاقب الريان القرصان عقاباً شديداً. ونعلن بهذا انه في هذه السنة الجارية، ومن أجل عقد الصلح مع جمهورية البندقية فقد انابت الجمهورية عنها النائب بروسبيرو فالمارانا، وعن إيالة وديوان طرابلس فقد عين مفوضاً مطلقاً الحاجي عبدالرحمن آغا. لقد فرغ الاثنان من وضع الاتفاق، وقرره المفوض بمواده الثلاثة والعشرين، ورغبة في احترام شروط الصلح المبرمة مع حكومة جمهورية البندقية، والتي نالت رضا الماجد الاعظم علي باشا القره مانلي، القائد الاعلى لطرابلس الغرب، وكذلك رضا كل من البك وآغا الانكشارية ونائب حاكم الإيالة وغيرهم من الاعيان بالإيالة المذكورة، لذلك وضعنا توقيعاًنا واختامنا عليها، ومن الآن فصاعداً سيتمسك الطرفان بالاتفاقات المذكورة اعلاه، وسيمتنعان عن مخالفتها امتناعاً تاماً.

صدر في شهر شوال من سنة 1177 هـ أي في شهر أبريل سنة 1764 م.

علي القائد الاعلى

بحروسة طرابلس الغرب

حسن ابن الادي

يوسف، نائب حاكم الإيالة

موسى، آغا الانكشارية

ابراهيم رايس المرسى

مصطفى، خزندار

احمد، أمين الديوان

الشيخ حاجي احمد - مفتي

جيوفاني بيلاتو - ترجمان

الوثيقة رقم (17)

تقرير بروسبيرو فالمارانا عن معاهدة الملح (نوفمبر 1763)

لقد تبني مجلس الشيوخ بالمرسوم المؤرخ في 16 من اكتوبر الماضي اقتراح مدير عام شؤون

الملح، واغتنام فرصة وجود الوزير الطرابلسي للعمل حاضراً ما كان يرجى منذ زمن طويل، بالرغم من المحاولات التي لم تثمر، على احتكار املاح تلك الايالة بواسطة اتفاقات، وهذه الاملاح تدخل في الاستعمال الضروري للمباردية، لا لغرض استعمال وسائلنا البحرية فقط وبسط تجارة التبادل مع الايالة ذاتها لصالح هذه السوق، بل لضمان صفقات مع متتوفا وميلانو وبياموتي في هذا الميناء وحده، ولحاجتها للتزود بالملح تستدرج إلى شراء أية مادة أخرى، بما في ذلك التبغ.

وكلف بنفس المرسوم الصراف الحكيم بان يعمل بالاستعانة بالمواطن النائب على التفاهم مع طرابلس المذكور اعلاه، وإن يستعان ايضاً بخبرة مدير شؤون الملح لدفع مثل هذه المداولات إلى الأمام.

لقد اتخذت الترتيبات سلفاً بالاتفاق الموافق عليه في الفصول الملحقة، على أن تلتزم الايالة من جهتها برفض تزويد أي منافس بأية كمية، مع استخراج جبري لكميات من الملح سنوياً، وهي اللازمة لتزويد الجهات المذكورة آنفاً، بالسعر العادي، والتحكم في استخراج كمية أكبر. لقد قدر مدير الملح ان احتياج تلك الدول يزيد سنوياً على 2500 موجو (هو البوشل الانجليزي وهذا يساوي 8 جالونات أو 36 لتراً ونصف اللتر)، ونص على هذه الكمية في المادة الأولى مع ذكر وحدة القياس، اما في المادة الثانية فقد حددت القيمة بسكويين واحد عن كل موجو، ودون ان يكون الدفع مقدماً، كما حدث في وقت مضى، بل يدفع ألف سكويين فقط عند الحمولة الأولى، اما الباقي فيدفع خلال السنة دون قيود.

وجاء ذكر السعر في المادة الثالثة، وبالنسبة للطلبات التي قد تعمل فوق الكمية المتفق عليها، فيجري الدفع عند الاستلام من وقت لآخر.

ولتفادي الوقوف الطويل الذي تتعرض له المراكب في ذلك المرسى اثناء الشحن، لما في ذلك من ضرر ينزل بهم واضطراب في الشحنات الأخرى، فقد اشترط في المادة الرابعة ان يكس صيفا وشتاء 2500 موجو على الساحل لطلب المراكب.

اما المادة الخامسة فتشكل اهم نقطة في الاتفاق، وتخضع لها الداي والايالة بعدم بيع أو السماح للآخرين ببيع أية كمية من الملح، وبما أنه غير قادر على رفض بيع كمية صغيرة من الملح إلى إيالتي الجزائر وتونس، وحتى لا ينتج عن هذا الاستثناء ذلك الضياع المدمر لمتطلبات الاحتكار. وبناء على نص المادة السادسة يتم اخضاع هذه الشحنة المحدودة لمعرفة الشخص الذي تخصصه السلطة العامة لهذا الأمر، مع النص ايضاً على أنه إذا ما تبين أن الإياليتين المذكورتين قد اساءتا استعمال هذا الاستثناء، فيجب ان يسحب منها هذا الحق.

وفي المادة السابعة حددت مدة المعاهدة بعشرين عاماً، مهما كان وضع الصلح. وتوضح

المادة الثامنة انه عندما يرغب الداي - على حساب الأموال المتفق عليها - في ابتياع مواد ومصنوعات من دولة البندقية، فسيزود بهذه البضائع بسعر السوق السائد، واخيراً في المادة التاسعة اشير إلى أنه لا يشحن أي مركب بالملح إلا إذا كان مزوداً بشهادة من مدير ديوان الملح، وتحدد بالشهادة الكمية التي يجب شحنها.

(وتتحدث الوثيقة عن الصعوبات التي عرضها الوزير الطرابلسي، حيث قد تبين له ان كمية 2500 موجو قليلة جداً، لتلزم الايالة بقبول الاحتكار المطلق من قبل البندقية. ويقول فالمرانا: بما ان تلك هي الكمية التي طلبتها البلدان المستهلكة للمح طرابلس، وبما ان المعاهدة تتضمن احتمال الزيادة فقد سقط ذلك الاعتراض).

الوثيقة رقم (18)

معاهدة صلح مع إيالة طرابلس - المواد الخاصة بتسويق املاح طرابلس (اكتوبر 1763)
حكما التجارة الخمسة - خطابات قناصل طرابلس - المظروف 764.

أولاً: يقدم الداي وإيالة طرابلس إلى جمهورية البندقية 2500 موجو من اجود انواع الملح، وذلك بحسب مكيال الموجو المستعمل في البندقية لهذا النوع من الملح. وتكون المكيال مملوءة حسب المعتاد. ولهذا الغرض يرسل مكيال أو أكثر محتوياً ولا يتم الكيل إلا به.

ثانياً: وقد تم الاتفاق على ان يكون الثمن ألفين وخمسمائة سكويين بندقية. عن الفين وخمسمائة موجو، ويجري تسديد هذا المبلغ كل سنة بالطريقة التالية: ألف سكويين عند وصول أول مركب للشحن، والباقي ألف وخمسمائة سكويين يسدد عند نهاية السنة، وحتى إذا لم ينقل الملح يجب دفع مبلغ ألفين وخمسمائة سكويين خلال السنة، مع اعطاء الحرية للبنادقة بنقله حسب رغبتهم وراحتهم، وبدون دفع أي مبلغ آخر حتى إذا جرى الشحن بعد مضي السنة.

ثالثاً: إذا رغب البنادقة في ان يستزيدوا من الملح فضلاً عما تم الاتفاق عليه، أي 2500 موجو، فلهم ذلك حسب الرغبة، وفي أي وقت بشرط ان يسدد ثمن ما يؤخذ منهم في كل مرة على حدة، وبنفس السعر وهو سكويين واحد عن كل موجو.

رابعاً: بسبب ما تقدم على الداي وإيالته ان يعدوا بالميناء في كل شتاء 2500 موجو على هيئة اكوام، وكذلك في الصيف، وعند وصول المراكب يجب ان يكون الرجال والدواب

جاهزين للعمل فوراً.

خامساً: للبنادقة حق الاحتكار، ولا يجوز للداي ولا للإيالة ان يبيع، ولا ان يسمح بالاستخراج، ولا ان يبعث على حسابه أية كمية من الملح التابع له بعد ابرام هذه المعاهدة والتصديق عليها إلى أية جهة، ما عدا الاستثناء المشار إليه، ويكون جمع الملح تحت التصرف الكامل والمطلق للبنديقية طيلة المدة المحددة حسبما يأتي ذكره.

سادساً: إذا ما طلبت إيالاتنا تونس والجزائر الملح فللداي ان يقدم إليها كمية محدودة من أجل استعمال السكان، ويجري هذا بناء على موافقة وبمعرفة ذلك الشخص الذي تخصصه جمهورية البنديقية في المكان لهذا الغرض، مع اتفاق واضح بانه لا يجوز للتونسيين ولا للجزائريين المتاجرة به، ولا ان يبيعوا جزءاً منه إلى الدول الأخرى، وإذا ما انحل بهذا الشرط يتعهد الداوي بوقف شحنه حتى بالنسبة للبلدين المذكورين.

سابعاً: مدة هذه المعاهدة عشرون سنة، يتبدى أولها في شهر مارس القادم، وسواء أقام الصلح أم لم يقم، مع البيان بانه في حالة عدم قيام الصلح، فعل الداوي وإيالاته ان يمنح جوازات سفر بعدد المراكب المعدة للشحن، وتكون الجوازات معمولاً بها حسب المعتاد من قبل الإيالات الثلاث: الجزائر وتونس وسلا (المغرب) خلال مدة نفاذ الصلح ما بين داي طرابلس والإيالات المذكورة.

ثامناً: إذا رغب الداوي أن يحصل مقابل كل المبلغ السنوي المتفق عليه أو بعضه على مواد ومصنوعات من دولة البنديقية، فيجب ان تقدم إليه بالسعر الجاري في ذلك الوقت في هذه السوق، وتشحن على نفس المراكب الخاصة بالملح دون مقابل.

تاسعاً: لا يمكن ان تشحن إلا تلك المراكب التي تحمل شهادة من مدير الملح، يذكر فيها على التقريب الكمية، ويجري التعرف عليها بواسطة الشخص الذي تعينه البنديقية لذلك.

ترجمة

قام بهذه الترجمة السنور جيوفاني بيلاتو الترجان، لما كتب باللغة التركية من قبل مفوض طرابلس، موقعاً على هذه الوثيقة.

بما أنني قد اتفقت مع النقيب البنديقي بروسبيرو فالمرانا على المواد التسع المدرجة عالياً، وبموجب التفويض الممنوح إلي من سيدي ومن قبل إيالة طرابلس، وافق على هذه المواد كلها، وأوقع وأنعهد أن احضر في أقرب وقت التصديق من سيدي أيضاً على هذا العقد، وعند

تبادل الأوراق يوقع عليها أيضاً النقيب المذكور اعلاه باسم جمهورية البنديقية.

البنديقية في 19 من اكتوبر 1763 حاجي عبدالرحمن

الوثيقة رقم (19)

من خطاب عبدالرحمن إلى (بروسبيرو فالمرانا) ملخصاً اختتام المفاوضات

وعليه فإن الاغراض هي ما يأتي:

(1) الابقاء على ميثاق 11 من اكتوبر 1763 في جميع اجزائه على ما هو عليه، مع الاحتفاظ فقط بشأن الموضوع الضروري الذي اغفل في الميثاق، وهو الهدية إلى البك ابن الباشا ووزراء الديوان العشرة، وبمجموع هذه الهدايا هي ثمانية آلاف سكوين بندي.

(2) فيما يخص الرقيق، انتازل انا بما لدي من تفويض عن أي مطلب في هذا الشأن، ودون ان يشمل ذلك الرجال العشرين، ومنهم ربانة السفينة الراقوسين، لأن هؤلاء أحرار. اما الأرقاء وعددهم 68 طبقاً لما ورد بالقائمة المرفقة، البنادقة وغيرهم إذا ما وجدوا، يجب ان يتمتعوا بشمرة الصلح باطلاق سراحهم فوراً، في نفس الوقت الذي تصل فيه إلى الإيالة الهدايا المتفق عليها على سفن الجمهورية، ويجري ابحارهم وتسليمهم إلى قائد السفن نفسه، وتقديراً لتلطني هذا اطلب ان تدفع إلي فوراً كهدية للباشا مبلغ 4000 سكوين، دفعة مقدمة عن المستين الاولين طبقاً لما ورد بالميثاق نفسه، ومن الآن فصاعداً لا يدفع مبلغ الأتلي سكوين سنوياً حسب الاتفاق إلا عند نهاية كل سنة، وتبتدي السنة من يوم تسليم وثائق الابرام.

وبما أن سيدي الباشا يريد أن يعبر للجمهورية عن صداقته الحقة الثابتة، وينوي أن يكون الصلح دائماً قائماً ومحافظاً عليه، ولعلمه بما قد يلحقه من أزعاج بسبب الغارات التي يقوم بها تحت علم مزيف الابانيون والالكونيون والغالونيون والخانيون أو غيرهم من لصوص البحر الذين يستفيدون من قربنا منهم، ويغتنمون الفرصة فيدخلون إيالاتنا، فإنه ضمناً للبنديقية من هذا الأذى قرر ما يأتي:

يتعهد الباشا بان يصدر أمراً قاطعاً، ويعلن بانه إذا ما وجد في أي مكان من إيالة طرابلس الغرب مثل اولئك الناس او معهم غنائم أو مسروقات من المراكب لبيعها أو اهدائها، أو لأي اعتبار آخر وبأية حجة، فإن هؤلاء سيوفقون ويجردون من كل شيء، وتسلم هذه الأشياء إلى

قنصل البندقية، ويعاقب الجرمون في حصوره عقداً شديداً. ويضق مثل هذا الأمر حتى على مواطني طرابلس، وكل من اساء منهم إلى هذا الامر. فاشتري سلعاً أو ساعد على مثل ذلك الاعمال المناقضة للصلح.

انني على استعداد من أجل الحفاظ على هذا الصلح، ان اوقع على هذا التمهيد بالعبارات والشروط التي ترضى عنها الجمهورية، وتعتبرها مناسبة. وفي مقابل هذا الضمان الودي أطلب 1500 سكوين عند نهاية كل سنة، و6000 سكوين لمرة واحدة.

23 من يونية 1764 السيد عبد الرحمن

الوثيقة رقم (20)

خطاب من مجلس الشيوخ إلى باشا طرابلس بمناسبة اختتام المباحثات (17 ديسمبر 1763)
(قرارات مجلس الشيوخ، القسطنطينية - الملف 62 - مارس 1763 - يولية 1764).

إلى باشا طرابلس،

بكل سرور رحبنا بالحاجي عبدالرحمن الرفيع المقام، الذي ارسلتموه إلينا مفوضاً، ونشكركم كثيراً على مشاعركم التي اعربتم عنها، في خطابات الاعتاد التي جاء بها إلينا، وستسلم إليه الردود عليها.

إن ما اتبعه من أساليب سليمة تتسم بالحكمة خلال المفاوضات التي اجريت مع نائبات كانت موضع رضانا، كما اننا قد سرنا لما رأيناه من عقد الصلح بواسطته بين الجمهورية وهذه الإيالة، والذي تم وضعه بالمشاركة من أجل استفادة متبادلة من التجارة، ومن اتفاق اشتراء الملح وتسليمه إلينا من هذه الإيالة.

وبعد ان ودعنا عقب الاتفاق على ما ذكر اعلاه، فسيكون هو حامل المعاهدتين في شكلها المتفق عليه، للتصديق عليها هنالك. اما من طرفنا فنحن نوافق عليها موافقة كاملة، مع التزامنا بأدق مراعاة لها، ونحن في انتظار التصديق عليها من جهتكم، ليم تنفيذ المواد المتفق عليها برضا الطرفين، ويكون هذا الصلح مستقراً ودائماً. ونضيف إلى ما تقدم زيادة في التدليل على براءة نفوسنا، فاننا نصدر اوامرننا - تنفيذاً للاتفاق - إلى الاسطول البندقي ألا يلحق أي اذى، أو أي منع على السفن التي يرفرف عليها علم هذه الإيالة إذا ما التقوا بها، ونحن على ثقة انه مقابل ذلك ستصدرون نفس الاوامر إلى القادة لديكم، حتى يقفوا نفس الموقف بالنسبة

لسفن مواطنينا، لقد أتممتنا اعداد الأموال والهدايا المقررة، وسيتم تحويلها إليكم في الفصل المناسب، ونؤكد لكم فائق احترامنا، ونتمنى لكم عمراً مديداً وعيشاً سعيداً.
تحال نسخة من الرسالة إلى ديوان حكماء التجارة الخمسة

جيوفاني روزون، أمين السر

الوثيقة رقم (21)

اعلان من حكماء التجارة الخمسة بشأن التبعية والعوائد الواجبة لقناصل البندقية.

(شعار القديس مرقس)

اعلان الأجلاء حكماء التجارة الخمسة

ووفق عليه بمرسوم مجلس الشيوخ المؤرخ في 10 من ديسمبر 1740

يزداد بعض الرابطة ومديري السفن الوطنيين كل يوم عناداً، في انهم لا يعيرون اولئك الذين يتولون الشؤون القنصلية للجمهورية في الموانئ والمراسي بالخارج أي اعتبار، كما انهم لا يشعرون بانهم يتبعونهم بأي حال، وعليه وعملاً على القضاء على سوء المعاملة هذه، قرر اصحاب السعادة تعميم هذا الإعلان، وقد تم نشره وطبعه ليكون معروفاً لدى الجميع، وليجرد الجناة مستقبلاً من سلاح التجاهل، ويجعلهم في وضع المذنب عند العصيان المشدد لأوامر مليكهم، وبهذا تم اصدار الامر واقراره.

أولاً: على جميع رابطة السفن ومديريها من الوطنيين مهما كان نوعهم وصفتهم والقابهم، ان يمثلوا بعد تفريغ السفينة التي يرأسونها أو يديرونها أمام قنصل هذه الدولة، وان يسلموه البيان المتعارف عليه، أو الكتاب الخاص بكامل الشحنة الموجود بالسفينة.

ثانياً: يجب عليهم التزام الحدود في المحافظة على المواعيد، واحترام الجهة الرسمية، وان ينفذوا ما يأمرهم به القناصل يومياً، وليس ذلك فحسب، بل عليهم ان يدفعوا للقناصل المساهمات المقررة بموجب التعريفة الرسمية، أو العرف القديم المشروع، ولا ينبغي ان يحرم أي واحد يشعر بأن ظلماً قد ألحق به، من ان يرفع قضيته إلى اصحاب السعادة الذين سينظرون في دعواه في جميع الاوقات على ضوء الحق والعدل، وان يصلحوا أي انحراف تجري ممارسته باسم القنصلية ضد المواطنين.

ثالثاً: يجب على جميع الربانة والمدبرين المذكورين اعلاه ان يحضروا مجدداً إلى القنصلية، وان يسلموا بيد القنصل أو وكلائه اعلان البضائع التي شحنت من تلك الجهة، مع بيان الكمية الصحيحة ونوع الشحنة، وفي حالة المخالفة بغرمون 500 دوكات، ويحرمون من ممارسة الملاحة مدة عشر سنوات.

صدر من ديوان حكماء التجارة في 2 من ديسمبر 1740

ز. أندريا أفوقادرو - حكيم
مارين زورزي - وكيل حكيم تجاري
ألفيسي برياريجو - حكيم تجاري
ج. باتيستا بون - حكيم تجاري

الوثيقة رقم (22)

رسالة القنصل باللوفتش إلى حكماء التجارة الخمسة.

عدم امتثال الربان زقاتين لأوامر القنصل - المظروف 764.

قبل قليل رسا في مكالاً زوارة الربان زقاتين، قادمًا من تونس، حيث كلف بشحن الملح، ثم متابعة السفر إلى البندقية، وقد بلغني خبر وصوله عن طريق ابراهام كوريل (وكيل الملح بزوارة) وكنت مهتمًا فيما إذا كان سيتقبل التبعية المفروضة، أو أنه سيهمل في عناد خبيث في هذا المرفأ من افريقيا، الدفع الواجب المستحق لرئاسة هذه القنصلية. لقد أثر في نفسي ذلك الاغفال الفاضح، فرأيت ان ادعوه بخطاب رسمي إلى القيام بواجباته، منبهاً إياه إلى الارتباك المؤذي الذي قد ينشأ في حالة عصيانه، والذي قد يتبلور إذا لم يسارع إلى الإصلاح المناسب لنتائج الاضطرابات الخطيرة التي توقعها سلفاً.

إن اللطف في تنفيذ الإجراء يجب ان يكفي لتلئين عناده وإعادته إلى الانقياد السريع، ولم يبد أي اهتمام حتى بالرد علي، فضلاً عن اهمال واجباته. ومراعاة اللوجب وجهت إليه الخطاب الثاني ثم الثالث، فحركته هذه الرسائل إلى ان يحيل إلي بواسطة الآخرين وثيقة التأجير المعقودة بالبندقية وإلى ميناء طرابلس، وإضافة إلى شهادته الصحية الممنوحة له بتونس.⁽¹⁾

(1) عندما يمثل الربانة امام قناصلهم يقدمون الوثائق الخاصة بالتأجير والشحن لسفنتهم. وكذلك ما يسمى بالشهادات الصحية التي تمنحها السلطات المختصة في كل ميناء، والتي تشهد بالحالة الصحية لكل الملاحين. وقد وضع هذا الاجراء لمنع انتشار الأوبئة خاصة في المدن الساحلية، وهي أكثر تعرضاً من غيرها للأمراض السارية، بسبب حركة النقل بينها وبين البلدان البعيدة.

وحيث قد خاب ظني مرة أخرى، برغم الاهتمام سواء فيما يتعلق بعقد التأجير أو اوسال الشهادة الصحية. فقد كنت على وشك ان احيل إليه مذكرة انذار وجزاء، وحتى إذا ما اجبرته قدسية القرار وجلاله عاد إلى الخضوع إلى اداء واجباته. لكن كانت دهشتي كبيرة، إذ انه لم يزود نفسه من هذه القنصلية بشهادة صحية، وقبل انقضاء فترة التحميل، وبدون اتمام الشحن، أبحر صباح يوم 17 من اكتوبر الجاري من مرفأ زواره ليعود إلى البندقية.

ولمثل هذا العصيان المتكرر، والتجاوز الاثيم الذي يمس اكبر المؤسسات قداسة في تشريعات السيادة ويجر إلى مساوئ مغزية، ونتائج سيئة، اترك إلى نظركم الصائب، وأنا متبجح ان تكون بلورة الوضع تعويضاً لي عن إدارة قنصليتي، ولتقديس القرارات الحصرية لهذا الديوان مستقبلاً، والذي انحنى امامه مقبلاً باخلاص طرف الأثواب.

صدر بطرابلس الغرب في 25 من اكتوبر 1764 جيويسي باللوفتش - القنصل

ملحق: لاحظت بانتباه ودقة، الطبع العنيد المتكبر لبعض رعايا البندقية القادمين من الجزر، والمقيمين بطرابلس. وقد رت انه من المناسب ان اتزود عن طريق هذا المدير رئيس العرفاء بوبتش بسلسلتين مما يستعمل للمحكوم عليهم، حتى إذا ما قام الجناة بارهاب. فلن تنقصني الوسيلة عند اللزوم لمعاقبة كل مجرم. واستجاب رئيس العرفاء بوبتش لطلباتي العاجلة التي تقدمت بها إليه، ولم يتردد في تسليم الأشياء المطلوبة إلي فوراً. وبما انه مطالب عند عودته إلى البندقية بان يقدم تقريراً مفصلاً عن كل شيء إلى هذا الديوان، رأيت ان اعطيه ايضاً موقعاً عليه بيدي، حتى يبرر اسباب التصرف.

الوثيقة رقم (23)

افادة الكابتن الراقوسي⁽¹⁾ بييترو كونتش عما جرى له بطرابلس (28 اكتوبر 1764) صورة طبق الاصل نسخت كلمة كلمة. موجودة بالملكتب الهولاندي.

لاحترام من يستحقه حول ما جرى في ميناء طرابلس هذا، بين جماعة من راقوسا والسادة البنادقة. قد يكون من المفيد ان تعرف انه يوم 27 الجاري مساء، وصل الربان الراقوسي بييترو

(1) راقوسا: نبي اشير إليها كثيراً في هذا الكتاب، هي ما تسمى اليوم دوبروفتش بيوغوسلافيا، وليست راقوسا الواقعة حربية صقلية

كونتش قائد البولاقة (سيدة الحمل المقدس) ولما تعذر عليها دخول الميناء في الحال بسبب الرياح البيرة، حاولت طوال تلك الليلة وإلى منتصف اليوم التالي حتى تمكنت من الدخول والإرساء.

كان الجميع متعنين، ولا تزال المياه تتسرب إلى السفينة، وقد عجزت المضخات عن تفريغها. في هذا الوضع اقترب منا قاتق أرسل من سفينة بندقية كانت راسية بميناء طرابلس. بتكليف من قائد السفينة، طالباً منا أن نقدم التحية حسب ما يدعو إليه الواجب.

ورداً على هذا الطلب اجاب الربان بلطف، انه كان يمكن ان يفعل ذلك تعبيراً عن الصداقة، ولهذا قد أعدّ حشوة المدافع، ولكنه لا يشعر بوجوب اداء التحية لسبب آخر. ولن يؤديها تحت التهديد باستعمال القوة، وخاصة قد تأكد ان القوة لم تستعمل ضد راقوسيين غيره، أو مواطنين من أية دولة أخرى دخلوا قبله إلى الميناء. وبعد هذا أخذ الربان قائقه الصغير، وتحرك ليبحث عن مكان مناسب يرسى فيه مركبه. وفي هذا الوقت اثناء غيابه حضر زورقان مسلحان ببندقين وهاجبا البولاقة، وانزل المهاجمون المرساة إلى قاع البحر بتصرف ذاتي، وألقوا القبض على عريف الملاحين، ونقلوه معهم إلى مركبهم، وهناك احيل ليغرب السجن بعد قسوة التصرف، والشتائم التي لم تصبه بقدر ما اصابته أمته وعلمه.

وكأن هذا لم يكن كافياً، وبنفس السلوك المستأسد يقبضون على قاتق الربان الصغير، وينزلون بالشتائم المعتادة مضاعفة على العلم والجمهورية، ثم يطرحونه أرضاً وهو أقرب إلى الأموات منه إلى الأحياء من شدة الضرب، وشهروا فوق رأسه اثنتي عشرة حربة وسيفين، إضافة إلى التهديد بالقتل، وهذا الأمر كان مدعاة لاستغراب جميع سفن الشعوب الراسية بالميناء. وبعد هذا التشنّج من الربان، صعدوا إلى متن البولاقة واستولوا عليها، بعد ان هجرها بحارتها، واطلقوا منها ثلاث طلقات مدفع. وردت سفينتهم من جهتها بطلقة واحدة.

(وتستمر الوثيقة تروي قصة زيارة الاحتجاج التي قام بها كونتش إلى القنصل البندقي الذي وقّع عليها الربان الذي يمه الأمر، مؤكداً ان كل ما ذكر هو عين الحقيقة، ومعه اثنان من الربانية الفرنسيين اسمهما غير مقروئين. ولا يبعد أن يكون كبرياء كونتش هو الذي جعله يرى فيها صوت جميع الشعوب الراسية في ميناء طرابلس).

الوثيقة رقم (24)

تقرير ماركانطونيو بوبتش حول وضع حكومة طرابلس

(7 فبراير 1765 - سلسلة المتنوعات - الجزء الثاني - ب 369)

..... واقدم الآن لمحة قصيرة عن الرسميين بمدينة طرابلس، أي الشخصيات الكبيرة الذين يؤلفونها، وبصفة عامة بعد ذلك يأتي غيرهم، وابتدىء باليك. انه في متقبل العمر، ولم يتجاوز الخامسة والثلاثين سنة، هادىء الخلق، ونظام حكمه وراثي، لقد أبدى ابتهاجاً كبيراً باقرار السلم، وهو ودود جداً تجاه البندقية، وتغلب على بلاطه الصفة المدنية. وأكثر من العسكرية، واغلب رجاله من (المرتدين).

ومنهم الخزنदार الأول، واسمه مصطفى، وهو مالطي الأصل، وقد هيأت له صفاته العالية منذ زمن ان يتولى هذا المنصب، وهو موضع تقدير البك، حتى إنه في كثير من الحالات يترك إليه قيادته حسب مشيئته. ولا يخون النصيحة، ويحكم الدولة بسياسة خاصة.

هو الخارس الأكبر على المال العام، ويتولى إدارة المصروفات العادية وغير العادية. وبالإضافة إلى هذه الصلاحيات والقدرة والمسؤوليات فقد تميّز بالجدارة في اخاد فتنة الألكونيين بالسلح، التي اتجهت ضد سيّده، وهذه الصفات كلها جعلته محبوباً لديه، وساهمت سمعته كثيراً في الوصول إلى الصلح الحالي. اما الخزنदार الثاني فهو صهر البك. وقد سنحت لي الفرصة لتعرف عليه قبل أيام قليلة من سفرى. وكان يقيم في الريف. ويتسم مسؤولياته إلى شؤون الزراعة وشؤون القصر. وهذا هو أيضاً دمث الأخلاق كريم، وقد عبّر لي عن منتهى ابتهاجه بالصلح، عارضاً علي مساعدته وصداقته، وعند اختياره وجدته صادقا تماماً. كما ذكر عن نفسه. ويعتبره البك احد اقاربه المخلصين، وهو أيضاً مستشاره الخاص. أما في الحياة العامة فيعيش منطوياً على نفسه، حتى لا يثير غيرة وزراء البلاط الآخرين، وسبقه الاختيار عليه إذا ما تقرر إيفاد أي شخص إلى هنا من أجل بحث أي أمر.

أما راييس البحرية فهي كريتي (المرتدين)، ومكانته مرموقة لديهم فهو يرأس الأسطول، ويراقب الشؤون الصحية، وهو في هذا المنصب منذ سنوات طويلة، لكنه رجل فيه شيء من الكبرياء، عنيف في الكباثر، نفعي دون تحفظ، معروف بهذه الصفات لدى الجميع، ولا يطاق لانه مخلص لواجباته، وقد تبين، وكما سمعت عنه، انه ضد الصلح، وكان يحاول إخفاق

المداولات بما يريده من آراء ووساوس، ولم يبد لي كذلك، فقد رأيت انه يؤيد ارادة سيده، وربما كان ذلك سياسة منه.

لقد تحدثت إليه مراراً، وكنت احاول بلباقة أن اتلمس مشاعر الصداقة نحو دولتنا، وانضح انه يميل إلى ذلك، ولا اعرف اذا كان ذلك نتيجة بعض المكافآت التي قدمتها إليه. وحتى الكاهية الأول، أو الأمين الأول، هو من اقارب البك، وكان رجلاً لطيفاً لبقاً، لا يتجاوز واجباته. وبنفس هذا الخلق الكاتب الأول، وكان يوقع على الخطابات باللغة التركية. وهناك الكثير من الوزراء الآخرين الذين يجب أن اعبر عن امتناني منهم جميعاً، لما أبدوه من لطف ومعاملة، تقديراً لصفتي العامة، وللحقيقة اقول انه يمكن اكتشاف وده حقيقي لأمة البندقية من أي شخص، وتعال التقدير والاعتبار أكثر من غيرها دون ريب، حسبما رأيت وما جمعت من معلومات خلال اقامتي القصيرة هناك.

واشعر بأن علي ان أضيف بان البك نفسه قال لوزرائه في الديوان العام انه يحب ويقدر كثيراً أمة البنادقة، ويرغب في المحافظة على الصلح. وقد أمر روائس البحرية ان يحذر رياس الشبابك والجواليت، فلا يقومون بأي شيء يكون سبباً في الاحتجاج، معلناً بالضبط انه إذا ما اضطروا إلى إطالة الخطوة على اعلام دول أخرى فقد يغض النظر للضرورة، ولكنه يعني ان كل من يتجاسر على شتم البندقية، فسيُدفع حياته ثمناً لذلك، واجدني الآن بصدد المبعوث (يعني الحاجي عبدالرحمن)، وسأتجاوز صفاته الشخصية، وهي واضحة لدى الجميع، واقول فقط انه يعيش حياة لائقة، وله أملاك وعدد كبير من الخدم، ويتمتع بحماية الخزانة الثاني صهر البك، وانه في الوقت نفسه محسود من قبل الوزراء الآخرين، فقد فضل بمنصب المبعوث بينا لم يتول سابقاً أي منصب.

ويعتبر (حاجي عبدالرحمن) من ذوي اليسار، ويحبه البك ويحنو عليه، ويرى فيه المسلم الورع، ويمكنه ان يأمل في منصب كبير بالبلاد. ويتودد إلى دولة البندقية، ولا يكف عن الإشادة بالعدالة والقوة والعظمة التي تتصف بها الحكومة الجلييلة. واثناء اقامته في منزلي كان يقوم بعمله بنشاط مع شيء من الحذر، لانه يفهم انه إذا تطرف فقد يلفت إليه الانتباه والاشباه. وفي النهاية يمكنني ان أقول اني راض عنه تمام الرضى. اما بشأن القناصل الاجانب، وإذا استثنينا قنصلي إنجلترا وفرنسا اللذين كانا غائبين، فلم يكن لي مع الآخرين إلا شيء من العلاقات الاجتماعية عندما كنت ألتقي بهم، ويؤسفني انني لا استطيع ان اقول راض عن القنصل باللوفتش، ففي المناسبات العامة أو الخاصة وبكل ما استعملت من حذق وحذر، فقد كان دائماً يسيء التصرف، ويجعله طموحه يتعدى كل حدود الواجب، وقد وصل به الأمر ان فصل ارتباطاً أحد الضباط من سفيتي، وأن يعوض بغيره بترخيص منه، وان يكتب ويفرض

رسائل في شكل رسمي غير مناسبة شكلاً وموضوعاً وألقاباً، وازاء كل هذه التصرفات فقد كظمت شعوري، وعزائي أنني قمت بمهمتي كما يجب، وأحسنت تجنب المسائل الجانبية لتأدية المهام الرئيسية، هدف الجهات الرسمية، ومحافظة على سمعتي.

واتجاوز قضية الريان الراقوسي حتى لا اثقل كثيراً عليكم، فقد قدمته إليكم سابقاً، وقد رأيت أن أظهر بالمظر اللائق للبندقية امام الدول الاجنبية، وأعود إلى الدولة الطرابلسية، فقد بدت لي في مجموعها هادئة ومسالمة وتحسن بالانضباط، وتحب الغريب، والمظهر البسيط للأمير يسهل الحكم عليه.

وأعني نفسي من ذكر ما يتعلق بالناحية المادية للمدينة نفسها، حيث قد تنبهت ان اطلب من مراقب البحار أن يزودني بالطالب البحري، ألفيسي ميلانوفتش، خبير التحصينات والفن الهندسي، الذي قام برسم مخطط لها، وقاس أعماق مكلأها، واضعاً كل ما يتعلق بها، وقد عنيت بجميع كل ذلك.

لقد بذل هذا الطالب كل جهد، وغامر بنفسه، ودون ان يحمل الخزانة شيئاً، ويشرفني ان اسلم العمل ذاته إلى العناية العامة. ويبلغ عدد الارقاء مائة، فضل بعضهم الإقامة طوعاً لتصريف بعض الاهتمامات الخاصة، وقد انزلت في ذاتي بعضاً آخر منهم، وبقي خمسة منهم موضع خلاف، ويهتم القنصل باللوفتش بأمرهم، ولم يسو وضعهم بعد.

لقد نبهني إلى ذلك قبل لحظات من سفري من هناك، فبعثت بخطاب إلى البك، وتلقيت منه رداً مناسباً، ترويه في النسخ المرفقة. وقد أكد لي المبعوث انه سيعمل على انقاذهم من ذلك العذاب، وفور ذلك سيركبهم البحر.

(وتستمر الرسالة ذاكراً أن بوبتش اتباعاً للعادة، فقد وزع البارود وتقبل من البك هدية هي (حصان رمادي).

من الحجر الصحي الجديد في 7 من فبراير 1764 كبير العرفاء - ماركانطونيو بوبتش

الوثيقة رقم (25)

تقرير متواضع عن الوضع الحالي لمدينة طرابلس وتحصيناتها وحكومتها وأسلحتها ومنتجاتها وكل جزئية صغيرة عن هذه الإيالة التي جعلت الطالب ألفيسي ميلانوفتش بعدها مع رسم لذلك الميدان (1765) (نقلًا عن صورة من تقرير بوبتش - ميلانوفتش الموجود بمحفوظات الرهبان

واعيد الإستيلاء عليه عندما تصدى لهم من كان أشجع منهم، وفشلت المغامرة. وتليه في الناحية المقابلة على بعد 200 خطوة القلعة البحرية الواقعة على جزء متقدم من البر، وبشكلها الدائري واسوارها المزدوجة تعمل على حاية الميناء، والسور العلوي في شكل دائرة كاملة، يحتوي على اثني عشر مدفعاً، معظمها من الحديد اما السور الآخر الواقع على قاعدة المذكور فقد جاء على شكل نصف دائرة، ويحتوي على أربعة عشر مدفعاً ضخماً، وجميعها من البرونز. وكلتاها ترستا بالتراب، وجهزتا بجواجز في سمك السور تماماً، كبقية اجزاء التحصينات.

والخط الواصل بين برج فرارة والقلعة البحرية مجهز بأسوار متتابعة، بعضها تعلوه دروع للبنادق ومشى، والبعض الآخر مجرد، والغاية من هذه الأسوار هي وقاية الميناء، ويحتوي في الناحية الخارجية على ثلاث بطاريات أي ان الأولى القريبة من البرج تتألف من ستة مدافع حديدية، والثانية من احد عشر مدفعاً، وهي على شكل القطع المكافئ، والاخرى التي تلي السابقة في خط مستقيم، تتألف من ثلاثة عشر مدفعاً، ومعظم المدافع بالبطارتين الأخيرتين من البرونز. وقد اعدت اثنتان من تلك البطاريات لحماية المدينة من الغارات البحرية، والاخرى ذات الشكل القطعي المكافئ للدفاع عن الشاطئ.

ويتألف الضلع الثاني المطل على البحر من اجزاء غير منتظمة، وقد احتوى في منتصفه على منبسط قام عليه البرج الاسباني. وبما ان هذا الضلع يتبدى من البرج المذكور فانه بشكل رأساً للطرف الآخر من البرج الحصين المطل على البر، ويحتوي سطحه على عدد من المصاطب، اثنتان منها زودتا ببعض الوحدات المدفعية، وفيما عدا ذلك من السور فقد جاء داخله ممشى، ومساند يتدرب وراءها حملة البنادق.

وفوق ذلك المرتفع يقع البرج الاسباني، في شكل غير منتظم، ويشرف من كل الجهات على القصر، وكل التحصينات الأخرى، ولذلك فقد زود ببطارية جيدة جداً، وبعده من المدافع يزيد على سمته. ولا يحجب هذا البرج من ناحية المدينة أي سور، إلا أن توزعه يوازي صلاة السور نفسه.

وبسبب نقص الحجارة في البلاد فقد استعاضوا عنها بمزيج من التراب والطين والصلصال، مع جزء من الجير فيما يسمى ضرب الباب، الذي بنوا به البرج المذكور، وقد بنيت كثير من الاعمال الأخرى بنفس الطريقة، وخاصة اسوار الحدائق. وتحرس هذه القلعة ببالغ العناية، ولا يسمح بالدخول إليها لأي اجنبي.

ويقوم الحصن الفرنسي قبالة ذلك البرج من جهة البحر على صخرة كبيرة، وشكله مستدير، ويمتاز إليه بواسطة جسر حجري، ويحتوي على اثني عشر مدفعاً حديدياً، نصبت

تقع مدينة طرابلس الغرب عند نهاية السهل الكبير الذي يمتد على هيئة لسان أرضي في البحر، وهي المقر الرئيس للباشا، وعاصمة المملكة، وموقعها تحت الدرجة 32 والدقيقة 55 من خطوط العرض، وشكلها غير منتظم، خماسي الأضلاع اثنان منها على البحر المتوسط، وتطل الثلاثة الأخرى على البر، ومحيطها ألف وستائة خطوة هندسية تقريباً، ويرتفع على زواياها عدد مماثل من المسطحات، وبرجان غير منيعين. ولحاولة ضيان الدفاع عن المدينة من جهة البحر فقد عملوا الفنون الممكنة، لاحاطتها من جهتين باعمال دفاعية جيدة، وبنوا بصفة خاصة بطاريات عديدة جهة الميناء، كما يبين ذلك من الرسم المتواضع الذي ارفقه إلى حضرتكم.

ويبلغ طول الضلع الذي يناظر الميناء نفسه 410 خطوات، ويتألف من عدة خطوط غير منتظمة، ومجهز بثلاثة أبراج، اثنان منها اتخذت سكناً، ويوجد فوق الثالث بقايا طاحونة هوائية مهدمة. وهذا الضلع خال من أي متراس ترابي، ومن أي حاجز، لكنه مزود في كامله بممشى وسند، تتدرج وراءه البنادق. وتوجد بطارية صغيرة مؤلفة من أربعة مدافع حديدية لا حاجز لها، فوق طابية ضيقة، تغشاها القوضى.

وتقع القلعة التي يقيم بها الباشا في أقصى يمين هذا الضلع، وهي على شكل مستطيل. يتألف من عدد من الاجزاء غير المنتظمة، وكذلك الأبراج التي تقوم في زوايا القلعة نفسها. وقد جهز نصف هذه القلعة بمدفعية جيدة جداً، وهو النصف المواجه للشرق، أما النصف الآخر فيستعمل سكناً للباشا ولديوانه. وتقع اعمال الدفاع بشكل خطير على الأسوار ذاتها، وعلاوة على ضيق الجوانب تضاف نواقص أخرى تتعلق بمواده. فقد اقيمت الأسوار على قواعد غير متينة، وبما أنها قد حملت بالبناء الحاجز والبطاريات، لذلك فقد تضررت في عدة جهات، وخاصة عند البرجين، حيث تظهر شقوق عمودية من القاعدة إلى القمة، ولم يسلم حتى النصف الآخر أيضاً الذي بنيت عليه دعائم قوية جداً للوقاية.

وعند الطرف الآخر من الضلع المذكور يقوم برج فرارة، وهو مربع الشكل، وقد بناه الاسبان، ويحتوي على ثمانية عشر مدفعاً، منها بعض المدافع من نوع كولوبرينا موجهة إلى ناحية الميناء، وأغلب هذه المدافع من البرونز، وقد دعم بطابية، وبه حاجز واق جيد جداً. وهذا البرج هو أول مكان احتله الالكوبيون عند تمردهم، ومنه استهدفوا قصر الباشا.

(1) من هذا التقرير استمد التقرير الآخر المحفوظ بمتحف كورير معلوماته وجاء بعنوان: تقرير عن الحالة الحاضرة لمدينة طرابلس كما كتبها مجهول، بناء على بحث ميداني في سنة 1766، وكان قد ذهب صاحبا الى هناك في الاسطول الذي كان يقوده ياكوبو ناني». من الواضح أنه صورة تكاد تكون كاملة من تقرير بويتش - ميلانوفتش.

على قواعد نبارية⁽¹⁾ مثل غيرها على الاغلب، وقد وجهت تلك المجموعة من المدافع لحماية ذلك الضلع، وبانضمامها إلى مدافع قلعة البحر تكون موجهة إلى تلك النقطة التي تظهر فيها السفن الحربية.

ونتقل الآن إلى الاضلاع الثلاثة المطلة على البر، ونبدأ بالأكبر وهو محاذ للمذكور. ويشكل هذا الضلع ستاراً بالغ الطول، يقوم في كلا طرفيه برجان: البرج الأيمن مقفل من جميع جوانبه، قد زود بمجموعة جيدة جداً من المدافع البرونزية، وبعدي من المكاحل، موجهة إلى ناحية البر. أما البرج الأيسر ويظهر في شكل سداسي، فثلاثة من أضلاعه تشرف على البر، ونصف ضلعين آخرين أعدتا جوانب فوق الستارة المجاورة، وفوق هذا البرج بطارية حديدية من عيار 14، وتستند على قبو متواصل. ولا أعرف الغرض الذي أعدت من أجله بقية المخطط، الذي يرتفع من السطح في سمك الجدار فقط، تاركاً فراغاً في مركز ذلك البرج. وطول الستارة التي تتوسط البرجين المذكورين هو 225 خطوة، وتبقى الاجنحة الضيقة للقلع الجانبية غير مجهزة بوسائل دفاع جيدة، ولا تحتوي كل قلعة إلا على مدفع واحد قريب الرمي، ولكن يوجد على الستارة المذكورة اثنان وعشرون مدفعاً حديدياً من عيارات مختلفة. وبه حاجز في سمك السور، وهذا يتجاوز الاسلوب المتعارف عليه. أما الحاجز الوافي أو الطاية فتسعة جداً وعليه دعامة طبيعية من التراب، وفي أحد اطرافها يقوم منحدر لادخال اللوازم. ويوجد بالخارج خندق صالح، دعامته من التراب فقط، ثم هناك احذور، على ان كل شيء مصاب بالاهمال وتأثير الزمن.

وبأني بعد هذا الضلع الثاني ولتصحيح طول غير العادي، فقد بنيت له مصطبة من البناء العادي، عليها تسعة مدافع حديدية، حملت على قبو متين جداً، وتوجد على جوانبه قطع أخرى تناظر المدافع المذكورة، قد استقرت على السطح، وبني عليها في المكان ذاته، وعند الطرف الثاني من هذا الضلع توجد مصطبة من التراب المذكور، مجهزة بسبع قطع من المدافع الحديدية، ولها حاجز من السمك اللازم. وطول الستاريتين اللتين بهذا الضلع 105 خطوات كل واحدة منهما، وليس بها من الداخل متاريس، ويعوضها للدفاع حمر للمشاة، وطاقات داعمة للبنادق، وعلى ذلك فهذا الضلع هو الجانب الضعيف في هذه التحصينات، يضاف إلى ذلك الأضرار الموضعية التي اهتمت اهمالاً كاملاً. وفي بعض اجزاء هذا الضلع يتتابع النظام المذكور للخندق، والدعامة المائلة والاحذور، وتتلاشى بعد ذلك تدريجياً.

والضلع الثالث، وهو أصغر الأضلاع، عليه وسائل دفاعية عادية، وطوله 105 خطوات،

(1) نسبة الى نابارة، وهي مقاطعة في شال غربي اسبانيا.

ومجهز بحاجز وطاية، وضعت عليها مجموعة صالحة من المدافع الحديدية، عدا بعض القطع البرنزية موضوعة قرب مستودع البارود.

وعند الطرف الأيسر يتصل به برج متين جداً مربع الشكل، في أسفله نفق كبير، يحفظ فيه أكبر قدر من البارود. وقد قسمت المدافع العشرة التي نصبت عليها، إلى ثلاثة اقسام، وهي جميعها من البرنز، اربعة منها وجهت لتحمي أحد جوانب قصر الباشا، وأربعة أخرى وجهت إلى الضاحية، واثنان إلى الجانب الذي يعلو الستارة المذكورة. وبذلك يتم شكل القلعة، وهي مجردة من كل منشأة دفاعية خارجها.

وتنتفع بدائرة سور المدينة ثلاثة ابواب، أحدها يفتح على البر، والثاني يواجه الميناء والثالث عند دار الصناعة.

ويستعمل جزء من خندق قصر الباشا داراً لصناعة السفن، حيث تحفظ في مخازن مختلفة المواد، وكل ما تحتاج إليه، في تلك الاعمال. وتصنع بهذه الدار الشباليك وبعض السفن الكبيرة، أما الجواليت والمراكب الصغيرة فقد خصص لصناعتها شاطئ صغير بالميناء، مجهز بالمخازن اللازمة، ومن هذا المكان تسحب المراكب إلى البر عندما يدعو الموسم إلى ذلك، وكذلك يفعلون عندما تبقى المراكب عاطلة بالميناء، إلا إذا كان التوقف لأيام قليلة، وبهذه الطريقة يمكن المحافظة على المراكب لمدة أطول. ويخضع نظام صناعة سفن القرصنة إلى اهوائهم، ويستخدمون كل مهارة لتكون سريعة، ويستفيدون من أحشاش موريا، وفقر للمنجور، وبعد ذلك يجهز السطح الخارجي وغيره ليكون متفقاً مع خفة حركة المنجورات الأخرى، ودون الالتفات إلى دواعي السلامة، ولا إلى النتائج الوخيمة التي تنشأ في كثير من الأحيان.

والوضع داخل المدينة غير منتظم كذلك، ولكنه مقبول، والطرق الرئيسية مريحة جداً. وبيوتهم في الغالب مربعة الشكل، أو مستطيلة، ويأتيها النور من الفناء الداخلي، الذي تحيط به أروقة متواصلة، ويتطابق معها وضع الغرف المرتبة بشكل عملي. أما من الخارج فلا يستعملون إلا شرفات صغيرة وقليلة، ركبت عليها قضبان حديدية، واسطح المنازل في وضع أفقي، يقيهم من المطر، ويستفيدون منه في الترويح عن النفس.

وتقام الصلوات لله في كنيستين: احدهما لاتينية، والأخرى يونانية، ويحترم الأتراك رجال الدين بها. وتلقى دور القناصل ما يجب من الاحترام، ويتمتعون بامتياز الاجارة إذا ما دخل الحرم إليها، ولو أن الأمر يتوقف على نوع الجريمة، ومن أجل ذلك تحتاط القنصليات للأمر. أما ابنية مساجدهم فبسيطة جداً من حيث العمارة، ويتميز مسجد الباشا بان جدرانه مكسوة من الخارج والداخل بالزليج، وبه ثلاث قباب جميلة. وليس هناك شيء نادر يستحق

الذكر، سوى إيوان⁽¹⁾ وقنوات عظيمة للمياه، فالإيوان مربع الشكل، تسنده أربعة أعمدة، شكلت بقطع ضخمة من المرمر محلاة بنقوش بارزة جميلة، تشكلت من أوراق متتابعة. ويقال انه من الداخل اجمل صنعاً، وليس من السهل الدخول إليه، إذ يستعمل اليوم مخزناً للباشا.

ويقول الكثيرون إن الرومان هم الذين بنوه، واتخذوه معبداً، ثم وضع به الإسمان حراستهم، ومهما كان الأمر، فالظاهر انه مبنى أزلي.

اما القنوات فتسيل فيها المياه من الضواحي إلى قصر الباشا، لمسافة نصف ميل، وتقوم على أقواس عظيمة البناء، يبلغ ارتفاعها اثني عشر قدماً.

وننتقل الآن إلى الحديث عن ميناء المدينة، فهو مكون من ثلاث صخور صغيرة، ترتفع قليلاً جهة الغرب فوق افق البحر. وهذه لا تقدم الوقاية الكاملة للمراكب. وكثيراً ما بضيع منها العديد إذا هبت عاصفة عاتية، ومن حيث المساحة يمكن ان يكفي عدداً كبيراً من المراكب. اما من حيث العمق القليل وضحالة المياه فلا يمكن ان يووي إلا السفن المتوسطة. اما السفن الضخمة التي ترسلها الدول الصديقة أحياناً، فترسو على بعد ثلاثة أميال من الميناء إلى الغرب من القصر، حيث عمق الماء جيد، إلا أن هذا يرتبط بمدة البقاء لانتهاء المهام. وقضاء فصل الزواجر البحرية.

ويقوم تجاه مدخل الميناء المعتاد برج الانجليز، وهو على شكل قطاع كبير من دائرة، انشئ على وترها مستطيل، وقد بنى لغرض عرقلة الدخول إلى الميناء إذا تطلب الأمر ذلك. وعلى هذا البرج أربعة وثلاثون مدفعاً رتب على صفين، الصف الأول عند حافة الماء، والثاني إلى الأعلى يستند على اقواس متتابعة، ويحميه حاجز متين جداً.

فهذا هو الوضع في المدينة والميناء، وليست تحصيناته سوى مجموعة غير منتظمة لا ت رابط بينها.

وإذا ما تعرضت لهجوم عرضي من جهة البر، فستبقى المدينة مكشوفة كثيراً لقلة وسائل الدفاع، والمعوقات المحلية التي تحيط بها.

وتنحول الآن إلى الحديث عن الحكومة، الحكومة سياسية، ولكنها مطلقة ووراثية منذ زمن، ويفخرون انها من حيث التبل والعراقة تتمتع بالأفضلية على غيرها من الايالات، وقبل عودتنا السنوية وصل مبعوث من استانبول، يحمل القفطان وبعض الأوسمة الشريفة التي بعث بها إليه السلطان، وقد عينه مشيراً على بلاد شمال أفريقيا، ولكن هذا التعيين ليس سوى لقب شرف، يمنحه السلاطين مرة لهذا الباشا وأخرى لحاكم الجزائر.

(1) يعني قوس ماركوس أوريليوس القائم قرب جامع سيدي عبد الوهاب بطرابلس.

ويتألف ديوان الباشا من الأتراك⁽¹⁾، إلا ان بعضهم من (المرتدين) يختارون من بين أكثرهم علماً ومعرفة، والقادرين على الاستجابة لمطالب الحكومة، ثم يعينون في المراكز الرفيعة، ويرقون دون موانع حسب مواهبهم. وبهذا الاجراء يبقى الباشا المنافسة المستمرة لخدمته خدمة جيدة، معتمداً في سلامته على رقابة اولاء أنفسهم، ومن بين هؤلاء يختار قادتهم الذين يتولون تحويل خراج الأراضي المنتجة إلى الحكومة، ويتولون كذلك الوظائف المدنية في البلاد، ويجري استبدالهم بعد مدة مقررة. وعلى كل حال، فإن وضعهم قد أحسن تنظيمه، ولذلك فان المواطنين يحبون الباشا حباً جماً، لخلق الودي ومواهبه وخصوصاً لإستقامته.

وللباشا ابن واحد وثلاثة من الأخوة. ويبلغ عمر الابن أربع عشرة سنة، وهو وسيم جداً، وعالي الهمة، ويستحوذ على قلب ابيه، ويبقى إلى جانبه عند المقابلات الرسمية، وانعم عليه الباشا باكثر لقب (بك الميدان)، اما اخوة الباشا فيعيشون عيشة خاصة، إلا انهم لا يتنازلون عما يجب نحوهم من احترام وتشريف، ويخضعون للرقابة الشديدة.

ومملكتهم شاسعة المساحة، وتمتد ألف ميل تقريباً على شاطئ البحر، ومن جهة الأرض، فتمتد من ثلاثين إلى أربعين يوماً مشياً على الأقدام، واغلب السكان من العرب، ولا يحصلون منهم إلا على ضرائب ضئيلة، فالعرب يسكنون في البراري تحت الخيام، ويغيرون مواقع اقامتهم دائماً بين حل وترحال إلى حيث يروق لهم، ينقلون معهم إلى كل مكان بيوتهم واسرهم واثاثهم، وكل ما يملكون، وحتى يخضعهم الباشا إلى دفع الضرائب الزراعية، يلجأ إلى مفاجأتهم من وقت إلى آخر بجيش مدرب، حتى يؤدوا ما عليهم من واجب.

والمدينة أهلة بالسكان، فهي تعد ألف عائلة أو أكثر من اليهود فقط، فضلاً عن عدد كبير من الأتراك وغيرهم، ولضييق مساحة المدينة المسورة أقام الناس عدداً من الضواحي، على بعد يسير، أضحت أهلة بالسكان، ولا يجبي منها إلا نصف الضرائب المعتادة، ويتمتعون بهذا الامتياز، لانهم رهن إشارة الباشا كلما تطلب الأمر استدعاءهم.

وتنقسم القرصنة إلى عامة وخاصة، اما العامة فالغنائم تقدم كلها إلى الباشا، يوزع منها على الربان والملاحين حسب قيمة الغنيمة، وعليه ان يزودهم بما يحتاجون إليه. اما الخاصة فيعطى الباشا نصف الغنيمة، وعليه ان يزودهم بالبارود والقذائف والخبز المجفف زاداً للبحارة، وحتى من هذا الباب فالدخل متواضع.

تنقسم قوات هذه الإيالة إلى برية وبحرية، وذلك كما يلي:

ونبتدى بحرس الباشا، تتألف المفرزة من مائة إنكشاري مختار، يرأسهم مقدم يحظى بكل احترام، اما باقي القوات البرية فتتألف من ثمانية آلاف إنكشاري أو أكثر، وهم معفون من أية (1) في هذا الوقت كلمة تركي في أوروبا لا تعني جنسية معروفة بل تعني المسلم وسواء كان عربياً أو غير ذلك، (المراجع).

ضريبة، وتدفع إليهم فقط مخصصات ضئيلة، وهم ملزمون بتلبية الأمر كلما احتاجت إليهم الجهات الرسمية، كما يحدث عندما يتوجب إرسالهم إلى العرب لجباية ضريبة الزراعة. ويقال أنه في حالة الضرورة يمكنهم أن يجهزوا ثمانين ألف رجل، وقد شوهوا بهذا العدد يقاتلون باي تونس والعرب، أما القوات البحرية فمحدودة جداً، إذ تتألف من فرقاطة، سميت لسرعتها فاما⁽¹⁾، وشباكين وثمانية جوايت وستة قرويت⁽²⁾، ولديهم عدد كبير من الشباك الصغير، وتستخدم في نقل البضائع، ويجري تسليحها أحياناً للقرصنة إذا ما رغب أصحابها في ذلك. وتسلح السفن المستولي عليها غنيمة، وتباع إذا لم تف بأغراضهم، بعد أن تكون قد استعملت في بعض الغزوات.

وأغلب البحارة من العرب، باستثناء الرايس وقليل من المشاركة، فهم من الالكونيين، وإذا ما جرى التخلص من بعض المراكب، فيضطرون إلى طرد العرب منها بالقوة، وكان هناك تسامح عن هؤلاء الالكونيين عن أعمالهم هذه، ولكنهم بعد محاولة التمرد لم يجدوا القبول المعتاد، وأصبح عددهم محدوداً.

وتسير التجارة سيراً عادياً، وهي تشغل عدداً كبيراً من الناس، ويترددون بقوافلهم البحرية المتتابعة على موانئ الشرق وغيرها، حيث يبذلون العناية الكبيرة في مبادلة البضائع والأعمال الملاحية الأخرى، مما أسبغ الخير على كثير من العائلات.

ويتردد على هذا الميناء عدد كبير من المراكب، من جميع الدول الصديقة، وأغلبها مراكب فرنسية أو أراقوسية (في يوغسلافيا اليوم) وكثيراً ما يستعين هؤلاء بالمراكب الطرابلسية. وتأتي السفن الأجنبية في كثير من الأوقات تحمل هدايا ملوكها إلى الباشا، وكثيراً ما ترسو هذه السفن بدون هذه الأسباب.

أما الإجراءات التي تتبع مع ربانة السفن فبالغة اللباقة، وتقرب من النظام المتبع في أوروبا، ومن واجب كل قنصل عندما تصل سفينة تابعة لدولته أن يصعد إلى ظهرها، ويرتب مع الربان تحية التزول إلى البر، وأية تشرifiات أخرى، كل ذلك بعد أن يتلقى التعليمات من ديوان الباشا، والذي يرسل إلى السفينة الشاوش حاملاً المشروبات وليرة واحدة فقط.

ويجي القصر السفن القادمة بواحد وعشرين طلقة مدفع، وترد عليه السفن بنفس العدد من الطلقات، وإذا كانت محملة بالهدايا فتستقبل بسبع طلقات أخرى، حين دخول الربان إلى القصر حاملاً الهدايا. ويستقبل عند زيارته الأولى للباشا في الديوان (وهو مكان اتفق جداً) حسب تقاليدهم، وهو مربع الشكل، ويتألف من ثلاثة أروقة، وقد كسيت جدرانه وأرضيته

(1) فاما = كلمة إيطالية تعني (الشهرة) وهي قديمة الاستعمال في طرابلس.

(2) قرويت = Caravelle، وسميت أيضاً Scampanin، وهذا النوع من المراكب اتخذ شعاراً لمدينة طرابلس.

بالزليج الصغير، وقد أضيئ عليه منظرًا رائعاً.

ويرتفع العرش الذي يجلس عليه الباشا بخمس درجات من الأرض، وهو مربع الشكل، مغلف من الجوانب إلى ارتفاع قدمين، وتعلوه قبة جميلة جداً، تحملها أربع أعمدة بديعة الصنع، ويعلو القبة هلال محلي بعدد من الأحجار الكريمة، وعند مقعد الباشا إلى الجانبين يبرز كذلك حجران كريمان، وكامل جهاز العرش نقش نقشاً بارزاً جميلاً، يتحلى بأشكال مختلفة، كل شيء فيه مذهب، وحيث أن الديوان تضيئه أشعة منعكسة عن الشمس بمهارة وفن، فإن ذلك يزيد مظهر العرش جلالته ومهابة.

ويجلس الباشا في هذا المكان على وسائد وطنافس مطرزة بالذهب، ويقف ابنه وقد أمسك بيده الخنذار الأكبر عند أسفل الدرجات من الجانب الأيمن، ويلىه رئيس البحرية عند الجانب الأيسر، ثم يتم ترتيب الآخرين حسب مستواهم على طول جانبي الديوان، ويقف الشاوش (أو التشريفاتي) عند الباب، وفي يده عصا فضية طويلة، زيتت بالأجراس الصغيرة. ويقف على طول السلاالم الكبيرة والفناء وقسم الحراسة ما يزيد على أربعمائة من الأتراك، متقابلين ظهرياً على كلا الجانبين، ويمسك كل واحد منهم بيوق لا يستعمله، ومسدسين وخنجر، وباستثناء كبار الوزراء فإن غيرهم مسلحون، وعليهم أن يبقوا واقفين.

ثم يجري ادخال الربان بمساعدة أحد كبار الأتراك، وبعد أن يعرض ما جاء من أجله باسم ملكه، يشير إليه الباشا بالجلوس، حيث أعد عدد من الكراسي على يسار العرش، يجلس عليها الربان واتباعه، وبعد تناول المشروبات يودع الباشا الذي يرده عليه بالتحية، واضعاً يده على صدره، تعبيراً عن الشكر، مبتسماً متمتماً بعض الكلمات لتأكيد امتنانه.

أما زيارة التوديع، فتتبع بشأنها نفس مراسم التشریف باستثناء طلقات المدافع. وتلى ذلك الزيارات الرسمية لقناصل الدول الأخرى الصديقة، ينتقل القائد إلى منزل القنصل، حيث يتلقى الزيارات بصفة رسمية، وعليه أن يرد الزيارة فيما بعد، ومن المتبع كذلك تقديم حفلات المآدب المتبادلة. ويזורهم وزراء الباشا القائد بمركبه، حسب الأهمية والاستعداد، ويعاملون باكر قدر من التكريم، وهم فضوليون في فحص كل جزء من السفينة.

أما رجال الحامية فيسعون لدى القائد بأساليب ملزمة لحضور التمرينات العسكرية، ويقبلون بكامل اللطف، ويتبين أن خضوع الأتراك للباشا أمر ملفت للنظر، فلا يقومون بالزيارة إلا بعد الحصول على إذن الباشا، وعليهم أن يستأذنوا حتى إذا ما اضطروا إلى الابتعاد عن المدينة، لقضاء شؤون خاصة.

والطقس في هذه الإيالة لطيف جداً، إلا أن جفاف فصل الصيف لا يساعد كثيراً على

الزراعة. الضواحي غنية بأشجار الحمضيات والنخيل وغيرها من اشجار الفواكه التي تكثر بأنواعها في البساتين، والتي يتخذها السكان أمكنة للترويح عن النفس.

وليس هناك الكثير من نتاج الحبوب، وبالرغم من حظهم في الحصول على موسمين للحصاد في السنة الواحدة، إلا ان هذا مع ذلك لا يلبي الحاجة دائماً، فالأرض رملية في الغالب، ولا تعطي إلا محصولاً ضئيلاً.

ويستعينون بقوة الفن، في حفر آبار عميقة جداً، يستخرجون منها في يسر كميات كبيرة من المياه، لتعويض ما أنقصته الطبيعة، ويختارون أنواعاً معينة من المزروعات تتفق وطبيعة الأرض ليحصلوا على منتجات أخرى مثل الشعير والبقول وغيرها.

وتكثر لدى عرب البادية المراعي، وتبعاً لذلك فإن اللحم من النوع الجيد وفير، ولديهم أيضاً عدد وافر من اشجار الزيتون. يحصلون منه على الزيت الطيب لنصف السنة، والشعب يتحلى بالكثير من الاخلاق الإنسانية، وليس لهم من البربرية إلا الاسم، فالاجنبي يجد استقبالاً حسناً، ويتمتع بميزة الحرية دون ان يلحقه اذى، وإذا ما وقع به الاذى فانه يلتجئ إلى القضاء الذي يعاقب المعتدين عقاباً رادعاً.

ويلقى القناصل كل احترام، ولكن القنصل الانجليزي ينال التقدير الأكبر، وقد أبدوا اهتماماً بدولتنا خلال اقامتنا القصيرة هناك.

ولا يحس الأرقاء بالنقل الكامل في عيوديتهم، كما يتوقف الأمر على تصرفهم، فإذا ما أوكّل إليهم القيام ببعض الخدمات وأبدوا إخلاصاً نحو سادتهم، فينالون كل خير، وإذا ما اظهروا خبثاً وعناداً، فانهم يقضون العمر في بؤس داخل ما يسمى الحمامات ومنه يستخدمون في اعمال البناء وغيرها من الاعمال المتعبة.

هذا ما أمكنني معرفته خلال اقامتي القصيرة حول هذا الموضوع، واضح مجهودي هذا بين ايديكم، قياماً بواجبي مع الاحترام.

الوثيقة رقم (26)

وصف طرابلس الغرب كما ورد في خطاب اغوستينو بيلاتو إلى اخوته بتاريخ 30 من نوفمبر

1777 (يوجد الخطاب الأصلي محفوظات الدولة بالبندقية - وثائق متفرقة لسورانزوب 16)

اخوتي الاعزاء،

خطرتي منذ اللحظة الأولى من وصولي إلى طرابلس، ان اعطيكم فكرة عن هذه البلاد، ونظراً لما بدا لي من الاهتمام بالناحية السياسية ايضاً، فضلاً عن الناحية المادية، رأيت من المناسب تأجيل الموضوع لبعض الوقت، حتى أكون في وضع أحسن، لتنفيذ تلك الفكرة. لقد تبين لي ان قضاء اربعة أشهر هنا، مدة كافية لاعطاء الفكرة، ويسرني أن اقوم بها الآن على أمل ان تكون مقبولة لديكم.

تقع مدينة طرابلس، عاصمة المملكة، على الشاطئ الافريقي عند حافة سهل شاسع ينتهي عند شواطئ البحر الأبيض المتوسط، ثم يضيق ذلك السهل عند البحر حتى يشكل جونا اتخذ منه ميناء واسع لا يمكن أن ترسو به الا السفن العادية، حيث تحتمي به في أشهر الشتاء من العواصف. وبما أن نظر الحكومة كان يتجه دائماً إلى أن تأمن من أية مفاجأة قد يقوم بها المسيحيون، ركزت كل تفكيرها في اقامة حصون على المدخل مزودة بمجموعة مدفعية لحماية الميناء، وهي في الوقت الحاضر غير صالحة للدفاع ضد أي هجوم، وذلك بسبب الإهمال وعدم الاهتمام بها. وعلى هذا فتكني فرقاطتان لتشر الرعب في المدينة التي لا يمكن تدميرها بالنظر إلى موقعها. وشكل المدينة خميس الأصلاخ غير منتظم. يتصل ضلعان منها بالبحر والثلاثة الأخرى بالبر، ويحيطها من هذا الجانب برجان حاية سيئة. ولا يمكن تبين منظر المدينة عن بعد الا قليلاً، أما بنسائيتها فتبدو واجهة جميلة جداً، الا أنه عند الاقتراب منها تشبه مدينة تم تدميرها، فلا ترى بالشوارع الا أكواما من الخرائب، فالجدران نصفها مهدم والمنازل نصفها آيل للانهيار، وليست مغطاة بالقرميد ولكن أسقفها مسطحة، وبرغم أن تلك الأسطح تساهم في المظهر الكثيب للمدينة فانها تستخدم للتزهر في ساعات الصيف الرطبة. وقد بنيت المنازل على شكل الأديرة. فالمدخل يؤدي إلى فناء داخلي فسيح يدخل منه النور، وأما تلك التي لها نافذة في الخارج فقليلة جداً.

والمدينة مكتظة بالسكان. ويؤلف اليهود، وهم يتمتعون بمزايا كبيرة، جزءاً لا بأس به من السكان. ويستحق طعام سكانها أن يذكر، فقليل من الفول الجاف ونوع من الشوفان يأكلونه نيئاً، هوكل طعامهم اليومي.. ولباسهم (ملاية) من الصوف (الجرد) يلتفون بها في جميع الفصول. وما سبب هذا التقشف المتطرف الا بخلهم الشديد مع الكسل، ويحصلون على ذلك الطعام من خصوبة الأرض، التي لا تستطيع أن تعطي أكثر من ذلك نظراً لحرارة الطقس. ويكني للتدليل على ذلك المقادير الوفيرة من البلح وكل نوع من الحمضيات التي تنتجها البساتين، التي تبدي أبعد منظر في غالب أشهر السنة. ولا تقل محاصيل القمح وفرة عن ذلك. عندما يكون الفصل مناسباً، فهذه المحاصيل تسد حاجة العدد الكبير من السكان كما توسق بها إلى حد مفيد المراكب الأجنبية المتجهة إلى موانئ أسبانيا. وكان هذه الوفرة في

الحاصل غريبة اذا ما أخذنا في الاعتبار طريقة فلاحه الأرض. فهم يستخدمون في حرثها ثورا، أو جملا، أو حمارا، وإذا ما لم يكن لدى المزارع شيء من هذه الحيوانات فإنه يأتي بأحد العبيد أو بانه لجر المحراث.

ومن السهل أن نتصور إلى أي عمق يمكن شق الأرض بمثل تلك الطريقة، وتتسبب في قلة خصوبة الأرض صعوبة أخرى وهي طبيعتها الرملية، ويساعد الجو على التغلب على تلك العوائق بطريقة رائعة، بحيث لا يمكن أن يكون المحصول أوفر من ذلك والتنوع أجد. وهذا الأمر نتج عنه بين المزارعين نزاعات حادة فكثيرا ما يرفع بعضهم السلاح على البعض الآخر وتسود البراري معارك بالحديد والنار. وتعد هذه الحروب الأهلية أحد أكبر أسباب المجاعات، ولا يفيد في اتخاذها سلطة الباشا، فهو بالكاد يستطيع أن يجبي منهم الضرائب المفروضة، إذ ليس لديه الا بقية باقية من الجند المساكين ذوي الأجور القليلة، وقد كانوا سابقا سيفا مسلطا على جيرانهم.

وتضعف السلطة كلما تقدمنا في داخل البلاد. فهي تمتد عند الجنوب إلى مسافة ثلاثين يوما من السير على الأقدام، وهناك نكتشف عاداتهم المتوحشة مما دعا إلى تسميتهم بالبرابرة. وهذا الأمر يبلغ منتهاه في الأصقاع الأكثر بعدا، فهم لا يستحون من أن يتاجروا بأولادهم الذين يشكون عددا كبيرا بسبب حرارة الجو، حيث يستفيدون من بيعهم في الموانئ الشرقية. والمواد التي يمكن المتاجرة بها غير ما تقدم قليلة. فهي تقتصر على الجلود المراكشية والجلود الرقيقة والسنامكي والشمع الخام، التي يجلبونها من متصرفيات الدواخل. ويتسبب هذا النقص في المنتج في منتهى الفقر بالبلاد خلال سنوات القحط، فاذ ذلك تدعو الضرورة إلى دفع النقود من أجل الحصول على القمح من الخارج. أما الصناعة ففقودة في هذا البلد حيث لا يسود الا عدم المحافظة على المواعيد وقلة الثقة والجشع على المال. ففي الواقع لا يمكن أن نتوقع المشاعر النبيلة من شريحة من الناس الجبناء الذين أبعدوا من بلادهم بسبب مساوئهم فجاؤوا إلى هنا بحثا عن المأوى فغيروا دينهم.⁽¹⁾

هؤلاء هم العناصر الذين هبوا ليتولوا في طرابلس أعلى المراكز والذين يسمح لهم بمصاهرة المليك الذي لا يتورع عن أن يزوجه من بناته، وأخواته، مها قال بعض الكتاب الذين يقومون على إثراء قلوبهم القصيرة بالبلد بكتابة وصف لهم فيعطونهم فكرة لصالحهم. وبأن من هذا الصنف حكام الولايات الذين اذا ما تولوا الحكم لا يقومون الا بنشر الفاقة بين السكان،

(1) ان حقد القصل وبالتالي مؤلف الكتاب ينصب أكثر على أولئك المسيحيين الذين أسلموا وصحوا قبا بعد - سواء من قبل المؤلف أو القناصل أو غيرهم - بالرتدين. وهذا أمر لا يمكنه الآن إلا أن نأسف له. هؤلاء قد أسلموا وحسن إسلامهم ولا حاجة إلى نعتهم بغير ذلك... (المغرب).

والخراب نتيجة الظلم الذي يمارسونه، مما يجعلهم يفضلون سنة من القحط على زيارة يقوم بها القاضي اليهم. وليس من المنفر الآن أن أقدم صورة عن الحكومة، وكانت مؤلفة من الإيالة ومن الباشا، وبما أنه رئيس عادي فلا يمكنه أن يقرر عند غياب الإيالة أي شيء فوري، ولهذا فن الأنسب أن نسميها دولة جمهورية أكثر منها ملكية. ولكن الباشا استطاع أن يجعل منذ زمن من سلطة ذلك المجتمع شيئا لا يجدي نفعا، فقد جرده من كل تدخل في الشؤون العامة، وكان يسند أموره إلى الخواص من وزرائه طالما كان ابنه قاصرا. وبهذه المناسبة ينبغي أن أعطي فكرة عن طبيعة هذا الأمير، وهو الوريث المقترض للعرش. فهو كبير النفس يحب بافراط القرصنة التي تتم مزاوتها تحت إشرافه. وبقدس البخل مما يدعو إلى تفضيل أبسط مصلحة على الاحتفاظ بسمعته. فالويل لمن يدفعه سوء حظه إلى أن يكون من دائنيه، فهذا لن يجني الا وعودا باطلة، ذلك لأن عدم مراعاة العهد من طبيعة هذا الأمير، فهو بوجه عام أصلح لمزاولة القرصنة من أن يحكم مملكة. وبعد أن أخذ والده في تعاطي الخمر وأصبح من طبعه التردد تسلم الابن قيادة الأمور، فكان من السهل أن نتصور كيف تسير الأمور تحت مثل هذا الأمير وهؤلاء الوزراء.

ومن الملاحظ منذ زمن انحطاط محسوس في هذا البلد البائس الذي يسرع بخطوات كبيرة نحو الخراب. والدليل على ذلك الانخفاض الملحوظ في قيمة النقد الذي نزل في أشهر قليلة إلى 50٪، ولم يفكر الباشا بأن يضع حدا لهذه القوضى البالغة، فهو مغرق في البطالة والشراسة. وقد كان في ربيع عمره لا يهدأ له بال دائما على رأس جيوشه، يبدى بسالة فائقة، فتارة يخذ الحروب الداخلية وأخرى يدافع عن الدولة ضد الأعداء، أما الآن فيقضي أياما بأكملها في السكر. ولم يكن هذا هو الآفة الوحيدة التي تطع نفس هذا الأمير، فهو يمتلك القدرة على التضييل، ويخني تحت قناع الرقة المزيفة قلبا مليئا بالحقد. فقد برهن على ذلك بما فيه الكفاية عندما أصدر حكمه البربري على أعمامه الأبرياء، فقد اشتبه في أنهم ينوون الاستيلاء على ملكه فأمر بقتلهم في قسوة عند بداية حكمه. فظهر البشاشة ووجهه يتسم دائما وهو يجذب القلوب بكلماته الحلوة ولكنه يقوم بكل ذلك من أجل الخداع. ولا تختلف نفسية ابنه البلك عنه، حيث كان منشغلا دائما بالنهب والسلب الذي يقوم به قراصنته. فقد كان هؤلاء في سكون تام بعد أن عقد الصلح مع البندقية، ولم يتمردوا إلا في هذه الأوقات الأخيرة بفضل الأمير، فهو يقدم لهم العمل في السفن المسلحة مما يعود عليهم بالفائدة وتعمل معظم تلك السفن على حسابه.

وهي تتألف من بعض القوادس الصغيرة المسلحة بثلاثة أو أربعة مدافع، وتتعاطى هذه القرصنة في الصيف، لأن بناءها الضعيف لا يقاوم صدمات الأمواج في الشتاء، ومن ثماني أو عشرة سفن كبيرة تم نهبها من أهل نابولي ثم سلحت من أجل القرصنة. وأظم الملاحين تألف

عشر سفن كبيرة تم نهبها من أهل نابولي ثم سلحت من أجل القرصنة. وأطقم الملاحين تتألف من شُرذمة تم انتزاعهم قسرا من أكوأخهم، وجروا جرا عنيفا الى القرصنة التي يمارسونها دون رغبة منهم. ويتولى قيادة السفن عادة أناس من الارناؤوط، وهم ذوو جرأة وعزة نفس، فهم لعرفهم يجن ملاحهم يستسلمون اذا ما صادفوا مقاومة.

وتثير طريقتهم في القتال الرعب في النفوس، ويبدون وكأنهم أسود عندما يطلقون صيحات مخيفة في أثناء القتال. وقد عرفهم أهل نابولي بحكم التجربة، فهم يخافونهم الى درجة أنهم بمجرد أن يلمحوا سفينة قرصنة يهربون في فرح، تاركين مركبهم ولو كان صالحا للدفاع. وقد بلغ عدد الغنائم من السفن اثنتين وعشرين استولوا عليها في السنة الجارية، وقد دفعهم هذا النجاح الباهر الى مضاعفة سفنهم المسلحة. وبقدر ما هم جنباء اذا ما عاكسهم الحظ فهم متكبرون اذا ما ابتسم لهم الحظ، ويوهمون أنفسهم بأنه لا يوجد من يقاومهم.

فاذا خرجوا الى القرصنة فهم مزودون دائما بجواز السفر من قبل القناصل، ويطالب هؤلاء في طرابلس بأن يعاملوا بكل احترام: ويرفعون علم دولتهم على سارية عالية نصبت على بيوتهم التي تشكل مأوى آمنا لكل من يلجئ اليها. ويحكمون في القضايا التي تنشأ بين مواطنهم، واذا ما نشأ خلاف بينهم وبين أحد الأتراك يأتي قاضي الشؤون التجارية الى القنصلية ليناقش القنصل في القضية، واذا ما تعذر تسوية الأمر وديا، يتولى الباشا حسم الموضوع. وتحال القضية في بعض الأحيان الى قضاة تحكم يختارون من بين رعايا دولة أخرى، ولكن يستبعد من ذلك الأتراك الذين يستراب في أمرهم دائما.

فاذا ما كان للقناصل شؤون يريدون بحثها مع الباشا يبعثون الى مقره بترجائهم، وهو تركي، ليطلب المكالمة، فاذا ما نالها يتم استقبالهم بما يجب من تشريفات.

واذا ما دخلوا الى القاعة حيث يجلس المليك على أريكة يتظاهرون بتبادل القبلات معه ثم يجلسون بجانبه. وتتبع نفس المراسم حتى في أثناء الزيارات الرسمية وهما زيارتان طوال كل سنة، في عيدي الفطر والاضحى. فاذا ذاك يستقبلون في الديوان حيث يجلس الباشا على عرش عال يحيط به أعضاء المجلس ووزراؤه الخاصون وجميعهم في زي الحفلات يقفون بسلاحهم عند قدميه.

ويوجد كرسي مميز للقنصل، ثم مقعد طويل لأتباعه، وهم يعاملون مثله على النمط التركي بتقديم القهوة وعصير الليمون والروائح ثم يرشون بالماء المعطر. ولن أستمّر أكثر من ذلك حتى لا أتعدى حدود الخطاب العائلي. فاكتفوا بهذا الوصف

الوجيز الذي قت به مها كان، واستمروا في حبكم لي وأنا مازلت ملصقا بكم بكل عواطفني.
أخوكم
أغوستينو بيللاتو

طرابلس في 30 من نوفمبر 1777.

الوثيقة رقم (27)

التقرير الفرنسي عن حملة البندقية ضد طرابلس سنة 1766

(باريس - الشؤون الخارجية - ب 8855):

طي خطاب السيد دي لانسي المؤرخ في 9 من أغسطس 1766

يوم 20 من يوليو - تتجدد الشائعات عن تسليح عظيم بالبندقية ضد الايالة وتؤكد بشكل لم يعد يدعو الى الشك فيها. وان كل من له اطلاع على شيء من المصالح السياسية للجمهورية لا يشك أبدا في أنها، برغم عدتها الاستعراضية هذه وتبعها لعادتها في المشرق، ستقيد بالضرورة التي هي فيها بالأا تطلب تعويضات الا عن طريق الحكمة والسخاء.

ولقد كتب الحاج عبد الرحمن (دل لونا)؟ المبعوث السابق لباشا طرابلس الى البندقية والموجود حاليا بنفس الصفة بفلورنسا، كتب مؤخرا الى مولاه بأنه نظرا لتغير الظروف عليه أن يسارع بتدبير أموره الأمنية وأمن بلاده وان ست سفن حربية تابعة للبندقية وثلاث سفن قاذفة وعددا من السفن الناقلة كلها ملأى بالجنود الصقالية قد أبحرت صوب طرابلس وأن هذا الأسطول تحت إمرة الفارس (ناني) وانه (أي عبد الرحمن) المبعوث الذي تحوم حوله أكبر الشبهات بأنه أشعل النار بين الجمهورية والايالة وأذكاها ذلك لأنهم في البندقية لم يروا من المناسب الاستجابة في كل شيء لجشعه وصلفه، انه قد يكون أول ضحية لمؤامراته فشكاوى القنصل بناء على أوامر مجلس الأعيان تركز بشكل رئيس ضده.

صحيح أن حادثة المركب الشرعي بزارا كانت هي سبب الأعمال الحربية، لكن يبدو أن الحاج عبد الرحمن (دل لونا) عمل على تسميمها وأنه دفع مولاه الى ألا يبدى أية مجاملة، مؤكدا له أنه سيحصل دون شك على مبالغ طائلة من الجمهورية.

وفي هذه الظروف، قام السيد (كوتني) قنصل توسكانا تحت راية الامبراطور من أجل التصالح معها بعدة مساع لدى الباشا ومنها يتبين اتفاقه مع المبعوث. ويشكو قنصل البندقية من ذلك ويزعم أن لديه أدلة على ما يشكو منه.

لقد تأكدت هذه الأنباء في نهاية شهر يولية وأمر الباشا بزيادة عدد بطاريات المدافع على الأبراج وفوق قلاع المدينة وأوكل الدفاع عنها الى عدة وحدات جمعها من الأتراك والعرب والارناؤوط. وبسبب ضعف هذه الميليشيا وضعف الاستحكامات فقد تكون هذه الاحتياطات غير مجدية اذا ما لجأ البنادقة الى استعمال العنف. بل قد تكون خطرة على البلاد وعلى الباشا ان يحذر في جميع الظروف من المجموعات المسلحة والناقة على الحكومة.

28 من يولية - جرى وقف اليونانيين المقيمين بطرابلس والذين كانوا في حماية البندقية. وسحب منهم السلاح الموجود في بيوتهم.

29 من يولية - خرج من الميناء 37 رجلا من بحارة سفينتين تحريبتين تابعتين للبندقية في زوارق ولاذوا بالفرار في وضوح النهار. ولم يبق على ظهر السفينتين سوى اثنين من الربان وكاتب وأربعة من الملاحين. واتجه الفارون نحو الغرب سالكين نفس طريق السفينتين اللتين يقودهما القبطانان اليكونيس الآعدي وتلك الساني وقد اخترت مساحا وفي اليوم التالي فر المحارة الأربعة الناقون في زورق وأغلب الظن أنهم سيحاولون كسابقيهم الوصول الى جزيرة لامبيدوسا أو مالطة. وسيخفف هذا الهرب من مطامع الباشا أكثر من ستة آلاف دينار بندقية.

30 من يولية - لقد أدخل سراح اليونانيين بعد أن قدموا هدايا الى ضباط الباشا.

4 من أغسطس - شوهدت اليوم عند الفجر خمس سفن شمال طرابلس على بعد 15 ميلا في عرض البحر، وعند الظهيرة جرى التعرف على رايات البندقية، ورسست السفن الخمس عند الساعة الثالثة، أما سفينة القيادة فقد رسست خارج مدى المدافع وعليها ما لا يقل عن سبعين مدفعاً، والثانية وعليها ستون مدفعاً والفرقاطة وبها ثلاثون مدفعاً فقد رسست داخل نطاق المدافع، أما الاثنان الآخران وهما غرابان صغيران فقد بقيا يتجولان قرب سفينة القيادة.

لقد رفض الباشا السماح لقنصل البندقية بالذهاب الى تلك السفن وارسل اليها يهوديا وتاجرا من البندقية وكلفهما بتبليغ السفينة والفرقاطة الراسيتين داخل مدى القصف ان يبتعدا، وهذا ما جرى فعلا.

ولم يرفع القناصل رايات بلادهم، سوى قنصل فرنسا الذي بادر باتباع هذه الشكليات المتبعة بناء على أشعار من قنصل البندقية، وقلده القناصل الآخرون ماعدا قنصل البندقية الذي امتنع عن رفع رايته.

وعند الغروب احتلت جيوش الباشا الحصون وهم يرسلون صيحات مدوية، وكان الحصن المسمى ببرج المتدريك⁽¹⁾ وهو أهمها وأكثرها تقدما في البحر تحت امرة رئيس

(1) برج المتدريك اعاد بناءه أحمد باشا القره مانلي سنة 1727

البحرية، أما السراي، مقر الباشا، فقد كانت تحت قيادة المرتد «سيكار» المسمى مراد والي جانبه الخزندار. وعاد ليلا اليهودي وتاجر البندقية ونقلوا الى الباشا تأكيد الفارس ناني أن مهمته في الوقت الحاضر ليست سوى المطالبة بتلبية الادعاء العادل للجمهورية وانه تحت تصرف طرابلس ليلي كذلك ما قد يكون لدى الالة من مطالب، وتنحصر القضية في النهاية في وضع بنود والاتفاق عليها بين الطرفين.

5 من أغسطس، ظهرأ - سمح الباشا للقنصل بالذهاب الى سفينة القيادة وعاد منها مساء، وطلب من الباشا حسب ما تسرب اليها من أنباء باسم الفارس ناني اعادة سفن البندقية الأربع الموضوعة تحت الحراسة بالميناء واعادة حمولتها والتعويض عما نهب منها وتلف في المخازن وعن الذي ضاع بالنسبة للملاك والربانية ومعاقبة القراصنة الارناؤوط الثلاثة: أحمد العيسى وأحمد وبرقطاش (كان دي لانس قد حصل على أمر باقصاء هذا الأخير).

أما الباشا فكان من جانبه يطالب بترضية كبيرة وتعويض عظيم عن رجاله بالجالوت الثمانية عشر والذين قتلوا في زارا.

ولا تزال المبالغ التي يطالب بها الجانبان غير معروفة حتى الآن.

6 من أغسطس - اعاد الباشا السفن الأربع الى القنصل الذي ذهب لاعلام القائد بعد أن أسر الى الباشا في أذنه كلاما دام زهاء ربع ساعة، والكلام السري من فم انسان غير مرتاح هو بلا ريب ودي ومغرلا استعلاء أو غطسة فيه.

وعند الساعة الثالثة بعد الزوال ألقع الأسطول وجاء ليرسو في مكان قريب من المدينة، وبدأ أن كل شيء هادئ وينم عن تصالح تام. وبعث قائد الأسطول البندقي الآن الى الباشا بأحد عشر رجلا عربيا مسلحا كانوا قد نجوا من مذبة زارا. ولوحظ أن الاجتماع الذي عقده الباشا هذا الصباح والذي جرى على اثره تسريح السفن الأربع لم يضم سوى أعضاء الالة ولم يخضره أي «مرتد».

7 من أغسطس - قذفت السراي والأسوار هذا الصباح 31 طلقة مدفع نحية لأسطول البندقية، ورفعت سفينة قيادته راية مربعة على أكبر السواري بدلا من اللهب الذي اشعلته منذ وصولها. واستطاع الفارس ناني كسب هذا الشرف بفضل الوسائل الفعالة التي اضافها الى مزايه بصفته نبيلاً من البندقية ووزيرا مفوضا وكذلك لواء عالي المقام بقيادة البحرية. وكان قد شغل بنجاح رتبة الأولى في سلك بحرية الجمهورية.

ورد ناني التحية طلقة بطلقة.

وقام القنصل والسفن التجارية الأربع التي أطلق سراحها في اليوم السابق برفع الرايات.

8 من أغسطس - لم يتزل الفارس ناني بعد الى الأرض فهو لا يريد القيام بالزيارة الى الباشا الا

بعد تنفيذ الاتفاقات التي مازالت غير معروفة.
وجاء عشية أمس القنصل ليقدم الشكر من جانبه الى السيد دي لانسي على حسن صنيعه
وبجاملة الربانية الفرنسيين للبنادقة أثناء ايقافهم.
لقد أبلغ دي لانسي قول المرتد سيكار ان القائد البندقي عرف كيف ينهي القضايا وكيف
يصنع لنفسه شرفاً بيديه الواسعتين الكرمتين. وهذا يوضح السر الكامن.

خطاب السيد (دي لانسي)

طرابلس الغرب في 24 من أغسطس 1766

سبدي.

أرفق طي هذا بقية اليوميات التي كان لي شرف ارسالها الى مقامكم يوم 9 من الشهر
الجاري والخاصة بأسطول البندقية الذي يقوده السيد ناني وسير المفاوضات.
لقد أطلع عضو مجلس السفينة هذا أمس 23 من أغسطس للعودة الى البندقية وساءه أنه لم
تجر تحيته بطلقات المدافع عند سفره، لذلك امتنع عن رفع الراية المربعة على أكبر السواري
بهذه المناسبة.

وقد جمعت معلومات سرية عن سبب عدم تقديم هذه التحية له وأجاني الجزندار بأن
أسطول امبراطور فرنسا بقيادة الأمير دي ليستينوا شيء وأسطول هذه الجمهورية شيء آخر.
انني مع عميق الاحترام لعظمتكم يا سيدي خادمتكم المتواضع المطيع.

تكملة اليوميات المرفقة بالخطاب رقم 17 والخاصة

بأسطول البندقية

قضى السيد ناني قائد أسطول الجمهورية الأيام ما بين 8 و 16 من أغسطس في التفاوض
على المواضيع التي جاء من أجلها الى طرابلس.

وفي يوم 16 نزل الى البر واستقبله الباشا وكانت مراسم الاستقبال هي نفسها التي استقبل
بها السيد هاريسون والسيد دي ليستينوا. وعند خروجه من السراي حيته 23 طلقة مدفع
ردت عليها سفينته طلقة بطلقة.

وبما أن القناصل أدوا له الزيارة قبل الزوال فقد قام هو برد الزيارة لهم مبتدئا بقنصل
فرنسا. فاستاء لذلك السيد كونتي قنصل طوسكانا العامل تحت راية الامبراطور بالغ الاستياء،
وفي يوم 18 أقام السيد ناني على سفينته حفلة غداء فاخرة دعا اليها جميع القناصل وقد أطلقت

المدافع 15 طلقة ترحيبا بهم وتوديعا لهم. ولم يقلع الا يوم 23 اذ أنه أراد أن يشهد قبل ذلك
بنفسه تنفيذ العديد من البنود المتفق عليها. وبدأ الباشا يشعر بثقل هذه الإقامة الطويلة فبعث
اليه يطلب منه الاقلاع دون تأخير. وساءه ان ينتظر أكثر من ساعتين في انتظار تحية الوداع كما
قدمت للسيد هاريسون والسيد الأمير ليستينوا خلافا للعادة، فليس من المعمول به هنا أن
تودع السفن المقلعة.

وقبل أيام قليلة بعث ناني بهدية الى الباشا من الفضيات تقدر بـ 10 آلاف ليرة مع
التحيات، و7 آلاف قيمة فعلية.

وحتى يستفيد من المفاوضات أكبر فائدة أشاع بين الناس أنه يمتلك فوق السفن كل ما
يلزم ليضع كمية كبيرة من العوامات من اختراع جديد تحمل بطاريات أفواه نار. وهذه
الاشاعة خلقت شيئا من التأثير الذي يريده على العرب وخاصة النساء.

لقد تبين عند النظرة الأولى أن سفينته تحمل 70 قطعة من المدافع لكن قد تبين أنها ليست
سوى فرقاطة ذات بطاريتين يتألفان من 56 قطعة مدفع أفواها لا تزيد وزن قذيفته على 18
رطلا.

شروط التسوية التي عقدها ناني مع الابالة

- يعتبر حادث الجالوت الموقوف بزارا وبحارته الذين قتلوا كأن لم يكن.
- السفن التجارية الأربع التابعة للبندقية والتي جرى الاستيلاء عليها وجرت الى طرابلس يلتزم
الباشا بترجيعها الى ناني.
- أعطى هذا الأمير (الباشا) الى القبطان طارابوكيا متي قفيز من الملح (سعر القفيز الواحد
سكواين بندقي واحد) وذلك ترضية عن ايقاف هذا الربان الذي قدم بدوره هدية من
الجمهورية الى الباشا.

ملاحظة: تنتج ملاحات الباشا ما يفوق استهلاك بلاده وأكثر مما يتمكن البنادقة من نقله،
ولذلك فقد أعطى الباشا هذا الملح عن طيب خاطر حتى لا يدفع المال نقداً.

بقية اليوميات:

- أعطى للجمهورية عشرة آلاف قفيز ملح اضافة الى ما تنقله كل سنة وفقا للاتفاقية وتعويا
عن ضياع الوقت والأغراض الأخرى وما لحق بسمعة راية سان مارك من اهانات ونهب قام
به قراصنة طرابلس.

ملاحق

ان السيد نافي هو رجل من الطراز الأول لم يزر بلدان العالم ولم يتغرب كثيرا ومن صالحه أن يدرس عن كتب، فهو يفيض أدباً طبيعياً وله مواهب متميزة في علوم المياه والهندسة، وواسع الاطلاع في الأدب، أضف الى ذلك تواضعا نبيلاً يشرفه، وقد أظهر في طرابلس شيئاً من «النبوغ الفرنسي»، كان ركه عند الدخول الى المدينة وذهابه الى الباشا يسير في صفين منتظمين كما يدخل السفراء، ويتقدمه ثمانية من الخدم المرافقين، منهم أربعة يرتدون الجوخ الارجواني توشيه الشرائط الذهبية بنفس الشكل وبين يديه أربعة من السعاة في أثواب فاخرة. وأمامه مباشرة فرقان من الجنود تعزفان على الأبواق بين الفنية والأخرى ويحيط به جنود من العبيد يتخذهم حرساً له.

وقد بدت كل هذه الأبهة البندقية مثيرة للضحك عند العرب.

وعند خروجه من المقابلة أمر بالقاء نحو خمسين سكونا لجنود الباشا الذين يشكلون الحرس القائم لدى الباب الأكبر للقصر. لقد قبل هذا السخاء دون تقدير أو شكر. وكانت فرقان الجنود تعزفان الأبواق عند كل منعرج شارع فيتصايح العرب متسائلين اذا كان قد جاء لبيع الناس الترياق.

ولدى مروره برصيف الميناء عاندا الى سفينته أمر بالقاء حفتين من النقود الطرابلسية الصغيرة على الأطفال والحالين بالميناء، ولم يحدث هذا لديهم سوى الرغبة في التقاط هذه النقود مع الضحك.

كانت حفلة الغذاء التي أقامها للقناصل يوم 18 فاخرة وممتعة حقاً. لم يشأ السيد كونتي ان يقرر التخلي عن حق التصدر بصفته «كونت» وأول القناصل، واراد التأكد قبل الاعلان بقبول الدعوة فأرسل يطلب الى السيد نافي المقعد الأول على يمينه: على مائدة الطعام، وأمر القائد بأن يرد عليه بأن جميع الكراسي متشابهة ومتساوية.

ومع ذلك عزم هذا الليفوري على حضور الحفلة يصحبه القائم بأعمال القنصل الانجليزي باعتباره القنصل الثاني، وركبا معاً في الزورق الكبير الذي أرسله السيد نافي واستوليا بصلف على أفضل مكانين بكوثل السفينة.

أما السيد دي لانسي فلم يكن مثلها يستعجل الوصول بل ترك الآخرين يمرون: كل القناصل حتى قنصل البندقية نفسه وموظفي القنصليات والقساوسة والخدم وذهب ليجلس وحيداً الى جانب المجدفين، كما لو كان الأمر مجرد نزهة. فأبدى الليفوري والانجليزي وجهاً عبوساً لما رأيا أن مقعديهما فقداهما قيمتهما يمثل هذا الاستهزاء. لقد كانا يتوقعان أن يسمح لهما ليكونا أول الصاعدين الى ظهر السفينة، لكن السيد دي لانسي جعل خادمه يتقدمه ثم لحق

عشرة من الرقيق المسيحيين من مختلف الجنسيات يقدر ثمن الواحد منهم بمائتي دينار طرابلسي، (وقد ورد في الهامش ان الدينار الطرابلسي يساوي 9 فرنكات فرنسية).

ماتاً دينار طلبها السيد نافي لا لشيء الا ليقال ان الايالة دفعت مبلغاً من المال الى الجمهورية.

يبيع بضائع سفن البندقية التي استولى عليها القراصنة ووضعتها الباشا تحت الحجز كما هي دون تعويض، لا عا تلف ولا عا نقص.

أعطى طراداً كبيراً سبق أن استولى عليه القراصنة من نابولي حديثاً. لربان من البندقية تعويضاً له عن مركبه الذي أغرقته زوبعة بعد أن استولى عليه قرصان من طرابلس.

تمت زحزحة الخط المرسوم باتفاقية الصلح في خليج الادرياتي والمخضور تجاوزه على قراصنة طرابلس، جنوباً وفقاً لبند جديد طالب به السيد نافي. وحدد عند رأس سانتا مارية في مدخل خليج طارنطو الى جزيرة الحكمة بجوار موريا كما اتفق أن القراصنة الطرابلسيين اذا ما أسروا بعد هذا الخط داخل الخليج الادرياتي فسيتم وقفهم وارسالهم الى الباشا لعقابهم واذا ما أبدوا مقاومة يحق لسفن الجمهورية الاستيلاء على سفنهم أو اغراقها أو تحطيمها بأية طريقة اذا لزم الأمر.

ويرى السيد نافي ان هذا البند هو أهم بند في مفاوضاته وانه جاء لصالح مملكة نابولي مثلاً هو في صالح جمهورية البندقية.

لقد أعطى هذا القائد للباشا عشرة آلاف سكوين عن السنة الماضية منها 2500 سكوين تدفعها الجمهورية له سنوياً عن استخراج الملح و3500 سكوين هبة سنوية التزمت بدفعها لهذا الأمير للمحافظة على الصلح.

(وفي الهامش): هذا البند الذي لم يصرح به السيد نافي ولا القنصل لا يزال يفتقر الى التأكيد.

لقد تكفلت الجمهورية بتعويض التجار المسلمين والنصارى من رعايا السلطان الذين قد يكونون قد خسروا أثمن وأشياء أخرى على متن سفن البندقية التي استولى عليها قراصنة طرابلس بعد فترة زارا. ويبلغ هذا البند 6 آلاف سكوين بندق.

به، وكان الصعود بلا نظام ودون مراعاة للرتب. وجاء السيد ناني لاستقبال قنصل فرنسا وأطال تبادل التحية معه مما اضطر السيدان الطامعان لانتظاره ليقدمتا تحيتها، ثم هرعاً إلى الحجرة لاحتلال الأريكة.

وجلس السيد دي لانسي على أول كرسي وجده ثم جاء السيد ناني ليجلس هو الآخر على كرسي بجواره، حتى لم يجد المدعيان راحتها على الأريكة. إن هذه التمثيلية الهزلية الصغيرة التي أبدع في اخراجها القائد البندقي تبدو كأنها جاءت عفوية لا تمس أي واحد باهانة.

وجاءت اللحظة التي يعتبرها الليفورني والانجليزي هامة وحاسمة. تلك هي لحظة الجلوس إلى مائدة الطعام إلى جانب السيد ناني الذي مد يده إلى السيد دي لانسي ودون أن يكلمهما قال له مبتسماً إن كل الكراسي متساوية وذهب ليجلس في الطرف الآخر بين السيدين جستينياني قائد السفينة الثانية وسان مارك وهو ضابط فرنسي عريق في جيش الجمهورية، وصاح مبتسماً: مرحى، مرحى يا قنصل فرنسا، ليس ثمة كراسي مرقعة ولا مراسم لدينا.

وترك ناني مقعد الصدارة على مائدة الطعام حيث كان عليه أن يجلس وتنازل عنه إلى ملازم مدفعية شاب وذهب ليجلس إلى أقصى مكان بعد مرووسيه في المكان المقابل للمكان الذي استولى عليه الليفورني والانجليزي. وهكذا جلس الجميع حتى السيد ناني نفسه حول المائدة دون تمييز في المراتب ومرة أخرى بقي الطامعان المتحدان يعانيان من محنة الخداع.

وبعد الغذاء رتب القائد لعبة ورق لليفورني والانجليزي مع اثنين من أشيعائها ولما بدأ اللعب رتب لعبة بينه وبين دي لانسي شكلياً فقد كان ناني لا يعرف لعب الورق.

لقد غمر السيد ناني القناصل برعايته وإن لم يكن الليفورني والانجليزي في غاية السرور فلا يمكنها إلا أن يلوما نفسيهما لعجبهما غير اللائق

الوثيقة رقم (28)

معاهدة الصلح التي تعاقدها عليها جاكومو ناني سنة 1766 بين

جمهورية البندقية وإيالة طرابلس.. (مذكرات 1756-1772)

(النص الايطالي مترجم عن التركية).. ترجمة فصول المعاهدة الخاصة باقرار السلم بين جمهورية البندقية وإيالة طرابلس التي تم عقدها بين قائد الأسطول وعلي باشا طرابلس. وقد حضر ابنه الأكبر بك الايالة وخليفة أبيه، وأحمد أغا الكاهية ومصطفى خزندار وراضي يوسف الكاهية الثاني، ومحمد السكي رئيس القضاء بالايالة وأحمد كاتب الديوان.

نظراً لتعكير صفو الهدوء الذي ساد نتيجة للصلح الذي تقرر وافق عليه بين جمهورية

البندقية وإيالة طرابلس الغرب سنة 1177 هـ وطبقاً للمادة 23 فقد تسبب في تعكير ذلك الصفو جالوت طرابلسي لأحد الرياس المغامرين الأجانب، فقد دخل إلى ميناء زارا في دولة البندقية، وقتل في هذا الميناء بعض الذين كانوا على ذلك الجالوت مع الرياس من قبل البنادقة مما سبب في بعض الخلاف وأدى إلى شجار. وكلف الأبحد جاكومو ناني القائد النبيل من قبل جمهورية البندقية وقام بحل كل تلك المشاكل مع سعادة علي باشا طرابلس وقد انهيها كل شيء ولم يبق أثر لما جرى وتقرر أيضاً ما يلي.

1 - يقوم الصلح والصدقة طبقاً للاتفاقات القديمة.

2 - تسلم مراكب البندقية التي جرى الاستيلاء عليها في هذا الوقت والموجودة الآن في حوزة الباشا إلى القائد سعادة جاكومو ناني الأبحد والمكلف من الجمهورية، بما فيها من سلع ومعدات وأمتعة ورجال تابعين لتلك المراكب. دون أن ينقص منها شيء وقد تم تنفيذ هذا البند ولم يبق في حوزة الباشا أي شيء.

3 - إن يهدي سعادة باشا طرابلس سفينة من نوع طراد عوضاً عن سفينة البندقية من نفس النوع التي غرقت وأن يدفع 200 سكوين تعويضاً عن الضرر الذي لحق برعايا البندقية وعشرة أرقاء على سبيل الهدية مع شحنة من الملح للسفينة «كبتي تارابوكيا». ويسلم إلى قنصل البندقية لتعويض الأضرار التي أصابت رعايا البندقية عشرة آلاف قفيز من الملح تؤخذ من زوارة لصالح المدعو سيسكيري الذي أدخل سبيله وسلم إلى القنصل، وهذا الملح المقدم كتعويض لا يغير من الاتفاقات السابقة الخاصة بالاملاح والتي جرى اقرارها من جديد.

4 - بما أن الباشا قد علم أنه انتهاكاً للصلح، فقد جرى الاستيلاء على سفينتين للبندقية، أحدهما كان يقودها فرانسيسكو بيازيني وقد احتجزت في ميناء جزيرة خانيا والأخرى وكان يقودها جوباتا جنوة وقد احتجزت في ميناء جزيرة ساقز، وبناء على ذلك يجب إرسال خطابات إلى وكلاء إيالة طرابلس الموجودين في المينائين المذكورين ليقوما بتسليم المراكب المذكورين إلى أصحابها.

5 - لقد اعترف باشا طرابلس بما اقترفه الرياس والآخرون الذين ارتكبوا أفعالاً خارقة لشروط الصلح، واتفق على معاقبة هؤلاء كما ينبغي بإشراف قنصل البندقية، حتى يتبعدهوا في المستقبل ويمتنعوا من ارتكاب مثل هذه الأعمال.

6 - وعملاً على المزيد من التقيد بالفصل 23 من اتفاقات الصلح المعقودة سنة 1171 يؤكد بهذا على انزال العقاب الشديد في المستقبل على كل من يخالف المادة المذكورة حتى لا يمارس القراصنة الطرابلسيون قرصتهم في مياه البندقية وجزرها وفقاً للشروط المنصوص

عليها في الاتفاقات السابقة وعلى هؤلاء القراصنة ان لا يتجاوزوا ما بين جزر الحكمة قبالة موريا وبين رأس سانتا مارية وما بعدها دون سبب الا اذا كان ذلك نتيجة للزوايج، وتم توغلهن من أجلها في مياه البندقية. واذا ما ارتكبوا في هذه الحالة أية مخالفة يؤخذون ويوقفون، ثم يعلم القنصل بما جرى وعليه أن يعلم بذلك الباشا، وعلى هذا الأخير أن يهتم بما كتبه القنصل. واذا ما كان توغلهن ذلك في المياه المذكورة بسبب الزوايج ودون ارتكاب أية مخالفة، فيجب أن يعاملوا ودياً وألا يوقفوا وان يتركوا في سبيلهم للعودة من حيث أتوا.

وفضلاً على ما تقدم، يجب ادراج هذا الفصل في جميع التراخيص وكذلك جوازات السفر التي يمنحها قنصل البندقية إليهم. وعلى أن يعترف الباشا بعدم الموافقة على اتجاهاات عبد الرحمن.

7 - ومن الآن فصاعداً، اذا ما حدث أي أمر يتعلق بالبنادقة، فعلى الباشا ان يستدعي القنصل ويسميه لخصمته التي يريد أن يبعث به. والتي تقرر أن يكون الرد عليه في خلال ثمانية أشهر، وفي هذه المدة لا يجوز بأي حال اهانة رعايا البندقية لا في البحر ولا في البر واذا لم تتم تسوية خلال الأشهر الثمانية ومضت تسعة أشهر فلا يجوز توجيه لوم على ذلك.

ولا يمكن الاتصال الا بالقنصل فيما يخص الاتاوة السنوية الخاصة بالملاح أو بخصوص أي أمر أو سبب آخر، وذلك وفقاً للاتفاقات لا غير.

8 - واذا ما فسد الصلح (لا قدر الله) فلا يسأل عن ذلك بأي حال القنصل البندقي أو رعايا البندقية المقيمون في طرابلس ولا يجوز أن يمنعوا من العودة الى وطنهم.

9 - اذا ما دخل أحد قراصنة طرابلس مياه البندقية وارتكب ما هو غير مناسب من الأعمال مما يحتم وقفه بموجب نصوص الاتفاقات، واذا ما أبدى البنادقة مقاومة تسبب عنها خسائر في الأرواح في هذا الجانب أو في الآخر، فان هذا لا يكون سبباً في إثارة أي نزاع أو خلاف، وقد علم الباشا ان وفاة رجال الجالوت الطرابلسي في ميناء زاراكان بسبب ما قاموا به من أعمال غير لائقة ومخالفة لنصوص اتفاقات الصلح. والتي أسف لها علي باشا، وعليه أن يبلغ جميع القناصل المقيمين بطرابلس بمقتضاه للعمل.

ويجب أن يتمتع قنصل البندقية وقنصليته بالامتيازات التي يتمتع بها غيره من القناصل. وان يكون مقدراً ومعتزاً على قدم المساواة مع غيره.

السبب في هذا الاتفاق هو ما جرى من تعكير الصفو الذي كانت تتمتع به البندقية بناء

على المادة 23 من الاتفاقات الخاصة بالصلح المعقودة سنة 1177هـ في أوائل جمادى الآخرة. فقد دخل جالوت طرابلسي ميناء زارا بعد سنة من ابرام الصلح، وقد قتل داخل هذه الممتلكات التابعة للبندقية بعض رجال الجالوت من قبل البنادقة، وكان ذلك السبب فيما قام بيننا من اضطرابات وأمور سيئة، نشأت عنها فيما بعد الخلافات والنزاعات، ورغبة في حسم الخلاف وتهدة الوضع فقد جرى في هذا العام 1180 في اليوم العاشر من شهر ربيع الأول اعطاء الحق وقرار العدل بواسطة الأجد سعادة جاكامو ناني النقيب البندقي المكلف من جمهورية البندقية والذي قدم الى هنا، وكذلك قنصل البندقية المقيم بطرابلس الكونت جيوسيبي بالوفتش والخلص علي باشا طرابلس. مع موافقة الجميع من حكام الأقاليم وقادة العسكر، وعلى هذا لم يبق بيننا من الآن فصاعداً أقل سوء تفاهم. وبناء على نص الاتفاقات السابقة تمت صياغة هذه الفصول التسعة بالشكل القانوني وكذلك تمشيا مع النصوص السابقة، تم من جديد اقرار الصلح مع جمهورية البندقية وكي يتم في المستقبل التقيد بمراعاة الفصول السابقة والجديدة فقد تم ترسيم هذه المعاهدة في هذا المكان من مملكتي، وذلك حتى تتم المحافظة على الصداقة المتينة مثلاً كانت وأقوى مما كانت والسلام.

صدر في شهر ربيع الأول 1180هـ الموافق أغسطس 1766م

دوناه سانفيرمو

وكيل الترجمان

الوثيقة (29)

خطاب مجلس الشيوخ الى قائد السفن جاكومو ناني (16 من سبتمبر 1766)

(من قرارات مجلس الشيوخ بولية - فبراير 1766)

لا يمكن الوفاء تجاه حماس المجلس وأهمية التفويض الذي أسند اليكم بالمرسوم الأميري المؤرخ في 24 من مايو المنصرم بفائدة أكثر التزاماً وإدارة أكثر تبصراً ومهارة جديرة ببناء كبير، ويعترف المجلس بأن ما توصلتم اليه في طرابلس هو بفعل عملكم أنتم وحدكم تنفيذاً للمهمة الموكولة إليكم. ولم يستهدف عملكم فقط رد الاعتبار عما لحق بالكرامة الوطنية أو التعويض عن الأضرار التي أصابتنا ولمعاقبة الرياس قادة السفن بل طبقاً للمنهج الجديد الذي توصلتم اليه بفضل جهودكم الخاصة والذي يجب أن يعتبر بحق حسنة تفوق أية حسنة أخرى بالنسبة للدولة ولصالح البلاد والتجارة من أجل ضمان بقاء الصلح أكثر فأكثر.

وحيث إنكم استعظمتم باتباع أنسب وأكثر الطرق فعالية لتحقيق أمور بهذه الأهمية الكبيرة

وبهذه الضرورة القصوى ولا يمكن أن نتوقع منكم أكثر مما علمتم، ولذلك حق لنا أن نغير عن رضانا الكامل عن العمل العظيم الذي قمتم به من جهد يرمى إلى الاحتياط لكل حالة قد تحدث وإلى إزالة أي سبب لقيام مشاكل في المستقبل، وما أبدتموه من رأي صائب وحصافة فيما تم الاتفاق عليه وإقراره حسباً ورد في الرسالة رقم 4 التي تم قبولها وما تبين لنا من الأوراق المرافقة لها.

وفي الوقت الذي نعرب لكم عن صادق شعورنا لهذا النجاح الباهر فإن مجلس الشيوخ يعبر لكم عن أصدق مشاعر الامتنان والثناء لاسيما على تلييتكم الفورية للنداء، وقد أجلتم كل مصلحة خاصة بكم وتنازلتم عن متطلبات راحتكم وحالتكم الصحية المضطربة، فاستجبت عن طيب خاطر للتوجيهات العامة المستجدة في نفس الوقت الذي عدتم فيه إلى البندقية. بعد أن قمتم خير قيام بما أسند إليكم من مهام بحرية.

وللعدل والانصاف ومثلما حدث في مثل هذه الظروف غير العادية فإن عدالة الدولة هي في وضع تقرر فيه تقديراً لجهودكم المفيدة وما قدمتموه في السابق والحاضر من خدمات أن تمنحكم ما ورد بالرسوم الذي نسلم إليكم صورة منه.

ويرغب مجلس الشيوخ أن يشيد بتلك الجدارة المفيدة لاولئك المواطنين الذين يؤدون أعمالهم بامتياز وان يشجع كل من يهب في اريحية وحماس لخدمة الوطن.

بجمل عموي من هذا المجلس فقد أعم بدرجة فارس القديس مرقس على سعادة جاكومو ناني أمير السفن وتوسيمه بكافة آيات التشريف والأولية الخاصتين بدرجته ليزداد تأكيداً من الامتنان العام له وذلك الاعتبار الذي هو به قين.

جوفاني زون
الأمين

الوثيقة رقم (30)

التقرير الذي قدمه السيد جاكومو ناني عند عودته من قيادة السفن (متحف كورير بالبندقية رقم 346 - المتحف المدني ببادوا: من سجل الخطابات التي كتبها جاكومو ناني. قائد السفن وأمير البحر 1757-1766 » وتقريه عندما عاد إلى القيادة سنة 1766 في أوائل ديسمبر):

إن الامتثال الواجب للأوامر المبجلة من الأمير الجليل ومن سعادتك تدعو إلى طاعة من

كان له شرف الخدمة لأكثر من خمسين سنة على السفن العامة، إلى تقديم الحساب عما أمكن القيام به فيما مضى في الخدمة المخلصة. انه لعبت ثقيل بالنسبة لقلة كفاءتي لو لم يصلني انعكاس كريم جداً من لطفكم، كان راحة مناسبة لنفسي، فأنتم تدركون النوايا الطيبة للمواطنين، وتتنازلون بغفران عن الهنات البرينة في الخدمات السابقة.

واقتهاد بالودي وعمي، فقد وضعت نفسي وانا في سن مبكرة في خدمة الوطن بالسلاح، ودون اعتبار لما تتألف منه العائلة من عدد كبير من الإخوة، وإلى امكاناتها المادية المحدودة، فقد غامرت في سلك البحرية الشاق والمكلف، وبعد ان توليت المنصب الرابع لحاكم سفينة، استدعيت بأمر من مجلس الشيوخ للمرة الثانية لممارسة نفس المهام. وبعد ذلك شرفت بوظيفة (ظهري) ثم أمير البحر وحاكم السفينة.

وبعد ان أتممت تلك الفترة المتعبة الطويلة، وحالما اقتربت من هذه الشواطئ صدر إلي أمر جديد مبدل من مجلس الشيوخ المعظم، وكان قد أرتأى ان يضع الأفكار الخاطئة لآيالة طرابلس عند حدها، ويوقف اتجاهات اصحاب سفنها غير المشروعة الذين يسيثون إلى سفن البندقية في كنف معاهدة الصلح، فعدت من جديد إلى البحر، ووجهت إلى سواحل افريقيا، وهو ما يعتبره الكثيرون خطأ ان أنال هذا اللطف الكريم، بعد السنوات الطويلة والشاقة المستهلكة في السلك البحري.. وكانت المهمة شاقة رغم ادراكي لأهمية ذلك التكليف الذي يتجاوز كفاءتي الشخصية القليلة والظروف العائلية، واستجبت للإرادة العامة وتوكلت على العناية الإلهية، واسترشدت بالتعليقات الرسمية، وعدت إلى البحر دون إبطاء، وانا سعيد بأن اعود بعد أربعة أشهر إلى الإرتقاء تحت اقدام سموكم وسعادتك.

قد تفضل مجلس الشيوخ بما له من رحمة أصيلة فتقبل الآثار الضعيفة لاخلاصي وحاسبي. واراد بلفتة من الشهامة ان ينعم على وضعي الفقير، إن الوسام الرفيع الذي أراني أتشرف به بشهامة عفوية يوجب ان أقدم إلى سعادتك ابلغ شعور الاحترام بالاعتراف بالتجيلي، ولكني وانا أعترف بضعفي الشديد في ايجاد عبارات مناسبة تتفق مع هذا التشريف الذي طوق عني لاظهر أحاسيس نفسي، وبارتياكي أمام دلائل عظيمة وكرمة تنبعث من الوطن، لذلك فاني اركع امام العرش الملكي لسموكم، مقدماً بحكم العهد بالاستسلام والاحترام المخلص، بتوجيه كامل إنعطافي إلى خدمة الوطن المحبوب.⁽¹⁾ ومن أجل هذه الغاية، وشعوراً بواجب التحدث إلى اصحاب السعادة عن اسطوهم

(1) هذه هي لعة هذا العهد في اوربا، بما فيها من ارتقاء تحت اقدام، وتقبل اطراف الانواب، والركوع امام العرش، والاستسلام. وأكثر بكثير من ذلك، مما لا مثيل له في اللغة العربية، ولا آله العرب

الذي تشرفت بالخدمة عليه لسنوات كثيرة، فأنني سامح لنفسي ان اركز على تلك المواد فقط التي يبدو لي انها تستحق اعتباركم السيد، وبالغاية التي ترونها مناسبة يتم عمل افضل ما يفيد الخدمة العامة. وبعد ذلك أعرج لأعرض على المجلس الموقر اشياء قليلة تتعلق بالصلح مع الطرابلسيين، والذي امكن اعادة عقده بنجاح، وحتى يكون قوياً ودائماً.

لقد اتجهت اهتماماتي الأولى في وظيفتي (حاكم السفن) و(ظهري) في ضرب مياه البحار الوطنية، لحماية التجارة والحيلولة دون دخول القراصنة إليها، وقد ابتليت بهم، وتقديم الحاية والدفاع عن مراكب القوافل ومرافقتها إلى ازمير، وسلانيك، ومدن أخرى، وموانئ بالأرخبيل، مع تيسير مصالح التجار والمدينة بواسطة ملاحه محافظة على بالغ العناية والدقة، ولتكون الرحلات آمنة وسريعة.

وفي التطواف بالخليج المستند على التفتيش الأميري، فقد بذلت كل جهد، حتى تحول تحركاتي المستمرة دون دخول مراكب القراصنة إليه، ويصبح المرور في الخليج آمناً بالنسبة لجميع السفن، ورأيت لذلك، انه من واجبي التعرف على جميع المراكب التي تدخل إلى الخليج، وبفضل هذه المثابرة امكنتي القبض في ميناء فالونا على جوايت طرابلسية، دخلت إلى الخليج، الأمر الذي منع الاضرار الكبيرة التي قد تصيب تجارة هذه المدينة.

ولكن الشرف الذي كلفت به اخيراً لتوظيف خدماتي الضعيفة في إعادة عقد الصلح مع إيالة طرابلس، قدم مادة جديدة لاختلاصي وحاسي، وأراني امام واجب استعراض بعض النقاط التي ترتبط بالكيفية التي توفر مائة ودواماً للصلح نفسه.

وفي سابق علم سعادتكم مدى قصر وندرة القوات البحرية للإيالة في حد ذاتها. ولو انها كانت دائماً وخاصة في المدة الأخيرة، مناوئة ومضرة للاغراض السلمية العامة، فهي لا تزيد على ثلاثة شبابك وإذا ما اضيفت إلى عدد قليل من الجوايت يكون ذلك كامل ما تنصرف فيه من قوة بحرية.

أما توزيع دار الصناعة لديهم فقد تزود بشكل سيء المراكب القليلة التي يتصرفون فيها بما تحتاج إليه، عندما تكون محتويات بعض المراكب التي يستولون عليها من وقت لآخر، لا تفي حاجتهم إلى الأمراس والمعدات الأخرى.

وفي الواقع فقد عرف نضوب مستودعاتهم عندما وجدت لا تحتوي حتى على ما يلزم لاعداد المراكب الصغيرة للسفر، والتي تكون في مينائهم ساعة اعادتها إلى سموكم.

وإذا كانت قوات الطرابلسيين البحرية ضعيفة تافهة، فإن الدفاع الأرضي يظهر بالمثل لا عبرة له، لرد اسطول حزم أمره على القيام بعمل ضدهم، والمدينة لها من الأسوار ومن المدافع ما عرض عليكم، وقد جرى وصفه في المخطط المطروح لنظر اصحاب السعادة مع تعليقاتي

المفاوضة عليه برقم 6.

ولا يحتفظ الباشا بعسكر نظامي يدفع له المرتبات، من أجل الدفاع عن المدينة إذا استنيتا عدداً محدوداً من الحرس في قصره، وآخر تتجهز به القلاع الخارجية. وفي المناسبات الطارئة يقوم الباشا بجمع العدد المناسب من الناس الذين يحتاج إليهم، ومن السهل استفادتهم من سكان المدينة، وهي في حد ذاتها مكتظة بالسكان بالرغم من فقرها الشديد وانحطاطها، ويمكننا أن نتبين ان مثل هذه النظم المضطربة جعلت مملكته لا تحكم على أسس متينة، ولكن ما يجب ان نفهمه هو ان الأمور فيها تروق وفقاً لاندفاع معين، فالولة التابعون للباشا بصرفون الأمور وفقاً لاجتهادهم، ويحولون إليه ذلك القليل من المساهمة التي يرون تحويلها دون خوف من عقاب، فهو يعيش دائماً منعزلاً في نطاق قصره، يحيط به عبيده الذين عهد إليهم القيام بحراسة شخصه وعائلته، ويقربهم إليه ويدلهم حتى إذا اعتنقوا الإسلام، فيزوج من يظهر إليه الاخلاص باحدى قريباته. ويتألف الديوان الحالي بكامله تقريباً من مثل هؤلاء الناس، ومن هنا تنبثق قلة الثقة في معاهدات الصلح مع الإيالة.

إن هؤلاء المرتدين يرون أنهم قد تبوأوا أعلى الدرجات بالمملكة بفضل أولئك الأمراء، فاتخذوا لباساً غير لباسهم، ووجوهاً غير وجوههم، بل وميولاً أخرى، وهم مستعدون للانقلاب على اوطانهم السابقة بكامل الرضا، ويحثون أولئك الحكام ويشجعونهم على انزال الضرر بتلك الأوطان، لتوجيه فائدة أكبر إلى أنفسهم من الغنائم، ولا اكتساب المزيد من الاعتبار والفخر.

لقد أظهرت فرنسا بالغ التأثير عندما علمت ان المسمى قايار ريان السفينة فاما، وكان على شيء من الصدق، قد اعتنق الإسلام في طرابلس، ومن أجل ذلك فقد اقلعت بعض السفن لاستردادها بالقوة، وعندما وصلت إلى الإيالة كان قايار مخبئاً في مكان سري بالدواخل، ودافع الباشا عن وجهة نظره في رفضه تسليم قايار بسبب اعتناقه للإسلام، ووعد وبر بوعده بان لا يسلم لقايار قيادة أمة سمية. وهذا بالذات هو الشخص الذي وحدته الفرقة البحرية التابعة لسعادتكم أمراً على دار صناعة السفن، وهو الذي ساعد في حدود امكاناته شؤوننا الرسمية بسبب ما بينه وبين عبدالرحمن من خلاف.

وبسبب وجود مثل هؤلاء المرتدين في طرابلس، ولاستعداد البلاد الطبيعي لعادة مزاولة القرصنة، تحدث الانتهاكات المتوالية للصلح الذي يبرم مع الدول الأوروبية، الانتهاكات التي تغري الطرابلسيين فلا يشعرون بان الضرر سيصل إليهم، ضامنين حاية الباب العالي. انهم

(1) انظر مخطط أفساني المقول ما فوتوغرافيا.

يعرفون تماماً مقدار ما يكلف لايقاف كل تلك السلسلة من الاجراءات، والتي يمكن أن تتخذ ضدهم من قبل امراء المسيحية، والتفكير في الامتناع عن التنفيذ غير المرغوب فيه، أو إثارة استياء الباب العالي في الطرف الذي كان فيه اسطولكم راسياً بميناء طرابلس، كان مفيداً جداً في الاقتناع الذي جنحوا إليه، وإذا ما اقسم المرتدون ومارسوا العداء ضد أمم المسيحية خاصة، فذلك أمر قد تجاوزتموه سعادتكم بالكامل، وإذا كانت شؤون تلك الإيالة مضطربة دائماً، فهذا الغليان سبب آخر ينفثه بينهم باستمرار الالكونيون.

فهؤلاء اعداء تجار البندقية بسبب التجاور، يجردون في مدينة وميناء طرابلس ملجأ آمناً، ويبحثون - وهم غارقون في الدين، وبعد الفرار من اوطانهم - عن مأوى مضمون، أو يدفعهم حافز تنمية أموالهم بواسطة النهب، فيجدون في ظل تلك الإيالة كل شيء ميسراً جاهزاً. وفي الوقت نفسه الذي كان فيه الأسطول راسياً بمكلاً طرابلس، لم يخف الالكونيون عزمهم على نهب سفن البنادقة، حالما تخرج إلى عرض البحر في الشتاء الحالي.

وإذا كان كل شيء له علاقة بموضوع السلام الحالي يستحق التأمل الجدي، فإن سعادتكم لن تمرأ سريعاً على الاستعدادات النفسية لأولئك الناس الذين يعهد إليهم عادة بقيادة مراكز القرصنة. فمن ذا الذي يعلم أي أحداث قد تفجر عنها الأنفس المتهبة لهؤلاء المنافسين الأعداء من الالكونيين ضد البندقية، إضافة إلى ما عرف عنهم من استعداد للعنف والنهب.

وفي الرسالة المرفقة التي اعددها السيد القنصل باللوفتش، والتي كان لي الشرف بتسليمها اليكم في المرة الأخيرة، اشير إلى الوسائل التي قد تجعل الباشا مستعداً لإبعادهم، وهي الوسائل التي قد لا تكون ثقيلة بالنسبة للفوائد التي تعود على البلاد باكملها. وإذا ما امتنع على الالكونيين مزاوله القرصنة يمكن عندئذ ان نأمل في صلح لمدة طويل ومتين، والسبب أن غيرهم ممن يزاوّل القرصنة ليسوا - بحكم طبيعتهم وتربيتهم - اعداء للبندقية، وليسوا مدفوعين من مواطنهم الى أن يطرقوا هذه السبل المنحرفة للثراء، وأخيراً ليسوا مطلعين حتى على اشد فجوات الخليج الداخلية اختفاء، وينشأ عن عدم الخبرة الأمن الحقيقي للبحر الأدرياتي على الأقل.

لقد استفيد جزئياً من هذه الحسنة في السنوات التي تلت سنة 1755 التي ابعد فيها الالكونيون عن طرابلس بسبب محاولتهم فرض سيادتهم على المدينة. وخلال ذلك الوقت كله الذي مر قبل ان يستعيد الالكونيون رضا الإيالة عنهم لم يحدث حسب علمي أي اذى بعلم البندقية، وذلك لأن هؤلاء الالكونيين الذين سكنوا طرابلس فقدوا المأوى الآمن، واضطروا إلى الاختلاط والتلاشي في أمتهم. وعندما حاول الالكونيون الاستيلاء على طرابلس كان

عددهم كبيراً، وليس هناك مجال للمقارنة بما هم عليه الآن، وفي شهر أغسطس الماضي كانت جميع مراكزهم باستثناء جالوتين في ذلك الميناء، ومن المعروف أن عدد الالكونيين الذين يسكنون طرابلس بأكملهم لا يزيدون على السبعين أو الثمانين على الأكثر، وهو عدد صغير جداً في حد ذاته، ولكنه كبير جداً إذا ما قدرنا ان مثلهم مثل الحميرة، أو عناصر الإثارة التي يمكن لكل جزء صغير منها ان يحرك كتلة كبيرة، تكون مستعدة مسبقاً للشر.

لقد رفضت كل من إيالة تونس وإيالة الجزائر منذ زمن وحتى الآن قبولهم في بلادها، إنهم مبالون للخصام، ولذا فإنه بإمكان الباشا أن يتخذ قراراً بإبعادهم عن بلاده، شرط أن يوعز إليه سرياً، وهذا الإيعاز السري لا يحتاج قانوناً إلى مصادقة الباب العالي، وإذا ما علم به فلن تكون له نتائج كبيرة، إذ على الباب العالي ان يعترف بان الوسيلة الرئيسة للمحافظة على الصلح الذي عقدتموه سعادتكم مع الطرابلسيين الخاضعين له هي طرد الالكونيين. وإذا ما أخذنا في الاعتبار ان هذا العدد الذي لا يتجاوز السبعين أو الثمانين من الالكونيين المطرودين من طرابلس، يمكن أن يرتمو في أحضان القرصنة للاعتداء على ملاحه البندقية، فلا يجوز ان يؤثر هذا الأمر على نفوس حضراتكم، ذلك لأن هذا العدد المحدود من سبعين أو ثمانين من الالكونيين إذا ما شتوا في كامل ملاحه الالكونيين، فلن يشكوا إلا زيادة صغيرة لا وزن لها بالنسبة إلى كتلة الالكونيين الكبيرة التي تجوب البحار للقرصنة في الوقت الحاضر. أما إذا ما زود هذا العدد بقوة الطرابلسيين، وحصل على المأوى الآمن، فيمكنه ان يشكل خطراً على الصلح الذي كلف سموكم مالا كثيراً للحصول عليه، وامكن أخيراً عقده من جديد بعد استعدادات شاقة.

وهناك وسيلة أخرى يمكن ان تكون صالحة للحيلولة دون قيام عصاة الطرابلسيين باتهاك الصلح، وذلك بجعل الغنائم مستعصية عليهم، وان يقطع على قراصنتهم الأمل في أن تكون تلك الغنائم ناعمة إذا ما تمكنوا من الحصول عليها.

لقد علمتم يا أصحاب السعادة حقيقة وأهمية الجزء الأول من هذا الاقتراح، ورأيت انه إذا ما أقيمت قواتنا البحرية موزعة بنظام يمكنها من منع الاستيلاء على سفن البندقية، وتستطيع في الوقت الحاضر ان تخيف القرصان من ان تقع عليه بعض العقوبات، مثل ما وقع على اولئك الرياس الذين عوقبوا بعد أن امتدت أيديهم إلى الغنيمة.

إن القوات العامة الموزعة أو المزروعة، كما تراه الحكمة العامة مناسباً، ستكون صالحة لابعاد القراصنة عن المياه الواقعة قبل رأس الحكمة الذي يحاولون بالمكيدة الدخول إليه، على أمل الحصول على بعض الغنائم، وأكثر من ذلك لالقاء القبض على القراصنة أنفسهم، واقتيادهم إلى طرابلس إذا ما ارتكبوا نفس المخالفات. وفور وقوع هذا لا يمكن إلا ان يكون مفيداً إرسال

بعض السفن العامة إلى طرابلس من الجزر الشرقية، مجهزة بالجنود السلافيين، وستعيد هذه إلى الذاكرة في طرابلس الظروف الصعبة التي مرت بها عندما كان اسطولنا راسياً تجاه ميناء طرابلس، وتفرض بواسطة القنصل المقيم هناك دفع التعويضات المناسبة، وفي حالة الامتناع، تنتظر الأوامر الواضحة من سموكم قبل الانتقال إلى العمل. ان التصرف الفوري والموجب سيكون بكل تأكيد رادعاً لكل زلل لاحق ربما جرت إليه بسبب قلة العناية، وسيكون من المفيد لها ابعاد انتهاكات أخرى محتومة.

وليس من اختصاص تواضي ان يبحث حالة قيام بعض قراصنة طرابلس بالاستيلاء على بعض سفن الدول الأخرى، في حدود رأس الحكمة وداخل المياه الممنوعة، والإفلات من رقابة الحراسة العامة، وهل سيفيد المصلحة العامة في هذه الحالة ان يقدم القنصل شكوى إلى تلك الإيالة ضد القرصان المخالف، على ان ينزل العقاب على القرصان ودون المخاطرة بشيء من روح الاتفاقات مع الطرابلسيين، من أجل إيقاف نهم القراصنة أنفسهم، والتهدة والإقلال من المخالفات اللاحقة. وفي طرابلس فإن الإفلات من العقوبة، والتمتر على الجريمة يشجع على ارتكابها. ومعالجة الباشا رسمياً وبهذا الشكل في موضوع القرصنة قد يفيد في التوصية بمنح درجة أكبر من السلطة، والكرامة إلى سعادتكُم للمحافظة على المعاهدات ذاتها، وقد يجعل تلك الدولة التي جرى الاستيلاء على سفينة لها تتجيب إلى البندقية وتدين لها.

إن حضور بعض الفرقاطات الرسمية في مكلّا طرابلس بشكل منتظم ومتكرر سيكون مفيداً جداً لذاته، فحضور قوة من هذا النوع سيجعل الإيالة تؤكد لسعادتكُم وتقيد بحرص بتعلياتكم، وفي الوقت نفسه ستفيد في تهديدها بالانتقام الذي اعتقدت انها ستلقاه في الحملة الأخيرة.

ويمكن القيام بمثل هذه الحملة المنتظمة في شهر ونصف الشهر بتحويل بعض المراكب من زانتي، ولا تستغرق العملية سوى ثلاثة أو أربعة أيام في ذلك الميناء، إذا ما يكلف مدير السفن بمهمة أخرى، ويمكن ان تنفذ كذلك في نقل الهدايا السنوية التي يجب ألا تسلم بيد القنصل. ما لم يؤكد هو نفسه لمدير السفن بان الطرابلسيين كانوا كما يجب ان يكونوا، ولم ينتهكوا أي جزء من الاتفاقات المبرمة. ولهذا الغرض وحتى لا تفقد السفن الرسمية الضباط القادرين على قيادتها، فيمكنكم اعفاء المرشدين الثلاثة من القدوم إلى البندقية. ومنهجة التعرف عليهم، اثنان منهم فرنسيان وواحد من راقوسا، ومن أجل هذا فقد خصصوا إلى ديوان التسليح، وقد تأكد من صلاحيتهم، لقد عمل كل واحد منهم في مركب من مراكب هذه الحملة، وقد وجدوا خبراء بهذه الشواطئ وبالملاحة، واعتبروا مقبولين، ويمكن ان يكونوا مستعدين للخدمة العامة وبدون ضياع وقت لدى أية قيادة، ولزيارة تلك الإيالة واقليمي تونس والجزائر

إذا ما رغب اصحاب السعادة في ذلك، خاصة وان تجارتنا إلى هذين الاقليمين ستكون آمنة لان فرنسا ايضا عانت اضراراً شديدة جداً، لانها لم تضع هذا الاجراء عملياً إلا بعد سنوات عديدة، وقد املت (لسبب لا نعلمه) عادة حضور اسطولها أمام ميناء تونس، وقد اعتادت من قبل ارساله.

ونسي التونسيون هبة فرنسا. فقررنا دون مقدمات الاستيلاء على السفن الفرنسية، وربطوا قنصل فرنسا إلى عربة مع آباء الإرسالية، وقبل ان ينتهي الأمر فوجي التونسيون بالاسطول الفرنسي يرسو امامهم، وقد استعمل أقصى الوسائل واشد التهديدات.

وطبقاً لما ورد بالرسالة المرفقة المؤشر عليها برقم 2، والتي يجب التأكد من صحتها، فإن الفرنسيين كانوا يجوبون المياه التونسية، واستولوا لا على مراكب تلك الإيالة فقط وهي مراكب تجارية على الأغلب، بل أخذوا كذلك جميع التونسيين وامتعهم الذين وجدوهم على مراكب تحمل اعلاماً حرة، وقد دفعوا إلى ربابتها الاجرة لينقلوا إلى مالطة فوراً، وبمثل هذه الوسائل لا بغيرها استطاع الفرنسيون أن يؤمنوا شؤونهم.

وإذا ما لقي الملك المسيحي جداً مثل هذه المغامرة الشريرة، وهو الذي لا يعرف سبباً آخر يفوق، لاغراض التجارة، مثل هذه الانتهاكات، فبإمكان سعادتكُم ان تستنتجوا ما يخشى منه على الجمهورية، وهي أقل قوة ولا تجهل ان بعض دول اوروبا قد تشجع الإيالة الافريقية على انتهاك الصلح. وحتى الانجيز فقد افتنعوا بضرورة حضور اسطولهم بنظام على كامل شواطئ افريقيا، ويقول كثيرون: إن قائد الفرقة الانجليزية هاريسون قد أكد لقنصل دولته وكذلك لجميع القناصل الآخرين بانهم سيشاهدون كل أربعة أشهر سفينة انجليزية راسية تجاه طرابلس، وستحاطون علماً من السيد القنصل باللوقوفش إذا ما نفذ القائد الانجليزي تأكيدات، ولكنه قد يكون من المناسب، وقد يفيد القرارات العامة إذا ما امكن بواسطة الوزراء العامين المقيمين في بلاط فرساي ولندن الحصول على التعليمات الأساسية التي اصدرتها الحكومة المعنية إلى قادة فرقها تجاه الإيالات الافريقية، وقد ترددت شائعة انه لا القائد الفرنسي ولا الانجليزي قد استلما اوامر خاصة بوضع تلك المدينة موضع التهديد.

ومن هذه التأملات المتواضعة يمكن ايضا اعتبار الكيفية التي يجب ان يعامل بها الطرابلسيون الذين يحلون بالبندقية مجازفة، فما يقدمونه عند عودتهم إلى الإيالة من تقارير، وما يؤدونه من ثناء ليست بالأشياء التي تهمل. ان جزءاً كبيراً من قرارات الإيالة تقوم على تقارير هؤلاء.

ولكن (سعادتكُم) قد جربتم مع الأسف، الأضرار التي لحقت بنا بسبب اغراق عبد الرحمن بالكثير من الخيرات، وفي المدة الأخيرة لم يكن للبندقية عدو في طرابلس اشد من

احمد الرئيس، الذي غادر البندقية على متن المركب طارايوكيا لانه بالإضافة إلى أنه أكبر المحرضين للقبض على المركب في طرابلس، كان يتجول في المدينة وبالإيالة، ويؤكد عزم سعادتك على الصلح الدائم، ويقول انه يستحيل على تلك النفس التي امتحنها أن تلجأ إلى استعمال القوة، وحتى إذا ما تقررت فلن تكون إلا ظاهرياً.

وتأكيداً لقوله فقد طلب ووفق له على تولي إدارة الدفاع عن القصر الواقع على البحر، والمسمى بالبرج الفرنسي، مبرهنا بهذا العمل الأخير بان تلك المشاعر الطيبة قد انطلقت من نفسه، كما انطلقت من عبدالرحمن والتي كان يجب ان توقف فيه ذكرى المنافع الكبيرة، التي إذا ما قدمت لمثل هؤلاء لا تعمل إلا على تحويل أجود قوت إلى سموم.

ومن مصلحتنا ان تكون معاملة جميع هؤلاء الطرابلسيين وغيرهم من الإيالات الاخرى والذين يأتون إلى البندقية صدفة في أي وقت، في منتهى الصرامة المنصفة حتى لا يستشفوا من تلك الأساليب الحضارية في المعاملة مظاهر الضعف، وهو الأمر الذي كذبه القيام بالحملة الأخيرة.

ويبدو لي أخيراً انه رغبة في ابعاد نوايا تلك الإيالة عن الانتهاكات، فسيكون من الأجدي ان يشتهر عندهم انكم قادرون، كلما تجاوزوا حدودهم، على إعادة الأمور إلى نصابها، باستعمال قواتكم الخاصة.

إن الإدراك السامي لمجلس الشيوخ هو أن افضل وضع لدار الصناعة هي ان تحتوي على مختلف الانواع والمواد التي قد تمس الحاجة إليها عند اتخاذ القرارات، إن ذلك هو خير وسيلة لانزال الخوف بالطرابلسيين، وتقوية سمعة البندقية.

ولا يسمح لتواضعي أن ألقي نظرة على ما بداخل ذلك الخبأ، أو التعرف على ما يوجد به وما لا يوجد، ولكن يتحتم ان تكون به بعض الجواليت الفاذفة للقنابل، وبعض مدافع الهاون التي ترمي على بعد ألف خطوة تقريباً.

ومن السهل ادراك مدى الحاجة إليها في البحر حيث لا حدود ولا حواجز تنتصب لتقي بطارية مدافع من قرب، فلا يمكن قصف أية مدينة بأي نوع آخر من المراكب، وان كل من تشرف بخدمة سعادتك في الحملة الماضية يعلمون بالسلوب الذي اتفق على استعماله، حتى لا يهمل شرف الفرقة، ولابقاء الشعور بالتهديد بالقصف الذي جرّتهم إليه خطابات عبدالرحمن حياً.

والتنافس، الذي تعتمد عليه كل الدول في مزاوله التجارة، بوجه عام، قد فتح أعين الطرابلسيين بارشادهم الى أنه لا احد من السفن الخمس التي تشكل فرقة سعادتك بنيت لاستعمال القنابل، وكان واضحاً ان رسوخ هذه القناعة وبالتالي ضعف الصوت المعارض،

ستولد قلب المخطط الذي كان يقوم على الافتراض فقط بالكامل.

وفي هذا الوضع المربك وجدت راحة في كل ما كان لدى من القنابل وسائر المواد الأخرى التي تستخدم عوامات كبيرة، وقد ساعد اهتمامكم على شحنتها على متن سفن الفرقة، وبدون ان اخرج عن الاسلوب المناسب، فقد صدرت ههنا بشكل غير مباشر انه يمكن القيام بالقصف حتى بدون مراكب معدة لذلك.

إن النتيجة السعيدة لهذه الحملة يعود الفضل فيها إلى شرف اسطولكم، وقد تمكنت من ابقائه عالياً بالوسائل التي ذكرتها، والاساليب الهادئة ليكون في نظر الإيالة الأسطول المزود بأنسب الوسائل وألزمها⁽¹⁾. وذلك هو تأثير عامل الشرف على مثل هذه الظروف، ولتحكموا سعادتك إذا ما كان من المفيد توفير جميع الوسائل التي قد تكون ضرورية للقصف، وربما لن يتقرر هذا أبداً لدواعي الشرف ولابعاد تلك الأمراض التي يصعب علاجها إذا ما استقرت. لقد أشرت إلى هذا الحد إلى الاسباب التي خلّتها تؤثر تأثيراً سالباً على استقرار الصلح مع الطرابلسيين، وذكرت تطفيفاً للأساليب التي يمكن ان تجعل الصلح دائماً ومتميناً، ولم يبق لدي سوى الإشارة إلى اولئك الذين قد يجعلون الصلح نفسه مقبولاً ومحبوياً بالإيالة وإلى المركب السكاني العام.

وكسيل سكان طرابلس وتهاونهم البالغ يتيح الفرصة للدول الاوربية بان تمارس نشاطها كاملاً، سلباً أو إيجاباً، ويستفيد الفرنسيون من هذا الوضع أكثر من غيرهم، وهناك أكثر من مائة وعشرين مركباً ترفع العلم الفرنسي ترسوكل سنة في ميناء طرابلس، عدا غيرها. وفضلاً عن المواد الغذائية التي تنقلها والمصنوعات التي تتردد بها إلى هناك فانهم يستخدمون هذه السفن لرحلات في قوافل على طول السواحل الافريقية، ولندن الشرق حاملة المواد والسلع التركية.

وتقدم البندقية قائمة كبيرة من المواد يمكن ان تجد رواجاً سهلاً ومفيداً في تلك الديار، والتبر والمصنوعات الجلدية وغيرها من الجلود، والحريبر والسلع الأخرى التي تنقلها قبل وقت بكميات كبيرة الربان كوكاليا والربان كوفاشيش. هي بضائع قد تخلق تداًلاً مفيداً للمدينة والأمة وإلى الصلح مع الإيالة الافريقية. فقد تال سهولة علاوة على أسس العلم السدي وفائدة كبيرة من التجارة. وستكون هناك قناة جديدة لهذه السوق تعرض منها انتاجها وصناعتها، وينمو بين الدولتين ذلك الميل الصحيح للصدقة التي قد تنتج مع الأيام مبادئ ثابتة للصلح وتبادلاً حقيقياً.

(1) يستند فيليبو ناني على هذه الوثيقة وغيرها ليثبت أن حاكمو ناني سبق أجعلوا إيمو في انكار العوامات الكبيرة التي استخدمها إيمو فيما بعد لقصف تونس.

وقد كان بقائي مع الفرقة البحرية بذلك المرفأ لايام قليلة كنت فيها دائماً منشغلاً بأعمال المهمة المؤكولة الي بنجاح، ولم اتمكن من ملاحظة أمور أخرى انقلها إليكم، ولا يصعب على سعادتكم الحصول على تلك المعلومات من عدة جهات أخرى ادق وأوضح. أرجو ان تنفضلوا سعادتكم فتعبروا تأملاتي اهتمامكم العطوف لما بذلته من حماس وإخلاص في خدمتكم، وأرجو أخيراً أن تنفضلوا بالموافقة على المصاريف التي انقضت منذ شهر اكتوبر الماضي إلى هذا اليوم، وقد بلغ من السكويينات ما هو وارد بالبيان المرفق رقم 3. 3 من ديسمبر 1766.

الوثيقة رقم (31)

ترجمة فرمان الذي استصدره السفير روتزني من الباب العالي ضد قراصنة طرابلس (1766)
(مرفق بالرسالة رقم 6 المؤرخة في 1766/6/27 محفوظات بابلو ملزمة 211):

«وعليك إذن ان تفكر وتنتظر في كل شيء، وتفهم القادة وكبار رجال الايالة المذكورة بطريقة مناسبة. وعند الاقتضاء بالتهديد والتحذير. وان تبذل كل جهد وصبر لارغامهم على إعادة السلع والأشخاص.....». وإذا ما كان بعضهم بالرغم من أمري السلطاني وتعلياتي يبدى مقاومة، أو يأبى تسليم وإعادة المراكب والامتنعة والنقود إلى اصحابها فسيحرمون من الأفضال السلطانية التي تمتعوا بها إلى الآن، والإلحاح عليهم بان يمتثلوا لارادتي بحيث لا يحدث باعلاهم المتزايدة ضد المراكب التجارية التابعة لدول صديقة إلى بابي العالي مخالفة الصلح القويم، ولذلك جاء أمري العالي هذا وارسل الي....».

وإذا ما اطلعت على محتواه فعليك ان تتجهذ، وتنفذ كامل التوجيهات كما يجب حسب رغبتى السلطانية، التي تأمر بأن يتم الأمر وفق رغباتى السلطانية وقطع كامل الخلاف بان ترسلوا إلى عتبتى السنية سريعاً بان الأمر قد نفذ وجرت تسوية المسألة بدون اهمال أو انحراف قد يتسبب عنه استمرار الخلاف».

كريستوفورو رالي

ترجمان البندقية

سافر المباشر الذي يحمل فرمان الباب العالي من استانبول في اواخر يولية 1766 ووصل طرابلس في اوائل سبتمبر، وقد اقلع الاسطول البندقي قبل ايام.⁽¹⁾

(1) من قرارات مجلس الشيوخ. ملزمة 66، انظر قرارات مجلس الشيوخ وتقارير حكام التجارة الخمسة في اواخر ديسمبر 1766 واول يناير 1767

واستقبل القنصل البندقي المبعوث التركي بحفاوة بالغة حسب التعليقات الصادرة إليه، ولكنه قال له: إنه من غير المناسب ان يقدم إلى الباشا فرمان السلطان بالنظر إلى الصداقة التي توطدت بين البندقية وطرابلس، رغم أن تلك الوثيقة تشكل انذاراً بالنسبة للمستقبل، ووعده بأنه سيبقي المكافأة من السفير على خدماته عند عودته إلى استانبول، وفي الوقت نفسه اهدى إليه في ذلك الحين 32 ذراعاً من الدمقسى، على أن المباشر لم يفهم الأمر على هذا النحو، فقد كان يرى ان الفرصة بدأت تغلت منه لكسب عائد كبير لقاء مهمته وبعد تسوية كل خلاف بين الايالة وجمهورية البندقية. ففكر المباشر ولم يكن على غلط ان يعرج على ليقهورن، ومنها إلى البندقية، لينظر فيما إذا كان في الإمكان كسب ذلك المال الذي ضاع من بين يديه، بسبب تأخره لايام قليلة.

إن سيرة عبدالرحمن قد كشفت قصر نظر اولاء الذين يحيطون بالباشا القره مانلي. كما ان تصرف المباشر قدم مثلاً لا يليق بهيبة موظف تركي كبير. حتى ولو كان مكلفاً بمهمة كبيرة من الباب العالي.

وفور وصول الموفد التركي إلى عاصمة الجمهورية لم يتجمل من تقديم طلب ليدفع له 300 قرش، مقابل رحلته غير المجدية من ليقهورن إلى البندقية. ثم طلب مكافأة كبيرة قال إن السفير وعده بها بعد تسوية الأمور مع طرابلس. فقال له الترجان المكلف بالبحث مع (هذا العنصر المستقيم) (هذا هو الوصف الذي اطلقه عليه روتزني) أن الصلح مع طرابلس قد ابرم دون ان يكون له أي دور في المباحثات. قال هذا في تهكم.

ولكن المباشر لم يرض بالهزيلة. فأثار قصة يهود من رعايا السلطان سرقوا وقتلوا من قبل ريان بندقي، وتعهذ إذا ما حصل على المكافأة بأن يحمّد الأمر بالتحدث إلى سيده الكابودان باشا. واخيراً ضاق مجلس الشيوخ بمطالب المباشر، رغم انه متسامح مع مثل هؤلاء المغامرین، ومنحه 380 سكويينا بشرط ان يعلن ان مطالبه قد لبيت. وان يؤكد للبلاط العثماني انه لقي حسن المعاملة من البنادقة.⁽¹⁾

وبعد تسليم المال جرى تسفيره إلى استانبول، وبذلك انتهت تلك المهمة غير الشريفة. وكانت البندقية قد وضعت فيها آمالها أكثر من ثقتها في اسلحتها، وبذل السفير من اجلها جهوداً كبيرة ومعقدة، وانفق الكثير من المال العام.

(تيتو اسكاربا)

تقرير أنجلو إيجو حول الحملة على طرابلس (29 من أغسطس 1778)

(قرارات مجلس الشيوخ، القسطنطينية، ملزمة 81):

يا سمو الأمير،

لقد كانت الرحلة تناسب مع طبيعة المراكب العامة السعيدة، فعند طلوع اليوم الخامس من المسيرة من باب الخليج فصلت أصغر شباك من الاسطول، وفي اليوم الحادي عشر وصلت مع باقي قطعات الاسطول إلى مكلا طرابلس، مقاوماً قلة صبري لأربع إليكم مجريات الشؤون المعقدة، والأمر الحالكة الغامضة، والخلق الغريب المضلل لهذه الحكومة.

والآن لا يسعني إلا تأجيل البحث إلى وقت أكون فيه أقل انشغالاً بواجبات أخرى. وأكثر قدرة بما ملكته من خبرة متزايدة، على تفصيل خواص هذه القراطة المرضية إلى أقصى الحدود، وإلى هذا اليوم، وسيقتصر إجلائي إليكم اليوم على عرض أمين مختصر بقدر الامكان حول الأوضاع في طرابلس، من وجهة نظر البندقية، كما تبيّن من الواقع على الطبيعة، وماذا بذلت من جهد للاحاطة بها، وانتي اتركها الآن وبعد خمسة عشر يوماً من التمرين الفكري المضني اعود إلى الشراع متجهاً إلى زوارة.

لقد واجهني الأمر في ثلاث شعب، إضافة إلى نوافل صغيرة، انجزتها من فيض توقيري كاملاً غير منقوص، وفاء بما أمّته الإرادة السيدة، والأول وهو الأهم رفض تغيير الخط الحالي الذي يحدد مجال القرصنة، والثاني مقاومة ايفاد عبدالرحمن في سفارة مزعجة، وأخيراً التغلب على الصعوبات الطبيعية والبحرية من أجل تكديس الاملاح وشحنها.

وإذا كان هذا الموضوع الاقتصادي يسير سيراً حسناً، وتجري رعايته بواسطة الحراسات العسكرية، وان موضوع السفارة لم يعد قائماً، فإنه بالمثل يجب ان نطمئن بان فكرة تغيير الخط قد سقطت عند الطرابلسيين، بعد إبلاغ الباشا بقراركم النبيل المؤرخ في 4 من ديسمبر.

إلا أن وجه المكان قد تبين انه يختلف كثيراً عن واقع الأمور، ومنذ بداية هذا الشهر الجاري أدت حوادث القتل والنهب والسلب التي لا تتفك طبيعياً، بل بسبب مجتمع محروم في هذا الجزء من افريقيا إلى توقف كافة الأعمال في الملاحات في هذه الأيام، إلا ما علم عن اعادتها إلى العمل.

اما زوارة وقد جردت من الحامية العسكرية الموعودة، فلم تر أحداً مستعداً للعمل في

وهذا الاهمال ناتج عن قلة الاكتراث بمصالح الآخرين، وعن ضرب من الكسل الخلقي في الحكومة، وعن كرهها وعجزها عن أية نفقة ولو صغيرة، وفي الكف عن توفير كمية من الملح تزيد على المتفق عليه وهو 2500 قفيز التي إذا لم تجد سعراً فورياً من سعادتك تضطرمهم إلى انفاق متواضع من خزانة طرابلس

وكانت بعثة عبدالرحمن البغضة أكيدة وقرية، وعلمه الذي يشير إلى درجته المزعومة، كان يجب ان يتقل في ذلك الوقت من مركب انجليزي منعه الظروف الضاغطة على دولته، إلى مركب من راقوسا كان يستعد للسفر إلى ليقهورن.

وتمسك الباشا بشدة بهذا القرار توقعاً للحصول على مكاسب كبيرة من وراء تلك السفارة، إلى جانب اغراء تمثل في ألفين أو ثلاثة آلاف سكوين اهداها عبدالرحمن إليه وإلى ابنه وإلى زوجته وإلى الوزراء النافذين، ولم يتظاهربه انه اشترى بهذا الثمن المرتفع الأمل المرجو من اريححة السلطات في البندقية. وإذا ما بدت هاتان النقطتان غير سعيدتين فإن موضوع تحديد خط القرصنة كان أسوأ حالاً، ولم تسفر الاحتجاجات الشديدة التي ابداهها القنصل بشكل رسمي إلا عن هذه الإجابة:

«لقد فهمت، أجل، ولكن أعرض على مجلس الشيوخ مرة أخرى رغبتني في المحافظة على الصلح، وإعادة الخط إلى الحدود السابقة، وانتي لا اعتقد انني سأكون ملزماً بإعادة الغنائم. أو أن أكون مسؤولاً عن نتائجها».

لقد ساعدت في الإيحاء إليه بكل هذا الاصرار عقريه وزيره المتقلبة الجشعة، والافتناع بأن الصلح عزيز علينا في ظروف أوروبا الحاضرة، وتتملل اصحاب السفن والدسائس المؤثرة وخاصة من البك ابنه، وقد عاد هذا من حملة ناجحة في الدواخل. انه شاب حازم معتز بنفسه، ينفر نفور المسلمين من المسيحيين وخاصة البنادقة منهم، وهو الرئيس الباعث بل المؤسس للقرصنة التي جلبت له الثراء⁽¹⁾. لقد كان يرغب في توسيع ذلك الخط. اما لأمل الحصول على هدايا كبيرة جداً أو زيادة في العائد من الغنائم، أو في انتهاك للصلح، حتى انه التزم بان يدفع لأبيه 3500 سكوين سنوياً، إذا كان اصراره سيحرمه من منحنا المعتادة.

لقد اتضح بعض هذا التكيف الجحود بالواسطة الشريفة للقنصل، والبعض الآخر تطور وتبلور مع مرور الأيام. لقد صد الوزير منذ أشهر عن الحضور خلال المحادثات، وشخصية عبدالرحمن الملحقة ابتدعها الباشا ليكون وسيطاً بينه وبين القنصل. وطلب القنصل مقابلة

(1) هذه الرسالة بكاملها كتبت بأسلوب كلاسيكي يقترب من اللاتيني في الإيقاع والحركة.

خاصة باسمي، ثم طلب بعد قليل مقابلة عامة ورفض الطلب باعلان جاف يقول:

«يجب ان يستمع الوزراء بكاملهم الحديث، سواء أكان ما يقال نيابة عن حكومة البندقية ساراً أم محرّناً، لقد اضطرني إلى التعجيل بالمقابلة العامة تتابع احداث صغيرة مقلقة ومعوقة دالماً صرح بها عبدالرحمن ورعاها، فلم اعرها اهتماماً، كي لا اتمسك بالشكل على حساب جوهر المباحثات، لقد عملت كل شيء على الرغم من مظاهر الجحود والأقوال المؤسفة عامة. وأخيراً تمت المقابلة في بهو جفاه الذوق، وجلسات على بعد 25 أو 30 قدماً من الأمير المتبرير، الجالس في مكان منعزل، ويحتل الفراغ المتوسط بيننا. ويحيط به جمع غفير يديء يبدو عليه العداء ويتألف من مائة وخمسين مرتداً، يسمونهم وزارة، أو ديوان طرابلس. وتولى القنصل نقل الكلام بيني وبين الباشا، وليس ذلك لصعوبة اللغة بل لطبيعة المكان. لأن اللغة الإيطالية غير الصحيحة شائعة الاستعمال هنا، وهي تشبه ما ينسبه الممثلون إلى الأتراك في الروايات الفكاهية.

وتفيد هذه الخطوط العريضة فقط في ايضاح مدى الحنة، وظروف العجز المطلق الذي يحاول فيه المكر الطرابلسي والعنف العمل لتحديد المباحثات في الشؤون العامة. وبعد الحديث العام عن الصداقة الشخصية وبين الامراء، جرى حديث حرّ صريح لطف بشكل واضح اسارير الحاضرين، ودون ان اذكره بالمعارضة السابقة طلبت من الباشا ان تجري محادثة في مكان وظروف تتناسب مع الشؤون الأميرية، واضفت وهو متردد: إنه ليسرني ان انفرد به في جو مريح. وفي وقت سابق، وبكامل ارتياح الجمهورية، فقد خرجت من هذه المباحثات الخاصة بأكثر مما كنت اودّ مع باي الجزائر. وذكرى اتفاقات سابقة وقوة المثل المستشهد به جعلته يوافق بالرغم مما ظهر عليه من اشمئزاز.

وقد ألوم نفسي ببالغ البذاءة إذا ما نقلت إليكم بنفصيل محضر محادثة للقنصل مع الباشا، وثلاث مباحثات خاصة وطويلة معي، وذكرت شتاتاً من الخلاف وإثارة الاعتراضات التافهة، والمقاومة العنيدة، واحطت علماً بالمعنى الذي تفرزه عقلية الباشا المتقلبة غير البلدية، وطبع البك الغريب والثابت ثم افراط الوزراء وطمعهم.

يحضر مباحثاتي المتزعجة دائماً اكبر الوزراء، وقد ابتدأت بأمر قليل الحساسية وهو موضوع الملح. وبعد الكثير من التهرب والآمال والتضليل الذي لا يؤدي إلى نتيجة، وبعد ان برهنت على ظلم الادعاء المتبع بعدم الخضوع مستقبلاً والمبادرة بالتعويض عن التقاعس عن شحن السفن داخل المدة المقررة، وحتى إذا كان الاتفاق لم ينص بالتحديد على ذلك. ولكن اصول التجارة ملزمة من لا ينفذ الواجب المتفق عليه بتكويم 2500 قفيز من الملح لاغراض الشتاء. وحصلت بعد هذا على الحقيقة من الباشا، وذكر الواقع الجدي حول توسطه للوفاق بين

الوزارين المختلفين، والأمر إلى الفرسان للمحافظة على هذا الوثام. والعودة فوراً إلى العمل بالملاحات، والوعد الصادق كما يتبين من ورقته بالتكويم الناجز للملح، حتى يشحن منه ثلاثة آلاف أو ما يساوي أربعة آلاف قفيز في الشتاء حسب ما أكدته القنصل والقباطنة والتجار، مع اعتبار ازدياد الإستهلاك في السنة الجارية.

وحينما أوشكت المباحثات على الوصول إلى النهاية المح الباشا إلى شكوى متواضعة، ولاكون دقيقاً هي شكوى ضدنا تدخل في نطاق واجبات الصداقة. ورغبة في ان يلقياني في موقف سلبي بالنسبة للنفاذ البالغة الحساسية، وبعد ان تأكدت ان تلك الحكومة تتعجل التخلص من الاسطول المززعج لها، عملت على ان احتفظ بالإثارة القصوى إلى اوقات لا تطف من حدتها قوى طارئة أو اشخاص، واجبرت الباشا بإلحاح ضاغط مع لطف على ان يفصح عن الإشارات التي لا تتناسب مع روح وواقع الصداقة الحميمية مع البندقية.

ولست أخجل إذا ما ادعنت بمقتضى الواجب بعرض النقاط التي طرحها الباشا مع بالغ دهشتي. انه يطالب بثلاثة آلاف وخمسمائة سكوين عن السنة التي انقطع فيها الصلح، ولم تدفع له من قبلكم واتم على حق⁽¹⁾، ويشككي ان نائي قد وعده دون جدوى بأن يرد اليه جالوته المشحون. والذي تسبب في القطيعة المذكورة بزارا. ويطالب بتعويض مالي عن جالوت آخر له غرق في مياه تشيريقو ولم ينج سوى الريان الذي أكد أنه جرد من لباسه. وأوتق بالسلاسل مدة طويلة، وسرح بعد أن حمل نفقات باهظة.

ويتظلم من الاستقبال الفاتر الهزيل الذي لقيه قبل بضعة سنين أحد احفاده، والذي اوفد إلى البندقية محملاً بخيول هدية، ويطالب بتعويض رسمي يتناسب مع الشرف، فضلاً عن المصاريف التي كابدها والتي اثقلت خزائنه بما يقرب من ألف سكوين. وتتصورون سموكم ما يتطلبه الأمر من صبر واتزان وثبات حتى ابعد أذني عن مطالب مجحفة غير لائقة، انتهى اثر بعضها بناء على اتفاقات سابقة، وبعضها الآخر بالاتفاقات. وكان يجب ألا تذكر، لانها لا تتفق والاستقامة المعروفة عن نائي. والثالثة من هذا النوع ان الباشا نفسه لا يستطيع استنكار زمنها. ولم يسبق ان ذكرها لقناصل البندقية أو ربابنتها. أما المطلب الرابع فتفسخ وغير متماسك. ولم يمس الأمر شخصية جاءت بقبول رسمي من قبل البندقية، وفي مهمة سفارة رسمية، ومع ذلك فقد عومل في البندقية معاملة لا تخلو من السخاء، كما أكد لي.

وبعد سلسلة من التقلبات والاعتراضات الفارغة كان الباشا في أثناءها يستسلم للحق تارة، ويتمسك بتصوراته تارة أخرى واختتم حديثه مشيراً إلى انه بالنسبة للمأخذ الهينة التي

(1) كان يوتش قد عث هذه المسألة أيضاً سنة 1767

بقيت لديه علينا، وبالنسبة إلى نقاط أخرى أهم من ذلك كان يعزوها إلى مجلس الشيوخ، فسيبلغنا بها بعد سفري بواسطة القنصل، وسيعرفنا بواسطة سفير يرسل خصيصاً باقتراحاته الودية.

والآن وقد خرج من فمه شرح مخططة ودون تكلف مني، فقد وضع على أرضية البحث موضوع الحدود البحرية. لقد حاول عبثاً أن يضطربي إلى الإفصاح عن صواب التعديل الذي ادخله نائي، والذي إذا ما أمعنا فيه النظر فسنجد أنه تطوراً حذراً للمعاهدة الأولى، وبخط محدد واحد من مريم قديسة الحكمة، أزيل سوء التفاهم المرتبط بكثير من الخطوط الخاصة تضم عدداً من المناطق التي تبعد ثلاثين ميلاً بنفس بعد جزر البندقية، وفي المجموع ليس هناك فارق ملحوظ في المنطقة المقررة عامة. وكان بعناد يضطربي عبثاً أن أشرح المسألة، وأن أبين عدم لياقة هذا التعديل كله في الحدود والذي اتفق عليه منذ 12 سنة أمام العالم كله، ومصدر هذا التصدي هو العناد والجشع والجهل. لقد كان الباشا يدعي بأنه غرر به لجهله بالجغرافية ولا رثاء وزرائه عندئذ، وابتعد القراصنة من المياه العثمانية، وشجعت ملاحه أعدائه، وبشكل غير مباشر تأخر توسيع ملاحه الإيالة.

ولما كان لا يثق في قدرته ووثاقته على النقاش، كان يدعو لنجدته الحاضرين، وكان هؤلاء يضغطون علي بحماسة انفسهم تقريباً، ويصمونني بقول سخيف متهور. وأخيراً وبعد صبر لا يكل واثبات تغلب المثل البندقي في دقته المثالية، في تنفيذ ما اتفق عليه على أن رزانتكم في كافة الظروف تلزم الآخرين بالمعاملة بالمثل. وقد ساهم في خلق هذا الجو مرأى السفن بمظهرها الحربي وهي راسية قرب الأسوار على بعد غير معتاد، والإشاعة التي روجتها دون أن انتظر بوضعها، ومفادها أنه إذا لم يتم تحديد الأمور فوراً فسأعود إليهم بعد عشرين يوماً، وقد انضمت إلي سفينتان (كانتا) تنتظران أوامري عند رأس القديسة مريم. وتخلى الباشا عن إلحاحه الأول، وختم حديثه قائلاً: أنه قاتر تعديل الخط في براءة، مجرد أنه استنسب ذلك، وما دمت تعارضون ذلك فقد أهمل الموضوع ولبق الاتفاقية كما كانت، ولا يرى حاجة لتأكيد ذلك كتابته إلى سعادتكم كما كنت أريد، أما أنا فقد كنت أرغب في تلك الورقة بكل قوة، لتكون الإثبات الوحيد للحدود المصدق عليها، إضافة إلى أنها تعبير عن تنازله عن المطالب السابق ذكرها، وهيات لي هذه الموافقة السبيل متابعة موضوع السفارة المقلق. وقد لا يصدق أصحاب السعادة أن الباشا بعد أن تنازل عن مطالبه المذكورة كاد أن يقطع المفاوضات بسبب هذا الموضوع وحده، متذرعاً بشعور أو بعل الشرف، وفي وقت سابق كان من المناسب أن أناقش معه بشكل لاذع ومع الوزير خاصة، موضوع عبدالرحمن.

وبعد الحديث الطويل معي حول سحق السفارة التي لا طائل من ورائها، والمضايقات

التي تصدر عن عبدالرحمن، الأمر الذي اعترف به الباشا رسمياً، حيث شجب الاتجاهات التي اتبعها هذا الرجل حيال الجمهورية في مادة من مواد الاتفاق الأخير (1766)، والقرار الثابت الذي يعتبره (أي عبدالرحمن) في زيارة خاصة هو وغيره ممن يحمل صفة رسمية، ما لم تتم موافقة مجلس الشيوخ مقدماً على غير ذلك.

وهذه الاعتبارات وبدون اهانة، أدت إلى تحريك الموقف الجامد الذي وقفه الباشا. وتنازل أول الأمر عن الرجل المرشح، ثم عن الموضوع كله، وأخيراً عن المطالب المهين، وهو أن تقوم الجمهورية بالتعويض عن النفقات الضخمة التي قام بها عبدالرحمن.

ولما كان معنياً في إصراره على التظلم من المساس بشرفه في شأن السفارة⁽¹⁾، دون أن يتبين لي أي تغيير في موقفه، فقد استفدت من التنازلات الكثيرة التي وافق عليها ومن أهدائه 300 سكين وصلته عن طريق القنصل رداً على فرس أهداه إليّ، وتمكنت في النهاية من جره إلى أن يكتب إلى مجلس الشيوخ خطاباً احتفظت بأصله التركي لدي احتراساً، وبعث إليكم نص الترجمة القانونية التي قام بها القنصل والترجمان بيلاتو، وهو شديد الاخلاص، وأشهد شهادة تامة لا ابتغي من ورائها سوى الحق بأنه كان شريفاً متحمساً ونشيطاً.

وإن نفسي لترتاح إلى أنكم ستجدون في هذه الرسالة أوضح تصديق رسمي على الخط الحدودي المالي، والتنازل الجامع الواضح عن أي من المطالب التي جرى شرحها، والاهمال الصريح لموضوع السفارة، وما يوفره الاقتصاد على استعمال واسطة الاتصال في المستقبل عن طريق القنصل فقط من إمكانية الاطمئنان، وقد رأيت من الواجب أن ادفع مقدماً 350 سكوينا إلى القنصل الذي سيرر هذا الصرف إلى الديوان المختص، وذلك من أجل الاسراع في تكديس كمية الملح المطلوبة، ولاظهار الالتزام الدقيق والرغبة الشديدة في التنفيذ.

وإذا ما تفضلتم سعادتكم بإضافة الاتاة السنوية التي احتفظ بإيصال قانوني عنها، إلى ما سلف من تفصيل دون أي شيء من المضايقات المهددة، فقد سلمت هذه الإتاوة إلى الباشا بالدقة المعتادة، أما (التساكي) = الإيصالات التي ولدت المشاكل لبالوقتش المستسلم للعذالة، فقد أعلنت قصص البندقية أنها غير مترابطة وغير مقبولة مستقبلاً، منعاً للإشاعات الخفية. وتسلم القبطان بروتزا وهو أحد مواطنينا من الباشا مبلغاً ضخماً كان يستحقه منذ ستين ولم يكن يرجو الحصول عليه، ولهذا الغاية التي توصلت إليها بفضل العناية الإلهية بعد عذاب عانيت منه طويلاً، أرجو أن تجد هذه قبولا لدى ثاقب نظر مجلس الشيوخ وشكراً.

من الفرقاطة سيرينا، بمياه زوارة في 29 من أغسطس 1778

أميرال أنجلو إيمو

(1) يشير إيمو إلى سفارة أحمد بك الشهيرة، والمذكورة في الفصل الخاص بالعلاقات بين سنة 1770 و1778

خطاب من باشا طرابلس الى حكام التجارة بعد حملة إيمو (اغسطس 1778)

(صورة مصدقة من الترجمة عن اللغة التركية، قام بها الترجان والقنصل البندقي بيلاتو خطاب باشا طرابلس إلى جمهورية البندقية. لقد أرفقت برسائل الأدميرال الفارس إيمو عند زيارة زوارة في 29 من أغسطس 1778. وجاء الرد على هذه الرسالة بخطاب أميرى مؤرخ في 20 من نوفمبر 1778. أما اصل الخطاب بلغته التركية فمحفوظ بخزانة كبير المسجلين).

بعد أحرّ السؤال عن صحتكم، نعلمكم بما يأتي: لقد وصلنا على يد القائد أنجلو إيمو خطابكم الموقر، الذي كتبتموه إلينا بروح من الصداقة الوطيدة وقرأناه وسرنا بالمعاني الودية الواردة به، ونشكركم كل الشكر على ذلك، ونعلمكم بأنه بالرغم مما أوصينا به قنصلكم الحالي وكذلك سلفه بأن يكتب إليكم عن إلغاء المادة الخاصة بالخط المعين لحدود قراصنتنا، وبالرغم من أننا تحدثنا الآن مع القائد أنجلو إيمو حول هذا الموضوع، فقد صرح لنا بالاتفاق مع قنصلكم أنطونيو بيلاتو بأن مطلبنا لا يتفق ورغباتكم، وقد قشع عنا تلك الشكوك التي اطلعنا عليها، ورفع عنا الإشتباه الذي بقى لدينا، ولهذا نتنازل تماماً عن مطالبنا وبق من غير المشكوك فيه أن خط حدود القرصنة سيحترم من قبلنا، وهو الخط الذي ورد بيانه في المعاهدة التي تم التوقيع عليها في شهر ربيع الأول سنة 1180 (الموافق لشهر أغسطس 1766م).

ومن أجل هذا الأمر وغيره فقد عينت في السابق سفيراً يوفد إليكم وحيث إن الأمور قد توضحت وحددت مع القائد إيمو، ومنذ تاريخ عقد الصلح إلى يومنا هذا، وبما أنه لم تعد هناك حاجة إلى إيفاء بعثة إليكم وعلى رأسها السفير المذكور، ومن أجل ذلك كله فقد أبقيناها لدينا، وتخلينا عن إيفاءه.

ونتعهد لكم أنه في المستقبل ستبحث المسائل الباقية بيننا، مع القنصل المقيم لدينا، وإذا ما حدث شيء خطير فسنهني على يد القادة التابعين لكم والذين يقدمون من وقت لآخر إلى هنا. ولنقدم برهاناً لكم ولقائدكم وتلبية لرغبته ووفاء بالتزامنا فقد أرسلنا أربعين فارساً من أجل الاشراف على تكديس الملح، ونعلمكم بأنه في الشتاء القادم ستجدون بذلك المرافأ 4000 قفيز من الملح جاهزة للشحن.

وبالإضافة إلى الأربعين فارساً فقد أمرنا قائداً آخر يقيم بالقرب من زوارة ليساعد بجنده في تكويم الملح، ويا أيها الأصدقاء الاعزاء نعلمكم باننا سنبدل قصارى جهدنا في المستقبل

لتكويم الملح فوراً، وحيث إن القائد سيسافر من هنا، وسيقدم إليكم فقد حملناه خطابنا هذا الذي سيصلكم إن شاء الله، فلا تنسونا، واعملوا أيضاً على القيام بواجبات الصداقة الحميمة ومن طرفنا سنقدم دليل حيناً إليكم.

حرر في شهر شعبان 1192 الموافق نهاية أغسطس 1778.

انطونيو بيلاتو
الترجان والقنصل

ملاحظة: الأصل التركي يوجد في الوثائق التركية رقم 58، أما الترجمة في (المذكرات جزء 33).

الوثيقة رقم (34)

المهام الخاصة باغوسطينو بيلاتو المتصف بكامل الاخلاص. قنصل البندقية في اقليم طرابلس (15 من يناير 1785):

بما أن مجلس الشيوخ قد اختاركم انتم اغوسطينو بيلاتو، بناء على مرسوم منه صدر في 18 من شهر ديسمبر الماضي قنصلاً للبندقية باقليم طرابلس، نصدر إليكم التعليمات التالية، لتسترشدوا بها في منصبكم هذا:

تديرون شؤون قنصلية البندقية في تلك البلاد لمدة خمس سنوات، وذلك اعتباراً من يوم تعيينكم أي 18 من ديسمبر الماضي.

لقد تقرر ان يخصص لكم ألف سكوين كل سنة، تدفع لكم سلفاً كل ستة أشهر على دفعتين مقدمتين، كل منها خمسمائة سكوين. وتدفع لكم للمرة الأولى مخصصات سنة كاملة، وهذه تنفيذاً للرسوم الصادر بتاريخ 21 من يولية 1764، وكما اتبع بالنسبة لكل قنصل جديد إلى الاقاليم الافريقية، فإن هذا المبلغ يحتسب كأنه دفع لثمانية أشهر فقط، إذ ان اريحية الدولة قد وهبت لكم راتب الاربعة الأشهر الأخرى تعويضاً عن مصاريف التجهيز الضرورية وغيرها.

ومن المفهوم ان تلك المخصصات تشمل نفقات معيشتكم، بما في ذلك السكن والمنح المعتادة والمنظمة، ويبقى مفهوماً ان ذلك المبلغ يشمل كل شيء باستثناء الحالات الطارئة التي قد تصادفكم، ولا يجوز لكم علاوة على المخصصات ذاتها - أن تقوموا بجباية أي شيء عن

البضائع الصادرة أو الواردة والخاصة بمواطني البندقية، وكذلك تلك السلع المشحونة على سفن بندقية.

ولا يجوز لكم ولاي سبب ان تقتضوا أموالاً، أو تعطوا ايصالات مقابل ديون تحمل بها الدولة أو المواطنين بأي حال من الأحوال، فإذا ما قمتم بعمل مخالف لهذه الأوامر فسيكون ذلك على مسؤوليتكم وحسابكم الشخصي.

وسيكون من واجباتكم الرئيسة أن تتبها لمنع أي أمر ضار قد يعكر صفو العلاقات الطيبة القائمة مع الاقليم، بل يتحتم عليكم بمتهى العناية أن تنموا تلك العلاقات بأنجح الأساليب لمساعدة الدولة بنكران الذات. للحصول على أكبر الفوائد في جميع اللقاءات. ويجب عليكم كذلك ان تحافظوا على كامل الانسجام مع قناصل الدول الاخرى المقيمين هناك، وعليكم ايضا ان تحيطوا هذا الديوان علماً كلما حدث تبدل أو تغيير في الذوق العام، وفي الاستهلاك بالنسبة للمصنوعات فوراً بذلك، وان تبعدوا بالعروض ولا سيما ما يختص بالاقشة والمنسوجات الحريرية، سواء أكانت موشاة بالذهب أم بالفضة أم بدون ذلك، حتى يمكن اعداد تلك المواد هنا بما يتناسب مع الطلب، وما يجد القبول بالمملكة.

ويجب عليكم كذلك ان تقدموا المعلومات الصحيحة عن بضائع ومنتجات تلك المملكة، وكذلك ما يرد إليها فيما يتعلق بتردها واختلاف أسعارها، ومبلغ ما يفرض عليها من أعباء حتى يتمكن الديوان من اتخاذ التدابير اللازمة للتجارة في أسواقنا.

وعليكم أن تستفيدوا من الكنيسة الصغيرة التابعة للقنصلية، والتي قد بنيت بمنزلكم كأبرشية خاصة بأمة البندقية، وليس لكم استعمال غيرها لهذا الغرض، على انه يمنع عليكم ان تسبقوا الحماية وفي أي وقت على كنائس أخرى دون موافقة الدولة، ولا ان تسمحوا لرجال الدين الشرقيين بأن يلقوا المواعظ في تلك الأبرشية التابعة للقنصلية، وهي من مهام القسيس الخاص بكم، ويجب أن يكون هذا كاثوليكيًا تابعاً لكنيسة روما الرسولية.

ستسلم إليكم ممثلاً شهادة صحية مطبوعة، وممثلاً تصريح خاص بالمسافرين، وممثلاً إقرار مطبوع أيضاً، لبيان سفن القرصنة التابعة للاقليم بقصد منحها لاصحاب السفن عند خروجها إلى البحر، كل ذلك بالإضافة إلى ايصالات الرق المعتادة، وعندما تكونون في حاجة إليها وإلى تذاكر المرور والشهادات المذكورة والاقراءات، فإن الديوان يلتزم بتزويدكم بهذه الطلبات فوراً، وحال وصول مراكب البندقية إلى ميناء طرابلس، واتبعوا ما جاء بيانه بالمذكرة المحفوظة في مكتبكم، من أجل مصاريف الضيافة، ولا تطالبوا بأي شيء آخر إضافة إلى ذلك، ويقوم قائد السفن العامة المذكورة بالتعويض عما ورد بالمذكرة المشار إليها.

ويكون من ضمن إلتزاماتكم العمل على أن يتقيد ربابنة السفن التي ترسو بتلك البلاد

بحسن السيرة والاستقامة، وإلا يرتكبوا أي غش أو تضليل مما يضر بهؤلاء التجار، وعليهم ان يسترشدوا في العقود الخاصة بتأجير سفنهم بمشورتكم مقدماً، وان يفوا بالتزاماتهم بتراهة واستقامة ودقة، على ان يسلكوا في كل ذلك طريقاً يؤدي إلى تشريف وتقدير العلم الذي يرفعونه، وإلى ما يجعل السكان يفضلونهم على غيرهم في التعاقد. وإذا ما قصر اولئك الربانية في واجباتهم، ولم يتبعوا الطريق السوي الذي يجب ان يتميزوا به، وبالمثل إذا ساءت معاملته للملاحية على ظهر السفينة. فمن واجبك ابلاغ الديوان بذلك عاجلاً، ليتمكن من معاقبة الجناة لحفظ النظام الصحيح، والحيلولة دون حدوث ما يسيء إلى المصلحة العامة.

وستحملون معكم خطابات الاعتماد المعتادة إلى باشا طرابلس، حتى يتأكد من تنصيبكم في تلك القنصلية بنفس الطريقة المشرفة التي اتبعت مع اسلافكم وقناصل الدول الاخرى الصديقة. لهذا الاقليم وحتى يجري الاعتراف بكم وقبولكم قنصلاً للبندقية، من أجل ان تتولوا بصفة مشروعة ما يتعلق بمنصبكم من مهام. صدر عن حكاء التجارة الخمسة في 15 من يناير 1784.

الوثيقة رقم (35)

مكاتبة من حكيم الخزانة روتزيني عن تفاصيل المصاريف المترتبة على العلاقات الافريقية منذ البداية وإلى سنة 1786:

يا سمو الأمير،

أمرتم سموكم بالمرسومين المؤرخين في 29 من سبتمبر و3 من مارس الجاري بان يقدم هذا المكتب حساباً موحداً لما انفق من المال العام من أجل العلاقات الافريقية مع تقدير البداية منذ اطلاع مجلس الشيوخ على رعبتكم هذه، وموافقته على عقد اتفاقات مع الإيالات الافريقية رعاية للمصالح الوطنية، وقد جاء ذلك بقرار مؤرخ في 29 من مايو 1751 ثم صدر بشأنه المرسوم المؤرخ في 12 من مايو 1753 وتبلور بمؤتمر الحكماء الخمسة ومندوبي التجارة، ولم يتم التطبيق إلا سنة 1761.

ورغبة في الاستجابة بأقل ما يمكن من الخطأ للأمر الصادر، ومع بذل كل عناية واجبة للحصول على المعلومات اللازمة من مختلف الدوائر ذات الشأن، وبعد فصل الحسابات التي

تخص هذا الموضوع بالذات وبكل تصميم ممكن، عازمت على تبويب معين، وجمعتها في خمسة أبواب مختلفة، واعتقد أنها أنسب لاعطاء صورة واضحة عن كل فرع من الموضوع. وقد حدا في الاعتقاد إلى تفصيل المصاريف المكابدة، مصنفة جزءا جزءا لكل من الابواب المذكورة، ثم تقسيم كل باب من هذه الابواب على الايالات المختلفة الأربع، فإن في ذلك ما يساعد مجلس الشيوخ الموقر، في الحصول على صورة (اجالا وتفصيلا)، تصلح أساسا لتدقيق الحسابات من وجهة نظر حكومية خاصة بها ولاستعمالها.

ومنذ المرسوم الصادر بتاريخ 16 من يناير 1761 عندما بدأت أوامر الإنفاق إلى ان قامت المعاهدات، ومن الحساب الأول متدرجا فقد احتوى كامل مصاريف سفر قنصل جنوة، ومصاريف إقامة الوزير الافريقي لثلاث مرات، ومختلف الهدايا التي قدمت لداي وملك المغرب عند توقيع المعاهدات كل فيما يخصه، والمبالغ المتفق عليها لتوقيع المعاهدات، والاموال المدفوعة لاسترداد الارقاء.

وقد بلغ مجموع هذه المصاريف 62539,21 دوكات، وهذا ينهي الجزء الأول من الحساب مفصلا كل حساب لوحده، وأشرف بترفيقه إلى علم الجهات العامة.

وبين الثاني (وهو نتيجة للاول) المصاريف الثابتة، ومنها الإتاوات السنوية المتفق عليها، والهدايا القنصلية، وما يقدمه القنصل كل سنتين، وهدايا تنصيب داي جديد، والرواتب الثابتة للقناصل المعينين على ما يظهر لمتابعة تنفيذ المعاهدات.

وابتداء من أول إقرار للمعاهدات، مع توزيع المبالغ على الايالات طبقا لنصوص مختلف الاتفاقات، ومع ما تبع من تطورات وتأكيدات، وبدون خلط نفقات ذات طبيعة أخرى، فكان الناتج هو مبلغ 1598720,18 دوكات.

ويكابد مجلس الشيوخ من وقت لآخر مزعجات طارئة، كان عليه ان يتحملها لنفس مبادئ العهد، مثرا على نفسه نتيجة الكثير من التضحيات العامة، وقد رأيت من الصواب بعد ان اطلعت على المصاريف التي انفقت للوصول إلى عقد الاتفاقات، والوسائل المنهجية للمحافظة عليها، ولعدم انتهاك الثقة العامة ان يقبل الإنفاق على المطالب المذكورة الغامضة بشكل منفصل، وتميز عن مصاريف الحملات بالسفن الملكية لقواتكم.

والحساب الثالث الذي ارفقه يستوفي هذه الفئة من الإنفاق، وليفضل سموكم بالملاحظة، انه مقسم على الايالات، ومبلغه الاجالي هو 176015,4 دوكات، ويشمل التأجير الخاص للسفن التجارية، ومصاريف سفر الرسميين، والمبالغ المسددة عن كل المتفرقات الواردة تحت تسميات مختلفة، وليس فيه نفقات ثابتة، ولا مصاريف على حملات القوات العامة، وكل ذلك بموجب مراسيم صدرت حسب الحاجة.

اما هذه الأخيرة فتشكل موضوع الحساب الرابع، ويشتمل بصفة رئيسة على نفقات حملة 1766-1767 وحملة 1778، وقد قام بالحملة الأول السيد الفارس ناني الذي انتقل إلى طرابلس بكل جدارة لإعادة هبة البندقية ومصالح الأمة، وبسبب انتهاك المعاهدات وما جرى من نهب المراكب، وهي الحملة التي تحركت يوم 24 من مايو 1766 وتوصلت إلى النتائج المرجوة في أقرب وقت. وفقا لما يتبين من المرسومين الصادرين في 4 و16 من سبتمبر 1766.

اما حملة 1767 فقد قادها حاس مائل، ونشاط لا يعرف الكلل من السيد الفارس إيمو الذي انتقل إلى الجزائر بثلاث فرقاطات، وسفن نقل تجارية، وطرادات وردة للعلم هدوءه بعد أن أسىء إليه، بسبب المطالب الجشعة لبعض الاقاليم، وخضع عندئذ إلى العنف الذي فرضته الظروف بالموافقة على تقديم منحة كل سنتين إلى تلك الايالة، ولبراعة القائد جرى الاقتناع بقبول الاجراءات التي تتبعها السويد فقط، وبعد ذلك جاءت زيادة المنحة كما هو معروف بسبب القلاقل اللاحقة والتي لم يمر عليها وقت طويل، وبالمثل في سنة 1778 وبفلس القائد حدثت عمليات قرصنة طرابلس، وحمل الداي في تلك البلاد إلى مراعاة ما سبق الاتفاق عليه، وهو ما يظهر واضحا بالمرسومين المؤرخين في 30 من يونية و20 من نوفمبر من نفس السنة. وانتهت الحملة بنجاح باهر.

وكان يجب علي ان اتبع اسلوبين من أجل وضع هذا المشروع، الأول هو أن احسب فروق القوة العادية بالنسبة للمراكب، والثاني فيما يتعلق بالملاحين والأجور. وحيث ان عدد المراكب التي تشكل الاسطول العادي في زمن السلم ليس واحدا دائما ويزيد عددها أو ينقص بسبب استبدالها أو تردها على الاحواض بالبندقية أو اسباب أخرى وتبين لي ان هذا الاساس لا يصلح لبناء حساباتي عليه ووجدت انه من الأنسب احتساب الفروق على عدد الملاحين والأجور. ولذلك استخرجت هذه الحسابات من واقع زمن وجودها بالبحر الأبيض المتوسط، وقيدت على حساب الحملة ذلك النوع من السفن التي بحكم طبيعتها قد تقرر تخصيصها للحملة مثل الغرايين الخاصين بحملة ناني. وعلى هذه القاعدة الصحيحة أخالني استطيع أن أصل إلى نتيجة دقيقة، وإلا كان علي ابقاء مقارنة مستمرة مع الموجودات الحالية، لأقرر دائما وتحكيا إذا ما كانت تلك الفرقاطات أو غيرها من الألواح قد انزلت إلى البحر وصمت إلى الاسطول لولا مثل هذه الطوارئ. وادخلت في هذا الصنف تلك الرحلات التي قام بها رتباء البحرية الشرقية، واستقيتها من مختلف السجلات الخاصة بالمصاريف العمومية بما في ذلك الرحلة الأخيرة لأمير البحر كويريني، ورحلة فيدمان إلى طرابلس على الرغم من انه ذهب لمهمة رئيسة وهي تنفيذ ما اتفق عليه مع تلك الايالة فيما يخص ملح زوارة، وكذلك القنصل الذي جاء ليحل محل بالوفتش، ولا اخال انه يجب احتساب هذه الرحلة الخصوصية على موضوع الملح.

ومن هذا المخطط فقط آلت إلى القوات العامة التي تحولت إلى شواطئ أفريقيا الحسابات الضرورية المرتجعة. وتستطيعون سعادتك أن تطلعوا على المبلغ الإجمالي والذي يتبين في الحساب الرابع وهو 451 268.12 دوكات مع اغفال ما يتعلق بموضوع تونس من حساب قائم ثم تفصيله إلى يومنا هذا في ... خمسة (الجملة ناقصة في الأصل).

واتبع مع هذه نفس الأسلوب الذي اتبع مع ما سبق في احتساب المراكب التي فضلت بشكل خاص مثل المدمرتين والجالوت والمستكشف، وكذلك في أجور الملاحين والعسكريين والبحريين العاملين على السفن الأخرى والشبابك.

إن النفقات التي سأميها غير عادية لهذه الحالة الطارئة، وزيادة على الفن المؤلف للمراكب العاملة بشكل منتظم، ومع إضافة المخصصات الشهرية للقادة البحريين وغيرهم من المناصب والضباط، قد بلغت 678 546.4 دوكات حتى نهاية شهر فبراير الماضي.

وهذه الحسابات الخمسة المنفصلة تعد عملاً بالغ الدقة، يجب علي أن أشيد واثني على من قام به، وهو المحاسب لهذا المكتب أندريا أندريوتي الذي كان عليه أن يجمع عناصر هذا العمل من إدارات مختلفة داخلية وخارجية، وأطمح أن يتفضل مجلس الشيوخ بإبداء تشجيعه المؤلف في مثل هذه الأحوال، وعكس الإلام بتلك الحسابات بنظرة واحدة، وهي مفصلة بالنسبة لكل إقليم، ثم جمعت في الورقة رقم 6 والتي تبين بالنسبة لهذه المسائل الأفريقية المتعلقة بالحسابات الخمسة المذكورة اعلاء مبلغاً قدره 3 489 945.10 دوكات وإذا ما حسبت منذ سنة 1761 يشكل هذا المبلغ اتفاقاً سنوياً قدره 139 597.17 دوكات. ويتحتم تقديم ملاحظتين خاصتين حتى تكون الحسابات واضحة، وأشرف بادراجها.

والملاحظة الأولى: هي أن هذا المبلغ السنوي قد حمل أيضاً ما كان يجب أن يدفع مرة واحدة عند اقرار المعاهدات، وهذا ما جعل المبلغ يصل إلى 625 394.21 دوكات، ويتناقض المبلغ كلما ابتعدنا عن عهد اقرار المعاهدات.

والملاحظة الثانية: وهي أيضاً تستحق الذكر، هي أنه لم يتمكن إلا من احتساب النفقات التي دفعت لأعداد السفن في أول الأمر، ولم نذكر النفقات المعتادة لدار الصناعة. ولا التجهيزات البحرية أو المدفعية التي أخذت من المخازن، كما لم نذكر السفينة فورزا الغارقة بصقلية، ولم يتسن إخضاع هذه النفقات إلى الحساب ولو على وجه التقريب.

وبالرغم من أن هذه الأبواب المختلفة قد احتوت على مجموع النفقات العامة المتعلقة بالمعاهدات المعقودة مع الإيالات الأفريقية، ويمكن أن يؤمل أنه لا أقل من توفر النية الطيبة لمواجهة ما أشار إليه المرسومان الموقران إذا تعذر التنفيذ الكامل، ورأيت للدقة أن أعدّ ورقتين

آخرين رقمها 8-9 وادرج مجموعها في رقم 6 وتبين الورقة الأولى جميع تلك المبالغ التي دفعت إلى إقليم طرابلس في مقابل ملح زوارة، ولا تزالون سموكم دائنين في هذا الشأن بمبلغ 9000 دوكات، يضاف إليها مصاريف نقل الاملاح المذكور، ومن جهة أخرى تحتسب كل مبيعات الملح المعروض في ميلانو وطورينو والتي بلغت 170 587.14 دوكات والتي إذا ما طرحت من 328 511.6 دوكات يبقى المدفوع من المال العام عن املاح طرابلس لا يتجاوز 158 923.16 دوكات.

وتحتوي الورقة الثانية على ما تحملته الخزنة العامة على السفيتين فكتوريا وإيولو، وقد ألحقت هاتان السفيتان فيما بعد باسطول القائد فوق العادة، وربما كان ذلك بموجب المرسوم 27 من نوفمبر 1784 الرامي إلى موضوع سياسي آخر غير الحملة على تونس.

وبما أن سفينة ثالثة جهزت في نفس الوقت، واحترقت في هذه الاقنية وبصعب احتساب الأضرار التي لحقت بها الاتحكيا، وهي سفينة القديس جورج التي عوضت فوراً، ولم تنتقل بعد إلى البحر المتوسط، واعتقد احتساب السفيتين الاثنتين بشكل منفصل، وهما اللتان اضيفتا إلى تبعية القائد إيمو، وبدون أن تخطط بينهما وبين الموضوع الأول الخاص بتونس. وهما في قيمة تجهيزاتها، والتفصيل المعروف عن البحارة والأجور جمعنا في ورقة خاصة بذلك وبلغت 106 693.22 دوكات، وادرجت بعد ذلك في الجدول المذكور برقم 6. ويقدم هذا الحساب في صورته المصغرة تقريباً الكتلة العامة لكل صرف يرتبط بالعلاقات الأفريقية، حتى إذا كان الارتباط بعيداً، والمبلغ الإجمالي ومع إضافة ثمن الفرقاطة القبطان أنجلو هو دوكات 3 808 808.0، وإذا ما قسمت على السنوات كان المبلغ 153 252.8 دوكات سنوياً.

لكن هذا التمهيد الذي استخلص من بنود مختلفة وضرورية لا يكفي للتعرف على الدفعات المنتظمة السنوية الثابتة، مصنفة على احتمالات لظروف المعاهدات، وعلى هذا فقد رأيت أنه ليس من نافلة القول أن ادرج تحت رقم 7 بالذات المبالغ الثابتة المخصصة لكل إقليم مكونا بذلك الناتج السنوي، بداية من فترة الإتاوة السنوية، وهي غير متزامنة بالنسبة لكل الأقاليم ولا متساوية، بل تتفاضل بالزيادة، وكذلك المدفوعات القنصلية والهدايا التي تقدم مرة كل سنتين، حتى أن ما استعرض تفصيلاً في رقم 2 سيكون واضحاً مبسطاً في رقم 7 وتبين أن الخزنة العامة تتحمل مبلغ 79 015.2 دوكات كل سنة.

وكنتم اعترتم أن أقدم أكثر من هذا إلى مجلس الشيوخ الموقر، ولم اتقاعس في البحث لأجراء المقارنة الاقتصادية التي تخص واجباتي الطبيعية، وكنتم أود أن تبين لي السجلات النفقات التي سبقت الصلح، والتي تخص قوافل السفن أو الملاحه أو الجند أو الأمتعة وما يفقد من وقت لآخر من المراكب التجارية، وفوق كل شيء كنت اتطلع إلى أن أقدم لسعادتك

نتيجة الجباية من الرسوم المفروضة بعد المعاهدات مع الاقاليم الافريقية المذكورة تحت اسماء مختلفة وحسابات عديدة، فان هذه الجباية جاءت متفصلة للكتلة المذكورة اعلاه في النفقات العامة للجهاز البحري الذي مد بالمساعدة باستمرار طبقا للمراسيم المؤرخة في 1765/3/15 و 1768/2/11 و 1770/1/24 ولائحة برسم سكويين واحد في السنة عن كل شمندورة خانية في 1770/2/16.

وإذا لم يقع هذا الحساب بين يدي فلا اشك انه موجود لدى من له علاقة مباشرة به، وارجو أن تتفضلوا بقبول هذا العمل على انه دليل على طاعتي لكم، ودائما في خدمتكم وعلى استعداد لتنفيذ اوامركم. وشكراً.

الوثيقة رقم (36)

بيان حساب جمهورية البندقية بشأن الملح مع اقليم طرابلس:

50000 كيلة من الملح الذي يجب على اقليم طرابلس تسليمه الى البندقية، بناء على العقد لمدة 20 سنة بنسبة 2500 كيلة في السنة، ابتداء من سنة 1764 إلى 1784.

24837 ملح من طرابلس فرغ في ملاحات البندقية خلال العشرين سنة المذكورة، حسب البيان المرفق.

25163 الباقي.

10000 يضاف إليها عشرة آلاف كيلة، بناء على الاتفاق مع ناني.

35163 ما بقى تطلبه جمهورية البندقية.

ملاحظة: يطرح منها ما قد التى به في البحر، وما غرق منه في السفن.

14 من يونية 1785.

(تتبع هذه الوثيقة مذكرة «املاح طرابلس التي فرغت وسلمت في الملاحات العامة بجمرك البندقية»، (توجد بديوان الملح، المظروف رقم 129) ويتبين منها انه اعتباراً من 10 نوفمبر 1764 إلى 27 من مارس 1784 وصلت 131 شحنة ملح مجموعها 24837 كيلة).

(ملاحظة: هذا التقرير موجود بمتحف الدولة بالبندقية، بأوراق حكم الخزنة واثاق الانفاق - المظروف رقم 15، وجذا لو جاء ذكر الميزانية إلى جانب هذا التقرير، ولكنه لم ير من المناسب ذلك بسبب ضخامة حجم الميزانية، والتقرير نفسه يشرح بطريقة غير قابلة للإلتباس النفقات التي تحملتها جمهورية البندقية من أجل الاقاليم الافريقية).

الوثيقة رقم (37)

الصرف في طرابلس على مباحثات الملح (حكم الخزنة، واثاق الصرف، المظروف رقم 15):

2200 دوكات، إلى الموفد من طرابلس 500 سكويين، وإلى مرافقه 300 سكويين للتصديق على اتفاق الملح، 9 من يونية 1764.

2750 إلى المبعوث المذكور على حساب الشحنة الاولى من الملح، 9 من يونية 1764.

1072,21 دوكات تقديراً للوزير الطرابلسي وأشياء أخرى لشحن الملح، 9 من يونية 1764.

173,13 إلى جمارك الأخشاب لاعفاء الخشب المرسل إلى طرابلس على حساب الملح، 9 من يونية 1764.

1240 دوكات، إلى زواني ألبرتينا جرة نقل الخشب إلى طرابلس، 30 من نوفمبر 1764.

331,3 دوكات، ما اسقط من جمرك الأخشاب لصالح داي طرابلس، 14 من ديسمبر 1764.

230,18 دوكات، إلى فرانكو اورسيني وإلى جمرك الأخشاب تعويضاً عما اعفى منها للإرسال إلى طرابلس، 14 من ديسمبر 1764.

6875 دوكات، ثمن 2500 كيلة ملح من طرابلس بمبلغ 2500 سكويين وهو المبلغ المتفق عليه مع الاقليم المذكور، 4 من ابريل 1767.

9625 دوكات، لسداد حساب داي طرابلس على حساب الملح، 26 من مارس 1767.

6875 دوكات، عن السنة الخامسة لأملاح اقليم طرابلس، 22 من يولية، 1769.

6875 دوكات، عن السنة السادسة لأملاح اقليم طرابلس، 20 من ديسمبر، 1769.

6875 دوكات، عن السنة السابعة لأملاح اقليم طرابلس، 1771.

6875 دوكات، عن السنة الثامنة لأملاح اقليم طرابلس، 15 من فبراير 1771.

9625 دوكات، 3500 سكويين، 2500 سكويين عن دفعة 1772 من اتفاق الملح مع اقليم طرابلس و1000 سكويين على حساب سنة 1773،

6875 دوكات، 2500 سكويين أرسلت إلى طرابلس عن السنة المنتهية في آخر مايو بناء على اتفاق الملح، 18 من فبراير 1774.

1375 دوكات، 500 سكويين لأرسالها إلى طرابلس على حساب الدفعة السنوية من اتفاق الملح، 26 من اغسطس 1775.

الوثيقة رقم (38)

بيان بالأغراض التي يطالب بها باشا طرابلس⁽¹⁾ من بلاط كل من الدانيمرك والسويد وهولاندا (1793):

ترجمة لبيان قدم للموقع أدناه يحتوي على قائمة أغراض يطالب بها باشا طرابلس الجديد، بمناسبة اعتلائه للعرش من دواوين الدانيمرك والسويد وجمهورية هولاندا.

صواري عدد 20 الطول 70 قدما.

صواري صغيرة عدد 20 الطول 60 قدما.

هوائيات عدد 40 الطول 60 قدما.

ألواح خشب الزان عدد 200 خشبة الطول 48 قدما - 4.

ألواح خشب الحور عدد 200 خشبة الطول التنظيف 36 - 6.

جبال عدد 5.

جبال عدد 5.

جبال جر عدد 8.

نسيج قلاع هلالية الشكل عدد 100.

قطران عدد 100 برميل.

قار عدد 100 برميل.

قصبات للبنادق عدد 5 صناديق.

شفرات حديدية عدد 100 شفرة.

كلابلات المناورة عدد 150 قنطارا.

رصاص عدد 150 قنطارا.

كرات للمدافع من عيار 2 3 5 6 500 قنطار.

بارود للمدافع 200 قنطار.

قام بالترجمة من التركية اغوستينو بيلاتو

12375 دوكات، 4500 سكوين وفاء بما بقي من دفعات السنوات الماضية و1000 سكوين على حساب السنة الجارية التي تبتدىء في يونية 1776، تنفيذ لاتفاق الملح مع طرابلس، 8 من يونية 1776.

2750 دوكات، 1000 سكوين سلمت إلى انطونيو بيلاتو الترجان، تحول إليه بواسطة مدير السفن العامة وليدفعها إلى الداي على حساب اتفاق الملح، 24 من يولية 1777.

1375 دوكات، 500 سكوين لترسل إلى القنصل بيلاتو بطرابلس لسداد نفقات شحن الملح ولتحتسب من 2500 سكوين التي تدفع كل سنة إلى الداي ثمنا للملح، 6 من ديسمبر 1777.

2480,12 دوكات، إلى إيمانويل باقور صاحب السفينة كيكيا بيرنجو تعويضاً عن التأخير في شحن الملح من زوارة التي كان على الداي ان يدفعها، واحتجز منه مبلغ 902 سكوين من الدفعة السنوية، 3 من مايو 1778.

1375 دوكات، 1000 سكوين ارسل إلى القنصل بيلاتو بطرابلس بواسطة سيده السفن فيديمان على حساب 2500 سكوين المستحق للداي ثمن الملح لسنة 1778، 6 من يونية 1778.

4125 دوكات، 1500 سكوين، 500 سكوين منها عن السنة المنتهية في آخر مايو الماضي، و1000 سكوين عن حساب سنة 1780، 10 من يونية 1779.

2750 دوكات، 1000 سكوين لتكويم الاملاح، وليحتسب على داي طرابلس من المبلغ المتفق عليه سنويا وهو 2500 سكوين 10 من فبراير 1779.

2750 دوكات، 1000 سكوين تودع لدى القنصل بطرابلس بيلاتو لتسديد مصاريف شحن الملح، ثم تخصم من الدفعة السنوية، أول يونية 1782.

99853,19 دوكات.

نقلا عن سجلات أمير البحر نافي.

بقيد دينا على حساب ديوان الملح عن متفرقات دفعت إلى القنصل بيلاتو، ولتقديم الحساب إلى الديوان المذكور.

1512,12 دوكات، وهو 550 سكوين.

101366,7 دوكات.

(1) علي يرغل

صورة من الخطاب الذي ارسل إلى أمير البحر طوماسو كوندلير من فرانثيسكو لوخنير وكيل قنصل البندقية بطرابلس بتاريخ 11 من أبريل 1788 (مرفق رقم 5 بخطاب إيمو المؤرخ في 1788/5/17 - في اوراق القائد فوق العادة للسفن) 1778. انجلو إيمو بقلم الرصاص - ب

1346 :

إن السبب في هذا الازعاج هو باشا طرابلس، فقد أعلمني في هذه اللحظة ان بعض رعاياه قد ذكروا له ان شباكاً صغيراً قد استولت عليه سفينة بندقية رسمية من السفن التابعة لأوامركم، وكان هذا الشباك في طريقه من عنابة إلى هنا، وقد جرى اشتراء هذه القطعة هناك بعنابة (الجزائر). وقد رفع هذا الخبر إليه من أجل شخص يدعى ابن هميلة (وهو طرابلسي) وكان على متن ذلك الشباك، اما أخوه فيعمل في خدمة الباشا. وقد وردت إليه هذه الشكاوى بواسطة مركب قادم من مالطة، حمل رسالة من بعض الطرابلسيين الموجودين بها. لقد كلفني الباشا أن اتأكد من الخبر، وإذا كان صحيحاً أن اطلب منكم باسمه اطلاق سراح المواطنين الطرابلسيين حالاً، وبكل ما معهم من امتعة، حسب ما عرف عنكم من انصاف.

وعليه فاني أرجو من سعادتكم ان تنظروا في هذا الشأن، وإذا ما وجدتم ان المركب تابع فعلاً للطرابلسيين امرتم باعادته إليهم، لتبرهنوا للباشا مرة أخرى على حسن الصداقة التي تكنها له جمهورية البندقية، وإذا لم يكن الموضوع مطابقاً لما ورد إلى علم الباشا فتعلموني بما يلزم، وبالوثائق حتى أبدد الانطباعات السيئة التي يحتمل ان تؤثر على نفسية الباشا بسبب هذه الرواية. وحيث ان الفرصة قد سنحت لي بكتابة هذه الاسطر القليلة إليكم فسأغتنمها لاذكركم بنفسي، ولاعرب لكم عن استعدادي لأية خدمة تطلبونها في هذه الانحاء. ولكم مني فائق الاحترام.

(التوقيع)

ترجمة عن العربية للمواد التي جرت اضافتها إلى معاهدة الصلح. وتم التصديق عليها من قبل قائد السفن طوماسو كوندلير. مع الباشا وإيالة طرابلس (مرفقة بالرسالة المؤرخة في 11 من يولية 1795 - حكاه التجارة الخمسة - المظروف 766):

الحمد لله، فإن سبب هذه البسطة وما اتفق عليه مع القائد صديقنا سيادة طوماسو كوندلير الذي مثل في اواخر شهر ذي الحجة من سنة 1209 امام الأمير ذي الحكمة الواسعة، والملك العظيم وقطب الإيالة التي تضم بلدان طرابلس، الاقليم الشجاع الذي يتولى حمايته والدفاع عنه ضد كل اعتداء، الأمير سيدنا يوسف بن علي باشا بن محمد باشا ابن احمد باشا القره مانلي غفر الله له ذنوبه وبارك في خلفه.

وحيث ان القائد المذكور قد طلب منا تجديد الصداقة والتصديق على الصلح، وقد عرض علينا المعاهدة التي أبرمت في سالف الزمن من قبل والدنا وسيدنا، وطلب منا إضافة المواد الآتية:

المادة الاولى

ستحظى دولة البندقية ومراكبها في زمن السلم باعظم قدر من التشريف والتميز الذي حظي به أكثر الدول رعاية، وإذا ما منحنا أي امتياز فسيمنح نفس الامتياز لرعايا البندقية دون خلاف، ودون ضرورة إلى مكتوب آخر، وكذلك ستكون المعاملة فيما يختص بأية جباية أو اعفاء، وإذا ووفق على ابقاء رعايا أية دولة ثلاثة أيام في القنصلية عند اعتناقهم للإسلام فنلتزم بان نمنح نفس المعاملة لصالح البندقية، ولا يجوز لهم المطالبة بذلك إلا إذا ووفق على ذلك لغيرهم.

المادة الثانية

إذا هرب الأرقاء المسيحيون إلى السفن الحربية التابعة للبندقية، ولجأوا إليها سواء أكانوا ينتمون إلى الإيالة أم إلى أية جهة خاصة، فقد اصبحوا احراراً ولا يجوز ملاحقة الرابانية من أجلهم.

المادة الثالثة

إذا ما التقى قراصنة طرابلس بزوارق أو بسفن تابعة للبندقية، عند قيامها برحلاتها بين الخليج وميناء تشير يكو، وكانت مزودة بجواز سفر من القائد العام، أو من أي ممثل للبندقية فلا يجوز ائذاؤها أو اعتقالها. وفي حالة دخول قراصنة طرابلس موانئ البندقية بسبب الزوايج أو فراراً من مطاردة الاعداء، أو لأي سبب اضطراري آخر، فعلى البنادقة ان يزودوهم بما يلزم مقابل دفع الفتن، وحيثما يلتقي هؤلاء القراصنة من طرابلس ببعض المراكب أو يقومون بأعمال سيئة في بعض الموانئ، أو يأخذون أي شيء غصباً فيجب - فضلاً عن إعادة الامتعة والأموال - عقابهم عقاباً شديداً، حسبما يراه الباشا وبمنسبة ما قد اقترفوه من جريمة.

إذا ما رأى قنصل البندقية رفض منح جواز السفر إلى الرأس المخالفين، فلا يلزمون بمنح الجواز، وإذا ما التقت بهم السفن الحربية البندقية ولم يتزودوا بالجواز فسيقبض عليهم للعقاب، وتصادر المراكب دون أي حق في المطالبة بها من البنادقة.

وحيث أن الشروط الواردة اعلاه قد تقدم بها القائد المذكور، واحتراماً له وإيثاراً لصدافته، فقد تمت الموافقة عليها من قبل الباشا، وبهذا فقد يحدد الصلح وينقح ويبقى وفقاً للشروط السابقة واللاحقة المضافة، وجرى التوقيع عليها بحضور اعضاء الديوان ومن قبل بك البلاد والكاهية وكبار رجالات الولاية كما يتبين من توقيعاتهم.

صدر في اواخر شهر ذي الحجة سنة 1209 للهجرة، 6 يولية 1795.

المشمول بالرعاية الإلهية الأمير عبدالله يوسف باشا
داي مالک مملكة الاقليم الشجاع ومحروسة مدينة طرابلس

المحفوظ برعاية الله وعنده تعالى محمد بك من مملكة طرابلس
محمود الكاهية، عمورة خزندار، علي أغا الانكشارية،
سليمان لواء ميدان، احمد بن مصطفى الكاهية رايس البحرية،
حسين بن سليمان الجداع شيخ المدينة، خليل أغا الفرسان،
محمد الخوجة بن الباشكاتب.

ترجمت عن الاصل من قبلي انا اغوسطينو بيلاتو، ترجان وقنصل.

الوثيقة رقم (41)

ترجمة عن التركية لايقصال الإتاوة السنوية عن سنة 1796

(حكماء التجارة الخمسة - خطابات القناصل بطرابلس - المظروف 766):

تنفيذاً للصلح القائم بين جمهورية البندقية واقليم طرابلس الغرب المعمورة وحيث قد وجبت الدفعة السنوية لثلاثة آلاف وخمسمائة سكونين بندقية، فقد سلمت حتى هذه السنة إلى خزانة الولاية مبلغاً اجمالي قدره ثلاثة آلاف وخمسمائة سكونين بندقية دون نقصان، عن السنة التي تنتهي في آخريونية 1796 بواسطة قنصل البندقية اغوسطينو بيلاتو، الذي سلمت إليه ورقة هذا الايصال.

حررت في سنة 1210 للهجرة يوم 11 من شهر رجب، الموافق 22 يناير 1795 للميلاد.

ميرمران محروسة طرابلس دار الجهاد طرابلس الغرب
يوسف باشا بن علي باشا بن محمد باشا بن احمد باشا
القره مانلي، ادام الله ايامه آمين.

المترجم: انطونيو بيلاتو.

ملاحظة: من قبيل حب الاطلاع، وإقامة الدليل على الاهتمام البالغ الذي تلقاه إيالات شمال افريقيا في البندقية عند منتصف القرن الثامن عشر، يمكن قراءة الملهاة التي كتبها كارلو جولدوني وهي: (الطيب والشري مع اريكينو في طرابلس) وقد اعيد طبعها في البندقية (دار اسكارا بيللين 1912). بمناسبة الحرب الليبية.

إضافة قائمة بالمصادر

بناء على تكريم المؤلف بالإذن لنا، نقل هنا عن ملخص نشرة نفذت ولا يمكن العثور عليها، عناوين بعض الفصول التي لم تذكر ضمن المصادر: فرنسيسكو كوروه: قتاصل البندقية بطرابلس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. تولت طبعه نقابة فنون الطباعة - روما - 1932 (نفذ).

الفصل الثاني: فندق البنادقة قرب باب البحر القديم.

الفصل الثالث: الأسد الكبير الذي يزين دار القرقني.

الفصل السادس: ريان من البندقية من عبيد القرمانيين سنة 1745 (تم الحصول عليه من محفوظات قنصل فرنسا بطرابلس).

الفصل السابع: مغامرات سبعة ملاحين بنادقة كانوا أرقاء بطرابلس سنة 1749، (من محفوظات ارسالية الفرنسيين سكان بطرابلس).

الفصل التاسع: تمرد بحارة دولشينو في طرابلس سنة 1752 (من متحف الدولة بالبندقية).

الفصل العاشر: قتال بحري بين سفن (شنايك) من نابولي وقرصان طرابلسي في شهر ابريل سنة 1752 (من متحف الدولة بالبندقية).

الفصل الثاني عشر: حادث سخيخ ما بين القنصل الانجليزي والقنصل السويدي بطرابلس خلال حفل استقبال عيد الفطر سنة 1774 (من متحف الدولة بالبندقية).

الفصل الثالث عشر: طبيب من نابولي في بلاط علي القره مانلي (هو كولوتشي الذي تكلمنا عنه طويلا في الفصل الخامس).

الفصل الرابع عشر: بعثة القائد البحري كويريني إلى تونس والجزائر وطرابلس سنة 1784.

(جرت هذه البعثة سنة 1783. ويعتبر مرور كويريني بطرابلس من ضمن البعثات المعتادة لتسليم الاتاوات السنوية إلى الايالات الافريقية. وقد أكد ذلك (دوكسيرا) مؤلف «يوميات تاريخية لرحلة أندرياكويريني، قائد السفن، إلى شواطئ افريقيا» من تصانيف تشيكونيا 258

بمتحف كورين) وقد استفاد منه (كوروه). أم المسائل المعلقة مع تونس فلم يجد كويريني لها تسوية ولكن الذي فعل ذلك هو انجلو إيمو، الذي عين في سنة 1784، يوم 6 من مارس، لقيادة حملة جديدة).

لقد ضمت محفوظات قنصلية البندقية بطرابلس، غداة سقوط الجمهورية وبعد واقعة كمبوفورميو، إلى محفوظات قنصلية النمسا، ومن ثم نقلت فيها بعد إلى فيينا. ولعله من المهم القيام بدراسة هذه المصادر التي ذكرت أخيراً عن البندقية وذلك من أجل دراسة أعمق عن العلاقات بين طرابلس والبندقية، والتي يمكن أن تضيء بعض المفاجآت.

الفهارس

فهرس الصور

- الصورة رقم (1) - طرابلس الغرب سنة 1567، نقلت عن مجموعة «الرسوم الخاصة بأهم مدن وقلاع العالم» لجوليو بالينو، من فينيجا، وتوجد لدى (بولونينو «زالتييري»). «بمتحف كورير بالبندقية». وبالرجوع إلى أ. أوريجيا: «حول أقدم مخطط لمدينة طرابلس». نشرت بمجلة «المستعمرات الإيطالية» (ريفستا كولوني ايطالياني) 1933 - الصفحات من 54 إلى 57.
- الصورة رقم (2) - مدينة طرابلس الغرب - (بمتحف كورير المدني - بالبندقية) بالرجوع إلى كاميلو مانفروني: «مطبوعة تظهر هجوما بحريا على طرابلس لم يحدث أبدا» (عن المجلة البحرية) (ريفستا ماريتيما) 1913 المجلد التاسع.
- الصورة رقم (3) - منظر لمدينة طرابلس الغرب من الناحية الغربية. (متحف كورير بالبندقية). رسم بالألوان المائية في القرن الثامن عشر.
- الصورة رقم (4) - اعلان صادر عن حكاء التجارة الخمسة بشأن مرفأ طرابلس (محفوظات الدولة بالبندقية - السلسلة الثانية - المظروف 359 - رقم 48). وقد تم نقل هذا الاعلان بالملحق رقم 13.
- الصورة رقم (5) - صيغة تبرئة قنصل البندقية بطرابلس جوسيبي بالوفتش (حكاء التجارة الخمسة - خطابات القناصل بطرابلس - المظروف رقم 764).
- الصورة رقم (6) - التعليمات بشأن اختصاصات القنصل بطرابلس، أنتونيو بيللاتو، (حكاء التجارة الخمسة - خطابات القناصل بطرابلس - المظروف رقم 765 - 10 من يونيو 1777).
- الصورة رقم (7) - تعيين الترجان أغوسطينو بيللاتو قنصلا بطرابلس - 4 من يونيو 1784 - (حكاء التجارة الخمسة - خطابات القناصل بطرابلس - المظروف 765).



طرابلس الغرب سنة 1567 نقلت عن مجموعة الرسوم الخاصة بأهم مدن وقلاع العالم لجوليوس بالينو، من فينجا وتوجد لدى (بولوتينو زالتيري) متحف كورير باليندية «وبالرجوع إلى أ. أوريجيا: حول أقدم غطط للمدينة طرابلس نشرت مجلة «المستعمرات الإيطالية»
 روفيسا كولوني إيطاليا 1933 الصفحات من 54 إلى 57.

Prospetto di Tripoli di Barbarossa esistente a "Jammehna"



منظر لمدينة طرابلس الغرب من الناحية الغربية (متحف كورير بالبنديقية) رسم بالألوان المائية في القرن الثامن عشر



مدينة طرابلس الغرب - بمتحف كورير المدني بالبنديقية - بالرجوع الى كاميللو مافروني : «مطبوعة تظهر هجوما بحريا على طرابلس لم يحدث أبدا» (عن مجلة البحرية) «ريبيستا مارينا» 1913 - المجلس التاسع

XV

Paulus Rainerius Dei Matia Rex Venet.
No. 687

Noi Laj alla Mercanzia

Univerſis et ſingulis ad quas haec Noſtra pervenerint ſignificamus: Che
eſtando ſtato dall' ſanto Senato con Decreto 18. dello ſteſſo Meſe di Ottobre
ſetto per ſonilo Veneto nel Conſone di S. mo il Veſchiffimo Agostino Bellotto
con Prunkeggi; nobili della Citta, e con gli colleghi di emakamente ſimile per li
Civoli Preſenti: e che ſentano egual nelle Connuotioni, che ad cwo ſi ribuciano;
per dover evocare quell' Off. ſervolare per il ſono di Amicangue: perciò cominza
tiamo a qualunque ſuddito del ſanto Dominio Veneto in ſuppli comorante ed
in ogni altro luogo amero al di lui ſubdito di doverlo rionarare, e riſpettare
per Civole Noſtro e pregiuſano tutti ſi ſontovoure di quella Rappreſta, Ministri
Amici di nudoſime rionarare, ed amerſero per tale tenenlab in preſtione a pri
fondo gi o gpi avutera e favore: Acca Non li minure dalla di lei proſtit, aggrare
ed dicitia in caravazione della benemerita ſpora ſi paiprentata come Proamale,
frutti corriporendur agli importanti riguardi del Sub.: Currio di ai nepeti nica
memo e canziali del Comiti queſta Nara, e della ſuddita. Augurione. Q.

Dat dal Signor le V. Jay alla Marc. Il 4. Febr. 1789.

Francisco Bonari G. alla Mare.

Proparo Vietnamina F. alla Mare?

1. Juanne Ruiz (aka Rev.)

Diare (Antarini m K P. V. aka 9 May 4

Sebastian Jan. 6. 1844

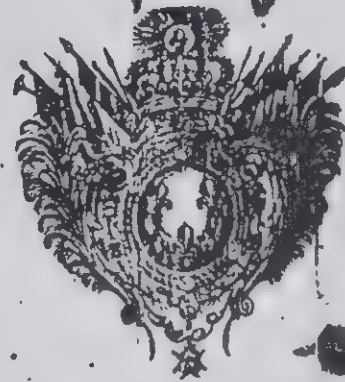
[illegible]

Finchen Fiedrige Lohr



*Chagi Abdurahman Agi Inviato Plenipotenziario
alla Serenissima Repubblica di Venezia per il Trattato
di Pace colla Reggenza di Tripoli di Barbaria regnato
il dì primo Luglio MDCCCLXIV.*

حاجي عبد الرحمن آغا، وزير مفوض عام من طرابلس - رسم قام به اليساندرو لويجي (متحف كورريو بالينديقة من مجموعة
الطبوعات رقم 3698)



Nous

Tripoli de Barbarie & ses Dependances
Certifions et Attestons à tous qu'il appartient de ce jourd'hui par

Consul de France

de cette Ville

pour aller à

& ses Passages

Primo de requerront tous ceux que ces Presentes verront de l donner libre entrée de Passage l
liber aller, se venir, séjourner à négocier sans donner aucune peine de l être donné aucun trouble
ni empêchement, au contraire l assister de protéger en tous besoins & nécessités, en foi de quoi
avons signé ces Presentes, fait à telles apotes le Sec au Royal, & contresigner par le Sr.
Chancelier de ce Consulat. Donné à Tripoli de Barbarie

par Monsieur Sieur le Consul

جواز سفر سلمه قنصل فرنسا بطرابلس الى السفن الفرنسية عند سفرها من الايالة - (نقلت عن نسخة بمحفوظات الدولة
بالينديقة - حكام التجارة الخمسة - خطابات القناصل بطرابلس - المظروف 765)

Dei Illustrissimi, ed Eccellentissimi Signori

In proposito della Scala di Tripoli

Approvato nel Senato del Lussemburgo Venerdì 15. Maggio 1755

[illegible]

Secondo. Le Privilegi di andata, e ritorno, che con l'articolo decimosesto della medesima Legge 1776, furono concessi alle Navi Alee, che navigano per le Coste di Barberis, sono, e s'intendono accordati agli altri rimanenti Sudditi legni anche di minor portata in rapporto folgorato alla Scala di Tirnola (senza di quella Costa).

Terzo. Alle Navi Arre, che si bacchermano da questo Porto con carico di merci per il Sudato, termine della provincia per numero cinquemillette Tavole, e Miorali denti del Dazio del Longame, ed alle Navi non Arre, che pare deservano parte con carico di merci per la suddetta Scala per

Questo. All'occasione di effrazioni Legnani, e Morali per Tripoli, e agli altri casi di effrazione da Tripoli accordata di Publici Decreti essere, debba in conformità del Decreto di approvazione s'è imperato dall'Eccellenzissima Deputazione al Commercio il mandato fatto al Governatore del Ducato di Tripoli, che non conceda Conto la Rottura, senza la quale non potrà farsi alcuna effrazione.

del Legame per essere Grati in Solletta, senza la quale non puoi fare alcuna estrazione. «
Quinto». Ritornando il Venet. legal dal sudicio porto, mi ritrovai nel ricinto in esso dominato vo-
lente quando si facevano da questa Piazza con ordine molti convulsi dimessamente a Tripoli) il
recluto del mezzo d'aceto di laggiù sopra la Corna di Mito, il fuoco de' Limoni, e dei Limoni in be-
ne, e l'Uve da Lipari.

Sotto. - Tutti gli effetti, e mercanzie di qualunque genere che faranno a questa parte sopra l'intera insegna caricata per Tripoli, pagar dovranno il dazio stabilito all' Esero Bandiere veniziana del Levante con effetti non originali.

Del. della Conferenza de' Cinque Savj alla Mercanzia, e Deputazione al Commercio il 12. 1715.

Olin Magnus Depuden.
 P. L. - vicar Carer Archers.
 Z. Assens de Rive Soudo alle Morsang.
 Gisle Conrad Soudo alle Morsang.
 Marten Edvard Røn. P. vic. Depuden.
 P. vic. de Rive Røn. Soudo alle Morsang.
 Sørensen Mads Soudo alle Morsang.
 Adolf Conrad primo Depuden.

G'oe Bette! A'ndi S'ye

Scrittura per il Figliuolo del re Z. Antonio I Re di Spagna e di Sicilia.

اعلان صادر عن حكاه التجاره الخمسة بشأن مرفأ طرابلس (مخزونات الدوله بالبنديقه - السلسله الثانيه رقم 48) وقد تم نقل هذا الاعلان بالمحق رقم 13.

Liberta ————— Equilibrata ————
Dignita ————— Ritorno ————

Quando appunto immerso sopra molti mali, prodotti
dalla multiplicità di false rapporti che qui giungevano oculari
dalla loro dolo al nostro governo giunse opportunamente
o tranquillizzare l'abbattuto mio spirito il nostro foglio del
17. Magg. scorso, con cui mi metteva a parte del cambiamento
di governo. Così felicemente successo. Dato la notizia
del predetto vostro foglio, potrei anche appoggiare le mie parole al
Desso, a cui si facevan ancora molte avvertimenti con
l'ajuto al vero successo cambiamento. Egli all'incirca
nostro rigenerazione mi fece sapere che la doli amica
alla doli Repubblica prendere, dopo di questo avveni-
mento un nuovo vigore, non avendoci indurati a promettere
gli in nome della stessa una corrispondenza al pari d'ora.
ma che costante.

© Sempre abbonati a doli doli non mandano

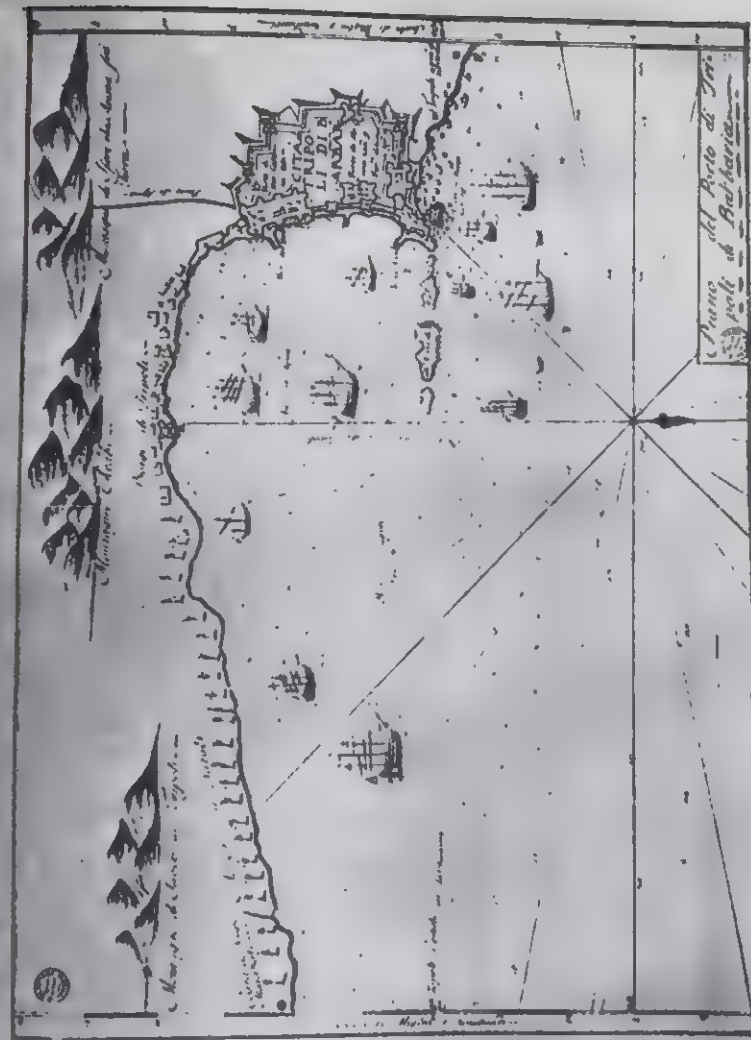
خطاب نائب قنصل البندقية جوسي بيبي. المؤرخ في 4 أغسطس 1797. بعد سقوط جمهورية البندقية (حكاه
لنسخة الحقائق بالفصل التاسع. - خطابات القناصل بطرابلس - المظروف (766).

Protheli et. variis

Nei primi momenti del mio arrivo in Torino nacque il pensiero di farsi un'idea di questa città, ma oltre il materiale di cui vado fornito anche il solito, giacché adeguato consiglio di affari per quel tempo l'esortavano, per poter essere in istato di mettermi a qualche lavoro mesi di soggiorno sembrami sufficiente. Andò, per alcuni giorni, un'idea, onde mi accingeva a farlo, ma senza sperando che l'avrei fatto.

La città di Napoli, la città del Regno, nella carta è a figura di
un cerchio, di una vasta pianura, che termina alle pendie delle monti
di qual restringenza, in un seno la forma angola Porto reale
e Porto di mediana. Bastimenti, cui serve di mol sicuro riparo
all'inverno. Siccome la città del Regno fuono sempre, intanto a
difendersi da qualunque opposizione per tutto le mura, non impedisce
il tutto lo studio a due mura, e impedisce con alcuni forti medo
di altri offesi da difendere l'attacco, la quale per altro per l'immu
bilità in questi ultimi tempi non sarebbe in istato di far valere
il minimo sforzo, ca che due sole Torreggiate basterebbero, e non
la forma nella carta che non la sua estensione, parebbe quasi im
possibile. La sua figura forma a Pentagono irregolare due lati
con l'acqua del mare, e tre altri guardano la campagna
mentre offesi da due Bastioni, la continenza la città ha una
apparenza, ed i suoi giardini formano la più piacevole prospettiva
la cui avvisandoli somiglia piuttosto ad una città smantellata,
che a una città forte, che somiglia in rovina, essendo quasi distrutta

خطاب يصف طرابلس الغرب (من أغسطس إلى أواخره بتاريخ 30 نوفمبر 1777) - محفوظات الدولة بالبنديّة -
مجموعة سورانسو - المظروف 16



مخطط ميناء مدينة طرابلس الغرب، رسم بالخر الصني في القرن الثامن عشر
متحف كورير بالبندقية.

manca di questi animali egli avrebbe fatto l'aria di una
città, o ad un suo figlio d'argente immaginare in qualità pro
fondo scavar si possono i cibi in ogni modo Un altro effetto
che sarebbe operato alla tempra del terreno e la qualità sua
obbligatoria. Il clima non è tanto superiore mirabilmente a tutti
questi animali in maniera che le raccolte non potrebbero essere ne
più abbondanti, né di migliore qualità. Non è raro quindi il vedere
da un solo grano nascere 30 spicchi. Anticamente nella Campa
nia non s'ha proprietà di terreno. Ognuno è il Padrone di
comune, dove più gli aggrada, e quel campo, in cui ha un animale
s'intende suo. Ciò non basta per altro di produrre fra costoro
ogni cosa, per cui ancora non solo gli uni contro gli altri
mettono la Campagna a fuoco e a furor. Questi paesi intanto
sono una delle più felici regioni della Terra, né vale a ingiusticia
l'autorità del clero, il quale ancora più nuoce da coloro
gl'innocenti contadini, non avendo che un mercatissimo mal di pello
avanzo della grande Europa che formano un clima a furor de
sui fiumi. L'autorità non vive meno quando per sé si interviene
Pace, che si divide a mezzo pittura per 30 giorni di Cammino di
si sorprende in que' luoghi la trovia de' loro contadini che rapiscono
vivamente, cioè dal loro il nome di Partiti. Questa arriva a regni
nelle contrade le più remote, che non si interviene allora di
un tempo ingiusto della terra e sole che per l'ardore di quel clima
avendo consumato numero di forme in quelle contrade un de

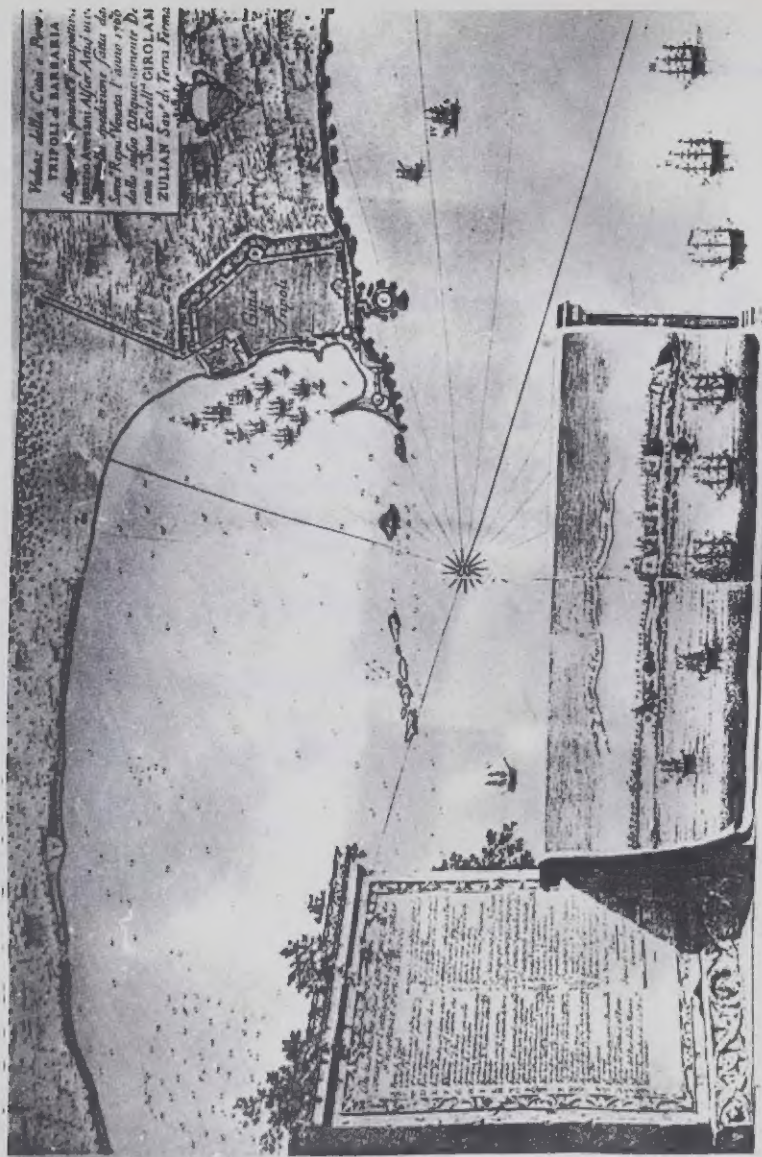
te le mani, e messo cadenti le cose le più coperte non vengono più
ma da un Partimento che quest'anno concorre in ogni parte d'Italia
quello della città serve per altro di appoggio al proprio, e non ha
che dell'Estato. Queste non si fanno a forma di convento, come
ingresso in una spaziosa intesa corte, da cui ricevono i lumi, non
avendo quelle che abbiano al di fuori qualche travedimento, ma
geolotissimo. Gli Ebrei, che vi godono grandi vantaggi, formano la
parte della Popolazione. E' degno di menzione il nutrimento de
suoi abitanti. Poche fanno anche di una specie di uovo che mar
gian crudo, formano la qualità di loro vivande. Un costume d'india
dentro in cui s'involgono i loro vestiti di tutte le stagioni. Quest
estremo fragilità non d'altre proviene che da una sorta d'acqua
congiunta ad una nebbia perpetua, al quale s'aggiunge l'abbondanza
la fertilità della Terra, che per l'ardore del clima non potrebbe
aver più profitto di vari anni. Se vadino per terra la copia di
tutta d'Italia, e di ogni sorta di più preziosi animali che, come
G. Giardini, i quali formano il più aggradevole spettacolo nelle ma
gior parte dell'anno. Se meno copiose sono quei le raccolte del
no, quando sia propizio lo stagione, le quali. Ma al compenso de
stantemente al mantenimento di così vasta Popolazione, somministrano
anche quanto serve anche ai Partimenti. Trattano nei loro
spagna. Una tale abbondanza non trova strano, e si compie in
la cui cui costoro coltivano la Terra. Si ne servono per averla
della di un Camello, oppure di un camoscio, e quando all'agosto

Si vuole un consiglio come l'assente di quella non poteva
di allora per il momento era solo chiamato per il Repubblicano, sulla
e, si sconsigliava: ma il Re non aveva render da qualche tempo in
è stato l'autorità di quel comitato, sopprimendo qualunque influenza ne-
gli affari che appartengono intimamente a suoi ministeri e ministri nella
minoria di suo figlio. Caddi qui in accento di dare una breve idea
del carattere di questo Principe, che è il Re, presentando alla corte
egli è di un genio, fiero amante all'ordine del Corso che si comincia
dalla sua famiglia. L'avventura è il suo hobby e gli altri più la
preferire il più ardito ridere al proprio decoro. Sua eccellenza toccare
lo venturo d'aver da lui Creditori, questi non ritardare che sono
promessi, perché l'impossibilità è il carattere di questo Principe
più alto in nome ad esercitare la tiratura che a governare un
Paese. Dopo che suo Re si divide in traccio di vino, ed allora
ritorno, egli è alla direzione degli affari, che è fatto immo, in
una debba, ereditare sotto del Principe, e dei ministri: e i rege-
rio da qualche tempo una considerevole delinazione in questo in-
terno Paese che corre a gran passi alla sua rovina. Si voglia
per una il notevole ribasso della moneta che in pochi anni, tra-
versabile differenza di un 20 per 2: ne a questi estremi di
prova a mettere un, bene il Re, sempre immerso nell'ozio
alla cavallia. Egli che nel suo più verde ora intrapreso alla
dell'armata, e dava venale prove del suo valore ora ridando
non inteso, ora sfidando lo stato dei suoi nemici, ora in-
giorno

nechi prodotti che vendono in vantaggiosamente nell'istale del Re
Oltre a questo, anche sono in Italia i generi commerciabili e quasi in
convi a s'arricchire, Borsari, e una, e loro guerra che intraprendo in
interno. Province. Questa scarsezza di prodotti, forma l'estremo in
venia nel Paese negli anni di carezza, necessitano avendo di mon-
cambiare con vivo solo il grano che si viene dal Frantoio - in-
obstia e l'avidità da quella infelice Paese dovremmo re-
che l'impossibilità, la malafede, e la cupidigia del denaro. Di-
vizi il modello sono i grandi della Regia, che in un ammonta-
gente vile, che erede del proprio Paese per la sua ingratitudine
a correre quasi un nido con l'arabico di religione non possono dare
dare sentimenti di onorabilità. Tali sono i soggetti destinati
occupare in Napoli le primarie cariche, ed unire al Paese
del Re, che non indegna di considerarsi loro il Re, per le proprie
figlie, e sorelle, che ne dice qualche scaltro, e quasi di
dove ancora intrapreso avendo di fare la faccenda in
della troppo avvantaggiato idea di carità. In questo caso tranne
vengono comunemente i Promotori delle Province i quali
per altro ad intraprender ne vanno il governo, se non che non
pare, tra gli abitanti la miseria, e la devastazione delle crudeli
zioni che si esercitano, casicchi preferirebbero sotto un an-
na alla uscita di un offuscato. Rimane quindi un Re che
della e ministri, non vanti che prodotti, che io dico anche un
Ovvero. Era questo che volle concesso dalla monarchia

due mila che medesimo noi per la salubrità, per l'abbondanza di
io hanno per persona i disastri, i quali tal ne commettono
tranne, che allo scorgere d'una qualche d'una d'una di danno
rimente alla gente, allandando per i disastri, i disastri
quantunque causa di valida diffamazione a ventidue centesimi le
di, talie in tal guisa nell'anno corrente da coloro che ammirati
da questi orazioni successi, vedevano gli ammonti e quanto in
nelle avversità, orgogliosi altrettanto nella loro fortuna
hanno a credere non avere che per via di resistere e ostendo
l'invito sempre muniti del loro porto di Comoli. Scappano
purché in tempo di maggior rispetto: innalzano la loro andrea
di loro d'azione sopra un alto a l'ardore visto nelle loro
che vorono di vivere a chi vi si rifugge. Distingue degli
affari vultanti tra i loro comrazionali e quando incappa tra
uno di essi ad un loro una qualche differenza, il Sindaco
del Commercio recasi nel Consolato a denunciare al Console l'
affare, che quando non v'era amichevolmente tra loro finirono,
non poi deciso dal Console. Vire talora rimesso al giudice
di alcuni che avessero tra i sudditi di altra d'azione ma
indone per i loro gente ancora separata alcuni per i loro
affari a trattare col Console, spedito come alla di lui residenza il
Drogmano, che è un turco a d'ordine l'istesso, ed stimolato, non
molti con tutti gli onori, all'entrare in sala, dove vede il
prato, vero un vestito con molta di baciarsi e molti di baciarsi.

pi i giorni inferi nell'ultima d'una. Questo non è il solo vizio che loro
tenuti. l'animo di questo d'una. Egli possiede per occasione d'una
simulare, e sotto il manto d'una finta d'una mentre il loro più bel
gno. Lo dice a dimostrare, abbastanza nella barbara condanna degli
innocenti con lui, che sul suo sospetto, che a tutto non gli aviano
il sacrificio possesso del d'una, fece molto più d'una e molti
nel principio del suo d'una. Al tratto spedito alla loro d'una
moltitudine delle parole egli attese i suoi ma alla più importante
che d'una a quello del d'una è l'animo del d'una suo figlio
occupato sempre negli affari di regno, che d'una i suoi d'una
d'una questi in una d'una d'una d'una. Per la d'una d'una
ricordo, che in questi ultimi tempi di d'una d'una d'una
che loro d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una
la maggior parte con per loro conto. Considera in alcuni per
d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una
nell'istate la loro d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una
all'impeto delle onde, ed in d'una d'una d'una d'una d'una
d'una, che per la maggior parte d'una d'una d'una d'una
in d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una
alla d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una
voglia. Al comando di d'una d'una d'una d'una d'una d'una
d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una
d'una del loro d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una
d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una d'una



منظر لمدينة وميناء طرابلس، لايتاسيو آتاني سنة 1766.
(الملحق المدي كورير بالبندقية - المطبوعات 17-18) عن أوريجيا بمجلة المستعمرات الإيطالية 1929 - ص 1230

casto. Il cumonisti e lo stato anche nelle vicine di tornatrua che
che sono fra l'anno e anche nelle Parti del non. L'anno
altro ricorsi nel Triano dove dico il Lodig. sopra un altro
sono, circondato dalle e devono, che compiono quel unione
e da suoi sacrificari, offrendo che tutti nella sua gl'anno, pole
stando armati a suoi piedi gli fan corona. Si ha una sede di
la, nel Conello, ed una l'anno Franco, per le persone del suo
che egualmente che lui strattate vengono allo, coppia, una
di iusti, nimonata, e l'anno ed anche colli acqua, d'altro
non mi estendo, se non l'anno, i cortini, di una l'anno, si
miliare. appreso, l'anno, ella sia questa l'anno, mia, d'altro
ne, e continentale ad amarmi, mentre col più vicino, l'anno, alla
camonte mi osservavo

Triano, 20, dicembre 1777

Vi affetto
e l'anno, l'anno

وندید و همسر ایه محمود و زلمه ای سید ایغنا و وزیر از این صومعه و نجی
 مهر سنده اوج میلان بشی یوز و ندیکه التوفی آداسی از نیم اولفله بوبل
 لایم بدقی یوز طقسان التیسی یوز بوسن آخذت تمام اولور سنده و تیه
 التیسی طوبیای طونهم و ندیکه قوم سون بدیله اوج میلان بشی یوز و ندیکه
 التوفی اوجهم مرزورد و خزینده تمام آدامله آد و تبسم اولندی بودند
 او مرزورد و ندیکه قوم سون بدیله اوج میلان بشی یوز و ندیکه

تحریق سنده مانیق و الف و حشره و فوج

دمرک ۱۱۱

میرزا محمد
 درخشا و طرابلس
 یوسف باشا بن علی
 باشا بن محمد باشا بن
 احمد باشا قرق علی
 املاک ایاماه اسامه
 سیرت محمد